



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما علمنا بالقلم ما لم يكن تعلمنا غيرنا لاسن عار سحر في الله ما سحر من الحكم وبنها باشاره على سلوك الطريق الواضح العلم وسلك بنا من الخلف العليم
مسلك الحسن والنعم محمد وحمدا كثيرا واشكره كثيرا جليل على الذي هدانا لهذا لم يكن بحدونا بل كان بفضله وحده الذي افاض بنوره مودا
العرب مواد العجم وفضل على الانبياء وفضل سلفين بما آتاه من الحكمة فصل الخطاب وجوامع الحكم نحمده ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهابا في
كافية كافلا يحلنا منهم ونشهد ان سيدنا ومولانا محمد اعبده ورسوله صاحب المعجزات الباهرة والاعمال لهم صل وسلم عليه وعلى الهما بركة وجميع الصالحين
وهم خير خلق في الامة وعلى محمد وعلى آله المرحومة الذين ظهرت انوار هدايتهم لناس في حواكك النظم ونجم نجوم الابرار والكرام وسبل الفضائل
والنعم وبهم لنا راسهم نوال التبو السواد الاظم وبهم وقد تيمم اهدت تيمم وعلى من تسلك سلكهم وتهدى بهم بغيرهم وعلينا معهم جزئنا يا ارحم الراحمين ارحم ما
تواقتب مشهور والاعوام في العالم وقارنت لصحت والقلم -

وبعد فقول العبد الضعيف المتقحم في الدوائى والمحن العنقرى الراجى لطف رب بيت العائذ به من الوقوع فى لغتكم لعين الملائكة به من التلذذ
بالهم والغم والعين فى الاسى فى الحزن والقبر رحمة طلاق الخلق -

عبد الهادي محمد المدعو بصديق لكنني باني ليقين الجيب ابا دمي وطنا والديدي بندي تليد اوسلكا والحفي ند مباد فقط المدعو بالالتوفيق خضر
رفيق وانا اء عن شره السن والخلق ورزق طلاع شيا باليقين والتحقيق ومن علامته الوقت ونهاية الزمن الواقف بالاحاديث ولسن مولانا
الغولوي الحكيم الشيخ محمد ابا ابن الشيخ حسين بخش اكرم الله شواهم جعل لدينا ادم وفي الغرودس سكن ايم النجني علاء دلي الابن
ابن فضل علوم علم السنة والكتاب ان فضل الاعمال النيا نحمدتهما ونشكرهما وقدرت حين قرأت سنن الانبياء داود -

والموطنين وشرح معاني الآيات على شيخنا حافظ العصر من إمام جامع العلوم فسر بعلوم الدين المؤمن الحديث العارف الإمام الهام مولانا مولوي الشاه محمد نور ابن الشاه مولانا محمد عظيم ابن الشاه عبد الكبير ابن الشاه عبد الحاق ابن الشاه محمد كبر ابن الشاه حيدر ابن الشاه علي زين الشاه الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود الدوري الكشميري في سنة ثمانين من المائة الاربعة عشر في دار العلوم الديوبندية كتبت على سنن ابني داود تعليقا حاويا على حل مشكلات الحديث على حسب تقريره المفيد وقد كنت قرأت في تلك السنة اجماع الترمذي والصحیح البخاری حضرت الشيخ محمود الدهر وفريد العصر منذ الزمن السبعة اسما حفظ الحديث الامام الهام شيخنا وشيخ شايخنا مولوي محمود حسن صدر الدين

بدر العلوم والسنن النسائي حاضرة الحافظ الحجة الفقيه المحدث العارف العلامة الحاج المولوي عزيز الرحمن المفتي بدر العلوم والصحيح مسلم
 حاضرة البحر الطامي والطود السامي الذي تناول الشريعة باليد والتحقيق والتدقيق وفرع البرايا لسان الغيب أصابة التوفيق اجتهذا الحافظ
 المحقق المحدث الفقيه العارف العلامة مولانا الشيخ شير احمد الغفاني والسنن ابن ماجه حاضرة الشيخ الفقيه الامين جامع علوم النقلية والاعتقالية
 مولانا العلامة غلام رسول ثم بعد ذلك لما قرأت اجماع الترمذي والصحيح البخاري حضرت شيخنا وشيخنا ثانيا وثالثا والصحيح مسلم كذلك
 حاضرة شيخنا وشيخنا المحدثين مولانا الشاه محمد انور ثم بعد ذلك قرأت اجماع الترمذي والصحيح البخاري حاضرة شيخنا وشيخنا جليلين حاصلين
 بدر العلوم والديوبندية كنت كئيبا واهفت في ذلك لتعلق في بين السطور على الحواشي حاصل في عين القرأة ما ينزل الاخلاق والنواشئ اخذ الطريق
 الاختصار ما لا عن الطويل الاكثر وكان ذلك مني يعني وقت الدراسة لطلاب العلوم لم يكن الغرض منه عرضا على الناس من ذوي الفهم ثم
 لما ترقى لي الحال طالعنت كتب الحديث وشروحه مثل فتح الباري وعمدة القاري والزرقاتي على الموطا وغيرهم رأيت مع اختصاره جامعا وفيها
 في كشف ما في السنن من احاديث المشككة والآن رايت قد شاع العرف الشذي المنسوب الي شيخنا وشيخنا المحدثين رأيت باختصاره لا يغني للطلبة
 ولا يفيد للكلمة باختصاره وطلب مني ثلثة من اسوة الاحباب عمدة اصحاب حين قرأ على سنن ابى داود في مدرسته اشترع بسبيل لطلبه فذكر
 اصرارهم على عدم ردا من مثالهم لم يكتفي بطلبي تصور باعي في علوم المنقولة مما كان عليه القرون المقبولة وان المعاصرة حمل المخافرة وان
 من ملكت اوصفت فلاريب في انه قد استهدف فيينا القليل ليعي ولعل ما قدم رجلا واخره سكره وجرى شوطا ثم ارجع قهقري تذكرت انه لا مضى ليقه
 اذ احدثت بحضرة من هو محض العلم والمحط لكتاب الفقهاء شيخنا وشيخنا المحدثين الحجة الحافظ المولوي محمد انور وحضرة من هو زبدة ارباب الشريعة قدوة اصحاب الحقيقة المحدثين
 الفقيه العلامة شيخنا وشيخنا المفسرين المولوي شير احمد الغفاني فيما يرون من خطاير ولغيان يصلحونه ويصحونه ويحيونهم الضرورة عند هياؤهم فوجدت
 لهم تحصيل ما يوفهم فشرعت تعينهم بالله في تبينه وتحريره متوكلا عليه في تهذيبه وتمازيره فغرت بصحولي مني فادرت ان يظهر ما كئيبا بوسيلة الانطباع
 ليعم النفع والانتفاع والمندفع الميسر للابناء والانتها والارتفاع وارجو من غولن الصفا وخالن الوفا ان يطالعوا بطرا لانتصاف لا ينظر
 الاعتداف ويصلحوا ما وقع فيه من الخطاير ويخلصوا ما ابرئ من الغشيب والزلل فان ابرأ من كل خطاير من شأنهم بغيرنا هو شان
 خالق القوى والقدر وتغفر الله من زلة القدم وطعان القلم ما علمت وما لم علم ورحم الله امرأ صالحا اسود والنيان ودعاني بحجر الدنيا والآخرة
 بحضرة الملك المنان -

وقد حجت في هذا الى امور يحينها ارباب الشؤرا احدهما التزمتم فيها حل ترجمته الباب مطابقة الحديث بها مع ذكر مذاهب للبيئة المختلفة مع
 الاشارة الى دلائلها بقدر الضرورة وتزجج بعض على بعض وادرت حسب سبب الباب الحديث بعض الفرع التي يحتاج اليها فالباب
 وثانيهما اني التزمتم وقصرت في بيان المذاهب فشرح الحديث بما سمعت من شايخنا المذكورين ولم تغت الى اقوال لشايعين
 الذين لم يسمع من شايخنا يذكرهم قبول الادرا -

وثالثها اني جهدت وبالغت فيما سمعت من شايخنا الكرام في المذاهب فشرح الحديث الذي نقلوه من المحدثين والفقهاء والناشرين
 ان يكون عبارة المنقول عنه واذا رايت ثقة نقل عن احد من الثقات كتيفت بذكر النقل عن ذلك ونقل عنه وكذلك اذا وجدت بعض
 شايخنا عن بعضهم ووجدت ذلك متوقفا عنه في بعض كتب المشككة نقلت من تلك نقلت عن ذلك ونقل عنه واكتيفت به -

ورأيت بعد علمت مما ذكرت لك ان كل ما ذكر في هذا التعليق هو على لسان مشايخنا العظام فاذا سميت منهم فهو من ادوم الله فيهم العالي اذ لم
اسمى فاعلم انه من شيخنا شيخ سنن أبي داود ولا سيما اذا قلت قلت فهو على لسان شيخنا الا اننا لم نطول بقائه آمين وربما سمعته تلذذا والاما
فاكثر بل اكل منه نور الله قلوبنا بنوره -

فأسمها اني ما اكتفيت بكل احاديث في سنن أبي داود ونحسب بل اردت بجميع احاديث المشكلة في الباب من حيث الفقه وصنعة الاعتبار
والحديث سواء كانت في الصحاح المستخرجة او خارجا بقدر الامكان وتخل هذا التعليق المختصر -

وسأسمها اني قد اكدت مع هذا التعليق المحمود خلاصة ما في هذا المجموع وتبينا وتصيبا بالقصد وسميتها بانوار المحمود في حل سنن أبي داود -
واسأل الله تعالى خاشعا متضرعا ان يعجل مني هذا التاليف ويجعلها خالصة لوجهه وذريته لا لغيره وبينه وبينها الخلق اني على كل شئ
قد سري بالاجابة جدير بتقديم مقدمته ليشتمل على فوائد مهمة تنفع للطلاب في شرح صدور اولي الابواب مرتبة على فصول عديدة فيها

لطائف سديدة -

الفصل الاول في كيفية شيوخ كتابه الاحاديث ودرجته بين القبايل وذكر اختلافها مقصدا وتنوعها سلكا وبيان اقسامها وطولها
قال الحافظ ابن حجر في مقدمته فتح الباري علم علمي وادراك ان آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر صحابه
وكبارهم مدونة في الكتب ولا مرتبة لوجهين احدهما انهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية ان يختلط بعض
ذلك بالقرآن العظيم والثاني في ضعفهم وسيلان ذهابهم ولان اكثرهم كانوا لا يعرفون الكتاب منه ثم حدث في اخر عصر التابعين تدوين
آثارهم وتجميع اخبارهم لاقتصر العلماء في الامصار وكثرة الامتداد من البخاري والترمذي ومالك والشافعي والحنابلة ومن جمع ذلك الربيع
بن صبيح ومعد بن ابي عروبة وغيرهما انتهى وقال ابن الاثير في مقدمته جامع الاصول لما انتشر الاسلام واتسعت البلاد وتفرقت الصحابة
في الاقطار وكثرت الفتوح ومات معظم الصحابة وتفرقت اصحابهم وتباينهم وقل الضبط احتاج العلماء الى تدوين احاديثهم تقيده بالكتابة ليعمل
انها الاصل فان انحاطه في الذاكرة من الغيب والذكر سهل والقلم يحفظ ولا يسهى فانه في الامم الى زمان جماعة من الائمة مثل عبد الملك بن جبريل
وماك بن انس وغيرهما من كان في عصرهم فدونوا الحديث حتى قيل ان اول كتاب صنف في الاسلام كتاب ابن جبريل وقيل سوطا
مالك وقيل ان اول من صنف بوب الربيع بن صبيح بالبصرة انتهى وقال البيهقي في كتابه البصائر الى معرفة الاولين من دون الحديث
ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز بامره وذكره الحافظ ابن حجر في شرح البخاري واخرجه ابو نعيم في حلية الاولين عن مالك بن
انس قال اول من دون العلم ابن شهاب قال مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن عبد العزيز كتب الى ابي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان اظفر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنة او حديث عمر او نحو هذا فاكتمه لي فاني خفت دروس
العلم وذهاب العلماء انتهى وفيه تنوير الحالك على موطأ مالك للسيوطي اخرج الهروي في ذم الكلام من طريق الزهري قال اخبرني عروة بن
الزهري ان عمر بن الخطاب اراد ان يكتب السنن واستشار فيها اصحاب رسول الله فاشاءوا اليه عاتقهم بذلك فلبث عمر شهرا ثم تفرغ في
ذلك شاكا فيهم صحيح ما قد علم الله له فقال اني كنت ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم ثم تذكرت فاذا اناس من اهل الكتاب
من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتابا فاكملها وذكروا كتاب الله في الدنيا والسنن كتاب السنن فترك كتاب السنن واخرج الهروي
من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار قال لم يكن الصحابة والتابعون يكتبون احاديث انما كانوا يروونها بالفظا ويأخذونها حفظا
لا كتابا لصدقات الدنيا ليسير الله في عفيف عليه البحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس وسرع في العلم واليوت فامر

بن قتيبة وغيرهما منهم من اصاب في هذا ذكر الاحكام والآراء فقهاء مثل بن سليمان احمد بن محمد الخطابي وغيرهم ومنهم من قصد ذكر الفروع مثل
متن الحديث واخرج الكلمات الخريفة ودونها كما فعله ابو عبيد احمد بن محمد الهروي وغيره ومنهم من قصد الى استخراج احاديث متضمنين ترغيبا
وترهيبا واحاديث متضمنين احكاما شرعية فدونها واخرج متونها وحدها كما فعل ابو محمد الحسين بن مسعود الهروي في كتاب المصالح وغيره ولا الهولاء
من آتته الحديث لورمان المستقصى ذكر كتبهم واختلاف اغراضهم ومقاصدهم في تصانيفهم حال الخطيب لم يهتد الى حدته حتى قلت قد وضع
لك بما شرحنا به تدوين الصانيع والخصلا فيما قصدوا ومنوعها مسلكا فاجامع هو الذي يحتوي على ثمانية اشياء وهي بنية
سير ادب تفسير وعقائد يفتن واثمر اله ومناقب به واجامع هو الترمذي والبخاري واما صحيح مسلم فهو ليس بجامع لقلة التفسير والسير
في التي يذكر فيها الاحكام على ترتيب البواب الفقهاء لا غير حسن ابني داود والنسائي وابن ماجه وقد يقال للترمذي ايضا سندا تعليميا كما قيل
تعليميا للصحيح الستة والافا صحيح صحيح البخاري وسلم وباقيتها من صحاح واما المسند فهو الذي يذكر فيها الاحاديث على ترتيب الصحاح
بدون رعاية ابواب الفقهاء مثلا يذكر الاحاديث المروية عن ابني بكر اجمع ثم احاديث عمر بن الخطاب ثم احاديث ابي بكر ثم احاديث علي بن ابي طالب ثم احاديث
خليفة واما المجموع فهو الذي يذكر فيه الاحاديث على ترتيب الشرايح كترتيب الصحاح في المسند كالمجموع للطنبري واما المجزئ فهو الذي يحتوي على العبادات
التي وردت في مسند واحدة كجزء القراءة للبخاري وجزء رفع اليدين لمؤلفه الخطيب في مسند ام الكتاب شيخنا الشاه محمد انور وكشف
استرله واما المفرد فهو الذي يحتوي على احاديث شخص واحد كايه يهريرة او خديفة مثلا واما الغريب فقد علمته واما المستخرج والسنن كغير ذلك
فخرج هذا

الفصل الثاني في كيفية شيوع بعلم من حضرة الرسالة الى زماننا هذا وشیوع مذاهب المجتهدین لایساند بهاب الام ابی حنیفة

قال المحقق محمود بن سليمان الكفوي في طبقات الخفعية المسماة بكتاب علم الاخير من فقهاء مذاهب النعمان المختار اعلم ان نبينا صلى الله
عليه وسلم بلغ ما انزل اليه العلم والدين وحكم واقام الوحدة وقضى وحكم وبين اشرع وفرع بيان الحكم وجاهد حق اجهاد في اقامة امر الدين
ومضى والزمهم ثم اختلفوا في الراشدين ووجوه الصحابة بدلو اجدتهم في اقامة الدين واجرا بشرع لمعين تعيين قواعد الموحدين وتوهمين كرام الله
المبتدئين فاقاموا الاسلام عن اوده واندوا الامم الى مسندة متعصبين بنصر الله وبعين باقر الله وكانوا البشرف مصححة الرسول صلى الله عليه وسلم وآمين عن
اطعن وبكرته خدمه المؤمنين عن شوب الشين فكانت آثارهم لمن بعدهم مشرعة ومهتاجا الرفع عيه هيب الضلال مرابا واما كذا العلم القابعين للدين
اهم براهونهم في الفتوى واقومهم بغير خلاف ونقلوا احكام الدين منهم الى الافلاك جميعين بسنن الاسلاف حاوين ما اثر الاثر ولما كانت حوادث الالام
خارجة عن التعداد ومفرقة احكامها لازمة الى يوم التباد وكافيت ظهور الصلوة غير موفية بمبانيها بل لا بد لها من طريق وافت بشانها اضطوا الى التباد
بالاى فاجتهدوا وادسوا قواعد الاصول وشيدوا فروعها على تعيين المذهب هبة المستفيضةين بما روى (ابو داود والترمذي ولله شارة وقوفه
عن عمرو بن مسعود بن ثابت بن عباس اخرجها السليقي في مسند بعد تخرجه هذا الحديث) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما بعث معاذ
الى اليمن قاضيا قال له لم تقصص يا معاذ قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسوله قال فان لم تجد قال اجتهد في رأي فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم محمد لله الذي وفق رسول رسولنا لما يرضى به رسولكم ان علماء الدين والائمة المجتهدين بدلو اجدتهم في تحقيق مسائل الشريعة
وتدقيق النظم الفروعية واستنبطوا احكام الفروع عن الاول والاربع فاتفقوا جميعا قاطعة واختلافهم رحمة واسعة فمنهم اصحاب المذاهب العالية مثل شيخنا
وهم الذين صادف الدين بهم قوى شرا وبسوا لمرأى على قواعد علمهم وبدلو مسائل الاجتهاد مع تنقيح طرق النظر على ذاهبهم ليعتدون في

استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع والقياس من غير تقليد لاني الاصول ولا في الفروع لاحد من الناس وحالهم متفق ومتم
في اشتهاؤنا بهم واعتبارنا بهم ومن شاع فينا في الاعصار واشتهر عليهم في الاقطار والاصدارا منا الاظم ابو حنيفة لعنان بن ثابت لكوني
وماك بن انس وسفيان الثوري وابن ابي ليلى محمد بن عبد الرحمن وحماد بن الحسن الاوزاعي ومحمد بن ادریس الشافعي واحمد بن حنبل وداود بن
علي الاصفهاني ولكن خص من بينهم الاربعة ابو حنيفة وماك شافعي وابن حنبل بالهداية (قلت واولهم الاول ويعاصره الثاني وقيل قد روى الاول
شيئا من الثاني وقيل بل الثاني تلميذ للاول والثالث تلميذ للثاني وبعض تلامذة الاول والرابع تلميذ الثالث اما في المجتهدين من تقدم او
تاخرهم فبهم من لم توجد له الابواب ولم يكمل به الانتفاع منهم من ظهرت له طوائف مقلدة فاقترعوا به في الاسفار والدعوة لكن قد ادرس ذلك في مدة
قليلة ولم يبق له اثر فخرى الزمنة كثيرة ومن ههنا قال من قال لا يميل الى السلوك على غير هذه المسالك الاربعة ثم اقول ان مقلد كلهم قد خرفوا
او قاتلهم في اجزاء انهارا للشيعة وبذلوا جهدهم في تحقيق الطريقة القويمية بل لا يخفى ما من ثلاث من المجتهدين يستمدى بهم طائفة من المقلدين
بل ولا عصر من الاعصار عن جماعة المجتهدين في اقطار المسلمين وان كانوا في الظاهر من المقلدين وفيها من كمال الفضل الله سبحانه على العباد بحسب
شكره في كل وقت على العباد بهم يمدون ويرزقون ويميطون ويرشدون) وبالحكمة اندرست هذا مقتبعتهم بعد زمان) وهو لا الاربعة انخرقت
بهم العادة على معنى الكرامة عنا ينسب الله فاشتهاروا بهم في ظهور الافاق واعتبارا بصلوهم وفروعهم في بطون الاوراق وانتفاع العقول
على الاخذ بها على مرالدور دون ماسوا بالمشهد بصلوهم فيهم حسن لموتهم لاسيما الامام الاكظم والقرم الهام الاقدم سراج الامة وناج الملّة قمر
الامة ابو حنيفة قد خضع الله لبعائه وجمع من الفضائل في ذاته ما لم يجمع فدا منها في غيره شئ على ما يشتهر منه بسيرة كثيرة المجتهدين في ذهابي مذمبه
على علوم الشريعة بين المسلمين ونشر احكام الفروع بين المؤمنين فانه اول من شرع في الفقهاء العتصفت بانفاق الملازمين الى دروسه من
مشايير العلماء المجتهدين واجتماع اجزاء المتكلمين الى محبته من جواهر الفضلاء المتقدمين كابي يوسف المتقدم في الاخبار واللسان ومحمد بن المقدم
في الفقه والاعراب والبيان ورفراف الفقيه النبية في القياس حسن بن زيا والمقدم في السوال والفرع وعبد الله بن المبارك لصاحب في رايه
وكتب بن الجراح اشهر الزمان وخصص بن غياث بن طلق النطن الذي في التقصير بين الخلق وكحي بن زكريا بن ابي زائدة في جمع الحديث
وضبط الفروع واسد بن عمر والفاضي ونوح بن ابي مرهم الجاهل وابي ميطع السخري يوسف بن خالد السلمي وغيرهم ثم اقر فبعضنا بعضهم وتلاوا
كل العلوم حتى قال الامام مالك حين سئل عنه عن ابي حنيفة رايته رجلا وكله في هذه السارية انها ذهب لتمام الحجية وقال ايضا ان ابا حنيفة
ما من الفقه خير منس وقال الشافعي الناس كلهم عيال على ابي حنيفة في الفقه (وقال احمد بن حنبل اذا كان في المسئلة قول ثالث لم يسمع
خالفهم فقيل له من هم قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن فابو حنيفة البصري والقياس ابو يوسف البصري الناس بالاثار ومحمد البصري
لعربية) فاصحابنا احنفية عالمهم الله باطافه مخفية هم السابقون في الفقه الاجتهاد واهم المرتبة العليا في الراي والحدیث الارشاد استتبه
بالحكمة ان الناس اكثرهم اخذوا بهذه المذهب لبعده وقل من متبع غير ما من المشارقة نذهب احمد في نواحي بغداد وشيوخه وروى من شيوخه
في المذهب البلاء وشارع نذهب مالك في بلاد المغرب وبعض بلاد الحجاز وشارع نذهب الشافعي في اكثر بلاد الحجاز ولبن وحبس بلاد الهند
لكن وبعض اطراف خراسان وتوران وشارع نذهب حنيفة الى بلاد بعيدة ومدن عديدة كواحي بغداد ومصر والروم وبلخ وخراسان وقند
سبهان وغير ذلك واذن رجحان ودرجيان وطوس ولسبأ وستراباد ومرغنيان وخرغانة ودامغان وخورزم وغرغمة وكرمان وكثير
والهند بسند والكرن وبعض بلاد اليمن وغير ما من الاطراف الشاسعة والاكشاف الواسعة وكلهم نشروا علومهم ثم تلاوا وندرسوا تصنيفا و
بغافلا ليزيل هذا النظام لان الله جل جلاله لا يترك شيئا من خلقه الا وله حكمة في خلقه ونيزل على نبيينا وعليه الصلوة

الفصل الثالث في تراجم الاعيان الذين كثر ذكرهم من المحدثين والعقلاء العظام والاشاخص العظام والعلماء المنهجين والادباء

[illegible]

والماتلذة فخلق كثير منهم أبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر وكن بن زياد وأبو طيع الملقب ووكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك
ذكرنا ابن أبي زائدة وحفص بن غياث الطغعي وشمس الطائفة الصوفية داود الطائفي وأبو يوسف بن خالد السجستاني وعمر بن لوحي بن أبي

49

و منهم ابن ابي الليلى زوج احد قاضى الكوفة و فقيهها و احد المجتهدين محمد بن عبد الرحمن بن يسار بن ابي الانصارى القصبى القصبى
كانت ولادته سنة اربع و سبعين و ثمان و ثمان مائة بالكوفة

و منهم الشعبي ابو عامر بن شرحبيل الهمداني الكوفي سيد التابعين اخذ عن عمران بن حصين وابن جبر و ابى هريرة و ابن عباس ابن عمر و عائشة و غيرهم و اخذ عنه ابو حنيفة و هو اكبر شيوخه و ذكره ابن ابى زائدة و الاشعث و غيرهم و مناقبه كثيرة مذكورة في تذكرة الحفاظ للذهبي و غيره و كانت ولادته في زمان خلافة عمر و وفاة سنة اربع و مائة و قيل سنة ثلث و قيل سنة خمس ثم غشي بوابه ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود النخعي كنيته ابا عمران الكوفي فقيه ثقة من التابعين و كان من غنى اهل الكوفة مات سنة ست و قيل خمس و سبعين و كان ابو حنيفة الزعم بنده بوابه ابراهيم النخعي حتى لا يجاوز له الامايش الى الله -

وتمت الاذاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن ابي عمر الاذاعي يكنى ابا عمرو دام اهل الشام كان فقيها من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة مونا صدوقا حافظا اجاب عن ثمانين الف مسألة في الفقه من حفظه ولد سنة ثمان وثمانين ذوات الحجة سنة ثمان مائة وربع وخمسين يوم الاحد الملتين بقيا من صفر قليل في ربيع الاول فمرد في قرية على باب مبروت الاذاعي نسبة الى وزارع بطن من ذوى الكلاع من لمين وقيل بطن من همدان وقيل الاذراع اسم قرية مشهورة بمشرق على طريق خارج باب بغداديس -

ومنهم سعيد بن المسيب هو أحد الفقهاء السبعة بن حزن أبو محمد المحمدي القرشي أبو المسيب صحابي شهيد بقيت رضوان وجده حزن أيضا
صحابي ولد سعيد بن مسكان بن خلف بن عمرو في سنة أربع وتسعين قبل سنة تسع وثمانين قبل احدى وتسعين وستمائة من عمر شتيا
وهو خطيب وعثمان وعلي وزيد وعائشة وسعد وابي سبرة وكان واسع العلم وافر الحسنة متين الديانة قوالا باحث فقهيا نفيس من
سلالة التابعين فقهاده ويناور عا وعبادة وفضلا قال النودمي اعلم ان من افضل التابعين وكبارهم وداوئهم الفقهاء السبعة
بالمدينة فستة منهم تنفق عليهم سعيد بن المسيب عروة بن الزبير القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق وخارجه بن زيد بن ثابت
وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار وفي السابح ثلثة اقوال احدها انه ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف نقيل
الحاكم عن علماء الحجاز ان الشافعي انما هو بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قاله ابن المبارك الثالث انه ابو بكر بن عبد الرحمن بن ابي
بن هشام قال ابو الزناد وقصدهم الشاعر علي بن ابي طالب لا يقدي بامته بقصمه بغيري حنن حنن حنن لا يخذلهم عبيد
عروة قاسم بن سعيد ابو بكر سليمان خارجه به وذكره الديلمي في حيوة النجودان عند ذكره السوس ان هذه الاشعار اشتهر على اسماء
الفقهاء السبعة اذ اكتب في رقعة وجعلت في القرح فانه لا يسوس ما وامت الرقعة فيه -

و منهم الحسن البصري هو ابو سعيد الحسن بن ابی الحسن یسأل البصري عن التامعین کان زاهدا ورعا فقیها وابو موسیٰ زید بن ثابت
الانصارى دامه ولادة ام المؤمنين ام سلمة زوج النبی صلی الله علیه وسلم و ربما غابت امه فی حاجة فیکب فی عظیمه لمسلمة فدیها لقلقه

أبى أن يجيئ منه فذكر عليه ثديا فبشره فيرون أن تلك الحكمة والعصاة فيه من بركة لبن أم المؤمنين أم سلمة ولدتين بعتا من خلف
عمر بن الخطاب بالمدنية وتوفي بالبصرة سبيل رجب سنة عشر ومائة عشية الخميس ودفن يوم الجمعة -

وهم ابن عيسى بن عبيد بن أبي عمران ميمون الهلالي مولاهم أبو محمد الأعور الكوفي أحد أئمة الإسلام ولد سنة سبع ومائة وتوفي
سنة ثمان وسبعين ومائة -

وهم أبو حاتم أبو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران العفطاني الخطلي أبو حاتم الملازمي أحد أئمة الأعلام ولد سنة خمس
وسبعين بعد المائة بسبع عبد الله بن موسى وأبائهم وحدث عنه من ثيوخه العنبري نيس بن عبد الأعلى وعبد بن سليمان المرزبي والربيع
بن سليمان الملازمي ومن أقرانه أبو زرعة الرازي أبو حفصة الشامي ومن أصحابه ابن داود والنسائي وقيل أن البخاري وابن ماجه و
حماد بن عيسى وثبت ذلك توفي سنة سبع وسبعين بعد المائة -

وهم ابن أبي حاتم أبو الحافظ النافذ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود
بن مهران التميمي الخطلي الإمام ابن الإمام حافظ الرازي وابن حافظها صاحب عمل الحديث وغيره ولد سنة أربعين بعد المائة بسبع من
أبيه وأبى زرعة وغيرهما وروى عنه يحيى بن علي وابن حبان وغيرهما ومات في المحرم سنة سبع وعشرين بعد ثمان مائة في شهر ربيع
أول الإمام الحافظ الحجة الفقيه العابد أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من ثور ابن عبد مناف الكوفي ولد في سنة سبع وسبعين
وولد في سنة إحدى وستين بعد المائة -

وهم شريح بن عوف شريح بن عمار بن قيس الكندي قاضي الكوفة متقنا وعلم على الكوفة فقام بها خاسا وسبعين سنة ثم
الأمثلة سنين متقنا فها من العفطاريام فتنه ابن الزبير وكان من سادات التابعين وأعلامهم وأعلم الناس بالقضاء وتوفي
سنة ست وسبعين وقيل تسع وسبعين وقيل ثمان وسبعين وقيل ثمانين وقيل ثمانين وثمانين -

ومن مزاجه أنه أراه عدي بن أرطاة فقال له أين أنت صليحك الله قال بيك وبين أصحابك قال أسع مني قال قل أسع
قال أني رجل من أهل الشام قال مكان يحيى قال وتزوجت عندكم قال بالوفاء ولبنين قال وارتدت ان أهلها قال لرجل
أحق بأهلها قال وشمرط لها دارها قال المؤمنون عند شروطهم قال فأحكم لأن بنيها قال قد فعلت قال على من حكمت قال على
ابن أمك قال بشهادة من قال بشهادة ابن أخت خاتك -

وهم الطحاوي وهو الإمام أبو جعفر أحمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي الأزدي قبيلة كبيرة مشهورة من قبائل اليمن وأهلها
بفتح الطاء وأهلها المصليين ولعبها الف قرية لصعيد مصر وقيل بوليس منها بل من قرية طحوطه قرية لقرب طحا فكره أن يقال لطحطاوي
أو طحوطي قال أبو اسحق فأنهت إليه رياسته صاحب بحيفه بمصر برع في الفقه وأحدث وهو ابن أخت أبي إبراهيم سبيل بن يحيى المزني
صاحب الإمام الشافعي نسبة إلى فزيرة بنت كلب هي قبيلة كبيرة مشهورة وكان الطحاوي على مذهب شافعي وقرأ على خاله المزني
ثم نقل إلى مذهب أبي حنيفة ونقل عن وجه الانتقال فقال لاني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة فلهذا كنت أتقلد القول
غضب عليه يوما المزني وقال والله لا أجار منك شي فغضب أبو جعفر من ذلك ترك مذهبه وتحنف واستقل على أبي جعفر أحمد بن محمد بن
وغيره والفت كتب كثيرة منها أحكام القرآن واختلاف أهل الروماني الآثار وشكل الآثار وكتاب الشروط وله تاريخ كبير وغير ذلك هو
من كتب في شرح الحديث ولد سنة سبع وعشرين ومائتين ليلة الأحد عشر خلون من ربيع الأول وتوفي سنة إحدى وعشرين

وثلث مائة ليلة الخمسين سهل ذي القعدة بمصر ودفن بالقاهرة بقرية مشهور بها وهو البخاري هو الامام المتفق على جلالة الجمع على غلبة شيخ الاسلام
 ابي اقطابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن الخيرة بن الاحنف البخاري تولد اجماع المشهور بصح البخاري والادب المعروف
 والتاريخ الكبير والصغير وجزر رافع اليردين وجزر القارة خلف الامام وغير ذلك له مناقب حجة مبدولة في تذكرة الحفاظ وغيره كانت ثلاث
 في يوم الجمعة ثلث عشرة ليلة خلت من شوال سنة اربع وثمانين ومائة ودفن ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين مائتين
 ولم يعقب له ذكرا -

ومنهم مستعمل وهو الامام المتفق على جلالة الجمع على غلبة ابي اقطابو البخاري ابو الحسين عاكر الدين مسلم بن اجماع القشيري النيشابوري تولد
 اجماع مسلم وله مناقب لا تعد ولا تحصى ولد سنة اربع وثمانين وتوفي في حجة تير يوم الاحد سنة ثمانين من رجب سنة احدى وثمانين ومائتين -
 ومنهم النسائي وهو ابي اقطابو البخاري ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي تولد سنة ثمانين ومائة في الحجة العرف
 بسنة ثمانين ومائة في سنة تسع وثمانين وتوفي بكة سنة ثلث وثلث مائة ودفن بها -

ومنهم الترمذي وهو ابي اقطابو البخاري ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي تولد اجماع الترمذي ولد في سنة تسع وثمانين وتوفي في الترمذ
 ليلة الاثنين ثالث عشرة من رجب سنة تسع وثمانين ومائتين -

ومنهم ابن ماجه وهو ابي اقطابو البخاري ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني تولد سنة ثمانين ومائة ولد سنة تسع وثمانين وتوفي سنة ثلث
 وسبعين ومائتين -

ومنهم ابو بكر بن ابى شيبة هو ابي اقطابو البخاري الامام عبد بن محمد بن ابى شيبة ابراهيم بن عثمان الصفي تولد المصنف روى عنه البخاري
 وسلم ولد سنة -
 وتوفي سنة خمس وثمانين ومائتين -

ومنهم الدارمي هو ابو عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ابي اقطابو عالم سمرقند روى عن يزيد بن هارون والقرن شيبيل وعنه مسلم وابو داود و
 الترمذي وغيرهم ولد سنة احدى وثمانين ومائة ومات سنة خمس وخمسين ومائتين -

ومنهم الدارقطني هو ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني ابي اقطابو الامام انتبه اليه علم الحديث ولد سنة خمس وثلث مائة ومات يوم الاربعاء ثمان
 خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلث مائة الدارقطني بالقاء والنون فوسب لي والارطقن محلة كانت ببغداد قد رجا
 ومنهم البيهقي هو ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي كان من كبار اصحاب ابي ابي بكر بن عبد الله ولد سنة اربع وثلث مائة ومات في جيبا بورنة
 جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين واربع مائة -

ومنهم زر بن ابى معاوية هو ابو الحسن زر بن معاوية البصري ابي اقطابو صاحب كتاب التجريد في الجمع بين الصحاح مات ليلة العشرين
 خمس مائة -

ومنهم الخطابي هو الامام ابو سليمان احمد بن محمد الخطابي البستي ابي اقطابو في عصره صاحب معالم التنزيل وعلام سنن وغريب الحديث
 مات سنة ثمان وثمانين وثلث مائة -

ومنهم المبارك بن محمد بن البخاري هو ابو السعادت المبارك بن محمد بن البخاري المشهور بابن الاثير صاحب كتاب جامع الاموال
 ومناقب الاخيار والنهاية كان عالما بحدائق النوايا روى عن خلق من ائمة الكبار كان بالجزيرة واقبل الى الموصل سنة خمس وثمانين ومائة

ولم يزل بها إلى أن قدم بغداد وأعاد إلى الموصل ومات بها يوم الخميس ربيع ذي الحجة سنة ست وست مائة -
ومنهم النودمي هو أبو بكر يحيى بن شرف النودمي إمام فاضل حجة كان من أهل نوى قرية من أعمال دمشق نشأ بها وحفظ
 أحسنه وولد في سنة خمسين ومائة وتسع عشرة سنة ففقد وتبرع مات في رجب سنة ست وسبعين ومائة عاش خسا
 وربعين سنة قالوا بالقوت تارك للشهوات -

ومنهم ابن حجر وهو حافظ الوفاة أحمد بن علي بن محمد بن محمد الحقلاني المصري الشافعي صاحب تصانيف كثيرة فتح الباري شرح
 البخاري وغيره ولد سنة ثلث وسبعين ومائة وتوفي في ذي الحجة سنة ثنتين وخمس وثمان مائة -

ومنهم الجيني وهو حافظ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن جين بن يوسف بن محمود قاضي القضاة بدر الدين الجيني ولد بصر سنة
 اثنين وستين ومائة له شرح صحيح البخاري عمدة الفاري وشرح معاني الآثار وشرح الهداية وشرح الكنز وشرح الجمع وشرح
 در البحار وغير ذلك مات في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وثمان مائة -

ومنهم الزيلعي هو الإمام الساجد يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد جمال الدين الزيلعي نسبة إلى زيلع موضع محط السفن على
 ساحل بحر الحبشة كان من علماء العلماء وبرع في الفقه والحديث له سنة ثنتين وستين ومائة له
 تخرج أحاديث الهداية وغيره وهو تخرج ما في جداوله من شرح الهداية بل به أكثرية الحفاظ بن حجر في تخرج كثر
 أحاديث شرح الوجيز للرافعي وغيره وتخرج ما في جداوله من شرح الهداية ورواه الرجال ورواه في فروع الحديث إلى الكمال
 وله في مباحث الحديث النصاب لأبي بكر بن محمد بن أحمد بن يوسف الزيلعي له سنة ثنتين وستين ومائة له
 وهو غير الزيلعي شارح الكنز فانه فخر الدين عثمان بن علي والاول تلميذ لثاني -

ومنهم ابن تيمية هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن تيمية الدين عبد السلام ابن عبد الله بن عبد الله
 بن أبي القاسم بن تيمية الحارثي ثم الدمشقي تلميذ صاحب منهاج السنة وغيره من التصانيف المعروفة ولد سنة ثمانية وستين
 وتوفي بمجرباني في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين ومائة -

الفصل في أحوال بعض أئمة في ندى ومنهم الشاه عبد العزيز بن الشاه ولي الله بن عبد الرحمن العمري ثم الدهلوي الفارسي هو من علماءنا
 في زمانه وابن سيدهم لقبه بعضهم بمرزوق الهند ونسبهم بالإمام موسى الكاظم ولد عام تسعة وخمسين ومائة أخذ العلم عن والده وغيره من مشايخ
 العظام حتى تدرى سائر الفضل وطلع ثمانية وورقي قلعه وبرع على فنه لارزانه ومن أعظم ما خصه الله من المزايا الفاضلة والعطايا
 السابقة أن لم يزل يصحبا بالاداء والشهيا بالاباء باضارت بوجههم وحجبا للباي ودوا جبريا وانتدات بغزتهم على صفحات الأيام
 بتأشير بافتقارهم عنده واشتهرهم ازهر وشاع بهم علومه فثبت بهم من بعده آثاره ورواه ذلك من فضل الله يوتيم من شاره
 يكرم به من يريد من أجله أصحابهم عبد القادر كان فاضلا جليلا ونهم أخوه الشاه رفيع الدين الحق الحق ثم ان الأخوين توفي قبل
 عبد العزيز وكذا أخوه علي بن أبي الخير ومنهم أخوه اشتقار وكان بعلب من نزل أخاه لا يبره هو أيضا قديم الوفاة ومن
 أصحابه أيضا فقه علي بن أبي بكر بن أبي البرقي نسبة إلى بريرة بليدة من أعمال دبل ومنهم ابن أخيه اسمعيل بن علي بن أبي الخير
 المشهيد كان من أئمة الناس بابا يسه وكان أشد لهم في دين الله وخطم السنة ليعضب لها
 ويندب إليها ومنهم ابن منبه أبو سليمان التيمي وغير ذلك وتوفي سنة تسع وأربعين قس الله سره العزير

يصلون عليه فوجا فوجا لا يؤمنهم احدا رفا ولم يصلوا عليه العباس ثم بنو هاشم ثم المهاجرون ثم الانصار ثم سائر الناس فلما فرغ الرجال دخل الحسين ثم النساء -

ثم دفن صلى الله عليه وسلم ونزل في حفرة العباس على الفضل ودفن ابن العباس شقرا -

قال ويقال كان اُسامة بن زيد واداس بن حوئي مهم ودفن في الحيرة في عليه صلى الله عليه وسلم في محله اللبن يقال انها سبع لبنات ثم ابا القريب جعل قبره صلى الله عليه وسلم مسطحا وشر عليه الماء رشا -

قال ويقال نزل للغيرة في قبره ولا يصح -

قال يحاكم ابو احمد يقال مات عبد الله والدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وعشرون شهرا وقيل تسعة اشهر وقيل سبعة اشهر وقيل شهران وقيل مات هو حمل وتوفي بالمدنية هو صحيح -

قال الواقدي وكاتبه محمد بن سعد لا يثبت انه توفي وهو حمل ومات جده عبد المطلب له ثمان سنين وقيل ست سنين وادعى بالابن طالب -

وما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد ست سنين وقيل اربع ماتت بالابو امكان بين مكة والمدنية -

ولم يثبت صلى الله عليه وسلم رسولا الى الناس كافة وهو ابن الاربين سنة وقيل الاربين يوم -

واقام صلى الله عليه وسلم بمكة بعد الهجرة ثلث عشرة سنة وقيل عشرة وقيل خمس عشرة -

ثم هاجر الى المدينة فاقام بها عشرين بلا خلاف وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الاول -

قال الحاكم ودار الوجود رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة يوم الاربعاء اليقين ببقيا من شهر صفر -

ارضا صلى الله عليه وسلم توبه بضم التاء مولا لابي لهب اياها ثم صنعت حيلة بنت ابي ذؤيب عبد الله بن الحارث السعدي وروى عنها انها قالت لبيث في اليوم ثمانين ليلة في شهر -

ونشأ صلى الله عليه وسلم يتيم فكفله جده عبد المطلب ثم عمه ابو طالب طهره الله عز وجل من نفس الجاهلية فلم يبق فيها لهم في عمره ثلثون شهرا من مشاهدتهم وكانوا يطلبونه لذلك فيمنع ولعيته الله من ذلك -

وفي الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه ان ابني صلى الله عليه وسلم قال ما عديت صنما قط وما شربت خمر قط وما زلت اعرف ان الله فيهم عليه كفر -

وهذا من لطف الله تعالى بان براءة من نفس الجاهلية ومن كل عيب ومحمد كل خلق جميل حتى كان يعرف في قومه بالأمين لما شابهوا من امانته وصدقته وطهارته -

فلما بلغ اثنتي عشرة سنة خرج مع عمه ابي طالب الى الشام حتى بلغ بصرى فراه كجبر الراهب فعرفه بصفتة فخار واخذ بيده وقال هذا سيد العالمين هذا رسول رب العالمين هذا مبعوث الله حجة للعالمين قالوا من اين علمت ذلك قال انكم حين اقبلتم من البعثة لم يكن شجرة ولا حجر الا خرسا جذا ولا يسجد الا لابي وانا نجاه في كبتنا -

ورسال ابا طالب ان يردده خوفا من اليهود فخره صلى الله عليه وسلم -

ثم خرج صلى الله عليه وسلم ثانيا الى الشام مع ميرة غلام خديجة رضي الله عنها في تجارها قبل ان يزوجها حتى بلغ سوق بصرى

فلما بلغ خمس وعشرين سنة تزوج خديجة رضي الله عنها - ولما خرج إلى المدينة مهاجرا خرج معه صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي
 الله عنه ومولى ابني بكر عامر بن نفيرة بن نفيعم الغنوي ولهم عبد الله بن الأرقط الليثي وهو كافر ولا يعلم له السلام وذلك في يوم الاثنين
 في الرابع من شهر ربيع الأول بعد الولادة سنة بعد البعثة سنة في حنفية حنفية الله عليه وسلم كان صلى الله عليه وسلم ليس بالظن
 البائن ولا بالقصير ولا الأيسر إلا ما هو ولا الآم ولا السجد القطط ولا البسط وتوفي وليس في راسه شدة شدة بهيضا وكان جن أجسم
 بعيد ما بين المنكبين له شعر إلى منكبيه في وقت التي سمى أذنيه وفي وقت التي نصف أذنيه كثر الشعر ثمن الكفين إلى غليظ الأصابع فخم
 الرأس والكر ليس في وجهه تدوير أربع لعينين طويل إهدابها أحمر لما في أسمرته وهي الشعر أربعين من الصدر إلى السرة كالغضب
 إذا شئ تعلق كأنما يخط في صلب أي شئ بقوة والصعب السحر وتلا لا وجهه كالقمر ليلة البدر كان وجهه كالقمر من البدر هبل البدر
 فليص لضم سوار البطن والصدر الشعر المنكبين والذراعين وأعلى الصدر طويل الزندين رجب الراحة شكل العينين أي طويل شقها
 منهنس لعينين إلى قليل لحم الغنبي من كفيه خاتم النبوة كزرجة وكبغية أحامته وكان إذا شئ كأنما تغطي له الأرض ويجدون في
 لحاقه ويغير كثر وكان يبدل شعر راسه ثم فرق وكان يرحله ويترجح لحيته ويحجل بالأنشد كل ليلة في كل حين ثلاثه أطراف
 عند النوم - وكان حب الثياب إليه أبيض والبياض والحبرة وهي ضرب من البرد وفيه حمرة وكان كم قميص رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إلى الرسخ وليس في وقت حلة حمراء وازار وروا في وقت ثوبين أغفر في وقت جبة فنيقة الكمين وفي وقت
 قمار وفي وقت عمامة سوداء وأخرى طرفها بين كنفية في وقت مرطاسه ومن شعره كساروس النخام والخف والفصل له صلى
 الله عليه وسلم ثلثة بنين القاسم وبه كان يكنى وتلقب النبوة وتوفي وهو ابن سنتين وعبد الله سمي الطيب لطاهر لانه ولد بعد
 النبوة وقيل الطيب لطاهر غير عبد الله والصحيح الأول والثالث إبراهيم ولد بالمدينة سنة ثمان ومات بها سنة عشرين وهو ابن
 سبعة عشر شهرا أو ثمانية عشر وكان له صلى الله عليه وسلم أربع بنات زينب تزوجها أبو العاص بن الربيع ابن عبد القري بن
 عبد المس وهو ابن خالتها دامة هالة بنت خويلد - وفاطمة تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ورقية وأم كلثوم تزوجها
 عثمان ابن عفان رضي الله عنه تزوج رقية ثم أم كلثوم وتوفيتا عنده ولهذه سمي زالنورين توفيت رقية يوم بدر في رمضان
 سنة اثنين من الهجرة وتوفيت أم كلثوم في شعبان سنة تسع من الهجرة فالهبات أربع بلا خلاف والنبون ثلاثه على الصحيح
 وأول من ولد له القاسم ثم زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة وجاران فاطمة عليها السلام ابن من أم كلثوم ذكر ذلك علي بن
 أحمد سعيد بن محرم أبو محمد السجاف ثم في الإسلام عبد الله بن علي ثم إبراهيم بالمدينة وكلهم من خديجة إلا إبراهيم فإنه من مارية القبطية
 وكلهم توفوا قبله إلا فاطمة فانها عاشت بعد سنة أشهر على الأصح الأشهر ففصل أعمامه صلى الله عليه وسلم هم أحد عشر أحدهم السجاف
 وهو أكبر ولد عبد المطلب وبه كان يكنى وثم - والتبرير حمزة والعباس وأبو طالب وأبو لهب وعبد المطلب وحمل بجارهم فموتهم جميع
 سألته وضار والقيادى سلم منهم حمزة والعباس وكان حمزة صغيرهم سألته رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم العباس قريب
 منه في ابن وكان في زعم عبد المطلب كان أكبرنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث بنين وعامته صلى الله عليه وسلم
 ست صفية أسلمت وهاجرت وهي أم الزبير بن العوام توفيت بالمدينة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وهي أخت
 حمزة لأمه وعائكة قيل أنها أسلمت وهي التي رأت رؤيا غزوة بدر وقتها مشهورة وبرقة وارتدت وابتغيت وأم حكيم وهي أخت
 فضيل في الزواجر صلى الله عليه وسلم ولهن خديجة ثم سودة ثم عائشة ثم حفصة ثم زينب ثم أم حبيب ثم أم سلمة ثم زينب بنت

جش ثم جيرة ثم صفية ثم ميمونة رضي الله عنهم فمولا رسول الله بعد خديجة توفى عنهن ولم يمتزج من عياة خديجة غير ما ولا تخرج كلا
غير عائشة واما التي فارقت من صلى الله عليه وسلم في حياته فتركها من لكثرة اختلاف فيهن وكان له تertian مارية د ريانة
بنت زيد قبل بنت سمعون ثم عتقها ريانة عن قسادة قال تفرج ابني صلى الله عليه وسلم خمس عشرة امرأة فدخل ثلثات عشرة
وجمع بين احدى عشرة وتوفى عن تسع ففصل في مواليه صلى الله عليه وسلم منهم زيد بن حارثة ابن شراحيل البكبي الواسطة وثوبان
بن جعد بن العجم الموحدة والدال واسكان بكيم وابو لهشة واسمهم سلم شهد بدر اذ باؤم ورويف وقيس وسيمون وابو بكره وهرمز وابو فضيلة
عبيد ابوسلمى وابنة بنتج الهيرة والنون وصلاح وشقران ورباب بالموحدة واسود وسارويثي وابو رافع واسمه سلم قبل غير ذلك
وابو لهشة وفضالة اليما في ورافع وعمر بن بكره وسلم واسكان الدال وفتح تعيين الهملتين واسود هو الذي قتل بوادي القرى وكركرة بكسر
الكا فبين قبل بفتحها وكان على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن جعد ملال بن يسار بن زيد وعبيدة وطهات او كيان او مهران
او ذكوان او مروان دابو رافع البكبي وواقدة وابو رافع وشام والوصيرة وحنين وابو عبيد واسمهم ابو عبيدة وسفينة وسلمان البكبي
والمين بن ام المين وفتح واصل وسالم وزيد بن لولا وسعيد وصيرة بن ابى صيرة وعبيد الله بن سلم وناصح ونبيل ودردان وابو
وابو بكره ومن الامام سلمي وفتح ليدن ام رافع وام اكسين بركة بنت الباء وهي ام اسامة بن زيد وميمونة بنت سعيد وخضرة ورضوى
واسمها ربيعة ورجاشة وراحم ميرة ومارية وشيرين وهي اختا وام عباس - واعلم ان هؤلاء الموالى لم يكونوا موجودين في وقت واحد للبني
صلى الله عليه وسلم بل كان كل بعض منهم في وقت والى اعلم ففصل في خدمته صلى الله عليه وسلم منهم ابي مالك وهند واسمار وابنه
الايمان ورجية بن كعب الاسلمى وكان عبد الله بن مسعود صاحب غليلة اذ قام اليه ياها واذ جلس حطما وحملها في فراسية حتى يقوم
وصاحب سواكه وظهره وكان عتبة بن عامر بجنى صاحب غليلة صلى الله عليه وسلم يتقوده في الاسفار بلال المؤذن وسعد بن
ابى بكر الصديق وذو جحر ويقال مخبر بالباء الموحدة ابن ابي النجاشي ويقال ابن اخته كبر بن ملح العيشي ويقال بكره ابو الغفار
والاساح ابن شريك بن عوف الاعرجي واهب امرولى ام سلمة وابو السخ فضى الله عنهم ففصل في كتابه صلى الله عليه وسلم ذكرهم المحافظ
ابو القاسم في تاريخ دمشق انهم ثلثة وخشرون وروى ذاك كله باسانيده وهم ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب عثمان بن عفان وعلي
بن ابي طالب الزبير واثي بن كعب وزيد بن ثابت معاوية بن ابى سفيان ومحمد بن مسلمة والارقم بن ابى الارقم والبان بن سعيد
بن العاص اخوه خالد بن سعيد ثابت بن قيس وخطلة بن الربيع وخالد بن الوليد وعبد الله بن زيد بن عبد ربه
والعلاء بن عتبة والغيرة بن شعبة ولبك بن زاذ وغيره شرجيل بن حننة قالوا وكان اكثرهم كتابته زيد بن ثابت معاوية رضي الله
عنهم ففصل في رسله صلى الله عليه وسلم ارسل صلى الله عليه وسلم عمرو بن امية الضمري الى النجاشي فاخذ كتاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم ووضعه على عينيه ونزل عن سريره فجلس على الارض ثم اسلم حين حضره جعفر بن ابى طالب حين اسلامه ارسل صلى الله
عليه وسلم وحية بن خليفة البكبي بكتاب الى اهل قريظة فسلموا له وادى اليه ملك فارس وحاطب بن ابى بلتعنة
الخنزي الى القوقس ملك الاسكندرية ومصر فقال خيرا وقارب الان يسلم وادى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مارية القبطية واختها
فوهبها رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان بن ثابت وارسل عمرو بن العاص الى ملكي عمان فاسلما وخليا بين عمرو وبين ابي صديقة
وحكم فيما بينهم فلم يزل عندهم حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وارسل سبط بن عمرو العلوي الى اليمامة الى حمزة بن علي بن ابي
وارسل نجاش بن ذهاب الاسدي الى الحارث بن ابى شريك الى ملك البلقاء من ارض الشام وارسل المهاجر بن ابى امية الى

الى البحار المحيرة في ارض العلاء بن الحضر في النذر بن سادى العبدى ملك البحرين فصدقوا سلم وارسل ابا موسى الاشعري حاذ
 بن جبل الى حيلة امين داعيين الى الاسلام فاسلم عامة اهل اليمن لموكلهم وروثهم **فصل** في صلوات الله عليه وسلم اربعة من المؤمنين
 بلال وابن جهم مكثوا بالمدينة والوحدة بركة وسعد القرظ بقبا **فصل** في اخلاقه صلوات الله عليه وسلم كان صلى الله عليه وسلم جود
 الناس وكان اجود ما يكون في رمضان وكان حين اناس خلقا وخلقوا وانهم كفوا وطمعهم رجاوا كلهم رجاءوا واهم عشرة واهمهم
 عليهم الله واشدهم لله خشية ولا يغضب لنفسه لا يتقهم لها وانما يغضب اذا انتهكت حرمت الله عز وجل فحينئذ يغضب
 ولا يقوم لغضبه شئ حتى يتنصر للحق - واذا غضب عرض واشاح وكان خلقه القرآن وكان اكثر الناس اذا غضبوا يقضه حاجة
 امله ويخفف جناحه للضعفة وما سئل شيئا قط فقال لا وكان حلم الناس وكان الله الناس حياء من العذراري في حذرهما والقريب
 والبغية القوى والضعيف عنده في الحق سوار وما عاب طعاما قط ان اشتبه اكله الا تركه ولا ياكل متكئا ولا على خوان ولا على قيسر
 ولا يتنفس من مبلح وكان يحب الحلو والصل ويحب الباردة وهو ليطيق - وقال نعم الامم اهل فضل وعاشته على الناس افضل الشيع
 على سائر الطعام وكان احب الاشاة اليه الذراع وقال ابو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلوات الله عليه وسلم من الدنيا ولم
 يشبع من خير الشيعر ليعني للعدم وكان ياتي شهر والشهران لا يوقد في بيت من بيوتهم نارا وكان ياكل الهديته ولا ياكل الصدقة و
 ياكل في على الهديته ويخفف ليعل ويرتق الثوب ليعو للمريض ويحب من وعاه من غنى او فقير ودنى او شريف ولا يتعز احد وكان
 يفقد تارة القرصا وتارة مرعا واكفى في اوقات وفي كثير من الاوقات وفي اكثرها مجتبا بيديه وكان ياكل باصابعه التث و
 يلعبهم في بنفس في الشرب بالاناء ثلثا خارج الاناء ويكلم بحجرا مع الكرم ويعد الكلمة ثلثا تقسم وكلامه بين يفهمه من سمعه ولا يكلم
 في غير حاجة ولا يفقد ولا يقوم الا على ذكر الله تعالى وركب الفرس البعير والحمار والبغلة وراون موعظه على ناقته وعلى حماره لا يع
 احد اشي خلفه وعصب على بطنه الحجر من الحجر وكان يبيت هو واهله الليالي طويلا ومن فرشته من ام حشوه ليعن وكان متقللا
 من امتعة الدنيا كلها وقد اعطاه الله تعالى المعافاة خزائن الارض كلها فاني ان ياخذها داخلا والاخرة عليها وكان كثير الذكر كذا
 انك رجل ضحكك التسم وضحك في اوقات حتى بدت نواجذه ومن الايناب ويحب الطيب يكره الرائحة الكريهة ولم يزع ولا يقول جفا
 ولقبيل عذر المتعذر اليه وكان كما وصفه الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم يحسبكم بالمؤمنين رؤوف رحيم
 وقال تعالى ومن اعلم ان صلواتكم سكن لهم وكانت معاتبته تعريضا ما بال قوم شيترون مشروطا ليعت في كتاب الله تعالى
 ونحو ذلك يامر بالرفق ويحث عليه ويتهى عن العنف ويحث على العفو والصنع ومكارم الاخلاق ويحب التامين في طهوره وتزجيره ومعدله
 وفي شانه كله وكانت يده اليسرى لخلاته وما كان من اذى اذا نام وضطج وضطج على جنبه الا يمين مستقبل القبلة وكان مجلسه
 مجلس حلم وحيا ورواياته وصيانه وصبر وسكينة ولا ترفع فيه الاصوات ولا يؤذون فيه الا حرم اى لا يذكر فيه النساء - متيا لطفون
 فيه بالتقوى ويتواضعون ويوقرون الكبار ويرحم الضعفاء ويؤثرون المحتاج ويحفظون الغريب ويخرجون اولته على الخير وكان يما
 اصحابه ويكرم كريم كل قوم ويوليهمهم ويفقه اصحابه ولم يكن فاحشا ولا متفحشا ولا يجرى بالسياسة ليعت ولا يفسخ ولم يغضب
 خا ولا امرأة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في سبيل الله وما يستر بين امرين الا اخا ليسهما ما لم يكن اشما - ودلائل كل ما ذكرته
 في الصحيح مشهورة وقد جمع الله سبحانه وتعالى له صلوات الله عليه وسلم كمال الاخلاق ومحاسن اثاره علم الاولين والاخرين
 وما فيه النجاة والعز وهو امتي لا يقهر ولا يكذب ولا يعلم له من البشر واثامه ما لم يوت احد من العالمين واخاره على جميع الاولين

امام
علیه السلام

والآخرین صلوات الله علیه و آله الی یوم الدین قال الا و تاذا العلم نور الله قلوبها بنوره و آدم بصفت مشر و دریت اوم
 در زیر بوارت که خطیبی و امیری بود. بیکجا که بود مرکز شهر داوره میگفت. تا مرکز عالم تو ای بے مثل و نظیری به حق است محقق
 هست چو ممتاز ز باطل و آس و دین نبی هست اگر صاف نمیری. آیات رسل بوده همه بهتر و برتر به آیات تو قرآن همه
 دانی همه گیری به آس عقد تقدیر که از کسب نشد حل به حرفی تو گشاید که خبیری و بصیری به کار که جز گفته آس عین عمل هست
 به بگذر ز خفای و دیگر آنچه پذیری به ای ختم رسل امت تو خیر ام بود به چون شمر که باشد همه در دور اخیر می به کس نیست ازین
 امت تو آنکه جو نور به بار و سیه آید موی زریری به ثبت فی الصبح عن انس بن مالک رضی الله تعالی عنه قال سمعت
 و بیجا و لا حیران بین من کف رسول الله علیه و سلم و امت راسخه قط الطیب من راسخه رسول الله علیه و سلم
 و لقد خدمت رسول الله علیه و سلم عشرین فما قال لی قط اقل شیء فعلته لم فعلته و لا شیء لم افعله الا فعلت کذا
فصل رسول الله علیه و سلم معجزات ظاهرات و اعلام متظاهرات یبلغ الوفا و هی شهورات فیها القرآن الحجة الظاهرة
 و الدلالة الباهرة لایاتیه الباطل من بین یدیه و لا من خلفه تنزیل من حکیم حمید الذی عجز البلیغ فی افصح الاصحاح اعیانهم ان
 یا تو البیورۃ مثله لو استعانوا بجمیع المخلوق قال الله تعالی اقل لمن احببت الانس و الجن علی ان یا تو البشیر هذا القرآن لایاتون
 بشیه و لو کان بعضهم لبعض ظهیر انهم صلوا علیه و سلم بزرگ مع نکاتهم و فصاحتهم و شدت عدوتهم الی یومنا هذا و اما المعجزات
 غیره فلا یکن حصرها ابدا لایا کثیره جدا و تجدوه متنزیهة و لکن اذکر منها امثلة کاشفاة القم و رخ الدار من بین اصنافه کثیر
 المار و الطعام و البیض الطعام و حنین الجذع و سلیم الحجر و حکیم الذراع المسموم و شی الشجرة الی اجتماع الشجرین المتباعدین و در جمیع
 مکانها و در در الشاة و الحایل و دره عین فتاوة بن النعمان بعد ان ندرت و صارت فی یدیه الی مکانها فلم یکن تعرف بعد
 ذلک و تغلفه فی عینی علی و کان امر فبری من ساعته و کثر من عبد الله بن عتیک فبرت فی الحال و اخباره بمصادر الشکرین
 یوم بدر بن اصرع فلان فلم یعد و امصادرهم و اخباره بقتله ابي بن خلف و اخباره بان طائفة من امته یغزون البحر و ان ام
 حرامهم فکان کذلک و بانه یفتح علی امته ما روی له من مشارق الارض و مغاربها و بان کثرت کسریه فیقیها امته فی سبیل الله
 عزوجل و بانه یجاف علی امته ما فتح علیهم من ربه الدنیا و بان خزائن فارس و الروم تفتح لنا و بان سرقة بن مالک یؤدر یوی
 کسری و بان حسن بن علی یصلح الله به بین فلتین عظیمین من المسلمین و بان سعد بن ابی وقاص یعیش حتی یتبع به قوم و یضرب
 اخرون و بان النجاشی مات یوکم نذرا و هو احبته و بان الاسود یقتل لیکتم نذره و هو بالمین و بان المسلمین یقاتلون المسلمین
 صفار الامین عرض الوجه و لعل الانوف و بان الیمین یفتح علیکم و الشام و العراق و بان المسلمین یجذون ثلثة اجاد و جذایا
 و جذایا بالمین و جذایا بالعراق و بانهم یفتحون مصر و یرضون فیها القیر الطافا و یصلون ابابها یخیر فان لهم زمته و رحما و بان اویس القرنی
 یقدم علیکم فی اعدا اهل البین کان به برص فبری منه الا قدر درهم فقدم کذلک علی عمر و بان طائفة من امته علی الحق و بان اناس
 یکثرون و بان الانصار یقتلون و بان الانصار یلقون بعدة اثره و بان الناس لا یزالون یسکون حتی یقولوا ید خلق الله یخلق
 بحسب و بان مویغ بن ثابث یطول بالحیوة و بان عمار بن یاسر یقتله الغنم و بان نذره الامم تنفترق و بانه سیکون
 بینهم قتال و بانه یخرج مائ بارض الحجاز و اشرافه و یفوت کلها کما ذکره الله علیه و سلم و اضحی جلته و قال ثابت بن قیس
 تعیش حمیدا و تقتل شهیدا فغاش حمیدا و شهید بالیمامة و قال النعمان فیصیبه یومی شدیة و قال فی رجل من المسلمین یقاتل

شد يدوانه من اهل النار فقتل نفسه جاره والبصنة بن معبد صالح من البصرة والاسم فقال جئت تسأل عن البر والاسم فقال لعلي و
 الزبير والمقداد اذ هم يولون روضته خال فان هناك طينة معها كتاب في حدودها فانكثرت ثم اخرجته من عقاصها وقال لابي هريرة
 حين سرق الشيطان النمرة يبيح وفعاد وقال لازواجه الطولكن يد العسكر لحاقا في فكان كذلك وقال لعبد الله بن مسعود
 انت على الاسلام حتى تموت ودعا صلى الله عليه وسلم لانس بان يكثر ماله ودولده ويطول عمره فكان كذلك عاش فوق مائة
 سنة ولم يكن احد من الانصار اكثر مالا منه ودفن من اولاده الذكور اربعة وعشرين ابنا قبل قدوم الحجاج سوى خيرهم
 وبذا مخرج به في صحيح البخاري وغيره ودعا صلى الله عليه وسلم ان يعز الله الاسلام بعمر بن الخطاب او باني جهل فاعزه الله
 بعمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم ودعا على سراقته بن مالك فارقت بكمرته في جلد من الارض وساخت وتما فيها فناداه بالامان
 وسأله الدار له ودعا على ان يذهب الله عنه الحرد والبر فلم يكن يجد جردا ولا بردا ودعا الخديفة ليلته ليجي في نجر الاخراب ان لا يجد
 بردا فلم يجده حتى رجع ودعا لابن عباس ان يعقبه الله في الدين فكان كذلك ودعا على عتبة بن ابي لهبان ان يسلط الله عليه
 كلبا من كلابه فيقتله بالزرقا ودعا بنزول المطر حين سألوه ذلك ليقططر المطر ولم يكن في السماء فرقة قارحاج اثنان بجبال
 ومطروا في الحجة الاخرى حتى ساكوه ان يدعوا برفعة فدعا برفعة فارتفع وخرجوا يمشون في الشمس ودعا لابي طلحة ولا مائة مسلم ان يباك
 الله ليجاني ليلتهما فكان كذلك فقلت لعبد الله فكان من اولاده تسعة كلهم علماء ودعا لام ابي هريرة بالهداية فذهب
 ابو هريرة فوجد ما تقتل وقد اسلمت ودعا لام قيس بنت محصن فماتت بطول العمر فلما علم امره عمت ما عمت رداه النساء في
 في ابواب عمل البيت ورى الكفار يوم حين بقية من تراب قال شامت الوجوه فنهضهم الله تعالى واسلمت اعينهم ترابا و
 خرج على مائة من قرش يخطرونه ليفعلوا به مكرها فوضع التراب على رؤسهم ومضى ولم يردده يحصل في خصائص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الاحكام وخبر ما يوافي نفعه صلى الله عليه وسلم اربعة اضراب الاول ما يخص به صلى الله عليه وسلم
 من الواجبات قالوا وحكمة في زيادة الزلفى والدرجات التي فتم تقرب المتقربون الى الله تعالى اثنان او امر اخرض عليهم كما
 صرح به الحديث الصحيح وان ثواب الغرض يزيد على ثواب الفضل ليعين درجته واثنا في حديث من هذا الضرب صلوة الله عليه
 الاضحية والوتر والتجديد والسواك والمشاورة ومنه وجوب صابرة العدد وان كثر وادرا على الضعف وقيل يجب عليه
 صلى الله عليه وسلم اذ اراد ان يشيئا العجبان يقول لبيك ان العيش عيش الآخرة - الضرب الثاني ما يخص به من المحرمات عليه
 الاخرى في اجتناب اكثر منه اشعر وخط ومنه الزكوة وصلة التطوع - الضرب الثالث التحففات والمباحات وما انج له صلى
 الله عليه وسلم دون غيره نوعان احدهما ما لا يتعلق بالنكاح فنه الوصال في الصوم واصطفا ما يجتاره من القيمة قبل القيمة من
 جارية وغيره او يقال لذلك المناء الصنع والصفية وجهها صفايا النزاع الثاني متعلق بالنكاح فنه اباحة تسعة نسوة والصحيح جواز الزنا
 له صلى الله عليه وسلم ومنه انعقاد نكاحه بلا ولي ولا شهود - الضرب الرابع الباطل ما يخص به صلى الله عليه وسلم من الفضائل الاكبر
 فنه ان ازدواجه اللاتي توفيت تحت من توفى عنها وذلك في تحريم نكاحهن ودوجب احترامهن وطاعتهن وتحريم عقوبتهن ومنه تفصيل
 نسائه على سائر النساء وحمل ثوبهن وعقابهن وضعفهن وتحريم سواهن الا من در حجاب منه في غير النكاح انه صلى الله عليه وسلم
 خاتم النبيين وخير الخلق جميعين دامت فضله الامم واصحابه خير القرون دامت معصومته من الاجماع على ضلالته وشرعية توبه

وإنما نسخة الجميع الشرائع وكلها محفوظة عن التحريف والتبدل وهو حجة على الناس بجدانته ومعجزات سائر الأنبياء وانقضت نصرة
 بالرب سيرة شهر وحملت الأرض مسجد أو طهورا وحملت له الغنائم وعطيت الشفاعة والمقام المحمود وأرسل إلى الناس كافة وهو سيد
 ولد آدم وأول من تشق عنه الأرض وأول شافع وأول شفيع وأول من يقرح باب الجنة وهو أكثر الأنبياء نبيا وأعطى جوامع الحكم
 وصغوف أمة في الصلوة كصغوف الملائكة وكان لا ينام قلبه ويرى من وراء ظهره كما يرى من قد أمته لا يحل لاحد ان يرفع صوت
 فوق صوته ولا يناديه من وراء البحرات ولا ان يناديه باسمه فيقول يا محمد بل يقول يا بني الله يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وينادي بالصلى فيقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ولو خاطب أو ما خيره بطلت صلوة ويلزم الصلي اذا دعاه ان
 يجيبه وهو في الصلوة ولا يبطل صلوة وكان يوله ودمه تيرك بها وكانت الهدية حلالا له ولا يجوز ان يجنون على الأنبياء ويجوز عليهم
 الانعام لانه مرض بخلاف الجنون واختلوا في جواز الاحكام والشهامة متناهية ومن اخضا نص الله صلى الله عليه وسلم ولم يؤخذ عن
 الدنيا عند تلقى الوحي ولا يسقط عنه الصلوة ولا يخبر بها ومنها ان من رآه في المنام فقد رآه حق فان شيطان لا يشبه بصورته
 ولكن لا يعيل بما يسمع الرى منه في المنام فيما يتعلق بالاحكام ان خالف ما استقر في الشرع لعدم ضبط الرى لا للشك في الرؤية
 لان الخبر لا يقبل الا من ضابطه مكلف والنام بخلافه ومنها ان الأرض لا ياكل لحوم الأنبياء والحديث المشهور منها قوله صلى الله عليه
 وسلم ان كذا با على ليس ككذب على احدثه الكذب عليه من الكبار فان استعمل المسلم كفره ولا فهو كالكبار لا يكفر بها اه في تنبيه
 الاسماء باختصاره والتقاط واعلم ان احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة وما اكرمته الله وما افاضه على العالمين من انوار
 صلى الله عليه وسلم غير محصورة ولا يمكن استقصار بالايها في هذا الكتاب وفيما ذكرته تنبيه على ما تركته

الفصل الخامس في بيان بعض الاصول اعلم ان الفقهاء كثير يختلفون في تحقيق المناط وتقريره وتجزئته ولا
 يسر كون ما في بعض الحديث والقرآن والناس يجهلون اهم لا يعملون على الحديث اريد بذلك ما اطلع عليه علماء الاصول في تحقيق
 المناط ان يصدر حكم من اشارة في صورة جزئية ثم ثبتت بحقيقة ذلك في سائر الجزئيات من نوع تلك الصورة مثاله لقوم جزاء
 الصيد فتعرف القيمة في جزئي هو تحقيق المناط وليس ذلك بقياس فكذا يشترك فيلجأ من العام ولا يحتاج الى الاجتهاد وتقرير
 المناط ان يصدر حكم من اشارة في صورته قد اجتمعت هناك امور اتفقت بعض تلك الامور منا ذلك الحكم وبعضها لا يخل بها
 فيفتقر الامر الذي هو العلة يتحقق المناط مثاله في الحديث عن ابي هريرة قال اتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال بكت قال
 ما شأنك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال فهل تجد ما تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال
 لا قال فهل تستطيع ان تطعم ثنتين مسكينين قال لا الحديث ففتح ابو حنيفة والشافعي منا وجوب الكفارة كون ذلك الفعل مغطا
 جما عاكما في هذه الصورة او اكلا او شمرا بعد ان يكون عمدا فكونه جماعا في هذه الواقعة امر اتفاقي كما مر لا اتفاقيات وهو مبني
 احمد الى ان المناط هو كونه جماعا فلا يبدى الحكم الى الاكل والشرط حجة بحديث آخر عن ابي هريرة ايضا قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من افطر يوما من رمضان في غير رخصة فخصها الله لم يقض عنه صيام الدهر حمله على الاكل والشرع عدا
 وقال لا يقض عنه صيام الدهر وتخرج المناط ان يصدر حكم من اشارة في صورة تجمع هناك امور تصلح كل منها للعلية فيخرج المجتهد
 امر من بين تلك الامور للعلية ويجعله مناطا مثاله حديث النبي عن الربوا في الاشياء اربعة اجمع هناك امور القدر والخفية والظن
 والتمنية والاتفاقيات والاخبار فذهب ابو حنيفة الى ان مناط الحكم هو الوصف الاول والثاني الى الثاني وما لك الى ان الثالث

على ما اوصى اليه اجتهادهم فالفرق بين تنقيح المساط وتخرجه ان في الاول اجتمعت امور لا تدخل لها مع المساط فتخرج المجتهد المساط وفي
الثناني اجتمعت امور كل منها صريح لان يكون مساطا فخرج المجتهد احد بالان يكون مساطا وتنقيح المساط وتخرجه وطيفة المجتهد زجرهم فيه
لبعضهم بعضا ومن الاشئلة فيه ايضا حديث مفتاح الصلوة الطهور وتحريرها التكبير تحليلها التسليم فذهب اكثر الائمة الى ركعتيه صينية
التكبير والتسليم وخرج ابو حنيفة المساط فيه كون الاول ذكر المشربا العظيم وكون الثاني خروجا يصنع على وقال ابو حنيفة يدين لكن
ثبت سوا طلبة النبي صلى الله عليه وسلم على صيته التكبير وصيته التسليم فليكونا واحدين وقد التزم الشيخ ابن الهمام وجوب صينية
التكبير والمشهور انه سنة وقد ثبت فيها الذكر المشربا العظيم وخرج بعض المصنفين تحقيق الكل في الخبر في فليكونا فرعين وسياقي
مفصلا في موضعته على هذا القياس اشئلة كثيرة - وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلبه بما نبوره ان للائمة الاربعة اصولا للربعة
اكثرية وذلك ان الامام ما كانا يسمى بعمل اهل المذنبية بل قد يرجع على الحديث المرفوع وانما هي ياخذ باصح ما في الباب احمد ياخذ
بالاصح والصحح وحسن والضعيف اذا كان ضعفا ليرد ويجوز هذا وذلك على هذا وضع مسنده وابو حنيفة ياخذ بهذه الاقسام
الاحاديث على محل واحد فلذا كثرت التاويلات عند اخفيتها وكثرت الجروح على الروايات عند اشفيتها وانما هي اول من بطل لا تحتاج
بالمرسل الا اذا اعتقدوا امام الصنفه ذلك الامام الهمام البخاري قد اخذ اصل ما كانت اشيء وركب بينها فياتي باصح ما في الباب
ويراعى ساعدة عمل السلف فلذا لم يات بحدوث يعارض حديثا في كتابه لم يخرج في الكسوف الاحاديث الكونية مشايسته على
صله واعتمد على ثقة الرواة فاخرج حديث ثلاث ركوعات وحديث اربع ركوعات بل حديث خمس ركوعات ايضا وثقوا
على مير المؤمنين على رضي الله عنه فالبخاري قد اتفقوا باتباع سلم القاعدة فشايعا يتوسلون في مثل هذه لا ياخذون بالتشدد ولا
بالسائل ويجوزون الاحاديث المتعارضة بوجهيات يكاد يقبلها من يسمعها مثاله حديث لعنتين فقد رواه يزيد بن زريع وكذا
بن طلحة وابراهيم البخاري وهدية بن خالد وكيع ويحيى بن حسان بلفظ اذ بلغ الماء القليلين او ثلثا لم يغل الجثث فيقال فيه ان هذا ليس
بحد يشرع في فقد قال القليلين او ثلثا بالتأويل فهو تقريب وحالة على خلوص اثر النجاسة من جانب على جانب وذلك اصل
ذهب ابى حنيفة وصاحب جرح به الشيخ ابن الهمام شيخ ابن نجيم وقد علمت الاحاديث المتعارضة لحدوث لعنتين كحديث النبي عن
البول في الماء والركل وحديث النبي عن احوال اليد في الاناء اذ لا يمسك وحديث دلوخ الكلب في الاناء وما لايضا احاديث
القرارة خلف الامام فانهم لما استدلوا على ترك القرارة خلف الامام بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون
وقوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأوا فاستمعوا وحديث من كان له امام فقرأ الامام له قراءة او لو احديث لا تفعلوا الا بام القرآن فانه
الصلوة لمن لم يقرأ بها وذلك انه لم يصح في شان نزول الآية شي من الروايات فالعبارة لعموم اللفظ واليضا فقد روى النبي
في كتاب القرارة عن الامام احمد انه ارجع العلماء على هذه الآية في القرارة في الصلوة وحديث واذا قرأوا فاستمعوا وحديث صحيح وحديث
من كان له امام فقرأ الامام له قراءة حكاه الشيخ ابن الهمام عن مسند احمد بن منيع وصححه فان مسنده على شرطه شيخين ولم نقف
على علة فيه الى الآن وقد ساعده الموقوف عند الترمذي والمرسل عند آخرين فاذا من صحيح فوجه شيخ مشايخنا الشيخ رشيد احمد
عبادة من طريق محمد بن اسحق وسياقه لعلمكم تقرأون خلف الامام قلوا نعم يا رسول الله نهذه فاقال فلا تفعلوا الحديث فقال هذا
دليل الابعة لا دليل الرجوب وانهم كانوا يقرءون بغير امر منه صلى الله عليه وسلم ولذا سأل بقوله لعلمكم تقرأون خلف الامام قلوا
نعم قال فلا تفعلوا الا بام القرآن فانها سورة متعينة من بين سائر القرآن لا غير ما من السور التي صلى الله عليه وسلم باحتها

خلف الامام بكونها متعينة من بين اسرار الصلوة بدونها وظهور عدم كون الصلوة بدونها في حق الامام والمنفرد واثر ذلك في الاباحة في حق المقدس وسلسلة الاباحة والكرامة فتمثلت فيها عند الخفية وان التقوا على عدم الوجوب وقالوا في مسئلة رفع اليدين و جهرتين انه قد صح الرفع واجهر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابة وقد صح ترك الرفع باسناد صحيح عند المصنف ابى داود والافخار وقد صح ترك الرفع عن امير المؤمنين عمر وامير المؤمنين علي وكذا صح الاخبار بآمين عن جماعة من الصحابة والسلف الصالح فليكن كالأمر من سنة وانما يتبقى اثان في الترجيح هذا والله الموفق للسداد في المبد والمعاد وسياقي في موضعه ان شاء الله تعالى

بالتفصيل -

الفصل السادس في النسخ وفي خمسة ابحاث الاول في تعريفه والثاني في جوازه والثالث في محله الرابع في شرطه الخامس في ان النسخ والمنسوخ قائما الاول فهو في اللغة الازالة يقال نحت شمس نحتا اي ازالته ورفعت ونحت الرمح اذا ما اذا محتواه ونحت الشبب الشباب اي اعدمه كذا في الاساس ويجي بمعنى القتل وهو نحو بل شمس من مكان الى مكان او حاله الى حاله ونحت بقائه في نفسه يقال نحت الخيل او نقلته من خلية الى اخرى ومنه تناسخ الموارث لا انتقالها من قوم وفي الاصطلاح قيل هو عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متاخر فقيده بالشرعي اخصرا عن العقلي لان رفع الاحكام العقلية الثابتة قبل ورود الشرع التي يجبر عنها بالباح بحكم الاصل بدليل شرعي متاخر لا يسي نسخا وقيد بدليل شرعي اخصرا عن الرفع بعد الموت وقيد بقوله متاخر اخصرا عن التقيد بالغاية والاستثناء ونحوهما فان ذلك لا يسي نسخا ايضا قيل هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي دمهنا التمهاده واعلم ان النسخ بالنسبة الى صاحب الشرع بيان محض والظاهر لمدة مشروعية الحكم المطلق عن المدة في الظاهر الذي كان معلوما عند الله تعالى متغيرا بنهاية بانتهى في وقت كذا بالنسخ فكان النسخ بالنسبة الى علمه تعالى امينا للمدة لا رافعا الا انه تعالى اطلقه ولم يبين الحكم فصار ظاهره البقاء في حق البشر فكان تبديلا للاطلاق الى التقيد في حقنا بيان محض في حق صاحب الشرع وهو كالتقل فان بيان محض لاجل المعلوم في حق صاحب الشرع فانه ميت باجله بلا شبهة ولا اجل له سواء قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يتاخرون عنه ساعة ولا يتقدمون وتغير وتمديد في حق القاتل ولذا ذكر في به القصص - واما الثاني فهو جاز في جميع احكام شرعية عقلا وواقع شرعا عند المسلمين جميع خلافا لليهود ونسبهم الله تعالى فعد بعضهم باطل عقلا وعند بعضهم جائز في نفسه عقلا لكنه غير واقع عقلا فهو منتزع سمعا وعند بعضهم جائز وواقع ويقولون ان رسالته محمد صلى الله عليه وسلم الى العرب خاتمة لا الى الامم كافة فانهم يقولون يلزم من جواز النسخ ابطال النسبة الى الله تعالى لانه لو كان يعلم بواقب الامور ومصالح العباد من الابتداء والانهيار ما امر اولئك ثم منع عنه بل امر في اول الامر بما هو خير لهم في كل وقت وغيرهم ان لا تنسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة احد ويكون دينه مبدوا وندا بجل منهم وعنا فاننا نحن نقول ان الله تعالى اعلم خير لهم ومصالح العباد وحجهم فحكم كل يوم على حسب علمه ومصلحته كالطبيب للمريض يشرب دواء كل غدا اليوم ثم غدا انجلت تلك فانه لا يحكم بغايته بل هو عاقل ما ذوق ليطي كل يوم على حسب ما يجد من اجديه ولم يقل للمريض اني ابد لك غدا دواء ودواء بدوا اخر وقد صح ان في شريعة آدم كان نكاح ابجر رجلا لا وكذا نكاح الاخوات للاخ جلا لا وقد ورد في التوراة ان الله امر آدم بنحوه بناته من نبيه وكانت زوجة مخلوقة من مخلوقهم منتسخ ذلك لغيره من الشرع وكذا الجمع بين الاختين كان شروعا في شريعة نوح ثم منتسخ تلك الاباحة في التوراة وغير ذلك فانه لا وجه الى انكارهم النسخ الا الصلوات والصلوات

والله الهادي ومنه الهداية واليه المخرج في البداية والنهاية واما الثالث فحمله الحكم الذي يوجد فيه امران الاول ان يكون الحكم في نفسه
محملا للوجود والعدم معا والثاني ان يكون الحكم محملا للتحقق بآيات في النسخ من توقيت او تباين نص او دلالة وذلك لانه لما
ثبت ان النسخ بيان مده الحكم في الحقيقة وان كان رفعه في الظاهر لا بد من ان يكون محملا حكما يحتمل ان يكون موقفا الى
خاتمة وان لا يكون كذلك حكم الحكم اما ان لا يحتمل النسخ في نفسه كالحكام العقلية وما يجري مجراها من الامور بحسب تواتر الاخبارات
المؤدى تسجما الى الكذب واما ان يحتمل والاخير اما المحتمل ما يبدأ وتوقيت اوله ونهايه هو الذي في النسخ لانه يوجد فيه الامران معا
واما الرابع فشرطه ان يكون في عقد القلب ان يتمكن من الفعل وقيل لا بد من زمان يتمكن من الفعل حتى يقبل النسخ قلت
ان النسخ شرطه ان يتحقق عليه مثل كون النسخ والمنسوخ حكيمين متعديين فان الموت العجز بزمان التقدير شرعي ولا يسيران
نسخا وكذا الزلزلة الحكم العقلي بالحكم الشرعي لا يسير نسخا ومثل كون النسخ مفضلا عن المنسوخ متاخر عنه فان الاشتغال بالخاتمة
لا يسيران نسخا ومثل يتمكن من الاعتقاد اى لا يمكن النسخ الا بعد ما بلغ الامر الى المكلف وتيقنه المكلف ذلك الامر فبعد العقد
من الزمان ضروري وشرطه بالاجماع وبعضها مختلف فيه مثل كون النسخ والمنسوخ من غير اشتراط البطلان
للمنسوخ واشترطه كونه خف من المنسوخ او مثله فانها شرط لصحة النسخ عند قوم من الشروط المختلفة فيها يتمكن من الفعل فلهذا
ان يضي بعد ما جعل الامر الى المكلف زمان يسع لفعل الامور فيه فبعد اكثر التقدير وعامة اهل الحديث هو ليس بشرط الصحة عند
جمهور المعتزلة واليه ذهب بعض الخففة مثل ابى بكر الصمصام والشيخ ابى منصور والقاضي ابى زيد وبعض اصحاب الشافعي كما
يعتبر اصحاب احمد بن حنبل وصورة المسئلة على وجهين احدهما ان يرد النسخ بعد يتمكن من الاعتقاد قبل دخوله وقت كذا
كل انواعه قبل صدق موافقه قبل ان يجرى التصحيح لا تصح ما وثقها ان يرد بعد دخول وقت قبل انقضاء زمان يسع الواجب كما اذيل
مهم عندنا شرع الصوم فقبل انقضاء اليوم لا يصح تركه العاصم بما روى ان ابى صلي الله عليه وسلم لم يجتمعين صلوة ليلة
المعركة ثم نسخ ما روى على نفسه فكان ذلك نسخا قبل يتمكن من الفعل الا انه كان بعد عقد القلب عليه فذلك نوعه على الجواز قلت قال
ابن عيسى في عمدة القاري ومنها ان قوما استدلوا بالنقض على انه يجوز نسخ العبادة قبل العمل بها وانكر ابو جعفر النحاس هذا القول من
وجهين احدهما البناء على اصله ونزاهته في ان العبادة لا يجوز نسخها قبل العمل بها لان ذلك عنده من البداء والبداء على الله سبحانه
وتعالى محال الثاني ان العبادة وان جاز نسخها قبل العمل بها عنده من بداهة ليس يجوز عندنا نسخها قبل سبوطها الى الارض وسبوطها
الى الخاطبين قال انما ادعى النسخ فيها العاشا في نسخ بذلك نذهب في ان البيان لا يتاخر قال ابو جعفر وهذا انما هي علة
شعبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لامة ومراجعة راجعها بل يخفف عن رمة ولا يسمى نسخا وقال اسبيلي قول ابى جعفر وذلك ان
ليس يصح لان حقيقة البداء ان يبدو الامر راي تبين الصواب فيه بعد ان لم يكن متيقنا وهذا محال في حق الله تعالى والذي يظهر
انه نسخ ما وجب على النبي صلى الله عليه وسلم من اقراره ورفع عنه استمرار العزم واعتقاد الوجوب ونسخ النسخ على حقيقة نسخ عنه واجب
عليه من التبليغ فقد كان في كل مرة عازما على تبليغ امر به ومراجعة وشفاعته لتسخر النسخ فان النسخ قد يكون عن سبب علوم
تشفاعته صلى الله عليه وسلم كانت سببا للنسخ لا مبطلة للحقيقة ولكن المنسوخ ما ذكرناه من حكم التبليغ الواجب عليه قبل النسخ وحكم
اصوليات في خاصته واما امته فلم ينسخ عنهم حكم الاقامة بغير نسخ الحكم قبل وصوله الى الامور والوجه الثاني ان يكون هذا خبر التقدير
فاذا كان خبر لا يدخل النسخ ومعنى الخبر انه صلى الله عليه وسلم اخبره ربان على امته حمدين صلواته ومعناه انباء في اللوح المحفوظ

فتا ولبا عليه الصلوة والسلام على انبائها محسون بالفعل فبينما له رب تعالى عند مرآته انبائها في الثواب لا في العمل انتهى قلت لا نسخ
 والاختلاف اختلاف العالمين والآن ايضا محسون ثوابا واثرة خمس فعلا والدليل عليه قوله تعالى انبئني صلي الله عليه وسلم في آخر
 ذاما نسخ النسخ والمنسوخ قد هب جمهور العلماء على ان القياس الصحيح بالنسخا لشي من الكتاب السنة والاجماع والقياس
 سواء كان جليا او خفيا وذهب بعض اصحاب الشافعي منهم شريح الى ان النسخ يجوز بالقياس قاطبا بان القياس بيان كالتخصيص
 فما جاز للتخصيص جاز به النسخ ايضا وقال ابو القاسم من ان الشافعيه يجوز نسخ الكتاب بالقياس اذ كان متبعا من الكتاب
 وكذا يجوز نسخ السنة به اذ كان مستبضا منها قاطبا بان هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب السنة بالسنة لا غير واستدل الجمهور
 بوجهين الاول بان يجوز نسخ الكتاب والسنة بالقياس لزم نسخ الاقوي بالاضعف والاضعف لا يصحح ناسخا للاقوي فالقياس
 لا يصحح ناسخا للكتاب السنة وكذا الاجماع لانه في معنى الكتاب السنة وكذا القياس لان النسخ فرع التعارض بين القياسين
 واذا وقع التعارض بينهما لا يبق أحدهما بالتعارض كما حكمه اذ لم يبق أحدهما فكيف يكون الآخر ناسخا له والمنسوخ ساقط منه اذ
 وقع التعارض في زمان واحد والواقع في زمانين فيمنع العمل بالآخر لاجل انه ناسخ والاول منسوخ بل لانه علم القياس في
 لم يكن صحيحا فلذا لا يسى ذلك نسخا اصطلاحا واثنا في بان الصحابة تركوا القياس لاجل الكتاب السنة وان كان السنة من احاد
 تنه قال عمر في حديث بخين كذا ما ان نقصه فيه برأينا وفيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال علي ولو كان الدين
 بالرائي لكان باطن النسخ بالسخ اولى من ظاهره الحديث واما قولهم ان النسخ بيان كالتخصيص اذ منسوخ بدل العقل والاجماع
 وخبر الواحد فان تخصيص بها جاز دون النسخ فكيف تيسر بيان والتخصيص بيان والنسخ رفع وبطلان قول الانصاف ايضا ضعيف
 لان احاده مستخرجة من الكتاب والسنة غير مطروحة بها وهي اصل القياس فكيف نسخ به المطروح وكذا ذلك قال جمهور العلماء ان
 الاجماع لا يصحح ناسخا لشي من الكتاب والسنة والقياس واجماع الاخر خلاف لبعض كعيسى بن ابيان فان عنده يجوز نسخ الكتاب
 به لان المؤتلفه قوليهم مذكورون في الكتاب ومقطعيهم من الصدقات بالاجماع المنعقد في زمان ابي بكر الصديق واجابه
 الجمهور بان هذا من قبيل انتها الحكم بانتهاء الحلة وقولوا ان الاجماع عبارة عن اجتماع الآراء ولا يعرف بالرائي انتها الحكم
 والنسخ في شئ عند الله تعالى فلا يقدر الامتداد على معرفة مدة الحكم والنسخ بيان مدة بقا الحكم وكونه حسنا او قبيحا الى ذلك
 واما الكتاب والسنة فاتفقوا على انه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب السنة بالسنة انها اختلفوا في نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة
 بالكتاب فنفى نسخ السنة بالكتاب للشافعي قولان في احدي قوليه لا يجوز كما لا يجوز عنده نسخ الكتاب بالسنة قول واحد وقال
 عياض اجازة الاكثر عقلا وسمحا ومنعهم عقلا واجازة بعضهم عقلا ومنعهم سمحا واجاز الجمهور نسخ السنة بالكتاب عكسه من القوة
 والمقتضية وبه قال مالك ابو حنيفة ومحمد بن اسمعيل بن سعيد بن جمهور على المسئلة الاولى بان التوجه نحو بيت المقدس لم يكن ثابتا بالكتاب فقد
 نسخ بقوله تعالى حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وذهب من جهة الشافعي بانما هي نسخ قرآن بقرآن وان الامر كان اول التخيير
 لمصلي ان يولي وجهه حيث شاء بقوله تعالى ايما تولوا فثم وجه الله نسخ باستقبال القبلة واجاب بعضهم بان قوله تعالى ايما
 الصلوة محل فسر بأسرها التوجه الى بيت المقدس فيكون كالما موربه لفظا في الكتاب فيكون التوجه الى بيت المقدس في كل
 بهذه الطريقة وباحتمال ان المنسوخ كان قرآنا نسخ لفظه وقال بعضهم النسخ كان بالسنة ونزل القرآن على فقهاء ورد الال
 والشافعي بانما يجوز ما ذكر لا فصحى الى ان لا يعلم ما نسخ من منسوخ بعينه اصلا فانها ليطردون في كل ما نسخ ومنسوخ والشافعي

مجرود وعوى فلا يصلح الرابع باحد ريث الصحيح كما لا يخفى واستدل الشافعي على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى لا تبين
 للناس ما نزل اليهم بانه وصفه بكونه مبينا فلما جاز نسخ السنة بالقرآن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم مبينا واللازم باطل فالمتكلم
 مشددا اما الملازمة فلانه اذا ثبت حكمنا نسخ السنة تعالى بقوله لم يحق التبيين منه لان المنسوخ مرفوع لا مبين لان النسخ نسخ
 لا بيان واما بطلان اللازم فللقوله تبين للناس ما نزل اليهم حيث وصفه بكونه مبينا قلنا لا نسلم الملازمة لان المرفوع يتبين البيان
 ولا نسلم ان النسخ ليس بيان فانه بيان لا شبهة امر الحكم الاول لكونه نسخا ليس ببيان وان الملازمة بيان العام والمجمل
 والمنسوخ وغيرهما لكن لا نسلم ان الآية تدل على امتناع كون القرآن ناسخا لسنة واما جملة ان النسخ كما كان بيان مدة
 الحكم المطلق جازان بين الله مدة كلام رسول الله ورسوله مدة كلام ربه وتسك في عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله عليه السلام
 اذا روي لكم عنى حديث فاعضوا على كتاب الله فما وافقه فاقبلوه والا فرفضوه فكيف نسخ بها قلنا ان المرفوع من العرض
 اذا اكل تاريخه فلو علم ان الحديث متاخر عن الكتاب فيكون ناسخا له وان المرفوع من العرض اذا لم يكن الحديث في الصحة بحيث
 نسخ به الكتاب بدليل اول الحديث اى اذا روي الحديث وقالوا انه لو جاز نسخ الكتاب بالسنة ليقول الطاعنون ان الرسول عليه
 السلام اول ما كذب الله فكيف يرمون بالله وتقبله بغيره ولما جاز نسخ السنة بالكتاب يقول الطاعنون بان الله كذب في كلفه بغيره
 قوله وبما جملة لوجاز ذلك لزم تغيير الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن طاعته لانه يؤمن ان الله تعالى لم يرض بما سنده
 الرسول عليه السلام واللازم باطل لانه من اقص البعثة فالملزم كذلك قلنا الملازمة ممنوعة لانه اذا علم انه مبلغ فلا يتغير ولا يتغير
 لان الكل من عند الله تعالى وعلى ان يشل هذا المعنى لا مفر عنه في المتفق ايضا وهو صادر من استبعاد الجاهلين فلا يجاب به بنادهم
 اعلم ان القاضي ابا زيد ذكر انه لم يوجد في كتاب الله نسخ بالسنة الا بطريق الزيادة على النص على هذا يجوز ان يقال معنى قول النسخ
 لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة انه لم يوجد النسخ بها فيه والزيادة على النص ليس بنسخ عنده واما عندنا قلنا كان نسخا جازنا منه
 بها لكن هذا انما يشبه لو لم يقل بعد جواز نسخ السنة بالكتاب ثم علم اني قد ذكرت في غير هذه الموضع ان الزيادة على
 النص نسخ عندنا بحقيقة خلافا للشافعي وهذا لم يجعل علماءنا قراة الفاتحة ركنا في الصلوة لانه زيادة على النص وهو قوله تعالى
 فاقرءوا ما تيسر من القرآن والزيادة المتعدي حلا في زماننا البكر فزيادة الطهارة شرط في طواف الزيارة وزيادة صفة الايام
 في رتبة الكفارة بخير الواحد والقياس فالمنسوخ اربعة اقسام منسوخ التلاوة وحكم جميعا ونسخ احدهما دون الآخر نسخ
 وصفت حكم مع بقا اصله كما في الزيادة على النص ولا نزاع في عدم كون الزيادة نسخا اذا كانت عبادة مستقلة كزيادة
 الصلوة السادسة مثلا وانما النزاع في غير المستقبل كزيادة جزاء شرط او زيادة ما يرفع المفهوم المخالف واختلفوا فيه على
 سنة فذهب الاول ما ذهب اليه الحنفية وهو انه نسخ الشافعي ما ذهب اليه الشافعية وهو انه ليس بنسخ الثالث ان كانت
 الزيادة ترفع المفهوم المخالف فنسخ والا فلا والرابع ان غيرت الزيادة المزية عليه بحيث صار وجوده بمنزلة عدمه مشعرا
 فنسخ والا لا واليه ذهب القاضي عبد الجبار النخاس ان اتحدت الزيادة مع المزية عليه بحيث يرفع التعدي والافصال
 بينها فنسخ والا فلا وانما هو ان قولهم بدليل سرعى زيادة البيان والتأكيد ثم ان مفهوم المخالفة غير معتبر عندنا بحقيقة لكن كونا
 في البيان على نذهب من اعتبره نداء ثم علم ان بسلف كثيرا ما يطلقون النسخ على تعقيب المطلق وتخصيص العام او تاويل الظاهر
 كما بينه ابن تيمية وابن جزم واسيوطي وغيرهم وعند الطحاوي عام من هذا فانه يطلق النسخ على ظهور علم كمن معلوما وان كانا

باقين حكما فاعلموا كيف لا يخطئوا في اختلاف العلماء في التكليف بالناسخ فذهب بعضهم الى انه لا يثبت حكمه حتى يبلغ المكلف وبه قال ابو
 حنيفة واهل بيته واهل البيت وقال بعضهم انه يثبت بمجرد وصوله الى النبي صلى الله عليه وسلم استدل الاولون بحديث تحويل القبلة لان
 فيه انهم تحولوا الى القبلة وهم في الصلوة ولم يعيدوا ما مضى قبل يبلغ جبريل عليه السلام الى المكلف يعني صلى الله عليه وسلم قلت
 لا خلاف انه لا يلزم حكمه قبل يبلغ جبريل عليه السلام انما الاختلاف في ان جبريل عليه السلام بلغه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه
 النبي صلى الله عليه وسلم الى احد من امته فعلى هذا يدور على المذهبين صلوة اهل المدينة من الانصار وغيرهم مسجد النبي فانه بلغهم النسخ
 وهم في صلوة العصر وصلوة اهل مسجد قبا فانه بلغهم النسخ وهم في صلوة الصبح ثانيا يوم ولم يامرهم ان يعيدوا ما مضى ولذلك قال
 بعضهم فائدة اختلاف في هذه المسئلة في ان ما فعل من العبادات بعد النسخ وقبل البلوغ بل يعادهم لا قال الطحاوي في حديث
 تحويل القبلة دليل على ان لم يعلم بغرض الله ولم تبلغ الدعوة ولا امكنه استعلاء ذلك من غيره فالغرض غير لازم ولا حاجة غير قايمة
 عليه قال القاضي قد اختلف العلماء في دار الحرب واطراف بلاد الاسلام حيث لا يجدون يستعلمون شرائع ولا علم انهم
 تعلموا فرض شيئا من الشرائع ثم علم بعد ذلك بل يلزمه قضاء ما عليه من عياد وصلوة لم يعملها فذهب مالكا في شافعية في
 اخرين الى الزامه انه قادر على الاستعلاء والبحث والمخرج الى ذلك ذهب ابو حنيفة ان ذلك يلزمه ان امكنه ان
 يستعلم فلم يستعلم وفرط وان كان لا يحضره من يتعلم فلا شيء عليه قال وكيف يكون لله فرض على من لم يفرضه قال القاضي
 ولم يختلف المذهب عندنا فيمن اعتق ولم يعلم بحقيقة حكم الاحرار فيما بينه وبين الناس اما فيما بينه وبين الله تعالى فيجب
 ولا يخلو في الحقيقة انما لا تجد صلوات غير مستمرة وانما تختلف الامن بوقوعها بنار على نذر المسئلة فحل الانصار في الصلوة
 كما لا مئة تعلم بالحق في انما صلواتها قلت وذهب الشافعية فيمن اعتق ولم تعلمه من فرغت من الصلوة وكانت قادرة
 على استمرارها تجب الاعادة عليها فيه قولان للشافعية فمن صلى بالنجاسة ما يساعده واعتقت في انما انها علمت بالحق فان
 عجزت مضت في صلاتها وان كانت قادرة على استمرارها فربما صح وان مضت مدة في انكشف قطعت وانما نفت على
 الاصحاب من المذهب قاله يعني قلت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بها شانه في عهده والعمل على ضوء اهل العلم بعد عهده
 صلى الله عليه وسلم ويدل على هذا كثير من النصوص كحديث تحويل القبلة وكذلك لم يامر صلى الله عليه وسلم عدي بن حاتم بقضاء
 النسيام المارة قبل بانه صلى الله عليه وسلم لم يسئلة الصوم وكان النبي صلى الله عليه وسلم تصدى بنقله الى بعث رسول الله
 بالاجابة فلهذا لم يامرهم قبله على الموضوع بالنقص نذرا قد مبينا في غير هذا الموضوع مسئلة يجعل بل هو عذرهم لا مفصلا فوجه
 التفصيل المسئلة في المشابهات والصفات قال الله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن
 ام الكتاب واخر متشبهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية علم ان المشابهات مثل نسبة الحجى او النذر ولله تعالى او
 استواءه على العرش والسجود واليد واليمين والاصابع والامثلة والرجل والساق والقدم والوجه لله تعالى وغير ذلك
 من سمات المحدث مما لا ريب في ثبوته في القرآن والاحاديث الصحيحة فلهذا لم يفرقها في هذا ما هو مذهب سلف هذه
 الامم من اعلام اهل السنة من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ومالك ومحمد بن ادریس
 ومحمد بن حنبل والامان بالتسليم لما جاز في آيات الصفات واحاديث الصفات وانه يجب علينا الايمان بظاهر ما دلوا من
 بها كما جازت وكل عليها الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم مع الايمان والاقتقاد بان الله تعالى منزله عن

سمات المحرث والشد بعضهم في معتقد سلف الامة ع عقيدة ثنائ ليس مثل صفاته به ولا ذاته سوى عقيدة صائب سلم كيات بعضا
 باسرا به واخبار بالظاهر المتعارف به ونور ليس عنها كنه فهم عقولنا به وما وينا فعل البليب الغالب به وترك تسليم صفات انهارا
 لتسليم دين المرئ خير للملك به والذم لثاني وهو قول جمهور علماء السككين وذلك ان اجمع جميع السككين من العقلاء المتعبرين من محج
 انظر على انه تعالى المنزه عن الحج والذباب يدل على ذلك ان كل ما يصح عليه الحج والذباب لا ينفك عن الحركة والسكون وهما متحدان
 وما لا ينفك عن المحرث فهو محدث والله تعالى المنزه عن ذلك تحيل ذلك في حقه تعالى لا فثبت بذلك ان ظاهر الآيات و
 الاحاديث ليس مرادوا فلا بد من التاويل على سبيل التفضيل فيقال مثلاً في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتهم الله في ظلل
 من الغمام والملائكة ان معنى الآية هل ينظرون الا ان ياتهم الله بالآيات فيكون محج الآيات مجبياً لله تعالى على سبيل
 التخييم لثان الآيات وقيل معناه الا ان ياتهم الله بمرئيه ووجه هذا التاويل ان الله تعالى في آية اخرى فقال هل ينظرون
 الا ان ياتهم الله بمرئيه او ياتي امر ربك فصار هذا الحكم منسباً للمحل في هذه الآية وقيل معناه ياتهم الله بما وعد من احكام العقاب
 فحذف ما ياتي به توبيخاً عليهم اذ لو ذكر ما ياتي به كان سهل عليهم في باب الجعدي اذ لم يذكر ان يبلغ وقيل يحيل ان تكون الغار
 بمعنى انبار لان بعض المحرث يقوم مقام بعض فيكون المعنى هل ينظرون الا ان ياتهم الله بظلال من الغمام والملائكة والمراد
 العذاب الذي ياتي من الغمام مع الملائكة وقيل معناه ما ينظرون الا ان ياتهم الله بمرئيه وقيل في ظلل من الغمام فان قلت
 لم كان اتيان العذاب في الغمام قلت لان الغمام مظنة الرحمة ومنه ينزل المطر فاذا نزل منه العذاب كان عظم وقيل
 معناه ان ينزل الغمام علامة لظهور القيامة واهو لها ويقال مثلاً في قوله صلى الله عليه وسلم اخرجني الجاري عن ابني هرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا عز وجل كل ليلة الى السماء الدنيا حين بقي ثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني
 فاجيب من ياتي فاعطيه من يستغفرني فاغفر له خسرته لم يولد او دود الترندي والناسي وابن ماجه قال الجنى قوله ينزل فيخرج الى اهل
 مضاهي الله من نوره به وقال ابن قورك ضبطنا بعض اهل النقل هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بضم الياء من ينزل يعني من
 الانزال وذكر انه ضبط عن سمع منه من الثقات ايضا بطين وكذا قال القرطبي قد قيده بعض الناس بذلك فيكون معدي الى
 مفعول محذوف اي ينزل الله ملكا قال والدليل على صحة هذا ما رواه النسائي لم يفظ ان الله عز وجل يهبط حتى يمشي شطر الليل
 الاول ثم ياهضاد يا يقول بل من دعه فيستجاب له الحديث وصححه عبد الحق وحمل صاحب الفهم الحديث على النزول الهنوي على روايته
 مالك عنه عند مسلم فانه قال فيها ينزل ربنا بزيادة ما رويها بالمضارعة فقال كذا صحت الرواية هناك في ظاهرة في النزول
 الهنوي واليهما يروى ينزل على احد التاويلات ومعنى ذلك ان مقتضى عظمة الله وجلاله واستغفاره ان لا يجار بحقيقة دليل فيكون
 يتنزل بمقتضى كرمه ولطفه لان يقول من تعرض خيره عدم والاطليم ويكون قوله الى السماء الدنيا عبارة عن الحالة التي يهبط
 اليها والدنيا بمعنى القرني والله اعلم ثم الكلام على نوع الاول اجم به قوم على اثبات الجهة لله تعالى وقالوا هي جهة العلو
 وذكر ذلك جمهور العلماء لان القول بالجهة يودي الى تخمين واساطير وقد قلنا في الله عن ذلك الثاني ان المنزلة انما وصحة تلك
 الاحاديث الواردة في هذا الباب وهو مكابرة والعجب انهم لو اوردوا من ذلك في القرآن وانكر ما ورد في الحديث اما جعل
 ما عدا الثالث ان قولنا افلوا في تاويل هذه الاحاديث حتى كما وان يخرج الى نوع من التحريف والادوات في بعض
 فوعوا في بعض والرابع ان جمهور السكوا في هذا الباب الطريق الواضحة السالمة واهو على ما ورد مؤمنين به من المؤمنين لله تعالى

عن التشبيه الكيفية وهم الزهري والاذاعي وابن السكيت وكحول النوري وسفيان بن عيينة والليث بن سعد
 بن زيد وحماد بن سلمة وغيرهم من ائمة الدين ومنهم الائمة الاربعه مالك ابو حنيفة والشافعي واصل قال البيهقي في كتاب الاسماء الصغرى
 قرأت بخط الامام ابو عثمان الصابوني عقيب حديث النزول قال الاوستاذ ابو منصور يعني البخاري وقد اختلف العلماء في قوله
 ينزل المفسر ابو حنيفة فقال مالك وقال حماد بن زيد ينزل المفسر وروى البيهقي في كتاب الاعتقاد باسناده الى يونس بن
 عبد الاعلى قال قال محمد بن اوسيب الشافعي لا يقال الاصل لم ولا كيف وروى باسناده الى الربيع بن سليمان قال قال الحسن
 الاصل كتاب وسنة او قول بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع الناس لا يحكم ان النزول يقال بحكم من فوق
 الى تحت والله منزه عن ذلك فما ورد من ذلك فهو من التشابهات فالعلماء فيه على قسمين الاول المنفوخة يؤمنون بها ويقولون
 تأويلها الى الله عز وجل مع المحرم فبذلك يبين عن صفات النقصان والثاني المأولة يا ولوا بها على ما يليق بحجب المولود فاولوا بها
 معنى ينزل الله منزله امره او ملكه وبانه استغارة ومعناه التلطف بالذم والاجابة لهم ونحو ذلك وقال البخاري في هذا الحديث
 من احاديث الصفات انه سئل في الايمان بها وادراجها على ظاهرها ونفي الكيفية عنه ليس كشئ وهو الصحيح البيهقي قال
 القاضي البضاوي لما ثبت بالقوا طع العقلية انه منزه عن الجسمية واختير امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع
 خفض منه فالمراد نور حتمه وقدره في سماء الدنيا الى السمار الدنيا اي يتنقل من متعنه صفات اجلال التي تقتضيه
 الانفة من الاراذل وقهر الاعذار والانتقام من العصاة الى متعنه صفات الاكرام للكرامة والرحمة والعفو يقال لا فرق بين الجب
 والايان والنزول اذا اضعيف الى جهم يجوز عليه الحركة والسكون والنفقة التي هي تفرغ مكان فيخل غير فاذ اضعيف ذلك الى من
 لا يليق به الانتقال والحركة كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بعبته وصفته تعالى فالنزل لغة يتنقل لمعان خمسة مختلفة بمعنى الانتقال
 وانزلنا من السماء ماء طهورا والاعلام نزل بالروح الامين اي علم بالروح الامين محمد صلى الله عليه وسلم وبمعنى القول سائر مثل
 ما انزل الله من ساقول مثل ما قال والاقبال على الشئ وذلك متعل في كلامهم جاز في غيرهم يقولون نزل فلان من مكانه الا خلا
 الى ومنها نزل قدر فلان عند فلان اذا انخفض وبمعنى نزل الحكم من ذلك قوله كذا في خبره وعدل حتى نزل بنا بنو فلان اي حكم
 وذلك كانه متعارف عند اهل اللغة واذا كانت مشتركة في الجني وجب حمل ما وصف به الرب جل جلاله من النزول على ما يليق به من بعض
 هذه المعاني وهو اقبال على اهل الارض بالرحمة واليقاظ بالتذكير والتبليغ الذي يليق في انقلاط الارواح التي ترجع الى الاقبال
 على الطاعة وجدناه تعالى احصى بالدرج المستغفرين بالاسما قال وبها الاسماء هم يستغفرون انتم ملخصا وقال في موضع
 اخرى قوله فيا يهيم الله عز وجل وفي رواية اخرى فيا يهيم في غير الصورة التي يعرفون فيقولون نعوذ بالله منك الايمان هنا انما
 هو كشف العجب التي بين البصائر وبين روية الله عز وجل لان الحركة والانتقال لا يجوز على الله تعالى لانها صفات الاجسام المتناهية
 والله تعالى لا يوصف بشئ من ذلك فلم يكن معنى الايمان الا ظهوره عز وجل الى البصائر لم تكن تراه ولا تدركه والعاوذة ان من
 غاب عن غيره لا يمكنه رويته الا بالايان فعبير عن الرؤية محاذ لان الايمان مستلزم للظهور على المآقي اليه وقال القرطبي
 تسليم الذم كان عليا لعل اسلم وقال عياض ان الايمان فعل من افعال الله تعالى سماه ايمانا وقيل ياتيه بعض ملائكة
 قال القاضي وهذا الوجه عندى يشبهه بالحدوث قال ويكون هذا الملك الذي جازهم في الصورة التي انكروها من سات الحوادث
 الظاهرة عليه ويكون منها ياتيه في صورة تشبه صفات الانبياء فيخبرهم وهو آخر امتحان المؤمنين فاذا قال لهم هذا الملك

او هذه الصورة انما هي من علامات الخلق ما يكرهه يعلمون انه ليس بهم فيستغنون بالله تعالى منه قال خطابي
ولما ذكر الصورة فانها تنقص الكيفية والله منزه عن ذلك فيا دل اما ان يكون الصورة بمعنى الصفة كقولك صورة هذا الاثر كذا
نريد صفة واما ما خرج على نوع من المطابقة لان سائر المعبودات المذكورة لا صورة كالشمس وغيرها - وهذا من المثالب
في امثالها والامة طائفتان مغوضة يفوضون الامر فيها الى الله تعالى جازين بانه منزه عن النقائص واولاه يا ولديها
على ما بين به انتبه فخر قلت اصل ان اصل ندمي اهل السنة والجماعة يفوضون به قال الامة الاربعة تفويض لعل تحل
لغيرهم احد ما تفويض الامر الى الله عز وجل وعدم الانكار على من تاول كيف تامل بسبب اقرارهم بعدم العلم وثانيها تفويض
بتفصيل والتكليف الى الله تعالى والاعمال على من تاول برأيه وعقله وهذا هو مدار السلف والائمة لا احتمال الاول وبه قال جمهور
المشككين وهو سلم ولكن لما وقع المناظرة لهم مع المخالفين للاسلام تاولوا بهذه المفردة وفاق شرع وهو حكم تيسر الامر على الامة

الفصل الثامن في بيان موضوع علم الحديث وحده وغايته وعلم ان لكل موضوع وغاية وحد في الموضوع ما يبحث
في ذلك لعل عن اعراض الذاتية فهو موضوع علم الحديث هو ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله صلى
الله عليه وسلم اما هذه فهو علم يعرف به احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وادوارا ما غرضه فهو لغرض لبيادة الدارين
الفصل التاسع في الفاظ يتداولها اهل الحديث فمنها حديثنا وحديثنا وعلمنا اننا على قمين احدهما ان نقول على الشيخ وهو يسمع
وثانيهما ان نقول غيرك على الشيخ وانت تسمع يقال في الثاني قرارة عليه وانا اسمع والسماعة الضياء على ميمين السماعه على
الشيخ وهي ان نقول التلميذ يسمع الشيخ ويعبر عنها بخبرنا فلان والسماعة من الشيخ وهي ان نقول الشيخ يسمع التلميذ ويعبر عنها
بحدثنا فلان فالشيخ اذا قرأ التلميذ يسمع فيقول حدثني واذا كان معه غيره ايضا يقول حدثنا واذا قرأ التلميذ على الشيخ والشيخ
يقول وثبت فيقول التلميذ خبرني في الشيخ واذا كان معه غيره يقول خبرنا هذا هو الاصل ثم جعلوا في اطلاق احدهما موضع الاخر فذهب
كثيرون الى ان لا يجوز اطلاق حدثنا الا سمعوا من لفظ الشيخ خاصة واخبرنا لما قرأ على الشيخ وبه قال سلم والنسائي وهو مذهب
الى ان لا فرق بينهما ويجوز في السماع من لفظ الشيخ ان يقول السامع فيه حدثنا واخبرنا وانا سمعته يقول وقال لنا فلان
وذكر لنا فلان وكذا كسب يجوز ان يقول فيما قرأ على الشيخ حدثنا واخبرنا وبه قال مالك النجاشي وذهب طائفة الى ان لا يجوز اطلاق
حدثنا ولا اخبرنا في القرارة وبه قال احمد بن حنبل وهو المشهور عن النسائي ثم علم انه جرت العادة بالاقصاء على الرخصة في حدثنا
واخبرنا فيكتبون من حدثنا ثنا وهي اثار والنون والالف فير بما حذف اثار ويكتبون من اخبرنا انا واذا كان للحديث
سناد وان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الى اسناد وهي جارية مفعولة والمختار انها مأخوذة من التحول نحو له
من اسناد الى اسناد وانه يقول القاري اذ انتهى اليها سمعته في قرارة ما بعد ما قيل انها من حال بين اثنين
اذ اجتزأ لكونها حالت بين الاسنادين وانه لا يلفظ عند الانتهاء اليها بشيء وليست من الرواية وقيل انها من قول النجاشي
وان اهل المغرب كلهم يقولون اذا وصلوا اليها الحديث وكتب بعضهم موضعها صح فيشعروا بانها من رصحت ههنا كناية لسلامة
يتوهم انه سقط من الاسناد الاول - وضعا انه جرت عادتهم بخذف قال ونحوه فيما بين رجال الاسناد في الخط ونحوه
للقاري ان يلفظ بها - وضعا المرفوع وهو ما ضعف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقه على غيره

سواء كان متصلا او منقطعا - وصح الموقوف وهو ما اضيف الى الصحابي قولاله وفعله او نحوه متصلا كان او منقطعا
 يستعمل في خبره مقيدا فيقال حديث كذا وقفه فلان على فلان ومنها المقطوع وهو الموقوف على التام في قولاله وفعله متصلا
 كان او منقطعا - ومنها المتقطع وهو ما لم يقبل سنده على اى وجه كان انقطاعه - ومنها الموصول وهو عند بعضهم
 بمعنى المنقطع وقال اكثرهم لا يسمى مسندا الا ما اخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اى تترك التابعي الواسطة التي
 بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كما كان يفعل سعيد بن المسيب فيقول
 الدمشقي وابراهيم النخعي وابن البصري وغيرهم اختلفوا في حجية المرسى فذهب ابو حنيفة واماك احمد بن حنبل
 في روايته واجهوا من سلف ان المرسى حجة وذهب اهل الظاهر وبعض ائمة الحديث الى انه لا يقبل أصلا وقال الشافعي لا يقبل
 الا اذا اقترن به ما يتقوى به فحينئذ قبل ذلك بان يتأيد بآية او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صحابي او ملققة ائمة
 يابري لقبول او عرف من حال المرسى انه لا يردى عن فيه حلة من جهالة او غير ما او اشتبهت في ارساله ثقلان مدلان
 ان يكون شيئا منها مختلفة او ثبت اتصاله بوجه اخر بان سنده مرة وارسل مرة - ومنها المعنعن وهو الذي في
 سنده فلان عن فلان قال بعض العلماء هو مرسل ولا يصح انه مقبل بشرط ان يكون المعنعن غير مدلس وبشرط ان كان لقائهم
 ضيفت الغنية اليهم بعضهم بعضا وفي اشتراط اللقاء وطول الصحبة ومعرفة بالرواية عنه خلاف منهم من لم يشترط شيئا من
 ذلك وبه قال سلم ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده وبه قال تجاري ومنهم من شرط طول الصحبة ومنهم من شرط ان يكون معروفا
 بالرواية عنه ثم حلت الكلام ان الحديث في اصطلاح الحديثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره والندى حكاية
 اسماء رواة الحديث والتمس ما انتهى اليه الاسناد ومن الكلام فما انتهى اليه عليه الصلوة والسلام يقال له المرفوع وما انتهى اليه
 الصحابي يقال له الموقوف وما انتهى الى التابعي يقال له المقطوع والحديث باعتبار السند على خمسة اقسام لانه اما لم يسقط
 راو من الرواة من بين الوسط الاول المقبل والثاني ان كان استقوت من اول السند فمعلق وان كان من آخره التجالبي
 فهو مرسل وان كان من اوسطه فان كان السند اثنين متواليين لم يسم معصلا وان كان واحدا واكثر من غير موضع واحد يسمى
 منقطعا ومنه المدلس وهو ان لا يبي الرواية شيخه الذي سمعه منه بل يروي عن هو فوقفه بلفظ لو هم السماع وان وقع في اسناد
 او متن اختلاف من الرواة بتقديم وتأخير او زيادة ونقصان او ابدال راو مكان اخر او متن مكان اخر او تصحيح في اسما
 السند او اجزا المتن او باختصار او حذف او نقل ذلك فالحديث مضطرب وان ادرج الراوي كلامه وكلام غيره في متن
 الحديث في اوله او اوسطه او آخره فالحديث مدرج فان روى الحديث بطريق الغنية فالحديث معتن وكل حديث في نوع
 سنده متصل ظاهر فهو مسند في اشد ظهوره واطلق بعضهم على كل متصل سندا وان كان موقوف او مقطوعا وبعضهم يسمى المرفوع
 سندا وان كان مسندا او متصلا او منقطعا - ومنها الاشاذ والذكر والمحلل فاشاذ ما رواه المعتبر في مخالفا لمن هو اولي منه
 لم يرض به او اكثره عدوا وغير ذلك قيل ما رواه الثقة متفردا ولم يوجه له اصل موافق او معاضد له وفي الحديث الراجح يسمى
 محفوظا والمرجوح شاذا والمكر ما رواه ضعيف مخالفا للثقة فيقال بحديث الراجح المعروف والمرجوح المنكر والحديث
 المحلل هو الذي في سنده حلة خفية لا يطلع عليها الا اخذوا المبهمة من اهل نهائشان كوصل مرسل او منقطع او ادخال
 حديث في حديث او ابدال راو ضعيف بثقة او ارسال مرسل او وقف مرفوع بخلاف من الاشياء القادرة على المحلل

ان العلول لافيه علة وهي عبارة عن سبب فاعرف قاض في صحة الحديث مع ان الظاهر ان السبب في الحديث على ثلاثة اقسام
 صحيح وجن وضعيف فالصحيح من الحديث على مرتبة والضعيف ادنى منه واخص متوسط وجميع الاقسام المذكورة التي ذكرتها
 واخانة في هذه النكتة فالصحيح ما اتصل بسنده بالعدل والصالحين من غير شذوذ ولا علة فان كان الضبط والعدل
 عند وجه الكمال والتمام فهو الصحيح لذاته وان كان نوعه قصور في الضبط او وجهه ما يجبر ذلك والقصور من كثرة الطرق
 فهو الصحيح لغيره وان لم يوجد فهو حسن لذاته وما فقد فيه الشرط المعبر في الصحيح كما ان بعضنا فهو ضعيف والضعيف ان تعدد طرقه
 وان جبر ضعفه فهو حسن لغيره وقيل الصحيح ما اتصل بسنده وعدلت نكته وحسن ما عرف من طريقه وشهر حاله وعليه ما ذكره الحديث
 والضعيف على طبقات ثمر بالموضوع ثم المقلوب ثم المجبول واعلم ان اشد نكته اقسام الحديث اشد شهرة والاحاد لا تليها ان يكون
 اتصالا في كل عصر بر داية صحيح لا يمكن توطؤهم على الكذب او لا يمل يصير كذلك بعد القرن الاول او لا يصير كذلك فلا تجبر
 خبر الواحد والثاني الخبر المشهور وروى في الاستيفاض ايضا والاول المتواتر والمتواتر ما يرويه قوم لا يجهلوا طوعهم على الكذب
 عند الاخطار والكثير منهم واحد انتم او لثباتهم اما كنهم ويدوم هذا الحديث الى ان يتصل بك بان يكون اوله كانه وادوية كطريقه
 ولا يتحقق في العبد وروى عدد من المشهور ما كان من الاحاد في عهد الصحابة ثم ينتشر في عهد التابعين ومن بعدهم فصار مقبلا
 قوم لا يجهلوا طوعهم على الكذب وخبر الواحد هو الذي يرويه الواحد او ثمان فصا هذا بعد ان يكون وروى المشهور المتواتر
 والخبر الواحد خبر ثمانية شمس وطار في نفس الخبر الاول وروى خبر مخالف للكتاب والآتي وروى غير مخالف للكتاب
 المشهورة والآثار وروى في حادثة لا تعلم بها البلوى والربيع وروى في حادثة لم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها وترك
 الحاجة به والرجعية في الخبر وهي الاسلام والعدالة والعقل الكامل والضبط المملو والعدالة ملكة في الشخص تحمله على لازمة التقوى
 والمروءة فالعدالة الاستقامة على طريق الحق والعدل وشدته بر حجاب جهته الدين والعدل عن طريق الهوى والشبهة حتى
 اذا ارتكب كبيرة او اضر على صغيرة قطعت عدلته وصار متبها بالكذب وينبغي ان يعلم ان عدل الرواية اعظم من عدل الشئ
 فان عدل الشئ خاصة مخصوص بالخبر وعدل الرواية يشمل الخبر والعبد والضبط حفظ السمع وتمنيته من الغوائل والاحتمال بحيث
 يمكن من استحضاره فالضبط سماع الكلام كما هو حق سماعه ثم فهمه بمعناه الذي يريد به ثم حفظه بديل البجيرة وله ثم الثبات
 عليه بجا فطه حدوده ومراقبة هذا الكثرة على اسارة الظن بنفسه الحسن اذ لا يهتدي بغيره الصدور وضبط الكتاب ثم علم
 ان الحديث الصحيح عندي على اربعة اقسام بعضها اعلى من بعض الاول وهو الاعلى ان يكون الرواية ثقات وعدلا
 ويساعده تعامل السلف والآتي ما صححه الامام من امام الحديث بخصيصه وحكم عليه بالصحة والثالث ما أخرجه من التزم
 الصحة في كتابه مثل ابن خزيمة في صحيحه وابن اسكن في صحيحه وابن حبان في صحيحه والثاني في السنن الصغرى وان لم
 يحكم بالصحة بخصيصه والرابع ما يكون الرواية فيه ثقات سالمين عن الحسرج وهذا ادنى من مراتب الصحيح وكذلك المتن
 والقبول الاول ما كان متواترا بواثر الاسناد وهو الذي تقدم حده والثاني ما كان متواترا بواثر الطبقة وهو ان ياتى
 طبقة عن طبقة بلا بيان اسناد كالقرآن فانه متواتر بهذا المعنى واخذ الفقهاء بهذا التواتر والثالث ما كان متواترا بالتواتر
 وهو ان ياتى به اهل كل عصر بحيث يستحيل تكذيبهم كذا في روضة الديدن وتركه عند الركوع فانه عمل بالترك والرفع غير
 واحد من الصحابة والتابعين وتبع التابعين وتبع اشد كثيره قريبا من التواتر الثاني والرابع ما تواتر بواثر القدر

المشترك وهو ان يكون مشهوراً واشهر مشهوراً في كثير من الاحاد وكذا في الروايات وكذا في المعجزة فان مغفرتها وان كانت
احاداً لكن القدر المشترك متواتر وحكم التمسك الاول تكفي جاحده والاما الرابع فذلك ان كان من يدعيه ولا فلا فافهم فانه في
لا يعلم كثير من مشايخنا ونحوه اذ روى الحديث الحديث باننا ثم اتبعه اسناداً آخر فيقول عند انتباه هذا السند مثله لو
نحوه يريد به الاتحاد في المعنى وان كان الاختلاف في اللفظ ولذا من جواز الرواية بالمعنى جواز السامع ان يروي المعنى بان
اشي في مقصده عليه ومن منع الرواية بالمعنى منع يعلم ان كثير ما يتحدون في اشارة الاسناد فيكونون لفظي المعنى او هو
بعد اسم الرواية فالوجه ان الرواية اذا سمع من شيخه ذكر شيخه باسم مطلق غير مقيد بشيخه فارادوا تعريضه وايضاحه وزوال
البسطة بطرق اليه لثابتة غير يقوله حديثي فلا يعني بن فلاس او الفلا في او هو بن فلاس او نحو ذلك لما يكون كذا
على شيخه فانه لم يسمع منه مقيداً بهذا -

الفصل التاسع في احوال المصنف ابى داود وهو الامام ابي داود السجستاني الملقب بـ **سليمان بن اشعث بن السختي بن بشير**
بن شداد بن عمر بن الازدي الازدي نسبة الى الازد والقبيلة من اليمن يقال له ازدي مشهور وازد السجستاني
وقد يقال السجزي كما هي نسبة الى سجستان من قريه من قريه دراجر عاين بين اسند الهرة وهو هو للامام
الهام قال ابن عسكرا بن عبد العزيز وهو ابن خلكان راجعاً وجود كمال في رتبته واني دريس نسب غلط افقاه گفته است كه نسبت
الى سجستان او سجستانه قريه من قريه البصرة وشيخ تاج الدين سبكي بعد از نقل ايس عبارت گفته است كه هذا وهم
والصواب انه نسبة الى الاقليم المعروف بلبل والبلد يعني ايس نسبة بستان است كه ملكي است مشهور فيما بين سنده الهرة
متصل قندهار وحيث انه ولد سنة ثمانين وثمانين وتوفي بالبصرة يوم الجمعة لساوس عشرة وقليل لاربعة عشرة بقيت
من شوال سنة خمس وسبعين وثمانين فكان عمره ثلث وسبعين سنة وقضاؤه ومناقبه از يد من ان تعدد محقق
كان رحمه الله تعالى في هذا ذكره مائة الف حديث ولما صنف كتابه من وقوله على الناس صاه كتابه لاهل الحديث
كما صنف يتبعونه واقتر له اهل زمانه بالحفظ قال ابراهيم بن الحري في المصنف ابو داود وهذا الكتاب الامين لابي داود والحديث
كما الامين لداود وعليه السلام الحديث وقال ابن منده الذين اخرجوا الثابت من المعلول والخطار من الصواب اربعة احوال
وسلم وابو داود والنسائي وقال البخاري في المصنف في عصره بلا مفاضة قال الذهبي في التذكرة بلغا عن بعض ائمة
ان ابا داود وسليمان بن احمد بن حنبل في يدية وسمته وولده وكان احمد شيبه في ذلك بوكيع وركيع بسفيان وسفيان بن منصور
ومنعور بابرهم وابرهم بعلقة وهو بابرهم بن مسعود وقال علقمة وكان ابن مسعود شيبه يعني صلى الله عليه وسلم في يدية
وولده وسمته او وقال احمد بن محمد البرقي كان احد حفاظ الاسلام الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلقه وسنده
وفي اعلى درجته من الورع والعلم والعفاف والذكاء والصلاح واما مرتبة كتابه فالمشهور انه في الثالث لصحيحين وصحيح
ابن في الرابعة بعد البخاري وسلم وسنن الصغرى النسائي فان شرطاً على من شرط المصنف وكان همة جمع الاحاديث
التي استعمل بها الفقهاء وروايت فيهم وبني جليل الاحكام علماء الامصار فصنف سننه وجميع فيه صحيح وحين والليث
الصالح للعمل ولم يذكر في كتابه حديثاً اجمع الناس على تركه واما كان منها ضعيفاً صرح الضعفة واما كان فيه علة تبين
علة به جهل فونه في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما تعد استنبط منه عالم ذو هيب اليه واهب ولذا الك

قال الطحاوي وغيره كذا به كات المصنف وقد روي في مسند من كات الناس خبرا كذا بين لم يرق العمداء وطبقات الفقهاء على
اختلاف مذاهبهم فكل فيه ورؤ ومنه شرب وعليه يقول اذ قد جمع في كتابه من الحديث في اصول العلم والمهات حسن وماخذ
الاحكام ومواقع الفتوى بالاعلم مقدما سبقه اليه وقد كان تصنيف علماء الحديث قبل زمانه بجماع والمسانيد ونحوها مجمع
تلك الكتب الى ما فيها من حسن والاحكام انجاء وقصصا ومواعظ وآدابا فاما اسنن المحضه فلم يقصد واحد منهم جمعها
واستيفانها ولم يقدر على تصنيفها وخلفاء من ائمة تلك الاجاويد الطولية ومن اوله اسيا قبا على حسب
ما يقع في رايه واورد في ذلك حل هذا الكتاب عن ائمة الحديث وعلماء الآثار محل العجب لغزبه فيه اكابر الابل ودامت اليه
الرجل قال ابن الاعرابي يرون رجلا لم يكن عنده من العلم الا المصحف الذي فيه كتاب الله عز وجل ثم هذا الكتاب لم يجمعها
الى شيء من العلم لئلا قال ابو سليمان الخطابي وهذا كما قال وقال النودى ينبغي للشيخ تغل بالفتوة وغيره الا قد امكن
ابن داود ويعرفه ائمة فان نظم احاديث الاحكام التي يجمع بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص احاديثه وبراعة مصنفه
واقتضائه بهندية قال ابو العلاء الواور حتى رايت ابني حنبل عليه وسلم في المنام فقال من اراد ان يترك بالسنن فيلزم
سنن ابني داود وذكر العصف في رساله الى اهل مكة ان الاحاديث التي في اسنن ابي اصح ما عرفه في الباب الا ان يكون
روى من جوبين احدهما اتوى اسنا واد الاخر صاحب اقدم في الاحتفاظ فربما كتب ذلك وانه ليس في كتابه الذي مصنفه
عن رجل متروك الحديث شئ وانه اذا كان فيه حديث منكروا وفيه من مشد يد فقد بعينه وانه لم يذكر فيه شيئا فهو صحيح
واختلف الناس في معنى كلامه هذا قلت يريد بذلك اللتين الصالح للعمل عنده فلا يكون حسنا ولذا قلت ان مرتبة في الراجحة
بعد الناس في لان شربا على من ذلك قال النسا في كتاب اسنن كله صحيح وبعضه محلول الا انه يبين علة والنتيجة المسببة بالتحقق
كله صحيح قال السيوطي رايت بخط ابي الفاضل العراقي ان النسا في لما صنف الكبير اده الى امير المؤمنين فقال له الامير
يكن ما في هذا صحيح قال لا قال فجدولي الصحيح منه مصنف كذا به بالتحقق من اسنن ابي اسنن الصغرى المعروف بالنسا في
ثم قال ابو داود وفيها وجوب كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يكون كلاما استخراج من
الحديث ولا يكون هذا قال ولا اعلم شيئا بعد القرآن الزم للناس من ان يعلموا من هذا الكتاب ولا يضر رجلا من كتاب
من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب شيئا واذا نظروا فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره وذكر ان الاحاديث التي ذكرها في اسنن
اكثر ما مشاييرها اصل عدوا لاحاديث التي في كتابه قدر رابعة آلاف حديث وثمانى آت حديث ونحو ثمانه حديث
من الزبيل ثم اعلم ان كتاب اسنن روايات ارجا قال السيوطي واكبرها رواية ابي بكر ابن داسنة بالتحقيق وروايته
مشهورة في المغرب واشهرها واصحاب المقصلة في عامة الاعصار والاقطار بالسماح روايته ابي علي محمد بن احمد بن عمرو
الطحاوي البصري وهو آخر من حديث عنه ولذا يقال له ابا اصح الروايات وهي المداولة في بلاد المشرق وبلاد الهند والافان
روايته ابي سعيد احمد بن محمد بن زيا والمعرفه بابين الاعصار ابي وروايته نقص - حتى قيل ليس فيه كتاب لغزبه في العلم
والحروف وغيره فانما لرجلة روايته ابي عيسى اسحق بن موسى بن سعيد الرطى وراق ابني داود - تمته في بيان ما وقع في
سندى منهم شاه ولي الله وهو ابو عبد العزيز ولي الله بن عبد الرحيم ويطر الحديث الفقيه العارف لسان السخا فحق للمعار
رئيس المحدثين وريحانة الفقهاء والمبرزين صدرا لائمه وحجة الامم متفق للعلوم وبقا بره باجاص خصال بخير الله

كتاب اسنن

تمثلت بدار بر باكان الشيخ عبد الرحيم من وجهه مشايخه ويلي من اعيانهم احواله مذكورة في كتب سير اولياء الهند وكثير من علماء
 مشهور في كتاب انفس العارفين وكذلك في طبقات الابرار ان ابا في الله عبد الرحيم بشر بولده في روياله صاحبته وشيخه
 الشيخ الاجل قطب الدين بن عتيق الاشعري الكاكي خليفة الامام العارف معين الدين بن انجيري الجبيري وقال لان اسميه
 باسمه اذ اول فلهذا قيل له قطب الدين والله اعلم اخذ العلوم عن ابيه عبد الرحيم وصعد به معارج الفضل بحسب وقدر عليه بعد ما من كتب
 الحديث ورواهه من طريق شيخه السيد زاهد بن اسلم الهروي الاكبر باودي تفضل بالشيخ الاجل العلامة جمال الدين محمد بن اسعد الكاكي
 الدواني واسمائه احدى ثلثة مفصلة في اوائل كتابه بنموذج العلوم ثم حصلت له الاجازة العامة برواية الحديث من الشيخ اجل
 المتبحر في علومه محمد فضل المعروف بالبحار اسيلكو في ثم الدلو في كان من اجلة اصحاب الشيخ عبد الاجل بن الشيخ محمد بن
 الشيخ احمد عبد الاحد المجدد السهردي اتفق به كثير او اسند الحديث عنه وراسيد المجدد متوفاه في كتب سيره واصحابه ثم ارسل الحاج
 اسيلكو في بلاد الحرمين وصحب الشيخ سالم بن عبد الله النجدي ثم الكاكي فاحسن صحبه واتفق به ثم عاد الى دياره في شام برأيه
 واسمائه مذكورة في رساله وقيل ذلك كله لم يلق ابو عبد الله بن ابي الله في الله حتى ارسل الى الحجاز فاجتمع لعلما بالحديث الذين
 كانوا سائدين زانهم فاتفق بهم نفعا عظيما وعل غنم علونا ودر فيهم زودة المعاني حتى قال الامام طاهر بن ابراهيم الكروي الدلي في
 عمدة ابي عبد الله بن من بين مشايخه اكثرهم لنفعا قال في انه كان يدعي اللفظ وكنت صحيح منه المعنى او كلفته تشبه ذلك وكتب
 في كتابه له وليس وراءه منحة تزام ولا فقه متعبد شمس فلما قضى نشاء وفي الله ابو عبد الله بن ابي الله وجا به الى ابيه الكاكي
 عادواني دلي ونزل بطنه وياره فكان تارة اليها بالمشي بغير رداء ونحوها الذليل في نفرة الرطب غدا يرد بها البالي قريبا وصح
 جد بها المالح حبيبا وارتفع بغير العلم بعد كانت افعالا خافية ثم ان علومه التي فاضل الله تعالى بها والتي اشرس موفيا في اكثر
 لكل لسان عن احصائها وكون يتفصلا بها لاسيما علوم الحديث وصناعة الاثر قد استبان للناس مثل نور النهار من كونهم
 في رتبة النهار حتى كان يومئذ يعلون عليه يعلون ليون الى سائر مبعوثون الى صورته فمقبضون من شكوة التوارك انما تصانف
 فكثيرون فتم الترجمة بكتاب الله بالفارسية على شاكلة نظم العربي في قدر الكلام وخصوص اللفظ وعمومه غير ذلك بما فتح الرحمن في ترجمة القرآن
 وقد احتذى بشاير ومع على منواله عبد القادر فاحسن الترجمة الهندية للقرآن اقتباسا من شكائته ولفظا بهلست من بعده على الناس
 قدوة فيمن تبعه ومباني الفوز الكبير في قبول التفسير منها الهروي وصفي تشرح فيها الوطأ ومنها تشرح تراجم البخاري ومنها ازالة الخفاء عن خلافة
 خلفاء وقد شرح ابي عبد الله بن بعض فوائده في كتاب التلخيص ومنها حجة الله البالغة ومنها الانتباه ومنها الارشاد والدر الثمين وفيه من انفس
 العارفين وما ولى الاجاد وبيت الحكمة للعلقب بنون بحكمة والهيئات الاكاديمية في علم المحتاج وغير ما من اجلة اصحابه شيخ محمد عاتق الغلبي وقد شاركه
 في اخذ من مشايخ الحجاز الشيخ محمد بن الكشميري بما اللذان اخذ عنها ابي عبد الله بن زكا ذكر في حبالته ويشبه ان يكون فاة ابي عبد الله بن زكا
 سنة اربع او خمس وثمانين ومائة وقبره معروف بزار بدير كبحيب مسجدة من عن يسار القبلة بالبلد الحقيقي من دلي اشاه عبد الله بن زكا
 ابيه اسلماء دفنوا عن قبره ثم علم ان من تلامذة ابي عبد الله بن زكا عبد الله بن زكا الحديث الدلو في ومن تلامذته ابي الله محمد بن زكا شيخ احمد على السهبا
 نفوري والقراري عبد الرحمن الفاني فتم ومن تلامذة اشاه محمد بن زكا عبد الله بن زكا الحديث الدلو في ومن تلامذته اشاه عبد الله بن زكا شيخ احمد على السهبا
 البخاري مولانا محمد قاسم اناتوي ومولانا محمد يعقوب اناتوي ومولانا مظفر اناتوي ومن تلامذة مولانا محمد قاسم مولانا محمد حسن الديوبندي
 وهو ساذي مولانا داخا مولانا رشيد مولانا احمد علي ومولانا محمد مظفر الفاري عبد الرحمن ومولانا اشاه عبد الغني الدلو في

طهارة الثوب طهارة المكان وطهارة البدن وغير ذلك من مصادرها واصلها لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس يشمل جميع
الانواع والافراد مع كونه اخصر في العبارة قال كفاية برالدین العيني ومن مصطلحات الحديثين التعبير بالكتاب
وكذلك باب الابواب اذا كانت الاحاديث من انواع مختلفة فهو بمنزلة الجنس وبالباب اذا كانت الاحاديث من
نوع واحد فهو بمنزلة النوع وقول المؤلف كتاب طهارة ترجمته ويظهر فقه الحديث من تراجمه كما قيل فقه البخاري
في تراجمه لمحمد بن ابي حنيفة احد هاتين مسائل فقه المختارة عنه وتظهر من تراجمه وثانيهما ان ذكره وعلمه يظهر من تراجمه
باب التخلي عند قضاء الحاجة التخلي ما خذ عن الخلار وون الخلوة لان الحرب اولاً كانوا يقضون
حاجتهم في الصحراء ثم بنيت الكنائس ومن الادب لمن يريد قضاء الحاجة في الصحراء ان يبا عد من الناس حتى
لا يرمى شخصه ولا يسمع صوت ما يخرج منه من الرشح وان كان التستر يحصل بالقرب -

قوله ان الذي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب المذهب المذهب المذهب هو الموضع الذي
تغوط فيه وهو فعل من الذهاب كذا في النهاية وفي زهر الرقي قال ابو عبيد وغيره هو اسم لموضع التغوط يقال له
المذهب والخلار والمرحاض اه فهو مفعول على الخذف والايصال ليس مصدر اذ لا يفيض الى تكلف في
نكته التعريف ولا اهم مكان انما على معادل غلب عليه الاسمية والبعد لازم من البعد فيلزم تعدد فرق بينه وبين بعد
فبعد ظاهره وبعده معناه فعل البعد فهو داخل عليه كما قال سيبويه في افتراق فعلت وافعلت في الفعل للمعنى ويجوز
مثل قبره واقبرته فقبرته وثنته واقبرته جعلت له قبراً وتقول سقيتته فشرب واسقيتته جعلت له اسقياً الا ترى انك تقول سقيتته
نهر وقول الخليل سقيتته اي جعلت له اسقياً فسقيتته مثل كسوته مثل البسة مثل شقيقته شقيقته ابرامته واسقيتته ومببت له
شفار كما جعلت له اسقياً يدور الله اعلم ان قرته لا تشير الى معبودية القبر واقبرته لا تشير اليها كما كان القبر معروف
مفرغ عنه فقل عليه اقبرته وذكرته في الاكشاف في قوله تعالى وهزي اليك مجدعي النحلة اي افعلني الهزبة
باب الرجل يتبع البعوضة اي يتخذ ويلتصق ببعوضه لمكانه ساهلاً خدراً كيداً يريح البول اليه ولا يتطارر رشاشه عليه
في القاموس بواه من لاد وفيه انزله كما به والمكان حله واقام كما باربه وقبوا والمباراة المنزل اه

قوله اني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاراد ان يبوال فاني دمت في اصل
جداره ثم قال اخلا اسراد احدكم ان يبوال فليرتد لبواله مع ضحاً قوله ذات يوم قيل ذات معجم زاده
ما كيدا وقال الرضي مؤنث ذوو وموصوفه مخدوف اي مدة قوله ومثا لكشف على ما هو المشهور بحلا ليناسه لا كيدا
يرتد عليه رشاشه قوله لعل جدار لعله جدار عادي او علم برضا صاحبه او كان جدار دار انهم لم يلق من جداره شيء
او قد يحسب لا يصيبه البول اذا البول يضر الجدار وهو لا يفعل على الله عليه وسلم -

باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء اي اذا اراد دخول الخلار ما قال يقول من الدعاء قال جمهور
العلماء اذا كان الكنف في العمران فيقول قبيل وخولها واما في غير الكنف فيقول في اوان الشروع كتشريع تبايه
مثلاً ومن منى يستعيد لعلمه لا بلسانه ونقل عن مالك الجواز بعد الدخول في الخلار ايضا باللسان فلا يحتاج الى
التفصيل صيغة الدعاء اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث قوله عن السن بن مالت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاع قال عن حماد قال اللهم اني اعوذ بك
وقال عن عبد الوارث قال اعوذ بالله من الخبيث والخباثت اختلفا في اللهم اني اعوذ بك واعوذ بك
وافقاني من الخبيث والخباثت فهذا الاختلاف بين حماد بن زيد وعبد الوارث عن عبد العزيز وروى شعبة عن عبد العزيز
مرة كلنقط حماد بن زيد مرة كلنقط عبد الوارث وجعله وهيب عن عبد العزيز حديثا قوليا لا فعليا اه قوله اذا دخل
قال ابن هشام ثم تقدم يراود بعد اذا مطروفا على هذا معناه اذا اراد الدخول وقيل حين دخل الخلاء والعوذ لا التجار
والخبيث بضم باء جمع خبيث والخباثت جمع خبيثة يريد ذكر الشياطين واما شهم والمراد بالشياطين الجن
وقيل الخبيث بضم باء هو خلاف طيب الفعل من فجور ونحوه والخباثت الافعال المذمومة والحضال المردية
خض الخلاء بالاستعاذة لكونه محل الشياطين للمقدركما في رواية الباب ان هذه الحشوش مخضرة اى تخضر بالشياطين
والحشوش واحد حشوش ثلثته واصله جاعلة فحل كشيء والمراد بها هنا مواضع قصار الحاجة لانهم كانوا يقضون حاجتهم
ايها قبل ان تتخذ الكنف في البيوت وقوله في المسند عن المنصور بن النضر عن زيد بن اسلم عن حماد بن زيد
عليه بالاضطراب وصورته ما قلت

هشام عن قتادة بن زيد
وسبعة معمر عنه عن النضر
وقال البيهقي انس خطار
سعيد عن قتاده فابن عوف
بر عن انس وعن زيد بن خلف
وعن زيد بن قتادة وغيره
اي غير متصل كما اشترت اليه بقولي ثم زيد بن قتادة
يتم ان يكون قتادة روى عنها جميعا فلا اعتراض على ابني داود لان ما اخرجوه هو احد الاجمالين الذين ذكره البخاري
قاله انور العلماء سلمه الله تعالى

باب كل هيئة استقبال القبلة عند قضاء الحاجة القبلة ما قبل متوجه اليها والمراد بها هنا
جهة الكعبة فلما مر في الصلوة بالاستقبال اليها تعظيما واحتراما لها كذلك في عن استقبالها واستدبارها عند قضاء
الحاجة احترامها وتكريرها واختلف العلماء في ذلك على اقول احدها ما ذهب اليه ابو حنيفة وآخرون الى انها كبريات
مطلقا سواء كان في النيات او في الصحاح وهو قول ابى ايوب الانصاري ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري واحمد
في رواية والثاني الجواز مطلقا والثالث انه لا يجوز الاستقبال في الاغنية والصحاح ويجوز الاستدبار فيها وهو احد
الروايتين عن ابى حنيفة رحمه الله وعن احمد بن حنبل والرابع انه يحرم الاستقبال الاستدبار في الصحاح ودون النيات
وبه قال مالك والشافعي واسحاق واحمد في رواية والجمع بين روايتي ابى حنيفة ان الاستدبار والاستقبال
مكروهان الا ان كراهية الاستدبار اقل كراهية الاستقبال بل الاعتبار في الاستقبال وعدمه للصحة
او العصور المستور قولان والمترجح للاول كما في الصلوة والاحاديث المرفوعة المذكورة في الباب عن سليمان
الفارسي وابى هريرة وابى ايوب الانصاري كلها حجة لا بغيره

قوله عن سليمان قال قيل له لقد علمكم بينكم كل شئ حتى الخمر قال اجل لقد نهانا

صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة بغائط او بول وان لا تستنجي باليمين وان لا تستنجي احدنا
 باقل من ثلثة اشجار قوله حتى الخرافة بكسر الخاء وادب التعليل لانفس الحديث وحتى عاطفة لا غير حتى تدل على دخول
 ما بعده فيها قبلها فانها كالواو في ذلك واما الجارة فدائرة في الدخول والخروج قوله اجل حرف اليجاب امي نعم
 يعلمنا كل شيء حتى الخرافة اجاب على اسلوب الحكيم ولم يلتفت الى استهزائهم والحديث حجة لا بحقيقة والبحث
 عن الاستنجاء باليمين والايجاب عدد الثالث في الاستنجاء وعدمه سيأتي في الباب -

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما انا لكم بمنزلة الوالد
 اعلمكم فاذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحديث استدلال بحقيقة بحديث
 ابي هريرة هذا على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط سواء كان في الصحراء او في البنيان اعدا
 في ذلك العموم الحديث وادب هريرة الدوسي اليما في كناه ابا هريرة لاجل هرة كان يحمل اولادها واختلف
 في اسمه واسم ابيه اختلافا كثيرا في شجرة وهو ابن ثمان وسبعين وادب هريرة غير منصرف مع كون هرة
 اسم جنس لانه نزل بمنزلة العلم وكونه عالما ليس بضروري لمنع الصرف -

قوله عن ابي ايوب رواية لقيل اذا اتيت الغائط فلا تستقبل القبلة بغائط ولا بول ولكن
 شرفا او غريبا فقد منا الشام فوجدنا ما رحيض قد ثبتت قبل القبلة فكنا نخشع عنها
 ونستغفر الله ابو ايوب ابو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الانصاري البخاري الخرجي المدني
 نزل عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة حتى بنى بيوتهم وسجدوا في غزاة قسطنطينية
 شجرة ودفن الى اصل حصن القسطنطينية وقوله رواية اي عن النبي صلى الله عليه وسلم هي من صيغة المرفوع
 اخرج هذا الحديث الشيخان والنسائي والترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة ولكن الالفاظ التي في رواية ابي داود
 ومسلم متعارفة وفي رواية الصحيحين فلا تستقبلوا القبلة فلا تستدبروها بهذه الجملة الاخيرة سقط من رواية
 ابي داود وبها جملة الحديث حجة لابي حنيفة في عموم دعواه وقوله ولكن شرفا او غريبا اي توجهوا الى جهة المشرق
 الى المغرب لتكافئ استقبالكم واستدباركم الى القبلة وهذا حظا بنقص لابل المدينة ومن في حكمهم
 من الساكنين في جهة الشمال او الجنوب من الكعبة فاما من كانت قبلته الى جهة الغرب او المشرق فانه
 يخرج الى الجنوب او الشمال وقوله فقد منا الشام الحديث الظاهر ان قدوم ابي ايوب الشام كان عند فتح
 الشام وكانت المراحض التي بنيت فيها من بناء الكفار انصاري قبل فتح المسلمين فبنوها متوجها الى جهة
 الكعبة فيقول رضي الله عنه لما دخل في ذلك المراحض كنا نخشع عن القبلة قدر ما يتيسر ونستغفر الله
 لعدم كمال خرافتنا وقاديرنا لاستغفار ربنا في الكسوف في غاية البعد ويحتمل ان يكون معناه كنا قد نجلس
 مستقبل القبلة لسيا ناعلى وفق بنا المراحض ثم تنبيه على ذلك الهيئة المروية فنخشع عنها ونستغفر الله
 عنها وهذا فعل ابي ايوب راوي الحديث اولى بالقبول من فعل ابن عمر الذي اخرج ابو داود وبعده انا اخر
 راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يقول اليها اي متوجها الى الراحلة فكان متوجها بالبول الى الكعبة

فبذا فعلنا ما فرغنا فافهم فكان لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة مستنداً بالقبلة
فهم اختصاص النبي بالبنين فلا يكون هذا الفهم حجة ولا يصح الاستدلال به لأنه أقل شيء الاحتمال فلا ينتهض
حجة الاقادة المطلوب مع كونه ضعيفاً وان سكت عنه ابو داود وحسن بن زكوان راوى الحديث
ضعفه كثير من المحققين -

باب الرخصة في ذلك أي في استقبال القبلة عند قضاء الحاجة من البول البرز وتقدم انه يكره
تحريراً استقبال القبلة واستدبارها ولو في البنين وكذلك يكره تحريراً استقبال عین الشمس والقمر
ومهب الريح وأعلم انه يستثنى من المنع بالوكانت الرخصة مبنية عن بين القبلة أو شمالها فان الاستقبال
والاستدبار لا يكرهان للضرورة وإذا اضطرت الى أحدهما ينبغي ان يختار الاستدبار لان الاستقبال نهي
فتركه اول على التعظيم اقادة القسطلاني قوله عن عبد الله بن عمر قال لقد اسرعت على ظهري

البيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنين مستقبلي بيت المقدس الحاجة
أي لقضاء حاجة مستنداً بالقبلة كما هو مخرج في رواية مسلم قوله على ظهر البيت أي على السقف اختلفت الرواية
في هذه اللفظة ففي بعضها هذا وفي بعضها على ظهر بيت لنا وفي أخرى على ظهر بيتنا وفي بعضها بيت حفصة و
طريق الجمع ان يقال صاف البيت الى نفسه على سبيل المجاز اما لكونه بيت أخته او اضافته الى نفسه باعتبار
مال اليها حال لانه ورث حفصة وكونه لكونه شقيقها واصله الى حفصة لانه بنتها قوله على لبنين أي
قاعداً على لبنين وللمحكم الترمذي في نواو الوصول بسند صحيح في كنفه وللحاوي على ظهر بيت يقضي حاجة
محبوباً عليه لمين فرائية مستقبل القبلة أي مستنداً بالشام وبالحكمة استدلال بمن قال بجواز الاستقبال
والاستدبار وراى انه ناسخ واعتقد الا باحة مطلقاً وبه احتج من خص عدم الجواز بالصحارى ومن خص المنع
بالاستقبال دون الاستدبار بالصحارى والعمران ومن جوز الاستدبار في البنين قالت هذا الحديث الاول
فيه لاحد لان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بانما تقر في الاصول ويؤيد هذا بان هذا الفعل الذي
وقع عنه صلى الله عليه وسلم في الخلوة حيث احب ان لا يطلع عليه احد من امته وهذه الرواية من ابن عمر
كانت اتفاقية من دون تضمنه لامن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون تشريعاً بل مخصوصاً بذاته
الكثيرين قطعاً او يقال انه عليه الصلوة والسلام لما كان اخرت مخلوقات الله تعالى في بساط ارضه وعالم
جبروته وملكوته من العرش والكرسى والكعبة جازله ذلك لرفع مقامه فلا يجازى احد حذوه ولا يتعدى حكمه
الى من هو دونه وفيه ان الافضلية في عالم التكوين والخلق لا في عالم التشريع والاحكام التكليفية وايضا يمكن
ان يكون صلى الله عليه وسلم منهي عن استقبال عين الكعبة الشريفة واستدبارها ويكون صلى الله عليه وسلم منحرفاً
عن عينيها مستنداً بوجهتها وكانت الاممة ممنوعة عن استقبال الكعبة واستدبارها او يقال ان ابن عمر لم ير الا رسول
صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم مخاطباً لبنات وفي الاستقبال والاستدبار اعتبار بالعضو
المخصوص والصدر لا الراس ففهم ابن عمر انه مستقبل بيت المقدس ومستدبر عن الكعبة وايضا يمكن ان يقال لما تقارنا

ميرتج الحرم على البيع والحديث القولي على الفعل والاصح على غيره وحديثنا قولي ومحرم واضح من ذلك قال الترمذي قلت والاولى في الجواب ان يقال حديث ابن عمر واقعة حال لا عموم لها فخرج بها الحامل وناخذ بالضابطة والتشريع العام وبالحديث القولي لان حديثنا مشتمل على الحكم مع السبب فالحكم انتهى عن الاستقبال والاستدبار والسبب اتيان الغالب لا بوجوه لزوم حكم انتهى بالاستقبال والاستدبار واما حديث غيرنا حديث ابن عمر وكذلك حديث جابر فخرجنا به فعلى عمومها ولا نعلم سببها وحكمها فيكون الاقدم حديثنا كما يقتضي الاصول ونظم الورع العلماء ذلك فقال

يا من يؤمل ان يكون	ان له سمات قبوله	خذ بالاصول ومن لقوه	ص كفيه ورسوله
نصا على سبب اتى	بالسكت المجهول	دع ما يفوتك وجهه	بالبين المنقول
وهذا الكلام بغوره	لا عرضه او طوله	ليس الوقائع في شرا	للمنه كشل اصوله
كسفر الاغدر في	فصل خلاف مقوله		

وشمل ما كتبت قال ابن حزم وقريب من هذا ما قال ابو بكر بن العربي في شرحه على الترمذي وقال ان الاقرب منهيب ابى خيفة وقال بن القيم في تهذيب السنن التزييع لذهيب المجيئة

قوله سمعت محمد بن اسحاق يحدث عن ابان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال نهى

نبي الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بموئل فز أئمة قبل ان يقبض بعام يستقبلها قوله محمد بن اسحاق هو ابو بكر او ابو عبد الله الطلي المدي نزيل العراق امام الغاوي اختلف العلماء في جرحه

وتعليقه حتى قال يحيى بن كثير وغيره سمعنا شعبة يقول ليقول ابن اسحق امير المؤمنين في الحديث وقال البخاري امام الحديث وقال ابن همام ثقة ثقة ثمة ثمة مرات وقال ابن حجر انه ثقة وفي حفظه شيء فقال لساني وغيره

ليس بالغوي وقال الدارقطني لا يخرج به وقال سليمان التيمي كذاب وقال يحيى بن آدم حديثنا ابن اويس قال كنت عند مالك فقبل له ان ابن اسحق يقول اعرضوا على علم مالك فاني بيطاره فقال مالك الظروالي وجال من الجاحلة

وقال وذهب سالت ما كنا عن ابن اسحق فاتهم ورمى بالتشيع والغدر قال الاوستاذ هو عندي من رواقه الحسن وفي حفظه شيء وقوله عن ابان بن صالح هو ايضا مختلف فيه وثقة بن معين وابو زرعة وضعف ابن عبد البر في تهذيبه

وقال حديث جابر ليس صحيحا لان ابان صالح ضعيف وقوله نهى الحديث قال في التلخيص وزاد ابن حبان وليته بر ما قال الحافظ ابن القيم في التهذيب السنن واما الحديث فانه الفرد محمد بن اسحاق وليس هو من صحيحهم

في الاحكام فكيف يعارض بحديثه الاحاديث اصحاب او يشرح به السنن الشاذة مع ان التاويل في حديثه ممكن وهو لو صح حكايته فعل لا عموم لها ولا يعلم هل كان في فضار او مبيان وهل كان لعذر من عتيق مكان كونه

اذا خنيا فكيف يقدم على التصحيح الصحيحة المصرية بالمعنى فان قيل نهى ان هذا الحديث فما يقولون في حديث عراك عن عائشة ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا ساير مهن ان يستقبلوا بفرجهم

القبلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قد فعلوا استقبلوا بمقعدى القبلة فاجواب ان هذا حديث لا يصح وانما هو موقوف على عائشة حكاه الترمذي في كتاب العلل عن البخاري وقال بعض الحفاظ هذا

حديث لا يخرج له علة لا يدركها الا المعنفون بالصناعة المعان علىها وذلك ان خالد بن ابي اهلست

لم يكتف سنده ولا إقام أسناده خالفه فيه الثقة - الثبت صاحب عراق بن مالك المختص بالضابط لم يشتر
 جعفر بن ربيعة الفقيه فرواه عن عروة عن عائشة أنها كانت تنكر ذلك فبين ان الحديث لعراك عن عروة ولم
 يرفعه ولا يجاوز به عائشة وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراق بن مالك مع صحة الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بنحو ذلك قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه لم يسل عن الأوزم قال سمعت أبا عبد الله وذكر حديث
 خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقال مرسل
 نقلت لعراك بن مالك قال سمعت عائشة فأنكره وقال عراك بن مالك بن أبي سمع عائشة ماله ولعائشة
 أنما يروى عن عروة هذا خطأ قال لي من روى هذا قلت حماد بن سلمة عن خالد الخدار قال رواه غيره واحد
 عن خالد الخدار وليس فيه سمعت وقال غيره واحد أيضا عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعت فان قيل قد روى سلم
 في صحيحه حديثا عن عراك عن عائشة قيل الجواب ان حماد وغيره خالفه في ذلك وبينوا انه لم يسمع منها احد وقال
 الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت هذا الحديث منكرو به اندفع ما قاله السفي في شرح مسلم ان
 أسناده حسن -

باب كيف المتكشف عند الحاجة قالوا لا ينبغي ان يرفع اذا رقة قبل الضرورة وان التعري لا يجوز في
 الخطوة الا للضرورة -

قوله كان اذا امراد الحاجة لا يرفع حتى يبدل من الارض لانه اسير بحال الرجل
 قوله قال ابو داود وسواه عبد السلام بن حرب عن الاعمش عن انس بن مالك وهو ضعيف
 الضمير يرجع الى الحديث الذي رواه عبد السلام بن حرب عن الاعمش عن انس لا الى عبد السلام بن حرب
 قلت ليس معنى قوله وهو ضعيف معناه شهور راجل معناه هو غلط لانه ترك الوساطة بين الاعمش وانس بن مالك
 والاعمش لم يسمع عن انس بن مالك ففيه هذا علة خفية عند ابى داود ونسقط ما قال الحاشي ولذا قال الترمذي انه مرسل
باب كس اهية الكلام عند الخلاء اى عند قضاء الحاجة وغيره في الخلاء قال جمهور العلماء الكلام عند
 التقوط وعند التعري مكروه ويجوز التكلم بضرورة كالنفاذ المحرق والغرق وقتل حية وقال بعض اهل الظاهر لا يجوز
 ويحرم التكلم عند التعري -

قوله يقول لا يخرج الرجل جلان بضرى ان الغايط كاشفين عن عورتها يتحد ثان فان الله
 عز وجل بيقت التقت اشدا البقض يعني ان الشرع وجب لغيره على ذلك اى على كشف العورة عند آخر
 والتحدث في تلك الحالة استدلل بهذا الحديث اهل الظاهر على حرمة التكلم عند التعري قال الشوكاني في الحديث
 معلول يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعليل بمقت الشرع وجب يدل على حرمة الفعل المعلن
 به ووجوب اجتنابه وقيل ان الكلام في تلك الحالة مكروه فقط والقريبة الصارفة الى معنى الكراهية الاجماع
 على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام المهدى في النيه فان صح الاجماع صلح للصرف عند القائل كجبية
 ولكنه سجد حمل النهي على كراهية ربطة بتلك العلة انتهى لمخصا قلت لا يبعد حمل النهي على الكراهية لان رسول الله صلى الله

عليه وسلم جعل الفعلين علته للفت فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما علته مستقلة بل يجوز ان يكون المجموع من حيث
المجموع علته وان كان احدهما مسلمين او كل واحد منهما علته وقد اتفقت الامة على ان التعري وكشف العورة حرام
وسبب لفت الله عز وجل فنظم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم التحدث لزيادة الشناعة والفتح فعلى هذا لا يدل لفظ
بالعلة على حرمة التحدث وايضا اخرج مسلم والنسائي عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم من اناء واحد فبما ورنى وابا ورتقى فيقول عى لي واقول ناسخ لي هذا لفظ النسائي واما لفظ مسلم من اناء
مثنى ومبين واحد فبما ورنى حتى اقول عى لي وعى لي وهذه الرواية تدل على التحدث والكلام في حالة الغسل وهي حالة
الكشف غالباً وكذلك رواية ام باني اخرجها البخاري وغيره تدل عليه ولفظه ذهبت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح فوجدته يغتسل فاطمته تسره بثوب فسلمت فقل من هذه فقلت ام باني الحديث وكذلك
قصته موسى عليه السلام اخرجها الشيخان تدل عليه قال نذرت ان لا يتكلم في موضع ثوبه على حجر فخر الحجر بثوبه قال
نجم موسى عليه السلام باخذه يقول فوبى حجر الحديث فكلم حال كونه عارياً ولم يعاتبه الله تعالى على ذلك فان التعري
كان المضروقة ولم يكن بد منه واما التكلم فلم يكن مضطراً اليه فاحصل ان حكم التكلم عند التعري لا يزيد على الكراهية ولا يخل
في حد الحرمة ولا دليل يدل على حرمة

باب في الرجل يرد السلام وهو يقول بتعدي برفق الاستفهام وفي نسخة اي رد السلام بذكر
حرف الاستفهام وفي نسخة لا يرد السلام قالوا لا ينبغي ان يسلم في هذه الحالة عليه ولو سلم لا يستحق الجواب
وقد صرح علماء الحنفية وغيرهم بكراهية السلام في مثل هذه الحالة قال في الدر المنثور نظام

سلايك مكرهه على من تسمع	ومن بعد ما أبدى ليس بشرع	مصلح فاما ان اكره حدث	خطيب من يعني اليهم ويسمع
مكرهه جالس لقضاء	ومن يمشوا في الصفوف وهم ينفخوا	موزون ايضا ومقيم مدرس	كذلك اجنبيا الغفريات امنع
ولعاب شطرنج وشبهه بخلقهم	ومن هو مع اهل له يتبع	ودع كافرا ايضا وكشف عورته	ومن هو في حال النقود اشنع
ودع آكل الا اذا كنت جائعا	ولعلم منه انه ليس يمنع	كذلك استاذ من سطر	فهذا اختتام والزياة تنفع
وزاد عليه في رد المحتار	وزاد عليه زنديق وشيخ مانع	ولاغ وكذاب وكذاب يشنع	ومن غيظ الغسوان في اسوق علما
ومن دأبه سب الانام ويردع	ومن جلسوا في مساجد صلاتهم	وتسبيحهم ذاع عن بعض يبيع	ولا تنس من يبيها لك صرحا
فكن عارفا يصلح خطي وترفع	روجه كراهية السلام بهيبه	صلى الله عليه وسلم عن السلام في هذه الحالة كما في ابن ماجة	

عن جابر بن عبد الله ان رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا رايتني مثل مثل هذه الحالة فلا تسلم علي فانك ان فعلت ذلك لم ارد عليك ووجوه كراهية الجواب في مثل هذه
الاتكال ما قدم من ان الكلام عند كشف العورة مكره فكيف يذكر الله تعالى بانه يكون اشدا كراهية فان قيل
يخاله ما رواه صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على كل احيانه قلنا المراد من الاحيان حالة الكبرياء والحدث
في الاحوال المستواردة لا حالة كشف العورة وانحمار واحوال المتشابهة والا لا يلج لانه صلى الله عليه وسلم كان يشغول
بغيره من الاشتغال فكيف يذكر الله على كل احيانه

قوله من اجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول قبلما يمس عليه السلام لم يرد السلام عليه ولم يجبه وقد كان جواب السلام وردده واجبا فعلم من ذلك ان في هذه الحالة لا ينبغي ان يسلم عليه ولو سلم لا يستحق الجواب في رد التحية نظرا لرد السلام واجبا لا على من في الصلاة او باكل مشغلا او شرب او قراءة او ادعية او ذكر او في خطبة او تلبية او في قضاء حاجة الانسان او في قامة او الاذان او سلم الطفل والسكران او شاة نخشي بها فقدان او فاسق او ناعس او نائم او حالة الجماع او تحك كمر او كان في الحمام او مجنونا او فواحدا من بعد ما عشرين او

قوله قال ابن داود وسماوي عن ابن عمر وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم ثم رد على الرجل السلام قلت قال انور العلماء ذكر المصنف في باب التيمم في الخبر حديث ابى الجحيم بن عمار بن بصمة الانصاري المخرج في الصحيحين وفيه اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو سبيل رجل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم حتى اتي على جدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام وهذا الجواب عن ابول للاعتماد البول امي وهو يبول وليس فيه التعليل بانه لم ينعني بان ارد عليك السلام الا اني لم اكن على طهر نعم هو الذي التعليل في رواية محمد بن ثابت العبدى عن نافع عن ابن عمر ان كان الرجل المذكور فيه ابا الجحيم ولكن هذه الرواية معلولة ذكره المصنف هناك وقال الحافظ في الفتح لكن حطار الحفاظ واتبني رفته وصوبوا وقضوه وقد تقدم ان بالكاخرجه موقوفا بمعناه وهو الصحيح احد ما حديث الباب وهو عن الضحاك بن عثمان من نافع عن ابن عمر قد اخرج مسلم فغيبه من رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه وهذا عند البول ليس فيه انه رد عليه سلام بعد ذلك ففعل ذلك ففعله اخرى والمصنف لعلي يري الوحدة فلذلك عرف الرجل في قوله تيمم ثم رد على الرجل السلام واما حديث ما جرب من فغفد فغيبه انه سلم عليه وهو يبول وليس فيه التصريح بذكر الرد عليه واما التصريح فيه بذكر الاعتذار وفيه التعليل ايضا لكن يتجمل ان يكون سني قوله اني كرهت ان اذكر الله الا على طهر الطهر من البول عني عدم التلبس فعلى هذا لا يخرج كراهته فذكر الله على غير طهر من الحديث بعد الفراغ من البول الله اعلم ثم رأيت في عمدة القاري ان عند الطبراني في هذا الحديث زيادة فقلت مهموما فذا بوضوء فتوضوا وروى علي وقال اني كرهت ان اذكر الله على غير وضوء فان كان محفوظا فغيبه استدلال الطحاوي على عدم اشتراط التسمية في الوضوء فان الظاهر انه لم يسلم في ذلك الوضوء ففعل هناك فرق بين الذكر قبل الاستنجاء بالماء وبينه بعد فعله بن مائة في باب الاستنجاء عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من فائط قط الا يميس يادوا ولم يستنج بعد البول فلا بد من الماء والله اعلم وذكر العيني ان ابن دقيق العيد اعل حديث المهاجر وذكر ان عند البزار بسند صحيح عن نافع عن ابن عمر ان رجلا من بني النضير سلم عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه الرجل فرد عليه السلام فلما جازده ناداه عليه السلام فقال انا حملني على الرد عليك خشية ان تذهب فتقول اني سلمت على النبي فلم يرد علي فاذا رأيتني على هذه الحالة فلا تسلم علي فانك ان فعلت لا ارد عليك فتضاطررت بالحديث كثير ارجع

نصب الباقية فقد ذكرنا علل حديث فيها برعلة التعليل -

قوله عن المهاجرين بن قنفذ انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتدل سراويله وهكذا في رواية النسائي وهو يقول وفي رواية ابن ماجة وهو يتوضأ وهكذا في رواية احمد بن حنبل في مسنده وفي رواية لاحمدان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول او قد بال قال الشيخ عبد الغني في التاج الحاجة قوله وهو يتوضأ بحيث ان يكون المراد من التوضي البول بطريق الاستعارة لان الاستعارة بين السبب والمسبب وغيرهما من المناسبات والمناسبة بينهما ظاهرة وعلى هذا فمناسبة الحديث بالترجمة صريحة واما اذا كان المراد من الوضوء الاستنجاء العرفي فتكون المناسبة بالاستنباط وهو انه اذا سلم على الرجل وهو غير متوضئ وسعد تأخير والسلام ففني حالة البول اولى فقال اني كنت ان اذكر الله تعالى ذكره الا على طهر او قال على طهارة اولئك في لفظ طهر وطهارة ولعل المراد بالكرامة الطبعي لا الفقهي -

باب في الرجل يدين كذا الله تعالى على غير طهر بل يجوز ذلك فان جمهور العلماء ان الحديث لا يحجز عن ذكر الله تعالى سواء كان الحديث اصغرا واكبرا الا ان الاكبر تحجز عن قراءة القرآن بنية التلاوة لا بنية التذكار او الدعاء -

قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدين كل لله عز وجل على كل احيائه هذا الحديث بظاهره يخالف ما تقدم من الاحاديث الدالة على كراهية ذكر الله تعالى بغير الطهارة فقبيل التعارض بينهما لان المراد من ذكر الله تعالى في الاحاديث السابقة الذكر للساق وفيها الذكر القلبي وهو المعبر بالخشوع فكان صلى الله عليه وسلم دائم الذكر لا ينقطع ذكره القلبي في لحظة ولا نوم ولا في وقت ما قلت فيه انه لا يساعده اللغة فان الذكر في اللغة هو اللسان وقيل احاديث الباب المتقدم الدال على كراهية ذكر الله تعالى بكل على خلاف الاول ويكون المراد من عموم الاحيان حالة التكميم والحديث ويكون استثنى منه حالة كشف العورة كما يجازع وتضار الحاجة من البول والغائط قلت مراد عائشة انه صلى الله عليه وسلم لم يكن مهيورا عن ذكر الله تعالى في وقت ما من الاحوال المتواردة كما سبق كدخول المسجد والخروج عنه وكدخول الخمار والخروج عنه وايضا الذكر على نوعين اما مختص بوقت او غير مختص به فالذكر المختص بالوقت يستحب ان يوتي به في ذلك الوقت سواء كان ظاهرا او محذرا فالذكر المطلق وردت عقيب الخروج من الخمار مستحب اتيانها بذلك الوقت فالأفضل فيه ان ياتي بها عقيب الخروج من الخمار وهو وقت الحدث ضرورة فيقول غفرانك واما الذكر الذي لا يختص بوقت دون وقت فالأفضل فيه ان يكون على طهارة كالسلام فانه غير مختص بوقت فاذا سلم احد لا يجيب رده على الفور بل يجوز ان يؤخر الجواب الى ان يغتسل فاذا طهر لوضوء او التيمم ثم اجاب يكون آتيا بالجواب مع الافضلية ولكن اذا خاف الغت يغتسل بدهم محذرا فعلى هذا الأفضل بهذا الذكر ان يكون على طهر مراد عائشة من عموم الاحيان هذه الاحيان والاحوال الواردة -

باب الخاتم يكتسب فيه ذكر الله يدخل به الحلاء أي أي دخل به الحلاء رام لا قالوا
 أذا كان في الخاتم النقوش الدالة على الفاظ تدل عليها ذكر الله تعالى فلما يدخل مع هذه الخاتم الحلاء بل يضعه
 خارج الحلاء وكذلك حكم القرطاس والديراهم والتغويذ إذا كان فيه اسم الله تعالى بل إذا كان منقوشا فيه
 الحروف ينبغي لمن دخل الحلاء أن يضعه قبل دخول الحلاء لأن الحروف مادة كلامه واسماءه تعالى فلها البصيرة
 شرف وعظمة وكذلك عند الجماع والاستنجار وغير ذلك وأما إذا كان مستورا ففيه بعض توسيع -
 قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء وضع خاتمته أي إذا أراد دخول الحلاء
 وفي رواية الترمذي والنسائي نزاع بدل وضع لمعنى وضع خاتمته يعني ينزع من الأصبع ثم يضعه خارج الحلاء
 ومراو أبي داود ويقول هذا حديث منكر لا يعلول لا يعتاده العرفي لأنه لا يصدق عليه لأن المنكر لا يثبت
 ما كان فيه الراوي الضعيف بسور حفظه أو جهالة أو نحوه ذلك مخالفا للمقوى فالراجح المعروف وسقا بل المنكر
 وبعضهم سموا حديث المطعون بفسق أو فطر غفلة وكثرة غلط منكر أو لم يشترطوا كونه مخالفا للراوي الآخر
 فقول أبي داود وهذا حديث منكر لا يصح على المذهبين لأنهما ألقوا حافظ مروى له الشيخان واحتجابه
 فليس بضعيف ولا من طعن في غلط أو كثرة الغفلة أو جهالة أو ظهور الفسق فلا يكون حديثه منكرا -
باب الاستبراء من البول والاستبراء استبراء الذي ذكر عن البول قال في الجمع وكذلك استبراء
 الذي يذكر مع الاستنجار في الطهارة وهو أن يستفرغ ببقية البول فيبقى موضعه ومجره حتى يبرأ منهما فاستبراء
 الذكر طلب برأته من ببقية بول فيه تحريكه ونشره وما شبيه ذلك حتى يعلم أنه لم يبق فيه شيء منه ولعل غرض
 أبي داود من هذا الباب بيان التنزه والاحترار من البول وأعلم أن الفرق بين الاستنجار والاستبراء والاستبراء
 ما قاله في المقدمة الغزونية من أن الاستنجار استعمال كحل أو الماء والاستبراء نقل الأقدام والركض بها ونحو ذلك
 حتى يستيقن بزوال أثر البول والاستبراء هو النقاوة ويؤكد ذلك بالحجارة حال الاستنجار أو بالأصابع حال
 الاستبراء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة قال في نور الأيضاح يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول
 ويطمئن قلبه على حسب عادة ما يشتهي أو لا تشتهي والأصططحاج وغيره ولا يجوز له الشروع في الوضوء حتى يطمئن
 بزوال أثر البول اهـ

قوله عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال انهما يجذبان وما يجذبان
 في كبير ما هذان فكان لا يستنزه من البول وما هذان فكان يمشي بالهمزة ثم دعا بصيب
 رطب فشقه باثنين ثم غرز على هذا واحد وعلى هذا واحد فلهذا العلة يحفظ عنهما ما لم يمسسهما قوله وما يجذبان
 في كبير زاد البخاري في الأدب وأنه كبير في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة عذرا باشد يذبان في ذنب
 بين فقيل معناه ليس بكبير في اعتقادها وفي اعتقاد الخاطئين وهو عند الله كبير لقوله تعالى وتسميونه بلينا وهو عند الله
 عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاستبراء منه أو لا مشقة في الاستبراء من البول وترك النية ولم يرد أنها غير كبيرة
 عند الله في أمر الدين وحزم السبوي وغيره بهذا الأخير فثبت والاولى أن يقال ما يجذبان في كبير باعتبار الوجود

الحسي وهو كبير باعتبار طوق الائم وقوله لا يستنزه وفي رواية لا يستنزه ومعناها واحد وهو لا يقتضيه من رشا
 البول اي لا يستنزه ولا يحتجب من ملاقات الببل وهذا الفعل وان كان بظا هره غير كبير لكنه يودي الى امور
 كبيره لانه يتسبب بطلان الصلوة او يقال ان الاصرار على الصغيرة كبيرة وفيه نجاسة الابوال وقوله يشي
 بالنميمة وهي لعل الحديث على جهة الفساد والبشر وهو من اقبح القبائح وبالأصرار يكون كبيرة كما تستمر به لفظ كان
 والرجلان بل كانا كافرين ام مسلمين اختلف فيه قال الحافظ ابن حجر لما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه
 انها كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين وفي حديث امانه عند احمد انه صلى الله عليه وسلم
 مر بالقبور فقال من دفنتم اياهم ههنا فهنا يدل على انها كانا مسلمين وليقوى كونها مسلمين رواية ابي بكرة
 عند احمد والطبراني باسناد صحيح يعذبان وما يعذبان في كبير وبلى وما يعذبان الا في الغيبة والبول فهذا التحصر
 ينبغي كونها كافرين لان الكافرين عذب على ترك احكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على الكفر بخلاف
 قال وجزم ابن العطار في شرح العمدة بانها كانا مسلمين وقال لا يجوز ان يقال انها كانا كافرين لانها لو كانت
 كافرين لم يدع لهما تخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لبيته يعني كما في قصة ابي
 طالب وقال آخرون انها كانا كافرين ولذا قال صلى الله عليه وسلم لعله كيف قلت والصحيح ما قال الحافظ
 وان كانت الامارات كلها ضعيفة واعلم ان الرجلان اللذان في اخر مسلمهما رجلا كافرين وواقعتهما واقعة
 اخرى فلما خبط الامر وقوله ثم دعا بعنيد رطب اي جريدة اخذت من العلماني ان هذا الفعل كان
 مختصا صلى الله عليه وسلم ام لا فقال الحافظ في الفتح قال المازري يتكلم ان يكون ادعى اليه ان العذاب
 يخفف عنهما هذه المدة انتهى فعلى هذا العمل منها للتعليل قال الخطابي هو محمول على انه دعا لهما بالتخفيف مدة لقائه
 النذرة لان في الجريدة معنى يخففه ولان في الرطب معنى ليس في اليا بس وقال وقد قيل ان المعنى في ان يسبح
 ما دام رطبا فيحصل التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيطر في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيره وكذلك فيها فيه
 بركة كما ذكره وتلاوة القرآن من باب الاول وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريدة ونحوه في
 القبر عملا بهذا الحديث قال الطبري لان ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي حياض لانه نزل غزها على
 القبر بامر منيف هو قوله يعذبان قلت وكذلك استنكر كثير من العلماء من السلف والخلف ومنهم الحافظ
 ابن عسبر المالكي وقد اخبر الحافظ ابن حجر جازاه لامة وقال قد تأسى برؤية بن النخعي الصحيح في ذلك
 فادعى ان يوضع على قبره جريدتان قلت وبالنقل الحافظ اخذ بعض الاحناف من المتأخرين كالشيخ عبد الحق
 الدهلوي وابن عابدين الشافعي قلت هذا مردود واكتفى ما قال الخطابي وابن عبد البر وآخرون من انه مخصوص بركته
 صلى الله عليه وسلم ويؤيدهم صراحة حديث جابر اخرجه مسلم فاجبت شفاعتي ان يرفع ذلك عنهما ما دام
 القضيان رطبين فهنا يدل انه وضع الجريدة كان مخصوصا صلى الله عليه وسلم فلا تنظر ولا تسع الى قول الشافعي
 واشع الدهلوي لانهم قلما ينجز عن البدعة المحترمة ولم يفتح عندهم مسألة البدعة -

قوله عبد الرحمن بن حنبل قال اطلقت انا وعمرو بن العاص الى النبي صلى الله عليه وسلم

فخرج معه ورقة ثم استتر بها ثم رآه فقالنا انظر الىه يقول كما تقول المرأة فسمع
ذلك فقال الم تعلموا ما نلقى صاحب بنى اسرائيل كانا اذا صابهم البول قطعوا
ما صاب به البول منهم فهذا هم نعتدي في قبره قوله فقلنا وفي رواية لاحد فقال بعض القوم
وكذا في رواية النسائي وفي رواية ابن ماجه فقال بعضهم فعلى هذه الروايات القائل لهذا الكلام لا يلقى
بعض القوم لاهذان فامروني بهذه الرواية لفظ فقلنا يجمل على الجاهل قوله كما تقول المرأة وفي رواية لاحد
ايحول رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يقول المرأة يعني ببول جالساً وكانت عادة العرب انهم كانوا
يجولون قائمين او ميولاً مستتراً ويكون وجهه الشريف كله الامرين معاً فان كان هذا القول صواباً وهما كما
مسلمين صحابيين فلا يكون على وجه الطعن والتقصير بل على وجه التعجب على خلاف العادة المحرمة وكان
كان في صورة الطعن والاعتراض قال اعني وهذا القول وقع منها من غير قصد او وقع بطريق التعجب
او بطريق الاستفسار عن هذا الفعل فلذلك قال عليه الصلوة والسلام الم تعلموا الحديث ولم يقولوا
هذا القول بطريق الاستتار او الاستخفاف لان الصحابة برأوا من هذا انتهى وان كان صدر منها وهما لم
يسلم الى ذلك الوقت اذ من غيرهما من بعض القوم من الكفار فيكون صدره على وجه الطعن والاعتراض قوله فقال
الم تعلموا وفي رواية احمد بن حنبل ان قال او علمتم وفي رواية له ويحك اما علمت وكذلك رواية ابن ماجه وحصل جوابه
عليه السلام عليه وسلم ان ما فعلته من البول جالساً لاجل الشبهة من البول والتستر بالدركه والستر شرعي كما كان يقطع
البول في بني اسرائيل اشرعاً فلما عذبناهم في الشرع الذي هو قطع كذلك اطاعنا فيما على الشرع فيناه فاستحق الغياب
باب البول قائماً أي من يجوز ان لا يختلف العلماء فيه فاباح البول قائماً سعيد بن المسيب وخزوة
وامرؤس وآخرون وقال مالك ان كان في مكان لا يتطير عليه من شيء فلا بأس به والا فمكرهه وقال عامة العلماء
البول قائماً مكرهه الا لغيره كراهية تنزيهه لا تحريم وهو بهذا الخفية والاحتجاب عن التعارض الذي
وقع في الروايات الواردة في هذه المسئلة فامروني عن عائشة انها قالت من حدثكم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا تصدقوه فاجاب عنه انه مستند الى علمها بان يكون مبالاً قائماً يعني في
منزله ولا اطلاع لها على ما في الخارج ويمكن ان يكون مرادها انه صلى الله عليه وسلم ما كان معتاداً بالبول
قائماً بل كان عادته الشريفة البول قائماً وليس فيه لفتى صدر عنه لغيره وبالله الاحاديث الاخر التي وردت
في هذا الباب من حديث بريدة ومن حديث عمر فلا تحلف المذهب ولا هذا الحديث الذي رواه ابو داود وفي
الباب فلا حاجة الى الجواب عنها ثم ان العلماء تكلموا في سبب بوله صلى الله عليه وسلم قائماً فقال الشافعي
ان العرب تستشفى لوجع الصلب بالبول قائماً فشري انه كان في ذلك وقال القاضي عياض لما فعله
لشغله بامور المسلمين فلعله طال عليه المجلس حتى حصره البول ولم يمكن التباعد كعادته وقال بعضهم صلى الله
عليه وسلم فعل ذلك لانه لم يجد موضعاً طاهراً صالماً للفقود او خاف ان تتبعه من رشاش البول
اليه وقيل فعل ذلك بيا بالجزاز في هذه المرة وكان عادته المستمرة البول قائماً قيل في ذلك

من الاعذار قلت والاولى ان يقال ان سببه ما قال ابو هريرة قال كان وجه في المنى اخرج البيهقي الحاكم
وفي رواية انه كان في باطن ركبة جرح -

قوله عن حذيفة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم قبيل قائما ثم
دعا بقاء فمسح على خفيه قوله سباطة هي الذبابة والكناسة تكون بفنار الدور مرفقا لابلها اعلم ان في حديث
حذيفة ليس مسح الناحية وفي حديث مغيرة ليس ذكر البول قائما كما في مسلم ص ١٣٤ وفي حديث مغيرة بن شعبة
واقعة القنول من غزوة تبوك وامامة عبد الرحمن بن عوف كما في مسلم ص ١٣٤ او اعترض علاء الدين الماروني
على القدوري من مجمعين رواية حذيفة ومغيرة قلت لا اعتراض عليهما لان الجمع والاختلاط وقع من الذي خرج فلا ممانعة
باب في الرجل يبول بالليل في الاناء ثم يجتمع عنده يشير الى ان الرواية التي تدل على منع
مصروف الظاهر اخرج الطبراني في اوسطه بسند جيد عن عبد الله بن يزيد عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة
بول في طست في البيت فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقعه قيل ذلك الحكم من عدم دخول الملائكة
اذا حال مكثه في البيت وما يجعل في الاناء لا يطول مكثه غالبا وقيل المراد منه كثرة النجاسة في البيت بخلاف
ما في القدر فانه لا يحصل به النجاسة كما كان آخر وقيل ان بوله صلى الله عليه وسلم بالليل في القدر كان في الابتداء
ثم لما علم ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقعه تركه وحديث الباب ليس فيه دليل على ان فعلا استمر الى آخر
عمره صلى الله عليه وسلم وقيل فعل مرة لبيان الجواز وان لم يدخل الملائكة كما اخرج غسل الجنابة لذكرك -
قوله كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان تحت سريره يبول فيه بالليل فقا
نفسه ان يتجها في القيام لذلك وتعليل الامتة ولبيان الجواز -

باب المواضع التي نهى عن البول فيها في نور الايضاح ويكره ان يبول او يتغوط في المار والكل
والخمر والطريق وتحت شجرة مثمرة انتهى وفي رواية اخرى بول وفالطريق مار ولوجار ياتي الاصح وفي البحر انهما في الكد
تحرمة وفي الجارية تنزهة وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة او في ذرع او في غل
ينقع بالجلوس فيه ويجنب مسجد ومصلى وعيد وفي مقابر ومين ودارب وفي طريق الناس وفي مهب ريح ومجراف
او حية او نملة ولتجنب راد اعني وفي موضع يعبر عليه صا ويقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او عطية وفي اسفل
الارض الى اعلا بانتهى اي بان يقعد في اسفلها ويترك الى اعلا ما فيعود الرشاش عليه شامى -

قوله قال اتفق الاثني عشر قالوا وما الاثني عشر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
يتخلى في طريق الناس وظلهم قوله الاثني عشر هو ثمانية الفاعل الما يعني المفعول كدفع مرفق
او فاعل ذي كذا كالتامر والابن امي ذواتهم واللبس فيكون معناه ملعونان على الاول وذو لعن على الثاني
او الفاعل على حقيقة يعني الاثني عشر النفسها بالتسبيح فانها يفعلان بما يخبر الى اللعن او لعن القوا الفعلين
الاثني عشر الذين سبوا اللعن الجالدين لللعن الحكاميين للاعنة عليه الداعين اليه وجنسه يشكّل محل موط
قوله الذي يتخلى في محل الجواز وقوله يتخلى الحديث اي يتغوط في محل يمر الناس فيه فيتأذون به ويستقذرونه

وكذلك التقو طحت شجرة او غير ما يستظل الناس بظلها فيمتادون به والمراد بالظل مهابا اتخذها الناس مقبلا
ومناخا يزرعون به فلا يحرم قضاء الحاجة بكل ظل اذ فقد صلى الله عليه وسلم تحت حاش نخل وكذلك حكم كل ما يقصدونه
لنفسهم -

قوله اتقوا الملاعن الثلاثة البراذن في الموارد وقاعدة الطريق والظن الملاعن جمع لمعنى وهو الموضع
الذى يشتر فيه اللعن على قضاء الحاجة فيه اى اتقوا مجالس اللعن لان اصحابهم يلعنهم المارة على فعلهم البصيح
او لانتهم افسدوا على الناس منفعتهم فكان ظلمها وكل ظالم ملعون او الملعنة اى الفعلة الموجهة لغاغلها
اللعن اى اجنبوا الفعلات التى توجب اللعن لغاغلها عادة كانه مظنة اللعن وتقال قرين العرب جمع ملعن
مصدر مسمى او اسم مكان فعلى تقدير كونه مصدر امعناه اتقوا اللعنات اى اسبابها او المصدر بمعنى الفاعل اى
الكلمات والباغات على اللعن فيصير نظيره قوله اتقوا الاغصين مع زيادة الثالث والموارد جمع مودة وهى طرق المار
او سهل المار الذى يرو عليه الناس من عين او نهر وقيل المراد بالماء المكنة التى ياتيها الناس كالابنية اى موضع
ورود الناس وقارعة بينى مقروعة اى وسط الطريق الذى يقرع الناس بارجلهم وقد تها وتقر عليها وتظل
اى ظل الشجر وغيره قال ابن حجر واطل فى الصيف مثله اشترى اى فى موضع يستدفئ الناس فيها
باب فى البول فى المستحجم استجم اصله الموضع الذى يغتسل فيه بالحميم وهو الماء الحار ثم قيل للغسل مطلقا
وهو المراد منها وذكر ثعلب ان الحميم من الاضداد يطلق على الماء الحار والبارد فى الاختار او يبول فى موضع
يتوضأ به او يغتسل فيه لحديث لا يبولن احدكم قال فى رواه المحمدا ومناهى عن ذلك اذ لم يكن له مسلك
يذهب فيه البول وكان المكان صلحا فيه بهم المغتسل انه اصابه منه شئ فيحصل به الوسواس
كما فى نهاية ابن اثير اه مدنى استه

قوله لا يبولن احدكم فى مستحجمه ثم يغتسل فيه قال احمد ثم يتوضأ فيه فان عاصه
الى وسواس منه قوله ثم يغتسل فيه هذا لفظ الحسن بن على ولفظ احمد بن حنبل ثم يتوضأ فيه قيل ثم يغتسل
وقال الطبري استبعادية وقيل عاطفة قال القارى والصواب ان انتهى عن الجمع بدليل التعليل الآتى فى تفسير
الحديث ولانه لو بال فى المستحجم ولم يغتسل فيه بانه جعله مجهول من الاغتسال فيه او اغتسل فيه ابتداء ولم
يلج بجزله ذلك قلت قال الوار العمار ثم يغتسل فيه ليس نهيا عن الجمع بغيرها على عدلاتا تاكل السمك تشرب
اللعن وانما هو نهى عن البول فى المستحجم ثم الاغتسال هناك ويمكن ان يكون تنبيها على مال الحال مقدرا وقوعه
كما نقله الحافظ عن القريظى تحت حديث لا يبولن فى الماء الدائم الذى لا يجري ثم يغتسل فيه انه لم يرد بوطف
بل نهى على مال الحال والمعنى انه اذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن
احدكم امرأة ضرب الامه ثم ايضا جها فانه لم يروه احد بالجزم لان المراد النهى عن الضرب لانه يحتاج فى مال
حاله الى مضاجعتها وتقدر اللفظ ثم هو ايضا جها وفى حديث الباب رباب البول فى الماء الدائم ثم هو
يغتسل منه اه قوله فان عاصه الوسواس منه قال ابن الملك لانه يصير ذلك الموضع نجسا فيقعن

قلبه وسوسته بانه لم يصاب منه رشاش ام لا فقال ابن حجر لان ما الطهارة حينئذ يصيب ارضه النجسة البول
ثم يعود اليه فكر البول فيه لذلك ومن ثم لو كان ارضه بحيث لا يعود منه رشاش وكان له منفذ بحيث لا يثبت
فيه شيء من البول لم يكره البول فيه اذ لا يجزى وسواس لا منه من عود الرشاش اليه الاول ويظهر ارضه في الثاني
بادق ما ظهر بر عليه ويكره ما نقله ابن ابي عمير في سبعة عن علي بن محمد الطنافسي يقول انما هذا في الحفيرة
فاما اليوم فمغتسل لما يتم الجص الصاروخ والقيصر فاذا بال فارس عليه المار لا بأس به وكذلك ما حكى الترمذي
عن عبد الله بن المبارك قال ابن المبارك قدوس في البول في المغتسل اذا جرى فيه المار فاحاصل ان انتهى
عن البول في المستحم محمول على ما اذا كان المغتسل بحيث يستقر ويجذب فيه البول لمظنة رشاش البول لا يعود
اليه اما اذا كان صلبا بحيث يجري عليه البول ولا يستقر فلا يكره لعدم مظنة رشاش البول وفي نه هر الرقي على
النسائي ان الوسواس معناه حديث اغتسل المصدر بالكسر وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن انس
بن مالك ان قال انما يكره البول في المغتسل مخافة اللطم وذكر صاحب الصحاح وغيره ان اللطم طمس فمات الجنون
وليقل ايضا اصاب فلا تالمه من الجن وهو المسموح عامة لظن معظمه وجميعه وفي مصنف ابن ابي شيبة
ان المغتسل ما وى الجن مسكنهم -

باب انتهى عن البول في الحج بتقديم الجيم على الحاء هو ثقب في الارض يختره الهوام والبع
لا نفسها وفي بعضها ليسكن الجن في التهيء الاذى عن الهوام الموقية او الجن للبلان او خشية
الاذى عن البول لما فيها من الهوام الضعيفة قد تقدم عن نور الايضاح انه يكره ان يبول في الحجر قوله
تقهي ان يبال في الحج بضم الجيم وسكون حاء هاء الثقب في الارض قال في رد المحتار وقد يخرج عليه
من الحجر ما يسعه او يرد عليه لوله ونقل ان سعد بن عباد بن عباد الخزرجي قتلته الجن لانه بال في حجر بارض
حوران وتماه في الضياع انتهى -

باب ما يقول الرجل اذا خرج من الخلاع قررت الشريعة الايراد والادكار في الاحوال
المستوردة كدخول المسجد والخروج عنه والدخول في الخلاع والخروج عنه فلا ادب بعد الخروج عن الخلاع
ان يقال غفر انك وبعده الحمد لله الذي اذمب عني الاذى وعافاني او الحمد لله الذي اذمب
عني ما يردوني وايتي لي يا منفعني امي بالبقار خاصية الغنم الذي لا مسك كذا او خرج لكان مظنة الهلاك
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الغائط قال غفر انك لضمير يا ضا نفعل
مقدر قيل التقدير اسلك غفر انك على انه مفعول به او غفر غفر انك على انه مفعول مطلق قلت هو عندى
مفعول مطلق كما ذكر الرضى ضابطة اذا كان فاعل عامل المفعول المطلق او مفعوله مذكور بعد بواسطة الاضمار
او حرف الجر يجب حذف العامل كما في سبحانك واشار اليه ابن حبيب وقال انور العلماء غفر انك بدل من اللفظ
بالفعل ويكون في الاكثر للترجية والعمل حال ذكره سيبويه في الكتاب وقيل ما يحكى الامر مضى كما انشد
ولا خارجا من في زور كلام به من وضع الصنف موضع المصدر ومن امثال سيبويه غفر انك لا كفر انك

الغايط فليست تر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من دمل فليست يدركه فان الشيطان باحب
 بقاء آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج قوله من انكحل اى من اراد الاكحال
 فيستحب له ان يختار الوتر فان الله وتر يحب الوتر وهذا بطريقين احدهما ان يكون الاكحال في كل واحد
 من العينين وترثا ثلثا والثاني ان يحصل الاثنيان في مجرى العينين قوله ومن استنجى اى من استنجى
 بخرق فلي هذا الاستنجاء مسح بالبحار وى الاجار الصغار والمراد بالاستنجاء التبخير كما يكون في الاكحال فلي هذا ما نود من
 جمر النار ونفى الخرج يدل دلالة واضحة على جواز الاستنجاء باقل من ثلثة اجار وعدم شرط الاثنيان وهو ذهب بخليفة قلت
 هذا يدل على ان الاثنيان لم يردوب اليه هو مترفق عليه لا يدل على التثنية بل يدل على عدم وجوبه فانه اذا استنجى بخرق واحد
 يكون متمثلا بهذا الحد يث قطعا وكذا لك بخرق الثاني يدل على ان من ترك الاستنجاء بالوتر سوار كان واحدا
 او ثلثة واستنجى بخرقين فلا حرج فيه فلو كان التثنية واجبا لايصح ان يقال لا حرج في تركه بل نقول المراد بقوله
 صلى الله عليه وسلم فلي هذا الاثنيان بواحد او ثلثة او ما هو فوق الثلث عندكم لا جائز ان يكون المراد واحدا لا يستلزم جواز
 الاستنجاء بواحد هو قلنا مذبيكم ولا جائز ان يكون المراد عدد الثلث لانه بخالفه قوله من فعل فقد احسن الخ فانه يدل على عدم
 وجوب التثنية وهو ايضا خلاف مذبيكم ولا جائز ان يكون المراد ما فوق التثنية لان الزيادة على الثلث
 ليس بمنزلة البهايل هو امر ضرورى نادر الوقوع مثلا اذا كان رجل في حالة لا يكفي ثلثة اجار ويضطر الى الزيادة
 عليها فحينئذ يستحب له الاثنيان لكن لندرة وقوعه لا يصح ان يكون محلا للمدح فثبت بهذا ان الامر بالتثنية في
 الاستنجاء للندب كما ان الامر بالاثنيان للندب فان التثنية دخل في الاثنيان قال انور العلماء ومن استنجى بخرق
 من فضل فقد احسن ومن لا فلا حرج مطلق في اى اتيار كان ليس محمولا على وتر يكون بعد الثلاث كما وعد النبي في
 معرفة السنن والاثار ونفى الخرج راجع الى هذا القيد المتضمن فلا يدل على نفى الخرج ولو لم يصب بخرق واحد كما ورد في
 ابن الهيثم على الهداية واستحب الاثنيان عندنا مذكور في شرح معاني الآثار وبقا به ما في البحر وقوله ومن اكل الخ انما
 امر بطرح ما قلل لانه لا يخرج مع الخلال دم واما ما لاك لبسة فهو في حكم اللقمة فانها تتبع بعد اذابة اللسان اياها
 في جواب الغم واطراف قوله ومن اتى الغايط الخ هذا ترجمة الباب والامر بالتستر اذا كان مكان لا يقع عليه الجوارح نظرين
 للندب نفى الخرج راجع اليه فاما اذا كان قنوده يمرى من الناس او بخرق بهم بلا ضرورة فليس فيه هذا الحكم
 بل الاستسار اذا كان حتم واما عند الضرورة فخرج على من نظر اليه -

باب ما يلهى عنه ان يستنجى به الاشياء التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم كبره الاستنجاء بها عند النبي
 فاذا استنجى احد بهما صح الاستنجاء مع الكراهة كحصول الاستنقاء وقال الشافعي اذا كان ذلك جنبا كالبعوض والروثة
 لا يصح استنجاءه ووجب عليه بعد ذلك الاستنجاء بالماء ولا يجزيه الحجر لان الموضع صار جنبا نجاسة
 اجنبية واذا كان طاهرا كالعظم والغصم نفية عنه قولنا الاصح انه لا يصح استنجاءه ولكن يجزيه الحجر بعد ذلك
 ان لم ينقل النجاسة من موضعها في نور الايضاح ويكره الاستنجاء بعظم وطعام لا دمي او هيمية واجر وخرق
 وغصم وزجاجة وجرى شئ محترم كخرقة وبياج وقطن انتهى -

قوله فقال و يفع ان كان احدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياخذ نصيب
 اخيه على ان له النصف مما ينعيم ولنا النصف وان كان زحدا ليطير له النصف الرشي
 ولا اخر القدر الفوق بعير من زول والنصف حديقه السهم والقدر كسدر خشب السهم قبل ان يرش ويركب
 لنصفه بينه ان بها كان معاملة الشكر بين صاحب البعير المبرزولي وبين الاخذ البعير الذي يغزو عليه بشرط التصفيف يحصل
 شيء قليل ففي بعض الاحيان يحصل سهم واحد فنقسمه بيننا فياخذ احدهما القدر والاخر النصف والرشي وغرضه رويغ
 من هذا بيان ابتداء الاسلام بانه كان اذ ذاك خفيضا وعلما بانى كنت قد سيم الاسلام فيعتمدوا على
 طيصد قوتي في حديثي وقالوا العلماء هذا ممول على ما قبل حرمة القمار فان حرمة طائفة بعد زمان من عهد
 النبوة وليس هذا من اجتهادى حتى يكون التزاور دعوى بلا دليل والحقن ذلك فقد ينفعك في مثل حديث
 عبد الله واللفظ لمسلم قال صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فوادا ونقص قال ابراهيم والوهم
 متى نقبل يا رسول الله ازيد في الصلوة شيء فقال انما ابشر بشرككم انى كما تنسون فاذا نسى احدكم فليجىء بخيرين
 وهو جالس ثم تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليجىء بخيرين لان طائفة ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لهم
 هذا الكلام بعد ان ذكر انه زاد ونقص قبل سيد السهو ثم بعد ان قال سيد السهو متى ذكر ذلك فالحكم ان سيد السهو ولا يكلم
 ولا ياتي بمناقب للصلوة كذا في شرح مسلم ولكن لما كان تحريم الكلام في الصلوة طاريا بعد زمان فيكون ان يكون هذا
 قبل تحريم الكلام في الصلوة وقد اجاب عنه النووي باذابة منها بالجواب وفي مثل حديث غيلان من سلمة التفتي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعين اسلم وتحت عشرة سنة فخذ منهم اربعا وفارق سائرهم وكان تزوج
 في الجاهلية قال الطحاوي فكان تزوج غيلان للفسوة الا انى كن عنده حين اسلم في وقت كان تزوج ذلك العدد جائزا
 والنكاح عليه ثابت ولم يكن للواحدة حينئذ من ثبوت النكاح الا ما للواحدة ثم حدث الله عز وجل حكما
 آخر وهو تحريم ما فوق الاربع فكان ذلك حكما طاريا طرأت به حرمة حاوثة على نكاح غيلان فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم لذلك ان يسك من النساء العدد الذي اباحه الله ويفارق ما سوى ذلك فجعل كل رجل
 اربع نسوة فطلق احدا من حكمته بخلاف منهن واحدة فيجعل ذلك الطلاق عليها ويمسك الاخرى وكذا لك بوضيعة
 والابو يوسف يقولان في هذا -

قوله ثم قال قال لي رسول الله يا رويغ لعل الحيقة ستطول بك بعدى فاخبر الناس
 ان من عقد كحيتة او تقلد وترا او استنحى برجيعة دابة او عظم فان حصل صلى الله عليه
 وسلم منه برى قوله من عقد كحيتة قال الاكثر من هو ما يجتهد حتى تنفقد وتتجدد وهذا مخالف للسنة التي هي
 تسريح اللحية وقيل كانوا يلقونها بها في الحرب زمن الجاهلية فنهاهم وامرهم بارسائها لما في عقدها من التشبه
 بالنساء وقيل كان من واب العجم ايضا فنهاه عنه وقيل كان من عادة العرب ان من له زوجة واحدة عقدت كحيتة
 عقده صغيرة ومن كان له زوجتان عقدت عقدتين قوله او تقلدا ونزاعا فحيتين امي خطافية تعويذ او خيرا استلوعا ليعين
 والمخبط عن الافات كانوا يعلقون على رقاب الولد والفرس قتل كانوا يعلقون عليها الاجراس والمعنى او تقلدا لغير

ونزل القوس ووجه النبي الماشقة على بهائم اولادهم يعتقدون منه احيوة ولعصمة قوله استبحي جميع وابته فانه
عنه للنجاسة ويطلق به كل ما كان نجسا قوله او عظم فهو منه لكونه زادا لجن فلا يجوز افساده وتلتحق بالنجاسات كلها كما جاز
الحيوان واوراق كتب العلم وغير ذلك وقد تكلموا على طريق استعمال الجن العظام في التجاري لا يرون على عظم
الادجد وعليه او فرما كان عليه اللحم والروث زادوا بهم ثم الروايات مختلفة ففي بعضها ان اللحم يجردون
على المزكي وفي اخرى على الميتة وجميع ان الاول للمسلمين منهم والثاني للكفار.

باب الاستنجاء بالاحجار اختلف العلماء فيه على مواضع الاول بل يشترط في الاستنجاء الحجر فاصحة
ام لا فقال داود انه يشترط الحجارة ولا يجزى غير ما قل ابو حنيفة وآخرون انه لا يخص في الحجارة ونحو المناط
وقالوا كل عين قاتل للنجاسة غير محترمة يجوز به الاستنجاء والثاني بل يشترط العدد فيام لا فقال الشافعي ان
التثليث والانقار واجب وفي الاثار قولان مستحب في قول وداجب في اخرى وبه قال احمد بن حنبل
واسحق بن راهويه وقالوا انه يجب ان يكون ثلثة اجزاء وثلث مسحات واذا استنجى للقبول والدير وجب ثلثة
مسحات لكل واحد ثلث مسحات قالوا او الافضل ان يكون سبت اجزاء فان اقتصر على حجر واحد است احرف
اجزاه وذهب مالك وابو حنيفة وآخرون الى ان الواجب الانقار فان حصل الحجر اجزاه وهو وجه لبعض اصحاب
الشافعي وقالوا ان التثليث والاثني مستحب كما في المطاوي والبحر اما ذكره صاحب الكنز ليس فيه عدد وسنن
معناه انه ليس فيه عدد وسنن بسنة مؤكدة واجمع الشافعي ومن وافقه بما روي في باب كراهية القبلة من قوله
صلى الله عليه وسلم لقد نهانا صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بغائط او بادر وفيه وان لا يستنجي احدا بنا قبل من
ثلثة اجزاء على وجوب التثليث قلت النبي محمول على ان في غالب الاحوال لا يحصل التغطية الا بها واما اذا حصل
التغطية باقل منها او كانت الحالة ان لم تبلغ الحال بالنجاسة كما يشاهد في بعض الاحيان فحينئذ لو اكتفى على
حجرين او حجر او لم يستنج اصلا فالظاهر انه لا يكره ذلك نظير ما في عدم وجوب التثليث قول الشافعية في غسل
الطيب عن المحرم فانه صلى الله عليه وسلم قال في رجل جاءه عليه خبة متضمنة بطيب اما الطيب الذي يك
فاغسله ثلث مرات قال النووي انما امر بالتثليث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت
بمرة كفته ولم يجب الزيادة انتهى فالجواب ان الحديث لا يدل على وجوب التثليث بل كل ذلك للاحتياط لان
التطهير في الواضحات لا ينبغي لم يكن محققا فذلك نص على الثلث لان في الثلث يحصل التطهير غالبا ونحن نقول ايضا
اذا تحقق شخص انه لا يظهر الا بالثلث يتعين عليه الثلث ولا يتعين ليس لجل التوقيت فيه انما هو لا القار كما حصل فيه حتى اذا احتاج
الى رابع او خامس لم يجز تعين عليه ذلك على ان الحديث متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجر ثلثة احرف جاز بالاجماع

قوله اذا ذهب احدكم الى الغائط فليد هب معه ثلثة اجزاء يستطير بهن فانها تجزى
اي بمعنى وتغني وتنوب عن الماء وعن استنجي ويؤيد الثاني رواية عائشة عند الطحاوي فليد هب ثلثة اجزاء
يستطير بها فانها تنكفها والتعليل بالتجزي يدل على ان الامر السابق لم يكن للوجوب وقد مر منه تفصيل
في باب الاستنجاء في الخلاصة الحديث على احتمال كونه استنجي مروح الضمير على ما قاله حافظ ابن حجر ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم امر بثلاثة اجزاء للاستطابة بها لانها تكفي عن استنجي في غالب الاحوال واما على تقدير ان يكون
المرجع او الاستطابة فنجناه ان الاستطابة بثلاثة اجزاء تكفي عن الاستطابة بالمار في غالب الاحوال لما في
بعض الاحوال فلا يكفي ثلثة اجزاء بل يحتاج الى الزيادة منها كما قالوا يجب الزيادة اولم تحصل الانقار بها وكذلك في بعضها
لا يحتاج الى ثلثة اجزاء بل كجر الواحد او كجران يكون كافية عن الاستطابة بالمار اذ حصل الانقار به فالجاء حاصل
ان الامر الوارد في الحديث محمول عن الوجوب ومحمول على الندب وبه قلنا -

قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال بثلاثة اجزاء ليس فيها رجميع
الاستطابة الاستنجاء والرجيع هو العذرة والروث لانه رجع عن حالته الاولى بعد ان كان طعما او علقا معناه
يكفيكم ثلثة اجزاء كما مر الاستنجاء رجميع او عظم كبره الفقا الا ان بعض قالوا لو استنجى برجميع او عظم لا يطهر محل النجاسة لانه ورد في
رواية الدارقطني انها لا يطهران عندنا كبره ذلك لكن ان استنجى بها حصل التقدير بخوض الكبرية وحمل البحث في ذلك ان عندهم
قيل النجاسة وكثير ما يمنع الصلوة فاذا استنجى احد بثلاثة اجزاء وكبره ثلثة اجزاء لا يطهر محل الاستنجاء بذلك لو لم يستنج بثلاثة اجزاء
او كجر ثلثة اجزاء لا يطهر محل الاستنجاء وان حصلت التقية بالكلية كما تحصل بثلاثة اجزاء واستدلوا على هذا بفهم ذلك الحديث قالوا
لما وقع التخصيص بان الروث والعظم لا يطهران في غيرهما من كجر والمدروما لم يجزها ليطهر الشيطان يبلغ العدد الثالث واما عندنا من مشر
الحنفية فلا استنجاء سوا ذلك كان كجر ومدروما وروث او كجر او عظم في غير محل سق ومقلد للنجاسة ولهذا بقي المحل بعد الاستنجاء
نجسا ولكن النجاسة ولعل لما رآى ضعفنا وعجزنا وادراكنا ليسرنا عفا عنا ذلك المقدار من النجس فاذا استنجى احد بشئ
منها بقي المحل نجسا بعد الاستنجاء فان بدن الانسان اذا نجس نجاسة رطبة لا يطهر الا بالمار او ما في معناه فلذا هذا
المحل لا يطهر الا بالمار او ما في معناه حتى ان الذي لم يستنج بالمار لو دخل في المار اقليل افسد فغسل هذا قوله عليه الصلوة
والسلام انها لا يطهران لا يخالفت الحنفية فانهم قالوا بانها لا يطهران كما انهم قالوا بان كجر والمدروما لا يطهران
واما الاستدلال بالمفهوم فلا يقرب عندنا ووجه الكبرية بالرجيع نجاسة وبالعظم كونه زادا كمن كاد في الحديث
قوله قال ابو داود ذكرنا ادواة الواسعة وامن فمير عن هشام عن ابنه ابا معاوية عن هشام عن عمرو بن
خزيمة وفي بعض بسفيان فانه قال اخبرني هشام بن عروة قال اخبرني ابو جزة عن عمارة بن خزيمة قال
البيهقي كذا قال بسفيان ابو جزة واخطا فيهما ما هو من خزيمة واسمه عمرو بن خزيمة -

باب في الاستبراء اي في الاستنجاء بالمار انه غير لازم كان الغرض من باب السابق باب الاستبراء من
البول الشق في البول مطلقا والتمسكه منه سوا كان في محل الاستنجاء او غير ذلك التلهم بالمار شجب غير لازم قال
في نور الايضاح لا يجوز كشف العورة للاستنجاء وان تجاوزت النجاسة مخزجا وادوا تجاوزا على قدر الدم لا تقع معه
الصلوة اذا وجد ما يزيله انتهى -

قوله ح هذا اللفظ في اصطلاح المحققين كناية عن التحويل اذا تحول من اسناد الى اسناد آخر كناية اللفظ وفائدة تحويل
بيان الفرق بين السندين وبه ههنا ان قتيبة دخل فاذا كرا استاذ به اسمه واما عمرو بن عون فذكره بكنية وايضا
قال الاول ان بلفظ التحديث وقال عمرو بن عون بلفظ الاخبار قال شيخنا انور العلماء ابو يعقوب هو ابن يحيى قاله

بين شينجه وشينجه الثالث في الحديث والاخبار عنه -

قوله عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر خلفه بكون من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ماء تنقضاء به قال ما امرت كما قلت ان التوضاء ولو فعلت لك انت سنة قوله فتوضا به ويدخل فيه الاستنجاء ايضا فحصل المطابقة بين الحديث والرواية بانه غير لازم قوله ما امرت وقوله كانت سنة فيه دلالة على انه عليه الصلوة والسلام ما فعل ما رواه لا تكلم بشيء الا بامر الله تعالى وان سنة ايضا ما رواه بها وان لم تكن فرضا وانما يتبرك ما هو اولي به وان الامر مبني على اليسر -

باب في الاستنجاء بالماء اى استحباب بعد الحجارة والجمع بين الحجارة والماء فضل قال في الكنى عن غسله بالماء احب ويحب ان جاوز الخبث المخرج اى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان امكنه بلا كشف عورة احب فحصل لان قوله تعالى فيه رجال يحسون ان يتطهروا ونزل في قوم كانوا يتبعون الاحجار ثم الماء وهو احب وقيل سنة في زماننا فيغسل بالماء الى ان تقع في قلبه انه قد طهر وقوله يجب اى يجب الغسل بالماء اذا تجاوز النجاسة بمخرجها لان المسح بالحجر غير مزيل للنجاسة الا انه اكتفى في موضع الاستنجاء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وكذا لو لم يجاوز وكان جنباً يجب الاستنجاء بالماء وكذا الحائض والنفساء ثم اعلم

عقده المصنف من قبل باب في الاستبراء من البول ثم عقد ثانيا بعد عدة ابواب منه باب في الاستبراء ثم ثالثا باب في الاستنجاء ففرض المصنف من الاول هو التوقي والتحرز من البول مطلقا سواء كان في موضع من البدن او من الثوب اما الباب الثاني فالغرض فيه من الاستبراء الاستنجاء من البول بل يجب اولاً ولما كان الباب الاول يدل على ان امر البول فيه تعليل شديد وبوجه انه يجب الاستنجاء بالماء عقده هذا الباب لدفع ذلك التوهم الناشئ من الباب الاول قال لا تجب الاستنجاء بالماء ثم لما كان هذا الباب الثاني يدل على جواز ترك الاستنجاء ويوهم سنية ترك الاستنجاء عقده الباب الثالث باب في الاستنجاء بالماء اشارة الى ان ترك الاستنجاء بالماء كان لبيان الجواز المستحب ان يستنجى بالماء وايضا اشارة لعقده هذا الباب الى الرد من قال بكراهية الاستنجاء بالماء لاجل ان الماء مطعوم وبيان الفرق فيها بان الماء خلق مطهراً ومزيل للنجاسة فلا يقاس على ما هو غير مطهر من مطعوم وغيره ما هو محترم والا لزم ان يكره استعمال الماء في جميع التطهرات من النجاسات خصوصاً النجاسة الحقيقية وكفى سبحانه وازالتهما بالاحجار وغيره ولم يقل به احد من الامة -

قوله عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حائطا ومعه غلام مريض وهو اصغرنا فوضعه عند السدرة فقصى حاجته فخرج علينا وقد استنجى بالماء الميضأة اما التوضي والسدرة شجر النبق فيه نيل على جواز استئجار الغلمان الاحرار واستحب الاستنجاء بالماء -

قوله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء فيه رجال يحسون ان يتطهروا وقال كادوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية قوله قال كانوا قائلين هذا ابو هريرة وفي نسخة قالوا وهم الصحابة فلم يروا بالتطهر في الآية الاستنجاء بالماء لانه المبلغ في التطهر وانما برأيتهم كانوا يستنجون بالاحجار ثم يطهرون لما فيه من نوحا

باب الرجل يد لك يد بالارض اذا استسجى قد اختلف اقول فقهارنا الحنفية في طهارة
الخروج واليد اذا بقيت راحة النجاسة بعد نوال جرهما فمنهم من حكم بالطهارة اذا زال جرهما وان بقيت منها راحة ومنهم
من ذهب الى انها لا تطهر اذا الا اذا بقي من اثرها ما يتعسر ازالته وحل مبنى الاختلاف فيه ما اختلف فيه من حقيقة الراحة
بل هي بانفصال اجزاء صغار من ذى الراحة التي لا تذكر بصغرها او بكميتها الهواء كبقية الراحة والحجة للطائفة
الاولى انما لو سلمنا انفصال اجزاء صغار من ذى الراحة واختلاطها بالهواء الا ان الشرع لما اقتضى بها كان وجودها في حكم
العدم الا ترى ان السراويل المبثولة اذا مرت عليها الريح الخارجة من الدبر لم تنجس ولكل الريح انجسته المنبعثة من الخصال
اذا هبت على الثياب المبثولة لم نجسها اتفاقا فلو كانت تلك الاجزاء معتبرة على تقدير تسليم وجودها في الريح لكان
التنجس لازما ويمكن الاستدلال للطائفة الثانية بان الريح لو لم تكن مخلوطة بغيره من اجزاء النجاسة لزم ان لا ينقص
الطهارة بخروج الريح ولما لم يكن الاعتذار بان ارتفاع الطهارة بالريح الخارجة من الدبر يقتضي انقص ذلك لا تضمنها
اجزاء النجاسة والله تعالى اعلم وبالحمد لله رب العالمين

قوله عن ابراهيم بن جبر عن المغيرة عن ابي من دعة عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم اذا اتى الخلاء انتبه بما في قمراد ركعتي فاستسجى قال ابو داود وفي حديث وكيع ثم مسمي يد على
الارض في حديث ذكر المغيرة في هذا السند بين ابراهيم بن جبر وبين اخيه ابي زرعة وفي بعض النسخ المطبوعة
بالهند المطبوعة بمصر ولم تكن هذه الزيادة في نسخة مكتوبة صحيحة التي قرأ فيها مولانا شيخ احمد على الحديث السها في روى
على الشيخ الاجل الحديث مولانا محمد اسحاق الدهلوي ثم المهاجر المكي مكتوب عليها اجازة شيخه بل كتب في حاشية عليها
علامات النسخة بهذا عن المغيرة قال الاستاذ العلامة نور العارفين لفظ المغيرة غلط وقد اخرج النسائي وابن ماجه بدونه
عن وكيع وحديث الاسود بن عامر اتم من حديث وكيع قوله في قول التورانا صغير من صفراء وحجارة ليس شرب وقد توضحوا
منه والركوة انما صغير من جلد يشرب فيه الماء ويتوضأ منه والجمع ركارو لفظ اوام الشك للمروى ابي هريرة او يقيم
ياتيه تارة هذا وتارة هذا قوله قال ابو داود وفي حديث وكيع هذه الجملة ليست في النسخة المكتوبة لمولانا شيخ احمد على
الحديث ولاني النسخة المطبوعة في مصر وجدت في النسخة المطبوعة الهندية وعليها علامة النسخة واما ما اخرج النسائي
ففيه في رواية وكيع توضعا فلما استسجى ذلك يده بالارض ولك ما اخرج ابن ماجه من رواية وكيع عن شريك قال فيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته ثم استسجى من ثوب ثم دلك يده بالارض ليس فيها ما ذكره ابو داود ثم اغتسل باماء
آخر فتوضأ فاصحح عندي ان الجملة قال ابو داود وفي حديث وكيع دخل غلظا من النسخ بين جل الحديث وبدل عليه
قول ابي داود وحديث الاسود بن عامر اتم والا لا قلب الامر ذكر ابو داود لفظ اسود لكونه اتم وترك لفظ وكيع
لكونه النقص وكان ذلك صلى الله عليه وسلم على الارض لمزيد التنظيف والتعليم الامة فحسامهم ان يستنجوا فيبتلخ ايدهم
بالنجاسة او يتقي اثر النجاسة في ايدهم فيستنظفوا هكذا -

باب السواك هو ما تذك بالاسنان من ساك فاه ليوكره وجمعه سواك ككتب يطلق على الفعل والآلة
قال في القاموس العود سواك سواك يسرهما ويذكر جمعه ككتب قد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم انه من ستة الوضوء

وقال آخرون انه من سنة الصلوة وقال آخرون انه من سنة الدين وهو الاقوى لقولك عن ابني حنيفة وفي
 الهداية ان الصحيح استحبابه وكذا هو عند الشافعي وقال ابن حزم هو سنة ولو امكن لكل صلوة كان افضل من يوم الجمعة
 فرض لازم على الواحد الاسفر اني والماء روي عن اهل الظاهر وجوبه عن ائمتنا انه واجب ان تركه عمدا بطلت صلوة
 وزعم النووي ان هذا لم يصح عن ائمتنا وكيفية عرضنا لا طولنا عند مضمضة الوضوء وليست على سنة ولا على السنة بل ان الطين
 قلبه بزوال النكته وياخذ السواك باليمين واستحب فيه ثلاث بثلاث مياه ويكون في غلظ الخنصر مطول الشبر يستحب
 ان يستاك بعد من اراك ويكون لينا والعلك للمرأة يقوم مقام السواك اذا لم يجد السواك ليحاج باصبعه قال ابن
 الهمام في شرح الهداية ويستحب في خمسة مواضع اصفر السن والغبير الرأحة والقيام من النوم والقيام اي الصلوة وعند الوضوء
قوله عن ابني هريرة يرفعها قال لولا ان اشق على المتى منين لامرتهم بتأخير العشاء وفي السواك عند
 كل صلوة قوله لولا اي لولا خشية المشقة على المؤمنين لامرتهم وهو باول فرضت عليهم تأخير العشاء الى ثلث
 الليل والنصفه وفرضت السواك عند كل صلوة واعلم انه صلى الله عليه وسلم كان طيبا مطيبا وكان يباحي ملائكة الله
 فكان صلى الله عليه وسلم يمتد كل التبع ان يتوهم منه شائبة الراححة لان نفسه النفيسة الشريفة لا تقبلها وكذا المناجاة
 بالملائكة فيقتضي ان يتعد عن الراححة ولما كره اكل الطعام الذي فيه النجاسة وكان صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء
 لكل صلوة فلما شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلوة فعلم بذلك ان السواك لكل صلوة كان واجبا عليه وان امته
 ثم هم صلى الله عليه وسلم باجابه عليهم وراعى الشفقة لضعفهم وعجزهم فقال لولا خوف الشفقة لاجبت عليهم السواك
 فهذا امر ذو ربه اطهرية القائلين بالوجوب اما الاستحباب فاكثر الخلفاء بيننا وبيننا ومن الشافعية
 وقالوا انه سنة الوضوء لاسفحة الصلوة كما قال الشوافع مستدلين بما روي ابن خزيمة في صحيحه والحاكم
 وقال صحيح الاسناد والبخاري تعليقا في كتاب الصوم عن ابيريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان
 وفيه عند كل وضوء وعند احمد عند كل وضوء فبين ان موضع السواك عند كل صلوة هو قبيل وضوء الصلوة وقالوا
 وليس من سنن الصلوة نفسها لانه منقطة جراحة النفس وخروج الدم وهو ناقض لما يقضي الى خرج على انه لم يرد
 انه عليه الصلوة والسلام استاك عند قيامه الى الصلوة فيجمل قوله عليه الصلوة والسلام عند كل صلوة على عند كل
 وضوء نعم ما ذكر في بعض الكتب من نضرت الكرامة معللها به قد يخرج الدم فينقض الوضوء ليس له وجه فان انقص
 محولة على طواها اذا امكن وقد امكن ههنا فلا سلع اذا على المحل على المجاز والتقدير المصان كيف وقد ذكر استحباب
 السواك عند نفس الصلوة في بعض كتب الفروع المعتبرة قال في التتارخانية نقلا عن التتمة يستحب السواك عند كل
 صلوة ووضوء وكل شيء يغير الفم وعند اليقظة وقدم عن فتح القدير استحبابه عند القيام الى الصلوة وعند
 الوضوء وقال اوستاذ العلم انور العلماء قوله لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ذكر المحامد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلوة طاهرا وغير طاهر فلما شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلوة فهذا حاله
 لنفسه الكريمة والامامة فقد قال لولا انه لم يعلم من ذلك ان نصب الخلاف بيننا وبيننا الشافعية في ان سواك
 سنة الوضوء او سنة الصلوة لعد خلاف التحقيق والله اعلم -

باب كيف يستاك يعني هل يكتفى بالاستئناس على الاسنان او يتسوك على اللسان وفي الحلق قالوا يستحب فيه ثلاث ثلاث مياه ويستاك على سنانة ولسانه الى ان يطحن قلبه بزوال النكبة وياخذ السواك باليمنى ويكون في الغلظ كما ينصره ويستحب ان يتاك عرضا لا طولا بعد ومن الماك عند مضغضة الوضوء او عند القيام الى الصلوة وغير ذلك قوله دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك وقد وضع السواك على طرف لسانه وهو يقول ايه الا يعني يتنوع اي كانه تيقيا ولعل كان ذلك لاجراء الطوبات والبلغم.

باب في الرجل يستاك بسواك غيره ان يجوز ذلك الفعل ام لا قالوا يجوز ذلك عند رضاء الغير نعم تفهرو قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يئسثن وعنداه رجلان احدهما اكبر من الاخر فاوحى اليه فضل السواك ان كثيرا اعطى السواك اكبرهما الظاهر ان التفسير من احاد الرواة وفي البخاري ومسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اراي في المنام ليس في رواية البخاري لفظه في المنام بهذا ليقضي ان تكون القضية وقعت في المنام ورواية الباب عن عائشة تفقضي ان القضية وقعت في اليقظة ويصح بينهما ان ذلك لما وقع في اليقظة اخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رآه في النوم تنبيهها على ان امره بذلك برحى متقدم قال الاوستاذ العلامة النور العلام قوله فاوحى التذلل لحد يث اي اوحى اليه ان فضل السواك وادبه ان يقدم من هو اكبر وان رعاية مثل هذا الادب فيه يدل على فضله والاعتناء به.

باب غسل السواك يستحب غسل السواك في اثناء التسوك وبعدة قبل الوضع وقبل التسوك ايضا ولعل غرض المصنف بعقد هذا انه لما ذكر في الباب المار جواز الاستياك بسواك غيره ذكر بعد ذلك اذا استاك بسواك غيره هل يتاك بعد الغسل ام قبله.

قوله عن عائشة قالت كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستاك فيعطيني السواك لا غسله فابدا به فاستاك ثم اغسله واذا فعل اليه اي استاك به ولا تبرك ثم اغسله تاوبا واذا فعل اليه وقتا آخر كما ورد كذا عند سواكه ولم يورد به ويحتمل ان يكون مراده اذ فعل اليه ليكمل سواكه او ليحفظه فاشاني غير ظاهر لانه خلاف الادب.

باب السواك من الفطرة هي سنة الانبياء الذين امرنا ان نقصدى بهم فكان نظرنا عليها او اسنة الابرار عليه الصلوة والسلام او افطرت عليه الطبع السليمة من الاخلاق الحميدة وركب في عقولهم استحسانها وهذا الظاهر والمراد من الفطرة الدين كما قال تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اي دين الله الذي احدث الاول فطرته من قوله عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك والاستنشاق بالماء وقص الشارب

وغسل البواجم ونق الأبط وحلق العانة وانتقااص الماء يعني الاستنجاء بالماء قال الاوستاذ العلامة نور العلق قلبه هذا التفسير من جميع وجهه الا وفق لا الانتضاح بعد الوضوء ولعله يمتاى الاستنجاء انتقااصا وتضمنا لانه نوع مستقل من انواع التطهير كالدلك المسح والمحت والغسل والصب والرش والنفخ فلما كان لهذا النوع صفة تفارص صفة سائر الانواع افرد باسم ويناسب الانتضاح فانها يدلان على القار المار مرة بعد مرة وهو في الاستنجاء كذلك

الاحناف ولكن ينبغي فيه التفصيل وهو انه اذا قصد به حرمة الوقت لا كيف لانه لا يصدق عليه انه مستحق الما اذا سلم
 حيارا او سيارا او سلاسل يكون مستحقا امر لا محل لائل ولا ظهر في صورة الحيار ان لا يكون مستحقا بخلاف الاخرين واما ان لم
 يجد ما ولا تريبا فقال المنوي فيه اربعة اقوال للشافعي وهي نذر اهب للعلماء قال لكل واحد منها قائل صحيحا عنه صحيحا بنا
 يجب عليه ان يصلي على حاله ويجب ان يعود اذا تمكن قلت وبه قال ابو يوسف من الحنفية
 واحمد بن حنبل والثاني يحرم عليهن يصلي ويجب القضاء قلت وبه قال مالك الثالث يجب ان يصلي ويجب القضاء
 والرابع يجب ان يصلي ولا يجب القضاء وهذا القول اختيار المزني وهو اقوى الاقوال دليله انما وجوب الصلوة فلقوله
 صلى الله عليه وسلم واذا امرتكم بامر فافعلوا منه ما استطعتم وانا لا اعادة فانما يجب بامر مجدد والاصل عدمه وكذا يقول
 المزني في كل صلوة امر بفعلها في الوقت على نزع من الخلل لا يجب قضاء ما والله اعلم انتهى قلت وعن ابى حنيفة
 روايتان في رواية لا يصلي ويجب قضاء ما اذا قدر على المار او التراب وفي رواية ينشبه بالمصلين في ركع
 ويسجد ويقوم بلا قراءة ثم يجب قضاء ما اذا قدر على ما او التراب وهذا اقوى دليله ان وجوب القضاء والتشبه
 كلاهما خوذان بانقياس المستنبط من الاجماعين احدهما التقية اعلى ان من افسد الصيام او طهرت اى انقض
 او انفسار او بلغ اصبي او سلم الكافر في نهار رمضان يجب عليه الامساك في بقية النهار بحرمة الوقت وهل هذا
 الا تشبه بالصائمين وتماثلهما ان من افسد الحج يجب عليه المضى على الاركان ثم القضاء وهل هذا الا تشبه بالحج
 فلما ثبت التشبه في الصيام والحج فكذلك في الصلوة -

قوله لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلوة بغير ظهري صل الغلول الخيانة في الغيبة والمراد بهما
 المال الذي حصل بسبب حرام والطهور بالضم الطهر والفتح المار الذي يتطهر به قال حافظ والمراد بالقبول ههنا ما يردت
 الصلوة وهو الاجزاء وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة ولما كان الايمان بشروطها منظية
 الاجزاء الذي القبول ثمرة عبرته بالقبول مجازا واما القبول المنفى في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من اى عاقل لم يقل
 صلوة فهو حقيقى لانه قد صح العمل ويختلف القبول لما في وقيل القبول مشترك بين كون الشيء مستحقا لجميع
 الاركان والشروط وبين وقوعه في حيز مرضاة الله تعالى ولا قرينة على الاول اما الثاني فيغير معلوم بغير الله تعالى قلت
 المراد به الاول بقرينة الاجماع وعدم القبول هو الراد الاول ولذا وهما حقيقة وهي ان قوله صدقة وقوله ولا صلوة
 بالتعويض مثل الرجل في الدار معناه ميت يبيع مردوسه ودفنه ومعنى لا رجل في الدار بالفتح ميت مردود رخانه ومعنى
 ما من رجل في الدار ميت يبيع از مردوسه ودفنه فعلى هذا معنى الحديث قبول نميشو ويبيع غير استة اذ مال خبيثة وقبول
 نميشو ويبيع نازي بغير باكي فعلم من هذا ان كل فرد من افراد الصلوة موقوف على الطهور وكل فرد من افراد صدقة
 الغلول مردود فان قيل صرح الفقهاء بان من اكتسب بالانبياء حق فاما ان يكون كسبه بعقد فاسد كبيع العاصدة
 والاستيجار على المعاصي والطاعات او بغير عقد كالسوق والغصب فاختارنا في جميع الاحوال المال الى صل لحرار
 عليه لكن ان اخذه من غير عقد ولم يملكه يجب عليه ان يرده على مالكة ان يوجد المالكة الا انى جميع الصور يجب عليه ان يتصدق
 بشئ تلك الاموال على الفقراء كما في الهديته وكذا قال ابن القيم في بدائع الفوائد وقال ثياب عليه فهذا القول منهم كما يخالف

الحديث المذكور يخالف ما قال بعض العلماء ان من تصدق بالمال حرام يرجو الثواب فقد كفر كما في الدر المختار وقد اضر الحديث
في كتابه يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض لا تنموا انجيليت منه متفقون الآية
فقولهم بوجوب التصديق معارض بالقول صاحب الدر والمحدث والآية فاجرة التوفيق قلنا الآية والحديث
يملان على حرمة التصديق بالمال الحرام لاجل تحصيل الاجر والثواب بنفس التصديق وقد اثير البقي الحديث لقبول التبرع
فاذا تصدق بالمال الحرام يريد القبول والاجر يحرم عليه ذلك وهو لما وصاحب الدر المختار واما اذا كان عند
رجل مال خبيث فاما ان ملكه لعقد فاسدا وحصل له بغير عقد ولا يمكن ان يردده الى مالكه ويريد ان يبيع مخطئة
عن نفسه وان يتخلص رقبته عن مال الغير فليس له حلية الا ان يدفعه الى الفقراء لانه لو ابقى على نفسه فقد استحكم
ما تركه من الفعل الحرام ودخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اغبر يده يديه الى السمار
يا رب يارب يارب ومطعم حرام ولبسه حرام الحديث او اضعاه واستهلكه فدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم نهي
عن اضعاء المال فيلزم عليه ان يدفعه الى الفقراء ولكن لا يريد بذلك الاجر والثواب ولكن يريد دفع المعصية
عن نفسه واتباع امر الشارع لان دفع المعصية ما مور بها وبديل عليه مسائل المظنة فيضاب على اتيانه امر الشارع
واخرج الدارقطني ان ابا حنيفة سئل عن ذلك فاستدل بما روى ابو داود ومن قصة الشاة والتصدق بها والعلم
قوله لا يقبل الله صلوة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ اي حقيقة او حكما او توجها بمعنى تطهر
فيشمل الغسل الوضوء فليتم قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره الاقرب ان حتى بمعنى الا ان ذكره الا ان
فان الغاية تتوجه الى اعتبار الامتداد في لا يقبل هو تكلف قلت والحديث لتفسير لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذ قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاريا اي وانتم محدثون -

قوله مفتاح الصلوة الطهرى ونحوهما التكبير وتخليها للتسليم قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا
بنوره قال في تهذيب السنن مفتاح الصلوة الطهرى ايضا يحصر وانه لا مفتاح له سواه من طريقتين احدهما حصر المبتدأ
في الخبر اذا كانا معرفتين فان الخبر لا بد ان يكون متساويا للمبتدأ او اعم منه ولا يجوز ان يكون اخص منه فاذا كان المبتدأ
معرفا باليقضي عموم كاللام وكل نحوهما خبر عنه بخبر اخصى صحة الاخبار لا يكون اخبارا من جميع افراد المبتدأ فانه
لا فرد من افراد الخبر حاصل له فاذا عرفت هذا لم يلزم احصر وانه لا فرد من افراد المبتدأ وهو الطهور فلهذا اصر
الطريقتين والثاني ان المبتدأ مضاف الى الصلوة والاضافة تلزم فكانه قيل جميع مفتاح الصلوة وهو الطهور واذا كان
الطهور هو جميع ما يفتح به لم يكن بها مفتاح غيره او الفرق بين الطريقتين ان في الاولى رعاية قاعدة ان الخبر لا يكون اخص من المبتدأ
فكل فرد من المبتدأ متصف بالخبر مطلقا وغير متصف به وهذا هو القصر في الثاني ارجاع التركيب الى قولنا جميع مفتاح الصلوة
هو الطهور ولو كانت العبارة هكذا كانت دالة على القصر بالوضع والعبارة بالاسلوب انتهى بلفظ الشرح قلت قال صاحب التحفيع تعريف احد
الطرفين قد يعبر القصر عما قال تنقيده لان فائدة تعريف الطرفين القصر ليس لصلابة كونه فانه قد لا يفهم قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا
القصر اذا كان الطرف الآخر متصلا على معنى القصر كلام اوفى بغير ما مثل الحديث الكرم في العرف قل قليل بلا معنيين قل لا يكون القصر كـ تعريف الطرفين
ايضا كما في الكرم كخلق احسن وباجمل الحديث مشتمل على القصر في اجل اثلاث وسياق بيان الاخير من باب انشاء القصر

باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث يعني الوضوء على الوضوء الوضوء من غير سبق حدث ليس بواجب بل هو فضيلة ومنه روي اليه اذا كان قد صلى بالوضوء الاول صلوة او عبادة اخرى او اختلف المجلس والا فهو مكروه لاجل الاسراف وقلت وبدأ في من عمل السلف ان الوضوء على الوضوء قد يكون ناقصا ايضا كما يدل عليه عمل علي رضي الله عنه اخرج المصنف والطحاوي انه توضأ فرسح على الرجلين وقال هذا وضوء لمن لم يجزئ **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات اي على الوضوء اذا كان قد صلى بالوضوء الاول صلوة وفي معناها الطواف والتكادة -

باب ما ينجس الماء اي الاشياء الخمسة التي اذا خالطت المار نجسه اعلم انه قد وقع الاختلاف الكثير في نجس المار بوقوع النجاسة بين مجتهدي الامة واتباعهم حتى بلغت المذاهب رواية واقوالا الى خمسة عشر بل اكثر منه قد هبت الظاهرية الى عدم نجسه مطلقا وان تغير احد اوصافه او كلها بوقوع النجس وهو مذهب الجمهور والنقل وقد هبت الشافعية الى انه ان كان مقدارا قلتيين لا ينجس لم يتغير احدا وصافه والنجس في ذمبت الخفية والمالكية الى انه نجس مطلقا قليلا كان او كثيرا ولكن الى حد خلوص اثر النجاسة واما ما لا يصل ولا يخلص الاثر فنجس لا نجس ثم اختلفوا في خلوص اثر النجس ما فافقن المالكية في ثلثة اقوال شهر بان العبرة بالتغير حسا فاذا تغير احد اوصافه نجس والا فلا وعن أبي حنيفة ان العبرة في خلوص اثر النجس بالعلم قال ابن الهيثم قال ابو حنيفة في ظاهر الرواية يعتبر فيه الكبر راي ابي حنيفة ان غلب على عنه انه بحيث يخلص النجاسة الى الجانب الآخر لا يجوز الوضوء منه والاجاز فالتوقيت فيه الشافعي لا غير حيث قال اذا كان المار قلتيين لا ينجس بوقوع النجس ولا ينجس قليل منه في ضمن قلتيين واذا كان اقل من قلتيين ولو برطل نجس كله وان لم يدر اثر النجس فهذا هو المحقق حقيقة ثلاث اعتبر حد اذا وقع فيه النجس لم يؤثر فيه ان كان ما دونه توفر بدون لحاظ اثر النجس حتى كان حد العبداء غير متقدر بقدر العلة ونحوه عن ابي يوسف في رفاية واما عن ابي حنيفة وما لك فلا تخدع للمالك حيث اذا بلغ الى ذلك الحد لا ينجس شي منه بوقوع النجس بل قال نجس الى ما بلغ اثر النجس ولذا لم ينسب الطحاوي التوقيت اليها ونسب اليه واما اعلمت هذا فاعلم ان مشايخ الاحناف وقع اختلاف بينهم فيما اذا وقع النجس في طرف فلم يخلص اثره في طرف آخر فمنهم من حده بالمساحة ومنهم من حده بغيرها اما الذين حده بغير المساحة فمنهم من حده بالتكدر كما نقله صاحب النهاية عن محمد بن سلام انه ان كان بحال لم يفسد فيه يتكدر الجانب الآخر فهد كما يخلص بعضه بعضا وان لم يتكدر فهو ما لا يخلص منهم من حده بالصبي كما نقله في النهاية عن ابي حفص الكبير لم يبق زعفران في جانب منه فان اثره في الجانب الآخر كان ما يخلص بعضه الى بعض الا فلا ومنهم من حده بالتحريك ومنهم من قوضه الى راي المبتلي وهذا هو حاصل مذهب المتأخرين والخيار عند ما بينهم وجمع من محققي متأخريهم واما الذين قدروا بالمساحة فمنهم من جعل ما لا يخلص بعضه بعضا ما كان بقدر ثمان في ثمان وما عداه ما يخلص منهم من اختار اثني عشر في اثني عشر ومنهم من اختار خمسة عشر في خمسة عشر واخذوا من منهم التقدير بعشر في عشرة وهو قول ابي سليمان الجوزجاني واختاره كثير من المتأخرين بناء على انه سهل واضبط حتى اشتهر فيما بينهم انه مذهب ابي حنيفة وقد عرفت انه ليس كذلك -

على ابني أسامة أجبنا ان نعلم من اتى بالصواب فنظرنا في ذلك فاذا شعيب بن ابيوب قد روى عن ابني أسامة
 عن الوليد بن كثير عن علي بن الحسين جميعا عن محمد بن جعفر بن الزبير ثم اتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر فصاعدا جميعا عن
 ابني أسامة وصح ان الوليد بن كثير رواه عنها جميعا وكان ابو أسامة مرة يحدث به عند الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن
 الزبير مرة يحدث به عن الوليد بن محمد بن عباد بن جعفر ورواه محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله
 بن عبد الله بن عمر بن ابي رواد جماعة عن ابن اسحق وكذلك رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله
 بن عبد الله بن ابي رواد في حديث ابن اسحق لابي عبيد الله هذه اربعة اوجه ووجه خامس محمد بن كثير القتيبي
 عن زائدة عن لميث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووجه سادس معاوية بن عمرو عن زائدة عن لميث
 عن مجاهد عن ابن عمر قوله قال ابي بصير وهو الصواب يعني حديث مجاهد في تصويب الوقت وقال الدارقطني رفعه
 هذا الشيخ عن محمد بن كثير عن زائدة ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة موقوفاً وهو الصواب ووجه سابع ايشك
 في قتيبي او ثلث ذكره يزيد بن هارون وكامل بن طلحة وابراهيم بن الحجاج وهريرة بن خالد عن حماد بن سلمة
 عن عاصم بن المنذر بن الزبير قال دخلت مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فقرأ ما فيه جلد بغير ميت
 فتوضأ منه فقلت انتوضأ منه وفيه جلد بغير ميت فحدثني عن ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ الماء
 قدر قلنتين او ثلاث لم ينجسه شيء وروى ابو احمد بن عدي من حديث القاسم العمري عن محمد بن المنكر عن جابر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء اربعين قلعة لا يكمل الخبث لقوله القاسم العمري بهذا الضعيف
 وقد نسب الى الخلط فيه وقد ضعف القاسم احمد والنجاشي ويحيى بن معين وغيرهم قال الدارقطني وخالفه روح
 بن القاسم وسفيان الثوري وعمر بن اراشد ورواه عن محمد بن المنكر عن عبد الله بن عمر قوله اه والحديث من
 جهة روح بن القاسم عن محمد بن المنكر سند صحيح قال ابن دقيق العيد لكن موقوفاً عن عبد الله بن عمر قال
 الباقون من التمهيد لقلتين الى اربعين من مجرودة السند صحة الحديث الم ينق عن الشذوذ والعللة ولم ينتقيا عن هذا الحديث
 اما الشذوذ فان هذا حديث فاضل بين الحلال والحرام والطاهر والنجس فهو في المياه كالادق في الزكوة والنصب
 في الزكوة فكيف لا يكون مشهوراً للعامة الصالحة ينقله خلف عن سلف لشدة حاجة الامة اليه اعظم من حاجتهم
 الى نصب الزكوة فان اكثر الناس لا يجب عليهم زكوة فالوضوء بالماء الطاهر فرض على كل مسلم فيكون الواجب نقل
 هذا الحديث كنقل نجاسة البول ووجوب غسله ونقل عدد الركعات ونظائر ذلك من المعلوم ان هذا لم يرد غير
 ابن عمر ولا عن ابن عمر غير عبيد الله وعبد الله بن سالم ونافع وايوب وسعيد بن جبير وابن ابي المدينية وعلماءهم عن هذه
 السنة التي خرجها من عندهم ومواليها احوق الخلق لعزة المار عندهم ومن البعيد جداً ان يكون هذه السنة من اهل
 عمر وكفى على العلماء واصحابه والبلدة ولا يذهب اليها احد منهم ولا يروونها ويرونها بينهم ومن النصف لم يخف عليه انتفاع
 هذا قل كانت هذه السنة اخطيئة المقدار عند ابن عمر كان اصحابه يقولون اناس بها فاداهم بها فاي شذوذ ابلغ من هذا
 وحديث لم يقل بهذا التمهيد احد من اصحاب ابن عمر علم انه لم يكن فيه عنده سنة من النبي صلى الله عليه وسلم فهذا وجه شذوذ
 واما علته فمن ثلثة اوجه اوجه اوجه مجاهد له على ابن عمر واختلف فيه عليه اختلف في علي عبد الله الصائغ فاعادوا وقادروا

تصحيح حديث عبيد الله بن عمر

تصحيح حديث عبيد الله بن عمر

بيان حديث القلتين بأخبار

بيان حديث القلتين

بيان حديث القلتين بأخبار

شيخنا الاسلام ابو الحجاج المزني وابو العباس ابن تيمية رحمه الله الاختلاف على عبيد الله وقفا ورفعاً فقد قال ابو داود
وحامون زيد وقفا عن عاصم قال الدارقطني وجعلنا في حماد بن سلمة عن عاصم ابن المنذر عن ابن بكير عن عبيد الله بن
عبد المنذر عن ابن عمر بن ابي موقر عن غير مرفوع انه قال شيخنا ابو العباس هذا كظمه يدل على ان ابن عمر لم يكن يحدث عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولكن سئل عن ذلك فاجاب بحضرة ابنه ففعل ابنه ذلك عنه قلت ويدل على قفقه ايضا ان مجاهد والعال والشه
والقبت انما رواه عنه موقوفاً واختلف فيه على عبيد الله وقفا ورفعاً والعلّة الثانية اضطراب قفقه فانه في بعض الفاظه
اذا كان المارق قد قلعتين او ثلاث والذين رووا هذه اللفظة ليسوا بحدوث من سكت عنها كما تقدم قال في البحر وقد بلغ
الحافظ عالم العرب ابو العباس ابن تيمية في تضعيفه وقال يشبه ان يكون الوليد بن كثير غلط في رفع الحديث وعزوه الى ابن
عمر فانه وانما يشقي الناس بحديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والذي رواه معروف عند اهل المدينة وغيرهم لا سيما عند
سالم ابنه وناصح مولاه وهذا لم يروه عنه لاسالم ولا انا في ولا يعلل احد من علماء المدينة وذكر عن التابعين ما يخالف هذا الحديث
قال فكيف تكون هذه السند رسول الله صلى الله عليه وسلم عموم البلوى فيها ولا يشكها احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان
الارواية مختلفة مضطربة عن ابن عمر لم يعمل بها احد من اهل المدينة ولا اهل البصرة ولا اهل الشام ولا اهل الكوفة ولا اهل سجستان ولا اهل
هذا الموضع ولا يصرحوا بخرجه الدارقطني عن سالم عن ابي بصير ولا الظاهر ان الاطلاق في حديث القلتين انما ينصرف
الى قتال البلد التي هي اعرف عندهم وهم لها اعظم ملاءمة من غير ما خلا اطلاق انما ينصرف اليها كما ينصرف اطلاق الجند
الي نقد البلد دون غيره وهذا هو الظاهر وانما مثل النبي صلى الله عليه وسلم بقتال جمر لانه هو الواقع في نفس الامر كما مثل بعض
اشجار الجنة بشجرة بالثمام يدعى الجوزة دون اقل غير من اشجارهم لانه هو الواقع لا يكون الجوزة في الاشجار عندهم وهكذا
تمثيل بقتال جمر لانه هو الواقع لا يكونها اعرف العقلاء عندهم وبذا يجد الله وضع فانه لا يعرف عن احد منهم اى من اهل
المدينة انه عدل القلتين في علمهم بترك التقدير في المياه علاناً خلفاً عن سلف فجزى جزى نقلهم الصلح والدم والاحسان
ونكر اخذ الزكوة في الخضروات وهذه هو الصحيح مجتمع بين اجماعهم دون طريقة الاجتهاد والاستدلال فانهم وغيرهم فيسروا
ان المفهوم اى مفهوما حديث القلتين هو تجسس وذهابا بوقوع التجسس ههنا قد تأيد بحديث النبي عن البول في الماء
الركد والامر بما رآه ما وقع فيه الكلب والامر بغسل اليدين يوم الليل فان هذه الاحاديث تدل على ان المار يتاثر
بهذه الاشياء وان لم يتغير ولا يبل الى ما ذكره كل ما ربه اهل البلد من تقديره فتقدروا بالقلتين اولى -
فيل هذا السؤال سبني على مقامات احدا بان النهي في هذه الاحاديث مستلزم لنجاسة المار بالنهي عنه وانما في ان هذا
التجسس لا يعم كل ما ربه بل يقتصر بعض المقادير دون بعض الثالث انه اذا تعين التقدير كان تقديره بالقلتين هو المتعين
فاما المقام الاول فنقول ليس في شيء من هذه الاحاديث ان المار يخمس البول ولا ان البول ولو لم يخمس الميه فيسه
ولا يعلم فرق فيه من نحو الثياب ومن المار فان نحو الثياب يخمس بخروجها من البول ولا ان البول في البول فليس
دلالة على ان المار كله يخمس بخروجها من البول بل يقتصر على ذلك لان البول سبب لتنجسه فان الابول متى
كثرت في المياه الدائمة انسدها ولو كانت ظلالاً عظيمة ليريد ان الشارع لو لم يمه كل واحد من البول في المار كما كان

يجوز البول فيه لو اصر كان يجوز لاخر واخر ولم جرا فادى الى افساد المار فلا يجوز ان يحض نبيه با دون العقلتين فيجوز
 للناس ان يبولوا في العقلتين فصاعدا وحاشي الرسول صلى الله عليه وسلم ان يكون نبيه خرج على ما دون العقلتين
 ويكون قد جاز للناس البول في كل ما بلغ العقلتين او زاد عليهما وبل هذا الاقوال في الخطاب ان يقول لا يبول
 احدكم في المار الدائم الذي لا يجري ومراوده من هذا اللفظ العام اربعاً بالمرأى او عسائية مع ما يتضمنه التجويز من
 الفساد العام وفساد موارد الناس وسياهم عليهم وارادة النهي على حقيقة افساد المار مع الرخصة فيما لا يفسد عسير
 وكذلك حمل على ما لا يمكن نزوحه او لا يتحرك احد طرفه الاخر وكل ذلك خلاف مدلول الحديث وخلاف ما عليه الناس من العلم
 قاطبة فانهم يبولون عن البول في هذه المياه (ما كان جسماً رطلاً او لا يمكن نزوحه او لا يتحرك احد طرفه في حركة طرفه
 وان كان مجرد البول لا يجنبها سداً للذرية فانه اذا امكن للناس من البول في هذه المياه وان كانت كبيرة
 عظيمة لم يلبث ان يتغير ويفسد على الناس كما رأينا من غير الانباء الجارية بكثرة البول وهذا كما هي عن افساد
 ظلالهم عليهم بالتخلي فيها وفساد طرقاتهم بذلك فانقليل بهذا القربى لظاهر نطقه ومقصوده وعلمته بنبيه مراعاة
 مصالح العباد وحمايتهم ما يفسد عليهم ما يحتاجون اليه من مواردهم وطرقاتهم وظلالهم كما نهى عن افسادها وتحتاج اليه
 الجح من طعامهم وعلف دوابهم فهذه علته معقولة لشهادتها العقل والفكر ويدل عليها تصرف الشارع في موارد و
 مصادره ويقبلها كل عقل سليم ويشهد لها بصحة فان الرجل اذا علم ان نهى ان يتناول هذا المقدار من المار لم ينه عنه
 وانزع ولا زجر من البول فيما هو اكثر منه وهذا يرجع على مقصود صاحب الشرع بالابطال وكل شرط اوجبه او ضابطه رجع
 على مقصود الشارع بالابطال كان هو الباطل وما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر في النهي وصفا يدل على
 انه هو المعبر في النهي وهو كون المار دائماً لا يجري لم يقتصر على قوله الدائم حتى نهى على العلة بقوله لا يجري فيقف النجاسة
 فيه فلا يذنب بها ومعلوم ان هذه العلة موجودة في العقلتين وفيما زاد عليها والموجب من المناقضة المحذورة والعقلتين
 لهذا المعنى حيث اعتبروا العقلتين حتى في الجارية وقالوا ان كانت الجارية فلتين فصاعداً لم يثاثر بالنجاسة وان كانت
 دون العقلتين تآثرت والشائع ان المار جارياً او دافقاً وهو الوصف الذي اعتبره الشارع واعتبره في الجارية
 والوافق العقلتين والشائع لم يعتبره بل اعتبر الوقوف والجريان لكن نقل ابن عابد عن ابي عبد الله الغضنفي شرح
 مقدّمه الغزنوي عن جابر بن عبد الله قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبالي في المار الجارية رواه
 الطبراني في الاوسط بسند جيد فان قيل فاذا لم تخصصوا الحديث ولم تقيده بما دون العقلتين لم تكن المحال
 وهو ان ينهى عن البول في البحر لانه دائم لا يجري قيل ذكره صلى الله عليه وسلم المار الدائم الذي لا يجري مبتنية على بان
 حكمته النهي انما هي ما يشي من افساد مياه الناس عليهم وان النهي انما يتعلق بمياه الدائمة التي من شأنها ان
 يفسد بالابوال فلما لا بهار الجارية فلم يدل على النهي على الشرط عليه وسلم عليه وجه بل لما دل كلامه بمفهومه على جواز البول
 في الانهار العظام كالنبيل والفرات فجوز البول في الجارية الاولى وحاشي ولو قدر ان هذا تخصيص فمجموع كلامه (انما المار
 طهور لا يجنبه شيء) فلا يسترى عاقل انه اولى من تخصيصه بالعقلتين او ما لا يمكن نزوحه او لا يبلغ الحركة طرفه

لان المفسدة انتهى لاجلها لا يزول في هذه المياه بخلاف ما البحر فانه لا يفسد في البول في حصار هذا بمنزلة نهيه عن الخلق
 في الطول بول صلى الله عليه وسلم في الظل الشجرتين واستناده بحرج الحائط فانه نهى عن الخلق في الظل اسانف وانما مستند
 بالشجرتين والحائط حيث لم يقطع احد بطلانها فلم يفسد ذلك الظل على احد وما يفسد قول المحددين بطلان ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن البول في الماء الدائم ثم يقتل الباطل فيه بعد البول بهذا النقط الصحيحين لا يبولن احدكم في الماء الدائم
 الذي لا يجري ثم يقتل فيه وانما تجوز وان لا يقتل في ما دام قدر قلبيين بعد ما بال فيه وهذا خلاف صريح الحديث
 ريبان المحددين بالقلبيين فان كانوا قلبيين ببلهارة الماء قدر القلبيين وان بال فيه لكن يصدق على هذا
 الماء ان فيه بولا وان لم يسر في كل الماء فلا يغتسل به اغتسال بار فيه بول وهو المنهي عنه بصيغة الحديث ان
 لم يرد هذا الماء لما افرد الا اغتسال بالباري وان شغمت الغسل فقتلتم اصلكم وان جوزتموه خالفتم الحديث فان جوزتم
 البول الغسل خالفتم الحديث من الوجهين جميعا ولا يقال فهذا بعيد واراد عليكم لانه اذا بال في الماء اليسير لم يتغير
 جوزتم له الغسل فيه لانما لم تعلق النهي بالنجس في الماء في الحالة الراشدة طاهرا وانما علمنا باقتضائه الى تجسس كما
 تقدم فلما يرد علينا هذا لم يظهر في وجه عدم الورود لان الماء وان كان بدون التغير طاهرا عنه فامشرا النبي على الغسل
 ولعله يريد ان النبي عن الاغتسال باعتباره كالحلل والمحلل وانما اذا كان الماء كثيرا فبال في ناحية ثم اغتسل في ناحية اخرى
 لم يصل اليها البول لم يخل في الحديث (اي نهى الاغتسال) لانه لم يقتل في الماء الذي بال فيه فلم يصير عليه عن ثم يقتل فيه بولا وان
 اذا بال في ناحية من البحر ان يقتل فيه بولا وهو فاسد وايضا جواب ثان عن النهي عن الاغتسال مع كون الماء طاهرا فان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الغسل في البول لما يفيض اليه من اصابه البول فيغير هذا نهيا ببول رجل من مستودع ذلك يفيض اليه من طائر شاش
 الماء الذي يصيب البول فيقع في الوسواس كافي الحديث فان عامة الوسواس منه حتى لو كان المكان غليظا لا يستقر
 فيه البول بل يذهب مع الماء لم يكره ذلك عند جمهور الفقهاء ولا يغير هذا منع الباطل ان يستنجي او يستحضر موضع بوله فيفيض
 اليه من التلوث بالبول ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم بنهيه الاخبار عن نجاسته الماء الدائم بالبول فلا يجوز تحليل كلامه
 بطله عامة تتناول ما لم ينه عنه ريبان الماء الكثير اذا بال في ناحية منه ثم اغتسل في ناحية اخرى لم يصل اليها
 البول ليس واخلا في صيغة الحديث من الرأس فلا يخلل التجسس بمجرى ملاقات النجاسة والامتناع من شغل ذلك
 الماء ايضا وقد استبرأ على المحددين فان المحدد وتحقيقا من اعتبر جدا اذا وقعت النجاسة فيه لم توفروا وقعت
 فيادونه اثرت بدون كمال خلوص ثرا النجاسة وعدم خلوصه حتى كان جدا بعد يا وذلك في الحقيقة مذموب الشافعي
 فان عندكم اذا كان الماء قلبيين لم نجس شي منه بوقوع النجاسة ولا شي قليل من الماء في ضمن الماء الكثير
 واذا كان اقل نجس كله وان لم يعلم خلوص ثرا النجاسة فصار الحكم تعديا غير متقيد بالعللة ونحو ما عن ابي يوسف انه
 لا نجس شي من الماء الكثير بوقوع النجاسة وكذا الماء الجاري ولا جزاء منه وانما عندهما وعندنا في ظاهر الرواية فنجس من
 الماء الكثير بالنظر فيه خلوص الاثر وكذا الخلاف في ما جرى نصفه او اكثره على حقيقته وهذا ليس بحقيقة تخدوا ولذا نسب
 الطحاوي للتوقيت اليهم وما ذكره الحافظ ابن القيم من النهي عن الغسل في البول فاما البول فهذا هو معنى
 مذموب الخفية وليس الفرق الا انهم يعتبرون التغير حقا ومشاهدة وان خفية وجرد النجاسة علماء فاما الى حيث خلصت فذكر

ثانياً خروج في الحقيقة عن أصله ورجوعه الى أصل الخفية لمحقق مرادهم وان زعم ان المار طاهر ولكن يمنع من
الغسل من تلقاء اختيار البول لالان المار نجس فهذا خارج عن القهقهه وانما ذلك تفلسف وان قيل ان المناط
في حديث النهي كون البول بالغ لا يمتاز عن المار حتى لو كان جامدا واخرج عن المار لم يفسد فهذا يخرج مناطه بيب
اليه احدنا الذي يدل على ذلك انه قيل له في سير بصناعة انتوضا منها وهي سير يلقى فيها كيف يحكم الكتاب وعذر
الناس فقال المار طهور لا نجسه شيء فهذا نص صريح على ان المار لا نجس بملاقات النجاسة مع كونه واقفا فان سير
بصناعة كانت واقفة ولم يكن على عهده بالمدينة ما رجا اصله فلا يجوز تحريم ما باحه وفعله قياسا على ما نهى عنه
وبما رضى احدنا بالآخر لم يستعمل هذا في موضع وهذا في موضع ولا يضرب سبحة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعضها ببعض فوضوه من سير بصناعة وحالها ما ذكره له دليل على ان المار لا نجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير
ونهى صلى الله عليه وسلم عن الغسل في المار الدائم بعد البول فيه لما ذكرنا من انفضائه الى تلوثه بالبول كما ذكرنا عنه
التعليق في تفسيره فاستعملنا السنف على وجوبها لانه في عليك ان مراد الخفية يكون ما سير بصناعة جارا بان ماره
كان يستقي ويستقي انجيل ذلك بعد اخراج النجاسة عنه والسير يظهر بذلك عندهم وهذا كما لصريح في عبارة الطحاوي
لان ماره كان يجري على وجه الارض بنفسه ولا يمتزج بالنجاسة المستدلال بحضوم الا اذا كانت النجاسات باقية فيه ومع
ذلك كان المار يستقي وفي ذلك من شرع جاز بالنهي عن الاتساع والنفخ والبول في المار فيا للمدعي
عن النفخ فيه يستقي مع كون المار طاهرا كالحائض وعذر الناس فيه ولكن قالت الخفية ان المار على ثلثة
انواع مارجا لا ينهار وناعا له منبع كالآبار وما راكم وكل نوع احكام تناسبه وهذا مجمد والله اعلم واسدلتك
بالحديث من علم على ظاهره ولم يخصصه لم يقيد به بل ان كان تلوذا لا بوال فيه يفيض الى فساد منع من جوارسها والاشع
عن اغتساله في موضع بوله كالبخر ولم يمنع من بوله في مكان واغتساله في غيره بما احايث دونغ الكلب اكان
لا بد لهم من تقيد بالحديث وتحصيصه ومن مخالفة ظاهره كان اسد الناس بمن حمله على ولوغ المعتاد في الآنية
المعتادة التي يمكن اراقبتها وهو ولوغ شائع في آنية صغار تتخلل من فم الكلب في كل مرة ريق ولعاب نجس بخالط
المار ولا يخالف لونه لونه ليعلم منه التغير فيكون اعيان النجاسة قائمة بالمار وان لم تر فامر باراقته وغسل الامار
فهذا المعنى اقرب الى الحديث والصق روايت تعلم ان هذا يخرج مناط الآنية على أصله فانه يغير التغيير لا غير واما
حديث النهي من غمس اليد في النار عند القيام من النوم فلا استدلال به اضعف من هذا كله فانه ليس في الحديث
ما يدل على نجاسة المار وجمهور الآنية على طهارته والقول بنجاسته من اشد الشاذ وقد اختلف في النهي عنه فقبل
تعبيره بهذا القول انه محلل في الحديث بقوله فانه لا يدري اين باتت يده فليس هو الصحيح انه محلل بنجاسة الشيطان
على يده او ببيتها عليه وهذه العلة تزيل هذا الشرع الاستشفاق ببيت الشيطان على الخيشوم فانه قال فاذا استيقظ احكم
من نومك فليس تستنشق بخر من المار فان الشيطان يبيت على خيشومه قال يهنا فان احكم لا يدري اين باتت يده فعلم بعد
الدراسة ان البيت هذه العلة لا يفرقها اكثر الفقهاء وهي كما ترى وضوحا وبيا وجبك شهاة العرفان بالاعتبار لانا وابن خزيمة
والدارقطني من اى لا يدري اين باتت يده من جسده وهذا يجد اويرو لتعليل الحافظ فاحسن السائل -

بيان حديث الطحاوي

مراد الخفية بكونها جارية

ان المار لا يمتزج بالنجاسة

بيان احاديث ولوغ الكلب

بيان حديث النهي عن غسل المار

باب ما جاء في بير بضاعة أي في طهارة ما بها وعدم طهارة ما بها بما يلقى فيها من النجاسات الغليظة
بضاعة بضم الباء واجزى كسر ما وجى أيضا بالصا والمهمله وهي بير معروف بالمدينة على جانب الشرق في اختلاف
الائمة فيها على حسب اختلاف صلهم في المار فقلت الخفية ان المار ثلثة انواع فارجا ركا لا نهار والجار ومارا ولا كالحوض
والغدير ومار له منج كالا بار وكل فرع احكام من سببها كان حكم مالا بار فقلت حكم مالا ركا والجار افرزه المصنف
بابا على حدة وقال باب ما جاء في بير بضاعة فحكم مالا بار عند الخفية ان مالا بار بوقوع النجس تنجس ولكن بسبب الطهارة ومنج
النجاسة والمار دقات الشافعية اذ كان مقدار العقلين لا ينجر انا اذ كان اقل من العقلين تنجس فقلت المالكية
لا تنجر بوقوع النجاسة مالم يتغير حسا وشابة.

قول عن ابي سعيد الخدري انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استوصوا من بير بضاعة وهي بير
يطرح فيها الحميم ولحم الكلاب والذئب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهر ولا ينجس شي
قوله وقصا في رواية الآتي انه يستقي لك من بير بضاعة وهي الحديث قوله يطرح على حبيته الجحول يجوز فيه التذكير والتأنيث
أي يلقي كما في رواية قال الطبري ووجه معنى يلقي فيها ان البير كانت سبيل من بعض الادوية التي يحتمل ان ينزل فيها اهل
البادية فتلقى تلك القاذورات باقية منازهم فيسبها السيل فيلقها في البير فغير عنه القائل بوجه يجرم ان
الانجاس من اناس نقلته تدنيهم وهذا ما لا يجوز سلمه فاني نظن في ذلك بالذين هم فاضل القرون واذكاهم قلت ولعل
مشا لا السؤال على ان ذلك قد ثبت لان شاهد بوقوع ذلك فذلك النجاسة وان اخرجت وكذلك مالا بها ولكن
بعض المار وجد رانها وطينها باقية على حالها فكيف يصير طاهر الا ان النجاسات كانت باقية فيها ومع ذلك كان المار
يستقي لان الحال ان يشرب مثل تلك المار من في طبعه اذ في نظافة فضلا عنه صلى الله عليه وسلم الذي بلغ من النظافة
واللطف في اعلى المرتبة ونهى عن الشح والامتخاط في المار استدلك بهذا الحديث المالكية على ان المار لا ينجر
بوقوع النجاسة فيه مالم يتغير وحله التواضع على العقلين قد مر ما فيه واجاب عنه المناولون منا منهم ابن الهمام بان لام
الطهور للام العهد فالمراد من المار مالا بار بير بضاعة لان السؤال وقع عن ما بها فاجاب مطابق للسؤال ولا يمكن ان يكون
الحكم على عمومها بان المار مطلقا طهور لا نجس في قول من سئل كان مالا بار مالا بار لا نجس لانه اجتمع الامة على ان المار
اذا تغير احدا وصاف بوقوع النجاسة تنجس قلت ان القول بان للام العهد تاني عنه المعقولة المهمة ان المار طهور لا نجس
شي على ان الاصل ملام نجس فلا يجعل عنه الا بدع وقيل انما لم يجب بقوله نعم لانه يصير مقيدا بحال الضرورة وليس كذلك
والصانع فانه يفرق من الاقتصار على الجواب بغير انه انما يتوضا به فقط ولا يظهر ببقية الاحداث والانجاس اجاب
الطحاوي بالتصرف في الخبر فقال معناه ان المار طهور لا نجس شي كما عرفت بغير شي في التعبير مع القاطل
اي ان المار طهور لا ينجس بغير شي لا يكون طهارة بسبب طوعى ان الانجاس كانت تخرج وكان المار جارا ولم يدركها
مع كونه طاهرا فقالوا قال الا وستاذ العلم نور الله قلوبنا بنوره ان مراده يكون مالا بار بير بضاعة جارا ان ماله
يستقي ويستقي النجس ذلك بعد اخراج النجاسات منه وبما طرق التطهير المار الذي كان له منج فهو طاهر بذلك فذلك ما يصح
في عبارات الطحاوي لان مالا بار كان يجري على وجه الاصل فليس له حال ان يكون النجاسات باقية فيه ومع ذلك كان

الماء يستقي من ذلك من قسرح جابر بن أبي عن الاتحاط والمنفخ والبول في المار فيها للندى عن النسخ فيه يستقي من كون كرم
 والكثافة الحماض من عذر النسخ ولا يمتنع من استدلال الخصم الا اذا كانت النجاسة فيه باقية قلت ومن الحال عند العقل ان
 يلحق في البيرة تلك النجاسة الكثيرة ولا يمتنع احد وصفا المار لا سيما لو لم يمتنع الاخراج للنجاسة فلا بد من المصير الى ما قال الطحاوي فخرج
 يعني الذي قال الطحاوي ثابته عن روايات البخاري ص ٩٢٢ و ٩٢٣ وقدا في الطحاوي بالنظر في ما عليه وسلم قال لا يبرق
 ان اسلم لا نجس اي كما دعت وكذا قال ان الارض للنجس لم يذهب من احد على ان اسلم النجس باطلاه بحيث يجوز في النجاسة ونجس
 المسجد من غير ان وتلاوته غير ذلك بل معناه لا نجس كما دعت بانه لا يخالط الا نجس كما ظهر من فعله حين ختم من قوله اني كنت جنبا
 فبريت ان اجالسك على غير طهارة فقال سبحان الله ان اسلم لا نجس اي كما دعت فكذا كان طهرا لما كان طهرا في طهر ليس في النجاسة
 لسان انواع التطهير لطرق الاول بان كيف يطهر من المار النجاسات مع ان بعض المار وجدر ان البرير طهرا باقى على حاله فقال ان المار
 طهر ولا نجس شي اي الا في نجاسة كما دعت لان المار باطلاه لا نجس شي وهذا بعد الله ظاهر قال لا يستاد العلامة نور الله قلوبنا
 بنوره ان هذا الزام المخاطب بما لا يمتنع من كمال الشافي في الامم في شرح حديث سلمة بطهر الجده بانه الزام المخاطب
 بما لا يمتنع منه ولا يقول احسان بعد النجس يطهره ما بعده قلت هذا الجواب في حديث
 التعليق ظهر على ان اذا كانت معاملة النجاسات الرئيسية ولم تكن مشابة بالعين ولا بالاخبار عن النجاسة فلا يكون نجسا
 عند الاحتات ايضا الا بالتغير او باخبار النجاسة فيكون حراما على الله عليه وسلم باسلوب الحكيم وعدم اعتبار الوسائط والمواد
 ولم يحكم نجاسة ما عدا غير بضاعة وماز الفسالة واما المواضع التي ليس فيها طهارة الوهم فليس شأنها هذا فان الشرع لا يحكم
 بنجاستها كما حكم اراقة المار الذي وقع فيه الكلب بتطهيره لانه يسجد مرات.

باب الماء لا يجنب

قوله عن ابن عباس قال اغتسل بعض نواجر النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي
 صلى الله عليه وسلم لينوضأ منها او يغتسل فقالت له يا رسول الله اني كنت جنبا فقال رسول
 صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجنب الجفنة افتح ايجم قصعة كبيرة قوله في كنت جنبا اي واغتسلت بهذا
 المار وهو فضلة يدي نقوله ان المار لا يجنب الزام عالم يمتنع المخاطب كقوله تعالى فظن ان لن نقدر عليه وقوله تعالى
 حتى اذا استنيس الرسل فظنوا انهم كذبوا -

باب البول في الماء الراكد في لور لا يضره ويكره ان يبول او يتغوط في المار الخ
 قوله لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل الدائم الراكد الساكن من طام انشئ سكن ومكث وزاد
 في رواية الصحيحين الذي لا يجرى قوله ثم يغتسل بالرفع اي لا يبول ثم يغتسل فيه فيسفل خبر المبتدأ محذوف عطفا للجملة
 على جملة لا يبولن قيل الطاهر انه عطفا على يبولن ويكون ثم مثل المواضع لا تأكل السمك تشرب اللبن اي لا يبولن
 احد البول في المار الموصوف ثم الاغتسال ثم استبعادية اي بعيد من العاقل الجمع بين يدين الامر من قال لا يستاد
 العلامة ليس نهيا عن الجمع بينها على حد لا تأكل السمك تشرب اللبن انما هو نهى عن البول في المار الموصوف ثم الاغتسال
 فيه ويكره ان يكون بينهما على مال محال بقدره وقوله كما نقله القرافي انه لم يرد العطفا بل يرد على مال الحال والمعنى انما ذاب

روى الدارقطني عن الاعرج عن ابني هريرة عنه صلى الله عليه وسلم في الكلب يلعب في الاناء يغسل ثلثا او حسا او سبعا قلت
 لا تعارض بين الاحاديث ويجوز الاحاديث الدالة على التشليث على الوجوب وغيره على الاستحباب يؤيده فتوى ابني هريرة
 راوي الحديث اخبر الطحاوي بسند صحيح باقرار ابن دقيق العيد عن عطارد لان لو كان التسبيح واجبا لما اكتفى ابو هريرة
 على التشليث فالتشليث واجب والتسبيح مستحب فالتفق بذلك الاحاديث كلها وهو تدبر التجنيف واخرجه
 الدارقطني ايضا عن عطارد موقوفا على ابني هريرة انه كان اذا ولغ الكلب الاناء هراقة لم يغسله ثلث مرات وسند صحيح
 قلت اخبرني في كامل بن عدي عن الكرابسي مرفوعا وهو حسين بن علي كميذ الشافعي قال قال ابن عدي الكرابسي
 حافظ قلت ان الكرابسي حافظ وامام الايمان الامام احمد بن حنبل غير راض عنه لانه اخلص رقبته بالتأويل في
 واقعة خلق القرآن ولا سبب الا بهذا وكشلت هذا ثبت عن شيخه الامام الشافعي في ذلك الواقع فالحديث حسن
 او صحيح فلذا ادعى الطحاوي ان حديث التسبيح منسوخ واختاره ابن الهمام وقال لان مع حديث السبع دلالة
 المتقدم للعلم بان كان من التشديد في امر الكلاب اول الامر حتى امر بقتلها والتشديد في سورها يناسب كونه
 اذ ذاك وقد ثبت نسخ ذلك (الذي قتل الكلاب) فاذا عارض قرينة المعارض كان التقدم له فالامر بالورد بالسبع محمول على
 الابتداء من ان في عمل بهريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحالة ان يترك القطعي للراي منه وهذا
 لان ظنية النسخ الواحد انما هو بالنسبة الى غير رواية فاما بالنسبة الى رواية الذي سمعته في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقطعي حتى ينسخ به الكتاب اذ كان قطعي الدلالة في معناه فلزم انه لم يتركه الا بطلان النسخ اذ القطعي لا ينزك
 الا بمنزلة رواية للنسخ فيكون الا خيرا بالضرورة.

قوله قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرادوا الثامنة عشرة بآل التراب هذا الحديث
 بظاهره يدل على ان الاناء يغسل من ولوغ الكلب ثمان مرار ويخالف الشافعية وغيرهم الذين ادعوا بسبع
 مرات فادل لتووي بان المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع المارن كان التراب قائما مقام غسلة
 فسميت ثمانية وتعقب ابن دقيق العيد بان قوله وعفوه اثنا منة بالتراب ظاهر في كونها غسلة مستقلة وهذا
 الحديث حديث ابن مغفل يروي الى ان ما امر صلى الله عليه وسلم من غسل ما ولغ فيه الكلب ثمانيا كان حين شدد
 في امر الكلاب حتى امر بقتلها لانه جمع بينهما.

باب سور الهرة أي ما حكمها في الطهارة والنجاسة اختلف العلماء فيه فقال بعضهم سور الهرة طاهرة
 لا كراهية فيه واليه ذهب من الحنفية ابو يوسف والشافعي واحمد ومالك وأبو حنيفة والآخرون انه
 طاهر كمره والكرهية تحريمية او تنزيهية قولان قال في البداية وسور الهرة طاهرة كمره ثم قيل كراهية تحريمية اللحم
 وقيل لعدم نجاستها النجاسة وهذا يشير الى التنزه والاولى اقرب من التحريم قال لا يستأد العلم نور الله قلوبنا
 منوره قال في البحر وقد صرحوا بخلاف في كراهية سور الهرة فمنهم كالطحاوي من مال الى انها كراهية تحريمية نظرا
 الى حرمة لحمها ومنهم كالكرجي من مال الى كراهية التنزه نظرا الى انها لا تتحامي النجاسة قالوا هو الاصح

وهو ظاهر ما في الأصل فانه قال وان توضع بغيره احب الي (وشد في الموطأ لمحمد بن جريح بالكرامته في الجامع الصغير فكانت
 للتحريم اه قال لا يستأذ العلماء نور الله قلوبنا بنوره الظاهر ان فوق التسمية دقت كرامته التحريم وهو مرتبة الاساق
قوله عن حميدة بنت عبيد بن رفاع عن كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة
 ان ابا قتادة دخل فسكبت له وضوءا فجأت هرة فشربت منه فاصنع لها الا ناء حتى شربت قالت
 كبشة قرأت في النظر اليه فقال العجبين يا بنت اخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال انها ليست نجس انهما من الطوافين عليهما والطوافات وفي رواية لم يفظ او قال ابن حجر الميستي
 للشك لوروده بالواد بل المتن لا يوجبون ذكر المصنفين من الذكور والاناث قلت اختلف المحدثون في رواية
 ابي قتادة هذه فصحة البخاري والدارقطني والترمذي وغيرهم واعلم ان سنة الاصفهاني بان حميدة الرواية له عن كبشة
 مجهولة وكذلك كبشة قال ولم يعرف لها غير هذا الحديث وكذلك الحديث الثاني قال صاحب الجهر النقي وحديث
 عائشة فيه مجهولة عند اهل العلم هي ام داود بن صلح ولهذا قال ابن الزرارة ثبت من جهة النقل قلت في الباب ما مر
 في حديث ابي هريرة اذا وقع الهرة غسل مرة وقد حكم عليه ان يوقوت واخرجه الترمذي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس الاثام اذا وقع في الكلب سبع مرات اولاهن واخرهن بالتراب واذا وقعت فيه
 الهرة غسلت مرة قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح ثم قال الترمذي وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخبرنا ولم يذكر فيه واذا وقعت فيه الهرة غسلت مرة فهذه الجملة الاخيرة التي في سورة الهرة
 رويت مرفوعة موقوفة فان سلم ان الصحيح انه موقوف فليبق في اثر ابي طلحة وعائشة حجة على من قال بكرامته لان
 الصحابة اذا احتلفوا في شئ منهم ولو امر قورع الباب فلا تصرح فيه بمورده وسببه وعلى ما يدل عليه من جهارة المار
 ويترفع عليه لان النزاع ليست في النجاسة للاتفاق على سقوطها بعد الطواف المنصوصة في قوله صلى الله عليه
 عليه وسلم انها ليست نجس انما هي من الطوافين عليهما والطوافات يعني انها دخل المضائق ولا زرع شدة النجاسة بحيث
 يتخذون الاواني منها لغير الضرورة اللازمة ذلك سقطت النجاسة كما ان سبانه وتعالى اوجب الاستئذان في اسقطه
 عن الملوكن الذين لم يغلبوا الحكم اي عن اهلهم في مكينهم من الدخول في غير الاوقات الثلاثة لغير اذن لاجل الطواف المفاد
 بقوله تعالى عقيب طوافك عليكم بعض هذا الحديث المذكور وان دل على جهارة سورة بالضرورة لكنه لا يفي الكرامة
 كما في اسوار سواكن البيوت فطوافها كطواف سواكن البيوت فكان سور ياتي الاصل نجاسة محزنة كما انه ذلك حكم سائر
 سبع مثل الكلب الغد الا انه خفف في بعل الطهارة ان لم يكن ان حكم الكرامة لتوهم خاسرة فمما لان توهم النجاسة في الهرة اقوى من
 توهم النجاسة في بئر المستيقظ وقد نهى صلى الله عليه وسلم المستيقظ عن ادخال اليد في المار
 قبل غسلها لتوهم النجاسة فعلى هذا يقال ان ابا قتادة وعائشة لم يعل شأها الهرة ووجدوا عاصفة اغتم فتوضى بسوبها واكلت
 منها وكذلك يقال في توضي النبي صلى الله عليه وسلم بفضلها او بكل على بيان الجواز والرخصة وقال الهادي في هذا القول فظهر ان
 طهارة النجاسة شي فيكون معناه ليست نجس كما زعمتم من تحريم لها تحريم سواها -

باب الوضوء بفضل طهر المرأة غرض المصنف بعقد هذا الباب بيان جواز الوضوء بما بقي من طهر المرأة استعمالها فاذا دخلت المرأة المحلثة يد في الماء فاما الذي اوجلت فيه اليد فبفضل طهرها فيصدق كون الماء فضل طهرها على ما اذا توضأ احد معها او بعد ما قال الا يستأذ العلام نور الله قلوبنا بنوره الغضل بعقبة الشئ اى استعمال ما بقي من الماء بعد وضوء المرأة او غسلها واردة غسله الا غطط قال لنودي اما طهر الرجل المرأة من الماء فانه جاز في جميع المسلمين لهذه الاحاديث التي في الباب واما طهر المرأة بفضل الرجل فهو جائز بالاجماع عندنا وعند الكوفي حنفية وجاهل العلماء سواهم فقلت به اولم تحمل وتوسب حين قبلت فاذن الى انها اذا خلعت بالماء واستعملت لا يجوز للرجل استعمال فضلهما.

قوله عن ابن عباس قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسند ومن انشاء الواحد جميعا في رواية الثانية من انما واحد من في ايدينا اى لم يلقى وقد قل تفصيل محل على التماس اى يتوضئون فيدهون فيجتمعون فيتوضئون بعدهم قال المحاذ في الفتوح بعد هذا والاولى في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب بل بعد تنقيص بالزواج والحجاء قلت اما الجواب الاول فيرد قوله جميعا وقوله من في ايدينا واما جواب الثاني فيشكل بانه ليس من هذه واقته تقدمت نزول الحجاب قبل الحجاب كان كشف الوجه جاز لا كشف البدن الذي هو عورة مثل الساعدين والراس واما الجواب الثالث فلا يتشبه في حديث ام صبيبة الكهنية التي روت هذا وفيه قلت اختلاف بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء من اناء واحد ككتاب اذا المار فاذا المار مرة واحدة على انظر عليه وسلم مرة فان لم صبيبة لم تكن زوجة ولا محرمة صلى الله عليه وسلم فقيل ان حديث بن عمر موقوف على الزهري لان بعض النسخة كان متوضعا ونحن والنسار ونقصد من اناء واحد لان من الاستحسان ان يكون اغتسال الرجل والنساء الاجانب متقبلا للحجاب وبجده وقيل لا يخص ذلك فيه بل يمكن ان يحل على التعاقب في الغسل الوضوء في الاجانب ولا يمنع قوله من في ايدينا لانه لا يستلزم ان يكون اولاد الابد في وقت واحد واما قوله في حديث السد جميعا فيمكن ان يحل على ان الجمعية فيه اجتماع في الفعل لا في الوقت كما يقال لو اجمع وكذا كحجاب عن حديث ام صبيبة ان قولها اختلاف يدى ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضى وحدة الزمان او يقال كان بينهما حجاب ياخذ ان المار من اناء واحد قال الا يستأذ العلام نور الله قلوبنا بنوره وفي حاشية السير في كتاب سيبويه ان لفظ جميعا قد يكون بمعنى كلهم وقد يكون بمعنى الجمعية الزمانية واختلاف الابدى بظاهر قرينة لثاني وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وليغتر فجميعا وفي حديث ام سلمة توضأت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم معا قلت وسياقي بعض تفصيل في الباب اللاحق

باب النهي عن ذلك اى عن التوضي بفضل طهر المرأة لما ذكر المصنف رحمه الله تعالى جواز التوضي بفضل طهر المرأة وساق احاديثها عقبه بما يدل على النهي عنه فنحذر باسنانها مع انه لم يثبت على التحقيق في الباب المار الا المعية كما اشترنا اليه في هذا الباب ايضا وليغتر فجميعا فهذا مجرور غاية صبيغة الحديث وموهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو داب المصنف انه لا يلاحظ الصيغة ولا ينظر الى عدد قبا فلا يخالف ان لا يختلف مصداق ما بين العلم ان النهي

الرجل عن فضل طهور المرأة ثابت باحد حديثي الرجل في فضل غسل الرجل في كل وقت
فصل الوضوء على بعض الحديثين واكثر الفقهاء جعلوا النبي على التنزه واما وجه انتهى منشأه الاستنكاف من كل واحد
من الاخرين الاستنكاف للعلماء نور الله قلوبنا بنوره طهيرة الرجل تنكيز عن فضل طهور المرأة وطهارة يتبرع عن فضل طهر
فجأت الشريعة موافقة للطبيعة وجعلت خلاف الاول ولا يصديق اسم الفضل في صورة الاغتسال جميعا ومن
خرج المناط لظافته وعدم نظافته فيرد عليه ان النبي ورد في كلا الصورتين ومن خرج المناط خوف الفتنة وقال النبي مختص
بالاجانب يرد عليه وليفتد جميعا لان الاغتسال جميعا اي معا انما هو في الزوجين ومن قال انه مدرج لادليل
عليه ثم لا يخفى ذلك على من لم يرد به باساليب لعبان فان الحديث ورد في فضل الرجل والمرأة وذلك مقابلة اعصفت بهشت

قوله ففي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغسل المرأة بغسل الرجل وبغسل الرجل بغسل المرأة زاد مسند وطهارة فاجمعا اي معا دليل حديث ام سلمة عند النساء توضأت افا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه وسلم معا بقرينة تدل فيهما ايدينا واختلفت يد يد رسول الله صلى الله عليه وسلم واما اجابني صورة الاغتسال
جميعا لان اسم الفضل لا يصديق عليه بخلاف حالة المناذبة فان فيه الاستنكاف والسرية ان الغرض من الوضوء
الطهارة وتنقي الاستنكاف التوسوس فنهى الشارع عن فضل الطهور.

باب الوضوء بماء البحر هو المالح في الغالب كما ان الطلاق النهري العذب غالبا اتفقت الامة على ان البحر
حاره طاهر طهر وغرض المصنف بعقد هذا الباب ان المار لما كان يتجسس بوقوع النجاسة فيها والبحر يلقى فيها النجاسات
الكثيرة خصوصا على سواحل وان ما البحر يتغير في اللون والطعم والماء المتطور على خلقته اسليم في نفسه خال عن ذلك
الاعراض وان البحر جونا قد يموت فيه الميتة تحسنة وكذلك ما تغير اصله وصاته فيتم ان لم يكن ايضا نجسا فعقد الباب لبيان بطلان ما

قوله انه سمع ابا هريرة يقول سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك تزك
البحر ونحوه معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا افنت وضأنا بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحار البارد فاعلم ان الحل ميتة قوله هو الطهور الضمير المرفوع مبتدأ وما بعده خبره وماره فاعلم للمصنف
المشبهة الطهور وكل معطوف على الطهور وميتة فاعلم واللام في الطهور ليس المقصود كما في زيد الامير بل تعريف الميتة
بحال البحر كما قال عبد القاهر ان تعريف البحر قد يكون ليعرف به البتة كما في قوله تعالى اولئك هم المفلحون وكذلك
في قول الشافعي وان تكل الهوى رجلا في فاني ذلك الرجل في قال لا وستاذ العلم نور الله قلوبنا بنوره
قوله هو الطهور ماؤه ان كان هو ضمير شان فالطهور مقصور عليه والا فاللام كما في قوله تعالى اولئك هم المفلحون على معنى
ذكرني الكشاف ويكون مقصورا عليه ايضا وعلل ذلك هو مراد الزمخشري من قوله ان معنى الله هو الله هو الله هو
جالس المحاولات لا غير الجالب كما ذكره في الفائق ويجوز ان يكون الضمير كما في قوله
هو البحر حتى يالم خيال في بعض عدد ورا الزمخشري وصالح.

قوله الحل ميتة فالبيت من السمك حلال بالاتفاق وفي ما عداه خلاف قيل لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ما
البحر وعلم جلهم بحكم ما قاس عليه جلهم بحكم صيده مع عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الاية فزاد في الجواب

ارشادوا به دية قوله الحبل ميتة وقيل انما اجابهم عن ماره وطعامه لعله بان قد يجوز سم الزاوي البحر كما يجوز سم
 العذب فلما جمعتهم الحاجة منهم انظم جوابهم استدلال الشوايف بهذا الحديث ان ما سوى السمك حلال وكذلك
 استدلال بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم فيه ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم فيه ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم فيه ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم فيه
 ويجوز عليه الخناث والضفادع والسرطان والحيتان ونحوها من الخناث وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضل الضفادع حين سئل
 عن جعل سمها في الدوار وفيه كذا في كذا لا حاجة لهم في الآية لان المردود للصييد هو الاصطيد ولانه هو الصيد حقيقة لا الصيد
 لانه مفعول فعل الصيد واطلاق اسم الفعل عليه يكون مجازا فالمصدر على حاله والدليل عليه ان القرآن بحث عن فعل الحرم بانه من
 الجوارح لا انفسيت انه لا دليل في الآية على اباحة الاكل بل خرجت المفصل بين الاصطيد في البحر وبين الاصطيد في البر المحرم
 واما الحديث فلا حاجة فيه ايضا على تقدير كونه مخي اكل حلالا ايضا كما قالوا ان معنى كل حلال ثم ينشأ وجبهات الارشاد في
 صلى الله عليه وسلم ذلك لانه زائد على سوال المسائل لان مراد منه السمك لا غير دليل قوله صلى الله عليه وسلم حل لنا ميتتان
 السمك والجوارح الاخرى كما حفظ في تلخيص الجرح فوعا وموقوفوا ايضا لم يشبه من احذر الصحابة الاكل ما سوى السمك والغنم
 فرع من السمك كما وقع في بعض الالفاظ لفظ الحوت بدل الغنم فقلت والاولى في جواب الحديث ما اجاب عنه شيخنا وسخي
 مشايخنا مولانا محمود حسن قدس الله سره ان اكل معنى الطاهر فيمنع يربط الجملتان بالسؤال قال او ستاد
 العلامة نور الله قلوبنا بنوره يجوز ان يكون اكل معنى الطاهر ومنه حديث اذا بلغت الصبابة حلت اي ظهرت من الحيض
 عند الدار قطني يا سلمان كل طعام وشرب وقعت فيه دابة ليس لها دم فانت فيه فهو حلال اكله شربه ووضوؤه وعلقه
 الدار قطني بالاجيب عنه في فتح القدير قال التبريزي تحت قوله ولقد سرت على الطعام بمختم : انه اذا كان الرجل عدة
 للفعل قبل مفعول نحو مختم ومخرب مرجم واذا كان قويا على الفعل قبل فعل مثل صبور وقبول وشكور فاذا فعل الفعل
 وقتا بعد وقت قبل فعل مثل صبار وعلام فاذا كان الفعل عادة قبل مفعول مثل رجل مغوار ومعطار ومهدام
 والطهور لازم لانه من طهر كالنوم والضحك لا تقطوع لانه من قطع حديث حل لنا من الدم دمان ومن الميتة ميتتان
 من الميتة الحوت والجراد ومن الدم الكبد والطحال قال في تلخيص من باب النجاسات ورواه الدار قطني في اكل
 من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم موقوف وقال هو صحيح وكذا صحيح الموقوفين ابو حاتم فعملوا رواية
 الموقوفة التي صححها ابو حاتم وغيره هي في حكم المرفوعة لان قول الصحابي حل لنا وحرم علينا كذا مثل قوله امرنا بكذا ونهينا بكذا
 فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لانها في معنى المرفوعة والتمسك علم وقال البيهقي رفع هذا الحديث او لا يزيد من اسلم عبد الله
 وعبد الرحمن واسامة وقد ضعفهم ابن معين وكان احمد بن حنبل يوثق عبد الله قلت رواه الدار قطني في السنن
 وابن عدي من رواية عبد الله بن زيد بن اسلم اح ونقل انه قال في التلخيص وهو موقوف في حكم المرفوعة وهذا
 الحديث موقوف في حكم المرفوعة او مرفوعا بطل على من الحلال من حيوان البحر هو الحوت لا غير والتمسك علم
باب الوضوء بالنبيذ ما يعل من الاخرية من التمر والزبيب والعسل والخطبة والشعير وغير ذلك قال
 ثبتت التمر والعنب اذا تركت طليها لما يصير فيه انصرف من مفعول الى فعل وسوا كان مسكرا او غير مسكرا فانه يقال
 فيه وبينه ويقال للمعصر من العنب فيه فاذا كان مسكرا لا يجوز الوضوء به باجماع واذا كان بحيث لم يصير مسكرا لم يخلط

اجزا را ترم با المار لم يصبر المار طوا فجوز اليه التوضيح بالاتفاق واما اذا صار حلو فافيه اختلاف فمن ابى خفيفة ثلاث روايات
احدها يقيم ويتوضا وايها قدم جازوا اختارها محمد وثانيها يتوضا ولا يقيم بشرطان يكون حلو رقيقا يسيل على الاعضاء
كالماء وثالثها يقيم ولا يتوضا به وبها اخذ ابو يوسف وبه قالت الائمة الثلاثة مالك احمد والشافعي وهى الرواية المرجحة
ايها عن ابى خفيفة وقوله لا خير وعليه الفتوى واختاره الطحاوى وجزم بها قاضيان واعتمد عليها صاحب البحر وهو
المذهب المختار اصح عندنا فلم يبق الداعي الى ان يلغى في حديث الباب -

قوله عز ابى خزيمة عن ابى زيد عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة
الحج فاني اذا كنت قال فليد قال تمة طيبة وماء طهور رزاني المصباح وتوضا منه وزاد احمد الترمذي
فترضا منه قال ابن الهمام ورواه ابن ابى شيبة مطولا وفيه بل معاك من وضوء قلت لا قال فاني اذا كنت
قلت مبتدئ ترقى قال تمة حلوة وماء طيب ثم توضا واقام الصلوة قال يعنى وقال بعضهم يريدوا يحافظ ابن حجر
الحديث طبق علماء السلف على تضعيفه قلت انما ضعفوه لان في رواية ابى زيد هو رجل مجهول لا يعرف له رواية
غير هذه الحديث قاله الترمذي وقال ابن العربي في شرح الترمذي ابو زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن
كيسان وابورق وهذا يخرج عن الجماعة على انه روى هذا الحديث اربعة عشر رجلا عن ابن مسعود كما رواه ابو زيد
الاول ابوراف عند الطحاوى والحاكم الثاني رباح ابو على عند الطبراني في الاوسط الثالث عبد الله بن عمر بن الخطاب
وابو عبيدة بن عبد الله وابو الاحوص وعبد الله بن مسلمة وقابوش بن ابى كيسان عن ابيه وعبد الله بن عمر بن
عبدان الثقفي وعبد الله بن عباس ابو الوائلى شقيق بن مسلمة وابن عبد الله بن عثمان بن سناد وابو عثمان النهدي
في الملقط والتفصيل في شرحه على البخاري من شار فليرجع اليه والحاصل ان الطعن في هذا الحديث بوجه الاول جهالة
ابو زيد الثاني الترمذي ابى خزيمة لم يولد قبل موته بن كيسان او غيره الثالث ان ابا خزيمة هذا كان نبيا ذابا لكوفة
الرائج ان ابن مسعود رضي الله عنه لم يسل عنه بل كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال لستى كنت ولك سسل
تلميته علقته بل كان صاحبكم مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الحن فقال ودودا انه كان الخش انه من اخبار الاحاد
وروى مخالفة الكتاب ومن شرط ثبوت خبر الواحد ان لا يخالف الكتاب فاذا خالف لم يثبت او ثبت لكنه نسخ
بلا ان ليلة الحن كانت بكاء اما اجواب فمن الاول فقد مر بان تدرى عن ابى زيد التميمي ان ابو خزيمة راشد بن
كيسان وابورق عطية بن الحارث فارقع الجماعة وصار معلوم الصين بضابطه الحديث وقال في البدائع فقد
قال صاحبنا عن زهاد التابعين واما ابو زيد فهو مولى عمرو بن حريث فكان معروفا في نفسه بمولاه فاجعل
بعده الله لا يقدح في رواية على انه تدرى هذا الحديث من طرق آخر غير هذا الطريق لا يتطرق اليها طعن وعن
الثاني بان الحافظ وغيره من المحققين صرحوا بان خزيمة هذا الذي يروى عن ابى زيد عن ابن مسعود راشد
بن كيسان فارقع الترمذي ومنه عن الثالث بان ابا خزيمة كونه نبيا ذابا لكوفة لم يثبت بل الذي كان نبيا ذابا لكوفة
هو شيخه ابو زيد كما نقل الحافظ عن ابى داود ولو سلم فلا يقدح فيه لانه يمكن ان يصنع النبيذ ما لم يبلغ حد الاسكار
ولا سطعن فيه ومن الرايين قال صاحب اكلام المرجان ان ذهاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحن وقع ست

مرات فيمكن ان يكون ابن مسعود معه في بعضهما ولم يكن معه في بعضها كيف تفقد ذكر الزمزمي كونه معه وحجه فقد اخرج
 الترمذي بسنده عن ابن مسعود قال صلى الله عليه وسلم العشار غم الضرف فافقه سيد ابن مسعود حتى خرج به الى الطجار مكة فاجل
 الحديث قال حسن صحيح غريب من هذا الوجه وايضا يمكن ان يجاب عن ابن مسعود صلى الله عليه وسلم ترك ابن مسعود
 بنفسه الشربة في محل آخر فلم يكن ابن مسعود معه صلى الله عليه وسلم في ذلك المحل اي موضع تعليمه لم يكن فلا معارضة بين
 الحديثين الا ترى الى ما اخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود في دارهم فحدث
 ابن مسعود صلى الله عليه وسلم قرأ عليهم وبلغهم وعلّمهم فكانوا هذه المعارضة مدفوعة بالتأويل فذلك هذا باختلاف الزمان والمكان واول
 بعضهم قول ابن مسعود ما كان معه منا احد بان معناه ما شهد باننا احد غيري لغيرنا الشاركة وابايت لا خصاصة بذلك فذكره
 ابن الهمام عن الامام ابي محمد البطلوسي فحلى هذا الامارضة فيها وعن النجاشي قال الا وستاذ العلم نور الله قلوبنا بانه
 ان الترمذي ذكر في عدم جواز الوضوء بالنبيذ والخل في ذكره في عدم جواز المسح على العمامة وسلم فيما حكاه البيهقي عنه في المسح
 على الجوزين ما يدل على انهم ايضا استدلوا بالزيادة على القاطع بالثني قال البيهقي قال ابو محمد يعني يحيى بن منصور ترك
 مسلم بن حجاج ضعف هذا الجواز وقال ابو قيس الا ودي وهزيل بن شرحبيل لا يجملان هذا مع مخالفتها بحجة الذين
 ردوا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا مسح على الخفين وقال لا يترك ظاهر القرآن مثل ابى قيس وهزيل الخ حكاه الشيخ محمد بن
 ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن في باب المسح على الجوزين وكذا الزمزمي قلت يريد الاستاذ العلم ان هذا اصلنا
 وهم يفعلون ذلك في مواضع لا تخصي وهذا ظاهر على من اراد في بصيرة في المذاهب فانهم قالوا مثلاً بفرعية الفيتي
 الوضوء مع انه مخالف لنص القرآن اذا قمت الى الصلوة فاعسلوا الاية فلا يمكن لهم التضعيف بهذا الوجه لانهم كثير
 ما يفعلون الزيادة بنجر الواحد على القرآن وهو الشيخ لا يجوز ما على اصلنا فنقول اولاً بانه لا يلزم الزيادة على القاطع
 بهذا لان المار المنبذ وان كان في بادى النظر مارقاً لم يقيد الا ان العرب يتعلمونه موضع المار المطلق كما في شرح
 البخاري لشمس الدين الكرماني وبلوغ الارب ان هناك طريق جعل المار الملح حلواني العرب فلم يكن على طريق التكبيل
 مثل المار المخلوط بالثلج استعمال في زماننا فلا يقال لانه مارق مقيد فكذا هذا فظهر ان التوضي به لا يخالف فان لم نجدوا
 ما يقيموا لاية لان عدم وجدان المار لم توجد ثانياً بانه لما قال به جماعة من كبار الصحابة منهم علي وابن مسعود
 وابن عمر وابن عباس ومن بعدهم قبيبن ان الحديث ورواه الشبهة فالاستفاضة جيتا على به الصحابة وتلقوه
 بالقبول وبمثل يجوز الزيادة على القاطع.

باب البصلى الرجل وهو حاقن هو بفتح حاء وكسر قاف من بول شديد ومن يحبس بوله اي من
 يبصلى الرجل في هذه الحالة التي يدفعه البول في مضاه الحاقن اي دفع الغائط والحاقن اي دفعها وقيل مدافع
 الرشح فاما دبر ما يميم البول والغائط وكذا الرشح هذه المسئلة اتفقت الامة عليها وقالوا بكراهية الصلوة في حال
 مدافعة البول والغائط قال الحلبي في شرح النية ويكره ان يبذل في الصلوة وقداخذه فالتقاء بول لقوله
 عليه الصلوة والسلام لصلوة محضرة الطعاصر ولا وهو يدل فعه الاختتان لاجزء البودا وفي الباب
 والراوى الكمال كافي نظائره ويقتضي الكراهية وان كان الاهتمام بالبول والغائط يشغله اي يشغل قلبه عن الصلوة

ويذهب خشوعه لقطعها وان مضى عليها اجزاء اى كفاه فلو علم على تلك الحالة وقتل سائر وكان ثملا فانه اياها يصح الكراهية
التحرية وكذا حكم ان اخذه البول او الغائط بعد الاغتسال اى اقطع الصلوة ولم يكن به مداخلة فخر شافى بعد الاغتسال
فاحكم انه ليقطعها وان لم يقطعها اجزاء مع الاسارة اهـ وفي الدر المختار ذكره صلوة مع مداخلة الاجئين واحداهما والآخر
قوله عن ثوريان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يجيل لاحد ان يفعلهن

اليوم رجل قوم ما يخص نفسه بالداء عاء دو فخص فان فعل فقد خاسرهم ولا ينظر في خسر بيت
قيل ان ليستاذن فان فعل فقد دخل ولا يصلي وهو حقن حتى يخفف قوله يخص نفسه بالدعاء الخ
استشكل على العلماء هذا لان الادعية المأثورة في الصلوة وخارجها اكثرها مرية بصيغة المتكلم الواحد وقليلها بالمتكلم
مع الغير كدعاء القنوت والاستسقاء فقال بعضهم لا يصح هذا الحديث بل هو منسوخ وقال بعضهم معناه يخص نفسه
بالدعاء ويدعونهم كما وعالا عرابي ولا تترحم على احد اقلت هذا كما ترى فان الحديث لا يصح عليه الحكم بالوضع وكذا لا يروى
هذا قيل معناه لا يشاركك في عمل فاذا اشرك في عمل احد فقد ادى جهنم قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا
منوره قال العزيز يروي قوله فيخص نفسه اى القنوت خاصة بخلاف دعاء الاغتسال والركوع والسجود والجلوس بين
السجدين والتشهد -

باب ما يجوز من المأخوذ الى جنوه قال العلماء لا يتحد بد في المار للوضوء والغسل الا ما روى عن محمد
بن حسن فانه قال يغسل بالصداع ويوضو بالمذقل النوبي وذكر جماعة من اصحابنا وجه البعض اصحابنا ان الصلوة
مبها ثمانية ارطال والمد رطلان واختلفت الروايات في قدر المار في الوضوء والغسل القدر المجزئ من الغسل
ما يحصل بتعليم البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في النقصان الى مقدار لا يسمى مستحله
مغتسلا او الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر المجزئ منه ما يحصل بغسل اعضاء
الوضوء سواء كان ملا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف او النقصان الى حد لا يحصل به الواجب
قلت عندنا في كل موضع الصلوة ثمانية ارطال والمد رطلان بخبر الساني بذلك لفظه هكذا وعن مولى كهنى
قال اتى مجاهد بعد خروجه ثمانية ارطال فقال حدثتني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
بمئش هذا ورجاله رجال الصبيح وعند المجازيين وابي يوسف المد رطل وثلاث بالبعداوى والصداع
خمس ارطال وثلاث والتفقه ا على ان الصلوة كمبال يسع اربعة امداد ففى المداخلة عند رطلان عندهم

رطل وثلاث قال الشيخ حديث الباب كان النبي صلى الله عليه وسلم يتي ضا بانه يسع رطلين
ويغتسل بالصلوة رطلان المد رطلان ليوافق رواية جارية عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل بالصلوة ويتوضا بمد اخرج ابو داود وفي الباب منها وفي رواية عن انس اخرج ابو داود
في الباب يتوضا بمكيك ولم يبين كس رطلين المكيك مكيك ومكيك كى كى يسع صاعا نصف
قال النووي لعل المراد بالمكيك مئش المد وكذا قال ابو جوي وقال في النهاية اساءا لمكيك المد وقيل الصلوة
والاول ما شبهه لانه جار في حديث آخر مفسرا بالمد فقال القريظي الصحيح ان الراوية مبها المد بدليل الرواية

الآخرى قلت فثبت بهذا ان المدرطان فيكون الصارح ثمانية ارجال لما ذكره صاحب العرقين على تقدير علماء الهند ففقيه اقول هاهنا ما يستحقون توكيده قال الاوستاد العلامة نور الله قلوبنا منوره صلواته كوني مستأى مني فيموت وصدده ههنا وتلكه شقيقه بار ونيار كيه دارا اعتبارا وزن ان انما شدة ان نيم وجرار درهم شرعي اربعين يسكن شلوكة كان تماشه هست يك شرخه دوجو سنج سه جوست ليكن ياوكم بهم اتمن اقل وردوني مقدار

بار الوضوء ما اخرج به ابو داود في الباب عن ام عماره ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع فاقى بالمال فيه ما قدر ثلثي المد واما ورد ان صلى الله عليه وسلم توضع نصف المير في اسناده صلت بن وريه وروى متروك فالتقدير التي وردت في الحديث ليس على التحديد والشماع علم.

باب في الاسراف في الوضوء وفي شئ من كراهية الاسراف في الماء والاسراف في الماء كقول الله تعالى كذا وشربوا ولا تسرفوا اي لا تجاوزوا الحد وهو اكل المأكول وشرب المشرب في الشاة في غسل الاعضاء او باقية الكثير من الماء كما يفعل الموسوسه وهذا كونه في الكراهية وقد اجمعت الامة على كراهية الاسراف في الطهور وضوءا كان او غسلا او طهارة عن النجاسات وان كان على شط نهر جار كما كذا وروى الحديث.

قوله ان عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول اللهم اني انا لك القصر الابيض عن بين

الجنة اذا دخلتها قال اي بني سئل الله الجنة وتعود به من النار فاني سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول انه سبكون في هذه الامور ثم ليعتدون في الطهور والاداء

قال التور شتي انك الصالح على ابنه في هذه المسئلة حيث طهر الى الصلاة على الصلاة وعلما من الاعتدال في

الدعاء لما فيها من التجاوز عن الادب نظر الدعاء الى نفسه يعني ان قد سأل شيئا يعيننا بما كان مقدرا لغيره قلت انه من

قبيل سعد بن العبد لانه رضي الله عنه لما سمع ابنه يقول هذا اليعازر وان لم يكن فيه الاعتدال لانه يجوز سؤال القصر الابيض

في نفسه خاف عليه ان يتجاوز عنه الى ما فيه الاعتدال حقيقة فثبت على ذلك وانكر عليه سيدا للباب

باب في سبام الوضوء اي في كراهية ان ينقص من وضوءه شيئا او يتركه عن كراهية والاسراف على الوضوء

استيعابا لعضاد الوضوء بدون اسراف فقط بوجوه من منها تخليص الغسل اعتدالا لثلاثة واستيعابا لاسم مرة وسنة

ومنها اطالة الفترة الى ما لا بد بشرط ان لا يقع الفساد في الاعتقاد وهو متحجب كما فعله يومه مرة اخرجه مسلم ومنها القار العرفية على سبط

الراسن بحيث تنظر على الهيئة بحسب الوضوء كما سياتي وهو ايضا مندوب.

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما واقفا يصعدون فقال ويل للاعقاب من النار

استيعابا لوضوء قوله واقفا يصعدون اي يمشي الرجل الذي لم يصيب الماء بطهره فاجلوا لعدم اصابتهم الماء فلو كان الماء اكثر

حكم الكل فاكثروا الغسل اكثر القدم وقال الاوستاد العلامة نور الله قلوبنا منوره العل الصراية كانوا خرجوا المناط في غسل

الرجلين لتنظيف عن اللوث فلم يستوعبها بالغسل الا فيستبعد ذلك عن كان لم يراى وسع من النبي صلى الله عليه وسلم وقوله استيعابا لوضوء بضم الواو اي اتوه باتيان جمع فرائضه وسنة اذا كملوا فرائضه وورثت فتح الواو كان

وجه وجبها ايضا اي اوصلوا بالارضين الى الاعضاء بطريق الاستيعاب وفي الحديث دليل على فرضية غسل الرجلين
 في المسح لا يجزئ وعليه جمهور الفقهاء ولم يثبت خلاف ذلك في الاحتياط في الاجماع خلافا للروافض خذلهم الله تعالى وانسب
 الى ابن جرير الطبري انه يقول بالجمع بين غسل المسح وهو رجل راغض غير صاحب التسمية المشهور ولا ايضا تفسير واخطا
 الساقون انه هو صاحب التفسير المشهور وليس كذلك استدلال الروافض بقراءة جراحكم قلت الاستدلال فيلان فيه
 فقر آتان وجها بمنزلة الآيتين فالجرح محمول على حالة انخفضت الغضب في حالة عدم دليل ان الجمع من وصف وصور رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين لم ينقل عنهم مسجدا الا في حالة ليس
 الخفين وبوجه مسح الرجلين جائزا بلا خف فعليه صلى الله عليه وسلم مرة من الدهر لبيان الجواز ونقل عنه صلى الله عليه وسلم
 فهذا يشهد ان المسح على الرجلين لا يجوز قطعا بلا خف فقر آة الجرح محمول على حالة الخف والدليل على القولين
 في حكم الآيتين ما في الترمذي الم غلبت الروم معروفوا مجهولا انها واقعتان او محل الجرح على المجاورة كما في مجزئ خرب
 واما من بارد وغدا يوم يومين لان التوبة بالسنة الثانية المستفيضة وفائدة الجرح في الرجل كان منقطة
 الا فرط في الصب عليها وليد هو القطلان فها هو في غسل المسح واطيب الطحاوي وادعى ان المسح كان ثم مسح
 واتي بالرواية فليس اجد.

باب الوضوء في انية الصلوة قال في لسان العرب الصفر النحاس الجيد قيل ضرب من النحاس ابيض
 وقال في الجمع وهو الذي تمل منه الاواني في الغيات يقال له بالهندية كاشي.

قوله عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تور من شبيه التوراة
 صغير من صفر او حجارة والشبهتين في شبيه صفر الطبرسية برنج كذا في الجمع وفي الغيات شبيه برنج كذا
 از ترجيب من وجبت حاصل شوه هندی از ایتیل کرید و فی امریث دلیل علی استعمال او فی الصفر فی الوضوء
 وبغيره جاز في حديث الذي جاز في انية عنده وعقد عليه بن ابى شيبه في مصنفه محمول على نبي الارشاد لانه مضى في الطلب

باب في التسمية على الوضوء اي ذكر اسم الله تعالى في ابتداء الوضوء بل هو واجب ام لا اختلف
 العلماء فيه فذهب جمهور العلماء الى انه سنة منهم مالك والشافعي والحنابلة واصحابهم وقال اهل الظاهر
 واحمد بن حنبل واسحق ان التسمية عند الوضوء لازم لا يصح الوضوء بغيرها قال ابن الهمام في فتح القدير وفي المحيط
 لوقال لا اله الا الله او الحمد لله او الله لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة وهو بناء على ان لفظ اسم اعم مما ذكرنا
 قلت وصيغتها المأثورة بسم الله كما لله اخرج البهرا في مجمع قال ابن الهمام في فتح القدير وخرج في التسمية
 فذكرها في خلال الوضوء في الاكمل الستة بخلاف نحوه في الاكل كذا في الغاية معللا بان الوضوء على واحد بخلاف
 الاكل وهو انما يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لا استدراك ما فات احد

قوله لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن ايت كواسم الله تعالى عليه استدلال بهذا الحديث من قال بفرضية التسمية عند
 الوضوء وقالوا ان لا في قوله ولا وضوء لم ينفي الصحة كما نفقت الامة على ان لا في الجملة الاولى لا صلوة لمن لا وضوء له في الجملة الثانية

في نفي الشيء واحباب عنه الجمهور باجوبة منها ما نقله ابو داود في الباب من ربيعة بن عبد الرحمن التميمي
 المدينة ان معناه الذي يتوضأ ويغتسل ولا ينوي وضوءاً للصلاة ولا غسله للنجاسة وانما فسروا
 بالنية لان الذكر عنده يعم الذكر القلبي واللساني فبالنية يحصل الذكر القلبي وان لم يحصل الذكر اللساني وهذا الجواب
 وان لا يخالف الخصمية فان عندهم ايضا النية شرط لتحصيل الاجر والثواب ولكن يستبعد في النية ومنها ان
 تقدير صحة الحديث محمول على نفي الكمال كحديث لا صلوة لاجرا المسجد الذي المسجد ليك ابتداء بحديث ابن عمر بن
 مسعود والي هريرة مرفوعا عند الدارقطني والبيهقي بطرق كثيرة غفلة من توهما وذكر اسم الله عليه كان ظهورا صحيحا
 ومن توهما ولم يذكر اسم الله عليه كان ظهورا لا اعتبار وضوءه ويؤيد ذلك ان دليل حديث ذكر الله على قلب المؤمن سماء لم يسم قلت
 حديث الباب لا يسم شي من طرق عن مقال قال احمد بن حنبل وصدرت في التسمية حديثا صحيحا ولم يسأله ايضا عن السلف
 فلا بد ان يحل على تقدير صحة على نفي الكمال ونفي الكمال لا ينافي ان نقص بمنزلة المعدم وهو تغيير في المصدق لاني
 الدلالة فلا يجوز وهذا كثير في الاحاديث والعيارات البغارات كما لا يخفى والا حاديث التي ذكر المولى وان لم يسم شي
 منها عن مقال ايضا ولكنها متغايرة ككثرة طرقها وتكسب قوة فيصالح للقرينة على ان يحل حديث الباب على
 نفي الكمال اتفق البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلوة احدكم حتى يسمع الوضوء كما امر الله واستدل
 الطحاوي بحديث ما جرحه من تنفذه انه سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو توضأ فلم يرد عليه فلما فرغ
 من وضوءه قال انتم بمنعني ان ارد عليك الا في كبريت ان اذكر الله الا في طهارة على ان التمسك عند الوضوء
 ليس بلامزم فيه لا لوضوءه كان لا محالة خاليا عن ذكر الله تعالى وذكر الطحاوي ايضا ان كبريت كان منوعا في حاله ان يذكر
باب في الرجل يدخل بيده في الاناء قبل ان يغسلها بل يحجز ذلك ام لا وهل تجزئ الماندك
 ام لا اختلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء منهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ان او خال اليد المشكوك في نجاستها
 من النوم او غير النوم لا ينجس المار بل كبره ذلك قبل غسل اليد وقال بعضهم منهم الحسن البصري واسحق بن عمار
 بن حنبل ان او خال اليد في المار بعد قيام من نوم الليل ينجس المار قال النووي وهو ضعيف جدا فان
 الاصل في اليد المار الطهارة فلا ينجس بالشك وتوابع الشريعة متظاهرة على هذا
قوله اذ اقام احدكم من الليل فلا ينجس ويبدأ في الاناء حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري
 اين باتت يداك قوله من الليل في رواية الآتي من نوم اي سوا كان بالليل او بالنهار قال النووي فديننا وديننا
 المحققين ان هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المحترز في الشك في نجاسة اليد في شك في نجاستها
 كبره لغسلها في الاناء قبل غسلها سوا كان تمام من الليل او نوم النهار او شك في نجاستها من غير نوم
 قال الشافعي وغيره من العلماء ان السبب في ذلك ان اهل الحجاز كانوا يستنجون بالاحجار وبلادهم حارة فاذا نام احد منهم
 فلا يامن ان نام ان تطوف يده على ذلك الموضع النجس او على قدر غير ذلك فاذا كان هذا سببا للحديث عرفت ان
 الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي كما قال الامام احمد بن حنبل وغيره بل الامر لا يقتضي
 والتدبر لان النجس غير معلوم بل هو موهوم واليه اشار في الحديث حيث قال فانه لا يدري اين باتت يده فكان

الحديث محمود على النبي تنزيها قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قوله فانه لا يدري اين باتت به رواية
ابن خزيمة والداقطنى من اى من جسده وبهذا ظهر ان تاويل الحافظ ابن القيم بهذا الحديث بان المراد يموت اليه مع الشيطان
كما ثبت على النجاشي وليس النظر في التعليل الى النجاشية غير نافذ.

باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم اخرج الزيلعي صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم عن
اثنين وعشرين صحابيا وكلمين الزيادة عليه ما وجدناهم بيان صفة الوضوء لاسماعيل بن عثمان وعلى بنى روية عثمان
ان الناس اختلفوا في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم فبين لهم عثمان وحديث عثمان صل عظيم في صفة الوضوء وقال
في الواجب غسل الاعضاء مرة مرة والزيادة عليها سنة لان الاحاديث الصحيحة وردت بغسل ثلثا ثلثا ومرتين
ومرتين ومرة مرة وبعض الاعضاء ثلثا ثلثا وبعضها مرتين مرتين وبعضها مرة مرة وكذلك المضمضة والاستنشاق
وردت الرواية بالفصل شيئا وبالمجموع وغير ذلك وهكذا في مسح الرأس وردت الروايات مختلفة في بعضها مرة
وفي اخرى ثلثا وبالاقبال والادبار فلا اختلاف على هذه الصفة وسيل الجواب في الكل فان الثلاث في الاعضاء
المسحولة هي الكمال والواحدة تجزئ والمسح بجميع الرأس مرة هي الكمال والمسح على الناصية تجزئ وكذلك الكمال
في المضمضة والاستنشاق ليست غزوات ثلثة لثمة المضمضة اولا وثلثة للاستنشاق بعده وثالثة واحدة
او لغزوتين او ثلث بالوصل فيجزي وهذا كله ظاهر وسياتي مفصلا.

قوله رايت عثمان بن عفان توضأ فادخغ على يديه ثلثا فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل
وجهه ثلثا وغسل يديه اليمنى الى المرافق ثلثا ثم اليسرى مثل ذلك ثم مسح راسه ثم غسل قدميه
اليمنى ثلثا ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مثل وضوءي
هذا ثم قال من توضأ مثل وضوءي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله عن وجهه
ما تقدم من ذنبه قوله تمضمض استنشاق المضمضة تحريك الماء في الفم وكما بان يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه
ثم يخرجه وقال الزندقي من صحابنا ان يدخل صبيغ في فمه والف والمبالغة فيها سنة احوال استنشاق اخرج الماء
من الانف بعد الاستنشاق وفي نسخة واستنشاق اى جذب الماء بريح الفم حتى يبلغ المار خياشيم ثم يستنشق الا وهو
يعني ثم اى ثم استنشق بعد المضمضة قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قال لا زهر روى سلمة عن
الفرار انه يقال ستر الرجل استنشق واستنشق في الطهارة اهو فقد كنى به عن الاستنشاق وقدر لوجه
غير فقول النووي وقال ابن الاعرابي وابن قتيبة الاستنشاق هو الاستنشاق والصواب الاول هو الى المعالجة
غير متجئة قوله مسح راسه ليس فيه ذكر عدد وظاهره انه مرة وسياتي وقوله غسل قدميه اليمنى ثلثا دل على ان فرض
الوضوء غسل الرجلين المسح وعلى ان في غسل الرجلين ايضا التثنية سنة قوله صلى الله عليه وسلم استجاب صلاة كعب بن
عقيب الوضوء في تحية الوضوء قوله لا يحدث المراد ما يكون قطعه لان قوله يريث ليقضي تكسبا فاما ما يحرم من الخطرات
والوسوس ويتعذر دفعه فذلك مفعولة من افق ان يحصل له عدم حديث النفس صلى الله عليه وسلم في ذلك لا يرب ثم ان
الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه طلقا ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان اجنبيا اشبه احوال الدنيا فان كان فيما يتعلق

بأمور الآخرة كالغفر في معاني التلو من القرآن والمذكور من الدعوات والاذكار وفي أمر محمود وسندوب إليه
لا يضر ذلك وقد روي عن عمر أنه قال اتى لأجر جديش وانا في الصلوة فوله غفر الله عز وجل له ما تقدم من ذنبه يعني من
الصغائر دون الكبائر والله اعلم بالصواب .

قوله قال فيه ولم يسم راسه ثلثا أي زاد أبو سلمة لفظ ثلثا ولم يذكره عطار وحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
هذا يدل على أن التثليث في مسح الرأس سنة وبه قال الشافعي وأما عندنا فاسنة إن مسح راسه مرة واحدة مستغبرا
والتثليث كرويه وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مسح ثلاث مرات ببار واحد واحتج الشافعي بهذا ما روى أن عليا
حكى وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل ثلثا ومسح بالراس ثلثا ولان هذا ركن أصلي في الوضوء فيسبب فيه
التثليث قياسا على الركن الآخر وهو الغسل والحجاب عنه ان الشهور عن عثمان وعلي رضي الله عنهما في الوضوء أنها حاملة
واحدة قال أبو داود ان احاديث عثمان الصحيح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة فانه ذكر في
الوضوء ثلثا وقالوا فيها ومسح راسه لم يكن واعدوا كما ذكرنا في غيره فدل ذلك على ان المسح كان مرة
واحدة لانه لو كان فيه التثليث لفعله عثمان وحكي عنه الرواية بل في بعض روايات عثمان تصحيح بان عثمان مسح
براسه مرة واحدة وكذلك في رواية علي رضي الله عنه ذكر المسح مرة كما ذكرها أبو داود في الباب وكما اخرج الترمذي
عن أبي حنيفة عن علي وصححه قال الشوكاني في النيل روى عن سلمة بن الأكوع مثله وعن ابن أبي اوفى مثله ايضا ورواه
الطبراني في الاوسط من حديث ابن مسعود قال قال الحافظ واسناده صحيح ورواه ابن أبي اسحاق
من حديث زريق بن حكيم عن رجل من الانصار مثله واخرج الطبراني من حديث عثمان مطولا وفيه مسح
براسه مرة واحدة قال الحافظ وفي رواية من حديث عبد الله بن زيد مسح براسه مرة واحدة وكذا حديث ابن
عمر بن قيس في مسحه مرة واحدة واخرج الترمذي من حديث الربيع بن بلقة انها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح براسه
ما قبل منه وما ادبر وصيد غيبه واذا غير مرة واحدة وقال حسن صحيح وروى النسائي من حديث حسين بن علي عن ابي سلمة مرة واحدة
واخرج النسائي من حديث عائشة في تعليم الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وسحت راسي مرة واحدة انتهى لمختصلي
فهذه الاحاديث كلها تدل على ان التثليث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح انه مرة واحدة وبالحجة اعاد
عثمان الصحيح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة كما قال أبو داود وكذا روى عبد خير عن علي بن ابي اوفى في رتبة
الكوفة ومسح راسه مرة واحدة واما رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن هذا مسح كونه مخالفا للثقات شاذ وغير ثابت لان
فيها عبد الرحمن بن رواه وقال فيه الدارقطني ليس بالقوي كذلك جميع الروايات التي ذكرت فيها تثلث المسح
لا تخلو عن مقال حتى قال الشوكاني في النيل والاضاف ان الاحاديث الثلاث لم تبلغ الى درجة الاعتبار حتى
يلزم التسك لما فيها من الزيادة فالوقوف على ما صح من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث
عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة
قال الحافظ ومن اقوى الادلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن
عمر بن العاص في صفته الوضوء حيث قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من راسه على هذا فقد اسار

في غم فان في رواية سعيد بن منصور هذه فيها التصريح بأنه مسح راسه مرة واحدة فدل على ان الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة وكيل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صحت على ارادة الاستيعاب بالمسح لا انها مسحات مستقلة بجميع الرأس جميعا بين الاول والثاني والثالث ولو ثبت ما رواه الشافعي فهو محمول على انه فعله بارواحده وذلك سنة عندنا في رواية الحسن عن ابي حنيفة لان التثليث بالمياه الجديدة لتقريب الي غسل فكان محلا للمسح واما الجواب عن القياس فنقول قياسه على الغسل فاسد من وجهين احدهما ان المسح محلي على التحفيف والتكرارين باب التخليط فلا يليق بالمسح والثاني ان التكرار في الغسل مفيد لمحصل زيادة النظافة التي لا تحصل بالمر الواحد ولا يحصل ذلك بتكرار المسح قبل القياس -

قوله حدثنا يحيى بن ادم قال حدثنا اسرائيل عن عامر بن شقيق بن جبرة عن شقيق بن سلمة قال رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثا وثلاثا ومسح راسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا قال ابو داود وسراة وكيع عن اسرائيل قال توصنا ثلاثا قط وفي نسخة فقط وغرض المصنف من هذا الكلام ان يحيى بن ادم روى عن اسرائيل هذا الحديث وذكر فيه تثليث المسح وخالف وكيعا في هذا فان وكيعا حدث عن اسرائيل بهذا فقال في حديثه توصنا اي عثمان ثلاثا فقط يعني ذكر وكيعا في حديثه التثليث في الوضوء اي في غسل اعضاها ولم يذكر التثليث في مسح كذا يحيى بن ادم اذا قلنا وكيعا لا يتجرب فلا يقاوم الروايات الصحيحة التي رواها الحفاظ المعتبرون الحاصل ان احاديث عثمان الصالح كلها تدل على مسح الرأس اثنى عشرة مرة الا لاطريقين احدهما طريق حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن وثانيهما طريق يحيى بن ادم عن اسرائيل فكلما هما غير صحيحين عندنا في ذلك كما بينه بالدليل علما ان في طريق الاول عبد الرحمن بن وردان وفي الثاني عامر بن شقيق ليسا بقويين عنده -

قوله ابو عوانة عن خالد بن علفمة عن عبد خير قال اتانا علي وقد صلى ندعا بطريق فقلنا ما يصنع بالظهور وقد صلى ما يريد الا ليعلمنا فاني بائنا فيه ماء وطشقت فافرع من لائنا على يمينه فغسل يده ثلاثا ثم قمضم ثم واستنشق ثلاثا ثم قمضم ونثر من الكف الذي ياخذ فيه ثم غسل وجهه ثلاثا وغسل يده اليمنى ثلاثا وغسل يده الشمال ثلاثا ثم جعل يده في الاناء فمسح براسه مرة واحدة ثم غسل رجله اليمنى ثلاثا ورجله اليسرى ثلاثا ثم قال من سرك ان يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا قوله اتانا اي جازعنا بعد فراغ صلوة الصبح في مجالسنا في رجبة الكوفة قوله من الكف الذي ياخذ فيه المار المراد به اليمنى وغيره بعض الرواة مكف واحدا لم ينضم في المضمضة والاستنشاق كف اليسرى فالمسنون ان يضمض ويستنشق باليمنى واما النثر اي اخراج الماء من الاكف فالمسنون فيه ان يكون اليسرى كما ورد في حديث غيره قوله فهو هذا اي وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكمل شيئا مما كان هو المراد به التثليث في غسل الاعضاء والتوحيد في مسح الرأس - ثم اخرج حديث زائدة وفيه **قوله** فقمضم ثم ثلاثا واستنشق ثلاثا ثم ساق قريبا من حديث ابي عوانة قال ثم مسح

رأسه مقدما ومؤخرة مرة ثم ساق الحديث نحو غرضه من هذا ان في حديث ابى عوانة كان اباجالا فان فيه مضمض مستنشق ثلثا وفي حديث زائدة تفصيل لهذا فان فيه مضمض ثلثا واستنشق ثلثا وكذلك في مسح الرأس في مسح الرأس في حديث ابى عوانة فمسح برأسه مرة واحدة وفي حديث زائدة مسح برأسه مقدما ومؤخرة مرة اي بدأ بمقدم رأسه فذهب بها الى تقاه ثم رويها الى المكان الذي بدأ منه مرة قوله ثم ساق الحديث نحوه اي نحو حديث ابى عوانة قال الا وستاذ العالم نور الله قلوبنا بنوره وتماحه في سنن الدارقطني وفيما نقل يده اليمنى في الاناء حتى عمرها المار ثم رفعها باحمت لمن المار ثم مسحها بيده اليسرى ثم مسح رأسه بيده اليمنى مرة الحديث وهذا اللفظ الا حتى لما يقطر ولعل ذلك هو الحمل لقوله فصبها على ناصيته فتر كما تستن على وجهه وعلى هذا يكون المقصود بهذا التسبيل هو المسح وما في معجم الطبراني الكبير بسند حسن عن الحسن بن علي بن رسول بن علي بن النضر عليه وسلم كان اذا وضأ فمض ما حتى يستبيله على موضع سجوده يخرج به من ترابها الحديث والله اعلم وقد حمله السيوطي عليه ونقل عن بعض العلماء استحباب ذلك ثم اخرج حديث شعبه -

قوله شعبه قال سمعت مالك بن عوف قطبة قال سمعت عبد خير قال رأيت عليا في بكرسى فقعده عليه ثم اتى بكرى من ماء فغسل يده ثلثا ثم مضمض مع الاستنشاق بماء واحد وذكر الحديث وهذا الحديث حجة للشافعي فانه قال باجمع بينهما بار واحد بان يأخذ المار بكفة فيمضمض به ويستنشق به بعضه وقال الترمذي في سننه قال الشافعي ان جمعا في كفت واحد فهو جائز وان فرقا فهو واجب الينا وهذا قول ثمان له وهذا عين ذهب الجعفيقة والجواب عن هذا الحديث بان هذا اللفظ لفظة شعبة بل خالف رواية ذلك الحديث فان زائدة روى عن خالد بن علقمة قال في حديثه فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا وكذلك روى ابو اسحق عن ابى حنيفة عن علي هذا الحديث فقال في حديثه ثم مضمض ثلثا واستنشق ثلثا وقد وهم شعبه في هذا الحديث في ذكر اسم الروي فقال مالك بن عوف قطبة والصحيح خالد بن علقمة وكذلك ما أخرجه الترمذي بسنده عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن عبد الله بن زيد قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كفت واحد ونقل ذلك ثلثا ثم قال الترمذي وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكر واحد من ان النبي صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كفت واحد وانما ذكره خالد بن عبد الله وقال قطبة عند اهل الحديث انتهى فاما ان يقال هذه الزيادة شاذة ويكن ان يحل انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك مرة لبيان الجواب ثم ذكر حديث زر بن جبيش انه سمع عليا وسئل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وقال زر فيه مسحه برأسه حتى لما يقطر يعني زادني اسح لفظ حتى لما يقطر وقد مر معنا في قول الا وستاذ نور الله قلوبنا بنوره -

قوله عن ابن عباس قال دخل علي بن ابي طالب وقد اهرق الماء فذا عابوضوا فأتيناكم بنور فيه ماء حتى وضأناه بين يديه فقال يا ابن عباس لا رأيت كيف كان ينقض رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى فاصغى الاناء على يده فغسلها ثم ادخل يده اليمنى فاغمر بها على

ولذلك تركها يستن على ناصيته ولم يمسح بها راسه إنما قصد على هذا ما أخبرنا أن مثل هذه الزيادة جائزة ما لم يعيد من أبواب
الوضوء وسنة فان ذلك بدعة أو لعل عليها فعل ذلك من دون أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعله لما قلنا
قلنا كان القار ذلك الحفنة بعد الوضوء على ناصيته لا سبارغ المسح كما مر من الاستاذ تقريره.

قوله فضرِبَ بها على رجله وفيها النعل الوالجال أي افاض وصب بذلك الحفنة من المار على رجله
حال كونه رجله في النعل ففعلها بها أي فذلك الرجل بتلك الحفنة وفي نسخة ففعلها وهو ظاهر أو معناه أنه مثل
رجله ثم أدخله في نعله أي توضأ مع كونه لابساً النعل قلت ولعل هذا هو المراد.

قوله قال أبو داود وحديث ابن جريح عن شيبته يشبهه حديث علي أنه قال فيه حجاج

ابن محمد عن ابن جريح ومسلم برأسه مرة واحدة وقال ابن وهب فيه عن ابن جريح ومسلم برأسه
ثلاثاً قال لا أوستا والعلام نور الله قلوبنا بنبوره قوله حديث ابن جريح عن شيبته يشبه حديث علي أخرجه النسائي
ومخرجه أيضاً عن علي فأنتم أعلم ما ذكروا ويقولون يشبهه حديث علي أذهب البصا حديثه قلت قال شيخنا ومولانا الحديث
الحافظ المولوي خليل أحمد صاحب بذل الجهد في شرحه وعرض المصنف بإيراد هذا الكلام بيان أن ابن جريح نقله
الرواية عن فروي حجاج بن محمد عنه مسح الرأس مرة واحدة وروى ابن وهب عنه مسح الرأس ثلاثاً ولكن حديث حجاج
أقوى لأنه يشبه حديث علي المذكور فيما قبل فان فيه بعض الرواية قالوا مسح الرأس مرة وبعضهم لم يذكره العدد
وأما ابن وهب فخالف تلك الروايات وقال مسح برأسه ثلاثاً فيسقط هنا بقا بلية الصحيح من الروايات قلت وقد
صح أهل الحديث بأن ابن وهب مرس ويروي عن محمد بن علي معنفة ولا يذكر شيبته فلهذا أيضاً الاتمام
حديث حجاج بن محمد انتهى بذل الجهد.

قوله عن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جلد

عمرو بن يحيى المازني هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
فقال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء فافترغ على يديه فغسل يديه ثم تمضمض واستنشق
ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيده قبل
بهما وأدبر يداً بمقدار راسه ثم ذهب بهما إلى كفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه

ثم غسل رجله قاله عن أبيه وهو يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري أنه أي يحيى بن عمار قال لعبد الله
بن زيد فعلى هذا السائل عن عبد الله بن زيد صفة الوضوء وهو يحيى بن عمار قال الشافعي في الام
عن مالك عن عمرو بن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وشبهه رواية الأسمعيلي عن أبي خليفه عن العقبني عن مالك
عن عمرو بن أبيه قال أما إنا ما سمعنا محمد بن الحسن الشيباني فروي عن مالك حديثنا عمرو بن أبيه يحيى أنه سمع جده أبان
يسأل عبد الله بن زيد وكذا ساقه تخون في المدونة وقال معن بن عيسى في رواية عن عمرو بن أبيه
يحيى أنه سمع أبان حسن وهو جده عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من الصيانة وأما التجاري فأخرج رواية سليمان
بن بلال في باب الوضوء من التور قال فني عمرو بن يحيى عن أبيه قال كان عمي يحيى عمرو بن أبي حسن كثير الوضوء

فقال لعبد الله بن زيد اخبرني الحق واما اكثر الرواة فابهموا السائل ولم يعينوه قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره
 قوله عن ابيه اي يحيى بن عمار بن ابي حسن الا انه ماري نسب السؤال اليه على المجاز لكونه ناقل الحديث وقد
 حضر السؤال والا فالسائل في الحقيقة عمرو بن ابي حسن عم يحيى كما وقع عندنا بخاري في باب الوضوء من التور وقوله وهو
 جد عمرو بن يحيى على التور ايضا فان عمرو بن ابي حسن السائل اخو جد عمرو بن يحيى راجع فتح الباري قلت قال الحافظ
 في فتح الباري والذي يجمع هذا الاختلاف ان يقال جتمع عند عبد الله بن زيد ابو الحسن الانصاري وابنه عمرو
 وابن ابنه يحيى بن عمار بن ابي حسن فسأله عن صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وتولي السؤال منهم له
 عمرو بن ابي حسن ثم حيث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة وحيث نسب السؤال الى ابي حسن فعلى المجاز لكونه كان
 الاكبر وكان حاضرا حيث نسب السؤال ليحيى بن عمار فعلى المجاز ايضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال انتهى
 وقوله ثم مسح راسه بيديه الحديث فسر اول مسح الراس باليدين اي اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باليدين وادبرهما ثم فسر ثانيا الاقبال والادبار بقوله بدأ بمقدم راسه يعني بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بمسح مقدم راسه الشريف واذهب يديه الى تقفاه ثم رد اليدين الى مقدم راسه الذي بدأ منه والحكمة في هذا
 الاقبال والادبار استيعاب جهتي الراس بالمسح قلت وقد تغير الراوي عن هذه الصفة بالمسح مرتين كما
 اخرج ابو داود في الباب بعد ورقة لفظه ومسح براسه مرتين بيدها جميعا راسه ثم بمقدمه وبأذنيه
 كليهما ظهرا وهما وبطنهما الحديث وانا عبر بالمسح مرتين بسبب الحركتين والافالمسح مرة والحركتان
 للاستيعاب زعم الشوافع المسح مرتين لان الراوي قال والادوسح راسه مرتين ثم بين كيفية كونه مرتين بقوله يبدأ
 بمؤخر راسه ثم بمقدمه فلا يدل على ان المسح كان مرتين بل يدل على ان استيعاب الراس بالمسح كان مرة واحدة
 ولكن حصل ذلك الاستيعاب بالمسح مرتين اي بالحركتين بالابتداء بمؤخر الراس ثم بمقدمه وقد ورد عن ابن زياد
 في المسح انه فعل مرة واحدة كما اخرج ابو داود واما قوله يبدأ بمؤخر راسه ثم بمقدمه لظاهرة بخالف ما رواه غيره من
 كبار الصحابة بانه بدأ بمقدمه ثم بمؤخره فيمكن ان هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم فعله لبيان الجواز ويمكن ان يكون
 هذا السياق بان يقال معنى قوله يبدأ بمؤخر راسه اي يبدأ بأمر اليدين الى مؤخر راسه ثم يها الى مقدمه وهذا
 اول من ان ينسب التحريف الى الراوي وقد جاء عن الرزيق كيفية اخرى بصفة مسح الراس اخرج ابو داود
 في الباب ولفظه عن الربيع بنت معوذ بن غفراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوا
 عندها فمسح الراس كله من فرق الشعر كل ناحية لمنصبت الشعر لا يحس لك الشعر عن هيئة
 معناه ان صلى الله عليه وسلم مسح الراس كله بيديه الشريفين من الاعلى الى الاسفل مرة واحدة بأمر اليدين باليمين
 واليسولة لا بالعنف والشدّة حتى لا يحرك الشعر عن بيئته اول مسح من الاسفل الى الاعلى فلو مسح من الاسفل
 الى الاعلى لاختل نظام الشعر قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قال ابن رسلان وهذه الكيفية
 مخصوصة بمن له شعر طويل اذ لو رويده عليه ليطيل لما روي الى اصوله يتقش وتبضر رصاجه بانتفاشه
 وانتشار بعضه ولا بأس بهذه الكيفية للمحرم فانه يلزمه العناية بانتشار شعره وسقوطه وروي عن احمد بن

الى انهما سحان مع الراس بار واحد قلت وفي فتح القدير لو مسح الراس لم يبق مار للاذنين ياخذ لهما مار جديدا
وقال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اخذ لهما مار جديدا وانما صح ذلك عن ابن عمر اه
قلت واخرجه ابو داود في آخر الباب حديث ابى امامة ولفظه عن ابى امامة واذك وصنع النبي
صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح الما قين قال وقال
الاذنان من الرأس قال سليمان بن حرب يقولها ابو امامة قال قتيبة قال حماد لا ادرى
هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم ادر من ابى امامة يعنى قصة الاذنين قال فى الجمع
وقال الاذنان عطف على قال الاول فيكون من قول الراوى او عطف على كان فيكون من قول النبي صلى الله
عليه وسلم ولذا تردو حماداه واخرجه ابن ماجه به الاسناد عن حماد ولفظه عن ابى امامة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الاذنان من الرأس وكان مسح راسه مرة وكان مسح الما قين فهذا الحديث فيه نصرت بان قوله
الاذنان من الرأس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قول ابى امامة الباطلى وكذلك الحديثان
اللتان اخرجهما ابن ماجه عن عبد الله بن زيد عن ابى هريرة فيهما نصرت بان مرفوع وقد اطنب فيه
الزيلعي واتي بسندين قويين والين على انه مرفوع وبالحكمة لحا به الحديث يدل على ان مسح الاذنين مع
الرأس ومن مار واول في الشوايف وقالوا على تقدير صحته معناه ان الاذنين ممسوحان كما ان الرأس
ممسوح هكذا قال الخطابي في معالم السنن واما ما لم يسم به من بيان الخلقة فلا يصغى اليه ولنا حديث الترمذى
وغيره اذا مسح راسه يخرج ماسح اذناه من الخطار وظاهر مسح الاذنان بماره معه وقوله يمسح الما قين
الما ق طرف عين على الالف وقيل على الالف والاذن وقال فى النهاية متوق العين مؤخر با واما قها
مقدورها وفى لفظ احمد وكان يتعاهد الما قين ولعل مسح الما قين ولغاها بحليل استيعاب غسل الوجه
فيكون ان يجمع فيها مسح لم يصيب الما تحتها فيتها بد ويد لك بهما حتى يزيل ذلك الوسخ البابس
قوله ان معاوية توضع للناس كما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فلما
بلغ راسه عرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط راسه حتى قطر الماء اذ كاد
يقطر ثم مسح من مقل مدالى مؤخرة ومن مؤخرة الى مقل مدالى بدأ بال مسح من الناصية الى القفا ومن
القفا الى الناصية اى استوعب المقدم والمؤخر قال الاوستاد العلامة فى استعمال الغرفة تباها فى مسح
الرأس ويقارب به حديث على رضي الله عنه .

باب الوضوء ثلثا ثلثا السنة المستمرة تنلith الغسل فى اعصار الوضوء واستيعاب مسح الرأس
مرة ولم يذهب احد الى الزيادة على ثلث مرات وقالوا باخلافا بزيادة الزيادة على الثلث قال ابن المبارك لا آمن
اذا وضوء فى الوضوء على الثلث ان ياتى فقال احمد واثق لا يزيد على الثلث الا رجل يتبلى -

قوله فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم او ظلم الله فقل معناه من زاد على الثلث او نقص
من اعصار الوضوء فى الغسل فقد اساء وظلم وقيل معناه اساء بترك السنة وظلم على نفسه بمخالفته النبي صلى الله

عليه وسلم اولاه القرب نفسه فيما زاد على الثلاثة من غير حصول ذواب له اولاه المار بلا فائدة قال الحافظ
في التلخيص تنبيه يجوز ان تكون الاسارة والظلم وغيرهما ما ذكر مجموعا لمن نقص ولمن زاد ويجوز ان يكون
على التوزيع فالاسارة في النقص والظلم في الزيادة وهذا مشبه بالقواعد والاول شبه بظاهر السياق .
باب في الوضوء مرتين اي يغسل اعضا الوضوء مرتين ثبت هذا عنه صلى الله عليه وسلم احيا بالبيان
انجاز وليبيان اوسط مراتب الغسل قلت ولعل فيه قلة المار ايضا وخيل .

قوله قال لنا ابن عباس اعجبون ان اريككم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
فلما باناء فيه ماء اغترن غرزة بيده اليمنى فتمضمض الحديث وفيه ثم قبض قبضة اخرى من
الماء فترش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيده يده فوق القدم وبدا تحت النعل ثم
صنع باليسرى مثل ذلك لعل غرض رضي الله عنه ان يريهم ادنى مراتب الغسل التي يجزئ والمراد بالقبضة
الغرزة وفيه جمع المضمضة والاستنشاق في غرزة واحدة والحدوث لا مناسبة له بترجمة الباب فانه ليس
فيه ذكر غسل اعضا الوضوء مرتين ويمكن ان يوجه بان الغسل مرة مرة وهي ادنى المراتب تدل بالاولى على جواز
الغسل مرتين مرتين واستحبابه بالاولوية قوله ثم قبض قبضة اخرى من المار فرش على رجله اليمنى الحديث قال الامام
العلام نور الله قلوبنا بآثاره قال المنذري وفي لفظ البخاري ثم اخذ غرزة من مافرش على رجله اليمنى حتى غسلها
ثم اخذ غرزة اخرى فغسل بها رجله اليسرى وفي لفظ النسائي ثم غرغ غرزة فغسل رجله اليمنى ثم غرغ غرزة
فغسل رجله اليسرى وذلك يوضح ما بهم في لفظ حديث ابى داود واه وكذلك يوضح معنى ما رواه ابن عباس عن
علي ثم ادخل يديه جميعا فاخذ حفتة من مافرش بها على رجله وفيها النعل فغسلها بها فانه قاربها ودر منه الى اوبام
التفصيل في غسل الرجلين او المسح قوله ويد تحت النعل اي الاخذ النعل حتى يحرك الرجل حديث ابن عمر انه كان اذا
توضأ أو غلغله في قدميه مسح يديه ويقلول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا لفظ الطحاوي
واراد بالمسح ذلك لانه في الغسل بقربة مروي عنه في النعال السبئية وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
فيها اخرجه في باب غسل الرجلين ولا مسح على النعلين قال الخطابي قد يكون المسح في كلام العرب بمعنى الغسل اخبرني
ابو بكر بن عثمان عن ابى حاتم عن ابى زيد الانصاري قال قال المسح في كلام العرب يكون غسلًا ويكون مسحًا ومنه
يقال للرجل اذا توضأ اعضاه قد مسح اه قال الحافظ في الفتح من باب المنذري ولان المسح يطلق على الغسل
الخصيف يقال مسح على الطرف لمن توضأ ذكره الجوزي في اللغوي وابن قتيبة وغيرهما اه وفي بدل الجوزي ومغناه انه مضى
عنه صب على رجله اليمنى قبضة من المار ثم غسلها بالصبي المار عليها باليسرى .
وبالوصول المار عليها مستوعبا بيده اليسرى غسلًا خفيفًا والحال ان الرجل كانت في النعل ولما كان لغال الغسل
ليس فيها غير الشراك والجلدة فلا يتعسر الوصول المار الى جميع الرجل وان كانت الرجل في النعل كما يدل عليه صريح
البخاري فانه عقد باب غسل الرجلين في النعلين وادروها حديث ابن عمر وفيه ما النعال السبئية فاني رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل النعال التي ليس فيها شعر وتوضأ فيها قال العيني ظاهره كان عليه الصلاة

والسلام لغير رجلية وبها في التعليق لان قوله فيها اي في النعل ظرف لقوله تبرز عذار فانما قلت قوله يد فوق القدم
ويذكر تحت النعل ياي عنة قلت كون اليد فوق القدم في وقت لا ياتي ان يغيبها تحت القدم في النعل بعد كان
فوق القدم فالسح في قوله ثم مسحها يعني الخسل كما تدل عليه الرواية التي اخرجها البخاري في صحيحه في باب غسل الوجه باليدين
من غرقة واحدة عن ابن عباس كما يدل عليه الرواية المذكورة التي اخرجها البيهقي في صحيحه عن ابن عباس وفيها ثم غرقت غرقة فمسح
راسه واذا غرقت غرقة فغسل وجهه اي غرقت غرقة فغسل وجهه ليسرى والرواية الثانية التي اخرجها البيهقي في باب غسل الوجه عن
ابن عباس وفيها ثم اغرقت غرقة من مائه ثم رش على رجله يعني حتى يغسلها ثم اغرقت غرقة اخرى فغسل بها رجله ليسرى وهكذا اخرجها الامام
احمد في مسنده وايضا تدل عليه رواية النسائي عن ابن عباس وفيها ثم غرقت غرقة فغسل وجهه اي غرقت غرقة فغسل وجهه ليسرى
فاليد التي فوق القدم هي الفاسل لها باليصال لما عليها كاهها وذلكها والا فالغرقة الواحدة لا يمكن ان يستوعب القدم
واما اليد الاخرى التي كانت تحت النعل فلا تدخل لها في الغسل الا انها كانت تحت القدم وترفعها ولكن نحن الراوي
انها مسحة ايضا فلا حاجة الى ما قال الشوكاني في الغسل واما قوله تحت النعل فان لم يحل على التجوز عن القدم فهي واحدة
شاذة ورواها هشام بن سعد لا يخرج بها تفريغ نكف اذا خالف قاله الحافظ واما قال صاحب مقاة الصعود
هذا ما دل بانه مسح على الخف فبعد جداول لا يكاد يصح فان الروايات التي اخرجها البيهقي والنسائي والبخاري
مصرحة بالغسل فلا معنى كمله على السح من غير دليل ولا قرينة وقد اخرج الطحاوي هذا الحديث في باب فرض
الرجلين في وضوء الصلوة بسند عن ابن عباس قال توضحار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ ملاكفه مار
فرش بر على قدميه وهو متنعل انتهى بموصفا.

باب الوضوء مرة مرة اي يغسل اعضاء الوضوء مرة وهذا في مراتب الغسل اذ في ما يجوز في الغسل
وافضل منها مرتين مرتين وافضل المراتب كلها ثلثا ثلثا.

قوله عن ابن عباس قال الا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتق ضاء
مرة مرة هذه الرواية هي التي اخرجها في باب المتقدم قال الاستاذ والعلامة نور الله قلوبنا بنور ذكره
ابن عباس في هذا الباب وفي الباب قبله وكانه قاس بها مرتين وهو قياس بالاولى.

باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق والمراد بالفرق الفصل بينهما بان المضمضة اولها بعد
الفراغ عنها يستنشق وهذا مرتبة الكمال فيها قال الاستاذ والعلامة نور الله قلوبنا بنور ذكره روى ابو علي بن الحسن
في صحاحه من طريق شقيق بن سلمة قال شهدت عليا وعثمان توضأ ثلثا ثلثا واقرأ والمضمضة من الاستنشاق
وهو حجة للمخفية في الفصل ثم الذي يظهر من الظهيرة وشرح النقاية للشنشي ان اصل السنة يتأدى بالوصل
وكما له في الفصل فليعتمد عليه وان يخالف ذلك ظاهر الجرح قلت ذكر النودي في المضمضة والاستنشاق
خمسة اوجه فانها اما بفرقة واحدة وفيها صورتان الوصل الفصل اما بغرفتين وفيه الفصل فقط واما بثلث غرقت
بالوصل فقط واثبت غرقات وفيه الفصل فقط قال ابن القيم في الغرقة الواحدة الوصل تفسير جدا وقال كذا بفرقة
واحدة في وضوء مرة مرة وبغرفتين في وضوء مرتين وتناول ابن الهمام في رواية جلم بكف واحدة

استعمل فيه البدر الواحد لا البدران بخلاف باقي الاعضاء فانهم باليمين وقال ابن الملك انه من باب تنازع
الفعلان وبالحجة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي انها ستان في الوضوء وكذا عند احمد في رواية وفي رواية
قال ان الاستنشاق واجب في الوضوء بغسل هو قول الحق ودادود ابو ثور وابن المنذر وقال ابو حنيفة
انها واجبان في الغسل لاني الوضوء .

قوله عن طلحة عن ابيه عن جده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ
والماء يسيل من وجهه وحجته على صدره فراءية ليفصل بين المضمضة والاستنشاق
قائل لفظ يعني اما مصرف ابو طلحة او غيره من الرواة وجده كعب بن عمرو وعمر بن كعب .

باب في الاستنشاق اى نظافة الالف باخراج الماء عنها بعد الادخال وهو سنة باليد اليسرى
وادخال الماء اى استنشاق باليد اليمنى وهو سنة عند الجمهور وقال احمد في رواية واجب في الوضوء بغسل
قوله قال اذا توضأ احدكم فليجعل في الفه ماء ثم يبشر اى لينطف الالف باخراج الماء عنها
قوله فامرت لنا بحزيرة هو لحم يؤخذ فيقطع صفرا في القدر ثم يطبخ بالماء الكثير والملح فاذا انضج دثر
عليه الدقن فصد به ثم ادم باى ادم شيء ولا تكون الحزيرة الا وفيها لحم فاذا لم يكن فيها لحم فبى عصبية
وقيل اذا كان من دقن فهو حزيرة واذا كان من تحالة فبى حزيرة قوله اذا دفع الراعى عنقه الى

المراح ومعه سحلة يتبع فقال ما ولدت يا فلان قال بصمة المراح بالضم ماوى الغنم بالليل السحلة
والغنم اذا انضج امره ثم هى البهية وقوله تغير اى يصوت ويقيق قوله ولدت قال الخطابي هو يشهد يد لام و
فتح حار خطا بالراءى واهل الحديث يخفون اللام وليسكنون التار والشاء فاعله وهو غلط من ولدت
الشاء توليد اذا حضرت ولادتها فاجتهدا حينئذ الولد منها والمولدة المتسابة والمحدثون يقولون
ما ولدت يعنيون الشاة والمحفوظ التشديد بخطاب الراى قوله قال بهية اى قال الراى الذى ولدت بهية فيكون نوحا او تقديرا
ولدت بهية فعلى هذا يكون مضويا وهو المحفوظ رواية قال الاستاذ والعلام نور الله قلوبنا بنوره التار
للوحد اى بهية واحدة فلا يدل على ان البهية ههنا اسم لانتخى تحصيله للفائدة والبشارة انفس في
القول والطعن المرأة السائرة في اليهود والراى في الحديث الزوجة قوله وخلل بين الاصابع

وبان في الاستنشاق الا ان تكون صائما لانه مظنة انسا الصوم قوله فليحسب ان جله النبي
صلى الله عليه وسلم يتنقل بين كفائ مضى يتنقل يرفع رجله من الارض رفعا قويا ومعنى يتكفأ يتمايل في
المشي الى قدام وهما حالان من انبى صلى الله عليه وسلم ارادة قوة مشيه كأنه يرفع رجله من الارض
رفعا قويا لا كمن المشى احتيالا ويقارب خطاه متعافا من مشى النساء وفي الحديث كان اذا مشى تكفأ تكفيا
والضائر وكذا نما يخط من صيب .

باب تحليل اللحية اختلف العلماء في تحليل اللحية فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء بغسل
اهل الظاهر وذهب مالك في رواية الى انه ليس بواجب لاني الوضوء ولا في الغسل فذهب الشافعي واهل الجاهل

والثوري والاوزاعي الى انه واجب في غسل الجبابة ولا يجب في الوضوء وهو قول الجنيضة وقال يجب
الوصول المار الى البشارة اذا كانت الخيعة خفيفة واما اذا كانت كثيفة فلا -

قوله عن الشريف ثالث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ
كفا من ماء فادخله تحت حنكه فخلل به الحبة وقال هكذا امرني ربي الحنك يفتح فمعة ونون
ما تحت الذقن لعل هذه الغرفة التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلل بها الحبة كانت زائدة على
الثالث لا يبلغ الوضوء -

باب المسموع على العامة اختلف العلماء في المسموع على العامة فذهب الى جوازه وادار الفرقية
به الاوزاعي واحمد بن حنبل اسحاق ثم اختلفوا هل يحتاج الماسح على العامة الى لبسها على طهارة او لا فيخلل
فقال بعضهم لا يمسح على العامة الا من لبسها على طهارة قياسا على الخفين وقال بعضهم لا يشترط ذلك كذلك
اختلفوا في التوقيت فقال بعضهم وقت كوقت المسموع على الخفين وقال آخرون لا توقيت له واشترط الامام
احمد بن حنبل ان يكون محتفظة ايضا فذهب جمهور الى عدم جواز الاقتصار على مسح العامة ثم اختلفوا في ان هل
يحصّل سنة الاستيعاب بالمسح على العامة اذا مسح قدر الواجب على الراس فقال الشافعي لم يحصل بذلك
سنة الاستيعاب قال بعضهم لا يجوز عن سنة الاستيعاب قلت ما وجدت فيه عن الجنيضة في كتبنا
شيئا نسبيا وانما انما الان محمد بن الحسن قال في الموطأ وبهذا ما اخذ لا يمسح على الخمار ولا على العامة لمعتنا المسح
على العامة كان فترك وهو قول الجنيضة والعامة من فقهاءنا -

قوله عن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فاصابهم البرد فلما

قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ان يمسحوا على العصابة والتسكين
قوله امرهم اي رخص لهم ان يمسحوا او العصابة جمع عصاية قيل لما رويها العامة لان العامة توب بعصب الراس
والتسكين جمع تسخين فامرهم ان يمسحوا على الخفاف قال الجوزي لا واحد من لفظه ويقال صلى الله عليه وسلم كما يخرج قدمه فحفت وجوبه قال
شيخنا ابو محمد بن تكلين بن غطاة من غلبة الاس استدلل بهذا الحديث الامام احمد بن حنبل وغيره على ان الاقتصار على المسح على العامة جائز لان
الجواز ادنى الامر فقبل في الجواب العصابة ليست بمحصورة في العامة بل يطلق كثيرا على ما يشد على الجرح وهي حقيقة غير ادبها هنا
لتكثير الزيادة على القاطع بخبر الواحد وقيل نعم نسخ والاو كى بان يقال اجازهم المسح على الجبابة وهو يجوز عند الجمهور
للمعذورين وقال الا و استناد العلامة نور الله قلوبنا بنوره كثير من حكي وضوءه صلى الله عليه وسلم من اصبغته لم

يذكر مسح العامة وذكر ما يناسب ان لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم معتما اذ ذاك كالاتبال والادبار في المسح فعمل
ذلك غالب حال العرب حينئذ فلذلك جازوا مسحهم ولا ينظر فيه الى العامة ولما اتفق في بعض الاحكام
وضوءه صلى الله عليه وسلم معتما كما في غزوة تبوك مسح على الناصية وكل على العامة وكان اذ ذاك معتما وقد مسح على
الخمار وهو اخف من العامة وكان ذلك في بعض الاحكام لا غالبيا ولا لا تعرض الرواة له فلما التزمنا المسح على
العامة وانما التكبير لم يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد والمفرض انما نادى بالمسح على الراس التكبير على العامة

او انما ثبت بعقل النبي صلى الله عليه وسلم وعامة العرب كانت محكمة ذكرها في باب السح على الخفين وقال
 في النهاية وانما راد به العامة لان الرجل يعطى بهاراً سه كما ان المرأة تعطيه بخمارها وذلك اذا كان قد
 اعتم عمة العرب فاذا راد به تحت الخنك فلا يستطيع نزولها في كل وقت فتصير كالخفين غير انه يحتاج الى مسح
 القليل من الراس ثم مسح على العامة بدل الاستيعاب اه فقد ذكر عمة العرب وقوله وانما راد به العامة انما عمله
 على ذلك استشعاراً باستبعاده مع قوله تعالى واسحوا برؤوسكم وقدم ما يرفع هذا الاستبعاد وحاصل المقام ان
 من اوجب المسح على الراس وجوز التكميل بمسح العامة لا يزداد بالزيادة بالنظر على القاطع ومن اتقى بالعامة فلا بد له
 ان يقول ان الآية وردت لنظر الغالب الاحوال والله اعلم واما حديث الباب ففيه انه اصابهم السحر ودعوا على هذا
 فلعنه انما رخص لهم وذكر الشيخ ابن الهيثم ما يقارب ذلك في السح كما يرخص على الجبار فلا حجة فيه على من لم يكتف
 بالمسح على العامة قال في النهاية العصابة بكل ما عصبته برأسك من عمامة او منديل او خرقة اه وقال قال
 حمزة الاصماني اما نسخان فتعريب تشكك وسواء اسم غطاء من غطية الراس كان العلمار والمواظدة ياخذونه
 على رؤسهم خاصة وجار في الحديث ذكر العمام والتساخين فقال من تعاطى لغيره هذا الخف حيث لم يعرف
 فارسيه اه قال الطيبي فان قيل كيف ظن بالراوي حذف بعض المسح قلت ظن ان مسح الناصية معلوم وانهم
 به التكميل اه اعلم ان التحقيق ايضا كان في قليل من الاحوال كما يدل عليه خوارق السح على الخفين على ابن عمر
 حتى اعلمه سعد بن مسعود ثم كما عند البخاري وحفي على المغيرة فقال يا رسول الله نسيت كما عند ابني داود وفلذا انقض
 النص للغسل فقط وثبت المسح بالسنة وبلاية ايضا في قراءة الجران قلنا ان تعدد القراءة ليس على سبيل التبدل
 بل قد يكون لاحكام متفاوتة .

قوله عن المنزلة قالت قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه
 عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه فلم ينقض العمامة
 اى لم يحلها وهذا الحديث يدل على انه صلى الله عليه وسلم مسح على بعض رأسه فظاهره انه لم يكمل المسح على العمامة في هذه
 الواقعة ولذا لم يذكره الراوي وايضا فظاهره انه لم يستوعب الراس بالمسح والاستيعاب الاحاديث المأثرة لعدم العمامة هناك
 نعم في حديث المغيرة تصريح بالجمع فقد يكون جمع وقد يكون افراد المسح بالرأس فهذا جواب له نفاذ لغة وهو مسح على الراس متصفاً به
 لنقضها وهذا الجواب يستدعي ظن كثير من الاحاديث فانها واقعة واحدة يعبر ببعض الروايات بان مسح على العمامة بعضهم مسح
 على الراس والعمامة ولا مناسبة لهذا الحديث الثاني بترجمة الباب الا ان يقال ان ابداً دعا عمداً على رواية مغيرة فان في
 بعض الروايات عنه مسح على ناصيته وعمامة قاس رواية النضر بن مالك وعرضه ان المسح على الراس كان
 لتكميل المسح والله اعلم قلت المتبادر من حديث مغيرة فذهب لشافعي واما رواية عمرو بن امية عند البخاري
 انه مسح على العمامة وليس ذكر الراس فظاهره للاحمد بن حنبل واشتهر الجواب من جانب الاحناف في زماننا
 انه صلى الله عليه وسلم مسح على الراس وسوى عمامته فزعم الراوي انه مسح على الراس وهذا كما ترى فيه تحطية الراوي
 وهم من اذكيار الامة المرحومة ولعل هذا الجواب تحريف لجواب ابن بكير بن العربي فانه قال انه مسح على الراس اوصالاً و

وقع على العمامة تبعاً لهذا هو الصحيح ولعل مؤلفه الراوي فلم يدرك الناقلون مراده وقالوا ما قالوا وشيئاً ان لا يعمى
 ايضا بل هذا واقعة الوضوء على الوضوء ام غير ما قد ثبت الوضوء على الوضوء ناقصاً كما في عمل على رضى الله عنه
 عند الطحاوي انه توضع يد مسح في يده على الرجلين ثم قال هذا وضوء لمن لم يحدث واخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن
 علي ثم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلما ثبت المسح على الرجلين بلا خف في الوضوء على الوضوء فلعل كذلك
 يكون مسح العمامة في وضوء الناقص في الوضوء على الوضوء ايضا متحلاً هذا -

باب غسل الرجل وفي نسخة الرجلين ومراة غسلها بالاستيعاب في نسخة باب تحليل اصابع الرجلين

قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ بذكر اصابع رجله يجصدها اي يخلل بجصده
 اليسرى ومعناه يبالغ في افعال المار في داخل اصابعه يحصل الاستيعاب ومناسبة الحديث للرجلين
 ظاهرة فان ذلك الاصابع وتحليلها يقتضي غسل الرجلين مستوعباً -

باب المسح على الخفين اتفقت الامة خلا الروافض واجمعت الامة على جواز المسح على الخفين وروي
 المسح على الخفين خلا لاثبات لا يحدون من الصحابة قال الحسن حدثني سبعون من صحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه كان مسح على الخفين اخرج عنه ابن ابي شيبة وقال كان في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسح
 على الخفين متواتر جمع بعضهم رواية فجاوزوا الثمانين منهم عشرة ولهذا راها ابو حنيفة من شرائط السنة
 والجماعة فقال فيها ان افضل الخفين وتجب الخفتين وان جرى المسح على الخفين وروى عنه انه قال قلت
 بالمسح حتى جاز في فيه مثل وضوء اليها فكان الجوز وروى عن ابي كبر الصبيبة ونسبتهم الى الخطار فكان بدعة فلهذا قال
 الكرخي اخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وروى عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه قال لولا ان المسح
 لا خلف فيه ما سحنا وذلك قوله على ان خلاف ابن عباس لا يكا ويصح وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال
 ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم الكاره فقد روى عنه اثباته واعلم
 ان المسح على الخفين من خصائص هذه الامة والمسح لثة امر الابد على الشيء واصطلاحاً اصابته اليد المبتلة الخف
 او ما يقوم مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية وانحفت ما خوذ من الخفة لان حكم خف به من غسل الى
 المسح وهو شرعاً ما يستر الكعب المكن السفر به واشي يفرحوا في التثنية اشعاراً بأنه لا يجوز المسح على خف واحد -

قوله المغيرة يقول عدل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا معه في غزوة بئرك قبل
 الفج فدخلت معه فانا خ النبي صلى الله عليه وسلم فبهز ثم جاء فسكبت على يدي من
 الا دة فغسل كفيه ثم غسل وجهه ثم حصر عن ذراعيه فضاق كتماجبة فادخل يديه
 فاخرجها من تحت الجبة فغسلها الى المرفق ومسح برأسه ثم توضأ على خفيه الحديث
 قوله للمغيرة المغيرة بن شعبه قوله عدل اي مال عن الطريق الى جهة اخرى لقضائه الحاجة قوله غزوة بنوك
 هو مكان معروف على نصف طريق المدينة الى دمشق ويقال بين المدينة وبينها اربع عشر مرحلة وبينها وبين
 دمشق احدى عشر مرحلة وغزوة بنوك هي آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه خرب اليها

في رجب سنة تسع يوم الخميس قوله ومعه براسه ثم قضا على خفيه وفي رواية مسلم فتوضا ومسح على
 الخفين وفي رواية لم فتوضا ووضوءه للصلوة ثم مسح على خفيه فيكون ان يكون معنى اللفظ الذي ذكره ابو داود
 ثم توضا على خفيه ثم توضا كما يتوضا للصلوة ثم مسح على خفيه فيقدر مسح قبل قوله على خفيه ويمكن ان يكون معنى
 توضا مسح على الجاز وفي رواية الا في توضا ومسح ناصية وذكر فوق العمامة اي ذكر المغيرة اي صلى الله
 عليه وسلم مسح فوق العمامة هذا في رواية يحيى اما في رواية معتمر كان يمسح على الخفين وعلى ناصية وعلى
 عمامة وفي رواية عيسى بن يونس ثم اهويت الى الخفين لا نزاعها فقال لي دع الخفين فاني
 ادخلت القدامين وهما طاهران لمسح عليهما فليس فيه ذكر مسح الرأس ولا العمامة وقد مر
 قوله يسهل بلا لا عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج ليقيضه حجة
 فأتية بماء فينقضها ويمسح على عمامة ومن قيده والوق نوع من الخفاف قال الاوستا والعلام
 نور الله قلوبنا بنوره وفيه ما يدل على وقوع المسح على العمامة كثير لكن في الاسناد مجهول والشرع قللت
 لعل راو بالمجهول ابا عبد الرحمن فانه مجهول ولكن في بعض النسخ كتب بعده لفظ اسلمى فان كان في النسخ
 محفوظا فابو عبد الرحمن هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة اسلمى الكوفي روى عن عمرو وعثمان وعلي وغيرهم
 من الصحابة وثقة العجلي والمناقب قال ابن عبد البر هو عند جميعهم ثقة او اسادا ابا عبد الله مولى بني تميم
 بن مرة فهو عند ابى داود ولين مجهول كما يدل ظاهر قوله الا في وفي تهذيب تهذيب الحاكم ابو عبد الله الشافعي معروف بالتهذيب
 قوله ان المجاشعي اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خفين اسودين ساذجين قلبهما
 ثم توضا ومسح عليهما قال مسدد عن دليم بن صدك قال ابو داود هذا غما تقربا لاهل البصرة
 قال الاستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره قيل ليس في هذا السند احد من اهل البصرة الا مسدد وليس بمشهور وانما
 تقوي به ولهم كما ذكره الترمذي وهو كوفي اسمه وفي هذا المجهول قال الشافعي ولي الدين في قول ابى داود ونظر
 اذ ليس في رواية بصري الاسناد وباقية اهل الكوفة او اهل مرو فصولا في قوله هذا ما تقرب به اهل الكوفة اى لم يرد
 الا واحد منهم قلت معنى هذا الكلام ان هذا الحديث من الاحاديث التي تقرب بها اهل البصرة ولم يردوا غيرهم من اهل الكوفة
 والشام وهذا الحكم باعتبار غالب الرواة فغالبهم بصريون لان مسدد والبصري وبريدة رضي الله عنه وابنه
 عبد الله بصريان ايضا لان بريدة تحول من البصرة الى البصرة واقام بها فأتى بها دارا وكان عبد الله معه لانه
 ولده سله ثم بعد ذلك خرج غازيا الى خراسان واقام بمرو ومات بها فعلى بها يصح ان يقال انها بصريان
 فتأثرت رجال من السند بصريون واشان منهم كوفيان وكيع ودليم واما حجر فلم يعرف انه بصري او كوفي فعمل
 المصنف المطلق فنسب اهل البصرة بنقول الشيخ ليس في رواية من اهل البصرة الا مسدد وفيه نظر ايضا
باب التوقيت في المسح غرضه من عقد هذا الباب ان المسح على الخفين موقت اذا خرج وقتة الحدود
 لا يجوز المسح عليها الا بعد غسل الرجلين قد اختلف العلماء في التوقيت فقال مالك لا توقيت للمسح على الخفين من اربعة خفيه مطاير مسح
 ما بدله اسلمى والقيمت في ذلك ما قاله بن حبان في المسح وسنانه القصير ليعتبر بوقتتين اما الدارمية على العرف وقال ابو حنيفة وجعل

في قول لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت مغلطة الا اذا كانت مغلطة الى الكعبين وفي قول لا يجوز المسح على الجواربين
الا ان يكونا متعللين بغير متباعدة الشئ فيها وفي قول لا يجوز المسح على الجواربين ولم يكونا متعللين اذا كانا متخلفين وبه يقول
سفيان الثوري وابن المبارك الشافعي واحمد بن حنبل.

قوله عن المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجواربين والنعيلين
ظاهره والمباذير منه انه صلى الله عليه وسلم مسح على الجواربين في واقعة ومسح على النعلين في واقعة اخرى ولم يذبح احد
الى جوار المسح على النعلين فمقررنا الى توجيه الحديث فقال الطحاوي بوحدة الواقعة وقال كان النبي صلى الله عليه
وسلم لا يمسح النعلين على الخفين مسح على الخفين تصديدا وراوية مسح على النعلين تبعا وقال البيهقي كان لا يستحب له ان يمسح
يؤول حديث المسح على الجواربين والنعلين على انه مسح على الجواربين مسحا على الجواربين لا على النعلين بل على الجواربين
اخرنا بذلك ابو عبد الله الحافظ وقد وجدت لاسن بن مالك اثر ايدل على ذلك فقال بسنده عن راشد بن حجاج
قال رايت اسن بن مالك دخل الخمار وعليه جوربان اسفلها جلود واعلاها خمر فمسح عليها وقال الزمعي في نصب
الراية ان احاديث المسح على النعلين في الوضوء مضمومة في وضوءنا قصم فقال هذا ما روينا في عنه صلى الله
عليه وسلم انه مسح على نعليه قلت قلنا قل الخفاف حديث المسح على الجواربين والنعلين قال ابو داود وكان عبد الرحمن بن
مهدي لا يثبت بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وكذا نقل عن مسلم
انه معلول اما القول بان هذا التعليل مبني على انه حكايه فعل واحد والاما اذا كان حكايه فعلين فمتلغفين وقتان فمتين
فحينئذ لا يضر الرواية المعروفة عن المغيرة في المسح على الخفين بل يقال ان المغيرة رآه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين
في وقت فراه كما راي وراة صلى الله عليه وسلم مسح على الجواربين في وقت اخر فراه ايضا فهذا محض احتمال التعليل
بالواقعات لان حديث المغيرة روي بمتين طرقا ولم يذكر احد هذا اللفظ الا هذا الراوي المصحح فمعلول قطعنا قال ابو داود

وروي هذا ايضا عن ابن موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجواربين و
ليس بالمستعمل ولا بالقوى اخرج ابن ماجه والبيهقي بسنده عن عيسى بن سنان عن الصحابي بن عبد الرحمن
بن عريب عن ابن موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجواربين والنعلين فحكم ابو داود عليه
انه ليس بمستعمل لانه رواه الصحاح عن ابن موسى قال البيهقي لم يثبت سماعه من ابن موسى وحكم انه ولا بالقوى لان
في اسناده عيسى بن سنان ضعيف لا يثبت به قال لا يستند بالعلام نور الله قلوبنا بنوره اعل الخفاف حديث المسح
على الجواربين والاعتماد في هذه المسئلة على الصحابة ولذلك عدل المصنف اليه فقال مسح على الجواربين على بن ابي
وابو سعود والبرابر بن عازب واسن بن مالك وابو اسامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث وروي ذلك عن
عمر بن الخطاب بن عباس قلت اخرج البيهقي بسنده عن علي بن ابي طالب انه مسح على الجواربين والنعلين كذلك اخرج
بسنده عن شعبه عن مضمون قال سمعت خالد بن سعد يقول رايت ابا مسعود الانصاري يمسح على الجواربين والنعلين
وكذا اخرج رواية البرابر بن عازب واسن بن مالك في مسنده الكبير.

باب في اني اكثر التمسح خال عن الترجمة وهو الانسب وليس بعض التمسح لفظ الباب وقد اخرج فيه حديث اوس

بن أبي اوس الثقفي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعا ومسح على نعليه وقد امية قال الطحاوي
 بعد تخرجه رواية اوس بن اوس فذهب قوم الى المسح على النعلين كما مسح على الخفين وقالوا قد شهد ذلك باروى
 بسنده عن ابي ثوبان انه راى عليا بال قائما ثم دعا بماء فتوضعا ومسح على نعليه ثم دخل المسجد فخرج نعليه ثم
 على وقال لهم في ذلك آخرون فقالوا لا نرى المسح على النعلين مكان من الحجته لهم في ذلك انه قد يجوز ان
 يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على نعلين تحتها جوربان وكان قاصدا بسحه ذلك الى جوربيه
 لا الى نعليه وجورباه مما لو كانا عليه لا نعلين جازله ان مسح عليها فكان مسح ذلك مسحا اراد به الجوربين فاتي
 ذلك على الجوربين والنعلين فكان مسح على الجوربين هو الذي ظهر به مسح على النعلين فضل وتدرين ذلك
 ما حدثنا علي بن محمد بسنده عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين ففضل وتدرين ذلك
 عن المغيرة بن شعبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسحه فاخبر ابو موسى والمغيرة عن ذلك
 عن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على نعليه كيف كان مسح وقد روى في ذلك وجه آخر فاخبر
 عن نافع ان ابن عمر كان اذا تواضعا ونحاه في قد يمسح على جوربيه يديه ويقبل مكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمسح هكذا فاخبر ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان في وقت ما كان مسح
 على نعليه مسح على قد يمسح ان يكون مسح على قد يمسح هو الغرض مسح على نعليه كان فضلا فحدثنا ابي اوس
 عن ابي بكر بن ابي اوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على نعليه ان يكون كما قال ابو موسى والمغيرة او كما قال
 ابن عمر فان كان كما قال ابو موسى والمغيرة فاما القول بذلك لانا لا نرى بأسا بالمسح على الجوربين وان كان كما قال
 ابن عمر فان في ذلك اثبات المسح على القدرين فقد ثبت ذلك وما عارضه وما نسخ في باب فرض القدرين
 فعلى النعلين كان وجه الحديث فليس في ذلك ما يدل على جواز المسح على النعلين ومن طريق النظر لنعلم كيف حكمه
 فربما الخفين الذين قد جاز المسح عليها اذا تخرقا حتى بدت القدمان منها او اكثر القدرين كل قدامه ان المسح عليها
 فلما كان المسح على الجوربين اذا غيبا القدرين ويحل ذلك اذ لم يغيبا القدرين وكانت النعلان غير مغيبين للقدرين
 ثبت انها كالحففين الذين لا يغيبان القدرين انتهى لمخاض معاني الانما تقلت ولكن ان يوجه هذا الحديث بانه
 صلى الله عليه وسلم مسح على نعليه وقد امية امي بالغسل كما تدل عليه رعاية ابن عباس التي تقدمت في باب الوضوء مرتين
 وفيها فرش على رجله يميني وفيها الغسل ثم مسح يديه الحديث ولكن ان يقال في تاويل هذا الحديث انه صلى الله
 عليه وسلم مسح على القدرين والنعلين في الوضوء على الوضوء كما تدل عليه رواية علي رضي الله عنه
 قال الا وحسنا و السلام نور الله قلوبنا بحديث اوس بن ابي اوس مضطرب سندنا ومتنا فقد روى ابو بكر
 بن ابي شيبة في مسنده قال فقام ابي اوس الثقفي فبال وتوضعا ومسح على خفيه قال فقلت له الا فعلها قال
 لا اذكر على ما رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل مع ذلك وجه بانه كان وضوءه لطلوع الشمس يعني الغسل
 او كان على نعلين فوق الجوربين وقد ذكر الامام الزبيدي هذه التوجيهات ما يؤيد بها من الروايات فراجع قوله اتي
 على كطامة قومه يعني الميضاة الكطامة كالقناة وجمعها كطام ويقال لها في الفارسية كاري وهي آبار تحفر

في الارض متناسقة ويبدأ عد ما بينها ثم يحفر ما بين كل سبعة بفتحة ويحرق بعضها الى بعض تحت الارض فيجمع
مياهاها جارية يودي المار من الان الى ما يليها حتى يجمع المار الى اخرين ويحرق في كل سبعة يجمعها اليها اليها ثم
يخرج عندئذها ما فيسج على وجه الارض وقيل هي السقاية مجمع ونسرت في الحديث بالمبيضة وهي النار التي تسمى شبيهة
المطرقة تسع ما قدر ما يتو صواب وهذا لا يوافق اهل اللغة وهذا التفسير من بعض الرواة فوق عباد -

باب كيف المسح اختلف العلماء في كيفية المسح وفي محله ومقداره فذهب ابو حنيفة والثوري واحمد
بن حنبل الى ان المسح المشرع بمسح ظاهر الخف دون باطنه وذهب مالك الشافعي واهل المذاهب الى ان المسح
ظهورها ولبطنها قال مالك والشافعي ان مسح ظهورها دون لبطنها اجزاء وقال مالك بن مسح باطن الخفين دون
ظهورها لم يجزه وكان عليه الاعادة في الوقت وبعدة وقال الشافعي في قول ابن مسح لبطنها ولم مسح ظهورها اجزاء
والواجب عند ابي حنيفة مسح قدر ثلث اصابع من اصابع اليد وعذا احد مسح اكثر الخف وروى عن الشافعي
ان الواجب ما يسمى مسح الشافعي واصحابه الاكمل في كيفية المسح ان يضع اصابع يده اليمنى مفرجة على مقدم ظهر
الخف واصابع يده اليسرى على اخضر العقب ثم يمر بها فتنتهي اصابع اليمنى الى آخر الساق والاخرى الى طرف الاصابع
من تحت مسح على الخف عندهم واجب واسفل سنة وسئل محمد بن ابي بن عمار عن المسح على الخفين فقال ان يضع اصابع
يديه على مقدم خفيه ويحكي كيفية مسح يدها الى الساق ولو بدأ من قبل الساق يجزى الا انه ترك المسح ولمس برؤوس
الاصابع وجاني اصول الاصابع والكف لا يجزى الا ان يتبل مقدار الواجب والمقدار الواجب بقدر ثلث اصابع
اليدين ولا وعرضا لكل رجل بالاستقلال -

قوله عن عبد خير عن علي قال لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اولى بالمسح من
اعلاه وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه يعني لو كان الدين لظاهر
الراي ويجزى العقل من الرواية والنقل كان اسفل الخف لقربه من الاوساخ والقاذورات اولى بالمسح من اعلاه
لبعدته منها لان المسح مودع لغسل فكان الاول في ان يضع موضع ذي النور فيرج ولكن لنقل على خلاف ذلك فانه
فيه انه مسح على ظاهرها فهذا الحديث صريح في ان الاسفل ليس بمسح فالحمد لظاهر خفيه على ظاهرها ومن غسل
الخف ظاهر الخف مما يلي الارض الذي هو محل لوطى الا باطن الخف الذي يلاقي البشرة كما طن ابن الهمام فاحصلا العقل
الكامل هو الذي تابع للشرع لانه عاجز عن ادراك الحكم الاكبرية فعليه التمسك بقبح العبودية ومثل من غسل من الكفرة
والكفار والمبتدعة واهل الامور الامتثال بعبء العقل وترك موافقة العقل قد قال في حديثه رضي الله عنه لو كانت
بالراي لاجبت الخسل لبلول لانه نجس تفوق عليه والصور بالمعنى لانه نجس فتمسك به ولا عظمت الذكر في الارث نصف
الاشي كونهما اصغف منه -

قوله عن الامام عن ابي اسناده بهذا الحديث قال ما كنت ادرى باطن القدمين الا حق بان غسل
حتى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه الظاهران ضمير قال يرجع الى على سفر
فاجلته الاول في هذا الحديث الذي رواه يدين الاشعري في الف سياتي ما رواه جفص عن الاشعري بانه ذكره في القدمين

والغسل فقليل ان المراقبين الغفران اغسلوا في خفيين اما الغسل فان يكون المسح او يكون معناه اني طننت
 ان اغسل الغفران الحق بالغسل من ظاهرهما فلما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقى المسح على ظاهره فمضى لم يسجد اسفلها استلمت على
 ان اغسل الغفران ليس بحق بالغسل من ظاهرهما بل كلاهما سارني حكم وجوب الغسل قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنور يدي كنت اري المسح
 على ظاهره فمضى لا يجزئ عن غسل باطنه القديم فاما كبري عن غسل ظاهرهما والا فمضى باقي الالفاظ الغسل من مسح الظاهر ومن مسح الباطن
 وكان عليا رضي الله عنه يذكر كلا الامر من عدمه من مسح الظاهر عن غسل الباطن في قوله صلى الله عليه وسلم في المسح من الظاهر وقوله رأيت
 عليا لو ضا وغسل ظاهره قد صيغ اعترض عليه بان هذا القول لا يجزئ بادل الحديث وهو قوله لا اني احببته من عليا لما
 غسل اربعين فذكر المسح على الغفران فقال لولا اني احببته لولا اني اشئ بشئ يكره وقوله فغسل ظاهره قد مر في قوله صلى الله عليه وسلم في المسح من الظاهر وقوله رأيت
 الاحاديث السابقة وقال بعض الحاشين ان الغسل يعني المسح وهو غير مضمي لانه لا يقتضيه الذوق السليم وايضا لا يوجد
 معنى المسح في اللغة وقوله وقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وسألت

الحديث تمت في رواية ابن واسمته لظننته ان يطفى منها الحق بالغسل ويفسر من باقي الالفاظ ان الضمير
 في يفعله راجع الى المسح على الظاهر والافلاير تقع الاضطراب قال التميمي في المعرفة اخبرنا ابو زرارة ابو بكر قال حدثنا
 ابو العباس قال اخبرنا الرزيق قال قال الشافعي اخبرنا ابن عيينة عن ابن السودار عن ابن عبد خيرة عن ابي قال
 توصلنا على فغسل ظهره فمضى وقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهره فمضى لظننت ان باطنهما
 الحق وكما رواه اسحق الخطابي عن ابن عيينة ورواه الحميدي عن ابن عيينة بلفظ المسح فيها جميعا وهو مجمل
 على ظهره فمضى فمضى رواه ابراهيم بن طهمان عن ابي اسحاق عن عبد خيرة عن علي وقال في الحديث مسح على ظهره

قوله عن المغيرة بن شعبة قال وضأت النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فمسم على الحفنين
 اسفلها استدل بهذا الحديث من قال ان محل المسح في الحفنين اعلاهما واسفلها وقال يوزن هذا الحديث المرفوع
 فعل ابن عمر اخبره التميمي في سنته الكبير بسنده عن ابن عمر انه كان مسح على ظهره فمضى قال الاستاذ العلامة
 نور الله قلوبنا بنور يدي فمضى هذا معلول عند الحفاظ فراجع كلامهم فلا يقوم به حجة اذ قلت قالوا فيه علل منها
 ان ثورا لم يسمعه من رجاء ومنها ان كاتب المغيرة ارسله ومنها ان كاتب المغيرة مجبول ومنها ان الوليد بن
 وقدر رواه عن ثور بالنعته ومنها ان رجاء لم يدرك ورواها كاتب المغيرة فمضى انقطاع واجاب بعضهم عن بعض
 قال لزمذي هذا الحديث معلول لم يسند عن ثور غير الوليد وسألت البارزعة ومحمد عن هذا الحديث وقال
 ليس بصحيح وقال ابو داود وبلغني انه لم يسمعه ثور هذا الحديث من رجاء ورضه بهذا الكلام
 بيان العلة بان ابن ثور بن يزيد ورجاء انقطاعا وقد اخرج في اول الباب عن المغيرة بن شعبة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الحفنين وقال خير محمد على ظهر الحفنين
 وغير محمد بن الصباح هو علي بن حجر اخرج رواية الترمذي بلفظ مسح على الحفنين على ظاهرهما ورواه ابو داود والطحاوي
 ولفظ المسح على ظهره سليمان بن داود الهاشمي اخرج رواية الدارقطني بلفظها رأيت رسول الله صلى الله

عليه وسلم على ظهر الخفين الفرق ان رواية غير محمد بن علي بن عاصم الخفين لما رواه محمد بن الصباح وان كانت بغير ما تمل
على المسح على ظاهر الخفين لكنها ليست بنص فيه بل تحمل على الخف وسقطت بروايات غير محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن ابى الزناد المسح
على ظهر الخف فالواجب ان يكون معنى رواية محمد بن الصباح كان مسح على الخفين على ظهر الخفين لموافق قال الترمذي حديثه حديث حسن وهو حديث عبد الرحمن

باب في الانتصاح النظم الرشد وبغسل الخفيف بلادك قبل المراءى بها الاستنجار وقيل اسالة الماء الشرب والتمسح
وقيل الذي سماه بعض الصوفية مسئلة بل السرد بل وسوان ياخذ قليلا من الماء فيرش به ذكره بعد الوضوء لمقتضى الوضوء
قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بال يتوضأ ويتنضم قال الخطابي الانتصاح بها
الاستنجار بالماء وكان عادة اكثرهم ان يستنجوا بالحجارة ولا يسوا الماء قال ويتأول ايضا عن رثن المخرج بالماء
بعد الاستنجار لم يرد في ذلك موصلة الشيطان اه وذكر النووي عن الجمهور ان هذا الذي هو الماء منها هو يديه فانزله اليسرى بسببه انه لا يمسح
وسل الشريفة عليه وسلم توضأ ثم اغتسل من ثوبه ثم اغتسل بها وفي رواية عن سامة بن زيد عن ابيان جبريل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول
ما دوى اليه فعمله الوضوء فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بيده ثم نفض به فرجه قلت والاولى في هذا الحديث
هو الاول المعمل عامة المؤمنين لا الاصحاح والى واهم ولانه المقصود بيان كمال طهارة النبي صلى الله عليه وسلم وهو فيه لاني
الثاني والاولى قوله توضأ ثم اغتسل لطلب الجمع للترتيب فل قوله اذا بال يتوضأ ويتنضم الى الاول والاولى والثاني ويدل
عليه رواية الثاني قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يال تم نفض فرجه في غسل فرجه فانه اذا استنجاه
باب ما يقول الرجل اذا توضأ وفي نسخة اذا فرغ من وضوئه الاذكار الشابتة بالروايات القوية اربعة ثلثية
منها مرفوعة واحدة موقوفة على عمر الاول في الابتداء بسم الله والحمد لله واخرجه امي في شرح الهداية عن ابي هريرة
مرفوعة والثاني كلمة الشهادة في انشاء الوضوء وبعده الثالث ما اخرجه ابن الجوزي في احسن اللهم اغفر لي ذنبي ووسع
لي في داري وبارك لي في رزقي مع كلمة الشهادة في الوضوء والرابع عن ابن عمر موقوفة سبحانك اللهم وبحمدك والاله
الا انت وحك لا شريك لك استعقر واثنوب اليك -

قوله فادركت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطيب الناس فسمعت يقول ما منكم من احد الا
يتوضأ فيحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه الا فقد ارجع فقلت
يخرج ما اجد دهلا فقال رجل بين يدي التي قبلها يا عقبة اجا ومنها فنظرت فاذا هو عذر الخطا
قلت ما هي يا ابا حفص قال انه قال انما قبل ان يجي ما منكم من احد يتوضأ فيحسن الوضوء
ثم يقول حين يفرغ من وضوءه استشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستشهد ان محمدا عبده
ورسوله الا فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من يشاء قوله فيحسن الوضوء اي ياتي بسنة وآداب قوله
يقبل عليهما بقلبه ووجهه قال النووي قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهاتين اللغتين انواع الخشوع
والخشوع لان الخشوع بالاعضاء والخشوع بالقلب على ما قاله جماعة من العلماء قوله الا فقدل دجب اي من اتى بهذه
العبادة فقد اوجب له الجنة وفي مسلم الا وجبت له الجنة قوله كج كلمة يقال عند المرح والرضا بالشئ قوله ما اجد دهلا
يعني هذه الكلمة او الفائدة او البشارة او العبادة وجودها من جهات منها انها مسهلة ميسرة بقدر عليها كل احد

بلا مشقة ومنها ان اجبر عظيم قاله النووي ثم يقول حين اخبر عن الحديث وفي رواية الا ثم رفع نظره الى اسماء
قال الدواني في شرح العقائد ان قبلة الدغار السامكة ان تلتها المصلوة بميت التمر -

باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد اتفقوا على انه لا يجب تجديدا للوضوء عند كل صلوة بلا حدث
ويستحب ذلك عند كل صلوة ويجوز الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث -

قوله سألت النبي بن مالك عن الوضوء فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتبع ضا لكل
صلوة وكنا نضلي الصلوات بوضوء واحد اي لا نجد الوضوء لكل صلوة بل اكتفى على الوضوء الواحد لصلوات
متعددة ما لم يحدث اما قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يتبع ضاء لكل صلوة اي مفرضة وفي رواية
المرثي من طريق حميد طاهر او غير طاهر وطاهر ان تلك كانت عادة قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا
عليه فاصته ثم نسخ بغيره الذي اخرجه مسلم انه صلى الصلوات بوضوء واحد قال قيل ان كان يفعل
استحبابا لم يخش ان يظن بوجه فتكره لبيان الجواز قال الحافظ وهذا القرب قلت الحديث الذي اخرجه ابو داود
واحمد عن عبد الله بن خطبة انه صلى الله عليه وسلم كان امر بالوضوء لكل صلوة ليويد الاحتمال الاول وعلى التقدير الاول
فانسخ كان قبل الفتح بديل حديث سويد بن نعمان فانه كان يجبر ويصلي قبل الفتح بزمان ولفظ حديث سويد انه خرج
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى اذا كانوا بالصهاروى بن ابي خبيبر صلى العصر ثم دعا بالانواء فامر به
فتري فاكل رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلنا ثم قام الى المغرب فمضمض ثم صلى ولم يتوضأ واليضا
يدل على نسخ ما رواه ابو داود واحمد عن عبد الله بن خطبة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء
كل صلوة طاهر كان او غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدثه -

باب في تغريق الوضوء في النصفين في غسل اعضاء الوضوء اي لم يجز ذلك ام يجب الموالاة
اختلقت العلماء فيه فقال مالك غسل الاعضاء على سبيل المتعاقب بحيث لا يجب الغسل الاول فرض وقال ابو
واحمد والشافعي ان ذلك سعة وليس الموالاة فرض

قوله ابن وهب عن جرير بن حازم انه سمع قتادة بن ذعامرة قال ثنا الشراان رجلا جاء الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقتل توضأ وترك علمه قد مثل موضع النطف فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ارجع فاحسن وضوءك قال ابو داود هذا الرجل بيت ليس معروف لم يروك الا ابن وهب وحده
قوله فاحسن وضوءك امره صلى الله عليه وسلم بالاحسان فاحسن كحصيل الجوز واسباغ غسل في كل وضوء الذي ترك عليه
لمعة ولادالة فيجوز على وجوب الاعادة فذلك الحديث على جواز التفريق في غسل اعضاء الوضوء وعدم وجوب الموالاة فيه
قوله ليس معروف اي بهذا الاستدلال فتروني ابن وهب عن جرير بن حازم وقال لا تظنني تفرد به جرير بن حازم عن
قتادة وهو ثقة فنفية تفرد بن قوله وقد روى عن معقل بن عبيد الله الجوزي عن ابي الزبير عن جابر
عن عمر عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه قال ارجع فاحسن وضوءك قوله نحوه اي نحو رواية ابن وهب فاحسن
مسلم بن عبد الله عن معقل بن عبيد الله ان رجلا توضأ فترك موضع طفر على قدمه فالبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك

فخرج ثم صلى وقال البيهقي بعد اخراج هذه الرواية عن ابى داود ورواه ابو سفيان عن جابر بن جابر ما رواه ابو الزبير فخرج
 بسنده عن ابى سفيان عن جابر قال لما ي عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجلا يتوضعا فبقي في الصلاة فقال عبد الوصود
 وقدرى عن عمر ما دل على ان امره بالوضوء كان على طريق الاستحباب وان الواجب على تلك المدة فخرج بسنده
 ان عمر بن الخطاب رأى رجلا يطهر من لمة لم يصيبها الماء فقال له عمر بهذا الوضوء تحضر الصلوة فقال يا ابا عبد الله
 البرد شديد وما يدي فرفق له بعد ما هم به فقال لا غسل لك تركت من قد مكث على الصلوة وامرته بخصيصة الله قال
 الا وسموا بالعلام نور الله قلبه بنوره وانما اوروا المؤلف (ابو داود) حديث عمر بصيغة التمريض لانه اختلف في
 رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه على عمر قال البزار في حديث جابر عن عمر لا تعلم احدا سجد عن عمل الا من هذا الوجه
 وقال ابو فضل الهروي انما يعرف هذا من حديث ابن لبيبة ورفعه خطار فقد رواد الأعمش عن ابى سفيان عن جابر
 عن عمر بن قتيبة فاذا رواه شيم عن عبد الملك عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب في قصة متوقفة كذا في التلخيص
 قوله ثنا بقية عن جابر عن خالد عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله

عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهره قد من لمة قد راهاهم لم يصيبها الماء فامره النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يعيد الوضوء والصلوة استدلل بهذا الملك في افتراس الولاء وليس يصح
 فان على تقرير صحة لا يثبت به الا فتراس مع كون القرآن والا حاديث الشبهة ساكتة عنه فكيف اذا كان
 ضعيفا فان هذا الحديث اعلى المذري ببقية بن الوليد وهو ضعيف اذا عن ابن لبيبة قال ابن بطان البيهقي
 هو مرسيل اطلق النووي ان الحديث ضعيف الاسناد وعلى ان الامر بالعادة ليقوم على تقرير السنية استنادا
 لبيان السنن وبه قلنا -

باب اذا شك في الحديث لم يصرف ويتوضأ او لا لا يصرف على احتمال نقض الوضوء حتى يتقن
 نقضه لان العلماء اتفقوا على ان الاشياء يكلم بقاها على اصلها حتى يتقن خلاف ذلك لا يضر الشك الخارج
 قوله عن سعيد بن المسيب وعبد بن مريم عن عمه شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل
 يجرد الشئ في الصلوة حتى يخيل اليه فقال لا يفتل حتى يسمع صوتا ويجرد رجا قوله شكى
 بصيغة المعلوم والشك في هذا الخبر بن زيد بن عمار بن تميم والرجل بالنصب مفعول وشك بصيغة المجهول والشك
 غير معلوم والرجل حينئذ بالرفع على انه مفعول نائب عن الفاعل قوله يجرد الشئ اي يحدث خارجا عنه حتى يخيل
 اليه والخيال مبهتا بمعنى الظن والظن مبهتا اعم من تساوي الاحتمالين او ترجيح احدهما على ما هو اصل اللغة من
 ان الظن عكاف اليقين قوله لا يفتل الخ اي لا يصرف عن الصلوة على احتمال نقض الوضوء حتى يعلم وجوده باسهم
 اليقيني ولا يشترط السماع والسمع بالاجماع فان الاصح لا يسمع صوته ولا يسمع الذي راحته حاسته شمه لا يشم اصلا
 فسماع الصوت ووجدان الريح كناية عن يتقن الحديث لانها سببان لعلم ذلك الكناية حقيقة عند المحققين
 كما ذكرنا في المقدمة لا المجاز فراجع عند صاحب التلخيص واسطة بينها -

باب الوضوء من القبلة اختلف العلماء في مسأله وقال ابو حنيفة وسأله ان يس

الرجل المرأة غير ناقص للوضوء وكذلك القبلة الا اذا تابشر الفرجان وانتشر الآلة فنقول الشيخان في تناقض الوضوء وان لم يجر
وقال مالك كان السجدة يكون حدثا وان كان بغير شهوة بان كانت صغيرة او كانت ذارحم حرم منه لا يكون حدثا وبما
قوله الثاني في قول يكون حدثا كيف كان شهوة او بغير شهوة اذا لميس الجانبية بلا حائل به قال حماد بن عمار في اللباس وفي
نقص وضوء الملبوس جبان للشافعي -

قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ حديث عائشة هذا يدل على ان من الرجل
المرأة غير ناقص للوضوء وكذلك حديثها في مسها البطن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهها بمسها بعد لتونا بالكلب
واخبار بقدر ائمتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي واما مضطجعة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يسجد غزقي فقبضت
رجلي عند البخاري وفي رواية عبد الرحمن بن القاسم عن ابي ذر الراداني يترسني رجله في رواية الى سلمة عن عائشة
فاذا سجد غزقي فقبضت رجلي قال من ير الوضوء من القبلة واس ان في حديث تقييل ضعفا وايضا فهو مرسل
وبما حديث الس عن عذرة بما ذكره ابن حجر في الفتح من ان اللبس يحل ان كان بكامل وعلى ان ذلك خاص به وهذا كما ترى
الكف ونخالفة للظاهر وفي الحقيقة رواه الاحاديث الصحيحة واما تضعيف حديث القبلة وكونهام مرسل فذكر جريا بعد
كلام ابي داود قال ابو داود وهو مرسل واهراهمم النبي لم يسمع من عائشة شيئا قال ابو داود و
كن ارواة الضبابي وغيره حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا الامام عن جبيب
عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلوة

ولم يتوضأ قال عروة فقلت لها من هي الا انت فصحكت قال ابو داود وهكذا رواه زائدة وعبد الحميد
الحاكمي عن سليمان الا عمش حد ثنا ابراهيم بن محمد الطالقاني قال ثنا عبد الرحمن بن مغراء قال ثنا
الا عمش قال ثنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث قال ابو داود قال يحيى بن سعيد القطان
اجل احل عني ان هذا من الحديثين يعني حديث الامام عن جبيب وحديث هذا الاسناد المستقيم
انها تتروا بكل صلوة قال يحيى احل عني انها شبه لا شئ قال ابو داود وروى عن الثوري انه قال ما حدثنا
جبيب الا عن عروة المزني يعني لم يحد يقص عن عروة بن الزبير بشئ قال ابو داود وقد روى حمزة الزيات
عن جبيب عن عروة عن الزبير عن عائشة حد ثنا يحيى قلت حاصل الكلام ان الحديث الاول مرسل لان يوم التيمم لم
يسمع من عائشة وجوابه ان المرسل جهة عند جمهور الائمة حتى على ابن جرير اجماع التابعين باسمه على قوله وانهم لم يات منهم الكا ولا عن احد
من الائمة بعدهم كما استأخرون في حال الكلام في الحديث الثاني الذي اخبر عن جبيب عن عروة عن عائشة ان عروة بن الزبير عن عروة
المزني وهو جليل ان جبال الحديث عن عروة الزبير بشئ فتضعف هذا الحديث بهالة عروة المزني قال لا سارا وعلما نزلت عليه بما مر
في جواب نهين السنتين بان رده بهنا موعدة بن الزبير كما اخبر احمد وابن ماجه والدارقطني باسناد صحيح لا عروبة المزني كما رواه
عبد الرحمن بن سعير فان غير الحسن في عن الاش احاديث لا يتابعه الثقات قلت عروة في هذا سند غير ضروب
في رواه بالي وادودوا الترمذي وفي رواية احمد والدارقطني وابن ابي شيبة عن جبيب بن ابي شيبة عن علي بن
محمد شاذل عن عائشة عن جبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نساءه الحديث

فتثبت بهذا ان عروته مبنيا هو عروته بن الزبير اما من قال انه عروته المزني فلا دليل عليه الا فلان المزني قال بان عروته
مبنيا هو عروته المزني هو عبد الرحمن بن معمر او مضعيف لا يحجج بقوله قال علي المديني مولى بني كنانة يروي
عن الأعمش ست مائة حديث تركناه لم يكن بذلك وقال ابن عدي وهو كما قال علي انما ذكرت على ابني زهير هذا حديث
يرويهما عن الأعمش لا يتابعه الثقات وله عن غير الأعمش مومن جملة الضعفاء الذين يكتبون حديثهم اه فاذا لم يحجج بقوله
فكيف ثبت كون عروته مزنيا بقوله فانما الله خالفني ذلك كج و قد صرح باه عروته الزبير وثالثان الأعمش يصرح
في حديث عبد الرحمن بن معمر انه حدثه شيوخ عن عروته المزني فلو كان عروته هذا مجهولا ليعرف كيف يتحدث عنه
الكثيرون من شيوخه فيستدل بان عروته بن الزبير ولتثبت بالمزني غلط من عبد الرحمن بن معمر ورواههم منه لانه غير مؤثوق
بخصوصه اذا خالفه وكج ورا بآان المعروف عند المحققين ان من يذكر غير منسوب كج على ما به المشهور والمتعارف فيما بينهم
ولا يحل على المجهول قطعا وخامسا قال عروته فقلت لها من هي الا انت فحكمت هذا الكلام يدل على ان عروته مبنيا هو عروته
ابن الزبير لان مثل هذا الكلام لا يمكن ان يجري الا على لسان من كان بينه وبينها بسوطة فعروته بن الزبير لان تحت
عائشة رضي الله عنها يمكن ان يحسب مثل هذا الكلام لانها خالتها ولا يمكن ان يحسب به عند ما من ليس له فرع لتعلق بها
وساوسان سليمان الأعمش وان كان ثقة حافظا لكن يحذر عن اصحاب له مجهولين فكيف يعتمد على قولهم فلا يدرى
من هم واما الجواب عن الثاني فاجاب ابو داود بقوله وقد روى حمزة الزيات عن جبيب عن عروته بن الزبير عن
عائشة حديثا صحيحا قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره ههنا اخرج الترمذي في كتاب الدعوات من جابته
حديثا ابو كريب ناماوية بن هشام عن حمزة الزيات حديث الباب الثالث من ابواب ما جاز في جامع الدعوات
فراجع ثم ان الوضوء من القبلة يحل على من كبره النفس لمن احب كذا الوضوء من من لذكر الله قلت يريد الاستاذ العلامة
قوله الله قلوبنا بنوره بقوله ثم ان الوضوء بان ان الحديث الذي جاز فيه الوضوء من القبلة الذي استدلل به المضموم
لا يخفى الفلان ان عمله على تركية النفس لمن احب هو متجيب للخواص لذلك يذكره في الفقه اعلم ان انهم استدللوا بقوله تعالى
اولا ثم المنا فان الآية عرحت بان اللبس من جملة الاحداث الموجبة للوضوء حيث اوجب به احدى الطهاتين
وهي التيمم وهو حقيقة في مس اليد ويديه بقائه على معناه الحقيقي قراءة او استتم فانها طهارة في مجزئ ومس من جملة
بان في حديث معاذ بن جبل الذي اخرج احمد والدارقطني والترمذي والبيهقي واعلم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ
ابن ابي صلي الله عليه وسلم السائل بالوضوء وانه صرح ابن عمر بان من قبل امرأة اوصتها بيده فعليه الوضوء وعن ابن مسعود
القبلة من المس فيها الوضوء والمس دون الجلع وروى عن عمر القبلة من المس فتوضوا ومنها وردت بسيرة انها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس كره فليتوضا قال المانعون ان الآية يجب فيها التصغير الى ان المزد من المس
بالجلع لوجود القرنية وفي حديث في التقبيل حديثها في لمسها بطين قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك اعتمدوا
عن حديث معاذ بانه منقطع لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وحده العتقة في الصحيحين غير ما جردون الامر بالوضوء والصلوة
ولو سلم فيقول ان الامر بالوضوء لمنطقة خروج المذي وعن قول ابن مسعود وغيره بانه لا حاجة فيه لاسيا اذا وقع معارضه فلا
دور عن الشارع وقد صرح البخاري بن عباس بان للمس المذكور في الآية هو الجلع قلت لعل الاختلاف في مس المرأة والقبلة

وس الذكر مبني على اختلاف اصول نوافل الوضوء قال بل يجوز ان لا يفاضل الوضوء هليين الاول الايتان من الغائط ونحوها
المناط بان المراد منها الخارج من السيليل في الثاني من النساء ومن لواحقه مس الذكر لصحة الحديث وفي كليهما شهوة وعندنا في خيفة
اسل واحد هو الايتان من الغائط وتقع مناطه عند خروج نجس من البدن ولما كان المراد من اول الاستم النساء اجماع
فخرج من النساء في هذا الاصل الواحد قلت لعل باضيعة ايضا يقبل بالاهلين لان يقبل بقبض اليد وبالمباشرة الفاحشة
خرج شئ اولم يخرج فحي واخذت تحت قوله تعالى اولاستم النساء والمراد منه ما يعلم اجماع ومس المرأة وهو المباشرة الفاحشة
وما قال صاحب الهداية ان في المباشرة الفاحشة سطة الخروج لتدخل تحت الاصل الاول رده ابن الهام بان عبوة
المطنة فيما لا يكون فيه المنفعة ورج قول محمد بن حسن -

باب الوضوء من مس الذكر اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي واحمد بن حنبل والحق والاكث المشهور
الى انه ينقض الوضوء وذهب آخرون الى انه لا ينقض الوضوء وهو قول في خيفة وهما يوسف بن الزبير والحسن البصري وغيرهم
قوله عن عبد الله بن ابي بكس انه سمع عروة يقول دخلت على مروان بن الحكم فذكر ما يكون منه الوضوء

فقال مروان ومن مس الذكر فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان اخبرني جبرة بنت صفوان انها
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره فليتنوضأ هذا الحديث يدل على ان مس الذكر كذا
للوضوء صححه احمد والترمذي والدارقطني يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر والبيهقي والحازمي واما البخاري فسلم فلم يخرجها
لاختلاف وقع في سماع عروة من بسرة اذن مروان يضعفه آخرون وقالوا ان الواسطة بين عروة وبسرة مروان
وهو مطعون في عدلته او حسبه وهو مجهول ونقل البعض بان ابن معين تال ثلاثه احاديث لا تثبت حديث مس
الذكر ولا الكحل الا بولي وكل مسكر حرام وايضا طعن فيه الطحاوي بانه روى الزهري عن عروة فهذا مسل لان الزهري لم يسمعه
من عروة بل روى عن بل بن مازع عن الزهري عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة وعبد الله بن ابي بكر عن عروة
بالمستقر وعلى تضعيفه عن ابن عيينة وكذلك ما روته في هذا الباب تكلم فيها الطحاوي وصرح بضعفها
ومن اقوالها ما خرج احمد بن حنبل في مسنده والطحاوي في شرح معاني الآثار بسند يها عن محمد بن اسحاق حدثني محمد بن
اسلم الزهري عن عروة بن الزبير عن زبير بن خالد بن يحيى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس فرجه فليتنوضأ فخره
عليه الطحاوي وقال قيل لانت لا تجعل محمد بن يحيى في شئ اذا خالفه فيه مثل من خالفه في هذا الحديث ولا اذا انفرد به
نفس هذا الحديث منك وخلق به ان يكون غلط لان عروة حين سأل مروان عن مس الفرج فاجاب من ليه ان لا وضوء
فيه فلما قال مروان له عن بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال قال لعروة ما سمعت به وهذا بعد موت خالد بن كعب مات
فكيف يجوز ان ينكر عروة على بسرة ما قد حدثه اياه زبير بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت والاولى ان يجعل
حديث مس الذكر على تزكية النفس لمن احب وقال ابن الهام ان مس الذكر من الفرج كناية عن البول -

باب الرخصة في ذلك اي في ترك الوضوء من مس الذكر هذا الباب لا اهل العراق -

قوله عن قيس بن طلحة عن ابيه قال قد منا على بنى الله صلى الله عليه وسلم فخرج رجل كان
له دوى فقال يا بنى الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما ينقض فقال صلى الله عليه وسلم هل هو الاصل

منه او بصنعة منه هذا اشك من الراوى معناه انه لا وضوء من مس الذكر لانه تغطية من كم الرجل فلما
 لا يجب وضوء من سائر كبد لا يجب الوضوء من مس الذكر قال الزمذى وهذا الحديث حسن شئ روى في هذا الباب
 وقد روى هذا الحديث ايوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلحة عن ابيه وقد تكلم بعض اهل الحديث في محمد
 بن جابر وايوب بن عتبة وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر صحيح واحسن ونسب الى هذا كثير من
 علماء الصحابة والتابعين منهم علي بن ابي طالب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران
 بن الحصين وابو الدرداء وسعد بن ابى وقاص في احدى الروايتين عنه وسعيد بن المسيب والحسن البصري
 وسعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي وربيعة بن ابى عبد الرحمن وسفيان الثوري وصحابة ويحيى بن معين واهل الكوفة
 قال الشوكاني صححه عمر بن علي الخلاس قال هو عندنا اثبت من حديث بسرة وروى عن علي بن المديني انه
 قال هو عندنا احسن من حديث بسرة وقال الطحاوى اسناده مستقل غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه
 ايضا ابن حبان والطبراني وابن حزم وصححه احمد بن حنبل فيما حكاه القاسمي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي
 بسنده في نسخة المناظرة ابن المديني وابن معين فان قيل فضعفه الشافعي وابو حاتم وابو زرعة قلت ما ضعيف
 الشافعي على انه قال قد سألنا عن قيس بن طلحة فلم نجد من يعرفه فلما يعرفه الامام الشافعي عباره عنه مجهول لا يثبت
 روايته لجهالة واما عند غيره فهو معروف روى عنه الكثيرون من الرواة ولم يثبت عندهم جرح صحيح احديثه وقولهم
 ارجح لان ما رويهم على زيادة العلم قال عثمان الدارمي سألت ابن معين فقلت عبد الله بن النعمان عن قيس
 بن طلحة قال شيوخ يامة ثقات وقال العجلي يامي تابعي ثقة وابوه صحابي وذكره ابن حبان في الثقات .

قوله قال ابو داود رواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وحريز
 الرازي عن محمد بن جابر بن طلحة حدثنا مسند قال ثنا محمد بن جابر عن قيس بن طلحة باسناد
 ومعناه وقال في الصلوة اي زاد في الحديث لفظ في الصلوة تضار لفظ الحديث بهذا انتقال بابي الترمذي
 في مس الرجل ذكره في الصلوة بعد ما يتوضأ قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا نبوره قال ابو داود رواه هشام
 اي هو الاوسد وعن محمد بن جابر بلفظ في الصلوة وفائدة على ما قاله الخطابي انهم تاولوا بخر طلق ايضا انه الاول ليس
 ودونه الخائل واستدلوا على ذلك برواية الثوري وشعبة وابن عيينة انه سأل عن مسه في الصلوة واصلى لايس فخرجه
 من غير حائل بينه وبينه اه ولا يخفى ما فيه ثم قد اختلف على بعض هؤلاء المذكورين ايضا في هذا اللفظ فراجع العلي واه
 قلت هذا التأويل مردود لان هذه الزيادة التي تفرد به محمد بن جابر ضعيف لان محمد بن جابر ضعيف في التهذيب
 قال الدوري عن ابن معين كان اعمى واختلط عليه حديثه وكان كوفيا فاستقل الى اليمامة وهو ضعيف قال عمرو بن
 علي صدوق كثير الوهم متروك الحديث اه

باب الوضوء من كحول الابل هل يجب الوضوء من اكها ام لا اختلف العلماء في ذلك فذهب الاكثر الى
 انه لا يتقضى الوضوء قال النووي ممن نسب الى ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي بن كعب وابن عباس والبلدري
 وابو طلحة وعامر بن ربيعة وابو امامة وجاهل من التابعين ومالك ابو حنيفة والشافعي واهلهم فاهم لا يرون

الوضوء بالكل كحوم الابل ولا يسها وذمها الى انتفاض الوضوء به حمد بن حنبل والنسائي بن مهزيال بن القيم غير ان الموجب
للو وضوء بالكل كحوم الابل سواء رسته انما راو لم تسمه فيوجب الوضوء من فيه ومطبوخه وقديشه ولا امر بالوضوء بلحوم الابل مستعمل وليس
بموجب دخل تحت حديث الوضوء مما مست النار فلا يلزم من نسخه نسخه

قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقرأ القرآن فيقول توفوا عنها زوجها ارجعها قال
بالنقص بهذا الحديث وبما قاله العامة من انهم انقصوا ما جرت به عادة العرب من انهم اذا طلقوا امرأتهم
كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار وما كان يحرم الا بال
واحدة فيما مست النار وكان فردا من افراده ونسخ وجوب الوضوء عنه بجميع افسراد ما
استلزم نسخ الوجوب عن هذا الفرد ايضا وقال بعضهم ان المراد من الوضوء بهما غسل
اليدين وانهم لما في حكم الاصل من راحة كرهية ووضوء غليظة بخلاف لم الغم فان لميس فيها وضوءة وضوءة
يبقى اثرها بعد الاكل والذليل على ان المراد من الوضوء بهما غسل اليدين والغم ما خرج مسلم عن جابر بن سمرة ان
شمت فتوضأ وان شمت فلا توضأ والحديث فان هذا قال صلى الله عليه وسلم في جواب من سأل عن وجوب
الوضوء من يحوم الغم فلو عمل على الوضوء المجهود الاصطلاحي لا يوافق الجواب السؤال فان السؤال لو عمل على وجوب
الوضوء لكان جوابه ان يقول لا بد من الوضوء من كان في سبيل الله او في سبيل غيره او في سبيل الله او في سبيل غيره
الوضوء بمعنى غسل اليدين والغم فقال في جوابه كمال الامر من الغسل وعدم الغسل سواء لان حكم الغم ليس فيها وضوءة
وضوءة يبقى اثرها بعد الاكل فقال ان شمت فتوضأ اي فاغسل اليد والغم وان شمت فلا توضأ اي فلا تغسلها
فعل بها ما في سبيل الله او في سبيل غيره او في سبيل الله او في سبيل غيره او في سبيل الله او في سبيل غيره او في سبيل الله او في سبيل غيره
الاول هو الوضوء بمعنى غسل اليدين والغم ويؤيد الروايات التي رويت عن ابن مسعود انه سئل بقصته فيها
شريد وكهم فاكل ومضمض وغسل صابغ ثم قام الى الصلوة وكذلك عنه قال لان التوضأ من الكلمة المتقدمة احب
الي من التوضأ من المقتضية الطيبة وكذلك روى ان عثمان اكل خبز او كفا وغسل يديه ثم مسح بها وجهه ثم صلى
ولم يتوضأ وكذلك عن ابن عباس انه اتى بجفنة من خريد وكهم فاكل منها وغسل اطراف اصابعه ولم يتوضأ
اخرجه الطحاوي فهو لا الكبر من الصحابة لما لم يتوضأ من اكل ما مسته النار ووضوء اعطاه حيا
واكتفوا على الوضوء للغوى علم بذلك ان المراد منها بالوضوء الوضوء للغوى قلت الاول ان
يحمل قوله توضأ عنها على تركية النفس لموجب محرمته اكلها في التزاة فيكون الامر لا تحجب
للخواص حل المعنى واما قيل ابن القيم واما من جعل كون حكم اكلها هو الجواب للوضوء سواء مسته النار لم تسته فيوجب الوضوء
من يسهه ومطبوخة وقد يده فليست كالحديث عليه هذا الحديث اي حديث ما مسته النار قلت يلزم عليه ان يجعل عاما من
الاكل ليس ايضا لان لفظة الحديث كما انه عارض كونه مطبوخة كذلك عارض قيد الاكل فلما جعله عاما شاملا للمطبوخة وغير
المطبوخة كذلك يلزم عليه ان يجعله عاما من الاكل وليس القائل باحد ايضا فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الامر بالوضوء لمجوم الاصل كذلك روى عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالوضوء من البان الاصل اخرج ابن ماجه بسند عن ابي سعيد

من حضيرة عبد الرحمن عمر ويرفعه ليقول قوضوا من البان الابن هذا محمول عند جميع الامم على شربها بان يستحب له ان يفيض من زيل الدوسمة عن فمها كذا كانت تحب اذا كل لحم الجوز وراى غسل يده وفمه ونفسي الدوسمة والزموتة

قوله وسئل عن الصلوة في مباركة الابل فقال لا تصلوا في مباركة الابل فانها من الشيطان و سئل عن الصلوة في مباركة الغنم فقال صلوا فيها فانه بركة قال الا يستأد العلم نور الله قلوبنا يومه قوله فانها من الشيطان وقابها بركة علته منصفته لا يجوز العدول عنها الى التعليل بطهارة ابوالحيوانات المأكولة وانما بها كان كل تحليل عاد على النصارى انقضت باطن حديث عبد الله في النبي صلى الله عليه وسلم الخائف فامرني ان آتيت بثلاثة احجار فوجدت حجرين والثالث فلما اخذت رويته فأتيتها بها فاخذ الحجرين والقي الروتة وقال هذا كرس حجر في نجاستها وقول ابن خزيمة معتد اعلى ما وقع عنده انها كانت رويته حمار بالفرق بين الكول اللحم وغيره لا يتعين اذا فرقت بينهما في الفروع والتمسك بالاثار الموقوفة مشتركة فيه وقال في مشار السوال وروي عبد الله بن احمد في زيادات المستند عن العزقة قال عرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فقال يا رسول الله قد كنت الصلوة ونحن في اعطان الابل فنصلي فيها فقال لا فقال انفتوا ضامن كحومها قال نعم قال فنصلي في مباركة الغنم قال نعم قال انفتوا ضامن كحومها قال لا واخرجنا الطبراني ايضا قال الخافض البشيمي في مجمع الروايات رجال حمزة وثقون وروا العزقة اسمعش فقد علم بهذه الرواية مشار السوال اهـ

باب الوضوء من مس اللحم البقي وغسله وغسله على الوضوء فنعناه هذا باب وضوء الرجل من مس اللحم البقي الطبخ وغسل الرجل يده اذا مس اللحم البقي اي لم يجب الوضوء الشرعي لمس اللحم اذا لم يجب غسل يده فقط وهو الوضوء الملقب بالحيي والحيي من اللحم المطبوخ او طبخ او في طنجرة ولم ينضج من ناء اللحم حتى يملك كساح شيع ينعا فهو يبي بالسكر قد يدل الهزة ويدغم ويقال يبي مسخنة الكذا في الجمع اما غرض الي داود من عقد هذا الباب فلعل لبعض علي من قال انه يجب الوضوء من مس اللحم الني من الابل

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بغلام سقاء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تم حتى اريك فادخل يده بين الجلد واللحم فاحس بها حتى توثر الى الابط ثم مضى فصلى للناس ولم يترضا قوله ليخ شاة اي شيع الجلد عنها قوله اي تباع عن مكالمات كن على جانب منه وهذا الحديث يدل على ان مس اللحم الني من الحيوان الجذبح غير ناقض للوضوء ولا فرق بين فيما كان شاة او بقرا او جورا فانها كلها سوار في هذا الحكم لا يجب الوضوء ودول الحديث على ان ماتحت الجلد من الدوسمة والرطوبة وما بقي من الدم الغير المسفوح متصلا باللحم ليس انجبس بعد الزكوة كما يدل عليه تفسيره وقوله يعني لم يس مار دول هذا التفسير على ان اطلاق الوضوء يحكي على غسل اليد الطيبا ولذا قد يقولون ان

باب في ترك الوضوء من مس الميتة وعل غرض من عقد هذا الباب تقوية الباب المتقوى وتعرض على من اوجب الوضوء لمس لحم الجوز وراى من الميتة مع كونه نجسا لا ينقض الوضوء فكيف اذا كان لحم الحيوان المتراكم فانها لا ينقض الوضوء

قوله عز جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالسوق داخل من بعض العالقة والناس كنفية فخرج جدي أسكت ميتة فتناوله فاحن باذنه ثم قال ايكم يجب ان هذا وساق الحديث قوله كنفية

الى الصلوة حتى اذا كان في الحجرة خارجا من البيت لقيته يديه مضمومتين شاة فاكل منه لقمته او لقمته ثم صلى بها
ما يرى شك الى انه حل الوضوء على الوضوء الغوى لا الشك في استحبابه والا فلا يكون لقوله محلا صحيحا وايضا الحديث الذي
رواه ابن عباس في المضمضة من اللبن وقال فيه ان لا سيما فهذا التعليل كما يدل على استحباب الوضوء
الغوى على شرب اللبن لازالة الدوسمة كذلك يدل على استحباب الوضوء للغوى من اكل كل ما فيه دوسمة
من لحم الخبز وور البقر والغنم فلما حل الامر بالمضمضة والوضوء على استحباب غسل الفم كذلك يحل الامر بالوضوء على
استحبابه وهذا ظاهر جدا من جعل الانصاف لغيب غيبه والله في التوفيق انتهى قلت هذا على تقدير تسليم ان الوضوء
حقيقة فسرعية في غسل جميع الاعضاء التي تغتسل للوضوء ولا يخلو على غيره وهذا لا يدل عليه ايضا فربما يطلق لفظ
الوضوء على غسل الفم واليدين وعلى غسل اليدين والوجه ومسح الرأس والرجلين وعلى غسل الفم فقط وعلى غسل اليدين
فقط وهذا ظاهر على من اشتغل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه الترمذي في المعجم الثاني من جامع عكرامش
بن ذر وب فيه فجعلت اكل من بين يدي وجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطبيق قال
يا عكرامش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد ثم اتينا بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه مسح بليل
كففيه وجهه وذراعيه وراسه وقال يا عكرامش هذا الوضوء ما غيرت النار له والاولى ان يحل على تركية النفس لمن
احب وكذا الوضوء من البان الا بل الذي اخرجه ابن ماجه عن اسيد بن حضير وفيه توضؤا من البان الا بل -

قوله سمعت جابر بن عبد الله يقول قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبز او لحما فاكل ثم دعا بوضوء
فقضى فيه ثم صلى الظهر ثم دعا بوضوء فاكل ثم قام الى الصلوة ولم يتوضأ قيل ترك النبي
صلى الله عليه وسلم الوضوء من اكل ما مسته النار لا نسخ وجوب الوضوء به والاولى ان يقال ترك ثانيا ولم يتوضأ
بيان جواز الترك وكان الوضوء ولا بيان استحبابه بتركه بنفسه -

قوله عن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء عما عذبت النار
اي كان آخر الفعليين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالامر مني الماسور وهو الفعل قال ابو داود وهذا
اختصار من الحديث الاول فقط هذا اشارة الى قول جابر كان آخر الامر من الحديث المراد من الحديث الاول
الذي تقدم وهو حديث جابر بن عبد الله قربت للنبي صلى الله عليه وسلم الحديث فاشار بهذا الكلام ان من قال
ان معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء مما مسته النار او لا فعل ثم امر بترك الوضوء منه فترك
فكان آخر الامر من ترك الوضوء مما مسته النار واستدل بهذا على نسخ وجوب الوضوء مما مسته النار فشرحه فقالوا استدلاله
غير سديد لان هذا القول لا يدل على ان ترك الوضوء مما مسته النار كان آخر فعله واخر امره صلى الله عليه وسلم بل هذا
اختصار من الحديث الاول وهو يدل على ان ترك الوضوء مما مسته النار كان آخر الفعليين في ذلك المجاز
لا مطلقا فلا يستدل به على نسخ بل يدل على انه كان وضوء صلى الله عليه وسلم بعد اكل الخبز والتمر والاولان سلم ان كان
لاجل الاكل لا لاجل الحديث التزكية النفس ببيان استحبابه لمن احب الوجوب وتركه ثانيا لبيان جواز تركه وان لا يقصد
الوضوء لان الفعل السليم لا يجوز وجوب الوضوء مما مسته النار ونسخه في مثل تلك الوقت التقليل -

باب التشديد في ذلك المراد بالتشديد وجوب الوضوء والاشارة الى مامسة النار ومعناها وجوب الوضوء مامسة النار قد مر ان الاختلاف كان في صدر الاول ثم اجمع العلماء بعد ذلك على انه لا يجب الوضوء من كل مامسة النار.

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما انفخت النار قال الاستناؤ العلام نور الله قلوبنا بنوره ظاهرة القصر ونظير من امثال الكتاب العجب لك مثل لويل لك ان هذا التركيب اذا كان بدلا من اللفظ بالفعل لا خبر عن واجب اللفظ القصر فراجع من المفعول المطلق ومثاله السلام عليك قلت اشار بهذا الى اشكال يقع في هذا الحديث والى جوابه وهو ان الحديث يعني القصر لكون المسند اليه في معرفة الاستناؤ مشتقا على معين القصر فيكون معناه ان غسل الوضوء مقصور على انفخت النار وهذا كما ترى لم يوجب البياض فاجاب عن هذا انما يكون الجملة الاسمية مشتقا على هذا التركيب للقصر اذا كانت الاسمية اسمية في اصلها ولا تكون مبدلة عن الفعلية وهذا مبدلة عن الفعلية كما يدل عليه بعض الفاظ الحديث توضوا مامسة النار بصيغة الامر فان قيل يرد عليه ان يكون في الحمد للقد قصر وهو ممنوع قلت لا اشكال فيه على قول من قال انه الانشائية وسهلا ليفيد القصر على ان المعدولة لا يفيد القصر اذا كانت فيها شائبة الفعلية واجاب بعضهم عن اصل الاشكال ان فيه قصرا في اي الوضوء مما دخل ما غيرته النار كما في الحديث الذي اخرج في مسند البخاري ومسند ابى يعلى ولفظه الوضوء مما خرج واللفظ مما دخل والله اعلم.

باب في الوضوء من اللبن المراد به الوضوء ان قص المضمضة بان من شرب لبنا يتحب له ان يزيل الدسوة من فيه بالما. وهذا مجمع عليه فاشار بلفظ الوضوء على ان الوضوء يطبق شرعا على المضمضة.

قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فدعا بهاء فمضمض ثم قال ان لم يدر ما الدسوة غلبه مضمض في المضمضة من اللبن وهذا حديث اخرج البخاري في صحيحه بهذا السند قال الحافظ ولكن الحديث رواه ابن ماجه بن طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي فذكره بصيغة الامر مضمضا من اللبن كذا رواه الطبراني من طريق آخر عن الليث بالاسناد المذكور واخرجه ابن ماجه من حديث ام سلمة وسهل بن سعد مشكلا اسنوك منها حسن اه قلت الاحاديث التي فيها الامر بالمضمضة امر للتركية لمن احب وميل عليه ما رواه ابو داود وعنه النس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يمضمض ولم يتوضأ وصلى وكذلك كل حديث ابن ماجه الذي اخرج عن اسيد بن حضير وعبد الله بن عمر ولفظها توضوا من اللبن الا ان الامر للتركية لمن احب لا للوجوب قال الحافظ في الصغرى وما جملة فلم يقل احد بوجوب المضمضة والوضوء الاصطلاحي لشرب اللبن سواء كان مطبوخا او غير مطبوخ.

باب الرخصة في ذلك اي في الوضوء من اللبن والمراد بالرخصة جواز ترك المضمضة والوضوء من شرب اللبن ومس

قوله يجمع النس بن مالك يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يمضمض لم يتوضأ وصلى رواه الشافعي ايضا بهذا اللفظ فيه دليل على ان شرب اللبن لا يفيض الوضوء قوله قال زيد بن اسد فاشارة الى ما في هذا الشيخ اي الشيخ مطيع بن راشد وعرض ابى داود من هذا الحديث مطيع بن راشد فان زيدا بن حباب يقول ولبي شعبة

عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رعت الرجل في صلوة او غيره اقمي واجهك مني فانصرف فليتبعضا
ثم يرجع فليتيمم بالقبلى على ما مضى وروى عن شبل ذلك عن علي وابن مسعود وعقبة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقتادة
والحكم وحماد كلهم يري الرعاف وكل دم سائل من الجسد حدثا وبه قال ابو خزيمة وصحابه والشوري وكسن بن جحى وعبيد الله
بن كسن والاوزاعي وابن فضال ابن راهويه في الرعاف وكل نجس خارج من الجسد يروونه حدثا فان كان يسيرا غير
سائل لم ينقض الوضوء عند جاعتهم وما يدل ان الرعاف حدث ان ابن جريح وابن المبارك عمرو بن علي المقدمي
والفضل بن موسى روه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدث احدكم
احدكم فليضع يده على انفه ثم لينصرف روه النعم بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور ونقطة اذا حدث احدكم
في صلوة فليأخذ على انفه وينصرف فليتبعضا ذكره البيهقي في باب من احدث في صلوة قبل الاطالع منها انتهى -
قلت ولنا حديث آخر ذكره صاحب الهداية الوضوء من كل دم سائل واخرجه الزيلعي من كامل بن عدي ولكن في
التحريك سهوا الكاتب فانه كتب محمد بن سليمان بدل عمرو بن سليمان ومحمد بن معروف وعمر ومروان والحديث قوي
الاسناد وفي سنده احمد بن الفرج واخرجه عنه ابو عوانة في صحيحه وقد اشترط ان يخرج الصحيح ولذا اسماه صحيحه -

قوله عن محمد بن اسحق قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن جابر قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في غزوة ذات رقاع فاصاب رجل امرأة رجل من المشركين
فخلف افي لا انتهى حتى اهرق دما في اصحاب محمد فخرج يتبع اثر النبي صلى الله عليه وسلم فانزل النبي
صلى الله عليه وسلم منزلا فقال من رجل ياكلونا فان تدب رجل من المهاجرين ورجل من الانصاريين
فقال كونا بضم الشعب قال فلما خرج الرجلان الى ثم الشعب اضطجعا المهاجري وقاما الانصاري يصلي
واقى الرجل فلما رأى شخصه عرف انه ركب بنية للقوم فرماه بهم فوضعه فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة
اسهم ثم ركع وسجد ثم انتبه صاحبه فلما عرف انهم قد نذروا به هرب فلما رأى المهاجري ما
بالانصاري من الدما قال سبحان الله الا ابنه تنفي اول ما رمي قال كنت في سورة اقروها فلم احب ان
اقطعها **قوله** فاصاب رجل امرأة رجل من المشركين الاصابه بجميع اى فحق رجل من المسلمين امرأة رجل من المشركين
ما يقع اما بالقتل او بالبيس الا سر قوله ياكلونا اى يكرسنا ويحفظنا قوله فان تدب اى اجاب هذه الدعوة الرجل
المهاجر عمار بن ياسر والرجل الانصاري عباد بن بشر قوله كونا بضم الشعب اى روعا قيا على اهل الشعب لتلايه بهم
ويجمعهم عدو قوله عرف انه ركب بنية اى لما اتى الكافرواى سواد الانصاري عرف المشركين سواد المهاجرين
والطليعة للمسلمين قوله فرماه بهم فوضعه فيه فزعه اى رمى المشرك السهم بالانصاري فاصاب السهم فنزع
الانصاري السهم وشبه قائما يصلي كمل في ضمن البيهقي قوله ثم انتبه صاحبه اى استيقظ المهاجري وعلم المشرك
انهم علموا بالشرك فزعه اى المهاجري بالانصاري من الدمار السائلة الكثيرة من الحمر والثلث التي حصلت
بالاسهم الثلاثة الحديث اجمع الشافعي ومن معه بهذا الحديث وقالوا لو كان خروج الدم من البدن ناقضا للطهارة
لكانت صلوة الانصاري به تفسد اول ما اصابه الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك ركع وسجد ومحمد بن جحى

الحافظ في شرحه على البخاري أخرجه أبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن جبان والحاكم كلهم من طريق
 ابن اسحاق وكذا قال العيني وذكر البخاري في باب من لم يبرأ الوضوء الا من المخرجين ويذكر عن جابر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم ففقد فيه الدم فركع وسجد ومضى في صلوته ذكره البخاري
 بصيغة التمرين تعليقاً ولم يسنده قال الحافظ عقيل لما عرفت راوياً عنه غير صدقة وهذا المجهز بما المصنف
 اولكونه اختصره في الخلاف في ابن اسحق ثلاث الاول والثالث من وجوه التمرين يستلزم ويقتضيه واما الثاني
 فغيره قال العيني فان كون الحديث مختصراً لا يستلزم ان يذكر بصيغة التمرين فاجاب على تقدير صحة انه جعل في الصلاة
 ولعل كان شبه الهم يعلم كونه ما يقوى به لان ظاهر ما راي المخرجي ما بالانصاري من الدوام على ان الدم اذا بقي في بدنه وكما ثبت
 ثبوتهم فانها اصابته ثلثة مواعيد من جهة كماله لا ينفذ الدم معها وذلك على كثرة الدم وانذاره صاحب دليل بالانصاري
 مضيقه مع النجاسة في الشرب على جواز الصلوة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء وست
 ادري كيف يصح الاستدلال بالخبر والدم اذا سال لصيب بدنه وجيده ورا باصاب شياء مع اصابته شيء
 من ذلك ما كان يسير الاصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الدم كان يخرج على سبيل الزرع فلا يصيب
 شيئاً من بدنه فهذا عجيب فارق للعادة ورا طوطا العقل بالمجتهل لا يحتاج بهذا الحديث خيراً صحيح بوجه الاول
 ان الحديث ضعيف لان عقيل الراوي مجهول ومحمد بن اسحق مختلف فيه الثاني ان البخاري لم يجهز به بل ذكره
 بصيغة التمرين والثالث ان هذا فعل صحابي ولعله كان هذا لولم يعلم بكلمة علم ولكن شغل الاستغراق
 في لذة المناجاة عن الالتفات اليه فلا يستقيم الاستدلال به على عدم انتفاء الوضوء قال الا وستاذ العلم
 لولا قلوبنا بنوره وحديث عباد بن بشر في باب الوضوء من الدم فيه تشبيهه بالماء واستمرز على شكل الصلوة وضوء
 لا حكمها وحقيقتها وشستان بين مشرق ومغرب قد جانا اللون لون دم والعرفه من المسك اه ثم استدلل
 البخاري على عدم انقضاء بانار اولها قول الحسن ما زال السلون يصلون في جراحاتهم ذلك لا يجديهم نفعا فانه لا يستلزم
 ان يكون جراحهم سائلاً للدم ولو سلم فلكونهم معذورين لا ينقض جراحهم فمن جراحه سائلة لا يترك الصلوة لاجلها
 بل يصلي وجراحه اما معصية او موبقة بحجيرة ومع ذلك لو خرج شيء لا يفسد صلوته قد روى ابن ابي شيبة في مصنفه
 عن هشام عن يونس عن الحسن انه كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلاً وهذا فيه على خلاف ما روى فثبت انه مؤول
 وثانها قول طائفة من محمد بن علي وعطار وابن الجار ليس في الدم وضوء قال العيني ليس هذا بحجة لهم لانهم لا يرون العمل بفعل
 التام ولا هو حجة على الخفية من جهين الاول انه لا يدل على انهم كانوا يصلون والدم سائل يعني ان لفظ الدم في قوله ليس
 في الدم وضوء لا يستلزم كونه سائلاً بل يمكن ان يحل على غير السائل وليس فيه الوضوء عندنا ايضا والثاني لو سلمنا ذلك
 فالمسؤول عن ابي خنيفة سئل ان كان يقول السبعون رجال ونحن رجال يزاحموننا ونزاجهم ثم ذكر البخاري عن ابن عمر
 فخرج منها الدم ولم يتوضأ وبنق ابن ابي اوفى في منى في صلوته وقال ابن عمر وكس من انهم ليس عليهم غسل محاجمة
 فاجاب عنه ان الدم الخارج بالعض لا ينقض الوضوء عند الخنيفة ايضا بالاتفاق الميسل في اسال فقهاء اختلاف بينهم
 كصاحب البداية وغيره قالوا بعدم نقض الوضوء فيه ايضا وبعضهم قالوا بالنقض وهو الاظهر ولم يتعرض فيه السيلا في عدمه

وكذلك لو لم يكن له من الدم الذي يخرج من اللحم بقية في العلية فان كان دما سائلا غلب على النزق
او ساواه غلبت الاطلاق في الدر المختار وينقصه دم مانع من جوف او غلب على بقا حكم الغالب وسأواه احتياط
لا ينقصه المغلوب بالنزق انتهى ولم ينزع عن الراوي لذلك فلم يبق حجة وكذلك قول ابن عمر في الحجة ليس بحجة على الخفية
لانهم من ندمه ان الدم السائل من الحجة ينقص الوضوء وكذلك في حجة الحسن بن محمد عن علي بن ابي حمزة
ان لا يلزم عليه غسل جميع يده بنا على ما اخرج احمد والدارقطني عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ينقل من يديه من الحجة والحجامة وغسل الميت ليس المرفقي لزوم الوضوء والتدلي على العلم كذا في بدل الجود
قلت ولو سلم فلا حجة ايضا لعم في ذلك على الخفية لان الصحابة اذا اختلفوا فعن البيهقي في الاحتياط منهم -

باب في الوضوء من النوم بل هو ناقض للوضوء اذ النوم فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه
ويقتض الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجب العبد عن اداء الحقوق قال
النووي الخ اختلف العلماء فيها على مذاهب اربعة ان النوم لا ينقض الوضوء على اى حال كان ذلك اى حذو عن ابن عمر
وسعيد بن المسيب الثاني ان النوم ينقض الوضوء لكل حال وهو مذاهب الحسن البصري والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
غريب للشافعي الثالث ان كثرة النوم ينقض لكل حال وقيل لا ينقض بحال وهذا مذاهب الاوزاعي ومالك واهل
في احدى الرويتين عند الرازي انه اذا نام على هيئة من سمات المصلين كالركوع والسجود والقائم والقاعد لا ينقض
وضوءه اذ كان في الصلوة اذ لم يكن فان نام مضطجعا او مستلقيا على قفاه لا ينقض هذا مذهب في حنفية وداود وهو قول الشافعي
غريب الخ اسرأله لا ينقض الا ركع وسأواه في هذا عن احمد بن حنبل وقلت شرح بلوغ المرام ان النوم ينقض الوضوء الا في الركوع
والسجود يعكس ما قال النووي والساجد ان لا ينقض الا في السجود وسأواه في هذا عن احمد الساجد ان لا ينقض النوم في الصلاة لكل حال
وينقض خارج الصلوة وهو قول ضعيف للشافعي في النائم جالس او ساجدا او قاعدا لا ينقض الا في الركوع وسأواه
اكثره وسأواه كان في الصلوة او خارجها قلت اصل مذاهب في حنفية في خارج الصلوة ان النوم اذا كانت تمكن المقعدة تنقض
الوضوء والا لا اى ان كل نوم يسترخى في المفصل ينقض ان تقصه ليس لذاته بل لكونه مظنة خروج الحدث فينقض التيمم على هيئة
يكون فيها استرخاء المفصل لا غير فصل المشايخ وقالوا ينقض الوضوء نوم مضطجع ومثلي ومثلي الى شيء لا يزال ذلك انما
سقط التيمم كما يحذر والاستطوانة فنوم واضع الجنب على الارض والمستلق على قفاه والمكعب وقاعد على هيئة التقوط
والمثوب كمن التورك انقص لا النوم قائما وقاعد او راكعا او ساجدا كما جاز في حديث التميمي لوضوءه على من نام جالسا لو قاما
بوسا جدي يضع جنبه فانه اذا مضطجع استرخفت مفاصلا خرج له يتي وقد حسن ابن الهمام سنده بكثرة الطرق وفي مسند
احمد ليس على من نام ساجدا وضوءه حتى يضطجع وفي الاطلاق دليل على ان النوم على هذه الهيئة لا ينقض سوا كان في
الصلوة او غيرها وقد وقع اصحابنا في النوم ساجدا اختلاف على اقوال خمسة الاول انه غير ناقض مطلقا وهو ظاهر المذهب
على اني اختلفت في اني ان تعم النوم في الصلوة فهو حديث والا فلا وهو المروي عن ابن يوسف الثالث انه حدث خارج
الصلوة غير حدث فيها واختاره صاحب المنية والرازي انه ليس يحدث اذا كان على الهيئة المسنونة في الصلوة كان
او خارجها وان كان خارجها لا عليها فهو حديث وكذا في الصلوة واختاره الحلبي في شرح المنية الصغير والشرع بل في

والخامس انه ليس بحد في الصلوة مطلقا وخارج الصلوة وان كان على الهيئة المنوطة واليه مال الزمعي قال
 النووي والتفتوا على ان زوال العقل بالجنون والا غمار بالسكرا بالخمر والنبيذ والنجس او الدوا ينقض الوضوء وسواء قل
 او كثر وسواء ممكن المقعدة او غير ممكنها فبيده على اهل نزيل بجنيته ان يمكن المقعدة تنقض الوضوء وغير ممكنها لا تنقضها
 الا حديث في الباب منها ما اخرج ابو داود وكار الساعنيان فمن نام فليتوضأ واخرجه احمد بسند حسن وحديث يعين
 وكار السعد اي الدبر فاذا نامت العين استطلق الوكاز اخرج الطبراني والدارمي وحديث انما الوضوء على من نام مضطجعا
 فانه اذا نام استرخت مفاصله اخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي بالفاظ متعارفة نفى هذه الاخبار دليل على ان كل
 نوم يسترخي فيه المفاصل فانقض ان نقضه ليس لذاته بل لكونه مظنة خروج الحدوث

قوله حدثني عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة فاخرها حتى
 رقد نافي المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم خرج علينا فقال ليس احد ينتظر الصلاة
 غيركم قوله فاخرها اي عن وقتها العناد قوله ليس احد ينتظر الصلاة اي صلاة العشاء غيركم فانهم كلهم صلوا ورتدوا ولم يكمل
 فضيلة انتظار الصلاة وفضيلة تأخير العشاء غيركم بل انتم تفتقرون بهذه الفضيلة او المراد غير المسلمين من اليهود والنصارى
 لان صلاة العشاء ليس عليهم راسا او جماعة الصلاة وفيه تسليية لهم وجبر لكلفة الانتظار بحصول الفضيلة والظاهر ان هذا
 الحديث وكذا حديث المش كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الاخرة حتى
 تحفق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضأون وحديثه الآخر حتى تعصر القوم ثم صلى بهم ولم يكن الوضوء غير متاسب
 لدرجة الباب لكن يمكن ان يقال انه لا تخلوا ما ان توضأوا ولم يتوضأوا فان توضأوا فينا سب الباب بانهم رقدوا بحيث
 يوجب انتقاض الوضوء وان لم يتوضأوا فينا سب بانهم ناموا بحيث لا يوجب انتقاض الوضوء فالحديث على كل اى من الباب

قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسيح وينام ويغفر ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ
 فقلت له صليت ولم تتوضأ وقد كنت فقال انما الوضوء على من نام وضطجعا اذا رقدت هنا واذا
 استرخت مفاصله قوله كان يسيح وينام ويشغى اي كان يصلي ثم ينام مضطجعا نفع ثم يقوم ويصلي وكان ترك الوضوء مش
 مخصوصا به قوله فقال انما الوضوء على من نام مضطجعا احصر ضاقي بيدك بجملة التي رواها عثمان وهذا فانه اذا مضطجعا
 فانه يدل على النوم في حد نفسه ليس بناقص للوضوء فلو كان بنفسه ناقضا لله فيه الاستلزام لنقض الوضوء في جميع احوال
 ولكن كونه ناقضا للوضوء مستلزم لاسترخا المفاصل من غفلة تخرج الروح ولا يكف خروجها عنها لانه لا
 عدم الادراك والشعور فلهذا اقيم السبب في الال كقيم السقم مقام الخوف فالنوم ليس بناقص للوضوء الا في صورة
 استرخا المفاصل فلو نام احدكم لم يسترخ مفاصله لا يكون نومه ناقضا للوضوء واظلم ان جوابه صلى الله عليه وسلم لم يرد جوابا
 على اسلوب الحكيم فان ابن عباس سأل عنه عن فعله وكان جوابه ان عيني زمان ولا ينام قلمي وكذا صلى الله عليه وسلم اجاب
 بما يختص بالامته فان الحكم في الامته باسرها وانتقاض الوضوء في حالة الاسترخا وهي حالة عدم تمكن والاضطجاع فرد منها
 وعدم انتقاضه بنومهم في التمكن والنوم في السجود فرد منه فاجاب بهذا الجواب اظهر المسئلة لنقض الوضوء
 وابانة للسائل بما يجيبه ولو اجاب بالاخص لم يفد تلك الفائدة فلهذا اختار هذا الجواب

قوله قال ابو داود قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكر لم يروه الا يزيد الدالاني عن قتادة
وروى اوله جماعة عن ابن عباس لم يروا شيئا من هذا وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا وقالت
عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي وقال شعبة انما سمع قنادة عن ابى
العالية اربعة احاديث حديث يونس بن متى وحديث ابن عمر في الصلوة وحديث القضاة ثلثة وحديث
ابن عباس حديث رجل مرضون منهنم عمر زارهما هم عند عمر قوله هو حديث منكر الحديث المنكر خالف فيه
الضعيف كما حفظ المتقين وحديث الباب صحيح ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار واعلم المصنف وقديم وجه
الاعمال اربعة اوجه الاول ان يزيد الدالاني قد خالف الجماعة فانهم لم يذكروا شيئا من هذا الثاني انه يستلزم نقض وضوء
صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الاجماع لانه كان محفوظا والثالث ان روايته مخالفة لرواية الصحيح تمام عيناى ولا ينام
قلبي والرابع ان قتادة سمع عن ابى العالية اربعة احاديث وليس هذا منها قلت الدالاني قد وثقه ابو حاتم وقال صدوق
ثقة وقال ابن معين احمد بن حنبل والنسائي ليس به بأس وقد علمت معنى حديثه فلا يخالف حديثه حديث الثقات
ولا يدل على نقض وضوء صلى الله عليه وسلم واما ما قال شعبة انما سمع قنادة عن ابى العالية اربعة احاديث قال الاوسط
العلام نيرانه قلبه بن بزره وفي كتاب السنة من هذا الكتاب في بعض النسخ ثلاثة احاديث باسقاط حديث ابن عمر ذكره
الزمخشري وكذلك عند الترمذي في كرامية الصلوة بعد العصر وبعد الفجر فعل حديث ابن عمر غلط اه قلت في الترمذي قال على
المدني قال يحيى بن سعيد قال شعبة لم يسمع قتادة من ابى العالية الا ثلثة اشياء حديث عمران بن ابي سلمى صلى الله عليه وسلم
نهي عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس بعد الصبح حتى تطلع الشمس وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا ينبغي لاحد ان يقول ما يغير من يونس بن متى وحديث علي القضاة ثلثة وقال البيهقي بعد نقل قول ابى داود قال شعبة انه قال
اشج وسمع ايضا حديث ابن عباس في القول عند الكرب فخرج الترمذي منعنا ولكن قال هذا حديث حسن صحيح وحديثه في رواية النبي
صلى الله عليه وسلم موسى وغيره اخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الانبياء في باب الاسرار برسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فعلى هذا
ما قال شعبة اما بنى على علمه بحصر تقريرى قوله عن علي بن ابي طالب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاء السنن
فمن نام فليتبصا قوله وكاء السه الوكا ركبسا رباط القرية وغير ما وكل باشر راسه من دعاء وغيره وكاء رواله حلقته
البر قال الاذهري السه من الحروف الناقصة لان اصلها ستة بوزن فرس وجمعها استاه كافر اس فحذفت الهاء وعوض
سها الهزة فقليل ست فاذا ردت اليها الهاء وبى لامها وحذفت العين التي هي التاء اخذت الهزة التي هي
بها عوض التاء فتقول سبع السبع في النهاية جعل اللفظ للاستكالوكا والقرية كما ان الوكا يمنع في القرية ان تخرج كذلك اللفظة
يمنع الاست ان تحدث الا باختيار وان حلقته للديار ومعنى الحديث ان الانسان مما كان متيقظا كانت استه كالمشروكة الوكا
عليها فان العين كتنى بول اللفظة لان النائم لا يدرى انما نخل وكما يكتفى بهذا اللفظ من الحذف وخرج الريح وهو حسن لكننا لا نعلمها
قولهم نام فليتبصا فاما نخل الوكا ووزن وال اختياره واستخرجت مفاصله فلهذا الحالة منقطة خروج الحروف فاقدمت على هذا في قوله
باب في الرجل يخطى الاذى بوجهه على عادة الوضوء او غسل الوجهين ام لا يحيى اذا توضأ الرجل قد سجد الى الله
او غيره حافيا في طريق الاستسكبر عليها ولا يعلم حاله ولا شيئا من هذا وهو متفق عليه ان لا يجيب عليه عادة

المصور ولا غسل الرجلين لان الأصل في الطريق الطهارة .

قوله قال عبد الله كنا الانتقاصا من صوطي ولا تكلف شعري ولا ثوبا وفي رواية البيهقي قال عبد الله بن مسعود
كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نتوضأ من صوطي يعني اذا توضأنا وذمينا الى سجدة فاني في طريق العلم
حاله ولا نشاهد النجاسة فيه ما كنا نغسل الارجل فهذا دفع توهم عمن ان توهم احد ان الرجل صار نجسا لتوهم النجاسة
في الطريق وهذا متفق عليه ولذا اندرس ولعل هذا الاحساس الآن فتوهم الناس في الحديث فقال الخطابي
الموطي ما يوطأ من الاذى في الطريق واصله اموطوا بالواد وانما اراد بذلك انهم كانوا لا يجيدون الوضوء للاذى
اذا اصاب ارجلهم فاهم كانوا لا يغسلون ارجلهم ولا يقطعونها من الاذى اذا اصابها وقال بعضهم معناه لا يغسل
الارجل من صوطي اي من النجاسة اليابسة وقيل معناه لا يغسلون ارجلهم ما اصابها طينا بنا على ان الأصل
فيه الطهارة قوله ولا تكلف شعري ولا ثوبا يحتمل ان يكون بمعنى المن اي لا تمنعها من الارستر سال حال السجود ليقعنا
على الارض او يمنع الجمع اي لا تمنعها ولا تجمعها اي لا تقيها من التراب صيانة لها بل نرسلها نقيعنا على الارض اذا اجتمع
الاعضاء قال الاوستار العلامة نور الله قلبه بنا من هذه حديث ام سلمة عند الترمذي قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يطهره ما بعده فيكما يظهر من المستوى نوع من السائب البديع كما في حديث شعب الايمان الدنيا دار
من لا دار له وزاد من لا زاوله ولها جمع من لا عقل له راجع قول احمد بن الزرقاني اذ

باب فيمن جحد في الصلوة اي يصعد رنة الحديث على قصد وبغير قصد اختلف العلماء فيمن صدر
عنه الحديث بغير قصد في البناء بعد اتفاهم على ان من صدر عنه الحديث على قصد يجوز البناء فقال الشافعي
الجوز البناء الا اذا سبقه الحديث في التعبد الاخيرة وذهب ابو حنيفة وآخرون الى من سبقه الحديث لا يصلح
في البناء صلواته بغير اختياره من غير قصد من الحديث يجوز له البناء اذا وجد شرائط البناء والا فغسل ان استأنف
ويترك ما صلى وضعى من الابدان ولا يجنبه ما تقدم من حديث عائشة وغيره في باب الوضوء من الدم
فراجه وبومروي عن علي وابي بكر الصديق وسلمان وابن عمر وابن مسعود اخرج عنهم ابن ابي شيبة ومن
المعلوم ان آثارهم في بيان مخالفة القياس لمحق بالمرفوع على ما هو مقرر في كتب اصول الحديث وفي سوطها
مالك ايضا آثار في ذلك حديث عائشة الذي اخرجه ابن ماجه بنفط قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من فار
اورعف او امدى في صلوة فليصرف وليتوعدا وليبين على صلواته لم يتكلم اخرج الدارقطني بلفظ من اصابع فني
اورعاف او جلس او امدى فليصرف فليتوعدا ويبين على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وضح الحفاظ مرسل ذكره
لدارقطني في كتابه بعلل نقله ابن حجر في تخفيض الجبر والمربى حجة عند الجمهور .

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فسا احدكم في الصلوة فليصرف فليتوعدا وليبين
الصلوة استدل بهذا الحديث الشافعي على ان الاعادة واجب على من سبقه الحديث في الصلوة والامراعاة اصلوة
عندنا مأمول على الوجوب اذا تعدا الحديث اذا فسد شرط من شرط جواز البناء وما اذا سبقه الحديث ولم يتعد
ووجد شرط البناء فمحمول على الاستحباب اختياره الافضل بغير روايات دالة على جواز البناء

باب في المذي هو ما يخرج من الرجل والمرأة عند الملاعبة ولتقبيل ما اصفر واما بيض ولا ينكسر
من خروجه آله الرجل تفقت العلماء على ان يغسل لا يجب خروجه المذي وعلى ان المذي نجس وعلى ان الامر بالوضوء
منه كالامر بالوضوء من البول واختلف في المذي اذا اصاب الثوب فقال الجمهور لا يجزئ الا غسل لم ارا حدا
من الائمة وغيرهم قال بالانتفاء بالنضح والرش الا ما قال الشوكاني ومنعه من غير المقلدين. اختلف ايضا
فيما اذا خرج المذي من الذكر هل يجب غسل جميع الذكر والائتنيين او غسل المحل الذي اصاب المذي من البدن
فالجمهور على انه لا يجب الا غسل المحل الذي اصابه المذي ولا يجب تعميم غسل الذكر والائتنيين وقال بعض
يجب تعميم غسل جميع الذكر والائتنيين وان كان المذي اصاب بعضا منهما واليه ذهب الامام احمد بن حنبل
قال الشوكاني واليه ذهب الاوزاعي وبعض الجبابرة وبعض المالكية ثم قال الشوكاني ومن اعجب ان ابن حزم
مع ظاهرية ذهب الى ما ذهبت اليه الجمهور وقال يجب غسل كل شرع لا دليل عليه وهذا بعد ان روى حديث
فليغسل ذكره وحديث وغسل ذكره لم يقدح في صحتها وغاب عنه ان الذكر حقيقة بجمعيه ومجاز لبعضه كذلك
الائتنيان حقيقة جميعها فكان الاائق بظاهرية الذهاب الى ما ذهب اليه الا ولون احد قلت قال الجمهور
الاهل ان الذي اصابه المذي يجب غسله وانما يغسل الائتنيين استظهارا بزيادة التطهر لان المذي باثنتي
فاصابها وقال الطحاوي ان الامر بغسلها للعلاج غرضه من العلاج انه اذا اصابها ما بارود المذي في الحال الزاوية
وكسر قوته فلذلك امر بغسلها.

قوله عن علي قال كنت رجلا مدام فجلعت اغتسل حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم او ذكر له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل اذا رايت المذي فاعسل ذكرك ونقضا
وضوءك للصلاة فاذا نضحت الماء فاعسل قوله حتى تشقق اي حصل في الظهر شقوق من شدة الم البرد
قوله او ذكر له هذا شك من الراوي اي قال هذا اللفظ وذاك قلت قد وقع الاختلاف في الروايات في ذلك فنفى
بعضها انه سال بنفسه عن ذلك في بعضها انه قال فامرت المقداد بن الاسود فسأله وهذا هو علي الحقيقة اما الذي
نسب السؤال الى نفسه فهو لانه صاحب القصة وسبب السؤال فالروايات كلها صحيحة لا اختلاف في ذلك
في الواقع قوله لا تفعل اي لا تغتسل بخروج المذي وقوله فاعسل ذكرك وفي الرواية الآتية فليتنضح فرجه وفي لفظ
ليغسل ذكره واثنييه فالمعنى فليتنضح فليغسل عنه جميع الائمة ولم يخلفوا في ذلك لاني الشيب فانه وفي الرواية سهل
بن صبيح فكيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك بان تاخذن كفا من ماء فتتنضح بهما من ثوبك حيث ترى
اي تغتسل بالكتف في محل من الثوب الذي اصاب المذي نوكد في رواية مسلم عن ابن عباس بلفظ والنضح فربك قال ابو داود
منه غسله فان النضح يكون غسلا ويكون رشاد قد جازى الرواية الاخرى يغسل ذكره فتعني محل النضح على قال الشوكاني في حديث
من رواية الاخرين بلفظ فرش عليه ليس المصير الى الاشد يتعبد بل ما خفف من مقاصد الشريعة المألوفة بكون الرش مجزيا
كالغسل اه وقد قرئ عليه صاحب عون المعبود فقال لكن الرش بهما متعين رواية الاخرين قلت للجمهور انهم يتحققون وجوب غسل
الذكاء كبره وان لم يصيبه المذي فهذا مال من طلق في رقبته خيط تغليب نفسه وسائر الادب مع ورثاء الانبياء ومعنى

الشفح والرش صب المار قليلا قليلا واليبا شار بقوله بان تاخذ كفها من ماري وهذا اليبا في الغسل حتى تضا والابا يشا
قال في الجمع فيه فرش على رجله اي صب المار قليلا قليلا تنبيهها على الحذر عن الاسراف ثم قال ومن كان الكفا قبل
وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا اي يفيضونه بالماء بمعنى انهم لا يصيبون عليه المار قليلا ولا كثيرا فلفظ الرش
لا يقتضي كونه مجزيا فضلا من ان يكون متوقفا وهذا عند من اتوا بالشر فليها سلبا قوله فاذا فضجت المار اي فوجت
المنى فانفسل فدل الحديث على ان خروج المذي موجب للحديث الاصغر وخروج المنى موجب للحديث الاكبر قال
الابو ستاد العلامة نور الله قلوبنا منوره اطلق عليه المار لكونه مختصا بوصف لا يوجد في غيره قوله المار من المار

مشاكلة على خلاف قولهم في انتفاص المار ان المار وبه البول اهـ

باب في مباشرة الحائض وصاكتها وسياق في هذا الباب في ابواب الحيض مع قدر تغيير وانعقد ههنا
نسبة ان سبب خروج المذي الملاعبة قبل الملاعبة والمباشرة والصاكت في الحيض يجوز ان لا يقال الله تعالى
وليس لك من الحيض قل بها ذى فاعتزلوا النساء في الحيض الآية اختلف العلماء في هذا الاعتزال المذكور في الآية
فذهب ابن عباس في شرحه وابن جرير والكلابي ورويفه وابو يوسف وجماعة ممن اهل العلم الى انه يجب اعتزال كل
عليه الازار ويعضده ماصح عن عائشة انها تشد عليها ازارها ثم شانه باعلاها وذمبت عائشة وتبشعي وعكرته ومجاهد
والثوري ومحمد بن الحسن وداود والي انه لا يجب الاعتزال لفرق فقط وهو الصحيح من قول الشافعي ويعضده ومعتوا
كل شيء غير التكلح وروى عن ابن عباس في عبيدة السلماني انه يجب اعتزال الرجل فرأى فرجته اذا غاضت اخذا
بغمار الآية وهو قول شاذ -

قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امر آتي وهي حائض قال لك ما فوق الازار واي يجوز
منها الاستمتاع بما فوق الازار -

باب في الاكسال قال في القاموس واكسل في الجماع خالطها ولم ينزل اي ما حكمها من وجوب الغسل وعدمه
اتفق العلماء على وجوب الغسل باليلاج المكشوفة سواء انزل او لم ينزل قال الترمذي وهو قول اكثر اهل العلم من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفيان
الثوري والشافعي واحمد واخلى قلت وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه وكان الصحابة مختلفين ثم اجمعوا في عهد عمر على
وجوب الغسل من اليلاج المكشوفة فهذا ما اجمع عليه الامة وقال جماعة من العلماء انه كان في هذا الاسلام رخصة
ثم نسخت الرخصة وجوب الغسل من اليلاج وليسا عده الروايات وقعت ههنا عبارة البخاري موهمة انه مخالف
للجمهور وهو موافق لهم -

قوله ان ابني بن كعب اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل ذلك رخصة للناس في
اول الاسلام لقلّة الثياب ثم امر بالغسل ونهى عن ذلك قال ابو داود يعني الماء من الماء غرض ابى داود
ان نفذ ذلك الذي وقع في الحديث المراد به حكم المار من المار اي حكم وجوب الاغتسال بانزال المار لا بالجماع فضا
معنى الحديث ان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام بان لا يجامع الرجل امرأة ولم ينزل لا يجب عليه

الغسل فجعل ذلك رخصة للناس بحيث لم يلحق هذه قضاة الشبهة قالنا قفظة بالقضاة المشبهة الكملة التي هي
 في الانزال تسهلا وترقيقا لقلته الشياب وشدة البرد ثم امر بالغسل بالمجمعة وان لم ينزل وان لم ينزل وان لم ينزل
 قال الا وستأخذ العلم لورا نشر قلوبنا بنوره لا تخفى ان الاكسال قلما وقع واذا وقع فاقبل قليل فبما الرخصة
 فيه على قلته الشياب لا ينقطع به الا في احوال من الدهر وهو كما ترى فكان المراد ان العلم ان المناسب حقيقة لا يجب
 الغسل كما هو قضاة الشبهة كما هو ما يكون مع الانزال فادبر حكم الغسل عليه وخص في الاكسال لعدم كونه مناسبا لهذا
 الحكم فلما وسع الله في الشياب بحق الاكسال بالانزال كما قال لا ندر بالاكسال فقلته الشياب علمه لعدم الحاق الاكسال
 بالانزال اذ ذلك ليس الاكسال موجبا للحكم بنفسه فالحكم وهو عدم الغسل لعدم ما يوجب قلة الشياب علمه لعدم الحاق الاكسال
 قوله اذا فعل بين شعبها الامر يوم والزيق المختار بالختان فنقد وجب الغسل قوله شعبها الاربع هي جميع شعبته
 وهي القطعة من الشئ قال الخافض في الفتح قيل المراد بها رجلها وقيل رجلها وقيل ساقيها وقيل ساقيها
 وقيل فخذاها واسكتها وقيل فخذاها وشفرها وقيل نواحي فرجها الاربع قال الارزهرى الاسكتان ناحيتا الفرج
 والشفران طرفا الناحيتين ورجع القاضى عياض الاخر واختار بين دقيق العبد الاول قال لانه اقرب الى الحقيقة ان مو
 حقيقة في الجلبوس وهو كناية عن الجماع فاكنتفى به عن التصريح اه قوله الزق المختار بالختان اي محل ختان الرجل
 محل ختان المرأة وهما موضع القطع من ذكر الغلام وفرج المرأة وهو كناية عن الملامح المكشوفة قوله فنقد وجب الغسل اي سواء انزل ولم ينزل
قوله عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الماء من الماء وكان ابوسلمة يفعل
 ذلك اي للغسل لان الانزال اخرج البخاري في صحيحه سنده قال يحيى واخبرني ابوسلمة ان عطابا من ليار
 اخبره ان زيد بن خالد الجهمي اخبره انه سأل عثمان بن عفان فقال ارأيت اذا جاء مع الرجل امرأة فلم ين قال
 عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغتسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالت
 ذلك علي بن ابي طالب والزبير بن العوام وطلمة بن عبيد الله والي كعب فامروه بذلك يحيى واخبرني ابوسلمة
 ان زودة بن الزبير اخبره ان ابا ابيوب اخبره انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى قال الخافض في شرحه
 وقد حكى الاثر عن احمد بن حنبل في حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن مولا النخعة
 المقتوى بخلاف ما في هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن ابي شيبة عن علي بن المديني انه سأل الجواب عن ذلك ان الحديث
 ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ رواة واما كونهم اذ كانوا بخلافه فلا يقدر ذلك في صحته لاحتمال اذ ثبت عندهم
 ناسخه فذهبوا اليه وكما من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية وقد ذهب الجمهور الى ان اول
 عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذ لم ينزل بالمجامع منسوخ بادل عليه حديث ابي هريرة وعائشة المذكوران
 في الباب قبله وروى ابن ابي شيبة وغيرهم عن ابن عباس انه حمل حديث المار من المار على صورة مخصوصة
 وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تاويل صحيح بين الحديثين من غير تعارض انتهى لمحضات يوجب التأويل
 في قول ابن عباس فان جمهور الصحابة على انه منسوخ فيقال انه ذكر المسئلة الفقهية اول يقال انه اذا وان بعض الجزئيات
 من ذلك حكم الآن وبديل صراحة على نسخة قصته عقاب بن مالك عند مسلم واكثر الطحاوي من الروايات الدالة على النسخ

فراجعوه وكان الاختلاف فيما بين الصحابة ثم اجمعوا على نسخه -

باب الجنب يعود الى وفي امرأته بل يحجب عليه الخسل فيما بين الوطيات الا لا تفقدوا على انه لا يجب ذلك بل يستحب ان يغسل او يتوضأ فيما بينها -

قوله عن الشرايين رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نساء في غسل واحد اي غسل بعد الفراغ عن جامع جميعهن في الحديث اشكال وهو ان اقل القسمة ليلة لكل امرأة فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة فقبل في دفعه ان وجوب القسم عليه لم يكن واجبا عليه بل كان يقسم بالتسوية بترعا وتكرار قبل كان طوافه صلى الله عليه وسلم برضا بنين قيل انه فعل ذلك عند قدومه من سفر وبعد ختم الدورة في وقت ليس لواحدة منهم في يوم معين معلوم فجمعهم يومئذ ثم دار بالقسم عليهم بعد قاله ابن عبد البر وقال ابن العربي ان الله اعطى نبينا سلقه لا يكون لازواجا فيها حق تكون مقطعة له من زمانه يدخل فيها على جميع ازواجه وبعضهن وان تلك الساعة كانت بعد العصر فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب او غيره وقال ان هذه الواقعة واقعة حجة الوداع قبل الاحرام وكان غرضه صلى الله عليه وسلم قضاء حاجتهم وان غير الراوي لعبارة يدل على الاستمرار والعادة اعم واما الطواف بغسل واحد فيجوز ان صلى الله عليه وسلم توضأ فيما بينها وتركه لبيان الجواز

باب الوضوء لمن الازدان يعود الى وفي امرأته بل يحجب عليه الوضوء فيما بين الوطيات الا لا تفقدوا محلي انه لا يجب ذلك بل الوضوء مندوب اليه الا الظاهرية فانهم قالوا بوجوب الوضوء على المعاد -

قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نساء في غسل واحد عند هذه وعند هذه قال فقلت له يا رسول الله لا تجعله غسلا واحدا قال هذا اذكى واطيب واظهر قال ابو داود وحديث الشرايين من هذا وكان المؤلف يرمي الى الاختلاف بين حديث الباب وبين حديث الشرايين الذي تقدم في باب قبل هذا الباب ولا يلزم رفع الاختلاف يرجح احدهما على الآخر قال الشافعي ليس بينه وبين حديث الشرايين اختلاف بل كان يفعل به مرة وذاك اخرى وفي الحديث دليل على ان يغسل يستحب للمعادوة -

قوله اذا اتي احدكم اهل ثم بد الله ان يعادوا فليتيقضا بينهما وضوء استدلل بهذا الحديث الظاهرية على ان الوضوء واجب على المعاد قلت الامر بالوضوء محمول على الندب بدليل ما ثبت في روايتهما كما انه الشط للنسوة ويؤيده ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ويؤيده ايضا الحديث المتقدم بلفظ انما امرت بالوضوء اذا قمتم الى الصلوة -

باب في الجنب ينام ما اذا اراد الجنب ان ينام فاذا فعل وكيف ينام ومهيب ابو حنيفة وناك والشافعي واحمد وجامع العلماء الى استحباب الوضوء قبل النوم وقالوا بالغسل احب وذهب الظاهرية وابن حبيب من المالكية الى وجوب الوضوء على الجنب اذا اراد ان ينام قبل الاغتسال -

قوله ذكر عن النبي الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيب الجنازة من الليل فقال له

رسول الله عليه وسلم توضع واغتسل ذكره ثم تمسك بظاهره الظاهرية وقال يجوز الامحمول
عن الوجوب محمول على الاستحباب بقدرية حديث ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم اينام احنا وهو جنب
قال نعم وتوضأ ان شاء اخرجه ابن حزمه وابن حبان في صحيحهما ويؤيده حديث عائشة كان ينام وهو جنب
ولامس ما رواه سابق وحديث ابن عباس مرفوعا انما امرت بالصلاة اذا قمتم الى الصلوة .

باب الجنب یا کل ای اذا اراد الجنب ان یا کل ماذا یفعل وکیف یا کل۔

قوله سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوء للمصلوة ومما سنده الحديث بالباب باعتبار ما سيذكره في ما بعد من الجملة التي يذكر فيه زيادة على حديث سفيان بسنده عن يونس عن الزهري تمت لهذا الحديث بقوله زاد واذا اراد ان ياكل وهو جنب غسل يديه اي زاد يونس عن ابي ربيعة سفيان قصة الاكل واقتصر سفيان في حديثه على ذكر النوم.

قوله قال ابو داود وسهواه ابن وهب عن يونس فجعل قصة الاكل قول عائشة مقصودا لهدا
الكلام يدل بظاهره على ان غرض ابى داود وهذا بيان الفرق بين رواية ابن المبارك عن يونس وبين
رواية ابن وهب بان ابن المبارك جعل في روايته قصة الاكل مرفوعا وخالفه ابن وهب فجعلها قول عائشة موقفا
عليها ولم يرفعه ولكن قال الاوستاذ العلامة نور الله قلبنا بنور قيل معناه ان ابن وهب روى قصة فقطعها
بدون مسئلة الزعم وعلى هذا محط الفائدة انما هو قوله بمقصود او قوله قول عائشة موطن والالكان معناه انه وقف
عليها ولم يرفع والالانتم هذا المقام والتشبه علم اه

باب من قال الجنب يتوضأ ما ان يري دانه يتوضأ لالاكل ويؤيده استيعبار لقوله من قال اى قال فى حكم السئلة المارة خلا لما مر ان الجنب اذا اراد الاكل غسل يديه واما ان يري ان الجنب فا يتوضأ لافى لفتح فان حدث الاكبر ميزل به قوله عن عائشة ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ياكل ادينا متوضأ فغنى و هو جنب هذا الحديث بطاير يعارض حديث الذى تقدم عنها وفيه غسل يديه وفى هذا توضأ فقيل المراد الوضوء منها غسل اليدين ويؤيده ما خرج مالك عن ابن عمر فى الوطار وقيل فعل مرة هذا مرة هذا ويؤيده ما خرج الشيخان عن عائشة قالت كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فاراد ان ياكل ادينا متوضأ وضوءه للصلاة فدل هذا الحديث ان وضوءه بهذا كان تاما فلا بد ان يكمل الحديثان على اختلاف الاحوال فالأوقات فغنى بعضها اقتصر على غسل اليدين وفى بعضها توضأ ونسوه للصلاة التحققت احداث وزيادة التلطيف و الحديث مطابق لكلام السابيين -

باب الغيب يؤخر الغسل بل يجوز ذلك اوله قال محمد بن الحسن وان لم يتوضأ ولم يغسل ذكره حنيفة
فلما بس بذلك انبأ الخبر بالوضيفة عن ابي ابي عن الاسود عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب
من ابله ثم ينام ولا يغسل من آخر الليل عاد وغسل قال محمد بن الحارث الرقي الناس موقوف الوضيفة
قوله قلت لعائشة امرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الجنابة في اول الليل اذ في اخره

قالت ربما اغتسل في اول الليل وربما اغتسل في آخره الحديث قوله في اول الليل اي على الفور بعد الفراغ
من الجنابة وهذا القوي واقرب الى التنظيف وتارة اخرى تفسيره على الامتداد وبيان الجواز وكان يتوضئه وغسوله للمصلحة
قوله لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تأخير الغسل
والنوم قبل الغسل كذلك يباح اقتناع كلب الزرع او الفروع او الصيد الخ وفي هذا الحديث ان الملائكة لا يدخل بيتا
فيه جنب وكلب استشكل على العلماء واضطرروا الى توجيه الحديث فقال الخطابي سيد الملائكة الذين ينزلون بالبكرة والركبة
وول الملائكة الذين هم المخلقة فانهم لا يغارون الحنث غير الجنب ولم يروهمنا بالجنب من اعصابت جنايته فاخر الاغتسال
الى اوان حضور الصلوة ولكنه الذي يجنب فلا يغتسل بتهادون به ونجذره عادة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيت
على نساءه في غسل واحد وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام في جنب من غير ان يمس به فاما الكلب فهو
ان ليقبني كلبا ليس لزرع او صيد فاما اذا كان للمجاعة اليه في بعض هذه الامور اذ حراسته واره اذ اضطر اليه فلا يخرج
عليه الشار الله تعالى واما الصورة فهي كل صورة من ذوات الارواح سواء كانت لها اشخاص او كانت منقوشة
في سقف او جدار او مصنوعة في نبط او منسوجة في ثوب او ما كان فان فضية العموم تاتي عليه بجنبته بالشرع الترتيق اهر
قلت الحديث على عموم في الجنب والصورة والكلب من ان الملائكة لا يدخلون بيتا فيها شيء من ذلك لتفريهم طبعها
ولا يلزم منه ان يكون تأخير الغسل الجنب الى اوان حضور الصلوة واقتناع كل كلب ممنه عالان عدم دخول الملائكة
من عالم المخلوق لا يدخل تحت عالم الامر والتكليف ولا يورث فيه فان الملائكة نوع من المخلوقات خلقوا على الطهارة
والنزاهة بنو آدم نوع خلقوا على حدسهم لا يلزم رعايتهم في تكليف بني آدم فاما الملائكة لا يدخلون بيتا فيه كلب ان كان
الزرع وغيره ولا بيتا فيه جنب وان لم يتجذره عادة ولم يتهادون به بل اخر الى اوان حضور الصلوة ويدل عليه الحديث
الذي فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جبرئيل كان وعدني ان يلتقي في الليلة فليقتني ثم وقع في نفسه جبرئيل تحت
بساطه فقام به فاخرج ثم اخذ ما بيده ففصح به مكانه فلما انقضى جبرئيل قال انا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة الحديث
لان هذا يدل صراحة ان وجود الكلب مانع عن دخول الملائكة وان لم يحرم لان اختفاه الكلب تحت البساط من غير علم به
يكون عذرا يحكي في تركه فلا يحرم ومع ذلك منع جبرئيل عن الدخول

قوله عن ابى اسحق عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير
ان يمسه ماء قال ابوداود ثنا الحسن بن علي الواسطي قال سمعت يزيد بن هارون يقول هذا الحديث
وهو يعني حديث ابى اسحق قلت قد كنتم في هذا الحديث قال احمد بن حنبل في صحيحه وقال هناد بن ابراهيم
هذا الحديث وفيه على الاثر لم يخالف ابى اسحق في هذا الا بربطه بكفى قال ابن مقفوز اجمع الحديث ان خطا من ابى اسحق قال
الحافظ وتساهل في نقل الامام وقد صححه البيهقي وقال ان ابى اسحق قد بين سماعه عن الاسود في رواية ربه عنه وقال
الترمذي وقد روى عن ابى اسحق هذا الحديث شعبه والثوري وغير واحد ويرون ان هذا غلط من ابى اسحق قال ابن
العربي في شرح الترمذي تفسير غلط ابى اسحق هو ان هذا الحديث رواه ابو اسحق مختصرا واقتطع من حديث طويل فاختص
في اختصاره اياه ونزل حديث ما رواه ابو عسان قال اتيت الاسود بن يزيد وكان لي اخا وصديقا فقلت

يا ابا عمر حدثني ما حدثتك عائشة ام المؤمنين عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت
 كان ينام اول الليل ويكفي آخره ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمسار
 فاذا كان عند التدار الاول وثب ورها قالت قام فافاض عليه المسار وما قالت
 اغتسل انا اعلم ما تريد وان نام جنباً توخا وضوء الرجل للصلوة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب وضوء
 وضوء الرجل للصلوة فهذا يدل على ان قوله ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمسار يحتمل وجهين
 اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط فيقضيها ثم يستحب ولا يمسار وينام فان وثى توخا كما في اخر الحديث
 ويحتمل ان يريد بالحاجة الوطى بقوله ثم ينام ولا يمسار يعني ما راغبت في الاغتسال وتبي لم يحل الحديث على احد هذين
 الوجهين تناقض اوله اخره فتوهم ابو اخي ان الحاجة حاجة الوطى فنقل الحديث على معنى ما فهمت قلت اخرج الطحاوي
 حديث ابي اسحق وقال قالوا هذا الحديث غلط لانه حديث مختصر اختصره ابو اخي من حديث طويل فاختط في اختصاره
 اياه ثم اخرج حديث ابي عثمان الذي تقدم ثم اخرج الروايات الدالة على الوضوء قبل النوم في حالة الحبس عن التيمم
 وغيره ثم قال ويحتمل ايضا يكون ما راها ابو اخي في قوله ولا يمسار يعني اغتسل فان ابا حنيفة قد روى عنه من هذا
 اخرج الرواية التي تدل على انه ينبغي الغسل لا ينبغي الوضوء واما هذا الاحتمال الذي اخرج ابن العربي في قوله ثم ان كانت له
 حاجة قضى حاجته ثم ينام انه يحتمل احد وجهين اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط او يريد بالحاجة الوطى لم
 يخرج الطحاوي وهذا الاحتمال برده سياق ما اخرج البيهقي فان فيه ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم
 ينام فان هذا السياق صريح في ان المراد من الحاجة الوطى لا حاجة الانسان من البول والغائط لان لفظ الحاجة ياتي
 كل الالم فيه والتحتمل الى التيقن اخرج حديثه الطويل مسلم وابيهقي وفيها خلاف ما في الطحاوي وشرح الترمذي فلفظ
 مسلم وان لم يكن جنباً توخا وضوء الرجل للصلوة وفي البيهقي وان لم يكن له حاجة توخا وضوء الرجل للصلوة وفي
 شرح الترمذي وان نام جنباً توخا وضوء الرجل للصلوة ولفظ معاني الآثار وان كان جنباً توخا وضوء الرجل
 للصلوة قال البيهقي بعد اذ اخرج مسلولاً اخرج مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى واحمد بن يونس دون قوله قبل ان يمسار
 ما روي ذلك لان الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموا ما خردت عن غير الاسود وان ابا اخي ربما يدلس فربما يمتنع عليه
 ثم قال قال الشيخ وحديث ابي اسحق السبيعي صحيح من جهة الرواية وذلك ان ابا اخي حين فيه ساعد من الاسود في معاذية
 زهير بن معاوية عنه والمدرس اذ اقرن ساعد من روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرويه ووجه الجمع بين الروايتين على
 وجه الجمع وذلك فيما اخرنا ابو عبد الله الحافظ قال سألت ابا الوليد النخعي فقلت اياها الاستاذ قد مر عندنا
 حديث الثوري عن ابي اسحق عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمسار
 ما روي ذلك صحيح حديث نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر قال يا رسول الله انما احدنا وهو جنب قال
 نعم اذا توخا فقال لي ابو الوليد سألت ابا العباس بن سريج عن الحكميين فقال الحكم لهم جميعاً اما حديث عائشة
 اراكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يمسار الاغتسل اما حديث عمر بن الخطاب في الوضوء وهو ناقد انتهى ووجه الصحيح
 وقل احد ما جواب الامامين اكليلين ابي العباس بن سريج واني كبر البيهقي ان المراد لا يمسار الاغتسل الثاني وهو عندى

حسن ان المراد انه كان في بعض الاوقات ليس مارا أصلا للبيان المجاز اذ لو دخل عليه ليقوم وجوبه اه قلت والذي
يقوم من الحديث انه اذا جنب اول الليل كان ترويضه ولو اجنب آخر الليل لما يتوضأ فانه كان اذ ان غسل فانعاس
ازمان قليل يدور الوضوء ثابت هذا قال الا دستور والعلام نور الله قلوبنا بنوره قوله هذا الحديث وهم راجع الى ما
نفيه بيان الوضوء لكن في اللغة ما في مسلم في الصلوة الليل والعلامة بالصواب ولان صحيح الحديث فلا ينافيه قوله صلى الله
عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب لان ذلك من عالم المخلوق لا يدخل تحت عالم الامر فكيف
دليله ثبوت فان الملائكة تخرج من المخلوقات فلتقفوا على الطهارة والنزاهة بنوا آدم نوع خلقوا على حدسهم لا يلزم رعاية
خلقهم في تكليف بني آدم نعم لا شك في كونه هو الاول اه -

باب في الجنب يقرأ القرآن قال جمهور العلماء يحرم على الجنب ان يقرأ القرآن وهو قول ما كان في نفي
واحمد والي حنيفة وصاحبيه وقال اكثر مشايخنا انه يحرم مطلقا وقال الطحاوي في نفي ما دون الآية بنار على
ان المفروض في الصلوة المفسرة بقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن هو مقدار ثلث آيات فصار الآية
فما دون الآية لا يجوز الصلوة به فكذا لا يمنع عنه الجنب ولان المعبر من القرآن الآية ولو قصية لاما ووثها فلا
نقص عنها خرج عن القرآنية ولذا قالوا تحرم اذا قصدت القراءة فان لم تقصد بل قصد الدعا او الشكر
فلا بأس به لان الفاظ القرآن تتغير عن القرآنية باختلاف النية فيما يورث فيه ذلك فلو قرأت الفاتحة على
وجه الدعاء او شيئا مما فيه معنى الدعاء ونحوه ولم تزد القراءة جاز ذلك بخلاف ما اذا قرأت سورة البقرة
ونحوه مما لا يورث فيه قصد غير القرآنية وورث في بعضهم وقال يجوز مطلقا بنية غير القراءة سواء كان مشتتاً على
مضمون الدعاء او لا وخالف البخاري جمهور الامم وقال يجوز للجنب قراءة القرآن مطلقا بوجهين لم يثبت
قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الحلاء فيقرأ ثم يقرأ القرآن وياكل
معنا الحكم ولم يكن يحجبه او قال يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنا بكذا لا يمنع من قراءة القرآن
غير الجنا بغيره والحديث يدل على جواز قراءة القرآن للمحترق اما الجنب فالحديث يدل على انه لا يقرأ -

باب في الجنب يصاخر بل يجوز ذلك ام لا خلافا لاحد في جوازده -
قوله عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نقيضاً هوى اليه فقال ابي جندب فقال ان المسلمين
حجس اخرجه مسلم والنسائي موطأ لا يظن مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقيضاً فحاجه عنه فاعتسل ثم جاز فقال كنت
جنباً الحديث واما لفظ النسائي فهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تقى الرجل من احبابه ما سمع ودعاه قال في آية
يوما بكرة فحدث عنه ثم آتية حين ارتفع النهار فقال اني رأيتك فحدثت عني فقلت اني كنت جنباً فخشيت ان شئ
فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مسلم لا يجس في رواية الى داود ووقع الاختصار من الروي ومعناه
ان المسلم ليس نجس كما زعمت انه لا يصاح ولا يمس بيده يديه وكذا كسني رواية الى هريرة لاني في النجاسة
مطلقاً بحيث لا يخرج الى غسل كما هو ظاهره فكذا قال المارطوري لا يجس شيء اى كما زعمت -

باب في الجنب يدخل المسجد بل يجوز ذلك اختلف العلماء فيه فذهب داود والمزني وآخرون

إلى أنه يجوز للمجنب المحقق دخول المسجد مطلقا وقال احمد بن حنبل ان من كان له مسجد لا يجوز له ان يدخله الا في
 تمنع وقال سفيان الثوري والشافعية ومحمد بن المشهور من مذاهب مالك والجمهور من الائمة انه لا يجوز مطلقا وقال الشافعية
 واصحابه يجوز للمجنب العبور في المسجد ولا يجوز المكث فيه الا في مسجد لا يقضي مسجد الحرام ومسجد النبوي فان في تلك المساجد
 لا يجوز المرور ايضا للمجنب عنده اخرج من قال بجواز ذلك للمجنب اذا تضرعا به روى عن الصحابة انهم يجلسون في المسجد وهم
 مجنبون اذا تضرعا واينور الصلوة قال المانعون في سنة هشام بن سعد قال ابو حاتم لا يجزى به يمنع من يمين
 واحمد الشافعي على تسليم الصلوة لا يكون ما وقع من الصحابة حجة ولا سيما اذا خالف المرفوع الا ان يكون اجبا
 واستدل الشافعي وغيره بقوله تعالى الا عابري السبيل والعبور انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد لا في الصلوة
 وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلقا ان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار
 لبيان القرآن عن مثله وقد اخرج ابن جرير عن يزيد بن ابى جبيب ان رجلا من الانصار تكلمت تصيبهم
 جنابة فلا يجدون الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل هذا من الدلالة على
 المطلوب محل الاستدلال بعبارة ريب ولما الجمهور القائلون بعدم جواز العبور ايضا فاستدلوا بحديث الباب فان فيه
 عائشة تقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجهه بهت اصحابه شارعة في المسجد فقال
 وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضع القوم شيئا رجاء
 ان تنزل فيهم فخرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد لحائض
 ولا جنبة قوله وجهوا هذه البيوت عن المسجد اي اصفوا الابواب بيوتها عن مسجد فاشبه ما في الطريق فهذا الحديث
 يدل صراحة على عدم جواز الدخول والمرور في المسجد وهو باطلا حجة على الشافعية بل انما يسبق الكلام لمنع المرور في
 المسجد جنبا وعلى هذا معنى الآية اي لا تقربوا الصلوة في الاحوال الاحتمال لا حال كون المجنب مسافرا وفي ذلك
 اذ لم يجدوا الماء ولم يقدروا على استعماله فتمسكوا به على قول علي بن ابي طالب وعاصم بن سعيد بن جبيرة وقال
 بعض المفسرين معنى الآية لا تقربوا مواضع الصلوة يعني المساجد بخلاف المصنفات جنبا الا عابري سبيل يعني
 مجتازين من المسجد بغير مكث لما روى ابن جرير ان رجلا من الانصار كانت ابوابهم في المسجد وكانت تصيبهم
 جنابة ولما اعزهم فغير يرون الماء ولا يجدون مما الا في المسجد فانزل الله تعالى قوله ولا جنبا الا عابري
 سبيل هو قول ابو مسعود وسعيد بن المسيب الحسن والتخفي وغيرهم فان اللفظ عام وان كان سبب
 نزول الآية خاصا فالحجاب عنه ان الاستدلال يتوقف على تقدير المصنفات وهو خلاف الأصل فلا يصار
 إليه ايضا لا معنى لقوله لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فانه صريح في النهي عن قربان
 الصلوة ولا يمكن في المعطوف تقدير غير ما ذكرنا وقد روي في المعطوف عليه ايضا لو كان معنى الآية لا تقربوا مواضع
 الصلوة لزم حرمة دخول مساجد البيوت للمجنب لم يقل به احد واما اجواب عن لزوم التكرار فذكر السفر بعد ذكره والقبول
 الا عابري سبيل لبيان التسوية بينه وبين المرض بالحاق الواجب بالفاقد كما يجمع العجز عن الاستعمال والتضييق
 حديثنا بما لا دليل عليه وقد عجز ابن القطان وابن خزيمة وقال ابن سيد الناس يعزى ان التحسين لا يقتل

مراتبه لشدة رواته ووجود الشواهد من الخارج واما ما قالوا ان افلت راوي جمل فهذا غير سديد فان افلت دفقة
ابن حبان وقال ابو حاتم بن حبان وقال احمد لاباس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحدين زيا وقل في
الكشاف صدوق وقال في البدر المنير بل هو مشهور ثقة قال الحافظ وما قول بن الرافعة في اواخر شروط الصلوة
ان افلت متروك فمردود لانه لم يقبله احد من ائمة الحديث -

باب في الحنبلي يصلي بالقوم وهو ناس اى الجنازة فتذكر اذا يصنع يخرج من المسجد كما هو ولا يتيمم
او يتيمم ثم يخرج للحنفية فيه قولان في قول تميم ثم يخرج وفي قول يخرج كما هو وهذا هو الصحيح ومستدل بخاري
بحدِيث الباب على انه اذا تذكر انسان في المسجد جتبه يخرج كما هو ولا يتيمم ويمكن لمن قال انه يتيمم ثم يخرج ان في كل
مخصوص له صلى الله عليه وسلم لانه اخرج الترمذي بسنده عن ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
على يا على لا يحل لاحد ان يجنب في هذا المسجد عبرى وغيره قال الترمذي هذا الحديث حسن غريب وقد روى محمد بن
اسماعيل في هذا الحديث واستغفره فلما كان يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم استطرق المسجد جنبه لا يستدل
به غيره ولو لم يكن له صلاح لم يكن الله يبيده ان يدخل المسجد في حاله الجنازة وهو عليه حرام واما قوله انه صلى الله عليه
عليه وسلم لعنه يتيمم فادحار بعينه قوله عن ابى بكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلوة
الفجر فادحار بعينه ان مكانكم ثم جاء وراسه يقطر فضلى بعينه قوله دخل وفي البخاري عن ابى هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج وقد اقيمت الصلوة وعلت الصفوف حتى اذا قام في مصلاه انصرف وان كبر النصف وفي مسلم
من طريق يونس عن الزهري قبل ان يكبر فانصرف قوله فادحار بعينه ان مكانكم وفي الموطأ مراسلا كبر في صلوة من الصلوات
ثم اشار بيده ان امشوا في الباب عن ابى هريرة قال اقيمت الصلوة وصاف الناس صفوفهم فخرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى اذا قام في مقامه ذكر انه لم يفتسل فقال للناس مكانكم ثم رجع الى بيته فخرج عليان
ينظف راسه وقد اغتسل وفتح صفوف وهذا القبط ابن حبيب وقال عياشي في حديثه فلم يزل قريبا تنظف
حتى خرج وقد اغتسل وفي رواية ابن عون وايب وهشام عن محمد وفيها ثم ادوا الى القوم ان جلسوا
انهم اختلفوا في الاصل ان الانصراف كان قبل الشروع في الصلوة او بعده والثاني ادوا بعبده وقال بلباسه الثالث
ادوا وقال مكانكم اي قال ان جلسوا والرابع لما اباهاهم بالجلوس فكيف تنظفوه قبالا لا اختلاف الاول فيقال
دفعه ان الانصراف كان قبل الشروع في الصلوة والرواية التي تدل على انه كان بعد الشروع تدل بان معنى فكبر
اي اراد ان يكبر ويدل الى مكان التكبير فيقول ان الانصراف كان بعد دخوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة فالرواية التي تدل
على انه كان قبل دخوله في الصلوة تدل قال الزهري قال ابو عمر من قال انه كبر زاد زيادة حافض يجب قبولها و
قبيل الاول ان يفتح بان من قال كبر فقولته محمول على انه كان قريبا من الامام وسمع التكبير فغوى كما سمع وراى من
قال قبل ان يكبر فهو ناف للتكبير ونفيه محمول على انه لم يسمع لانه كان بعيدا من الامام قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما
بكل قول كبر على اراد ان يكبر وبانها واقعتان ابتداء عياض والقول في احتمال وقال النووي انه الاظهر وجزمه ابن

حبان كعادته فان ثبتت فالافاقى الصحيح صح انتهى واما الاختلاف الثاني اى الاختلاف بين القول والاشارة فيمكن ان
 يوفق بينهما ان الذين رويوا القول انهم عبروا عن الاشارة بالقول او انه صلى الله عليه وسلم جمع بين القول والاشارة
 فبعضهم سمع القول فروى ما سمع وبعضهم رأى الاشارة فروى ما رأى وبعضهم سمع القول ورأى الاشارة واما الاختلاف
 الثالث والرابع فطريق الجمع ان يقال انه صلى الله عليه وسلم اشار اليهم فبعضهم سمع الاشارة انه اشار الى ان يكون
 في مكانا ولا يتفرق عن المسجد وبعضهم فهموا انه صلى الله عليه وسلم يشير الى ان تكون على حالتها الموجودة من القيام
 وبعضهم فهموا انه صلى الله عليه وسلم امر بالجلوس فروده كما فهموه فهذا وجه الاختلاف فيما بينهم قال الاوستا والعلامة
 نور الدين قلوبنا بنوره قوله وقال في اوله فكلب وقال في آخره فلما قضى الصلوة قال ما انا البشر والى كنت
 جنبا قال الشيخ ابن الهمام لا يقتضى ان ذلك كان بعد خروجهم بجواز كون التذكرة كان عقيب تكبيرة بلامهلة
 وجنح الحافظ في الفتح الى وحدة الواقعة على التعمد لم ينقطع اداة المشارة ورواية البخارى وانظرنا تكبيرة
 ورواية مسلم حتى اذا قام في مصلاه قبل ان يكمل لقطع فيها الاحتمال فيجمل على نحوه وقال يعنى في الغسل فقال
 اى ابن حبان بعد ان خرج الروايتين من حديث ابى هريرة وحديث ابى بكرة وهذان فعلان في موضعين
 يتباينان خرج صلى الله عليه وسلم مرة فكبّر ثم ذكر انه جنب فالتفت فافتسل ثم جاز فاستلثم بهم الصلوة و
 جاز مرة اخرى فلما وقف يكبر ذكر انه جنب قبل ان يكبر فذهب فافتسل ثم رجع فقام بهم الصلوة من غير ان يكون
 بين الخرجين تقصلا ولا جهازا وقول ابى بكرة تفصل بهم اراد بذلك تكبيرة محدثا انه رجع فبنى على صلوة اذ حال انه
 يذهب عليه الصلوة والسلام ليقف على الناس قايما على حالتهم من غير ان يراى الى ان يرجع انتهى ولما راي مالك
 هذا الحديث مخالفا لصلوة قال انه مخصوص بالنسب على الله عليه وسلم اهـ ولعل بعد ذلك عن ابن بطال الشافعى
 اجاد تكبير المأموم قبل امامه اى فيما اذا احرمت منفردا ونوى الاقتدار في انشاء الصلوة لانه روى حديث ابى هريرة على ما رواه
 مالك عن اسمعيل بن حكيم عن عطاء بن ابى يسار انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلوة من الصلوات ثم اشار اليهم
 بيده ان امشوا فلما قدم كبر الشافعى لا يقول بالمرسل ومالك الذى رواه لم يعمل به لانه صح عنده لم يكبر انتهى فقيل
 علم قول مالك وشافعى في هذا الحديث فيما قبل انه اخرج بحديث ابى بكرة وما فى معناه مالك بن انس واصحابه وسفيان
 الثوري والاوزاعي والشافعى على انه لا اعادة على من صلى خلف من نسى الجنبته صلى ثم تذكرنا الاعادة على الامام
 فقط الخ غير صحيح او كان اشبه عليه مسئلة بمسئلة فمسئلة تقدم احرام المأموم على احرام الامام مسئلة ومسئلة جنبته
 الامام وعليها بعد الاداء مسئلة اخرى اهـ وفى بطلان الجهور وتنبيهه قد تقدم ان الاختلاف الذى وقع في سياق
 هذا الحديث في انه صلى الله عليه وسلم كبر لا فتاح الصلوة او لم يكبر فرواية ابى هريرة كما فى روايات الصحيحين تدل على
 انه لم يكبر ورواية ابى بكرة هذه اتى اخرجها ابو داود وكذلك رواية ابى هريرة التى اخرجها الدارقطنى وكذلك رواية انس
 التى اخرجها الدارقطنى من حديث قتادة عن انس والرواية المرسلة لعطاء بن الياس التى اخرجها مالك في الموطأ والبوداوى
 فى مسنده ومرسل محمد بن سيرين ومرسل ربيع بن محمد الذين اخرجها ابو داود كلها تدل على انه صلى الله عليه وسلم دخل
 في الصلوة وكبر واما القوم فلا يدل لفظ من لفظا الحديث الا انها عند الدارقطنى من حديث انس فان فيها فكيك فكيكنا على

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

انهم كبروا ودخلوا في الصلوة فالتاخير كما انه صلى الله عليه وسلم لم يحرم بالصلوة ولم يدخل فيها ولم يكبر كذا كسب القوم
 لم يدخلوا في الصلوة (قلت) ولو سلم دخوله صلى الله عليه وسلم بقوله فكبر لا يلزم منه دخوله كما قال ابن الهيثم) فمن
 قال في هذا الحديث دلالة على انه اذا صلى بالقوم وهو جنب وبهم لم يعلموا بجنابته ان صلواتهم ما ضيعة ولا اعادة عليهم
 وكذلك ما قالوا في الحديث رسل على ان افتتح المأموم صلوة قبل الامام لا يبطل صلوة فكانه لم يتدبر فيه كل
 التبر انتهى قلت قال الناحات لو طهر ان الامام كان محدثا بالحديث الا صغرا والاكبر تحب على المؤمنين ايضا الاعادة
 وهو المروي عن علي انه قال في الرجل يصلي بالقوم جنباً قال يعيد ويعيدون اخرجه محمد بن كتاب الآثار وروى
 عبد الرزاق ان علياً صلى بالناس وهو جنب او محدث فاعادوا معهم ان يعيدوا وروى ايضا ان عمر بن الخطاب
 وهو جنب فاعاد ولم يعيد فقال علي قد كان من صلى معك ايضا ان يعيدوا ويؤخذ ذلك من حديث الامام فان
 فان الامام اذا كان ضامنا لصلوة المومنتين وضعت صلوة لصلوة لاجرم تصح بصحتها وتفسد بفسادها
باب في الرجل يجبد البيلة في حمامة البيلة النداء اى بعد منامه فعليه الغسل ام لا قلت لا يجب
 الغسل عند كنفية اذا راي النائم من الجحاح والاحتلام بلا بيل مطلقا سواء كان رجلا او امرأة وقال محمد بن المبركة
 الغسل متيا اذا التذت لبنة الانزال اما من استيقظ فوجد على فراشه او فخذ بلا وهو يتذكر الاحتلام وتبين
 انه منى او شك فعليه الغسل فاذا لم يتذكر الاحتلام يتيقن انه منى او شك فذلك كسب وان يتيقن انه منى
 فلا يغسل عليه واذا استيقظ فوجد في احليله بلاء ولم يتذكر حماما ان كان ذكره فغسل قبل النوم فلا يغسل عليه ان كان
 سكتا فعليه الغسل بهذا اذا نام قائما او قاعا او اذا نام مضطجعا ويتيقن انه منى فعليه الغسل وبذره المسكنة كبره وتوحيها
 والناس عنها فان لم يكون فان استيقظ الرجل المرأة فوجد فيها على الفراش وكل واحد منهما يتذكر الاحتلام يجب عليهما الغسل
 وقال بعضهم ان كان احدى طويلا او اخص على الرجل ان كان مدورا او اخصر فعلى المرأة كذا في كتب الفقهاء وحيثما اربعة عشرة صورة هي
 استيقظ فوجد على فراشه بلاء فلا يغسل ما يتيقن انه منى او شك الا في احدى او الاخر من الطاهرين والناتية فبذره
 سمعة ثم يتذكر الاحتلام او لا يتذكر فقال الشافعي لا يجب عليه الاغتسال حتى يعلم انه ملل الماء الذائق واوجب الغسل من طريق الاغتباط
 وقالت الحنفية يجب عليه الاغتسال اذا راي البيلة وان لم يتيقن انه المساء الذائق وكان رأى سعة
 النوم ان قد احتلم واما اذا لم يتذكر انه رأى سعة النوم ان قد احتلم فلا يجب عليه
 الاغتسال حتى يعلم انه المساء الذائق ولا يجب عدم تقنه انه الماء الذائق ولم يلقوا في انه انما هو المساء
 النوم ان قد قلم فانه لا يجب عليه الاغتسال ثم علم ان الذي يطلع على امار رجل المرأة وهو الماء الذائق اى الذي ليسيل بسرعة ويصيب بشدة
 وبهذا الوصف يشترك في منى الرجل والمرأة وله جوارح يتناثر بها منى كل واحد منهما فامنى الرجل يغتصب الغسل
 في الشهوة بعد خروجه وله راحة كراحة الطلح ومنى المرأة اصغر ورفيق الاراحة كراحة الماء الذي يخرج من الرحم الذي
 يخرج عند الشهوة الضعيفة بالملاعبة ونحوها من غير دفق والودى وهو ما راى يشك كذا راحة لا يخرج من الرحم
 قوله عز وجل قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجبد البيل قال لا يغسل عليه فقالت ام سلمة
 قال يغتسل وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجبد البيل قال لا يغسل عليه فقالت ام سلمة

ترى ذلك أعلينا غسل قال نعم إنما النساء شقائق الرجال الظاهر من سياق الكلام ان المراد من الببل بل
 المنى لا المذى ولذا قال يجب عليه الغسل وان لم يتذكر انه احتلم وقد ورد في الروايات الصحيحة ان في المذى لا يجب
 الغسل بل يكفي فيه الوضوء فلا استدلال فيه لمن قال انه يجب الغسل من ان لم يتبين انه المار الدافق وان لم ير انه احتلم
باب في المرأة ترى ما يرى الرجل لا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب الغسل لانزال في النيم وكذلك
 لا فرق بينهما انه لا يجب الغسل اذا لم ير المار وان كانا يريانها فقد احتلما الا ما نقل عن روى غير رواية الاصول انها اذا نكحت
 الاختلام والآنزال والتلد ولم ير مالا كان عليها الغسل **قوله** عن عائشة ان امرسليم الانصارية وهي
 امرأته من عالت قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق ارايت المرأة اذا رأت في المنام ما يرى
 الرجل اغسل ام لا قالت عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل اذا وجدت الماء قالت
 عائشة فاقبلت عليها فقلت اذ ذلك وهل ترى ذلك المرأة فاقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال تربت يمينك يا عائشة ومن اين يكون الشبه قوله ان لك كلمة تكرهه يقال لما كرهه والكخاب لام سليم
 وانما قالتها تعجبا لعل عائشة لم تكن تدري بذلك محدثه سنهه ولان الاختلام في النساء نادرا كما ان عدم
 الاختلام في الرجال نادرا ولو كانا محفوظا عنها قوله من اين يكون الشبه يعني ان الولد مثله من ماله الرجل ومار
 المرأة فايما غلب كان الشبه ولما كان للمرأة منى فانه ماله وخروجها منها غير مستبعد قوله قال ابو داود وكل
 روى الزبيدي الى واهشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت ابي سلمة عن امرسلة
 ان امرسليم الحديث حائل قول ابي داود انه اختلف فيه الروايات في ان هذا الحديث من رواية عائشة
 ومن رواية ام سلمة فاختلف فيها الزهري ومهشام بن عروة فروى الزهري عن عروة عائشة ووافي ذلك مساف
 الجبجي فقال هو ايضا عن عروة من عائشة فالرواية عائشة والسائلة ام سليم فالرواية عليها عائشة واهشام بن عروة
 فردن عن عروة عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة تجعل الرواية ام سلمة ولم يتابعه احد فترجى رواية الزهري
 على رواية هشام بالتابعة قال اكانا نقل القاصي عياض عن اهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة
 لا عائشة وبهذا يقتضي ترجيح رواية هشام على رواية الزهري واشهد ابو داود في تقوية رواية الزهري بتابعة ام سلمة
 لكن نقل ابن عبد البر عن الزهري انه صحح الروايتين معا قال النووي في شرح مسلم تخيل ان تكون عائشة وام سلمة
 جميعا انكرتا على امرسليم وجمع حسن لانه لا يمتنع حضورهما عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد
باب في مقل الماء الذي يجزئ به الغسل اي يكفي في الغسل قد تقدم في باب ما يجزئ من المار في
 الوضوء ان العلامة قالوا لا تحديد في المار للوضوء والغسل الا ما روى محمد بن حسن انه يغسل بالصاع ويوضوء
 بالدماء فالقدر المجزئ من الغسل يحصل بغير البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في نقصان
 الى مقدار لا يسمى مستغسلا والى مقدار في الزيادة يفضل فاعلم في هذا الاسرار قول الله مالك عن ابن
 شهاب عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اثناء هو الفرق

من الجنازة الفرق بالحركة كميال سبع ستة عشر رطلا ومهاشع عشر رطلا وثلاثة أصع في الجواز كذا في الجمع
وفي رواية معمر كنت أغسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من النار واحدة في قدر الفرق لا خلاف في الحقيقة
بين رواية معمر ذلك لأنه ليس في رواية مالك نفى غتسال عائشة مع صلى الله عليه وسلم ولو كان المراد غسله
بعدة صلى الله عليه وسلم فجل على اختلاف الأحوال وإشارته أبو داود إلى تقوية رواية مالك قال روى ابن عبيدة بن جريح
مالك قوله قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلا وسمعت أي أحمد
يقول صاع ابن أبي ذئب خمسة ارطال وثلاث قال روى أبو داود وثقلت لأحمد فنن قال ثمانية
ارطال (رفقوا صحيح أم لا) قال ليس ذلك بمحفوظ في هذا المجهود ولعل ابن أبي ذئب هذا هو محمد بن الزن
بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو حارث المدني استاذ أحمد بن حنبل فنسب الصاع
إلى أبيه بن حنبل واستأذنه قال أبو هريرة الصاع هو الذي يكال به بوارجة امد وقال ابن سيرة الصاع كميال
الارطال ثمانية يا غنار بن امد وقال ابن الأثير الصاع كميال سبع اربعة امد والمد مختلف واختلف فقهار
البلاد في تقديره فقال فقهار الجواز الصاع خمسة ارطال وثلاثا ويقال رجع إليه أبو يوسف قال المحافظ
وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لم يدخل ثمانية ارطال والذي لركوة الفطر وغيره خمسة وثلاث وهو
ضعيف وقال فقهار العراق هو ثمانية ارطال وكذلك في الاختلاف في المد فقال الشافعي وبقهار الجواز المد رطل
وثلاث بالعمري وقال أبو حنيفة وبقهار العراق هو رطلان والجمع الفرقين الاول بارواه الشيخان في الفقه وفيها
والهم ستة مسكين لكل مسكين نصف صاع وفي رواية لها فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطعم
فرقا بين ستة والفرق اثنا عشر رطلا والمد ربع الصاع او يقال ان الفرق ستة عشر رطلا فثبت بذلك
ان الفرق ثلثة أصع وان الصاع خمسة ارطال وثلاث والجواب عن هذا الاستدلال ان استدلالهم بهذا ما
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن غيره فاما ان كان من قوله صلى الله عليه وسلم فلم يثبت بقدر صلى الله عليه
وسلم ان الفرق اثنا عشر رطلا وستة عشر رطلا واما قول بعض اهل اللغة فليس بحجة على ائمة الاحناف لانهم
قد روي في اللغة ايضا والجملة الواقعة في الحديث ان يطعم فرقا بين ستة والاسلم ان يكون من لفظة صلى الله
عليه وسلم ان يكون ان يكون لفظة صلى الله عليه وسلم لكل مسكين نصف صاع رواه الرازي بالمعنى بالقرع عنده
من مساوات الفرق بثلاثة أصع فقال فامره ان يطعم فرقا بين ستة وسباق لفظ الحديث ظاهر فيما قلنا فلما وقع
ذلك الاحتمال بطل استدلالهم به وايضا احتجوا بما أخرجه البيهقي عن الحسين بن الوليد القرشي من قصة قد روى إلى
من كج فخصته عن الصاع لما قدم المدينة وسأل عن الصاع فأتاه نحو خمسين شيئا من انبارها جرين مع كل منهم
صاع وهو خير من سبعمائة عن عمه انه ان هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فغيره أبو يوسف فاذا هو خمسة ارطال
وثلاث فترك قول أبي حنيفة وروى ان مالك ما أخرجه واستدل عليه بالصبيان التي جاد بها مولاه الربيع فخرج
أبو يوسف إلى قوله والجواب عنه ان هذا نقل عن الجوهري لا يستدل به ولا يصح استدلاله بغير هذا على قاعدة المتن
وايضا احتج الطحاوي بهذا الفرق بما أخرجه بسنده عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أغسل أنا ورسول الله

عمر صاع النبي صلى الله عليه وسلم وقد رصاع عمر على خلاف ذلك فحدثنا حميد بن واو قال ثنا يعقوب بن حميد
 قال ثنا وكيع عن علي بن صالح عن أبي إسحق عن موسى بن طلحة قال قال الحجاجي صاع عمر بن الخطاب حدثنا حميد بن واو
 يعقوب قال ثنا وكيع عن أبيه عن غيرته عن إبراهيم قال غيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا والحجاجي عندهم ثمانية ارطال
 بالبغداد حدثنا ابن واو قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا شريك عن غيرته وعبدية عن إبراهيم
 قال وضع الحجاج ثقبه على صاع عمر فهذا أولى ما ذكرنا لك من تحري عبد الملك لأن التحري ليس معه حقيقة وما ذكره
 إبراهيم وموسى بن طلحة من العيار مع حقيقة فهذا أولى انتهى قلت وكان قد قدرت صاع عمر فاخرجه الحجاج
 وكان بين علي بن اهل العراق يقول في خطبة اهل العراق يا اهل الشقاق والفتاق ومساوي الاخلاق المم اخسرت
 لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجيا وهو صاع العراق وقال ابن الهمام في فتح القدير لما كون صاع عمر كذلك فخرج
 ابن ابي شيبة ثنا يحيى بن آدم قال سمعت حسن بن صالح يقول صاع عمر ثمانية ارطال وقال شريك اكثر من سبعة
 واقل من ثمانية قال ابن الهمام وقيل لا خلاف بينهم فان ابا يوسف لما حرره وجد خمسة وثلاثين ارطال اهل المدينة
 وهو اكبر من ارطال بغداد لانه ثلثون استاروا بالبغداد عشرة وثمانون واذا قابلت ثمانية بالبغداد في خمسة وثلث
 بالمدينة وجدتها سوار وهو اشبه لان محمدا لم يذكر في المسئلة خلاف ابي يوسف ولو كان لذكره في المتبادر
 اعرف بمذاهبه وجنده فالاصل كون الصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اولى بالاستقصاء بل ان ثبتت خلافه ولم يثبت وعند ذلك تكون تلك الزيادة التي يفتقرها من اهل المدينة
 وهي لفظ ثمانية ارطال ورطالان صحيحة اجتهدوا ان كان في الرواة الذين في طريقها ضعف اذ ليس يريم
 من ضعف الراوي سوى بعضها فظاهر الا الانتصار في نفس الامر وليس كلاما به اضعيف خطا وبذا التاخير بما
 ذكر من الحكم الاجتهادي يكون صاع عمر هو صاع النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولا يخفى ما في واقعة ابي يوسف مع مالك
 لكونه انقل عن الجمهور من النظر بل عدم ذكره خلافة اقوى منها فيكون ذلك سبب ضعف وقوع اصل الواقعة
 لابي يوسف ولو كان راويها ثقة لان وقوع ذلك لعامة الناس ومشافهة اياهم به مما يوجب شهرته ولو كان
 كذلك لم يخف على محمد بن علقمة باطلته ثم اعلم ان ما درده صاحب عون المعبود في هذا البحث من الطعن على الامام الطحاوي
 لانه ثلث قلنا بذكره ولا يبرده فانه حصيب وهو مجاز عليه انتهى ما في بدل الجمهور قلت قد تقدم بعض ما يتعلق بالاورد
 في باب ما يخرج من المار في الفصول اجمع وفي عرف الشذوذ نسب الى استاذنا نور الله قلونا بوجه ان ابي
 اخرج قصته منظره ابي يوسف مع مالك وهو عيب قومي ولا يصلح قول الخفيف في رده ان الامام محمد لم يذكره
 والى لا احفظ منه متعنا له بطول حياته قد امكن قال ان صاعنا وصاع الحجازيين كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يمكن لاحد ان ينكره لان كل واحد ثابت بروايات صحيحة فذا خرج الزيلعي حديث البداية منا اكبر الامداد وصاعنا
 اصغر الصبيان عن صحيح ابن حبان وبيده حديث الصحيحين اللهم بارك لهم في مدحهم وصاعهم لان الظاهر ان المراد

من البركة البركة الحسنة قوله قال وسمعت اسهل يقول من اعطى في صدقة الفطر برطلنا هذا خمسة
اسطال وثلاثا فقد اوقف قيل له الصبيح في ثقليل قال الصبيح في اطييب قال لا ادرى في بذر المجود حاصل
ذالك القول انه لما سوي عنده الصاع خمسة ارطال وثلاثا فن شار ادى صدقة بمكيل صاع ومن شار
ادى بوزن خمسة ارطال وثلاث رطل فاهما مستويان قيل له اي اعترض عليه الصبيح في ثقليل فاذا ادى منه
خسته ارطال وثلاثا هل يكون مؤديا للواجب وموفيا له قال اي الامام احمد في جوابه ولم يتامل في الاعتراض
حق التامل الصبيح في اطييب اي اطييب انواع التمر واعلاها فكيف لا يكون اذا اعطى منه خمسة ارطال وثلاثا
مؤديا ثم الام احمد لما تامل في وجه السؤال وعلم ان حاصل الاعتراض ان الصبيح في من انواع التمر يكون اقل
من غيره فيكون ما يساوي خمسة ارطال وثلاثا وزنا لا يساوي عا اذا كيل في المصراع ثقلا فلا يبلغ الصاع
بل يكون اقل منه والواجب بالنص صاع وقد قلت من اعطى خمسة ارطال وثلاثا فقد اوفى في هذا الحال كيف يكون
مؤديا لصدقة فلم يجزه الجواب وقال لا ادرى واما عندنا الاحناف لا يكون مؤديا حتى يستوفي مقدار اصل
انتهى قال لا دستاذ العلم نور الله قلوبنا بنوره قوله قيل له الصبيح في ثقليل اي قيل لاهل ان التمر الصبيح في ثقليل
فلا يلا خمسة ارطال وثلاث منه وزنا الصاع كيلا قال احمد مستقيمها الصبيح في اطييب الجواب اي نعم مخدوف
قال احمد بعد استماع الجواب لا ادرى الجواب اي ام لا

باب في الغسل من الجنابة اي في كيفية وعصفتها اختلف العلماء في فرضه فقالت الكنفية فرضه
المضمضة والاستنشاق وغسل ظاهر الجسد ولو من وجه كالشارب والحاكج وجميع اللحية وهو قول احمد
وما لك الا ان ما لك قال ويفترض ذلك ايضا وقال الشافعي فرضه غسل الجسد بأكمله والاستنشاق والمضمضة
فلا يفترضان بل هما سنتان وسنة ان يغسل يديه الى رصغيه اولاهن ان يغسل نجاسته لو كانت على
بدنه وفرضه وان لم يكن به نجاسة ثم يتوضا كوضوءه للصلاة واذا في البحر ان ما كان سنة في الوضوء فهو
سنة في الغسل فتس في النية ويندب التلطف بها وكذا ينسب فيه ما هو مندوب في الوضوء سوى استقبال
القبلة فانه يكون غالبا مع كنف العورة وفي غسل الرجلين ثلثة اقوال اهدا ان لا يوتر غسل جليبه طلقا بل
يغسلها عند الوضوء وهو قول الشافعي ومختار بعض الكنفية حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
كان يتوضا كما يتوضا للصلاة قبل فاعنته المار على سائر جسده فثابها انه يوتر مطلقا وهو مختار اكثر الكنفية حديث
مبيونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم تغمض في استنشاق وغسل وجهه ويديه ثم عصب على راسه
وجسده ثم تحول عن ركعتي غسل قدميه وثالثها تفصيل وهو ان يوتره اذا كان قائما في مستقع المار او على تراب
بحيث يتنج الى غسلها بعد ذلك ما لو قام على حجر او لوح ونحوها فلا يجتمع فيه المار فلا يوتر وهذا الخلاف كله انما هو في
الا ولوية والسنية لاني الجواز وعدمه ويجل فعله صلى الله عليه وسلم اعملى هذا التفصيل وعلى الحالين ثم بعد الوضوء
ليغسل راسه على كل جسده ثلثا واختلفوا ايضا في كيفية الا فاضة على ثلثة اقوال اهدا ان يغسل على سنكبيه
الايس ثلثا ثم على الايسر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده وثانيها ان يبدأ باليمن ثلثا ثم باليسر ثلثا

انه يبدا بالراس ثم باليمين ثم باليسر ومبدأ المواقف لعدة احاديث في صحيح البخاري وغيره واختاره صاحب الهداية
وابن الهمام والجلبي وصاحب البحر والنهر قوله عن جبير بن مطعم انهم ذكروا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم الغسل من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انا فافيض على راسي ثلاثا
اشاد بيده كلتيهما قوله انهم ذكروا في مسند احمد تذكرنا الغسل من الجنابة وفي رواية النسائي تاروا في
الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم اني لا تغسل كذا وكذا وفي رواية البيهقي كما في رواية
النسائي وفيها فقال بعض القوم اما انا فافضل راسي كذا وكذا قوله اما انا فافيض على راسي ثلاثا قسم امام ذكره
الحاضرون اي اما انتم فتفعلون ما ذكرتم واما انا فافعل كذا قلت وفيه القصر على رأي عبد القاهر فيكون الرد
على قول الحاضرين ولذا اقتصر على بيان الافاضة على الراس وفيه سنية التثليث في الافاضة على الراس
قوله فاخذ بكفيه فبدأ بشق راسه اليمين ثم اليسر ثم اخذ بكفيه فقال بهما على راسه اي
اشاد بهما اذ افاض الماء بكفيه على جميع راسه فاهره ان التثليث كان لاستيعاب الراس مرة واخرجه
البيهقي بهذه السند عن عائشة وفيه ثم نصيب على شق راسه اليمين ثم نصيب على شق راسه اليسر ثم
ياخذ بكفيه فيصيب وسط راسه ففعل قصدا بثلاث الاستيعاب مرة لا التكرار مرات وقد ثبت التثليث
على الراس على المنكبين ايضا فلعله مرة فعل هذا مرة هذا قوله قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة قال سليمان بن عبد الله ايقظني بيدي قال مسد غسلي يديه وليسب
الاناء على يديه اليمنى ثم اتفقا فيغسل فرجه وقال مسد ديفرغ على شاله وبرا ما كنت عن فرج ثم يتوضأ
وضوءه بالمصلاة الحمد يث قوله وبرا ما كنت يعني يقول مسد وان عائشة وبرا ما لم تذكر لفظ الفرج بل كنت عنها
بلفظ آخر كما في رواية سلم ثم صب الماء على الاذني قوله ثم يتوضأ اي بعد الفراغ من غسل اليدين والاستنجار و
طاهره انه يغسل جلبيه قبل غسل سائر البدن وقد ثبت انه كان يغسلها بعد الاستنجار من ذلك المكان وتجمع بان كان
يفعل حيا كذا واحيا كذا او بانه كان يغسل رجلبيه لازالة الحدث اذ لا يتم يغسل بعد ذلك للنظافة وازالة
الطين ثانيا او اذا كان يغسل قائما في مستقيم الماء وعلى تراب يخر غسلي رجلبيه واذا قام على حجر او لوح فلا يخر
بل يغسلها قوله ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا يغتسل به من الجنابة فاكفاه
الاناء على يديه اليمنى فغسلها مرتين او ثلاثا ثم صب على فرجه فغسل فرجه ثم شماله ثم قرب بيده الى راسه
فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم صب على راسه جمدة ثم تنحى ناحية
فغسل رجلبيه فنا ولنه المندبل فلم ياخذاه وجعل يفيض الماء عن جمدته فلما كبرت ذلك لابراهيم
فقال كانوا الاميون بالمندبل باسا ولكن كانا يكرهون العادة قال ابو داود قال مسد قلت
لعبد الله بن داود كانوا يكرهون العادة قال هكذا هو ولكن وجدته في كتابي هكذا في الحديث غسل
اليدين قبل الاستنجار وهو سنة لكونه آلة للاستنجار بالماء وهو ايضا سنة وان لم يكن النجاسة لكيلا يبقى باليسا
وغسل اليدين بالتراب بعد الاستنجار وهو مندوب لزيادة النظافة والوعود قبل الغسل وهو سنة وفيه خير

غسل الرجلين وهو سنة اذا كان قائما في مستنقع لما روي قول مالك في الجيفة وفيه مسكة المندبل بعد الغسل
 قال بعض الحنفية يستحب ان يمسح بدنه بمندبل بعد الغسل والوضوء كما اختاره صاحب المنية وقال بعض لا يكره
 ولا يستحب كما اختاره قاضي خان وهذا المحدث هو قول مالك والثوري ومسكوا بحديث قيس بن سعد الذي اخرج
 ابن ماجه والبيهقي واللفظ فاقبل ثم نادى بالحفة مصدقة بزعران او درس كما شمل بها وفي الترمذي من
 حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء وفي سنده ابو معاذ وهو ضعيف ايضا
 في الترمذي من حديث معاذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه قال حافظ واسناد
 ضعيف واخرجه ابن ماجه عن سلمان الفارسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه فمسح به
 وجهه وقالوا ابتعدوا الطريق حصل له قوة وقوى بعضها بعضا ولا اقل ان يكون مباحا لا كراهية وكره بعضهم قال
 الترمذي من كراهية فاكروا قبل انه قيل ان الوضوء يبرد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب الزهري وهذا قال عمر بن ابي
 دناودا بارواه ابن شاذان عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مسح وجهه بالمندبل بعد الوضوء ولا يكره ولا يكره ولا يكره
 مسعود قال حافظ واسناد ضعيف واليضا لا دليل في الحديث على الكراهية قال الاستاذ العلامة نور الله قلبه بنا بوجه قوله ولكن كانوا
 يكرهون العادة هو من قبيل النهي عن الشيء كانهي عن انتباذ الخيلين على طول الشافعية فانه قالوا الكراهية التبرير مطلقا
 ولو لم يسكر ومن قبيل النهي لاجل الشيء كالتشال المذكور على طير الحنفية فانه قالوا بالانهي لاجل الكفر فلم يبرد كانهي
 عن الاستلقاء في المسجد خشية كشف العورة والفرق بين الطرفين ظاهر لكن العكس الامر فيما نحن فيه فاطر وفي الثاني
 ولم يبرد في الاول بحسب عصبية المقام وهو روي النهي على العادة وقوله هكذا قال عبد الله بن داود وهذا المراد
 وجدت في كتابي بهذا اي كبره من العادة لفظ العادة بغير اللام المجردة مروية عن الاستاذ والمراد كبره من العادة
 فلم يبق فرق عنده والله اعلم ثم بان في ان يسمى القسم الاول من النهي بالنهي لسد الباب بالكيفية والقسم الثاني بالنهي
 عن عين العلة واللائية قول في عن عبد الله بن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبعين
 مرارا وغسل الثوب سبعين مرارا فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة خمسا
 والغسل من الجنابة مرة وغسل البول من الثوب مرة وفيه ان غسل جميع البدن فرض في غسل الجنابة وفيه دليل على
 ان في غسل البول من الثوب يكفيه مرة وبه قال الشافعي وقالت الحنفية لا تقدر فيه بل للام في خروج النجاسة
 فهو موقوف الى غالب راي مبتلي في كبره الا ان الغالب انها تزول بالثلث فقالوا بالانهي لاجل النجاسة
 التي هي غير مرغوبة ولذا روي في استيقظ الامر بالثلث عند توهم النجاسة فتدققها اولي فلو حصل بالمرة لكفى
 قوله عن علي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها
 يغسل بها كذا وكذا من النادر الحديث كناية عن العدو اي يضاعف للعذاب اصنافا كثيرا وقيل اما كناية عن
 انما يغسل به او بامام من شدة الوعيد ولذا قال علي عقلت مع شعراسي معاملة العدو مع العدو فجززته وقطعته
 فانه ان لا يغسل المار الى جميع شعري وجلد راسي وفيه دليل على ان غسل جميع البدن فرض حتى لو بقيت موضع

شعره اعد لم يصل المار اليه لقيت جنابته لو منع وصول المار مثل الطين والعجين والشمع لم يرفع الجنابة وقد يستدل
بغيره فرضية المضمضة والاستنشاق -

باب في الوضوء بعد الغسل اي اذا تفرغ في الغسل بن يحب عليه ان يعيد الوضوء بعد الغسل ام لا ويريد
ما ذكره بل يريح ام لا تفقوا على انه لا يجب بل قالوا اذا لم يرد به عبادة يكون محدثا قوله عن عائشة قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل ويصلي الركعتين وصلوة الغداة ولا اراه يحدث
وضوءا بعد الغسل اي يصلي سنة الفجر وكنتي الفرض ويكتفي بالوضوء الذي توفى في الغسل -

باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل او لا تنقض بل تكفي بافادته المار على راسها خلف
العلمانية فقالت الحنفية لا يجب على المرأة بل لا تنقض شعرها ولا يلبسها اذا اتت اصبلا قلت حاصل المسئلة

انه لا يجب على المرأة بل لا ين البضا ان تنقض الضميرة لغسل الشهور والا يصل المار اليها ويلبسها بما لم يكن عليها
ان توصل المار الى اصبها ويلبها به وان لم تبل الشعر المفتوك وهذا في كل غسل سواء كان غسل الجنابة او غسل

الحض من النفاس وبه قال مالك والشافعي واحمد وجهه وجه العلم الا ان احمد بن حنبل قال يجب نقض الضميرة
ويلبسها بما لم يكن عليها غسل المحض قال الجمهور ان فيه سواء المرأة والرجل عن ابي حنيفة في الرجل روايتان في روايته

كما قال الجمهور وفي اخرى يجب على الرجل اذا كان مضطرا لشعره كالعلوية ولا تترك نقضها واليصال المار الى اصابه
اشعر وغسل كل شعر من شعور المسترسلة وغيره الدم اخرج فيه لهم بخلاف النفاس وذهب ابراهيم نخعي الى انه

يجب نقض الضميرة والذوائب وغسل كل شعر من الشعور المسترسلة وغيره في غسل الجنابة وكذلك في غسل الحض
والنفاس والرجل والمرأة فيسوار قوله عن امر مسلمة قالت ان امرأة من المسلمين وقال زهير انها قالت

يا رسول الله اني امرأة اشده ضمير راسي افا نقضه للجنابة قال انما يكفيك ان تحفني عليه ثلثا وقال
زهير تحفني عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تقضي على سائر حثياتك فاذا انت قد طهرت اختلف

زهير وابن السرح في السائلة فنفى سباق ابن السرح ان السائلة امرأة من المسلمين وفي سياق زهير ان السائلة
امر مسلمة ثم اشار بعد او باخره بسباق اخر الى وجه الجمع ان امرأة من المسلمين جاءت الى امر مسلمة فامرت امر مسلمة

ان تسال عن مسئلتها فسالت بها امر مسلمة فاسناد السؤال الى امرأة من المسلمين مجاز لكونها سبب المسئلة
والحديث يدل على ان اليصال المار الى اصول الشعر ضروري لانه قال وزهير في قولك عند كل حثية ولا

نقض الضميرة والاكتفاء بالحثيات الثلث في غالب الاحوال فاذا غلب في النطن ان المار وصل الى الشعر
بالتمشيت والاكيب الزيادة عليه ولو وصل في المرة الواحدة فالثلث سنة والحديث جهة للجمهور على ابراهيم

نخعي والخايرة لافرق بين غسل الجنابة والحض فوجه على احمد ايضا وهو قول جمهور اصحابية منهم ابن عمر وابن مسعود
وجابر بن عبد الله وام سلمة وعائشة اخرج الدارمي عنهم في سنة والفقيه فيه ان في نقض الضميرة وب
جميع الشعر للنفاس رجا عظيما واخرج مرفوع في الشرع موضوع فسقط عنهم غسله لانه عند ابي حنيفة ويدل

على التفرقة بين الرجل والمرأة حديث ثوبان انهما استفتوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 (أي عن غسل الجنابة) فقال اما الرجل فليغتسل رأسه لاي فليحلق ينقص شعر راسه ان كان مضطربا
 فليغتسل حتى يبيلة اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقصه لاي لا حرج على المرأة في عدم نقصها
 لان في نقص عيها حرج وعسر الغفران على راسها ثلث عرفات بكفيها اي فاذا بلغ الماء اصول شعرها
 فقد طهرت وفي سنده اسمعيل بن عياش وروى هذا عن الشاميين ومفهم قوي -

باب في الجنب يغسل رأسه بالخطمي اي هل يجزئ ذلك ام يلزم عليه ان يغسله مرة اخرى اختلف
 العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة يجزئ الوضوء والغسل بارأسه والارض كالسطح والعين وان تغير بطول المكث
 او غير او صاف شي ظاهر سواد كان ذلك الشيء المخلوط من غسل الارض كالتراب او شي يقصد بخلطه التطهير كالاشنان
 والصابون والخطمي او شي آخر كالزعفران الا ان يغلب على الماء حتى يزول طبعه وهذا الرقة والسيلان قال
 ابو يوسف الكان الشيء المخلوط يقصد به يقصد بالماء التطهير بخلطه غير مضروب بجوزبه التوضي والغسل الا ان يزول اسم
 المائية وان كان غيره فغسله فيه روايتان في رواية اذا غلبت لك الشيء لا يجزئ التوضي به والا يجزئ وفي رواية يجزئ
 الوضوء مطلقا وقال الشافعي اذا كان الشيء المخلوط من غير حبس الارض لا يجزئ ازالته احدث سواد كان ذلك
 المخلوط شي يقصد به التطهير كالاشنان والصابون والخطمي شي آخر كالزعفران وسواد غلب على الماء اوله يغلب به
 قول مالك واحمد بن حنبل قال بن الهام في فتح القدير اتفقوا على ان الماء المقيد لا يزول الا بحدث والحكم عند فقد
 المطلق مضرب الى التعميم والخلاف في الماء الذي خالطه الزعفران وغيره مني على انه مقيد عند الشافعي ونحن لانكر
 ان يقال له الماء الزعفران ولكن نقول لا يمنع مع ذلك مادام المخلوط مغلوبا ان يقال انه ما من غير زيادة والاضافة
 الى الزعفران لا تمنع الاطلاق كالاضافة الى البير واليمن اه قلت اختلفوا ايضا في ان الاعتبار للغلبة بل
 من جهة الاجزاء او غيرهما فاعلم انهم اتفقوا على ان المطلق يجوز استعماله في ازالة الحدث وليس مطلق لا يجوز
 فمنهم من اعتبر الرقة والسيلان ومنهم من منع بتغير وصفه ومنهم من اعتبر تغيره من غير وصفه فافترقوا في اعتبار الغلبة
 بالاجزاء فلا بد من صلابته موقوف بين قول كل قول على ما يليق به فنقول له انما اذ بقي على أصل خلقه ولم يزل
 عنه اسم الماء جاز الوضوء به وان زال وصار مقيما لم يجز والتقييد باحد الامرين اما بكمال الاستمرار او بقلبه المستمرج
 وكمال الاستمرار انما يطرح بعد الخلط بشي ظاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف كاصابون والخطمي فالسدر او بتغيير
 النبات وغلبة المستمرج تكون بالاختلاط من غير طبع ولا شرب نبات ثم المخلوط للماء اما جاد او ما كان فان كان جادا
 فالعبارة ببقائه الرقة والسيلان فادام رقيقا يجزئ على الاعضاء ويجزئ الوضوء وان كان ناعا فاما ان يخالف الماء
 في الاوصاف كلها او بعضها او لا يخالف اصلا فان لم يخالفه كالماء المستعمل وكما لو ورد منقطع الرقة فالعبارة للغلبة
 اجزاء فان كانت الغلبة للمطلق من حيث الوزن جاز به الوضوء وان كان بالعكس لا يجزئ وان خالف في الاوصاف
 كلها فالعبارة في المنع بتغير الاوصاف كلها اذ اكثرها وان خالفه في البعض كالمين المخالف في اللون والطعم تعتبر
 الغلبة من ذلك لوجه فان غلب لون المين وطعمه منع الجوز والا فلا قوله عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم انه كان يغسل راسه بالخطي وهو جنب يجتزى بذلك ولا يصب عليه الماء والحديث
 دليل على ان الماء اذا غاطه شيء طاهر يقصد منه زيادة النظافة سواء كان يطبخ به او يجلطه كما في الاثنان
 والصابون يجوز به ازالة الحدث وان تغير لون الماء او طعمه او ريحه لان اسم الماء باق وازداد معناه وهو
 التطهر والكثير وان كان ضعيفا ولكنه يبيده ما جرت به السنة في غسل الميت بالماء المغلي بالسدر والخمر
 وقد وضع النبي صلى الله عليه وسلم من قصعة فيها اثرا النجسين اخرجته النساء وامر النبي صلى الله عليه وسلم للميت
 ان يغسل بار مخلوط بسدر اخرجته الشبان ثم ازال الرقة وصار غلبا كالسويق المخلوط فلا يجوز الوضوء به لانه
 حينئذ يزول عنه اسم الماء ومعناه ايضا وقد اخرج ابن ابي شيبة وغيره عن ابن مسعود انه كان يغسل راسه
 بخطي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة وهو يقوى ما ذكرناه وبقره ما في الحديث الذي اخرج به البخاري ومسلم
 من حديث ام عطية الانصائية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا لوفيت ابنته فقال اغتسلها
 ثلثا او غسلا او اكثر من ذلك ان راثنين ذلك بار وصدرنا جعلنا في الآخرة كما في الحديث قال في الخطوط
 ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل وهو شعر بان غسل الميت للتطهير لا للتطهير لان الماء المضاف
 لا يتطهر انتهى قلت هذا ما يدل بطلان بالموت نجس الميت لما فيه من الدم المسفوخ كما يتنجس سائر الجواهر
 التي لها دم سائل بالموت ولهذا وقع في السير له حجب نجس الا انه اذا غسل بماء طهرته كرامته لم تكن
 الكرامة في الحكم بالطهارة عند وجود السبب المطهر في الجملة وهو الغسل قوله ان الماء المضاف لا يتطهر به قلت
 الماء لا يتقيد بلان يده الاضافة لتعريف المجاور لا لتعريف الذات فلا تقيد التقيد كالسير ونحوه قال
 المحقق وقد يمتنع لزوم كون الماء يصير مصفا بذلك لاحتمال ان لا يغير السدر وصف الماء بان يمتنع
 بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يبي ذلك انه قلت هو باطل ياتي عنه لفظ الحديث وبيده
 ما جرت به السنة في غسل الميت وكذلك عمل ابن مسعود.

باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء المراد بالماء المني او المذي اي ما حكمه في غسلها
 اتفق العلماء على ان المني نجس اذا صاب البدن او الثوب يجب غسله واختلفوا في امني وسيا في بيان المني
 في باب المني يصيب الثوب قال الشافعي ظاهره وهو على انه مدر قوله عن عائشة فيما يفيض بين الرجل
 والمرأة من الماء قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ كفاه من ماء يصب على الماء ثم
 يأخذ كفاه من ماء ثم يصبه عليه قوله فيما يفيض بفتح التثنية من فاض يفيض فيضاضا اي يسيل قوله
 على الماء اي المني او المذي العرض منه بيان ازالته وغسله بصب الماء عليه كمر التطهير ان حمل على المني عند مجزئ
 للتطهير عند الشافعي وما اذا كان المحرم هو المذي فيجوز غسله بصب الماء شيئا فشيئا على التطهير عند الجميع
 والحديث باطلا حجة على الشافعي في نجاسة المني.

باب في مواكبة الحائض وجماعتها في الاكل والمساكنة في البيوت مع الحائض
 قد تقدم هذا الباب مع قدر تغيير سياقي في كتاب النكاح باب في اتيان الحائض ومباشرتها فالمراد من الجماعة

جهنم الساكنة معها لهذه المسئلة متفق عليها انها تجوز وكذلك المواكلة وانما الخلاف في المباشرة الى صديق
 البشيرة بالبشرة من غير جوارح فنذكر هنا قولنا عن انس بن مالك قال ان اليهود كانت اذا حاضت
 منهن المرأة اخرجوها من البيت ولم ياكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فنسئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فاذل الله تعالى ذكره ويستأولك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا
 النساء في الحيض الى اخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جامعوهن في البيوت وصنعوا
 كل شيء غير النكاح فقالت اليهود ما يريد هذا الرجل ان يدع شيئا من امرنا الا خلفناه فجاء اسيد
 بن حضير وعباد بن بشر الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان اليهود تقول كذا وكذا
 افلا تنكحهم في الحيض فتمتروا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا قد وجد عليهم فخرجوا
 فاستقبلتها هديئة من لبن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في اثارها فظننا انهم يحيل عليها
 قوله عن ذلك اي سئل اصحابه عن المواكلة والمباشرة في البيت مع الحيض قال الحافظ وروى الطبراني
 عن السدي ان الذي سأل اولاهن ذلك هو ثابت بن الوجدان قوله الحيض مفعول من الحيض يصلح من
 حيث اللغة للمصدر والزمان والمكان قال في الاثر المأخوذ في الاية هو الدم بالاتفاق لقوله تعالى
 قل هو اذى وفي الثاني ثلثة اقوال احدها الدم كالاول والثاني زمان الحيض والثالث مكانه وهو الفرج
 قول جمهور المفسرين في الاذى اي يأتى في به الانسان قيل سمي بذلك لان له لونا كريها ورائحة منتنة ونجاسة
 مؤذية فالعلة عن العيادة اي الحيض اي في مكان الحيض وهو الفرج او حوله ما بين السرة والكعبة ايضا احتياطا
 قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مينا ومفسر الاختزال المذكور في الآية يقتصر على بعض افساده
 حيا معهن في البيوت اي ساكنوهن وخاطبوهن واصنعوا كل شيء من المواكلة والملازمة والمضاجعة
 غير النكاح اي الجمار كما قال محمد بن الحسن قوله ان اليهود تقول كذا وكذا اي حتى قول اليهود الذي تقدم قوله
 افلا تنكحهم في الحيض اي افلا تطأهم في الحيض لكيلا يخالفه قيل فيه توجيهان احدهما ان يكون المقصود
 استجادة الجمار واستباحة تقصيبا في الخلاف اي ليكون المخالفة تامة وثانيهما ان يكون المقصود ترك مخالفة
 الفرج وان يصيروا كما كانوا عليه من المتاركة الكاملة تقصيبا عن الخلاف والاستفهام عن الاول انكارا على عدم
 النكاح بمعنى الجمار فانكاد عدم النكاح اقرارا فيثبت الجمار وعلى الثاني استقحام تقرير بمعنى عدم تلبس لوازمه
 يعني بما يكون بين الزوجين من الانبساط والملازمة حتى تبقى المتاركة التامة بينهما والمباعدة المحضة فوجه
 التعمير والغضب على الاحتمالين ظاهر وفي الاول اظهر فان فيه مخالفة صريحة للامر والمنصوص من الله تعالى وفي
 الثاني موافقة لليهود على خلاف شريعة الاسلام ولكنها ما اكلمنا من هذا الكلام الا كمن نيتها لا تعرض فاسدة ومخالفة
 بل صدر عنها عن نص في زعمها فلم يكن هذا الغضب في حقها تنبيه وقد وقع في رواية مسلم افلا يجامعون مكان

أفلا تعلمون ونفسه القاري في المرقاة وشرح عبد الحق في اللغات أفلا نجا معهن في البوت وفي الأكل
والشرب لمواقتهم أو خوف حرب الضر الذي يذكره ويأتي من هذا الباب أفلا تعلمون قوله فاستقبلها
وفي نسخة فاستقبلها أي استقبلها شخص معه يدي من بعض الصحابة بيدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأرسل إلى تارها فغداها فجاراه فسقاها اللبن لطفها بها ولئلا يظن أنه وجد عليها قوله عن عائشة قالت كنت
أعرق العظم وأنا حائض فأعطيه النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فمه في الموضع الذي وضعت
وأشرب الشراب فأنزل فيضع فمه في الموضع الذي كنت أعرب منه قوله لقرقي أي أكل عليه من اللحم
عرق العظم عرقا معرقا كقعد أكل ما عليه من اللحم كنفرة والعرق وكغراب الخضم أكل لحمه أو عرق الخضم لحمه فأنزل
أكل لحمه عرقا أو كلبها عليه كذا في القاموس والحديث يدل على جواز مأكلة الحائض ومجاستها وعلى أن أعضاءها
من اليد والقدم وغيرهما ليست نجس وأما ما نسب إلى أبي يوسف من أن يدها نجس فغير صحيح.

باب الحائض يتناول من المسجد تناول إمام أو غيره بحدوث إحدى التأتين أي تأخذ شيئا من
الطاعة أي تعطي شيئا أخذه بمديد من المسجد أي وهي خارجة عنها قوله عن عائشة قالت قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم تأويله يفي الخمرة من المسجد قلت أفني حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن حيضتك ليست في يديك الخمرة حصية من السقف قوله من المسجد قيل حال من النبي صلى الله عليه وسلم أي
قال لي ذلك حال كونه صلى الله عليه وسلم في المسجد فتكون الخمرة في الكجرة والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قيل
حال من الخمرة فيكون الأمر على العكس هو الظاهر قوله قلت أي معتدرة ولعلها نهيت كما لا يجوز للحائض الدخول
في المسجد لا يجوز إدخال اليد قوله أن حيضتك ليست في يديك قيل معناه أن النجاسة التي يصان المسجد عنها
وهي دم الحيض ليست في يديك قلت هذا غير موجه والأدلى أن يقال إن عائشة كانت تعلم أن في يدها ليست نجاسة
الحيض التي يصان المسجد عنها وما امتنعت عن إدخال يدها في المسجد إلا لأنها علمت أن الحائض العارضة لها من
الحيض وحكمها حلت يدها فلا حيل هذا امتنعت عن إدخال يدها ولذا أجابها صلى الله عليه وسلم بما حاصله أن هذه الحالة
التي يكونها الحائض عرضت لها باعتبار مجموعها لا باعتبار أجزائها فلا يقال لبيد حائضة حتى يصان عنها المسجد ففي الحديث
أن للحائض أن تتناول الشيء من المسجد بمديد وهي خارجة عنها والمقبر في الدخول الخروج بالتقدم لا باليد أو الرأس.

باب في الحائض لا تقضي الصلوة أي الصلوات التي لم تصلها أيام حيضها رجع المسلمون على أنه
لا يجب على الحائض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وحكي أن عبد البر عن عائشة من أنحوارج أنهم
كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلوة والفرق بين الصوم والصلوة أن الصلوة كثيرة شكره فليشقق قضاءها
بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة واحدة قال الأوزاعي العلامة نور الله قلوبنا بنوره والفقيه فيه
أن الطهارة شرط فيها لا فيه مع مكان الحرج وهو قد اختلف السلف فبين ظهرت من الحيض بعد صلوة العصر
وبعد صلوة العشاء بل تقضي الصلوتين أو الأخرى وعن ابن عباس أنه كان يقول إذا ظهرت الحائض البعد
صلت الظهر والعصر وإذا ظهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء وعن عبد الرحمن بن عوف قال إذا ظهرت

الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واظهرت قبل الفجر صلت المغرب لعشار واما سعيده
في سنة والاخرى قلت وهذا يرشك ان وقت الظهر والعصر وقت المغرب والعشاء مشترك فاحفظه فانه
ينفعك في الابواب الميقات والجمع بين الصلوتين قوله عن معاده قالت ان امرأة سألت عائشة ان تقضي
الحائض الصلوة فقالت احرورية انت لقد كنا نجبض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقضي
ولا نؤصر بالصلوة وفي رواية معمر بن زياد على رواية وميب فنحر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلوة
قوله احرورية انت اي خارجية نسبت الي حرور اترقية في جنب كوفه كان اجتماع الخوارج وتعاظم بها قسما
اليها وكانوا يوجبون قضاء صلوة زمن الحيض وهو خلاف الاجماع قيل لما جبط آدم وحوا على الارض حاضت
حوا فسال آدم عن الله تعالى فقال الصلوة ثم قال آدم الصوم على الصلوة فام الله بقضائه عتاما
باب في اتيان الحائض اي في ما يجتنب في حالة الحيض ما حكمها اجمع المسلمون على ان الوطئ في حالة
الحيض حرام واختلفوا في وجوب الكفارة فقال الشافعي في صحيح قوله وهو الجدي والكل وابو حنيفة واحمد
في احدى الروايتين وجابها السلف انه لا كفارة عليه وعليه ان يستغفر ويتوب وقال الشافعي في القول بتقديم
والحسن البصري والاوزاعي والحق واصح في الرواية الثانية انه يجب عليه الكفارة وهو مروى عن ابن عباس
ثم اختلف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن بن علقمة وقال الآخرون دينار ونصف دينار ولعلوا حديث
الباب وهو حديث ضعيف بالتفاق كخلف قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي
يأتي امرأة وهي حائض قال يتصدق بدينار او نصف دينار لظنة او مبيت ليلتك بالشك بل التمتع
يعني اذا كان في اقبال الدم وكان الدم عبيطا فليصدق بدينار وان في انقطاعه وكان في الصفرة
فنصف دينار ويقال ان كان واجدا فدينار وان كان غير واحد فنصف دينار وحمله المنهية مع
صنعه على الاستحباب.

باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع من المباشرة والملاسة ما حكمها اهل العلم ان
مباشرة الحائض على اقسام اربعة باجماع ولو اعتقدا حد حله بكفر ومهوان يباشر ما في الفرج عا
فان فعله غير مستحل يستغفر الله تعالى ولا يعود اليه وقد تقدم ذلك والثاني المباشرة في ما فوق السرة
وتحت الركبة بالذكور بالقبلة او المعانقة او التمس او غير ذلك فهذا حلال بالاجماع الا ما حكى عن
عبدة السلمان وغيره من انه لا يباشر شيئا فهو شاذ منكر مردود بالا حديث الصحيح والثالث المباشرة
في ما بين السرة الى الركبة في غير القبيل والدر عند ابى حنيفة حرام وهو رواية عن ابى يوسف وهو الوجه
الصحيح للشافعية وهو قول مالك بحديث لك ما فوق الا ان قال النبي صلى الله عليه وسلم من سأل عما يحل له
من الحائض اخرج ابو داود واحمد وابن ماجه وغيرهم ولا احاديث الكثيرة فالت على ان مباشرته صلى الله عليه
وسلم بمسائه الحيض كان بعد الاضرار قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا في
فوج حبسنا ان نلتزم (وفي رواية ما تقرر) ان تشاورنا ان نتحيز من السرة الى الركبة ثم يباشرنا الحد

أخرجه أبو داود وغيره وعند محمد بن الحسن وأبي يوسف في رواية تجنب شعار الدم فقط أي يحرم الجمل فقط لا شيء
 اصنعوا كل شيء رأي باليخص لا الكحل رأي الجاهل أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم ممن كذب
 اليه محمد بن حنبل والثوري وأبو داود وغيرهم وقالوا واقتصر النبي صلى الله عليه وسلم في مباشرة على ما فوق الأزار
 محمول على الاستحباب بقربة حديث ابن مسعود كل شيء لا الكحل وهذا أقوى دليل قوله عن ميمنة قالت ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح المرأة من فمها وهي حائض اذا كان عليها اذا راى النساء
 الفخذين او الركبتين تحتجج بهن بالاراراي كحل حاجز امينه وبينها وفي حديث عائشة يا مراحدا انا اذا كانت
 حائضا ان تتراراي لعقد الأزار عليها قوله عائشة تقول كنت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 نبئت في الشعار الواحد وانا حائض طامث فان اصابته مني شيء غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه
 وان اصاب قلبي ثوبه شيء منه شيء غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه الشعار ما راى الجسد والشباب
 او هو ثوب الجسد لانه على شعره والذمار ثوب قوته وذكر الطامث بعد الحائض تأكيد فان اصابها شيء بدن
 مني شيء من نجاسة اقتصر على غسل النجاسة ولم تجاوز من غسل النجاسة الى غيره وكذلك في الثوب فقط صلى
 فيه وقع كمرار لعل الاول من قلم النجسين وميل هذا الحديث على ان مباشرة صلى الله عليه وسلم بنسائه الحيف
 كان بعد الاثر قوله قالت احدا نا حيف وليس لها ولزوجها الا فراش واحد قالت اخبرك
 بما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فوضي الى مسجد قال ابو داود وتغني مسجد بيتة فلم ينصرف
 حتى علمتني عيني واوجده البع فقال امي مني فقلت اني حائض فقال وان اكشفتني عن لحنايك
 فكشفت لحناي فوضع خده وصدره على فخذي وحنيته عليه حتى دنتي وراى ملت عليه واكببت
 حتى زال عن اثر البرد ونام وظاهره يدل على الاستمتاع بالفرج ولكن ان يحل فقط الكشفي عن
 فخذيك اي ثوب لرائد الحديث ساقط قال الاوستاذ العلامة نور الله تعالى ابو بن عمر بن غانم وشيخه شيخ
 شيخه ساقط عن ساقط وقال لمنزري لا يمتنع بهم وعلى التنزل يكون المراد من الكشف كشف بعض الشباب
 لا كلها بقربة فوضع خده وصدره فان ذلك يدل على الاستيفار وعدم احكام من الاستراحة كما لا قوله
 ولم تقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ندان منه حتى نظهر اى الغشيان او معناه كان ذلك التمسك
 من عائشة لا منه صلى الله عليه وسلم قال السدي هذا لا ينافي ما علم من القرب لان ذلك من طرفه لا من طرفهن
باب في المرأة تستحيض ومن قال تدعى الصلوة في عدة الايام التي كانت تحيض اي
 باب من قال تدعى استحيضة الصلوة في عدة الايام التي كانت تحيض قبل استمرارها اي في بيان
 قول من قال ان استحيضة العادة تروى على عاداتها المعروفة قبل الاستحيضة استحيضة عند ثلثة
 الاول المبتدأ وهي امرأة بلغت مستحاضة فيقدر حيضها بعشرة من كل شهر وباقيها ثلثان في العادة
 وهي المرأة لها عادة في الطهر والحيف ثم استمر بها الدم فحيضها وظهر ما رأت من قبل والثالثة
 المضلة ويسمى المتغيرة وهي صاحب العادة اذا استمر بها وقد نسبت ايام حيضها اولها وآخرها

وروى في كل شهر فحكمها بها حتى تمضي على اكثر ايامها وحاصلها انها متى توقفت بالحض في وقت تركت
 العبادة والاحتشرت فان لم يستقر ايامها على الشيء بل تردت بين الحيض والطمه تروصت بكل صلوة في
 الاصح ولها احكام اخرى فذكر في الفقهاء وعند الشافعي واحمد بن حنبل قسم آخر ليس هو بها مميزة والحقيقة ينكرونها
 وقالوا ليس التمييز بصلوة الدم فاذا كان منتصف الصلوة اسود ونهب حيض والا فهو استحاضة كما في حديث فاطمة
 بنت ابى جبير الذي اخرج ابو داود والنسائي ولفظه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه
 اسود يعرف وقال ابو حنيفة لا عبرة للابوان في تمييز الحيض عن الاستحاضة بدليل حديث عائشة لا حتى ترين القصة
 البيضاء وسياق فقل البوصلة ان استحاضة المعتادة ترد لعادتها مميزة ام لا وافق تمييزا عادتها ام لا وهو احد قول الشافعي
 وشهر الرضايتين عن احمد واضح قول الشافعي وهو مذموم بالكلية انها ترد لعادتها اذا لم تكن مميزة والاردت الى تمييزها وقال الترمذي
 وقال احمد لا حتى في استحاضة اذا كانت تعرف حيضها باقبال الدم وادباره فاذا لم يكن اسود وادباره ان تميز الى الصلوة
 فالحكم فيها على حديث فاطمة بنت ابى جبير ان كانت استحاضة لها ايام معروفة قبل ان تستحيض فانها تترع الصلوة ايام قرأتها
 ثم تقتل وتوصا كل صلوة وتصل اذا استمر بها الدم ولم يكن لها ايام معروفة ولم تعرف الحيض باقبال الدم
 وادباره فالحكم بها على حديث حمزة بنت جبير قال الشافعي استحاضة اذا استمر بها الدم في اول ما رأت
 فدارت على ذلك فانها تترع الصلوة ما بينها وبين خمسة عشر يوما فاذا ظهرت في خمسة عشر يوما او قبل ذلك
 فانها ايام حيض فاذا رأت الدم اكثر من خمسة عشر يوما فانها تقضي صلوة اربعة عشر يوما ثم تترع الصلوة
 بعد ذلك اقل ما تحيض النساء وهو يوم وليلة اهد قلت عند الشافعي اقل مدة الحيض يوم وليلة واكثرها ستة
 وعشرون يوما فلما رأت مبتدأة الدم فالمرء يزود على خمسة عشر يوما فكله حيض ومتى زاد على خمسة عشر يوما فزاد الدم
 الاستحاضة البتة ووقع به الشك في خمسة عشر يوما الاحتمال ان يكون القطر الحيض بعد يوم وليلة من
 اول ما رأت او بعد يومين او ثلث الى خمسة عشر فبني الامر على اليقين بطرح الشك اقل الحيض عند اكثر العلماء
 ثلث والثلث عشرة وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وابو حنيفة فعندنا المبتدأة التي بلغت استحاضة حيضها
 من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهر عشرين يوما وذلك لان لا يمكن لها عادة معروفة حتى يرد عليه
 امر حيضها يعتبر الكثرة الحيض لان دخولها في الحيض يتيقن الايام صاحبة فلا يكلم بخروجها عنه بالشك ما زاد على الكثرة لم يكن
 استحاضة لا محالة لعدم صلاح الايام للحيض قال الا بستانا العلامة نور الله قلوبنا بوجه عدة ابواب الاستحاضة ثلاثة سياقات
 سياق للمرأة المبهمة عدة الليالي والايام التي كانت تحيض من الشهر الحديث وهذا المعتادة دل عليه ما حكاه الترمذي
 عن احمد ومكي حماد بن زيد عن ابوب ب هذه المرأة المبهمة انها فاطمة بنت ابى جبير اي فاطمة بنت قيس وهي
 غير فاطمة المشهورة حديثها في نفقة الحائض المعتدة لكن نقل زرقات عن ابن عبد البر عدم تسليم هذه التسمية
 والسياق الثاني اقبال الحيضة وادبارها وهذا على ما يظهر من تراجمهم للمبهمات بانهم الى ان التمييز بين الدم
 القوي والضعيف لا يلزم في العادة فقد يكون الدم فيها بعد ما على صفة واحدة فلا يعلم الاقبال والادبار
 الا بالعادة وما حال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا السياق على العادة فهو اذن للمبينة ويعتبر التمييز عند الشافعي

على ما في المذهب في استحاضة مبتدأة كانت أو متعاقدة واستحاضة عندهم هي التي زادوها على أكثر الطمث
عندهم وإذا لم يكن المستحاضة مميزة فهي متغيرة عندهم وانت تعلم أنه لا انحصار بهذا الوصف أي الإقبال والادبار
المميزة فلو لم يلزم التميز في المعتادة لم يلزم التنا في البينابين العادة والتميز فيكون المعروف والعلامة الإقبال
والادبار والمؤخر العادة وأعلم أن مشار السوال في هذه الأحاديث ليس التباس الطمث بغيره لأن لم يقدر
الجواب بقول صلى الله عليه وسلم فإذا قبلت الحيضة الحديث بل ورد والدم وشجر فاجاب بهن بجواب صحيح
الثالث أيام الاقترار وهذا أثر من الحملين الأولين ولهذا لم يترجم المصنف به وترجم النساء في أحد قلت وعرض
النسائي مجرد اتباع اللفظ أي على تغيير اللفظ وإن لم يتغير المصداق ثم أعلم أن الدمار المختصة بالنسائي ثلثة
حيض واستحاضة ولفاس فالحيض لغة عبادة عن سيلان الدم في إوانه من فرج المرأة مطلقا وقال الفقهاء
سبب دم ينفضه رحم امرأة بالغة سبب المرض والولادة والنفاس بالكسر لغة عبارة عن الولادة وشعر عبارة
عن دم خارج من رحم عقيب خروج الولد والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير إوانه وأنه يخرج من
عرق يقال له العازل قال الجوهري استحاضت المرأة أي أتم بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة وقال الفقهاء
الدم الذي أنقص من أقل الحيض أي عن الثلثة والدم الذي زاد على أكثره أي على العشرة أو على أكثر النفاس وهو
أربعون يوما وعلى عادة كانت مقررة كحيض ومع ذلك جاوز العشرة وعلى عادة كانت مقررة للنفاس ومع
ذلك جاوز أكثر مدته وهو أربعون يوما وزاد على عشرة حيض من بلغت مستحاضة أو على أربعين نفاسها التي
لم تكد قبل والدم الذي رأت حال فهو استحاضة والإطلاق في الحديث على اللغة فالأكثر الدم كان سيلان
البحض طبعيا فيجعله الفقيه حيضا وسيلان لبعض بسبب المرض من عرق العازل فلا يكون حيضا ولا يترتب
عليه أحكام الحيض قوله عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت إن المرأة كانت تهراق
الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال تنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي صابها
فلتترك الصلوة قل ذلك من الشهر فإذا خلعت ذلك فلتغتسل ثم لتستشفر بثوب ثم لتصل
قوله إن امرأة سيصرح البراءة ولجبر سر رواية أم سلمة أنها فاطمة بنت أبي جبيش من رواية وميب فكت ما
كذلك حماد بن زيد وسطيان بن عيينة في حديثها عن الأوب عن سليمان بن يسار قوله تهراق أصله اراق يريق
ويراق وتهمل الهزة بالهاء فيقال هراق في الماضي ثم جمع بين الهزة والها فقيل اهرق يهرق بزيادة
الهزة قوله تنظر عدة الليالي والأيام إلا قد استنبط منه الرازي أن الحيض ثلثة أيام أكثرها
عشرة لأن أقل ما يطلق عليه لفظ الأيام ثلثة وأكثر عشرة فما دون ثلثة فاما يقال يؤمان ويوم واما ثلثة عشرة
فاما يقع التميز يوما وهو استنباط لطيف لفظي هو أنه لم يستشفر الاستشفا ان تشد فرجها بخزقة
عريضة لبدان تحشى قطنًا وتوثق طرفيها في شئ تشده على وسطها وتمنع بذلك سيل الدم وهو ما عرفت من تشد
الدابة الذي يجعل تحت ذنبها مطاوعة هذه الحديث التي هي حديث المرأة مبهمه المسافة بخمس طرق بالباب

ظاهر لانها تدل على ان استحاضة المعتادة تروى على عاداتها المعروفة قبل استمرار الدم سواء ميزت ام لا وافق تميزها
عاداتها اولاً وهو منسوب الى خديجة وقد اقر احمد بن حنبل ان هذا الحديث في المعتادة واجاب عنه الشافعي والموالك
القائلون ان استحاضة المعتادة تروى لعاداتها والممكن مميزة والا ردت الى تميزها بانه يحتمل انه على المدر عليه وسلم
علم بما فيه مميزة فحكم عليها بذلك ولعلها كانت لها احوال كانت في بعضها مميزة وفي بعضها ليست بميزة
قال البيهقي في سننه بعد تحريك هذا الحديث وحديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في شأن فاطمة بنت
ابن جش اصح من هذا وقيل دلالة على ان المرأة التي استغثت لها ام سلمة غيرها وتحمل ان كانت تسميتها صحيحة
في حديث ام سلمة ان كانت لها حالتان في مدة استحاضتها حالة تميز فيها بين الدمين فانما ببرك الصلوة عند
اقبال الحيض بالصلوة عند اوبارها وحالة تميز فيها بين الدمين فامر بالرجوع الى العادة وتحمل غير ذلك

وانتهى علم انتهى قوله عن عائشة انها قالت ان امر حبيبتيه سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن اليدين

فقال عائشة فرايت مكرهما ملان وما نقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم امكثي قدرا ما كانا

تحسبك حضنتك ثم اغتسلي قوله ام حبيبة هي بنت جش زوج عبد الرحمن بن عوف كما هو صريح في مسلم

والشافعي وقال بعضهم ان ام حبيبة بنت جش وحمنة بنت جش هما اسنان لواحدة من بنات جش لما الواقدي

فرغم ان استحاضة ام حبيبة بنت جش اخت حمنة قال ومن زعم انها حمنة فقد عاها ويؤيده رواية الزهري

عن عروة عن ام حبيبة بنت جش حمنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف استحضت سبع

سفين رواء مسلم في صحيحه فهذا يرجح ما ذهب اليه الواقدي قوله فرايت مكرهما ملان وما المكن هو الاجانة

التي تغسل فيها الثياب يعني انها كانت تغسل في المكن تجلس فيه ولقب عليها الما يخلط الما الملتصا فله

عنها بالدم فحتم الما فيصير كله كانه دم ثم انه لا بد ان كانت تستنظف بعد ذلك بآبار الطاهات لصافي عن تلك

العسالة المتغيرة وكانت الاغتسال في المكن للحلاج قوله قدرا ما اي قدرا لا ايام التي كانت تحسبك حضنتك

قبل ان تستمر الدم اوعى الصلوة فاذا انقضت ايام المعتاد اغتسل للانقطاع صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث مطابقة بالآثار

حرفا بحرف ايضا قوله قال ابو داود وسراوه قتيبة بين اصناف حديث بعض بن ربيعة في آخرها

قال صاحب بذل الجهد اختلف المعتون بكل هذا الكتاب في معنى هذه العبارة فنبط بعضهم لفظ بين بلفظ

الماضي المعلوم من التبيين واصناف بصيغة المصدر بمعنى انهم ضعف هذا الحديث وهذا التوجيه غلط

بمين كيد بكون رواية الحديث ثقات حتى اخرجه مسلم في صحيحه وضبط بعضهم لفظه بين بفتح الموحدة وسكون

التحانية مخففة على انه ظرف ولفظ اصناف بفتح المهملة وسكون الصاد والخج جمع ضعف وهو الصحيح عندي

فمعنى الكلام على هذا بانه يقول ابو داود وروى قتيبة هذا الحديث وكتبه بين اصناف اي تضاعف حديث

جعفر بن ربيعة في اثارها وفي آخرها ورضي الى داود وهذا الكلام بيان ان قتيبة لما حدثه بهذا الحديث

وبين سنده فقال عن جعفر بن ربيعة ان ينسب الى ابيه فالتبس ان جعفر ابا من هو بل هو ابن ربيعة

او من ينسب اليه والعبارة انما هي ان ينسب اليه فالتبس ان جعفر ابا من هو بل هو ابن ربيعة

نفهم منه ان جعفر بن ابي جعفر بن ربيعة وان لم ينسب قتيبة في سند الحديث الى ابيه وهذا احدي القرنين على ذلك
 والقرن الثاني ما قاله روحى على بروعياش ويونس عن الميث فقال جعفر بن ربيعة فيها
 صرحا بأنه ربيعة فعلم بهذا ان الذي في حديث قتيبة عن الميث هو ابن ربيعة لا غير والله تعالى اعلم انتهى قلت
 قال الا يستأيد العلامة نور الله تعالى بنوعه قوله ورواه قتيبة بين اصناف اخر هذا الحديث بعينه عند مسلم
 فقد اخطأ من حمله على التضعيف وقد قال النسائي اخبرنا قتيبة مرة اخرى ولم يذكر جعفر انا راو حال قتيبة
 مع جعفر لا غير والمراد بقوله حديث جعفر بن ربيعة كراسته احاديثه كالمراو لقوله في الاذان كذا في كتابه في حديث
 ابي مخزومة قوله عن عروة بن الزبير قال ان فاطمة بنت ابي جيثم جد شاة انها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
 ذلك عرق اذا اقي قرؤك فلا تصلي فاذا قرؤك فتطهرى ثم صلى ما بين القرأ الى القرأ طاهر فخطه
 اقرب الى الميزة ولكن ادخله ابو داود في هذا الباب ويحكم على المعادة فيكون معناه اذا اقي قرؤك اي ايا جيثمك
 التي تحضن فيها قبل ان تصيبك الاستحاضة بدليل حديث المرأة المبته التي سألها ما دأبها فاطمة بنت ابي جيثم
 فيعمل بها على ذلك ويدل ان في لفظنا مرها ان تقول الايام التي كانت تقعد ثم تغتسل اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فاطمة بنت ابي جيثم قيس بن المطلب ان تقعد عن الصلوة وتدعيها في ايام الحيض التي كانت تقعد عن الصلوة
 فيها قبل ان تصيبها الاستحاضة فهذا صريح في المعادة وان كمن حمله على الميزة فيجعل الاول على الثاني فينتفيح ولا تضاد قوله
 قال ابو داود ودعا قتادة عن عروة بن الزبير عن زينب بنت ابي سلمة عن ابي سلمة بن عبد الله بن ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم ما هم الام المؤمنين ام سلمة وكان اسمها برة فما رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب (ان امر جديبة
 بنت جحش استحيضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تدام الصلوة اياما قرأها ثم تغتسل
 وتصلى او وهذا التعليق لا يشترك عروة بن الاسنادين والا لا وجه لايادة ههنا حديث ام جبيته
 بنت جحش من طريق الزهري ليس فيه ذكر للعدة ولا للاقبال ولا لادبار ولا لا يوم الاقرار قوله قال ابو داود
 واما دابن عبيدة في حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت ان ام جبيته كانت تستحاض
 فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تدام الصلوة اياما قرأها قال ابو داود وهذا
 وهم من ابن عبيدة ليس هذا في حديث الحفاظ عن الزهري الا ما ذكره سهيل بن ابي صالح قال
 صاحب بدل المجو لعل غرض ابي داود ان الحفاظ لم يذكر وعنه الزهري في قصة ام جبيته تدعى الصلوة ايام قرأها
 وخالف سفيان الحفاظ في ذكرها فذا وهم منه لم تكن هذه اللفظة في قصة ام جبيته ولعلها كانت في قصة غير
 من النساء استحاضت فادخلها ابن عيينة في قصة ام جبيته ولم يذكر الحفاظ في قصة ام جبيته الا ذكره سهيل بن ابي صالح وذكر
 سهيل فيها هذا اللفظ قلت في هذا شك من غيري والى ابن عيينة ليس متصرف في هذه الزيادة بل شاركها فيها الا في كذا في الحديث
 والثاني ان لمصنف ما اذا راو لقوله لا ما ذكره سهيل بن ابي صالح ان راو الحديث لمصنفه فلا يجوز ان يكون المراد في الحديث لان حديث
 سهيل المتقدم في قصة فاطمة بنت قيس وهذه في قصة ام جبيته بنت جحش لم يوسم في حديث سهيل ايضا فامر ان تجعل الايام التي كانت

تفقدوه بمعنى ما زاد ابن عيينة فامرا ان تدع الصلوة ايام اقرائها فتأفت الروايتان ولم يثبت الزيادة
وان اراد غيره فلم تأفت عليه ثم قال وقوله قد روى الحميدي هذا الحديث عن ابن عيينة لم يذكر
فيه تداع الصلوة ايام اقرائها دينا قرينة ثانية على وهم سفيان وحصل هذا الكلام ان ما زاد ابن عيينة في
حديث الزهري وبها على خلاف الحفاظ قد خالف فيه نفسه فانه ذكره مرة ولم يذكره مرة فان الحميدي لم يذكر
في حديثه عنه فعلم بهذا ان الزيادة التي زادها وهم منه قلت جعل عدم ذكر الحميدي هذا اللفظ عن ابن عيينة
قرينة على وهم سفيان غير صحيح فانه يدل على ان سفيان ما وهم فيه بل وهم فيه من رواه عن سفيان وزاده
فيه ولو كان وبها من سفيان لزاده الحميدي ايضا على ان البيهقي اخرج بسنده عن طريق ابن ابي عمير وبشر بن
سوى قال ثنا الحميدي قال نا سفيان في قصة فاطمة بنت ابى جيس و فيه فقال انما ذلك عرق وليست
بالحيضة فاذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا اوهرت فاغتسلت على فان كان مراد ابى داود ورواية الحميدي
هذا الحديث فنقله لم يذكر فيه غير صحيح لان فيه قصور كافيه تدع الصلوة ايام اقرائها وان كان غيره فلم يخبره من
كتب الحديث ثم قال بعل غرض المصنف بذكر التعليقات بقوله وردت قيسرا ونحو دفع الاشكال بانه قال في
رواية الزهري ان سفيان زاد عنه في حديثه فامرا ان تدع الصلوة ايام اقرائها ثم حكم عليه بان هذا وهم
من سفيان بن عيينة فلما كان هذا ولم يذكره الحفاظ فكيف اسبيل بثبوت هذا الحكم ان هذا الحكم ثابت
بجمع عليه فاجاب المصنف بان هذا الحكم ثابت بروايات كثيرة غير رواية الزهري او روايته قيسر بنت
عمرو ومرو عن مسروق عن عائشة المستحاضة تنترك الصلوة ايام اقرائها ثم تغتسل اخرجه
البيهقي موصولا بسنده وثانيها ما قال عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرهم ان تنترك الصلوة قد اقرائها وسيدكره موصولا وثالثها ما روى ابوبشر جعفر بن ابى وحشية
عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان امر حبيبة بنت جحش استحيضت فثكن كس مثله
اي ذكر ابوبشر مثل ما ذكره عبد الرحمن ورابعها ما روى شريك عن ابى اليقطين عن عدى بن ثابت
عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها ثم تغتسل
وتصلى اخرجه الترمذي موصولا وابن ماجه وقاسمها ما روى العلاء بن المسيب عن الحكم عن ابى جعفر قال
ان سودة استحيضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم اذا مضت ايامها اغتسلت وصليت اخرجه
البيهقي بسنده ثم قال صاحب هذا المجهود فان قلت هذه الروايات المسروقة كلها ضعيفة لان روايتها
تتميز بموقوفة ورواية عبد الرحمن بن القاسم وابى بشر والعلاء بن المسيب مرسلة ورواية شريك عن
ابى اليقطين ضعيفة لضعف ابى اليقطين وكيف يخرج المصنف بهذا الروايات قلت هذه الروايات
بالفرد وان كانت ضعيفة لكنها متقدمة بها اكتسبت قوة فبلغ مجموعها بمرتبة يخرج بها على ان هذا الحكم لا يتوقف
ثبوت على هذه الروايات بل هو ثابت في غير هذه الروايات ايضا باحاديث صحيحة وطرق سديدة والحمد لله
ثم ذكر المصنف غايه الصحابة والتابعين فقال وروى سعيد بن جابر عن ابى جابر عن ابى جابر عن ابى جابر

قلت وقال بالاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوجه قوله وزاد ابن عيينة الخ هذا الحديث وان كان مخرجه
 غير مخرج هذا الحديث لكن اورد لكون الزهري مشتركا بين الاسنادين وعلى هذا قوله الامام ذكر سمي بن ابي صالح
 اي ان كان سياق ابن عيينة يناسب سياق سهيل بعض شئ فليس ذلك في حديث ام جيبته وانما ذلك
 في حديث اسامة بنت عميس او فاطمة على ما وقع على الشك فقول من حديث الى حديث وكذلك قوله قبل في باب
 دراهم قتادة عن عروة بن الزبير انما اوردته لاشتراك عروة بين الاسنادين والافلا دجه لا يراوه ههنا حديث
 ام جيبته بنت جحش من طريق الزهري ليس فيه ذكر للعدة ولا لالاقبال والادبار ولا لاليام الاقرار فلهذا لم يمتحبه
 في المصدر نعم لا يستقيم حمله على التخيير لقوله عليه السلام ان هذه ليست باحيضة ولكن بداء عرق فان ذلك نالنا
 عدم التخيير وقد حمله الطحاوي رحمه الله مرة على التخيير ويحتاج الى تكلف وكذلك في حديث حمنة فان فيه تحييض ستة
 ايام او سبعة الى ان قال ثم اعتدلى حتى اذا رايت انك قد طهرت واستنقذت الحديث نعم حديث
 سهيلة بنت سهيل قد حمله الطحاوي على التخيير بان يكون الدم ينقطع ويعود ببلاد ومعلوم وعلى هذا يكون الحمل
 في البين مطهر فان الذي يفهم من الفرع ان كون الطهر المتخلل بين الدمين كالدمن المنهون في المعتادة لا في التخيير
 وايضا لا تنحصر التخيير من نسيت عادتها كما هو ظاهر كلامهم بل التي لم تنقطع عادتها من الابتداء متخييرة ايضا نعم
 ان الذي يظهر لي ان يكون طهر المتخلل كالدمن انما ذلك بعد لقراءة الحادة على تحمله مرتين عندئذ مرة عند اني يبعث
 واما اذا كانت معتادة ثم انقطع الدم قبل العادة وكان اول مرة فانها تغتسل وتأتي بالصلوة في آخر الوقت
 المستحب قال ابن وهبان س ولا طهرت بعد الثلاث وطهرت + وعادتها لم تنقض فالوطر بكثرة كرامته
 بعض وينفيه بعضهم وبالصوم تأتي والصلوة وتذكر في اي شئ الوطر كما يظهر من البحر والكرامة كما يظهر من
 حاشيته ولم اظفر بالنقل في هذه المسئلة فراجع مع النظر في دليل مثل مسئلة المنظومة حيث قال س
 ولورأت ما لا يكون حبضا في وقتها وقبل ذلك ايضا ويلغى الثلاث ذلك الغيض في فالحال موقوفه
 وقال لا حبض في قال في المصنف وتفسير التوقف ان لا تصل ولا تصوم اعداى الى الشهر التالي نعم قد ذكر في البحر
 بعد ما نقل عن الظهيرية مسائل الاختلاف من حيث المكان والاختلاف فيها بالنص وعلى هذا الخلاف لا انقطع دونها
 عادتها على ثلثة او اربعة كذا في السراج الوجيه اه لكن خدشة الحشى فراجعها اه قوله دراهم سعيان
 ابن جبير عن علي بن عباس المستحاضة تجلس ايام قرائتها اي تنترك الصلوة في ايام حبسها التي كانت
 تحيض قبل استمرار الدم قوله قال ابو داود وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب وعطاء ومكحول وابراهيم
 وسالم والقاسم ان المستحاضة تداء الصلوة اياما قرائتها اخرج اكثرهم ابن ابي شيبة في مصنفه قيل
 لما اتى سبي فارس على عمره كان فيه نبات يزجر فقوم فاحذ من علي فاعطى واحدة لابن عمر فولدت له ساليما
 واعطى اختها لولدة الحسين فولدت له عليا واعطى اختها المجد بن ابي بكر فولدت له القاسم قال النووي افضل من
 وانهم سبعة فقهار المدينة س الاكل من لا يقتدى باسمه في قسمته ضيزى عن الحق خارجة في خدمهم
 عبيد المدعوة قاسم في سعيد ابو بكر سليمان خارجة في مقبيلهم ثم ذكر المصنف حديث فاطمة بنت ابي عبيد

الشريعة بل غرضها سؤال مسئلة المعذرة وليس مشار السوال التباس الطمث بغيره فاللام يفيد الجواب بقوله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فاذا قبلت الحيضة كحديث بل روي الدم وشبهه فاجاب بها بهذا وبين مسئلة المعذرة قوله فاذا قبلت
 الحيضة فدمي اي فارتى كافي رواية مالك قوله فاذا اذبرت اي فاذا ذهب قدرها فاعسلى الدم عنك
 وصلى كافي رواية مالك وهذا كما صرح فيما قلنا ان العلة والمناط هي العادة واقبال الدم وادبارها معرف
 فانه قال فاذا ذهب قدرها وحمله على الميزة وقالوا انه صلى الله عليه وسلم اذ ارا حكم على الاقبال والادبار
 ولم يكل الى العادة بعدة الالياء والايام فالعلة المؤثرة هي اقبال الدم وادبارها وقد صرح في ذلك
 في حديث الباب بعد ورق فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود
 بغيره فاذا كان ذلك فامسلي عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق فهذا صريح في
 انه صلى الله عليه وسلم في الحكم في حق فاطمة بنت ابى جش على اللون قلت يحتمل ذلك ولكن لا انحصار فيه بل الاول
 ان كل ان اقبال الدم وادبارها معرف لاعلة والعلة انما هو العادة بديل عليه بالتقدم في الباب الاول ويؤيده
 ما اخرج البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلث حيض من طريق ابى اسامة قال سمعت هشام بن عروة قال
 اخبرني ابى عن عائشة ان فاطمة بنت ابى جش سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت اني استوضئ فلا اطهر
 افامس الصلوة فقال لان ذلك عرق ولكن دعي الصلوة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي
 وصلي وكذلك اخرج البخاري في باب غسل الدم من طريق ابى معاوية قال حدثنا هشام بن عروة عن ابى
 عن عائشة قصة فاطمة بنت ابى جش بنحو ما رواه ابوا سامة فان هذا دليل على انه صلى الله عليه وسلم روي الى
 عادتها ولم يحولها على معرفة اللون فلو كان حولها الى لون الحيض لم يكن لرواها الى عادتها المعروفة معني وكذلك
 يؤيده ما اخرج مسلم وغيره عن عائشة في قصة ام جبيعة بنت حش فقال لها كم في قدر ما كانت تحيض
 حيضتك وكذلك ما رواه غيره انه صلى الله عليه وسلم قلل تنظر عدة الالياء التي كانت تحيضن
 من الشهر فلتترك الصلوة قدر ذلك كذلك قوله ان مع الصلوة الايام اقربا فهذا لا يخالط قل على انه
 لو كانت العبرة بلون الدم لما احتاجت النساء الى ان ينظرن الى ايام الحيض التي تحيضن من الشهر قبل ان
 يصيبها الذي اصابها وانه تعالى اعلم وكان المناسب على المصنف ان يذكر في الباب المتقدم حديث
 فاطمة بنت وحديث امرأة تسأل عائشة عن امرأة قد حيضها الحديث فان في ذلك نظر قدرا كانت تحيض في
 كل شهر وهو المعادة قوله عن عائشة قالت ان جبيعة بنت حش خففت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت
 عبد الرحمن بن عوف فتحيضت سبع سنين فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق فاغسلي وصلي قوله ام جبيعة الخ وقع في
 الموطأ بالكد زيب بنت عجل التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف فقال عياض اختلف رواية الموطأ في هذا مالك
 فاكثر لم يقبلون زيب بنت حش وكثير يقبلون بنت حش وهو الصواب فان التي كانت تحت عبد الرحمن اسمها ام جبيعة
 لا زيب وانما هي ام المؤمنين وذكر يونس بن عيسى في الشرح ان كل واحد من نبات عجل اسمها زيب كلها

كانت مشهورة بلقبها رطلة وكان الامم الامم المومنين برقة فلما دخلت في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بدل النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اسمها باسم اختها زينب فزينب ايضا اسم لام حبيبة ولكن غير مشهور ففي رواية مالك بن زيد تحت عبد الرحمن
صحيح وبني ام حبيبة والحديث سالت عن الاقبال والادبار وعن الليالي والايام نعم فيه فافق على صلى الله عليه وسلم بالاعمال
المحمول على الاغتسل من الحيض فاما المحمول على الاغتسال لكل صلاة على العلاج وتقليل الدم وفي بعض الروايات كما في الصحيحين
فكانت تغتسل لكل صلاة قال الشافعي انما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد بانما يصلي بالامام صلى الله عليه وسلم
وسلم بالاغتسال لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجيب على المستحاضة النسل لكل صلاة الا تحية
لكن يجب عليه الوضوء قوله قال ابو داود وزاد الا واما في هذا الحديث عن الزهري وعروة وعنه عن
عائشة قالت استحيضت ام حبيبة بنت جحش وهي تحت عبد الرحمن بن عوف سبع سنين فامرها
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قبلت الحيضة فذعي الصلوة فاذا ادبرت فاغتسلي وصلي اخرجه
البيهقي بسند موصول من طريق العباس بن الوليد ثم قال بعد سوق الحديث ذكر الغسل في هذا الحديث
صحيح وقوله فاذا قبلت الحيضة واذا ادبرت فادري من بين فقهاء اصحاب الزهري والصحيح ان ام
حبيبة كانت محتادة وان هذه اللفظة انما ذكرها هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في قصة فاطمة بنت
ابي جحش وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوزنه قوله وزاد الا واما في هذا الحديث اي حديث ام حبيبة
خال عن ذكر الاقبال والادبار وكذا عن ذكر الايام الاقرار بذكرها من الاوراعي وابن عيينة وهم اذ قال ابو داود
واما هذا اللفظ حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة اي في قصة فاطمة بنت ابي جحش وادخل الماورائي
في حديث الزهري عن عروة وبها وسند حديث هشام هذا اخرج البخاري وسلم وغيره وقد ذكره ابن بنية كمر قوله
وحديث محمد بن عمرو عن الزهري فيه شئ يقرب من الذي زاد الاوراعي في حديثه قال الاوستاذ العلامة
نور الله قلوبنا بوزنه ذكره متصلا وقد غره النسائي بالتفرد وهو الذي يظهر من صريح المصنف فانما يعيها باتباعه
الاوراعي اعم قلت ثم اخرج المصنف وهو من فاطمة بنت ابي جحش قال انها كانت تسقي اخن فقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلوة
فاذا كان الاخضر فغني وصلي فانما هو عرق وهذا الحديث استدلل بالشوافع على ان المستحاضة اذا كانت مميزة
ترواى تميزها فانه صلى الله عليه وسلم قال اذا كان دم الحيضة فانه دم اسود يعرف اي بسواد لونه تعرفه اذا فعلت على العرق
اللون في المستحاضة المميزة وعلى ان دم الحيض اسود فقط قلت قد علمت ان المصنف لم يعيها بهذا الحديث وعمره ليشي
ايضا بالتفرد وعنه وعنه واما وقال الطحاوي انه مدرج من الراوي وان سلم صحته فلعلمها كانت تميز بالالوان فاما
حال لا عموم لها وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوزنه قد لا يطروقا لاعتقاد على العادة وقد قالت عائشة لاحتى زينب
الصغيرة البقرة وسجى الثقفي في حديث ام عطية قالت كنا لانعد الكدرة والصغيرة لقبها بعد الطه شيئا وقد ترجم
البخاري بهذا القيد ثم ذكر المصنف هذا الحديث واتبعه فقال عن زهير بن اسحق المستحاضة قال اذا كانت
ندم الخرا في فلا تغتسل واذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتغسل قال في النهاية دم بحر في شدة الحرارة

كان نسب إلى البحر وبوكم فخر الرمح وزادوه في النسب لثنا لعلب الغيرة بدم الخليفة الواسع قبل نسب إلى البحر كشرته
 وسعته وقوله وإذا رأيت الظهور ولو ساءت لظاهرة يخالف الأقبال والادبار قوله وعن الحسن الحنفى إذا مد بها الدم
 تمسك بعد حيضتها يومها أو يومين فهي مستحاضة أي إذا تكرر الدم بعد حيضتها يوم أو يومين على عادتها المعروفة فهي مستحاضة
 في حكم الطاهرات فقصوم فصلي وإن زاد على العادة أقل من يوم فهي حيض قال مالك إذا زاد على العادة يوم أو يومين فهي
 بقية الحيض ويسمون ذلك المسئلة استظهار وعند الحنفية إذا زاد على العادة ولم يزد على أكثر مدة الحيض وهي عشرة
 فهي حيض كما علمت قوله وسئل ابن سيرين عنه فقال النساء أعلم بذلك أي من أعلم وأعرف بالتمييز بين الدمين
 أو بالأيام العادة فحول على رأي من ابتليت به أو معناه لا أرى من أعلم قوله حنة بنت حشاش قالت كدت أتخاف
 حيضتي كثيرًا شديدًا فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استفتيته وأخبرته فوجدته في بيت
 أختي زينب بنت جحش فقلت يا رسول الله إن امرأة استحاضت حيضتها كثيرة شديدة كما ترى فيها أخذت
 منعنني الصلوة والصوم فقال ألفت لك الكرسف فأنه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك
 قال فليجي قالت هو أكثر من ذلك قال فأتخذى ثوبًا فقامت هو أكثر من ذلك أنا أخرجني قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئلت امرأة من بنيها فقلت اجزء عنك من الأخوان قويت عليها فانت أعلم لها
 أنها هذه ركضة من ركضات الشيطان فحيض ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله تعالى ذكره ثم
 اغتسل حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي ثلثًا وعشرين ليلة ويومًا وعشرين وإياها
 وصومي فإن ذلك يجزئك وكذلك فافعلي في كل شهر كما يحضن النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن
 وطهرهن فإن قويت على أن توخرى الظهر والحجلى العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلوتين الظهر
 والعصر وتوخرين المغرب والعجلين العشاء وتجمعين بين الصلوتين فافعلي وتغتسلين مع العجب
 فافعلي وصومي أن قد رت على ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا أعجب الأمرين إلى
 قوله حنة بنت جحش وكانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد فتر وجهاً طمخاً بن عبد الله
 فولدت له محمد وعمران وإياها وام اختها زينب بنت عبد المطلب قوله كثيرة شديدة كثيرة في الكمية وشديدة
 في الكيفية قوله فما ترى أي فيما رأيك في هذه الحالة الشديدة قوله قد منعني الصلوة والصوم أنا قالت هذا ما لا تبارك
 أن الدم التي تجرى من الفرج حيض من الحيض يمنع الصلوة والصيام فهذا أيضاً ينهان الصلوة والصيام لما لا
 لم تدركه المعذور ولذا أجاب بعلاجه قوله فإنه يذهب الدم أي يقتل من يخرج الدم إلى ظاهر الفرج قوله فليجي أي ليحكي
 خرقته على بيته اللجام كالاستغفار قوله فما أخرجني فإقيم المثلثة لازم ومتعدى النصب وأصل الدم أي سيل دمي سيلاناً
 فاحشاً قوله سامك بامرني وفي آخر الحديث وهذا أعجب الأمرين إلى قيل المراد بالامرني هو الوضوء لكل صلوة
 في أيام ستمتها والثاني الغسل للصلوتين بعد الجمع بينهما وهذا الثاني أعجب الأمرين لكونه أشقهما والاجر على قدر
 المشقة والشيء صلى الله عليه وسلم يجب ما فيه اجر عظيم قلت المراد بالامرني هو الغسل لكل صلوة من صلوات الخمس
 والغسل للصلوتين بعد الجمع بينهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن اغسل للصلوتين بعد الجمع اجب أهله

عن عيسى و يدل عليه قول ابى داود في الباب الآتي قريبا وهو قوله قال ابو داود في حديث ابن عقيل المهران جميعا
قال ان قويت فاغتسل لكل صلاة والا فاجمعي كما قال القاسم في حديثه قوله من ركضات الشيطان الركزة
غرب الارض بالرجل في حال العدا وغيره والمراد بهما اضرار وفساد من الشيطان باصنافها الى الشيطان لانه
وجد بذلك طريقا الى ابتليس عليها وقت طهرها وصلواتها وصاياها فكانها ركضت منه قوله فحيض ستة ايام او سبعة ايام
اي تعدى نفسك حاله لفظه او قيل لكشك من الراوى وقد ذكر احد العديدين اعتبارا بالغالب من حال
النساء قوهما فقال النووى والقسيم اى ستة ان اعتادتها او سبعة ان اعتادتها ان كانت معتادة ولعلها كانت
بل عادت بها ستة او سبعة فقال بها ستة ان لم تذكرى ذلك او سبعة ان ذكرت انها عادت بك اولها كانت مختلفة
فيها فقال ستة في الشهر الستة وسبعة في الشهر السبعة وقيل للتتابع على اعتبارها بحال من هي مثلها
من النساء المماثلة لها في السن المشاكسة لها في المزاج فان كانت عادة مثلها ستافسا وان سبعا فسبعا وقيل
في مبتدأة او آخرة وقيل انها كانت متعادة ونسبت ان عادت بها كانت او سبعا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تحرى
وتجتنبها حتى تبنى على ما يتقن من احد العديدين كما يدل عليه قوله في علم الله تعالى ذكره واختره او ستافسا متعنا الله نعم
بطول حياته وافاضنا الله بنور فيوضه ما دامت السموات والارض وقيل هو الظاهر ان الاول للتتابع منه صلى الله
عليه وسلم وكانت معتادة معلومة عادت بها كما يدل عليه قوله في علم الله تعالى ذكره وقوله يقات جبهتين وطهران وقال
الطحاوى انها كانت تحرى فراجعنا ذكرها المسائل يتخذ رادركا وقال لا دستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره حديث حمزة
بنت جحش حمل الخطيب الشربيني في شرح المنهاج حديثها على انها كانت معتادة والا فامام احمد في كتابه الترمذى على غير
الميزة وغير المعتادة وعنده حكم لها كذلك نحن نحمد على تحرى اذا كان اصلا لها باعتبار العدا لا باعتبار المكان بل التحرى
لا تبقى متحيرة في الانتهاز او نحمد على التتابع اعتبارا بالغالب عادات النساء والغسل للعلاج كما عليه حديث
الاقبال جالسته في داخل المكن او غسل الدم والزالة الخباثة اه قلنت وفي الحديث دليل على الجمع بين
الفصلين فعلا كما قالت الخنفية للسافر يجمع فعلا لا وقتا وهذا ما هر قوله قال ابو داود وسداه عمرو بن
ثابت عن ابن عقيل فقال قلنت حمزة هذا عجب الامر من الى لم يجعله قول النبي صلى الله عليه وسلم
جعله كلامه حمزة قال ابى داود كان عمرو بن ثابت رافضيا راي فلا اعتماد على لفظه وذكره عن يحيى بن معين
اي جرحه وتضعيفه وفي نسخة على الكاشية قال ابو داود سمعت احمد يقول في كيف حديث ابن ثابت عن ابن عقيل
في نفسي منه شئ قال البيهقي بعد نقل كلام ابى داود المتقدم قال الشيخ وعمرو بن ثابت هذا غير صحيح بل بلغنى من ابى
عيسى الترمذى انه سمع عن محمد بن اسمعيل البخارى يقول حديث حمزة بنت جحش في الاستحاضة هو حديث حسن المان ابن بكير
بن محمد بن طلحة بن موقد لا ادرى سمع من عبد الله بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى
توقف اول الامام احمد فيه ثم صححه كما قال شارح الترمذى ابو الفتح ابن سيد الناس ليعرى
باب ما دوى ان المستحاضة تغتسل لكل صلاة قال بجمهور لا يجب على المستحاضة غسل لكل صلاة
الا تحيرة لكن يجب عليها الوضوء وانما اختلفوا في رفع الغسل لكل صلاة وعدم رفعه قال لا دستا والعلام نور

قلوبنا بنور جميع الحقايق في الشرح في باب عرق الاستحاضة الى اثبات الاغتسال مرفوعا وهو الذي رحمه المصنف على خلاف
 ما اختاره النووي تبا للبيهقي وحمل الامر على النديب وعلى ازالة النجاسة فراجع واثبت ايضا في كل صلاة في حديث
 فاطمة بنت ابي جبير من باب الاستحاضة قوله عن عائشة قالت ان امرجيبية استحيضت سبعة سنين
 فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل فكانت تغتسل لكل صلاة ذكر المصنف بطريق
 متعدد ان في هذا الحديث ذكر الاغتسال لكل صلاة قول عائشة كما في رواية عمرو بن الحارث والبيهقي من سعد بن
 وغيرهم من الحفاظ عن ابن شهاب لا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الاماروا محمد بن اسحاق عن الزهري
 عن عروة عن عائشة قالت ان امرجيبية بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فامرها بالغتسل لكل صلاة وساق الحديث ثم اخرج المصنف رواية ابي الوليد عن سليمان بن عمار عن عروة
 ابن اسحاق في ان الامر الاغتسال لكل صلاة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ونظفه عن عائشة قالت استحيضت
 زينب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلاة وساق الحديث قال من ذاب
 الى ان الامر الاغتسال ليس مرفوعا ان حديث محمد بن اسحاق لا يقدّم حديث الثقات الحفاظ من صحاب الزهري
 وهم عمرو بن الحارث ويونس والبيهقي بن سعد ومحمّد بن اسحاق بن عمار بن اسحاق بن عمار بن اسحاق
 فانهم خالفوا ابن اسحاق ولم يجعلوا حكم الغسل عند كل صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل جعلوه من قول عائشة
 انها قالت ان امرجيبية كانت تفعل ذلك واما حديث ابي الوليد الطيالسي فلا حاجة فيه فان ابا داود ما سمع من ابي
 الوليد ولا يدرى الذي سمع منه من هو على ان حديث ابي الوليد في قصة زينب بنت جحش وحديث ابن اسحاق
 في قصة امرجيبية بنت جحش قلت لعل عند المصنف واقعة زينب بنت جحش واقعة امرجيبية واحدة ولنا قال
 ورواه ابو الوليد الطيالسي وحكم على رواية عبد الصمد عن سليمان فان قال قولي كل صلاة قال ابو داود وهذا
 وهم من عبد الصمد والقتل فيه قول ابي الوليد يبرأ قسلي لكل صلاة قال الاستاذ العلامة نور الدين بن عتمة
 واقعة امرجيبية بنت جحش واقعة زينب بنت جحش فاما ان يقال ان امرجيبية اسمها زينب كما قيل بذلك في
 رواية مالك في التوطاير وان يخالفه عبارة القح في إمكان استحيضتها او يقال اعتمد على كون الزهري مشتركا بين الاسنادين
 وارجح انمير الى المذكور سابقا بهذا الاعتبار والله اعلم بالصواب قلت ثم ايدوا ابو داود ورواية محمد بن اسحاق بوطية زينب بنت
 ابي ان امرأة تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها ان
 تغتسل عند كل صلاة وتغسل قدام امرجيبية بنت جحش الحاصل ان رواية محمد بن اسحاق عن الزهري سليمان
 بن كثير عن الزهري وهذه الرواية نص على ان الامر الاغتسال لكل صلاة مرفوعا والروايات التي رواه هذا القائل
 عن الزهري ما كنت عن الرفع والوقوف وانما طعن على السكوت والامر بالاغتسال لكل صلاة للمستحاضة
 ما خلا التحيرة محمول على العلق او على اللدب او على ازالة الدم من الجسد وعلى تقليل النجاسة وقد ترقى الشوكاني غلا
 وقال ان الاغتسال لكل صلاة كطيف بالاطباق فلا عمل له من الشريعة فقال ان نوع التحيرة لا للاحكام الشرعية
 وقد قال ابو داود في حديث ابن عقيل الامران جميعا قال ان قويت فاغتسلي لكل صلاة والا فاجمعي

كما قال القاسم في حديثه وقد روى هذا القول عن سعيد بن جبيل عن علي وابن عباس
 أي القول بالغسل لكل صلوة وقد أخرج الدارمي والحاوي بسند عن سعيد بن جبيل عن امرأة ابن عباس
 ككتاب بعد ما ذهب بصره فدفعه إلى ابنه فتقر فدفقه إلى فقرة فقال لابنه لا يذره كما يذره الغلام المصري
 فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من امرأة من المسلمين أنها استنجت فاستنقت عليها فامرأان تغتسل و
 لقيل فقال والله لا أعلم القول إلا ما قال علي ثلث مرات قال تنادة واخبرني عزة عن سعيد بن جبيل عن ابن
 الكوفة أرض باردة وأنه يشق عليها الغسل لكل صلوة فقال لا تشاء الله لا تبلاها بما هو أشد من بطل قول الشوكاني
باب من قال تجمع بين الصلوتين وتغتسل لهما غسلا أي في بيان قول من قال إن استحاضة تجمع
 بين الظهر والعصرين المغرب والعشاء وتغتسل للظهر والعصر غسلا وللغروب والعشاء غسلا قوله عن عائشة قالت استحيضت
 امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرت أن تجعل العصر والآخر الظهر وتغتسل لهما
 غسلا وإن توخر المغرب وتجعل العشاء وتغتسل لهما غسلا وتغتسل الصلوة أصبح غسلا وعن عائشة
 قالت إن سهلة بنت سهيل استحيضت فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فامرأها أن تغتسل عند كل صلوة
 فلما جهلها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر يغسل والمغرب والعشاء يغسل وتغتسل للمصباح وهذا
 الغسل محمول على العلاج وأمر بالمجمع لليسر ولكل الشق ويدل على ذلك علاج لفظ حديث أسمار في قصة فاطمة تجالس
 في مكرن أو تقبيل النجاسة أو للتغسل من الدم وما الوضوء ما بينهما فسيأتي في بابه
باب من قال تغتسل من ظهري إلى ظهري في بيان قول من قال إن استحاضة تغتسل مرة واحدة
 بعد انقضاء أيام حيضها ثم لا يجب عليها الاغتسال في أيام استحاضتها بل تتوضأ للصلوة قال جمهور العلماء لا تغتسل
 لا يجب على المستحيضة المرأة واحدة بعد انقضاء حيضها الا تنجس فان يجب عليها الاغتسال لكل صلوة في بعض
 الصور عند الجيفة والشافعي قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم استحاضة تداء الصلوة أيام قوامها ثم تغتسل
 وتضلى الوضوء عند كل صلوة أي تغتسل للطهارة من الحيض بعد ان مضت أيام اقربها ثم تتوضأ للصلوة كما تتوضأ
 الطاهر قوله عن عائشة قالت جاء قاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر خبرها وقالت ثم
 اغتسلت ثم توضعت لكل صلوة وصلى أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل للانقطاع ثم توضعت بعد ذلك لكل صلوة
 صلى ثم ألم أن في رفع الوضوء لكل صلوة وعدم رفعها خلاف وقد خرج المصنف إلى وقفه ولهذا قال وهذا الأحاديث
 كلها ضعيفة الأحاديث تدور وحديث عماد مولى بني هاشم وحديث هشام بن عروة عن أبيه المعروف
 عن ابن عباس الغسل قد اختلف في هذا الباب في أربعة أحاديث حديث أبي اليقطين عن عدي بن ثابت مرفوعا وحديث
 الأعمش عن جبيب بن أبي ثابت مرفوعا وحديث أيوب بن أبي مسكين عن الحجاج مرفوعا على عائشة وحديث أيوب بن
 أبي مسكين أبي العلاء عن ابن خزيمة مرفوعا وفي كلها ذكر الوضوء ثم بين المصنف تزويد فيها ثم بعد ذلك أخرجه أنما موقوفه
 وأنها اثر على النبي صلى الله عليه وسلم أو ثانياها أثر ابن عباس الذي رواه عمار مولى بن هاشم وثالثها اثر عائشة الذي
 رواه عبد الملك بن مغيرة وفراهم مجالد وربعها اثر عروة الذي رواه عنه هشام ثم قال بعد تحريجهما وبه الأحاديث

عليهم وعلى الشافعي لأن يطلق الصلوة ينصرف إلى اليهودية المشافهة كما في قوله الصلوة عماد الدين ونحو ذلك
والصلوة المعروفة هي الصلوات الخمس في اليوم والليلية فكان قال المستأصنة تنوينا في اليوم والليلية خمس مرات فلو
أوجبت عليها الوضوء لكل صلوة أو لكل فرض تقضي زاد على الخمس بكثير وهذا خلاف النص لأن الصلوة تذكر على إرادة خروج
وقتها كما قال إمامنا في الصلوة تيممت والمدرج هذا الوقت من الصلوة التي هي فعله وقال إن للصلوة أدلوا
أي الوقت الصلوة ويقال أي تلك الصلوة الظاهرة لوقتها فجاز أن تذكر الصلوة ويراد بها وقتها ولا يجوز أن يذكر الوقت
ويراد بالصلوة فيجوز التحمل على الحكم توفيقا بين الدليلين صيانة لها عن الناقض قال الطحاوي اختلاف الذين قالوا بأنها
تنوينا لكل صلوة فقال بعضهم تنوينا لوقت كل صلوة وقول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف محمد بن الحسن قال آخرون
بل تنوينا لكل صلوة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك فاردنا نحن أن نستخرج من القولين قولنا صحيحا فقرأناهم قد اجتمعوا
إنها إذا توصلت في وقت صلوة فلم تصل حتى خرج الوقت فارادت أن تصل بذلك الوضوء ليس له ذلك لها
حتى تنوينا وضوء جديد وأربابنا لو توصلت في وقت صلوة فصلت ثم ألدت أن تطوع بذلك الوضوء وكان
ذلك لها ما دامت في الوقت قبل ما ذكرنا أن الذي ينقض تطهيرا هو خروج الوقت وإن وضوئها بوجبه الوقت لا
الصلوة وقد رأينا في وفاتها صلوات فارادت أن تقضيها كان لها أن تجتمع في وقت صلوة واحدة بوضوء
واحد فلو كان الوضوء يجب عليها لكل صلوة لكان يجب أن تنوينا لكل صلوة من الصلوات المفاتيح فلما
كانت تقضيها جميعا بوضوء واحد ثبت بذلك أن الوضوء الذي يجب عليها هو لغير الصلوة وهو الوقت
وحجة أخرى أنما قدر آينا الطهارة تنقض بإحداث منها الغائط والبول والطهارة تنقض بخروج أوقات وهي
الطهارة بأسر على الخفين يتقضيها خروج وقت السفر خروج وقت المقيم وهذه الطهارة المتفق عليها لم يجر فيها
ينقضها صلوة إنما يتقضيها حدث أو خروج وقت وقد ثبت أن طهارة استحاضة طهارة يتقضيها الحدث
وغير الحدث فقال قوم هذا الذي هو غير الحدث هو خروج الوقت وقال آخرون هو فراغ من صلوة ولم يجد الفراغ
من صلوة حدثا في شيء غير ذلك قد وجدنا خروج الوقت حدثا في غيره فاولى الأشياء أن نخرج في هذا الحدث المحذور
فيه فنجعله كالحدث الذي قد جمع عليه وجعله لا يجمع عليه ولم نجد له أصلا ثبتت بذلك قول من ذهب
إلى أنها تنوينا لكل وقت صلوة أو واستدل من قال أن المحاب لا عذر لا يجب لهم الوضوء بالحدث الذي يتلو
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم متى اغتسلوا غسلوا بالماء والمغرب والعشاء وعسلا واحدا وإن جمع
بين الصلوتين ولم يأمرا بالوضوء بينهما قبل ذلك لأن الوضوء لا ينقض بهذا الحدث الذي انتهى به
الذي جاز فيه ذكر الوضوء لكل صلوة أو ضعيف أو محمول على الاستحباب قلت لأجبه لهم في الحديث لأنه مسكوت عنه
وليس فيه نصية وقد ثبت في غيره الوضوء لكل صلوة وفي رواية أسامة بن عمير يدايع في غسله تنوينا في ذلك فالتق
حكم على السكوت على أن لا يجب الوضوء عند أبي حنيفة في هذه الصورة لأن التحقيق عندنا أن عند المثل الثاني
بعد فني الزوال مشترك بين الظهر والعصر والمثل الأول في تحقق الظهر وبعد المثل الثاني وقت محقق بالعصر وإيقال
بأن المثل الأول وقت الاقتيار للظهر والمثل الثاني وقت العصر وقت الظهر والعصر وكذلك وقت المغرب والعشاء

شترك في الشفق الايض نفي هذا لا يجب عليها الوضوء بصلوة اخرى الا لم يتحقق خروج الوقت وهذا ظاهر اخبار السلف على
 ما قوله ان الذي فيه ذكر الوضوء لكل صلوة ضعيف فقد تقدم رواية البخاري ثم توصل الى كل صلوة قال البخاري
 بعضهم ان تولد ثم توصل الى كل صلوة موقوفة عليه فليس له ان كان كلامه فقال ثم توصل بصلوة الاخبار
 فلما اتى به بصلوة الامر شكا كنه الامر الذي في المرفوع وهو قوله فاعلى قوله عن فاطمة بنت ابى
 جابر عليها كانت لتتأخر فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دمر الحوض فانه دمر ما سود
 ناذ اكان ذلك فامسك من الصلوة فاذا اكان الاخر فتوصلي وتوصلي كل صلوة وقد تقدم شرح
 الحديث في باب اذا قبلت الحضيضة تدع الصلوة

باب من لم يدرك الوضوء الا بعد الحش الذي هو غير حدث الذي ابتليت به فاذا اصابها الحدث الذي غير
 ابتليت به فتوضا به لا الذي ابتليت به وان خرج الوقت قوله ان امر حلية بنت جحش استحضت فامرها النبي
 صلى الله عليه وسلم ان تنتظر اياما ثم اغتسل وتغتسل وتغسل فان رأت شيئا من ذلك توضأت وصليت
 مطابقة الحديث بالباب ان المرفوع فان رأت شيئا من ذلك ما سوى الحدث الذي ابتليت به قوله عن ربيعة انه
 كان لا يرى على المسحاة وضوء عند كل صلوة الا ان يصيبها حدث غير الماء فتوضا قال ابو داود هذا اقول فالت
 قال صاحب هذا الحديث وهذا الذي قاله ربيعة مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى ومن تبعه فان عندهم اصحاب لا غدا
 كما يستحاضة وغيره فخرج الخبر الذي ابتلوا به من هؤلاء فيقتض الطهارة قبل ان يغسل ما شئت من الغسل لم يخرج الوقت
 فان دام سبيلان فلا يجب عليها الوضوء عند كل صلوة بهذا الحديث الذي ابتليت به الا ان يصيبها حدث غير ابتليت
 به فتوضا وقال الخطابي في شرحه الحديث لا يشهد لما ذهب اليه ربيعة وذلك ان قوله فان رأت شيئا من ذلك توضأت
 وصليت يوجب عليه الوضوء ما لم يتحقق زوال العلة وانقطاعها عنها وذلك لانها لا تزال ترى شيئا من ذلك لا تنقطع
 عنها العلة وقول ربيعة شاذ وليس العمل عليه بهذا الحديث ينقطع وعلمته لم يسمع عن ام حبيبة بنت جحش التي انحصرت
 عنده المصنف هذا الباب قال باب من لم يذكر الوضوء الا عند الحدث فلو اريد بالحدث غير دم الاستحاضة الذي ان
 به واريد بقوله في الحديث فان رأت شيئا من ذلك فامسك من الصلوة غير دم الاستحاضة فالحديث حينئذ يطابق التا
 في هذا لما ذهب اليه ربيعة فكان الخطابي لم يسبق ذهبه الى هذا التاويل فهم في الحديث الذي اصابها من الاستحاضة وكذلك
 في الحديث فاحسن الاشدة في قوله من ذلك الى ذلك الحديث فاعترض ان الحديث لا يشهد لما ذهب اليه ربيعة وقول الخطابي قول ربيعة شاذ
 غير صحيح وقد قال ابو داود على ما في بعض النسخ وهذا قول الكسبي ثم قد بينا قبل ان هذا مذهب ابى حنيفة ومن تبعه فلا يكون قول ربيعة
 قولاً ساذجاً والله اعلم انتهى ما في هذا الحديث وقيل المشهور من مذهب ربيعة انه قال ان اصحاب اللعان لا ينقض
 وضوئهم بالحديث الذي ابتلوا به في الوقت لا بعد خروج الوقت حتى حدث لهم حدث آخر وهو قول مالك وعكرمة وابوب
 كذا ذكره يعني في النهاية على ما نقله مولانا عبد الحفي في حاشية على موطا محمد

باب في المرأة ترى الصفرة والكدرة بعد الطهر قال الخطابي اختلف الناس بالصفرة والكدرة
 بعد الطهر واستغفروا عن علي بن ابي طالب في كل تحيض ولا تترك لها الصلوة ولتوضا وتغسل وهو قول سفيان

الثوري والاولا عي وقال سعيد بن المسيب اذا رأت ذلك اغتسلت وصلت وبه قال احمد بن حنبل عن
 ابى حنيفة اذا رأت بعد الحيض بعد القطر الدم الصفرة والكدره يوما او يومين ما لم تجاوز العشر من حيضها ولا ظهر
 حتى ترى البياض فاما واختلف قول اصحاب الشافعي في بقا المشهور من مذمب اصحابها اذا رأت الصفرة
 او الكدره بعد القطر وم العادة ما لم تجاوز خمسة عشر يوما فانها تحيض وقال بعضهم اذا رأتها في ايام العادة كانت
 حيضا ولا يعتبر بها فيها جاوزها فاما البكر اذا رأت اول ما رأت الدم صفرة او كدره فانها لا تعتد ان في قول اكثر الفقهاء
 حيضا وهو قول عائشة وعطاء وقال بعض اصحاب الشافعي حكم المبتدأة بالصفرة والكدره حكم الحيض انه
 قوله عن امر عطية وكانت باليعت الذي صلى الله عليه وسلم قالت لانها الكدره والصفرة بعد
 الطهر شيئا لا اعتد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وفي زمن نزول الوحى وبهذا يحكى الحديث
 حكم الربع وقول بعد الطهر اي بعد حصول الطهر شيئا من الحيض المعتادة بعد القضاة ليام عادتها والمبتدأة بعد القضاة
 عشرة ايام واما في ايام الحيض فمروى عن عائشة انها جعلت ماسوى البياض الخالص حيضا خرج ما لك من
 طهره محمد بن الحسن في الموطا واما مروي البخاري في صحيحه لانها الكدره والصفرة شيئا فهو ما يحمل على ان بعد الطهر
 كما تتيه البخاري في ترجمته الباب او معناه لانها الكدره والصفرة شيئا اي غارقا بين الحيض وغيره
باب المستحاضة يغشاها زوجها اي يجامعها زوجها في حالة الاستحاضة وسيلان ومها قوله عن عكرمة قال
 كانت امر صبيبة مستحاضة فكان زوجها يغشاها اي يجامعها عبد الرحمن كان ممن مردول لوى فان كان منوعا
 منه صلى الله عليه وسلم او كان ذلك باذنه صلى الله عليه وسلم او في علمه لان الصبيبة لا يجزى على ذلك مع انه قد روي
 النبي عن قرآن الحيض في قوله تعالى ولا تقر بوجن حتى يطهرن ورد النبي من وثى كالحنف مغللا بالاذى والاذى موجود في
 استحاضة واستدل اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم توقي صلى وان قطر الدم على المحض فانه يدل ببارته على حكم الصلوة وبذلك على حكم الصوم والحيض
باب ما جاء في وقت النفشاء اي في القيمين وقت نفاسها اختلف العلماء في اكثر النفاس بعد اتفاقهم على انه
 لا حد لا قلة فذهب ابو حنيفة وما لك في رواية واحمد بن حنبل وجهور العلماء الى ان اكثر النفاس لر بعون يوما وبه قال
 الشافعي في قول في قول اكثره يتون يوما ومرواية عن مالك في قول سبعون يوما قال في الدر المنثور لا حد لا قلة
 الا اذا اجمع اليه لعدة كقولنا اذا ولدت فانت طال فقالت مضت عدتي فقدره الامام خمسة وعشرين مع ثلث
 حيض والثاني باحد عشر والثالث بساعة قال الشافعي فاذا في مدة تصدق فيها عنده خمسة وثلاثون يوما خمسة وعشرين
 نفاس وخمسة عشر طهر ثم ثلث حيض كل حيضة خمسة ايام طهران ثلثين يوما وعند الثالث تصدق في اربعة وخمسين
 يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلث حيض تسعة ثم طهران ثلثون اه قال في البدائع والامام الكلام في مقدارها فاقله فيمتر
 بلا خلاف حتى انها اذا ولدت ونفست وقت صلوة لا تجب عليها تلك الصلوة وما ذكر من الاختلاف بين اصحابنا في
 اقل النفاس فذاك في موضع آخر وهو ان المرأة اذا طلقت بعد ما ولدت ثم جارت وقالت نفست ثم طهرت
 ثلثة ايام وثلث حيض فكم تصدق في النفاس فعند ابى حنيفة لا تصدق في اقل من خمسة وعشرين يوما وعند ابى
 لا تصدق في اقل من احدى عشر يوما وعند محمد تصدق في ما دعت وان كان قليلا امد قوله عن امره سلمة قالت كانت

النفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لتقعد بعد نفاسها أربعين يوماً فإذا بعين ليلة ولدت شك
من الراوى وكان ذلك بامر الله عليه وسلم وتشرى به مثلاً يكون الحجر كذا بالذلا يمكن ان تقعد وتنتع عن الصلوة
بعد بدو النفاس الى أربعين يوماً ولا ينزل الوحي وقيل ان نفخ الروح يكون بعد أربعة أشهر ثم يكون الدم غدار
الولد فإذا ولد فخرج الدم المحتقن التي كان في مدة أربعة أشهر والكثرة عشرة فصار الكثرة أربعين يوماً.

باب الاغتسال من الحيض اى في كيفية -

قوله عن أميرة من بني غفار قد سماها الى قالت اردت ان افعل ما فعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقيقة رحله

قالت فوالله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصبي فاناخر ونزلت عن حقيقة رحله فاذا بها حمى

وكانت اول حيضتها قالت فتقبضت الى الناقة واستحييت فلما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم

عائى وراى الدم قال مالك لعلك لغست قلت نعم قال فاعطى من فطير ثم خذى انا من ماء فاطهرى

فيه فغسلت ما اصابها الحقيقة من الدم ثم عودى لمركبك قالت فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم

خبري ضممتنا من الفج قالت وكانت لا تطهر من حيضة الا جعلت في طهرها طحاً وادعت به ان يجعل في غسلها

حين ماتت قوله امرأة قال لا يستأذ العلم نور الله قلنا بنوره قال السلي هذه المرأة الفارسية اسمها سلي وانها امرأة الى فم

الفارسي وقال بن عبد البر كانت تخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في مغازية تداوى بالجرى وتقيم على الرضى او توارثت

رحله وهي الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب فان قيل كيف اردتها النبي صلى الله عليه وسلم وهي جنيبة قلت لا بد

على الحقيقة لا يستلزم الماسة وكان قبل نزول الحجاب فلا اشكال قوله لغست اى لغست اى لغست قال الخطابي يقال

لغست المرأة مفتوحة النون كمسورة الفار اذا حاضت ولغست بضم النون اذا اصابها النفاس فيه من الغفلة

استعمل الملح في غسل الثوب تنقية من الدم والمخ مطعوم فغلى هذا يجوز غسل الثياب بغسل اذا كان ثوباً من البرسيم

يفسده الصابون ويجوز على هذا التدليك بالغسل لا يدبر فيق الباقى والبطيخ في نحو ذلك من الاشياء التي لها قوة

الجلار قوله يا رسول الله كيف تغتسل احداً اذا اطهرت من الحيض قال تاخذ سدرها وماءها فتوضأ

ثم تغتسل رأسها وتلك لك حتى تبلل الماء اصول شعرها ثم تقبض على جسدك ثم تاخذ فرصتها فتطهر بها

الحديث السدر شجر النبق والفرصة قطعة من صوف او قطع من اوطية عليها صوف وفي رواية ممسكة والمراد

ان يصبها في فرجها بعد الغسل الطيب في الحديث استعمال الماء الذي على فيها اوراق السدر للتنظيف وهو زينة

وعند الشافعي لا يحصل به الطهارة كما تقدم ندميه وفي الحديث استعمال الطيب بعد الغسل استبعده البعض

بان العرب كانوا في ضيق منه ان يمتنعوا المسك مع غلار ثمنه قلت وهذا ليس بجيد لما عرفت من شأن اهل الحجاز

من كثرة استعمال الطيب وقد يكون الامر به من يقدر عليه على ان كان المسك في العرب وافرا كون الدرهم الذي

قليل والمقصود باستعمال الطيب في نع الرائحة الكريمة على الصحيح وقيل لكونه اسرع الى الجبل.

باب التيمم اى في احكام التيمم وهو مصدر من باب التفعّل أصله من التيمم وهو التيمم في

لغة مطلق المقصود في الشرع قصد الصبي الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لاستبابة الصلوة واقتال الامر

واختلف فيه بل هو عزيمته او رخصته وفضل بعضهم فقال هو لعدم المارعة بيمته والعذر رخصته والقيم فضيلته خصصت
 بها هذه الامة دون غير ما من الامة وثابت بالكتاب والسنة والاجماع وعلم ان العلماء بعدما اتفقوا على مشروعية
 التيمم للصلاة عند عدم المار من غير فرق بين المحدث والمحدثين فقلنا في ان التيمم ضربته واحدة او ضربتان او ثلث
 ضربات وفي ان محل السج في التيمم من اليدين الى الكفين فقط والى المرفقين او الالباط فذهب في الاختلاف الاول
 الى القول الاول ان الواجب ضربته واحدة الا وزاعي واحدين جنبا حتى وعامة اهل الحديث وذهب الى الثاني
 من ان الواجب ضربتين البو حفيظة وهاجيه وسفيان الثوري والملك وابن المبارك والشافعي واكن البصري آخرون
 ومحمد بن عيسى بن عمر وجابر وذهب الى الثالث من ان الواجب ثلث ضربات ضربته للوجه وضربه للكفين وضربه
 للذراعين من السبب ابن سيرين واما الاختلاف في المحل فذهب الى الاول من ان الواجب في
 اليدين الى الكفين الكوعين احدين جنبا حتى والاوزاعي وعامة اهل الحديث وذهب الى الثاني من ان الواجب في
 مسح اليدين الى المرفقين الامة البو حفيظة وهاجيه والشافعي والملك ان اصحاب مالكا قالوا لا يرى البلوغ الى
 المرفقين فرضا ولكن ظاهر الموطا ومحمد ان الواجب الى المرفقين وذهب الى الثالث من ان الواجب في مسح اليدين
 الى الالباط الزهري ولم يذهب اليه غيره وروى عنه ايضا الى الكوعين وقد اختلف الاخبار والافان في كيفية
 التيمم بل هي ضربته ام ضربتان وهل ضربته اليدين الى الالباط او الى المرفقين او الى الكوعين باختلاف تفرقت الفقهاء
 كل في ما رواه اداوى الاجتهاد في نظره وتوجيه والذي يتحقق بعد غرض الفكر وخصوص النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها
 وترجيح بلوغ المسح ان المرفقين قال الحافظ في الفتح ان الاصح حديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى
 حديث ابى جهم وعمار واحداهما فضعيف او مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث ابى جهم
 فورد بذكر اليدين مجلدا واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين بذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف
 الذراع وفي رواية الى الالباط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراعين ففيها مقال واما رواية الالباط فقل
 الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صحيح للنبي صلى الله عليه وسلم بعد فبونا سخر
 وان كان وقع بغير امره فأكجته فيما امر به قال العيني قلت قوله لم يصح سوى حديث ابى جهم وعمار غير مسلم لانا قد ذكرنا
 انه روى فيه عن جابر مرفوعا ان القيم ضربته للوجه وضربه للذراعين الى المرفقين وان الحكم قال اسناده صحيح
 وان الذهبي قال اسناده صحيح فلا يلتفت الى قول من يمين صحته فان قلت رواه جماعة موقوفاتك الرفع
 اقوى واثبت لانه اسند من وجهين فنقول اما حديث ابى جهم فورد بذكر اليدين مجلدا غير صحيح ولا يطلق عليه حد
 الاجمال بل هو مطلق قينا والى الكفين والى المرفقين والى ما رواه ذلك اه قلت الروايات التي استدل بها
 اصحابنا كثيرة فمنها ما ذكره المصنف عن حديث عمار بن ياسر ومنها ما خرجه الطحاوي وغيره عن اسلم التيمي
 قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال لي يا اسلم قم فارجل لنا قلت يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اصابتني بعدك جناية فسكت عني حتى اتاه جبرئيل بآية التيمم فقال يا اسلم قم فتييم صعيدا طيبا ضربتين ضربة
 توجيك ضربة للذراعين ظاهرا وباطنا الحديث ومنها ما خرجه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم

ضربت للوجه وضربة لليدين الى المرقطين وفي لفظ تيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتري ضربته للوجه واليدين
 وضربة للذراعين الى المرقطين اخرجه بوقه فادمر فوعا باسناد متعدد وكذلك اسخرج الدارطني عن جابر مرفوعا وموقوفا
 فقال بسنده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم وضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرقطين ثم قال الدارطني
 رجاله كلهم ثقات والصواب وقوفنا قال الشيخ خمس الحق في حاشيته على الدارطني قوله رجاله كلهم ثقات وقال الحاكم ايضا صحيح
 الاسناد وقال العيني واخرجه البيهقي ايضا والحاكم من حديث آخر في المرقطين وقال في حاشيته وقال الدارطني ايضا اسناد صحيح ومنها
 ما اخرجه احمد بن حنبل من حديث ابيه رتبة ان قواما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نسكن بالربا لا نجد المار فخرجوا
 او شربوا فينا الجنب والحاكم في النفساء فقال عليك ارضكم ثم ضرب بيده على الارض وضربة واحدة ثم ضرب وضربة اخرى مسح بها على يديه
 الى المرقطين منها ما اخرجه النزار بسنده عن عائشة مرفوعا التيمم ضربتان وضربة للوجه وضربة لليدين الى المرقطين ومنها ما اخرجه الطبراني بسنده
 عن ابن ابي اسير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم وضربة للوجه وضربة لليدين الى المرقطين قالت كنفية كنفية التيمم التي يفرق على جنس
 الارض ويحس بها وجهه ثم يضرب وضربة ثانية ليقطع العين كفن اليسرى على ظهر كفه اليمنى مسح بثلاثة اصابع اى الجبهة واليدين والرجلين
 الى المرقطين ثم مسح باطنها بالابهام والمسح الى بؤس الاصابع ثم يبعث الى اليسرى كذلك لكن التيمم الغير متان والاسبغ
 وشروطه ستة النية والسبح وكونه ثلاثا اصابع واكثر والصعيد وكونه مطهرا وقفا المار وقيل الاسلام ايضا
 ثمانية الضرب بباطن كفيه وقلبها وادبارها ولفظها وتفرغ اصابعه وتسميته والترتيب والاولا وكشوع
 في غزاة المريسج لما اضلته عائشة عقدت في شعبان سنة ست من الهجرة وعلقها بالغزوة بنى اصطلاح فيها
 وقفت قصة الافك لعائشة قولها عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اسيد بن
 حضير وانا سامعة في طالب فلادة اضلتهما عائشة فحضرت الصلوة فصلوا بخير وضوء فاتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم فذكر ذلك له فارتدت آية التيمم زاد ابن نقيب فقال اسيد بن حضير يوحى اليك الله فانزل بها
 امر تار هبة الا جعل الله للمسلمين ولك فيه فرجا قوله فانزلت آية التيمم قال ابن العربي في مفضلة ما وجد لها بها
 من دوار لانا لا نعلم اى الايتين عن عائشة قال ابن ابي عمير آية النساء والآية المائدة وقال الدارطني هي آية
 النساء لان آية المائدة تشبه آية الوضوء وليس في آية النساء في كبر الوضوء قلت
 لو دفعت يدي على ما ذكره الحميدي في محبة في حديث عمرو بن الحارث فذكر الحديث وفيه ففرقت يا ايها الذين آمنوا
 اذا قمتم الى الصلوة الى قوله بحكمكم تشكرون لما احتجوا الى هذا الخبر وكان البخاري يشار الى هذا القول بقية الآية
 المذكورة كذا في شرح البخاري للعيني قوله فقال اسيد بن حضير قال الاسود والاسلام نور الله قلوبنا بنوره يريد بذلك
 ان تعرب عالم الخلق كان بهذا الامر وذلك كما ترى قال في كذا رتبة شك افتشاني لما عاينته قال
 مسامحة واتهمت برأهوى حين سبته لند قوله وما ينزل بك امر تكفهين هذا الشعر لان قصة التيمم كان بعد قصة
 الافك فصيل العقد كان مرتين في غزوتين وقال ابن سعد وابن حبان وابن عبد البر في الاسناد ان قصة التيمم
 كانت في غزاة بني المصطلق في غزاة المريسج وفيها قصة الافك فحين كان ما جرمه فاستحل على ان يظن منها
 في تلك السفر مرتين لا خلاف القضاة كذا في القصة متقطعا حاصلها الترام التمدد في سفره

او سفرين والله اعلم وقد قال بعد ذلك وما تقدم من اتحاد القصة الطهر والله اعلم اي اتحاد قصة ضياع الحق
 لا يريد اتحاد قصة الافك وقصة التيمم واعلم ان قوله نصلوا الخير وضوء ليس حجة على الخنفية حيث لا يوجد الاداء
 على فاقد طهورين في الوقت ثم الاعادة كما في خصوص عن الشافعي اولاد وغيره اعادة كما هو في جمل يقبلون بالتبشير الوقت
 وجوب القصد بعده وذلك ان هذا واقعة حال لا عموم لها بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بغير طهور فان ذلك لا يثبت شرعية
 ويؤيد فقد الطهورين فلا يلزم قياس على نحو العجز عن القيام واسترو غير ذلك لا التقييد بقياس على الامساك في مرضا للحائض اذا جهرت بالسراة
 وعلى المضي على افعال الحج اذا فسد قياس التجارى فاقد الطهورين على فاقد المار بهم الصحابة الذين صلوا بغير وضوء
 لازم فان فقد المار بغيره فقد الطهورين نادر ولا يلزم الحاقه بالاكثرا فاذن ليس عندهم نص ولا قياس قوله
 عن ابن عباس عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس بأولات الجيش ومعه عشرة
 فانقطع عقد لهما من جزع طفا فجلسوا للناس ابتغاء عقد لها ذلك حتى اصلاء الفجر وليس مع الناس
 ماء فتعيط عليها ابويكف تمال جسعت الناس وليس معهم ماء فانزل الله تعالى ذكره على رسوله صلى الله
 عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب فقام مسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرروا
 بأيد يهجم الى الارض ثم دفعوا ايديهم ولم يفتقروا من التراب شيئا لمسحوا بها وجوههم وايدى يصعدوا الى المنا
 ومن بطون ايديهم الى الابطال الترس نزول المسافر آخر الليلة نزلة للاستراحة قوله بأولات الجيش وفي
 رواية البخاري بالبیدار وبذات الجيش قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره اولات الجيش هو ذوات
 الجيش موضع على بريد من المدينة ومبينة وبين العقيق سبعة اميال قاله ابو عبيد البكري في معجمه والعقيق من طريق
 مكة لا من طريق خيبر فتقول النوى البیدار وذات الجيش بين المدينة وخيبر كما ترى اه قلت البیدار هو الشرف
 الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة بالقرب من المدينة وذات الجيش وراوى الحليفة في حديث ابن عمر قال سيدكم
 هذا التي تكذبون فيها ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند مسجد الحريث والتقد هو القلعة وهو كل ما يعقد
 يعلق في العنق قبل كان سنة اثنا عشر درهما وكانت استعارت من اسمها كما في رواية قوله فانزل الله تعالى ذكره اي
 آية التيمم قال البغوي في المعالم ذميب الزميري الى انه يمتح البیدين الى المنكبين لما روى عن عمار انه قال تيممنا الى المنا
 وذلك حكاية فعله لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روى انه قال اجنبت فتمكثت فلما سال النبي صلى الله عليه
 وسلم امره بالوجه والكفين اه وقال البيضاوي البید اسم للعنق والى المنكبين وراوى انه عليه الصلوة والسلام تيمم
 ومرح يد الى مرفقيه والقياس دليل على ان المراد باليدى هنا الى المرفق اي في الآيتة ويعني بالقياس قياس الفرع
 على الاصل قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره لعلم تيمموا بعد نزول الآية قبل بيان صفة باجتها وهم حتى بن لهم
 النبي صلى الله عليه وسلم وذلك كما تيمم عمار بالمعك بعد ذلك للجنازة زعمانه ان تيمم الجنازة يتخير ان قال الحافظ ولم
 ولم يقع في شيء من طرق حديث عائشة ثم اقيمت التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه لكن اختلف الرواة عنها في كيفية فوجدتها
 على الوجه والكفين في التيمم في تيمم الجنازة وهو رواية اخرى لما روى عن عمر بن الخطاب وغيره القنينة في السنن وفي رواية الى
 الفرع ورواية اخرى الى الابطال فانما رواية الى القنينة ولكن الصلوة لغيرها مقال لما روى الى الابطال فقال الشافعي في غير ذلك فان ذلك مرابي

صلى الله عليه وسلم نكل تميم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعد فلو ناسخ له وان كان بغير امره فالحجة فيما امر به
 قوله عن شقيق قال كنت جالساً بين يدي عبد الله وابي موسى فقال ابو موسى يا ابا عبد الرحمن ارايت
 لو ان رجلاً اجنب فلم يجد الماء شهر اماكن بينهم قال لا وان لم يجد الماء شهر فقال ابو موسى فكيف
 تصنعون بهذا الآية التي في سورة المائدة فلم يجدوا ماء فقتلوا الصبي اطميا فقال عبد الله لو خص
 لهم في هذا الا وشكوا اذا برء عليهم الماء ان يقيموا بالصعيد فقال له ابو موسى وانما كرهتم هذا الهذيل
 قال نعم فقال له ابو موسى الم تسمع قول عبد الله لعمر لعنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت
 فلم يجد الماء فمترعت في الصعيد كما تترغ الدابة ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له
 فقال انما كان يكفيك ان تصنع هكذا فضرب بيده على الارض فنفضها ثم ضرب بشماله على يمينه
 ويمينه على شماله على الكعبين ثم مسح وجهه فقال له عبد الله اقلتم عمر لم يقنع بقول عبد الله
 فقال ابو موسى ابو عبد الرحمن كنية عبد الله مسعود انا جري بينهما الكلام في مسألة التيمم للجنب لانه كان بلغ
 ابو موسى ان ابن مسعود يقول باقتصار التيمم بالمحدث ولا يجوز التيمم للجنب قد وقع في هذا السباق من الكلام
 فقديم وتأخير فان الظاهر ان ابو موسى الاشعري استدلل اولاً بقصة عمار وعمر فلم يقبله عبد الله وقال اقلتم عمر
 لم يقنع بقول عمار فكيف يستدل بامر لم يقنع عمر عليه ولم يقبله فانتقل ابو موسى الى استدلال آخر بالآية التي في
 سورة المائدة فقبل عبد الله وبين مذهبه ومصلحته وحكمه انه لا يقول بعدم جواز التيمم للجنب مطلقاً بل هو مسلم عندنا
 وهذا الذي قلته من عدم جوازه كان دفعا للمفسدة لتدليس الناس في ذلك اذ ابرء عليهم المار او عرض لهم عذر
 ليسير فلو فرض لهم في ذلك الاستيقوا الى التيمم فلاجل ذلك قلت هذا القول اجنباً وسد الباب
 وقد اخرج البخاري في هذا البحث في صحيحه بهذا الترتيب من طريق حفص بن غياث عن الاخش عن شقيق
 وشيخ مشايخنا قدس الله سره ان عامة العلماء قالوا ان مذهب ابن مسعود وعمر عدم جواز التيمم للجنب لقول
 بعضهم رجوع ابن مسعود فهذا ابن مسعود قد اظهر مقصوده انا عمر فلم يظهر وكان رضي الله عنه في غاية القصور
 وكان مذهبه مذهب ابن مسعود انه كان يني سد الذرائع كما يظهر بالتامل في جوابه حين قال له عمار يا امير المؤمنين
 ان شئت والله لم اذكره ابد ا فقال عمر كلا والله لنق لينك من ذلك ما توليت اي لا اهلك عن ذكره
 فلا تقع منه والله لئلا يملك ما تحملت به ورضيت لها فهذا اقرار منه بالكفاية بجواز التيمم والا لنهاه عن بيان تلك القصة
 والله اعلم استدلل بهذا الحديث وبما لها من الاحاديث المجمع على صحتها الامام احمد ومن معه على ان الواجب في
 التيمم ضرباً واحداً ومسح اليدين الى الكوعين قلت واقعة عمار وقع مرتين مرة بعد نزول آية التيمم قبل بيان اصفته
 وواقعة اخرى لما كان مع عمر في سرية عين اجنباً في ريش عمار ذكر المفقين في الواقعة الاولى وحديثه بذكر الكعبين
 في الصحيحين غير ان في الواقعة الثانية وقد اختلف الروايات فيها فيما رواه البخاري وسلم ففي رواية عن عمار فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك هكذا فضر النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ونفض فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه
 وفي اخرى رفاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يكفيك الوجه والكفين وفي هذا الحديثين ذكر الوجه والكفين وفي اخرى

ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال انا يكفيك ان تصنع هكذا وضرب بكفه ضرباً على الارض ثم نفضها ثم
 مسح بها ظهره كفه بشماله او ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه في رواية لقال عمار ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيد الياض
 مسح وجهه وكفيه فاختلقت روايات البخاري في ان آله مسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت واحدة
 او شنتين فالرواية التي فيها ضرب بكفيه تدل على ان آله مسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت كفيه
 والرواية التي فيها ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيده او ضرب بكفه تدل على ان آله مسح من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كانت واحدة ومثل ذلك الاختلاف وقع الاختلاف في محل المسح ايضا ففي بعضها مسح وجهه وكفيه في
 بعضها مسح ظهره كفه بشماله او ظهر شماله بكفه فيفهم من هذه الروايات ان ادنى ما يكفي التيمم من مسح ان مسح بيده
 واحدة على ظهر الكفين ظهر كفه اليمين بالشمال وظهر كفه الشمال باليمين بل رواية لفظا وتدل على ان ادنى
 الكفاية ان مسح بيد واحدة ظهر كفه احدى يدي اليمين او الشمال واما الروايات التي ورد فيها مسح الكفين فيمكن
 ان يؤول بحديث المضاف الى ظهر كفيه او يقال ان ادنى ما يكفي في التيمم من مسح مسحاً بيد واحدة
 على ظهر الكفين او على ظهر كفه واحد واما مسح الكفين جميعهما ظهرهما وابطنا فاختيار قلبي شعري اي شئ علمهم على انهم
 تركوا هذه الروايات الصريحة الصحيحة واجتنبوا مسح الكفين ظاهرهما وابطنا فلو اعتدروا انه صلى الله عليه وسلم فعل
 ذلك الفعل لكان غرضه بيان صورة الضرب للبيان جميع ما يحصل به التيمم فهذا هو قول المخالفين وثبتت
 ان يلزم مسح الذراعين الى المرفقين والا فلا ثبت لزوم مسح على الكفين ظاهرهما وابطنا فلا بد ان يقال ان النبي صلى
 الله عليه وسلم روى عن عمار ان تيمم الحنابلة يتغير تيمم حديث الا صغر بهذا وأشار الى تيمم المعلوم صنعتها وقد ثبت
 مسح الزراعين الى المرفقين باحاديث كثيرة وقد تقدم ذكر بعضها منها حديث ابى الهيثم عند مسلم وابى داود بلفظ
 مسح بوجهه ويديه ثم روى عليه السلام منها حديث جابر عند الدارقطني روى بسنده عن جابر عن ابى الهيثم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال التيمم ضربته للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ثم قال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقد صححه الحاكم وقال العلامة
 العيني قال الذهبي ايضا اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من يمنع صحته وهذا حديث صحيح صريح في اثبات
 الدعوى واستدلوا ايضا بالكتاب بقوله تعالى قيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فان الله تعالى امر
 ب مسح اليد فلا يجوز التقيد فيه باليد بل وقدر في التقييد احاديث مختلفة فادنى التقييد الذي ورد فيه
 هو ظهر الكف الواحد ثم الكفين والآن الى المرفقين فاما التقيد بالاوليين فيحمل ان يكون لاجل بيان صورة الضرب
 ويحمل ان يكون لاجل بيان ما يحصل به جميع الفعل فلما كان بناء على الاحتمال لم يبق الاستدلال ولا يصح الاحتجاج
 به ولو بقي التقيد بالمرق ولين فيه احتمال يمنع الاستدلال فيؤخذ به وهو الاشبه بالقياس لان المرفق جعل غاية
 للامر بالغسل في الوضوء والتيمم بدل من الوضوء والبدل لا يخالف المبدل ذكر الغاية بتلك يكون ذكرها
 بالقياس ودلالة النص وقد قام دليل الاجماع في اسقاط ما ذكره المرفقين فسقط وبقى ما دونها على الاصل قال
 الخطابي وقد يقول من يخالف في هذا لو كان حكم التيمم حكم الطهارة بالماركان التيمم على اربعة اعضاء فيقال له
 ان العضوين المحذوفين لا عبرة بهما لانهما اذا سقطا سقطت المقابلة عليهما فاما العضوان الباقيان فالأول

ان يدعى فيها حكم الاصول ويستشهد لها بالقياس وليست في شرط في امرها كركعتي السفر قد اعتبر فيها حكم الاصل
وان كان الشطر الاخر ساقط لكان في بدل الجهر وقوله عن عمار بن يامر قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عن التيمم فامرني ضربته واحدا للوجه والكفين فيه دليل صريح على الانقصار في التيمم على الوجهين
بضربة واحدة وان انا واولئك الكفين ليس بضروري ولا يجزئ فيه تاويل المذكور في فعله صلى الله عليه وسلم من ان غرضه بيان
صورة الشرب لا بيان جميع يحصل التيمم لانه في قيل معناه امرني ضربته واحدة للوجه وضربة واحدة للكفين تقدم في
رواية عمار في التيمم بضرتين واما تاويل الكفين فتقدير الغاية اي والكفين الى المرفقين لما روى عنه فيما تقدم من قوله
الى المرفقين او الى الذراعين قلت قال الاوستا العلامة نور الله قلوبنا بنوره حجة صريحة بالحكمة لكنه جعل الفعل
قوليا به يريدانه معلول كان فعليا جعله قوليا فروى بالمعنى فغلط قوله عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الى المرفقين يعني ان صلى الله عليه وسلم امرني ضربته واحدة للوجه والكفين الى المرفقين فمأوردوني الرواية المتقدمة عن
قنادة عن عروة قوله والكفين فقال فيه قنادة انه روى من غير هذا السندان فيروى الى المرفقين وقال البيهقي في السنن ما جازنا
ابوبكر احمد ذكر بسنده قال سئل قنادة عن التيمم في السفر فقال كان ابن عمر يقول الى المرفقين وكان الحسن وابراهيم
يقولان الى المرفقين فقال وحدثنى محمد بن ابي عن ابي عبد الرحمن بن ابي عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال الى المرفقين قال الى المرفقين قال ابو ابي ذر فذكرته لاحمد بن حنبل فحجب منه وقال احسنه
باب التيمم في الحضر اختلف العلماء فيه وذهب ابو يوسف وزفر الى عدم جواز التيمم في الحضر مطلقا وذهب الجمهور
وما كان الشافعي الى انه يجوز لعدم المار والمريض ثم اختلفوا في جواز الصلوة الجائزة مع التقدير على المار عند خواتمها واصلوة الجائزة
عند خواتمها فذهب ابو حنيفة والاوزاعي الى انه يجوز التيمم منه مالك الشافعي فيهم قوله فقال ابو حنيفة قبل رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نحو ما يجمل فلقية رجل فسلم عليه ثم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سلم عليه لعله حتى اتى على جداره ثم يرد
عليه السلامة استدلل الطحاوي بهذا الحديث على جواز التيمم للجائز عند خواتمها قوله قال ابو داود لم يتابع
محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربين عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه فعل ابن عمر قال الاوستا
العلام نور الله قلوبنا بنوره راجع نصب الراية تطلع على مرام المقام واهل ابن دقيق العيد في حديثه جاز كما في نصب
الراية زيادة فقال اني كرهت ان اذكر الله الخ فانت تعلم ان هذا الجبر عاود وقع فعلا في حديثه الى التيمم فلا مانع عنه
وقد حمل الطحاوي حديثه الى الجهم واهل عمرو جاز على الشرح في باب ذكر الجنب فعلق بحديث ابن العنبر فان كان
غير ثابت فتعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم بوجبه بوجبه آخر وعلق لك مراد ابن دقيق العيد كان
التعليل بقوله ينبغي على الاذكار لا الفعل فاعلمه وقال ابن الجوزي كره ان يرد السلام لانه اهم من اسما الله
تعالى او يكون في اول الامر ثم استقر الامر على غير ذلك
باب الجنب يقيم الجمع العلماء على جوازه والنسب الى عمرو بن مسعود انها ينكر ان التيمم للجنب فكان انكارها دفعا
بالفساد لسلامة تسارع الناس في ذلك اذ ابرء عليهم المار او عرض لهم عذر يسير قوله عن ابي ذر قال اجتمعت
عندهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الذين آمنوا فيها فهدوا الى الصراط لا كما نكس القهقي

الجناية فامكثت اكملت فالتفت فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابرأ منكم فقال تكلمت
 اطلت ابادت املكت الويل فلما على بجارية سوداء فجأت لعنست فيه ماء فمستتني بثوب وسنرت
 بالراحلة واغتسلت فكافي القيت عنى جبلا فقال الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر
 سنين فاذا وجدت الماء فامسكه فان ذلك خير قوله ابرأ منى اخرج الى البادية والرغبة قرية بقرب المدينة
 قوله فقال بوزرؤى ابوزرؤى عليه وسلم كشف له حال ابى ذر انظن الى مالك من تميم الجناية قوله الصعيد ابرأ منى التميم
 طور المسلم الم يبرأ الماء ولم يبرأ الى عشر سنين فاذا وجدت الماء فاغسل -

باب اذا خاف الجنب البرأ التيمم قال الخطابي اختلف العلماء في هذه المسئلة فشرد فيها عطار بن ابي اسحاق
 وقال يقتل وان مات واخرج بقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال الحسن بن عوامن قول عطاء وقال سفيان بن مالك
 يتيمم وهو بمنزلة المريض واجازته ابو حنيفة في الحضر وقال صاحباه لا يجزيه في الحضر وقال الشافعي اذا خاف على نفسه
 التلف من شدة البرأ التيمم وصلى واعاد كل صلاة كذلك ورأى انه من العذر النادر وانما جأت الرخص
 النادرة في الا عذر العامة لقوله عن عمر بن العاص قال اختلفت في ليلة باردة في عزوة ذات المسلك
 فاشتفقت ان اغتسل فاهلك فيتمت ثم صليت باصحابي الصبح فلنكر ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا عمو صليت باصحابك وانت جنب فاخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت

اني سمعت الله يقول ولا تقبلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
 يقل شيئا قوله سلاسل قال في الجمع بضم سين مهله اولى وكسر ثانية ما بارض جذام وبسميت الغزوة وقيل
 سميت ذات السلاسل لان المشركين ارتبط بعضهم الى بعض فخافة ان يفرطوا وكانت وراى القرى
 وفيها ومن المدينة عشرة ايام واخذت حجة لابي غيفة فانه قال اذا خاف الجنب ان يغتسل او توضع اقليله
 البرأ ويسر منه يتيمم مطلقا سوا كان خارج المصر وفيه وعند ابى يوسف ومحمد لا يتيمم في المصر لان تيسر الماء الحار المقيم
 في المصر فالب وقال الامام ان العجز قد ثبتت في حقه حقيقة فيعتبر والمراد بالخوف في المرض والبرأ وهو غلبة الظن
 عن المارة او تجزئة او باخبار طبيب مسلم غير فاسق -

باب في المجدد واليتيم وفي نسخة الجرح وفي اخرى العذر وراى اذا كان الرجل في جسده جراحة بل يتيمم
 او يشد على جرحه عصاة فيمسح محل الجرح بغسل ماصح من جسده اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي الى انه يجب
 عليه ان يمسح بين التيمم والمسح واغسل فيغسل ماصح ومسح الجرح من جسده ثم يتيمم وذهب ابو حنيفة واخرون الى انه
 لا يجوز الجمع بين غسل التيمم والكان الكثر منه في الجناية او اكثر اعضائه في الوضوء مجزئا يتيمم ولا يغسل الصحيح ولو كان اكثر منه صحيحا
 واقله مجزئا يغسل الصحيح ويسح على الجرح ان لم يضره على الجبيرة والتيمم ولو كان نصف البدن صحيحا والنصف جرحا لا يغسل الا من
 ومسح على باقية غسل التيمم وان كان بيده قروح يضره الماء دون باقي اعضائه يتيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل
 يتيمم مطلقا قوله عن جابر قال اخرجنا في سفر فاصاب رجلنا مناجح فتنجده في راسه ثم اختلفت فقال احصوا فقال
 هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما تجد لك رخصة وانت تغسل على الماء فاغتسل فمات فلما قد سنا

على النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك فقال قتلتهم قتلهم الله تعالى الاسالوا انهم يعلمون فانما شفاء
 العتي السوال انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصر او يعصب شك موسى عليه جرحه خرقه تم ميمم عليها
 ويغسل سائر جسداته الشئ ضرب الرأس خاصة وجرحه وشقه ثم استعمل في غيره من الاعضاء قوله انت تقدر فتوا
 بذلك لانهم غفلوا عن اليسر في الشريعة وان ليس المراد من الوجوه ان في قوله تعالى فلم تجدوا على الحقيقة بل نعم
 عدم الوجوه ان صورة ومعنى فتوا ان يكون بعيدا عنه واما لعدم معنى فقط فهو ان يعجز
 عن استعمال المار مع قرب مانع كما اذا لم يجد الماء الاستقرار على راس البئر او كان بينه وبين المار عدد او سبع او حية
 او نجاسة عطش على نفسه ولم يضر نجاسة استعماله البهائم او الزبادة او كبر و نجاسة ان يجره او يملكه فيكون عادا للمار
 معنى لان الله تعالى حرم القمار بنفس في التهلكة قوله قتلوه اهلكوه لفتواهم اهلكهم الله قال زجر او تهدد بهم قوله انما
 شفاء العتي اي لما كان اذ اعيار كان يجب عليهم ان يسالوا العلماء عن المسئلة ويحققوا ما عندهم فاسألوا اهل الذكرا
 كفته لا تعلمون فانه لا شفاء لدار الجهل الا بالتعليم قوله انما كان يكفيه انما اي الرجل المحتلم طاهر الحديث يدل على الجمع بين
 التيمم والغسل المسح كما هو مذموم في الشافعي فقيلا الحديث مع ضعفه نجاة للقياس هو الجمع بين البذل والمبدل منه
 وحاصله ان المامور به الغسل المبيح للصلاة والغسل الذي لا يبيح الصلاة وجوده وعدمه سواء كان المار نجسا ولا ان
 الغسل اذا لم يجد الماء كان الاشتغال به سغيا مع ان فيه تصنيع المار وانه حرام فصار كمن وجده بطيم بخمسة مساكين
 فكفر بالصوم انه يجوز ولا يومر باطعام الخمسة لعدم الفائدة فكذلك اهل اولي لان هناك لا يؤدى الى تصحيح المال
 فالمراد بالمار المطلق في الآية هو المقيد وهو المار المهيأ للصلاة عند الغسل بكما يقيد المار بالطاهر ولا ان يطلق المار فيشر الى المتعارف
 والمتعارف من المار في باب الصور والغسل هو المار الذي يكفي للوضوء والغسل المطلق اليه فوجب صرف ظاهره فيقول ان المار في
 قوله يعصر معني او فلا يدل على الجمع بين التيمم والغسل قال لا دستاذا العلماء نور الله قلوبنا بقره قوله ان يتيمم ويعصر او يعصب انهم
 الجرح والمزب على ما يظهر من اللغة بمعنى المنع والشدة على ظاهره لعل عند الشواخ قال في شرح المنهاج والتيمم للمقدم يدل
 عن غسل العصور احويل ومسح السائر يدل عن غسل تحت اطرافه من الصحيح كما في التحقيق وغيره وعليه كمال قول الرافعي
 انه يدل عما تحت الجبهة وقضية ذلك انه لو كان السائر بقدر العلة فقط او بزيادة غسل الزائد كذا لا يجب المسح وهو كذلك
 فاطلا قهر وجوب المسح جرى على الغالب من ان السائر ياخذ زيادة على محل العلة ولا يغتسل له وعندنا الواو للتقسيم على
 الحالتين قال الاشعري في شرح الالغية الثالث زعم قوم ان الواو تستعمل بمعنى او في ثلثة مواضع احدها في اتقسيم
 كقولك اتم ففعل وقوله كما الناس محروم وجارم ومن ذكر ذلك النظم في التختة وشرح الكافي قال
 في المعنى والصواب انها في ذلك على معناها الاصل اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت احدها قال بصان واعلم
 ان كل من الواو واتى بالتقسيم وجهالات اجتماع الاقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا
 وان كانت الواو فيه اكثر اراء -

باب في التيمم بمحبل الماء بعد ما يصلى في الوقت اي بل يعيد الصلاة او لا اتجمعوا على ان التيمم اذا راي
 الماء بعد فراغه من الصلاة لا اعادة عليه وان كان الوقت باقيا واختلفوا فيها اذا وجد المار بعد دخوله في الصلاة فقال

ابو حنيفة وآخرون ان قدر الماء تنقض التيمم سواء كان قدرته في الصلوة او في غير ما فاذا قدر حقيقة الماء في الصلوة
 لطل تيممه وفقدت الصلوة وبه قال احمد بن حنبل في روايته وقال الشافعي لا يرفع التيمم اذا قدر على الماء بعد ما شرع في
 الصلوة لان حرمة الصلوة مانعة عن البطالة فكان عاجزا من الاستعمال حكما ونحن نقول ان قدرة الماء تنقض التيمم ابتداء
 وتيقضه انتهاء فلما طلعت الصلوة لفوات شرطها الطهارة فلم يبق حرمتها وهذا ظاهر وقوله عن ابي سعيد الخدري
 قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلوة وليس معهما ماء فقيمهما صعيدا طيبا فصليا ثم وجد الماء في قوت
 فاعاد احدهما الصلوة والوضوء ولم يبعد الاخر ثم ايتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كمل ذلك له
 فقال للذي لم يبعدهما اصبت السنة واجزا تلك صلاتك وقال للذي توضأ واعاد لك الاجر مرتين اي
 كاجر الصلوتين اللتين صليتهما كليهما مرتين فان كلا منهما صحيحة تترتب عليها مشيئة وان كان احدهما فريضا والاخر نفلا -
باب في الغسل للجمعة يجب او لا قال النووي اختلف العلماء في غسل الجمعة تحكي وجوبه عن بعض الصحابة
 وبه قال من الظاهر وحكاة ابن المنذر عن مالك حكاة الخطابي عن الحسن ومالك وذهب جمهور العلماء من السلف
 والخلف وفقهاء الامصار الى انه سنة مستحبة وليس بواجب قال القاضي وهو المعروف بمذهب مالكة ايجابه
 داخجا من اوجه بظواهر الاحاديث واتجج الجمهور باحاديث منها حديث الرجل الذي دخل وعمره خطيب وقد ترك
 الغسل منها قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فالتفتل افضل حديث حسن في السنن
 مشهور ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو غتسلتم يوم الجمعة وهذا للقطيعي انه ليس بواجب لان تقديره لكان
 افضل واكمل وقال الخطابي ولم يختلف الامر في ان صلوة تجزئية اذ لم يغتسل فلما لم يكن الغسل من شرط
 صحتها دل على انه استحباب كالالاغتسال للعيد وللحرام الذي يقع الاغتسال فيه منقذ السببه ولو كان واجبا
 لكان متاخرا عن سببه كالالاغتسال للجنابة وكيفية النفاس قوله ان عمر بن الخطاب بينا هو يخطب
 يوم الجمعة اذ دخل رجل فقال عمر اتحبسون عن الصلوة فقال الرجل ما هو الا ان سمعت النداء
 فتوضأت قال عمر الوضوء ايضا اول تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اتي احدكم الجمعة فليغتسل قوله
 دخل رجل في الخمارى اذ جاز رجل من المهاجرين الاولين لفظ مسلم اذ دخل عثمان بن عفان قوله الوضوء ايضا من صوابى توضأت
 الوضوء اى انقهرت عليه دون الغسل فيه اختيارا به قبل غدره في ترك التكبير كونه استنبط منه معنى آخر تجد عليه قتيبان المعنى ما اكتفيت بتأخير
 الوقت بتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل انا ترك الغسل لانه تقارض عنده ادراك سماع الخطبة والاستغناء بالغسل
 وكل منهما عيب فيه فآثر سماع الخطبة قال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنبوره الوضوء ايضا منصوب وكان
 الظاهر بحسب المعنى في هذا المقام ان يكون تقديم المفعول على عامله اى الوضوء توضأت لانكار الاختصاص بان التغيير
 التقديم اول لانكار لكن صرحوا في مثل هذا التركيب اذ لا اختصاص الانكار بالمقدم كما في قوله تعالى افغير الله
 تاروا في اعباد قل غير الله انما قال السيد في حاشيته الكشف تحت اياك نعبدا ولا يرى ان قوله تعالى يولطعكم
 عمول على استمرار الاقناع لا على اقتناع الاستمرار كما صرح به في المفتاح وان قوله وما هم بمؤمنين يفيد تأكيد النفي لا التثني
 ان كيدهم قال ايضا لطان النفي وما في حكمه اذا كان مع قيد في الكلام جعل لارة قيد المنفى غير النفي على المقيد وتباد منه

عرفنا انما القيد وثبوت اصله واخرى قيد الشئ فيكون نفيا مقيدا لا نفيا مقيدا وتعين كل واحد من الاعتبارين بقدرته
 تشميلة احد ولغيره باقى الاثمنى في نفع الفعل بعد حتى واشترطا يكون الفعل بعد ما سببا عما قبلها فيمتنع الرفع في ما سرت
 حتى ادخلها لان الدخول لا يتسبب عن عدم السير حيث قال واجازا لا تخش الرفع بعد الشئ على ان يكون اصل الكلام
 ايجابا ثم ادخلت اداة انفى على الكلام باسره على ما قبل حتى خاصة ولوع صفت هذه المسئلة بهذا المعنى على سبويه
 لم يمنع الرفع فيها وانما منعها ان كان انفى مسلطا على السبب خاصة وكل حد يمنع ذلك قال الصبان قال لما بينى والذي ظهر
 اجزاء ما قبله الاغش في الاستفهام ايضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداة على الكلام باسره على ما قبل حتى خاصة
 كان يقول شخص لاخر سرت حتى دخلها فشككت انت في صدق الخبر فقط انت للمخاطب بل سرت حتى دخلها اى الى خبرك
 به فما يخص صحيح اه دنى بدل الجوه واستدل بهذا الحديث من قال بعدم وجوب الغسل للجمعة ووجه الدلالة ان عثمان جعله اذ قرأه عزيم يامره
 بالرجوع للغسل اذ قرأه حاضرا للجمعة وهم على حال العقد ولو كان واجبا لما تركه ولا لزومه فغسل هذا الامر الوارد في الخبر محمول
 على الذنب واجاب عنه الآخرون بان انكاره على راس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل في تقريره جمع البخاري من الذين
 هم جمهور الصحابة لذلك الانكار من اعظم الادلة القاضية بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر على عدم
 الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فاقى تقريره من عمرو بن حفص بعد هذا العمل النووي ومن منعه فلو
 انه لو كان الاغتسال واجبا للنزل عمر من منبره واخذ بيد ذلك الصحابي وذميب به الى المغتسل ويقال لا تقف
 في هذا الجمع اذ ذهب فافغسل فانه سننظر كاو ما مشبه ذلك مثل هذا لا يجيب على من راي الاخلال بواجب من
 واجبات الشريعة وغاية ما كلفنا به في الانكار على من ترك واجبا هو افعاله في هذه الواقعة التي قال الشوكاني قلت وهذا الذي قال شوكاني
 كلام من غفل عن ما جيل عليه عمر بن الخطاب من الشدة والغلظة في الدين وقادمية الناس في احكامهم بواجبات شرع
 فانه رضى الله عنه لسبب برد المشام بن حكيم بن حزام على انه كان يقرأ سورة الفرقان على غير ما يقر بها عمر وجارية
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسله ايضا اخرج ام فردة اخت
 ابى بكر الصديق من البيت حين ناحت وايضا ضرب بين ثدي ابى هريرة حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنخلية وقال لمن لعيت يشهد لا اله الا الله مستيقنا بها قلبية بشرف الجنة حتى خراسته وقال ارجع فرجع فاجش
 بالبار وايضا لما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي على عبد الله بن ابي المنافق حذبه وقال ليس النبي هناك
 ان تصلي على المنافقين وهكذا متيقنا وتشديد اكثر من ان يحصيها نطاق البيان فمن علم وخبرة به
 يستحيل منه ان يستبعد من مثل عمران لقيمه من مجلسه ويرده الى بيته ليغتسل ويترك مجلسه يصلي وقد ترك الواجب
 فالجواب من العلامة الشوكاني مع انه لا باع طويل في الحديث والسير وعارف بسيرة وتقيقاته كيف لم تنبها
 والسبب منه رضى الله عنه ان يقول لذلك الرجل اذهب فافغسل ثم احضر وقد تبه لالامام الشافعي فقال
 فلما لم يترك عثمان الصلوة للغسل لم يامره غير بالخروج للغسل ذلك على انها قد علم ان امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان على الاحتياط وكذا الطحاوي والمحطابي وغيرهما دنى هذا الحديث اشارة الى ان الغسل للصلوة لا يوجب
 وهو الصحيح وفيه ايضا انه لا يصح غسل المحو قبل الصبح اهو قوله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتمل اى بان

مدرك اوان الاضلام والمراو بالواجب الثابت الذي لا ينبغي ان يتركه الا انه ياتم تاركه قال الخطابي معناه وجوب الخفية والاستجاب دون وجوب الغرض ويشبهه لصحة هذا التأويل حديث عمر الذي تقدم ذكره وسببه ان القوم كانوا يعملون في النهبة وليسون الصدق وكان السبي ضيقا فاذا عرفوا انفسهم ريلح وتماذى بعضهم براحة لبعض خصوصا في بلادهم التي في غاية من الحرارة فندبهم الى الاغتسال بقطر الوجوب ليكون ادعى الى الاجابة قوله ليقول من غسل يوم الجمعة واغتسل ثم بكى وابتسك غسل بالتشديد والتخفيف واغتسل قبل ما يعني كرر للتأكيد وقيل معنى غسل جامع ام انه قبل الخروج الى الجمعة لانه اذا جامعها اوجبها الى غسل وقيل غسل اعضائه الوضوء ثم اغتسل والا في الحديث ان غسل راسه بالمحطى غير ثم اغتسل وهو مروي عن كحول وسعيد وعلى الترتيبي عن ابن المبارك وقوله كذا يترك قيل ما يعني كرر للتأكيد وقيل يعني بكرا في الصلوة اول وقتها وكل من السرع الى الشئ فقد كره عليه وسنه ابتكر اذ كرا دل الخطبة ليقال ابتلا اذا اكل بكرة الفواكه قوله كان يغتسل من اربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الجماعة ومن غسل الميت لا يخص غسله في هذه الاربع بل يغتسل الاحرام ودخول مكة وغيره قال السدي معناه يا ميا يغسل من الاربعة لان غسل الميت لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم لذاته الشريف وقال الخطابي قد جمع اللفظ قرآن الا لفظا ولا اشتياق لمختلفة الاحكام والمعاني ترتبها وتنزلها مناز لها فالالاغتسال من الجنابة فواجبة بالاتفاق فالالاغتسال للجمعة فقد قامت دليل على انه كان يفعلها وبما مر به استحبابا ومعقول ان الاغتسال من الجماعة انما هو لا طاعة الاذي والمالايون من ان يكون فذا صلب التحريم رشاش من الدم فلا اغتسال منها استظهار للطهارة واستحباب للنظافة والالاغتسال من غسل الميت فقد اتفق اكثر العلماء على انه خير واجب وقال احمد لا يثبت في الاغتسال من غسل الميت حديث ويشبهه ان يكون من راي الاغتسال منه انما راي ذلك لايؤمن ان يصيب الغافل من رشاش المغسول فضع وربما كانت على بدن الميت نجاسة فاما اذا علمت سلامة منها فلا يجب الاغتسال منه قوله من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملايكة فيسبحون الذكر قوله لاح قال النووي والمراد بالرواح الذهاب اول النهار وفي المسئلة خلاف مشهور فذهب لكثير من المجاهدين والقاضيين واما المجريين من المجاهدين ان الروا بالساعات لخطات لطيفة بعد زوال الشمس والروح عنهم بعد الزوال وادعوا ان هذا المعنى في اللغة ونسب الشافعي ومجاهير العلماء استحباب التكبير ليل اول النهار والساعات عندهم من اول نهاره والروح يكون اول نهاره واخره قال الملا زهري لغة العرب الروح الذهاب سوار كان ادل الليل او اخره او في الليل ونهاره الصواب في يقين الحديث انه وفي الحديث ان التكبير لا يستحب للامام كما استنبط منه المارديني واستنبط المعنى منه ان لا يجوز الكلام والذكر بعد خروج الامام لان الملايكة طهروا سجلاتهم لاستماع الذكر.

باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة

قوله عن عائشة قالت كان الناس يسمون الفسهم فيلوحون الى الجمعة بهيئتهم فقيل لهم لو اغتسلتم

مجان جمع ما بين كطالب وطالب الطالب الما بين العبد والخادم اى لم يكن لهم عبادة وخدم كيفونهم مؤنة عليهم فيخدمون
 انفسهم فيرجعون بهذا الحال والكيفية من لباس الصوف والعرق فتشترتهم رياح قوله ثقيل والقائل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كفى روية البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو انكم تطهرتم يومكم هذا ولو تمسني واجاب مخدوف لو كان للشرط
 اى لكان حسنا فحدث يدل على استحباب الغسل في يوم الجمعة قوله عن عكرمة ان فلانا من اهل العراق
 جاءنا فقالوا يا ابن عباس اتري الغسل يوما الجمعة واجبا قال لا ولكنه اظهر وخير لمن اغتسل ولمن لم يغتسل
 فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان الناس مجوس دين يلبسون الصوف يهملون على
 ظهورهم وكان مسجد ها ضيقا مقارب السقف انما هو عرش مخزرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح اذى بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تلك الريح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليست احدكم اغتسل
 فاجبت من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى ذكره بالخبر ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسم
 مسجدهم ونهب بعض الذي كان يوذى بعضهم بعضا من العرق اصل قول ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما وجب غسل يوم الجمعة على الامة اياها بالاجزاء تركه ولكن ندبهم الى الغسل لئلا يتأذى المسلمون بعضهم ببعض
 ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في رواية عائشة المتقدمة لو اغتسلتم وقول صلى الله عليه وسلم في حديث اللاحق من
 توضأ فيها ونمت ومن اغتسل فهو افضل فان فيه البيان الواضح ان الوضوء كاف للجمعة وان الغسل لها فضيلة وان
 الوضوء ممدوح مندوب ومرغوب شرعا لا يرم على من يقتصر عليه قال في الجمع فيها ونمت اى فبهذه الحفلة يعنى
 الوضوء وبالفضيلة ونمت الحفلة هى قيل ونمت الرخصة لان السنة الغسل قال بعضهم فبالرخصة اخذ
 ونمت الرخصة قلت معناه وبالسنة اخذ ونمت السنة

باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل اى بعد اسلامه يحتمل ان يقال يسلم اى يريد الاسلام فيؤمر بالغسل
 قبل اسلامه استحبابا باختلاف العلماء من يجب الغسل بعد اسلامه الكافر لا قال الخطابي هذا عند اكثر اهل العلم على الاستحباب
 لا على الايجاب قال الشافعي اذا اسلم الكافر اجبت لان يغتسل فان لم يغتسل ولم يكن جنبا اجزاه ان يتوضأ ويصلي
 وكان احمد بن حنبل في البوثر يوجب ان لا يغتسل على الكافر اذا اسلم ولا يظهر الحديث قالوا لا يجزئ المشرك في يوم كفه
 من جلاء او احتلام وهو لا يغتسل لو اغتسل لم يصح منه ذلك لان الاغتسال من الجنابة فرض من فروض الدين وهو
 لا يجزئ الا بعد الايمان كالصلاة والزكاة ونحوها وكان مالك يرى ان يغتسل الكافر اذا اسلم واختلفوا في المشرك
 يتوضأ في حال شركه ثم يسلم وقال عاصم الراى لان يصلي بالوضوء المتقدم في حال شركه ولكنه لو كان يتيم ثم
 اسلم لم يكن له ان يصلي بذلك التيمم حتى يستأنف التيمم في الاسلام ان لم يكن واجدا للامار والفرق بين الامرين
 عندهم ان التيمم مقتضى الى النية وبغية العباد لا يصح من مشرك والطهارة بالما غير مستقرة الى النية فاذا وجدت
 من المشرك صححت في الحكم كما توجب من مسلم سوار وقال الشافعي اذا توضأ وهو مشرك او يتيم ثم اسلم كانت عليه عادة
 الوضوء للصلاة بعد الاسلام وكذلك التيمم لا فرق بينها ولكنه لو كان جنبا فغسل ثم اسلم فان صحابه قد اختلفوا في

ذلك فتم من قال بحب علي الاغتسال ثانيا كالوضوء وسواء وهذا شبهة منهم من فرق بينهما فإرى عليه ان يتوضأ على كل
 حال لم ير عليه الاغتسال فان اتم وقد علم انه لم يكن اصابته جنابة قط في حال كفره فلا غسل عليه في قولهم جميعا وقول أحد
 في الجمع بين الإيجاب الاغتسال والوضوء عليه اذا سلم شبهة بظاهر الحديث وسواء في انتهى واجتنب القائلون بالاستحباب
 الا لمن اجنب لان لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم كل من سلم بالغسل لو كان واجبا لما خفف الامر بعضا دون بعض فليكن
 ذلك قرينة تصرف الامر الى الندب واما وجوبه على المجنب فلا ولا القاضية بوجوبه لانه لم تفرق بين مسلم وكافر واجتنب
 بالقائل بالاستحباب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب كحديث الاسلام مجيب وفي رواية يهدم ما كان قبله قلت
 وعند الحنفية ما قال في المنيّة وشره للعجلى وواحد منها اي من الاغتسال مستحب وهو غسل الكافر مذكوره مطلقا تمس
 الأئمة السرخسي في شريحه للمبسوط وذكر في المحيطان الكافر اذا اجنب ثم سلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة
 صفة باقية بعد اسلامه بقار صفة الحديث وقال في الدر المختار كما يجب على من سلم جنبا او حائضا او نفساء ولو بعد
 الا لقطار على الاصح بقار الحديث الحكمي كذا في نيل الوجود قوله عن حنيفة بن عاصم قال اتيت النبي صلى الله
 عليه وسلم اريد الاسلام فامرني ان اغتسل بماء ووسل وواسد شجر النبق اي امرني بالاغتسال بعد ما استلمت
 ويؤيده ما رواه الخمسة الا بن ماجه والامام احمد في مسنده بهذا الاسناد من طريق عبد الرحمن قال حدثنا سفيان بن علف
 انه سلم فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يغتسل بماء ووسد ويغتسل بان يكون المعنى اتيت اريد الاسلام فامرني ان اغتسل
 بماء ووسد ثم سلم ويؤيده ما رواه البخاري في المغازي في قصة ثمانية بن اثال ونقطة فقال اطلقوا ثمانية فانطلق
 الى جبل قريب من المسجد فغسل ثم دخل المسجد فقال شهدان لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله
باب المنيّة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها اي يغسل الحائض الثوب الذي تلبسه ايام حيضها
 بعد التفرغ من الحيض فقالت الحنفية اذا اصابته الجناسه فاذا انتهت فرض ان يلبس الثوب المانع وقال الشافعي
 اذا انتهت فرض سوار كانت قليلا او كثيرا او قال بالكلية النجاسة واما اذا لم تصبه النجاسة فصل ذلك الاشياء الممنوعة
 الذي لم تصبه النجاسة امر مندوب اليه سبل التنظيف ووقع الراية والرسولة قوله سئلت عائشة عن الحائض
 يصيب ثوبها الدار قالت تغسله فان لم يذهب اثره فلتغيبه بشئ من صفرة اي ان لم يذهب اثر لون
 دم الحيض فليغفره ليغيب لون دم الحيض ازالة اثر النجاسة ليست بواجب وهو ذهب الى خيفة قوله قالت عائشة
 ما كان لاحد ان لا يتوب واحد تجب فيه فاذا اصابه شئ من دم بلبته برينها ثم قصته برينها اي بلبته بلبتها او
 قصته اي ولبنته برينها او لظفر اصابها كما في نسخة وحل عائشة تغسله بعد ما تقصعه برينها ولم يذكره الراوي
 او يقال اذا زالت النجاسة بالريق فقد طهر وهو ذهب الى خيفة دانه قال يطهر البدن والثوب بالماء وبما لم
 مزمل كالمخل ما لورد فهو حجة له ويمكن ان يكون الدم قليلا معفو عنه فلا تغسله فيكون حجة له في مسأله اخرى قوله
 فقالت امر مسلمة قد كان يصيبنا الحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلث احلانا
 ايام حيضها ثم تطهر فتغسل الثوب الذي كانت تغلب فيه فان اصابه دم غسلسناه وصلينا فيه
 فان لم يكن اصابه شئ تركناه فلم يمنعنا ذلك من ان نغسل فيه اي ان لم يصيب الثوب شئ من دم

الحض تركناه اي ذاك الشوب من اهل اولم ينعوا ذلك اي الشوب بالغفر الغسل او تلبث اياما فيه ايام حوضها من
الصلاة فيه قوله سمعت امة تيسل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تصنع احدا نابتورها اذا ارادت

الطهرات صلى فيه قال تنظف فان رأيت فيه دما فلتغسله بشي من ماء ولتنظف مالم ترفيه ولتغسل فيه
القرص والتقرين كذلك باطراف الاصابع والاطفار مع صب الماء عليه وهو بلغ من غسله بجميع البدن قوله لتنظف
مالم ترفيه اي لتغسل غسلا خفيفا بعد ذلك التقرين ادا لم ترفيه اي ذلك الماساثر الدم ويمكن ان يكون معنى الجملة
لتنظف اي لتغسل قوله لم ترفي ذلك الشوب الدم وهذا الحكم يكون على سبيل التنظيف ودفع الرائحة الكريهة ولازالة
الوسوسة كبل السر ابل بعد الوضوء اذا اراد بالوضوء الرش قوله اذا اصاب احد اكن الدم من الحوض فلتغسله ثم
لتنظف اي لتغسل بالماء ثم لتغسل فيه فانظف في هذا الحديث معنى الغسل بالانفلق وهو الذي قاله المحقق في قول

الصبي قوله سمعت امة بنت محمد تقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن امر الحوض يكون في الشوب
قال حكيه بغسله واعسله بماء وسد المراد بالصلح بهنا عود وصلح حيوان في بي عود يشبهه وانما امر حكيه بالصلح
ليقتل تجسده الله الا صق بالشوب ثم يتبعه الماريزيل الاثر والامر بغسل ما ورق الصدر لزيادة التنظيف

باب الصلوة في الشوب الذي يصيب اهله فيه اي يجاس فيه هل يصلي فيه قبل ان يغسل ولا اتفقوا على
ان الصلوة في شوب الذي جامع فيه امراته يصلي فيه اذ لم اصابه الحي او المذي قوله عن معا وبتر بن ابي سفيان

انه سأل اخنوخ ام جليلية زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
في الشوب الذي رجا معها غير فقات نعم اذ لم يرفيه اذ في هذا الحديث يشير الى نجاسة المني بل يدل على نجاسته

باب الصلوة في شعر النساء بضم الشين المعجمة واليمين المهملة مع شارب ككتاب الطبع وهو ما تمت لذات من
النساء بل شعر كسدي لا يصلي فيه احتياطا لان ذلك الشوب اقرب الى النجاسة وان الحكم بنجاستها بالا احتمال قوله

عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في شعر ناو في كحنا قال عبيد الله بن شهاب

اي معا بن النضر في الشعر والمخات اي في ان شيوخه قال شعرنا وقال كحنا فان قيل قد عرفت المصنف باب الصلوة
في شعر النساء ولفظ شعر كوك فيه فكيف ثبت الحديث حكم الشعر قلت وجهه ان لو كان في الحديث لفظ الشعر فثبتت

المدعى بظاهره ولو كان لفظ المحف فالحف يشمل الشعر وعيدق عليه او يقال اذ كان في الحديث لفظ المحف فيثبت
حكم المحف ثم يثبت حكم الشعر بالاولوية لانه اذا ثبت الاجتناب عن المحف فيثبت في الشعر بالاولوية لانها اقرب الى النجاسة

وهذا حكم مبني على الاحتياط قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في ملاحقنا جمع لمحفة

باب في الرخصة في ذلك اي الرخصة في الصلوة في شعر النساء قوله عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم صلى عليه صرط وعلى بعض الزواجه منه وشي خالف يصلي وهو عليه الرط كسار ويكون من صوف وبر كان
من خراذ غيره ومناسبة الحديث بالباب بان امر الذي كان بعضه على بعض الزواجه صلى الله عليه وسلم وكانت هي عائشة
كان الرط اسهل لا يستعملها فلا يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثم ثبت الرخصة في الصلوة في ثياب النساء وهذا اذا كان واقع
في هذا الحديث قصته معائزة لما ياتي في الحديث الاصح وانما اذا كانت القصتان واحدة فالمناسبة ظاهرة

قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وأنا إلى جنبه إذا أحاسن
وعلى مرطلي وعليه بعضه أي بعض من المروط فثبت الرخصة في الصلوة في شعر النصار

باب المتنجس من الثوب بل يتنجس الثوب ويلزم تطهره وهل يحكم بطهارة المني أو نجاسته
الفتن العمار على أن المذي نجس يجب غسله من الثوب والبدن واختلقوا إلى المني فذهب
مالك وإليه حنفية إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابسا وهو رواية عن أحمد وقال مالك
لا بد من غسله رطبا ويابسا وقال الليث هو نجس ولا تعاد الصلوة منه وقال الحسن لا تعاد الصلوة من المني في الثوب
وإن كان كثير أو قل أو لم يكن في الجسد وإن قل وهو الشافعي إلى أنه طاهر قال النووي ولنا قول شاذ ضعيف أن مني
المرأة نجس دون مني الرجل وقول أشد منه أن مني المرأة والرجل نجس للصواب أنها طاهرة إن دلت كل كل مني الطاهر فيه
وإن كان لا يصح بنا طهرهما لا يحل لأنه مستفاد فهو داخل في جملة النجاسات المحرمة علينا فاستدل القائلون
بطهارة المني بأحد حديثي الفرك والتأملون نجاسته بأحد حديثي الغسل قال الحافظ في الفتح وليس بين حديثي الغسل
وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحل الغسل على الاستحباب لا على الوجوب
وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحل الغسل على ما كان رطبا
والفرك على ما كان يابسا وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لأن فيه العمل على الخبر والقياس معالانه
لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدم
بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسلم المني من ثوبه
بحرقه لا بفرغ يصلي فيه وتحكمه من ثوبه يابسا ثم يصلي فيه فإنه يتقمن ترك الغسل في الحالتين وأما مالك فلم يعرف
الفرك وقال إن العمل عندكم على وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرك حجة عليهم وحل بعض أصحاب الفرك
على ذلك بالمار وهو مردود بل في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيته ذاتي لأحد من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يابس بطفرى وبأصح الترمذي من حديث همام بن الحارث أن عائشة أكرت على ضيقها غسل الثوب
فقلت لم أشد علينا ثوبا ما كان كيفية أن يفركه بأصابعه فرما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة
وهو مردود أيضا ما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا لقد رأيته أفرقه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فركا فيصل فيه وهذا التعقيب بالفتن في احتمال تحلل الغسل بين الفرك والصلوة وأصح منه رواية ابن خزيمة أنها
تحكم من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي على تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسته
المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بجرده والله أعلم انتهى وقال العيني في شرح البخاري راء على ما قلناه
بقوله ثم إن بعضهم ذكر في أول هذا الباب كلاما لا يذكره من البصيرة وردية وفيه ما ذهب إليه الحنفية ومع هذا أخذ كلامه
هنا من كلام الخطابي مع تغيير وهو أنه قال وليس بين حديثي الغسل وحديث الفرك تعارض إلى آخره قال مالك لا يكتفون
فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك قلت من هو الذي ادعى تعاضلا بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج إلى التوفيق ولا نسلم

المتعاض بينهما أصلاً وحديث الغسل يدل على نجاسة المني بدلالة غسله وكان هذا هو القياس أيضاً في يابس ولكن
 نقص في حديث الفرك وقوله بان يحل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب كلام واه وهو كلام من لا يرى
 مراتب الامر الوارد من اشريع فاعلى مراتب الامر الوجوب وادناها الاستحباب ومنها لا وجه للمثاني لانه عليه الصلوة والسلام
 لم يتركه على ثوبه ابدًا وكذلك الصحابة من بعده وموافقة على الله عليه وسلم على فعل شيء من غير ترك في الجملة يدل على
 الوجوب بلا نزاع فيه وايضا الاصل في الكلام الكمال فاذا اطلق اللفظ ينصرف الى الكمال اللهم الا ان يصرف ذلك
 بقربة تقوم فندل عليه حينئذ وهو محوى كلام اهل الاصول ان الامر المطلق اى المحرر عن التقييد يدل على الوجوب
 ثم قوله بالطريقة الاولى ارجح من غير راجح فضلاً ان يكون ارجح بل هو غير صحيح لانه قال فيها العمل بالخبر وليس
 كذلك لان من يقول بطهارة المني يكون غير عامل بالخبر لان الخبر يدل على نجاسته كما قلنا وكذلك قوله فيها العمل
 بالقياس غير صحيح لان القياس وجوب غسله مطلقاً ولكن خص بحديث الفرك بما ذكرنا فان قلت لا يجب غسل
 يابس لا يجب غسل رطبه كالمخاط قلنا لا نسلم ان القياس صحيح لان المخاط لا يتعلق بخبر وجه حديث ما والمني نجس
 لا كبر الحدتين وهو الجنازة فان قلت سقوط الغسل في يابس يدل على الطهارة قلت لا نسلم ذلك في موضع الاستحباب
 وقوله كالماء وغيره الخ قياس فاسد لانه لم يأت نص بجواز الفرك في الدم ونحوه وانما جازى في يابس المني على خلاف
 القياس فيقتصر على مورد النص فان قلت قال الله تعالى وهو الذي خلق من الماد بشر اسماه ما وهو موقى الحقيقة
 ليس بما رفسل على انه اراد به التشبيه في الحكم ومن حكم الماد ان يكون طاهراً قلت ان تسميته ما لا تدل على طهارته
 فان الله تعالى سمي المني الدواب ما رفقوله والله خلق كل دابة من ما فلا يدل ذلك على طهارة مني الحيوان (وهو عندنا
 ايضا نجس) فان قلت انه اصل الانبياء والاولياء فيجب ان يكون طاهراً قلت هو اصل الاعداء ايضا كخمود وفرعون
 وما مان وغيرهم على ان القول المعلقة اقرب الى الانسان من اثنى وهو ايضا اصل الانبياء عليهم الصلوة والسلام ومنها
 الا يقل انها ظاهرة وقال هذا القائل ايضا وترد الطريقة الثانية ايضا ما في رواية ابن حزمية من طريق اخرى عن عائشة
 كان تسلمت المني من ثوبه عليه السلام بعرق الاذخر ثم يصلي فيه وتحت من ثوبه يابس ثم يصلي فيه فانه يتضمن ترك
 الغسل في الحاتين قلت رد الطريقة الثانية بهذا غير صحيح وليس فيه دليل على طهارته وقد يجوز ان يكون كان عليه
 الصلوة والسلام يفعل ذلك في طهر الثوب والحال ان المني في نفسه نجس كما قدر في اصاب الغسل من الاذى وهو
 ما رواه ابو داود من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم افاطى الاذى نجف في طهر بها التراب والماء من الاذى
 النجاسة وقال هذا القائل ايضا فاما مالك فلم يعرف الفرك بعمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات قلت
 لا يلزم من عدم معرفة الفرك ان يكون اثنى طاهر عنده بل عنده المني نجس كما هو عندنا وذكر في الجواهر للمالكية المني
 نجس اصلاً وهو يبرئ في غير البول فاختلف في سبب النجس بل هو رده الى اصله ومروءه في مجرى البول وقال هذا القائل
 ايضا وقل بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة وهو مروءه وايضا
 الى اخره قلت الا بقوله وقل بعضهم الحاقط ابا جعفر الطحاوي فانه قال في معاني الآثار لبندة عن مام بن الحارث
 انه كان نازلاً على عائشة فاحلم فرأته جارية لعائشة وهو يغسل اثر النجاسة من ثوبه الحديث واخرج الطحاوي هذا من

اربعة عشر ليقا واخره سلم ايضا ثم قال فذهب الذاهبون الى ان ائمتنا هوانه لا يفسد المار وان وقع فيه ابن
حكيم في ذلك علم انما منتهى حاجتي في ذلك بهذه الآثار وادبها لارا الذاهبين الشافعي والحنفلي ودانهم فقالوا فانهم
في ذلك آخرون فقالوا بل هو خمس وادبها بالآخرين الاوزاعي والثوري وابا حنيفة وصحابه وماكانا والميراث ابن سعد وكن
بن حنيفة وهو رواية عن احمد ثم قال الطحاوي وقالوا لاجبة لكم في هذه الآثار لانها انما جاءت في ذكر ثياب نيام فيها ولم يات في
ثياب يصلي فيها وقد رأينا ان الثياب الخجسته بالغائط والبزول والدم لا بأس بالنوم فيها ولا يجوز الصلوة فيها فقد يجوز
ان يكون ائمتنا كذلك وانما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كنا نقول لا يصلح النوم في الثوب الجس فاما ان كنا نمنع ذلك
و نوافق ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فنقول من بعد لا يصلح
الصلوة في ذلك فلم نخالف شيئا مما روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقد جاءت عن عائشة فيما كانت تفعل ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه اذا اصابني فذكر
بسنده عن عائشة قالت كنت غسلت النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخرج الى الصلوة وان تقع الار
لغى ثوبه واسناده صحيح على شرط مسلم قال الطحاوي وكذا كانت تفعل عائشة ثوب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان
يصلي فيه تغسل النبي منه وتفرغ من ثوبه الذي كان يصلي فيه ثم ان هذا القائل استدلل في رده على الطحاوي بما ذكرناه بان
قال وبذا التعقيب بالفارسي الى آخره وهذا استدلال فاسد لان كون الفارسي بالتعقيب لا ينفي احتمال تحلل الخسل
بين الفرك والصلوة لان اهل العربية قالوا ان التعقيب في كل شيء بحسبه لا ترى انه يقال تزوج فلان فولد فلان
يكن بينهما الامدة المحل مدة متطاولة فيجوز على هذا ان يكون معنى قول عائشة لقد رثيتني افر من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اروت به ثوب النوم ثم تغسل فصيلي فيه ويجوز ان تكون الفارسي ثم كما في قوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فلنسوا العظام سمحا فالفارسات فيها بمعنى ثم الترخي معطوفاتها فاذا
جوز الترخي في المعطوف يجوز ان تحلل بين المعطوف والمعطوف عليه مدة يجوز وقوع الغسل في تلك المدة وبوجه
ما ذكرناه وادبها في مسنده والطحاوي في مصنفه في الآثار عن عائشة قالت كنت افر من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه قوله وصرح منه رواية ابن حزيمة ان لا يساعد البضا فيها وادعاه لان قوله ولم يصلي جملة
اسمية وقعت حالا منتظرة لان عائشة ما كانت تحكي النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه في الصلوة فاذا كان
كذلك كيف تحلل الخسل بين الفرك والصلوة انتهى لمخصا على ما نقله في هذا المجود وقوله عن عمار بن الحارث انه
كان عند عائشة فاحتلم فابصرته جارية لعائشة وهو يغسل اثارا جنانة من ثوبه او يغسل ثوبه فاحتلم
عائشة فقالت لقد ارأيتني وانا افر من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهام بن الحارث كان عند
عائشة فاحتلم فابصرته جارية لعائشة فاحتلم فيه واما ما اخرجه سلم من قصة عبد الله بن شهاب الخولاني قال كنت
نادلا على عائشة فاحتلمت في ثوبي فبقي قصة اخرى استدلل القائلون بطهارة النبي بحديث الفرك وقالوا انما
الخسل محمول على الاستحباب بالنظيف واما القائلون بخباسته فاحتجوا بحديث الخسل ان عائشة كانت تغسل
النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ثم اداه فيه بقعة او بقعا اي اثار الغسل وقالوا يطهره

الفرك ولو كان طاهرا لم يتنجح عائشة الى تطهيره بالفرك وبالنسول والظاهر ان فعلها لم يكن الا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم او اطلاقه وايضا لو كان طاهرا لتركه مرة على حاله لبيان الجواز فلما لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبه مرة فذلك لك الصحابة من بعده علم انه نجس وقال الشوكاني ان التقيد بالزالة المني غسل او سحا او فركا او حشا او سلتا او حكنا بت ولا معنى لكون الشئ نجسا الا انه ما مبر بانزاله بما حال عليه الشرع فالصواب ان الشئ نجس بمجرد تطهيره باحد الامور الواردة.

باب بول الصبي يصيب الثوب الصبي من لدن يولد الى ان يعظم قال ابن عبد البر لجمع المسلمون على ان بول كل صبي ياكل الطعام ولا يرضع نجس كبول ابيه واختلاف في بول الصبي والصبيته اذا كانا يرضعان لا ياكلان الطعام فقال مالك وابو حنيفة وهما يبولان الصبي والصبيته كبول الرجلين مرضعين كانا او غير مرضعين وقال الاوزاعي لا بأس ببول الصبي باوم يشرب اللبن وهو قول عبد الله بن مصلح كذا قال الشافعي بول الصبي الذي ياكل الطعام ليس نجسا كذا قال الشافعي بول الطير بول الصبيته يغسل غسل بول الصبي متبع ما روي عن الحسن البصري فقال يحافظ وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي ادب للشافعية اصحاب الاستقار بالنضج في بول الصبي لا التجارية وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى واحمد واثبت ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال اصحابه هي رواية شاذة واثبت في كفي النضج فيها وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك الشافعي والثالث هما سوار في وجوب الغسل وبه قالت الحنفية والمالكية ثم قال واشتبه الطحاوي الخلاف وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطلان ومن تبعهما عن الشافعي واحمد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وكانهم اخذوا ذلك من طريق الاوزاعي واصحاب المذهب اعلم بمراده من غيرهم احد وقال النووي في شرح مسلم قد اختلف العلماء في كيفية فحارة بول الصبي والتجارية على ثلاثة مذاهب وهي ثلثة اوجه لا صحابنا الصحيح المشهور المختار انه يكفي النضج في بول الصبي ولا يكفي في بول التجارية بل لا بد من غسل كسائر النجاسات والثاني انه يكفي النضج فيها والثالث لا يكفي النضج فيها وهذا هو الوجهان حكاهما صاحب التتميم من اصحابنا وهما شاذان ومن قال بوجوب غسلها ابو حنيفة ومالك في المشهور عنهما واعلم ان هذا الخلاف انما هو في كيفية تطهير الشئ الذي بال عليه الصبي ولا خلاف في نجاسته ونقل بعض العلماء الاجماع على نجاسته بول الصبي وان لم يخالف فيه الا اورد الظاهري قال الخطابي وغيره ليس تجوز من جرد النضج في الصبي من اجل ان بوله ليس نجس ولكنه من اجل خفيف في الزالة فهذا هو الصواب واما ما حكاه ابو الحسن بن بطلان ثم القاضى عياض عن الشافعي وغيرهم انهم قالوا بالطهارة بول الصبي فننضم فحكاية باطل قطعاً واما حقيقة النضج مهنياً فقد اختلف اصحابنا فيها فذهب الشيخ ابو محمد الجويني وابو بكر الى ان معناه ان الشئ الذي اصار البول فيه باله كسائر النجاسات بحيث لو عصره لا يعصر قالوا وانما يخالف هذا غيره في ان غيره ويشترط عصره على احدى الوجهين وهذا لا يشترط عصره وذهب امام الحرمين والمحققين الى ان النضج ان يغبر باله بالمار مكثره لا يبلغ جريان المار وتقاطره وهذا هو الصحيح المختار وبطل عليه الضميمة ولم ينسله انتهى قلت لعل بشرط بعض الشوافع التقاطر في النضج الزم بعض الموالك على الشافعي ان بول الصبي طاهر عندكم كما اخبر الحافظ وقال كانهم اختلفوا من طريقين اللازم احده لان بالنضج بمعنى الذي قاله الامام الحرمين ازدا وبول الصبي فكيف الطهارة قال ابو بكر بن

العربي والغزالي وابن تيمية ان المار بجبل او ستهلك فاذا غلب على بول اصبى يجبل الى الطهارة كما ان الانسان
 يقولون ان الحمار اذا صار لحما يكون طاهرا قلت فيه فليكن ذلك الحكم في بول الجارية والرجال ايضا وعلى ان حكم الاحالة
 في الغور مستبعد بخلاف حمار الملح فان الاحالة فيه بعد زمان فان سلم ان ما حكاه ابو الحسن والقاضي وآخرون
 من طهارة بول اصبى عن الشافعي باطل محض ولكن يلزم ذلك على من يذهب فلا يلزم بعض الموالك وجه ظاهرهم قد جاز
 رخصة بالنضج في بول الغلام الملم بالطعام دون الجارية كما في حديث ام قيس فنضجه ولم يغسله وفي حديث
 علي انما يغتسل من بول الانثى وينضج من بول الذكر وفي رواية ابن ماجة عن مرفوعة شريح بول الغلام يغسل بول
 الجارية وفي حديث ابانة قالت كان الحسين بن علي في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه فقلت
 ايس ثوبا اعطاني اذا ركن حتى اغسله قال انما يغسل من بول الانثى وينضج من بول الذكر وفي حديث
 ابي اسحق قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا اراد ان يغتسل قال وري فتاك قال فادبره فقام
 فاستره به فاتي بحسن الحسين فبال على صدره فحمت اغسله فقال يغسل من بول الجارية ويبرش من بول الغلام
 وللنسائي من حديث ابي اسحق مثله فبهذه الاحاديث واما الهات ههنا بالرخصة في بول الغلام بالنضج والفرق بينه
 وبين الجارية وفي الموطا قال محمد قد جأت رخصة في بول الغلام اذا كان لم يأكل الطعام وامر بغسل بول الجارية و
 غسلها جميعا احب اليها وهو قول ابي حنيفة قال الطحاوي وانا فرق بينهما لان بول الغلام يكون في موضع واحد
 فنضج بول الجارية يتفرق سبعة مخرجه فامر في بول الغلام بالنضج بهد صب المار في موضع واحد واراد غسل
 بول الجارية ان يتبع المار لانه يقع في مواضع متفرقة قلت اجل صاحبنا انضج والرش والصب واتباع المار
 على الصب الخفيف بغير مبالغة وذلك الغسل على الغسل مبالغة مستوفى اغسل قال الحافظ قال ابن دقيق العبد اتبعوا
 في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها لم يغسله اي غسلها مبالغة وهو خلاف الظاهر ومعبده وروى الاحاديث الاخر
 في التفرقة قلت قال الا يستأذ الغلام نور الله قلوبنا بنوره قوله في رواية ام قيس فنضجه ولم يغسله قال ومن لم
 يذهب الى ظاهره كابي حنيفة وذاك حمله على الغسل الخفيف بغير مبالغة بالنضج تارة وبالرش اخرى كما عند الترمذي والصب
 ايضا كما عند مسلم فدعا بما رخصه عليه وفي رواية فدعا بما رخصه بوله ولم يغسله فمعنى فنضجه او فرشته ارسال المار
 عليه حتى خرج البول ولم يبالغ في الغسل بذلك لان الغلام لم يأكل الطعام فلم يكن بوله عفونة تفتقر في ازالتهما
 الى المبالغة ولم يرد انه لم يغسله بالمرّة بل راد به التفرق بين المسلمين والتبعية على انه غسل دون غسل بغير مبالغة
 بالغسل من الآخر انضج ونزل هذه الملاحظة هي العربية في انتفاص المار وفي النضج المار ترين وم الحقيق في تليين نضج فرجه
 في المذي ومنه النضج للسانية وحديث ما عني الزرع النضج فنيه نصف العشر كما في السراج قلت كيف قال ابن دقيق
 العبد انه خلاف الظاهر وفي لفظ عند مسلم ولم يغسله فسل اي شديدا فان المفعول المطلق يكون للتاكيد والنضج يستعمل
 في الغسل كما في حديث علي في المذي من قوله صلى الله عليه وسلم فنضج فرجه اي يغسله وفي لفظ اذا وجد احدكم ذلك
 (اي خروج المذي) فليغسله اي فليغسله في اخرى قلت يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك
 بان تاخذ كفان ماز فتنضج بهما من ثوبك اي تغسل بالكف من المار ثوبك في رواية عند مسلم عن ابن عباس

والنفخ فربما قال النبي معناه غسله فان النفخ يكون غسلا ويكون رشاً وقد جاء في الرواية الاخرى يغسل فذكره
فقيمين حل النفخ عليه فقد اقره بها فرمته في بول الصبي وقال والا حاديت الصحيحة تزعم على ابني خبيثة فيما للجب كيف
قال هذا يقولون بانهم لا يفعلون -

باب الاستسقاء لصيبها البول اي كيف يطهر تختلف العلماء فيه فذهب الشافعي وزفر من الخفية واخرين
الى انها لا تطهر الا بالماء وقال ابو حنيفة وآخرون يطهر بالماء وبالبسبب الشمس والنار والريح اذا ذهب اثر النجاسة
من اللون والريح وفي حكم الارض ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والتجار والكلاب والقصب ما دام قائماً عليها وكذا
الاجر والكج والمغروش لا الموضع للنقل قال الشافعي لا تطهر هذه الاستسقاء الا بالماء وهو القياس لانها عتيقست
فلا تطهر بالجفاف كالثوب لكنه ترك الحديث عالتة زكوة الارض طيبها طهارتها يذهبها والحديث ابن عمر انه
قال كنت عراً بميت في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبرني المسجد فلم يكونوا يرشون من ذلك
الحديث وسياتي فائدة اعلم ان التطهير عندنا يكون بالماء وبغسله والتنجيز والغسل والركا الفرك المرح بصيقل
والجفاف واحراق النار والقلاب الحين فحتمه صا رطحا وكشحه صار صابونا عند محمد قوله عن ابني هورية
انها امر به دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فصلي قال ابن عبدة ركعتين ثم قال

الاهم ارحمني ورحم اولادنا نرحم معنا احدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد جرت واسعا ثم لم يلبث ان
بال في ناحية المسجد فاسرع الناس اليه فنهاهم الله صلى الله عليه وسلم وقال انا بعثتم ميسرين ولم تبعثوا
معي من صعب عليه من ماء او قال ذنبا من ماء قوله اعيابا اسمه ذوا الخوليرة التي التي الذي اعترض على ابني
صلى الله عليه وسلم حين نظمت غنيمته حين ومما الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج ويقال لخرخوس بن بزيم
واما ذوا الخوليرة الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة فقال له ما عدت لها قال حباك فقال انت
من مع من اجبت فهو ياتي وبهذه منقبة عظيمة ونقل عن الحسين بن فارس انه عينيته بن حصين قوله فاسرع
الناس اليه اي هروا اليه يمشوه وفي رواية البخاري عن انس نقاوا اليه وفي رواية النسائي فصيح الناس به
فانكح ان التناول كان بالاسنة لا باليدي قوله فيها هم وفي رواية اتركوه فتركوه وجه النبي بانه كان اعرايا
جاءه لم يتادب آداب الشريعة ولم يعلم عدم جواز البول في المسجد لقرب عهده بالاسلام ولجده عنه صلى الله عليه وسلم
وقيل لتكاليه في النجاسة في الاكمنة المتعددة وقيل لتلذذه بارتياح البول قوله صبي عليه سجلا اسجل
بالفتح الدوا عظيمة ملائي ما استدلل بهذا الحديث الشافعي على ان الارض لا يطهر الا بالغسل وعلى ان الماء اذا ورد
على النجاسة على سبيل المكثرة والمخالطة طهرا وعلى ان غسيلات النجاسة طاهرة اذ لم يكن فيها خبث وان لم يكن مطهرة
ولولا ان كان الماء المصوب على البول كثر تنجس المسجد من البول لنفسه قلت الحديث لا يدل على ان الارض لا يطهر
بالبيس نعم فيه احد النظر اقبين من التطهير وبقول ان الارض تطهر بالجفاف وبغسله ويحمل ان يكون صلب الماء
لنكسرين النجاسة البول كما يدل عليه فخره بالمال عليه من التراب فالقوة واهر يقوا على مكانه ولا يدل ايضا على
ان شديت النجاسة ظاهرة الخلال البول تقع في ناحية المسجد فاذا صلب الماء خرج من المسجد قال ابن الهمام

ليس في الحديث دلالة على ان الارض لا تطهر بالجفاف وقد صرح عن ابن عمر انه قال كنت اعزما بيت في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يبرشون من ذلك فلو لا اعتبارها انها تطهر بالجفاف كان ذلك تبيته لها بوصف النجاسة مع العلم بانهم يلقون عليها في الصلوة البتة فلا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف في بيته وكون ذلك يكون في بقع كثيرة حيث تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب في الاستعمال يفسد تكرار الكائن منها اولان بتبقيتها نجاستها في الامر بتطهيره فوجب كونها تطهر بالجفاف بخلاف امره عليه الصلوة والسلام باهراق ذنوب من ارلانه كان نهيا وقد لا يحف قبل وقت الصلوة فامر بتطهيرها بالمار بخلاف مدة الليل اولان الوقت كان اذ ذاك قدام اذ اريد ذاك اكمل الطهارة في ذلك الوقت هذا وان قصد تطهير الارض صعب المار عليه ثلث مرات وجفت بكل مرة بخرقة طاهرة وكذا الوصب عليه بامر بكثرة فلم يظهر لو ان النجاسة ولا رجحانها انها تطهر انتهى.

باب في طهور الارض اذا نبتت يطهر عندنا كما مريد عليه حديث الباب

قوله قال ابن عمر كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا عزما وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يبرشون شيئا من ذلك اي من اجل ذلك البول.

باب في الاذى يصيب الذيل اي الشئ المستنكر طبعه الا شرعا يصيب الذيل فاعلمه الفقيه العلماء على ان شئ استنكر طبعه اذا صاب الذيل او غيره لم يجسه ولا خلاف فيه لاحد قوله عن ام ولد ابراهيم بن عبد الرحمن بن عن فاتها ما سالت امرسلة بنويع النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة اصيل ذلي وانشي في المكان القذر فقالت امرسلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طهرها فاعلموا ام ولدها تيمم قوله فقالت ام سلمة الحديث ام سلمة في هذه المسئلة مثل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الراية الثانية في الباب ان المرأة من بنى عبد الاشهل قالت قلت يا رسول الله ان لنا طائفا الى المسجد منتفحة فكيف نفعل اذا مطرنا قال ليس بعد ما طريق هي طيب منها قالت قلت يا رسول الله يهرده وقد اختلفت اقوال العلماء في هذين الحديثين فقال الطيبي في شرح المشكوة الحديثان متقاربان ونقل الخطابي عن احمد بن حنبل انهما ليس معناه انه اذا اصابه بول ثم مر بجره على الارض انها تطهر ولكنه يمر بالمكان القذر فيقذره ثم يمر بمكان الخبيث فيكون هذا بذلك قال مالك في ما روى ان الارض يطهر بعضها بعضا انها هو ان يطهر الارض القذرة ثم يطهر الارض البتة النظيفه فان بعضها يطهر بعضها فاما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الشرب وبعض الجسد فان ذلك لا يطهره الا الغسل اجماعا وهذا قال الامام محمد بن الموطا بعد ذكر الرواية الاولى لا باس بذلك ما لم يعلق بالذيل قذر فيكون اكثر من قدر الدرهم الكبير المشغل فاذا كان كذلك فلا يصلي فيه حتى يغسله وهو قول ابى حنيفة وقال القاري في المرقاة قلت الحديثان قباعدان لا كما قيل انها متقاربان فان الاول مطلق قابل لان يتقيد بالابرة اما الثاني فنصر في الرطب وما قاله احمد ومالك من التاويل لا شئ لعليل ووجه على انه من باب طين الشارح وانه طاهر ومعتق لعموم البلوى كان له وجه وجبهه لكن لا يلزم منه قوله ليس بعد ما انما فالخلص ما قاله الخطابي من ان في اسناد الحديثين معانقا لان ام ولد ابراهيم وامرأة بنى عبد الاشهل مجهولتان لا يعرف حالهما في الشقة والعدا

فلا يصح الاستئصال بها ^{هـ} وقال ايضا من الغريب قول ابن جرير نعم ان جهالة تلك المرأة تقتضي ردها اليها ليس
 في محله لانها صحابية و جهالة الصحابة لا تصرف لان الصحابة كلهم عدول فانه عدول عن المجادة لانها ثبتت انها صحابية لما قيل
 انها مجهولة ^{هـ} قال مولانا عبد الحكي المكنى بهذا الجيب جرد فان الحديث الثاني عنوانه ينادي على ان تلك المرأة السائلة
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابية شافهية وسألته بلا واسطة لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا انها مجهولة
 فهذا الاصحح في كونها صحابية ولا يلزم من كونها صحابية ان يعلم اسمها و رسمها وهذا امر ظاهر لمن له خبرة بالسنن وقد صرح
 القاري نفسه في مواضع بيان جهالة الصحابي لا تصرف فكيف يعتقد بهذا المنافاة بين الجهل من الصحابة فظهر ان ما ذكره من
 التخلص ليس بتخلص بل التخلص ان يحل حديث ام سلمة على التقدير الياس كما حمله عليه جماعة والثاني على تحبس النعل فكيف
 ونحو ذلك مما يظهر بالدلك في موضع ظاهر اذ ليس فيه نصيح بالنديل ^{هـ} قلت المراد من القدر والمنقطة الشيء المستقرة
 طبعاً من خبيثة الرائحة لا الشيء المتجسمة بالنجاسة الياسته والرطوبة فلان نجاسته ولا تطهير في الحقيقة قال الاستاذ
 السلام فيه كما يظهر من المستوى نزع من الساليب البديع كما في حديث شعب اليمان الدنيا دار لمن لا دار له
 وزاد من لا ناوله ولها جمع من لا عقل له وراجع قول احمد بن الزرقاني قلت قد تقدم ذلك في اول شرح الحديث
باب في الاذى يصيب النعل اختلف العلماء في ان النجاسة اذا اصاب الحف او النعل في كيفية
 تطهيره فمن ابي حنيفة في ظاهر الرواية ان النجس انما يظهر بالدلك اذا جفت النجاسة المتجسمة عليه بخلاف
 الرطوبة وقال ابو يوسف يظهر بالدلك اذا مسه على وجه المبالغة والنجاسة متجسمة كالغبرة والروث والمني
 سوا ذلك كان يابساً او رطوباً بشرط عدم بقائه الاثر الا ان يثيق رواله وان لم يكن النجاسة متجسمة كالخمر والبول
 لا تطهر الا بالغسل وفي رواية عن ابي يوسف يظهر بالدلك في النجاسة غير المتجسمة اذا وقع الزراب او الرل فتجسد
 وقال محمد لا يظهر الا بالغسل سوا ذلك كان يابساً او رطوباً وقال الشافعي في القديم اذا اصاب اكثر الحف او النعل سحابة
 فذلك بالارض حتى ذيب اثرها فهو طاهر وجاز الصلوة فيها وقال في الجديد لا بد من الغسل بالماء ^{هـ} قوله عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا طمى احدكم بنعله الاذى فان التراب له طهور اى مطهر
باب الاعادة من النجاسة تكون في الثوب اى حكم اعادة الصلوة من اجل نجاسته التي تكون في الثوب
 بل تعاد ما اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي الى ان الصلوة تعاو كثيراً كانت النجاسة او قليلاً وقال ابو حنيفة
 قدر الدرهم من نجس عليه كبول ودم وما دون ربع الثوب ما خف كبول فمس مفعولاً بالنسبة الى صحة الصلوة به فلا تعاد
 الصلوة لان النسبة الى الاثم فان البقاء القدر المعفو عنه وادار الصلوة به كمروه تحريمه فنجس غسله اما الاقل منه فمكروه
 تنزيهاً فيسب غسله ولو ج في ذلك ان دلالة الاجمع والاثار شهدت بكون قدر من النجاسة عفو او عدم تكليف
 بالازالة كل نجس ولو قليلاً فقدرنا ذلك باذن الربيع في الخف فان للربيع حكم الكل في كثير من الاحكام وبالدرهم
 في السطة اخذ من الاحاديث الاستنجاء بالاجار فان من المعلوم انه يخفف ونشف الامر بل قد عفا الشارع عنه ووضع
 الغائط يكون بقدر الدرهم وقد تقدم ذلك قوله انها سالت عائشة عن دم الحوض يصيب الثوب فقالت
 كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيننا شعارنا وقد اقيمتا فوقه كساء فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثاء الراس يسمونه دوى صوته ولا يفقهه ما يقول حتى إذا
 دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة
 قال هل على غيرهن قال لا إلا أن تطوع الحديث الرجل قيل موهبهم بن ثعلبة وأذني سعد بن بكر والنجد بالرفع
 من الأرض عند التهامه وهو الغور سميت به الأرض الواقعة بين تهامة أي مكة وبين العراق وأدوى هو صوت
 ليس بالعالي نحو صوت النحل قوله خمس صلوات أي عليك خمس صلوات أو فرض
 الإسلام خمس صلوات قوله لا أي لا يجب عليك غير ما قيل وهذا قيل وجوب الزاوية تابع للعشاء وصلواتها
 ليست من فرائض اليومية بل هي من الواجبات السنوية والماضين المكملة فلا يها لبيت لها امر وطالب بل يها
 بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم قيل مضاه خمس صلوات في خمسة أوقات وذكر محمد بن نصر المروزي في قيام الليل
 قال وكان أبو حنيفة يوجب الوقتين أن رجلا جاءه فقال له أخبرني عن عدد الصلوات المفروضة في اليوم
 واللييلة كم هي فقال خمس صلوات فقال له فما تقول في الواجبات فريضة أم لا فقال فريضة فقال لكم عدد الصلوات
 المفروضة قال خمس صلوات فقال عدد من فريضة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقال له الوتر من فريضة
 أم سنة فقال فريضة فقال له فكم الصلوات قال خمس صلوات قال فانت لا تحسن الحساب فقام وذهب حتى
 قلت اجاب الامام مرتين ولكن لم يفهم قلته الفهم والعلم فقول انت لا تحسن الحساب ليس هذا الا جهلا منه يا سليل
 الكلام والافان في بين الخمس والست على لا يخفى على الصبيان فكيف على من هو أعمق فقهها ما لزمان قال لا والله
 العلم نور الله قلوبنا بنوره لما ترك هذا الرجل الوسائط وشاء في الشارع بنفسه وسمع الأحكام بأذنه لم يكن الحجة عليه
 إلا هذا القدر فكان هذا مخصوصا بقوله إلا أن تطوع أي إلا أن تشترع في التطوع فانه يجب عليك اتها بقوله تعالى
 ولا تبطلوا أعمالكم ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً والمعنى لكن التطوع باختيارك أي لا تبدأ كما هو عندنا أو كما
 أيضا كما هو عند سيب الشافعي قوله فادبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص أي في
 الإلزام أو في نفس الفريضة قال النودي قيل هذا الظاهر راجع إلى قوله لا أنقص خاصة والأظهر أنه عائد إلى المجموع
 يعني إذا لم يزد ولم ينقص كان مغلما لأنه أتى بها عليه فهو مغلوم وليس في هذا أنه إذا أتى بزيادة لا يكون مغلما لأن هذا ما يعرف
 بالضرورة فإنه إذا فسخ بالواجب فلا يفسخ بالالتيان الواجب والمندوب بالاولى كما يقال البائع لله شترى ثمن هذا
 لا يزيد ولا ينقص وقال القرطبي قيل مضاه لا غير الفروض المذكورة بزيادة فيها ولا نقصان منها وقال ابن المنير
 يحتمل أن تكون الزيادة والنقصان تعليل بالابلاغ لأنه كان قد قومه ليتعلم ويعلمهم وقال الطبري يحتمل أن يكون هذا
 الكلام صدر منه على سبيل البلاغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامك بقوله لا أزيد عليه من جهة السؤال لا نقصان
 فيه من طريق القبول قال الكافظ هذه الاحتمالات الثلاثة مردودة برواية لا تطوع شيئا ولا أنقص ما فرض الله على
 شيئا رواه البخاري في الصيام وهذا قد تقدم منا أنه مخصوص بذلك قوله فادبره وأبيه ان صدق وجعل
 الجنة وأبيه ان صدق وفي رواية عند النسائي أن صدق ليدخلن الجنة وفي أخرى أفهم ان صدق والمأل
 واحد ويحتمل أن يكون لفظة ان على التحقيق لا على التشكيك لعلمه صلى الله عليه وسلم بحال حسن فائته على الاعجاز منه

صلی اللہ علیہ وسلم خاصہ فی حق ہذا الرجل کما بدل علیہ روایۃ ابی ہریرۃ فی ہذہ القستہ فانہ قال فیہ من سرہ ان ینظر
لی رجل من اہل الجنتہ فلینظر لی ہذا یحیل ان ینکون للتشکیک بشرط ان ینکون آخرہ وخاتمہ علی ہذا
الامر یحیل ان ینکون علی الامکان من ان ینکون ہذہ الافعال سببا یا تو یا لدخول الجنتہ عافی حق کل من کان ہکذا
فامرود خاص والحکم عام ویحیل ان ینکون لفظہ ان یفتح الالف فالمعنی اطلع لاجل ان صدق ویدخلن الجنتہ بسبب
ان صدق ای صدق فی ہذا القول والاحتمالات المذكورۃ فی توجہیہ المعنی لمحظوظہ واما روایۃ ابی ہریرۃ فیقال انہ
علق الطلح بخضور لکلا یغتر فلما ذہب قال من سرہ الحدیث ویحیل ان ینکون التعلیق قبل ان یطلع اللہ تعالیٰ
علی صدقہ ثم یطلع اللہ علیہ وہذا علی تقدیر التعلیق واما قولہ وایہ ففی ظاہر ہذا اللفظ اشکال لانه ویدخلن تحملوا یا یا مکرم ایضا
ورومن حلف بغیر اللہ فقد الشکر فقیل انہ قبل البتہ قبل فیج حذف مضاف ای ورب ایہ وقیل انہ تصیغ من لفظ اللہ
من ہکتاب فاکتاب قصرا لایمن وقیل ان الکراہیۃ فی غیر الشارح وقال الشوکانی صدر منہ صلی اللہ علیہ وسلم خطا
لاعمرا قلت کل ذلک غیر صحیح کما تری فان فی بعضها ادعاء النسخ ولم یثبت فی بعضها تسلیم الشکر فی الشریعۃ فالصلوہ
ما قال حسن جلی انہ تاکید غرض لا ینتم فی الحقیقۃ وہذا کما فی القرآن العظیم وقوع الاقسام للتاکید

باب فی المواقیت ای فی بیان مواقیت الصلوۃ قال اللہ تعالیٰ فی کتابہ ان الصلوۃ كانت علی المؤمنین
کما با یوقتا ای جعل ہا وقتا مبینا مقدرا ابتداء وانتهاء فلو ادعی قبل ذلک الوقت او بعد انقضائها لا ینکون
مؤدیا اختلف العلماء فی اوقات الصلوۃ مع الاتفاق علی ان الصلوۃ لہا اوقات مخصوصۃ لا تجزئ قبلہا وارجعوا
علی ان ابتداء وقت الظهر زوال الشمس عن کبد السماء ووسط الفلک والاختلاف فی ذلک ینتدبہ ویشتملوا فی
آخر وقت الظهر فقال اکثرہم وفیمہم الشافعی و احمد بن حنبل واسحق وابو یوسف ومحمد آخر وقت الظهر اقصا
حل کل شئ مثلہ سوی فی الزوال وهو روایۃ عن الامام الاعظم ابی حنیفۃ وهو مذہب مالک علی النظر ابن
عبدالبر فی شرح الموطا حیث قال فقل مالک واصحابہ آخر وقت الظهر اذا کان ظل کل شئ مثلہ بحد القدر
الذی زالت علیہ الشمس وهو اول وقت العصر ولا یفصل وبذلک قال ابن المبارک وجماعۃ وفی الاحادیث وروایۃ
بما متہ جبریل ما یوضح لک ان آخر وقت الظهر ہوا اول وقت العصر وقال الشافعی وابو ثورہ داود وآخر وقت الظهر
اذا کان ظل کل شئ مثلہ الا بین آخر وقت الظهر واول وقت العصر فاصلة وہو ان یزید الظل وفی زیادۃ علی
الشل اہ قلت المشہور عن مالک وطائفتہ من العلماء انہ اذا صار ظل کل شئ مثلہ یدخل وقت العصر
ولا یخرج وقت الظهر والواضح بعد ذلک قدر أربع رکعات صا کما للظهر والعصر وادرجوا بقولہ صلی اللہ علیہ
وسلم فصل فی الظهر فی الیوم الثانی عین صا رطل کل شئ مثلہ صلی العصر فی الیوم الاول عین صا رطل کل شئ مثلہ
وظاہرہ اشتراکہما فی قدر أربع رکعات ومذہب الشافعی وآخرہ انہ لا اشتراک بین وقت الظهر والعصر لکن
خرج وقت الظهر بمصیر ظل الشئ مثلہ غیر انما الذی ینکون عند الزوال دخل وقت العصر فاذا دخل وقت العصر
یبتقی شئ من وقت الظهر واحتجوا بحديثہ سلم فروعا ولفظہ وقت الظهر اذا زالت الشمس وکان ظل الرجل کطول
المحضصر العصر وقال ابو حنیفۃ فی روایۃ آخرہ وقت الظهر عین یصیر ظل کل شئ مثلہ وذكر الطحاوی وغیرہ روایتاخری

عنه ان قال آخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثله شل قول الجماعة ولا بد من وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله الاول
وقت العصر فقتين من قول مالك ما ذكرنا فيه ومن قول الشافعي وابي يوسف ومحمد وآخرين ما وصفناه ومن رواية
ابي حنيفة ايضا ما ذكرناه واختلفوا في آخر وقت العصر فعند الجمهور ما ذكره حين تغرب الشمس ومن مالك آخره حين يصير
ظل كل شيء مثله وهو قول الشافعي قال اذا صار ظل كل شيء مثله تخرج وقت العصر ولا بد من وقت المغرب حتى تغرب
الشمس فيكون بينهما وقت فهل قال ابن عبد البر قول مالك عندنا محمول على وقت الافتقار وما دامت الشمس بيضاء
نقية فهو وقت فختار ايضا للعصر عنده وعند سائر العلماء اه قال الشافعي في الامم ومن اخر العصر حتى تجاوز ظل
كل شيء مثله في الصبي او قدر ذلك في الشتر فقتان وقت الافتقار ولا يجوز عليه ان يقال قد فات وقت
العصر مطلقا كما جاز على الذي اخره النضر الى ان جاوز ظل كل شيء مثله لما وصفت من انه تحمل له صلوة العصر في ذلك
الوقت وهذا لا يحل لصلوة الظهر في هذا الوقت اه وقال ابو ثور آخر وقتة الى ان تصفر الشمس وهو قول احمد بن حنبل وقال
اسحق آخر وقتة ان يدرك المصلح منها ركعة قبل المغرب وهو قول داود وكل من س بعد زوال غير معتدروا اما اول وقت للمغرب
فحين تغرب الشمس باختلاف فيه واما آخره فقد اختلفوا فيه فقال ابو حنيفة واصحابه جمهور العلماء آخر وقتة حين يغيب
الشفق وهو الظاهر من ذهب مالك وقول للشافعي وقال اسحق في قول اخرى لا وقت للمغرب
الا وقت واحد وهو ما يظهر فيه الانسان ويوقن ويقيم ويصلي ثلث ركعات او خمس ركعات حتى لو صلاها بعد ذلك
كان قصارا لا اوار عنه وبه قال الاوزاعي ومالك في رواية محمد بن ابي جبرئيل انه صلى المغرب في الميتين في
وقت واحد للجمهور ما روى ابو هريرة اول وقت المغرب حين تغرب الشمس آخره حين يغيب الشفق وكذلك
عن ابن عمر فروعه انه قال آخر وقت المغرب بالمغرب الشفق وكذلك في رواية مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر وقت صلوة
المغرب بالمليق طورا لشفق ثم اختلفوا في الشفق ما هو فقال طائفة هو الحمرة روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس
وهو قول لمحول وطاوس وبه قال مالك وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي في احمد
بن حنبل واسحق بن راهويه وروى عن ابي هريرة انه قال الشفق هو البياض وعن عمر بن عبد العزيز مثله وعليه
ذهب ابو حنيفة وهو قول الاوزاعي واما اول وقت العشاء فالاختلاف فيه مني على الاختلاف في آخر وقت المغرب
واما آخر وقت العشاء فالاخرة فروى عن ابن عمر بن الخطاب في هريرة ان آخر وقتها ثلث الليل وكذلك قال عمر
ابن عبد العزيز وبه قال الشافعي في قول لظاهر حديث ابن عباس وهو رواية عن مالك وقال الثوري واصحاب
الراي وابن المبارك واسحق بن راهويه آخر وقتها نصف الليل وحجة هؤلاء حديث عبد الله بن عمر وقال وقت
العشاء الى نصف الليل كان الشافعي يقول به اذا هو بالحق وقد روى عن ابن عباس انه قال لا يفت وقت
العشاء الى الفجر واليه ذهب عطاء وطاوس وعكرمة وبه قال الحنفية واما اول وقت الفجر فاجمعوا على ان طلوع الفجر
الشافعي والضداعه وهو البياض المعترض في الافق الشرقي لليزال يزود نوره ويسمي فجر اصادقا واما الفجر الاول فهو البياض
المستطيل يهدى في ناحية من السماء وهو اسمي بذهب السمرجان عند العرب ثم ينكتم ولهذا يسمى فجر كاذبا وهذا الفجر
لا يحرم بالطعام على الصائم ولا يخرج به وقت العشاء ولا بد من وقت الفجر واما آخر وقتة فذهب طائفة الى انه

الاستقرار وهو قول الشافعي لغير المعذور وروى ذلك القاسم عن مالك وذهب طائفة الى انه طلوع الشمس
وهو قول الحنفية لقول اصلي الله عليه وسلم وقت الفجر الم طلوع الشمس وهو قول مالك في احمد وحق والشافعي والشافعية
من شرط اوراق ركعة منها قبل الطلوع قلت اذا علمت هذا فاعلم ان صاحب البدائع صرح ان آخر وقت الظهر
في ظاهر الرواية ومرتبتا على من صاحب العناية الذي قال ان آخر وقت الظهر عند ابي حنيفة اذا صار اقل قاسمين
في ظاهر الرواية ووجهه الشافعي وغيره قلت ولم يوجد ذلك في الجاهليين والرياءات والبسوط بل قد صرح
السرخسي في البسوط ان محمد لم يتعرض في بسوطه لآخر وقت الظهر واخرج السرخسي الروايتين عنه رواية اثنيتين
ورواية المثل الا انه روى رواية المثل عن محمد بن حسن عن ابي حنيفة وفي عامة الكتب عن حسن بن زباد
عن ابي حنيفة ثم روى عنه رواية اخرى ان آخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثله ولا يدخل وقت العصر حتى يصير
ظل كل شيء مثله وفيها وقت سهل هو مروي بطريق اسد بن عمرو في عمدة القاري رواية اخرى عنه ان آخر وقت الظهر الى
اقل قاسمين ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظلي قتل الاوستاذ العلامة بهذه الرواية مثبتة اي مشتتة على زيادة الخبر
مجلات غير ما هذه الروايات عندي عبارات محتاجة الى التوضيح والتفصيل ولذا اختلفت في الحقيقة في الروايات فحصل
الكل عندي ان المثل الاول مختص بالظهر والمثل الثالث مختص بالعصر والمثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر وهو مفاد كثير
الروايات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم واشتركا في الوقت ثابت عن السلف والخلف واما السلف فكثير من منهم
ابن عباس انه كان يقول اذا ظهرت النخاض بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا ظهرت بعد العشاء صلت
المغرب والعشاء ومنهم عبد الرحمن بن عوف قال اذا ظهرت النخاض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واذا ظهرت
قبل الغروب صلت المغرب والعشاء وما سمي في سنة والاثر على ما نقله الى نطق الفتح وهو ذهب الى الشافعي واهم من
صنفه مالك بل هذا الاثر مشترك بين الصلوتين في الوقت وقد تقدم ان الشافعي ومالك قائلان بالاشتراك بقدر
الرجوع ركعتين من مثل الثاني وقال ابن عبد البر في الاستدكار شرح الموطأ وقال ابن وهب عن مالك لظهر والعصر
آخر وقتها غروب الشمس فلا بد من الضرورة كما كان في العصر لظهوره ولذا قال الاوستاذ العلامة نور انشراح بنونوه اهل
الاول وقت الظهر والعشاء والمثل الثاني وقت العصر والصلاة تقسمه الظن في الجاهليين في ذلك في مسألة الجاهليين في حقيقة وقت الظهر
وارادوا به لظن المصنفين في ترتيبه مطلق الشيء اتي قبل احكامهم وانما هو من اختصاصه في استنباط الحكم بخبرنا وانما يظهر في الخارج الغرض الذي
اكتفى به في رواية احتجاجنا في هذا العلم والشرع علم قولنا عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امني جبرئيل
عليه السلام عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكانت قد راى الشراك يصلي في العشاء
حين غاب الشفق وصلى في المغرب حين حرم الطعام وراى الشراك على الصائم فلما كان الغذاء صلى في الظهر حين
كان ظله مثله وصلى في العصر حين كان ظله مثليه وصلى في المغرب حين انطأ الصائم وصلى في العشاء الى
ثلث الليل وصلى في الفجر فاسف ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين
الوقتين قوله اي صار ما الى هذا البيت في رواية هذا بالكتبين مرتين اي في يومين يعني كيفية الصلوة واوداها قال ابن عبد البر
والقول ما جبرئيل النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي في ليلة الاسراء اول صلوة اريت كذلك الظهر على الشهور وذكر عبد الزريق عن ابن

ومضى في الحديث من ان كان في صلاة من ان كان في صلاة من ان كان في صلاة

تلك الصلوة نافذة وعدم ادراك الامنة تلك الصلوة لا يعارضها وقوله فالوقت ما بين هذين الوقتين لظاهره
 يدل على وقت العصر حتى الى شلين وقت الدشار الى ثلث الليل والمغرب وقت واحد فقالوا ان فيه بيان للوقت
 المستحب فنعناه واسم الذي لا حرج فيه ما بين هذين الوقتين فيجوز الصلوة في اوله وسطره وآخره وما سوى ذلك
 من الوقت غير مختار ولا يرد علينا وقت العصر فان ظاهر الحديث يدل على انه صلى العصر بعد المشلين فيقولون ان المختار وقت
 قوله ان عمر بن عبد العزيز كان قاعدا على المنبر فاحرق العصر شيئا فقال له عروة بن الزبير ما ان جبريل
 عليه السلام قد اخبر محمد صلى الله عليه وسلم بوقت الصلوة فقال له عمر اعلم ما تقول فقال له عروة سمعت بشير بن
 يقول سمعت ابا مسعود الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة جبريل
 فاجبرني بوقت الصلوة فضليت معها الحديث قوله اعلم بصيغة الامر من العلم والا علام قال اكثر شارحين
 انه استبعد بالارسال الخبر على عروة وغلط عليه بذلك مع عظيم جلالة والاظهار استبعدا وقوله عروة صلى امام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في رواية مسلم من ان الاصح بالامانة هو النبي صلى الله عليه وسلم واستبعدا وتعليمه ليعمل
 جبريل عليه السلام في رواية الطحاوي وان جبريل اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلوة فعمرو بن عبد العزيز انما استظم
 الامانة جبريل عليه السلام في النبي صلى الله عليه وسلم فقال عروة اني كيف لا ادري ما اقول انما سمعت سمعت من صحب
 وسمع ممن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع منه انه يقول نزل جبريل فاجبرني بوقت الصلوة ونفط البخاري
 ومسلم فانه في الحديث فعرفت كيفية الصلوة والامانة والوقاات الصلوة وان كانها ولما لم يذكر بيان الاوقات فانه يقال
 الاوقات الصلوة نور الله قلوبنا بآياته اهم الاوقات وعد الصلوة في يومين صلوة لان فرضه انما يتعلق بحجرو التوقيت
 بانه نزل من السماء لا بخصوص سائر الصلوات فان ذلك معروف ثم فسر بعض قوله فاني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر حين تزل الشمس وبها اخرها حين يشتد الحر وحين ينزل في العصر والشمس مرتفعة
 بوجاهة قبل ان تداخلها الصفة فينصف الرجل من الصلوة فياتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس ويصلي المغرب
 حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الاثني وبها اخرها حتى يجتمع الناس ويصلي الصبح مرة بغلس ثم
 صلى مرة اخرى فامض بها ثم كانت صلاة بعد ذلك التخليل حتى مات ولم يعد الى ان ليس في سياتي الكلام في
 اجزاء الحديث في ابوابه ولكن قوله ثم كانت صلوة الحديث يخالف بظاهره اخففة فانه قالوا بافضلية الاسفار في السفر
 وهذا يدل على ان افضل التخليل كما قال الحجازيون نقيل ان كنا نلبي صلى الله عليه وسلم فعليه صلى الله عليه وسلم ولا اسفا
 امره صلى الله عليه وسلم للامنة ولعل لتخليل صلى الله عليه وسلم كان لاجل ان الزمان زمان خير وكان الصلوة يحضرون
 اول وقت الصلوة بل قبل ذلك فلو اسفروهم لاوس ذلك الى السفر والتعب فلذلك العارض اختار صلى الله
 عليه وسلم التخليل في سياتي وقال الا وسننا في العلم نور الله قلوبنا بآياته لا يخفى ان التخليل في هذه المرة يكون ازيد
 من التخليل قبل ذلك والالم تميز عما قبله وقد قال مرة وقوله اسفروهم انما يكون باسفار ازيد على الاسفار المعهودة
 ثم بعد ذلك توسط النبي صلى الله عليه وسلم وهو المراد بقوله ثم كانت صلوة بعد ذلك التخليل فاعلم ان التخليل بعد ان كان
 يتراعى حجة عليهم لعل هذه الواقعة هي واقعة الحديث الآتي فان الظاهر ان ابا مسعود حاضرا في ذلك وهو انصاري قال

البهيمى في المعرفة والا شهبان يكون قصة المسئلة عن المواقيت بالمدينة وقصة ائمة جبريل عليه السلام بكتة
 اختلفت حاصلة ان الراوى تفرد بهذا التفسير كما بينه البوداد ودلكن عندى بحلة غلس شديد امرة واسفر طليد
 مرة ثم توسط امر يعنى صلى بعد ذلك داما في وسط الوقت لاني اسفار الشريعة ولا في التفسير الشديد وهو من سب
 الخفية وهذه الواقعة واقعة تعليم النبي صلى الله عليه وسلم اوقات الصلوة لرسل في المدينة المنورة التي سيخبر بها
 المؤلف بعد هذا عن ابي موسى قوله ثم صلى في المغرب يعني من الغداة وقتا واحدا قال الراوى وروى عن
 المحققون من اصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخير ما لم يغيب الشفق وان يجوز ابتدائها في كل وقت من
 ذلك ولا يلائم تأخيرها عن اول الوقت وهذا هو الصحيح والصواب الذي لا يجوز غيره ولا يجوز ان يحيط
 جبريل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد من الثلثة اوجه احدها انه اقتصر على بيان
 وقت الافتياري ولم يستوعب وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والثاني انه متقدم في اول الامر على
 وبه الاحاديث باستداده وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث
 ان هذه الاحاديث صح اسنادا من حديث بيان جبريل فوجب تقديمها قوله عن ابي موسى ان سائلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه شيئا حتى امر بل لا فاقام المغرب حين الشفق
 الفجر فبلى حين كان الرجل لا يعرف وجه صاحبه وان الرجل لا يعرف من الى جنبه ثم امر بل لا فاقام الظهر
 حين زالت الشمس حتى قال القائل انتصف النهار وهو اعلم ثم امر بل لا فاقام العصر والشمس بضعاء ثم
 و امر بل لا فاقام المغرب حين غابت الشمس و امر بل لا فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم صلى الصلوات الخمس اول وقتها فلما كان من الغد صلى الفجر وانصرفت فقلنا اطلعت الشمس فاقام
 الظهر في وقت العصر الذي كان قبله وصلى العصر وقد اصغرت الشمس او قال مثنى وصلى المغرب قبل
 ان يغيب الشفق وصلى العشاء الى ثلث الليل ثم قال اين السائل عن وقت الصلوة الوقت فيما بين هذين
 قوله فاقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبل اي في اليوم الاول فهناك في وقت الظهر والعصر في آخر وقت الظهر اول
 وقت العصر مشترك بين الظهر والعصر وهو سبب ما كان في قدر أربع ركعات وهو سبب الى حينه في المثل الثاني
 في بعض الاحيان واوله آخرون وقالوا يكن ان يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في اليوم الثاني بحيث اتا في
 وقت ابتداء صلوة العصر في اليوم الاول من الساعة التي اتصلت بالوقت فيها الظهر فلا يلزم الاشتراك قال الطحاوي
 بعد الذكر الروايات ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر حين زالت الشمس وعلى ذلك اتفاق المسلمين
 ان ذلك اول وقتها واما آخر وقتها فان ابن عباس وابا سعيد وجابر وابا هريرة روي انه صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني
 حين كان ظل كل شيء مثله فاحتمل ان يكون ذلك بعد ما صار ظل كل شيء مثله فيكون هو وقت الظهر وتحمل ان يكون
 ذلك على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله وهذا جائز في اللغة فاروى انه صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء
 مثله يحتمل ان يكون على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله فيكون انما صار مثله فقد خرج وقت الظهر والليل على ما ذكرنا
 من ذلك ان الذين ذكروا هذه الاحاديث ليسوا الا في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله ثم قال

ما بين ذين وقت فاستحال ان يكون ما بينهما وقت وقد جمعها في وقت واحد وقد روى علي ذلك ايضا في حديث
ابي موسى وذلك انه قال في ما اخبر عن صلاة صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني ثم اخبرني حتى كان ثلثي من العصر فاجازته
صلايا في ذلك اليوم في قرب ودخل وقت العصر لاني وقت العصر فثبت بذلك اذا اجعلوا في هذه الروايات ان بعد الصبح
كل شيء مثله وقت العصر وانه محال ان يكون وقت الظهر ما ذكره في الصلاة العصر فثبت بذلك
في اليوم الاول في الوقت الذي ذكرنا عنه فثبت بذلك انه اول وقتها وذكر عنه انه غلطا في اليوم الثاني
صار لكل شيء مثله فثبت ان يكون هو آخر وقتها الذي خرج واكمل ان يكون هو الوقت الذي لا يبقى من يوم
الصلاة عنه وان من صلاها بعده وان كان في صلاة ما في وقتها مفطر وقد روى عليه ما حدثنا به يرحم الله من بعده عن
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها
حين تغرب الشمس غير ان قوما ذموا الى ان آخر وقتها في غروب الشمس فاجابوا ما حدثنا ابن مسعود عن
ابي هريرة مرفوعا من اورك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد اورك الصبح ومن اورك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد اورك العصر قوله قال ابو داود روى سليمان بن موسى عن عطاء عن جابر عن
النجدي صلى الله عليه وسلم في المغرب نحو هذا قال ثم صلى العشاء قال بعضهم الى ثلث الليل وقال
بعضهم الى شطرة الليل ان رواية سليمان بن موسى عن عطاء عن جابر بن عبد الله في رواية ابي بكر بن ابي موسى
عن ابي موسى في المغرب بان ليها صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب في اليوم الاول في اول وقتها وفي
اليوم الثاني صلاها في آخر وقتها قبل ان يغيب الشفق اخرج البيهقي في مسنده عن جابر بن عبد الله
قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال صل بطافة كرا الحديث وفيه ثم صلى
المغرب حين وجبت الشمس قال في اليوم الثاني ثم صلى المغرب قبل غيبوبة الشفق ورواه بروين سنان
عن عطاء فذكر قصة امه جبريل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر وقت المغرب واخبرنا تلك قصة وسوال السائل
عن اوقات الصلاة قصة اخرى كما نقلن وروينا عن ابن عباس في قوله وقت المغرب الى العشاء انتهى وقوله ثم صلى
العشاء انتهى ان يكون معناه قال جابر في حديثه بعد ما ذكر المغرب ثم صلى العشاء فقال بعض الصحابة هذه الصلاة
ان صلاها في ثلث الليل وبعضهم الى شطره ويحتمل ان يكون معناه ذكر بعض رواية الحديث عن ثلث الليل وبعضهم الى شطره
ويحتمل ان يكون المعنى قال جابر ثم صلى العشاء وانتهى حديثه الى جهنا ثم يقول ابو داود واختلف الصحابة في بيان آخر
وقت العشاء فقال بعضهم في حديثه صلاها الى ثلث الليل قال بعضهم صلاها الى شطره قال الطحاوي ما خلاصته انه قال
يعبر من مجموع الاحاديث ان آخر وقت العشاء حين مطلع الفجر وذلك ان ابن عباس ابا موسى با سعيد واما النجدي
صلى الله عليه وسلم آخر ما في ثلث الليل روى ابو هريرة والنسائي اخره حتى انقصف الليل روى ابن عمر انه اخر ما حتى
ثلث الليل وروى عائشة انه عظم بها حتى ذهب عامة الليل فكل هذه الروايات في الصحيح قال فثبت بهذا كله
ان الليل كله وقت لها ولكنه على اوقات ثلثة فاما من حين يدخل وقتها الى ان يمضي ثلث الليل فافضل وقت صليت
فيه ولا بعد ذلك الى نصف الليل ففي الفضل من ذلك واما بعد نصف الليل فدون ثم ساق بسنده عن ما نحن من

جبر قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء الى الليل ثبتت ولا تغفلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تغفل انما تغفل ان يفر علقوته يذبل وقت الاخرى فذل على بقار وقت الاول الى ان يذبل وقت الاخرى كذا في نصب الراية قلت الاصلوة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالايجاز -

باب في وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان يصليها لما كانت اوقات الصلوات
 انفس فتدبر فافضل عن قدر الصلوة لا معيارا فالعقد المصنف هذا الباب لبيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى جز منها كان يختار لصلوته وكيف يصليها في الاوقات المختلفة اما الظهر فكان عادة صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر واداء الشدة البرد وعلم اختاره الخفيفة واما العصر فكان يصليها واشمس رفعة نفقة مريضاً به قال الخفيفة قال الامام محمد في كتاب الحج قال ابو حنيفة تأخير صلوة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت واشمس مريضاً نفقة لم تغير وعلى هذا كان احباب عبد الله بن مسعود بالكوفة واما المغرب فكان يصليها في اول وقتها وبه قال الخفيفة واما العشاء فكان يؤخرها الى ثلث الليل وبه قال الخفيفة واما الفجر فقد اختلف فيه فعلمه صلى الله عليه وسلم فمنها ما يؤخره الى ثلث الليل في الاصل والحق في البخاري وسلم عن ابي هريرة كان ينصرف من صلوة الغداة حين يعرف الرجل غلبته والرجاء ايضا عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلوة بغير وقتها الا يجمع فذا جمع بين المغرب والعشاء يجمع صلى صلوة الصبح من الغد قبل وقتها يعني وقتها العشاء فانه صلى بنك في اول وقتها في الغلس واخرج الامام ابو محمد القاسم بن ثابت السمرقاني في غريب الحديث عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح حين يفتح البصر واما الاحاديث في الغلس فكثيرة مشبهة في فعله انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الغلس وقد وقع الاختلاف باختلاف الاخبار وقد ذكره في باب الشار الله تعالى قوله سائنا جابراً عن وقت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الظهر بالهاجرة والعصر والشمس حية والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء اذا كثرت الناس وعجل واذا قلوا اخره والمصبح بغلس قوله كان يصلي الظهر بالهاجرة اى في الشدة حديث انس وابي مسعود كان يعجلها في الشدة ويؤخرها في الصيف -

باب في وقت صلوة الظهر وقت الظهر من الزوال الى بوز غطل كل شئ مثله وشليبه سوى فمى الزوال وتذب عند الخفيفة تعجل ظهر الشدة وتأخير ظهر الصيف مطلقاً ولا فرق بين ان يصلي جماعة اولاً وبين ان يكون في بلاد عامة اولاً وبين ان يكون في شدة الحر ولا في الاصح وحده الى المشقة قد اختلف العلماء في غاية الابرار وقيل حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال وقيل ربع قامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل غير ذلك لا يصح عندنا الى المشقة وقال الشافعي الافضل تعجيل مطلقاً في الشدة والصيف الاذهب الابرار في الصيف بشرط اربعة ان يكون في حر شديد وان يكون في بلد حارة وان يصلي جماعة وان يقصد بها الناس من البعيد قوله

عن جابر بن عبد الله قال كنت اصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ قبضة من الحصى ليتزدد في كفي اصنعها كجهنمي اسجد عليها لشدة الحس قال الخطابي فيه من الفقر تعجيل صلوة الظهر قلت لا يدل على تعجيل صلوة الظهر لان شدة الحر قد توجد مع الابرار وقد بقي الحارة في اخصبار بعد الابرار ايضا

حتى يحتاج الى تبرير بقوله ان عبد الله بن مسعود قال كانت قدر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصيف ثلاثاً افتد امر الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام المراد بالصلوة الظهر كما هو مصرح في النسائي والاقدام اقدام النفل التي تعرف بها اوقات الصلوة هي قدم كل انسان على قدر قامة فيعتبر قدم كل انسان بالنظر الى طوله المراء وان يبلغ مجموع النفل الى ما في الزائد هذا المبلغ وان يصير الزائد هذا القدر ويعتبر الاصل سوى ذلك فهذا قد يكون لزيادة النفل الاثني كافي ما يوم الشتا وقد يكون الزيادة النفل الزائد بسبب التبريد كما في ايام الصيف فغناه قدر ما يغير الصلوة عن الزوال ايظهر فيه قدر ثلثة اقدام النفل الى خمسة اقدام في زمان الصيف وقد رخصت اقدام الى سبعة اقدام في زمان الشتا قال الخطابي وذلك يختلف في الاقاليم والبلدان ولا يستوي في جميع المدن والامصار وذلك ان العلة في طول النفل في قصره هو زيادة وقته في الشمس في السماء وانحطاطها فكما كان اعلى والى محاذاة الروس في مجراها اقرب كان النفل اقصر وكلما كانت خفض ومن محاذاة الروس البعد كان النفل اطول ولذلك ظلال الشتا تزداد الطول من ظلال الصيف في كل مكان في صلاة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة والمدنية وبها من الاقاليم الثاني ويذكرون ان النفل فيها في اول شهر آذار ثلثة اقدام وشي ويذهب ان تكون صلوة اذا اشتد الحر متأخرة عن الوقت المعبود وقبلة فيكون النفل عن ذلك خمسة اقدام والما النفل في الشتا فانهم يذكرون انه في تشرين الاول خمسة اقدام او خمسة وشي وفي الركائز سبعة اقدام وسبعة نقول ابن سعد ومنزل على هذا التقدير في ذلك الاقليم دون سائر الاقاليم والبلدان التي هي خارجة عن الاقليم الثاني والله اعلم انتهى قوله سمعت ابا ذر يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاداد المؤمن ان يؤذن الظهر فقال ابره ثم اداد ان يؤذن فقال ابره صرتين او ثلاثاً حتى رأينا في السلول ثم قال ان شئت احر من فيجهر ثم فاذا شئت احر فابره ويا للصلوة قوله حتى رأينا في السلول قال الحافظ هذه الفاية متعلقة بقوله فقال لابره اي كان له الزمان الذي قبل الروية ابره او متعلقة بابره اي قال لابره اي ان شئت او متعلقة بمتعلقه اي قاله ابره الى ان طينا ونفي هذا بعد الزوال من النفل والسلول جمع تل كل ما اتج على الارض من تراب وعل او نحو ذلك كشي في الغالب فيطو غير شاحصة فلا يظهر لها نفل الا اذا ذهب اكثر وقت الظهر وما وقع عند المصنف في الاذان بلفظ حتى سادى نفل السلول فظاهر يقتضي انه اخرها الى ان صار نفل كل شي مثله ويحتمل ان يراد بهذا السواداة ظهور النفل بجانب التل بعد ان لم يكن ظاهراً فساواه في الظهور ولا في المقدار ويقال قد كان ذلك في السفر فخلع اخر الظهر بجعبها مع العصر قلت واستدل بهذا الحديث صاحب البحر على انه يبقى وقت الظهر الى ان صار نفل كل شي مثليه وقال ولا يحصل ذلك الا براد الا اذا بلغ نفل كل شي مثليه قوله قال ان شدة الحر من نفع جهنم اي من ستة انتشارها في نفسها ومنه مكان نفع اي تسع وقد كناية عن شدة استعارها وظهر ان اشار به في الارض من نفع جهنم حقيقة وقيل هو من مجاز التشبيه اي كانه نار جهنم في احر فالاول اولى ويؤيده الحديث الا في اشتكت النار الى ربها فاذن لها بنفسين وهذا الخليل مشروعية التاخير المذكور ولما حكته في دفع المشتة كونهما قد تصدق الخشوع وهذا الظاهر وكونها الحالة التي ينتشر في العذاب ويؤيده حديث مسلم حيث قال قصر عن الصلوة عند استواء الشمس في ساحة تنجر فيها

جهنم وقد استشكل هذا بان الصلوة سبب الرحمة ففعلها مظنة لطرد العذاب فكيف امر بتركها واجاب عليه ابو الفتح
بان التعليل اذا جاز من جهة الشارع وجب قبوله وان لم يفهم معناه واستنبطه الزين ابن المنير يعني يناسبه فقال
وقت ظهور اثر الغضب لا يمنع فيه لطلب الامن اذن له فيه والصلوة لا تنفك عن كونها طلبا ودعاء فتناسب
الاختصار عنها حينئذ واستدل بحديث الشافعية حيث اعتذر الانبياء عليهم السلام سوى نبينا صلى الله عليه وسلم
فلم يعتذر بل طلب للكونه اذن له في ذلك قلت وهذا التعليل يرد قول الشافعية في تاويل هذا الحديث بان صلى الله
عليه وسلم اخرها مع العصر فان التأخير المذموم اليه لا يقتض بالسفر واما الجمع بين الصلوتين فمختص بغير ثبوت
بذلك الحديث ما قاله ابو حنيفة من ان وقت صلوة الظهر ينتهي بعد ما يصير قتل كل شئ مثله صبح الاستدلال
صاحب المحرر وكذلك سئل تاويل بعض الشافعية ان المراد بقوله فاذا اشتد الحر فابدوا بالصلوة اي صلوا
في وقت الحر وابدوا بالحركة بسبب اداء الصلوة وفي البخاري وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اشتد الحر لم يزد الا سستة الى رجل فعنه اخر والى ان يبر الوقت والامر بالابر او امر استحباب وقيل امر ارشاد فويل
بل هذا وجوب حكاة القاصي وغيره والابر للتعبية وقيل زائدة ومعنى ابروا اخر والى سبيل تقنين اي اخر الصلوة
وفي رواية عن الصلوة وقيل عن زائدة ايضا وعن معني البار او هي للجماعة اي تجاوزه واوقتها المعتاد في الشارح
الى ان تنكسر شدة الحر وقال من اختار من الخفيفة ان الابر او يستحب بها اذا كان يصلي بجماعة في مسجد يكون
في بلاد الحارة وان يكون في شدة الحر ان المفهوم الحديث ان الحر اذا لم يشتم لم يشتر الابر وكذا لا يشتر
في البر ومن باب الاولي -

باب في وقت صلوة العصر اتفق العلماء على ان وقت العصر من حين اذا صار ظل كل شئ مثله سوى فمى
الزوال الى ان تغيب الشمس وقت محذور على ان بعد التغير يخرج الوقت او يكره الى ان يغرب وانما اختلفوا في
الافضل فقال اهل الجواز الشافعي ومالك وابو حنيفة وجعل في رواية ان الافضل التعليل الى الشافعي قال اهل
العراق تاخيرها افضل من تعجيلها او اصليتها والشمس مضيئة نقية لم تدهنها صفرة وهو قول ابى حنيفة وابى
يوسف ومحمد وسفيان الثوري وابن شبرمة واحمد في رواية وابو قلابة واحسن البصري وابن سيرين
وابراهيم النخعي ومحمد بن علي وابن مسعود وابى هريرة قال الامام محمد في كتاب الحج تاخير صلوة العصر
افضل من تعجيلها او اصليتها والشمس مضيئة نقية لم تتغير وعلى هذا كان اصحاب عبد الله بن مسعود والكوفة
اخبرنا محمد بن امان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال ادركت اصحاب ابن مسعود يصلون العصر في
آخر وقتها وقال اهل المدينة ومالك تعجيلها افضل من تاخيرها قال محمد قد جأت في هذا اثرا ما عليه اصحاب
ابن مسعود قالوا خير انتهى قلت ومن الآثار المقتضية للتأخير ما روى عن زياد بن عبد الله النخعي كنا جلوسا مع
علي في المسجد الاظم فاجاز الموزون فقال الصلوة فقال اجلس فجلس ثم علا فقال له ذلك فقال علي هذا الكتاب
يعلمنا الصلوة نقام على فصل من العصر ثم انصرفنا فرجعنا الى المكان الذي كنا فيه جلوسا فجلسنا للركب لنزول
الشمس فخرجوا بنا فخرجوا الى مكانهم وقال جميع الاستاذ علي شرط البخاري ولم يخرجاه ومنها ما أخرجه الطحاوي عن حمزة

فقال كنان في جازة مع ابى هريرة فلم يصل العصر حتى رأينا الشمس على رأس الطول جبل المدينة وفي الموطن اعلم بمسيرها
صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان ظلك مثلك احد وفي الباب آتاه اخرى اخرج بعقبتها الطحاوي
وعبد الرزاق في مصنفه تدل على تاخير العصر وقال محمد في الموطن قال بعض الفقهاء انما سميت العصر لانها تعصر وتؤخر
واخره الطحاوي عن ابى قاتبة واما المرفوعات فكثيرة ايضا بعضها اخرجها المصنف في الباب من حديث علي بن شيبان
ومنها ما اخرج ابو داود وابن ابى شيبة من حديث جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر بين صلاتي كل شئ مثلي
ومنها ما اخره الترمذي بسند على شرط الصحيح عن ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس الا بعد العصر منه
قلت الاختيار والا فكل شئ فعل في المعنيين الاول بمعنى عدم الكراهة فوقت العصر بهذا المعنى الى ان تتغير الشمس
غمار بالاتفاف والثاني بمعنى الاستحباب وبهذا المعنى يختلف فيما بيننا وبين اهل الحجاز فقال اهل الحجاز انما يستحب
الاداء في اول وقتها في مثل الثاني وعندنا يستحب التأخير من اول وقتها الى ما بعد انشا في سلاسل في شك
ورحب في محلي وقت العصر فلا حديث لهم يدل على استحباب تعجيلها على هذا ولا حديث يدل على خلاف ما ذهب
اليه اهل العراق فانهم واما بعد التغير فنذهب طائفة الى انه يخرج وقت العصر وهو قول حسن بن زياد وذهب
طائفة الى انه لا يخرج به الوقت ولكن يحرم ويكره وتصح ان ادأها قبل ماورد بالا وارامه لا رواية فيه واختلفوا في
مقدار تغير الشمس فقدرة بعضهم بانها اذا غلبت مقدار ررح لم يتغير ودونه يتغير وعن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن ابي
الاوزاعي انه يعتبر التغير في ضوءها وبه قال الحاكم الشهيد وعليه ظاهرنا في محيط رضى الدين وذكر محمد في النوادر عن ابى
حيفة وابى يوسف انه يعتبر التغير في قرص الشمس لا في الصنور والشمس لا تشرق الا من غير غنى الى السبى كذا في حلية
الحلى شرح المنية قوله عن ابن بن مالك انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر
والشمس بيضاء مرتفعة حية ويذهب الذاهب الى العوالي والشمس مرتفعة العوالي جمع عالية وهي القرى
التي حول المدينة من جهة نجد واما من جهة تهامة فيقال بها السافل واختلفت الروايات في تقدير بعد العوالي
من المدينة من ميلين الى الثمانية اميال فاقرب العوالي من المدينة على مسافة ميلين والحد على ثمانية اميال في
رواية الطائلي بقاؤه من قبل المدينة ثم في اميال فهذا كجمل التوفيق وقوله حية وقال الخطابي ليس على وجهين احدهما ان حياته
شدة وجها وتجاوزها لم ينكسر منه شئ والاخر ان حياته صفار لو نها لم يدخلها التغير قلت فيما بقا حريا وهو
فالحيات مستعارة عن صفار لو نها عن التغير والا صفرا وروية صفرا وروية حريا فان كل شئ ضعفت قوته فكانه
قدمات وكان جعل الغيب هوها وقد يستدل بهذا الحديث على فضيلة التأجيل قلت لا دليل فيه لان تعقيل ذلك بعد ميلين
ولكن بعد اقلع مثل ذلك المسافة قبل التغير فلا يخالف الحنفية قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم كان يصلي العصر والشمس في شجرتها قبل ان تظهر المراد بان الشمس ضوؤها باحجرة الجدار لا لاربع قدام البيت غير
مستقف (جباري وباري معن) قال يعني الاستدلال الشافعي ومن تبعه على تعجيل صلاة العصر في اول وقتها وقال الطحاوي
لادلالة فيه على تعجيل الاحتمال ان الحجة كانت قسوة الجدار فلم تكن الشمس تخجب عنها الا بقرب غروبها فيدل على التأخير
على تعجيل لم قال حافظ وتجب بان الذي ذكره من الاحتمال انما يتصور مع التسامح الحجة وقد عرفت بالاستقاضة

والمشيئة ان حجر از ولج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكون متسعة ولا يكون صفوا شمس باقيا في قعر الحجرة الصغيرة
 الا الشمس قائمة مرتفعة احد قلت رواية الاقنطار من خارج الحجرة تدل على تقصير ران ومن عدم الاتصال
 لا حجة لهم فيه قوله علي بن شيبان قال قد مناعه رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر
 ما حاصت الشمس بيضاء لظنية اي صافية اللون لم يدخلها تغير وصفرة والحديث نص على انه كان يصلي العصر عند
 صيرورة غل كل شئ شليه وهو مذهب ابي حنيفة ويؤيده ما ذكره البيهقي من رواية عبد الواحد وعبد الحميد بن نفيع
 او يرضع الكلابي عن عبد الله بن رافع عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرهم بتأخير العصر
 وعبد الله بن رافع ذكره ابن جابر في ثقات التابعين وكذلك ذكر ابن جابر في ثقات التابعين عبد الواحد بن
باب في الصلوة الوسطى اختلف العلماء فيه وبلغ الاقوال فيه الى خمس واربعين واكثروا على انها صلوة العصر
 وبه قال ابن سحود والجمهور وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وقول حماد الذي صار اليه معظم الشافعية وقال النووي
 وهو قول اكثر علماء الصحابة وقال الماوردي وهو قول جمهور التابعين وقال ابن عبد البر وهو قول اكثر اهل الاثر وقال
 من المالكية ابن حبيب وابن العربي وابن عطية وقد جمع الحافظ الدمي في ذلك كتابا سماه كشف المغطى
 عن الصلوة الوسطى وذكر فيها تسعة عشر قول الاول انها اصح وبه قال الشافعي واثني انها الظهر وقال ابو حنيفة
 في رواية واثني انها العصر والرابع انها المغرب لانه لا تقصر في السجدة ولان قبلها صلوة السجدة وبعد صلوة الجهر
 والخامس انها جميع الصلوات والسادس انها الجمعة السابعة الظهر في الايام والجمعة يوم الجمعة اثني عشر صلاة في الايام
 والعاشر انها جميع الصلوات في الايام والعاشر انها جميع الصلوات في الايام والعاشر انها جميع الصلوات في الايام
 بالجمعة قال في المنع ان الاثر من ثلث عشر صلاة في الايام والعاشر انها جميع الصلوات في الايام
 صلاة الضحى السابعة عشر واثني عشر من غير معينة ان من عشر اصبح او العصر على الترتيب اثني عشر استوف وزاد بعضهم
 العشرين دي صلاة الليل قوله عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم النحر في حجة الوداع
 صلاة العصر صلاة الية بيوتهم وقبرهم نارا قوله يوم النحر في حجة الوداع اي غزوة الخندق وهي الاحزاب كانت في ذي القعدة
 سنة خمس من الهجرة وصلوة العصر بدل من صلوة الوسطى او خبر المبتدئين اي دي صلوة العصر والحديث نص
 في ان صلوة الوسطى هي صلوة العصر وهو مذهب ابي حنيفة واختلف العلماء في سبب ترك الصلوة فقال الشافعية هذا
 كان قبل نزول صلاة الخوف فقال المالكية لم يفرغ اصحابه عن الوضوء قبل الغروب وان فرغ قبل الغروب قلت لا يمكن
 هذا القول في رواية السنن فان فيها ذكر ترك اربع صلوات وقال اكنفية انما ترك لاجل المسابقة لان صلوة الخوف
 الاصح في حالة المشايقة قوله فاعلت على وحافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقروا الله
 قانتين اي التفت عائشة على لا كتب فداوت وصلوة العصر رفعت ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهاهنا
 ان الوسطى غير العصر لان العطف يقتضي المغايرة فيما لفت حديث المتقدم فقبل محل العطف على التفسير ليتفق الحديثان
 قلت الاول ان يقال ان العطف يقتضي المغايرة فيما لفت حديث المتقدم فقبل محل العطف على التفسير ليتفق الحديثان
 واحد صفات متعددة يجوز ادخال حرف العطف فيما بين الصفات لان العطف صرحا انه اذا كان لموصوف
 واحد صفات متعددة يجوز ادخال حرف العطف فيما بين الصفات لان العطف صرحا انه اذا كان لموصوف

الكتيبة في المزمع وهذه القراءة شاذة لا جرة بها لأنها لم تثبت متواترة ولعله صلى الله عليه وسلم قالها تفسيراً للركعة
فنهت تلوها قولاً عن زيد بن ثابت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر فالحاجبة
لم يكن يصلي صلوة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فنهت حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى وقال إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين فلا جتها من الصلوات لئلا ينشأ من غلته أن الآية نزلت في
الظهر فلا يعارض نصه عليه الصلوة والسلام أنها العصر ولن سلم الآية نزلت في الظهر فالظهر واحدة في قوله تعالى على
الصلوات وزاد الله تعالى والصلوة الوسطى لمزيد اهتمامها.

باب من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدركها خلت الروايات وبأختلافها اختلف العلماء في
موضع أحداهما قال أبو حنيفة لا يجوز الصلوة إذا دار وقتها أي صلوة كانت عند طلوع والاستعداد للغروب
العصر يومه وقال الشافعي لا يكره قضاء الفوات في هذه الأوقات لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة
أو نسيها فليصلها إذا ذكر بان أن ذلك قتها وكذا النوافل عند لا يكره في هذه الساعات بمكة لقوله عليه الصلوة
والسلام يا عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار وكذا لا يكره عنه
النوافل في الاستسوار في يوم الجمعة ومهر قولي أبي يوسف وأحمد مالك قال أبو حنيفة إذا طلعت الشمس معوني
صلوة الظهر فسميت صلوة وعن أبي يوسف لا تقصد الصلوة ولكن يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم صلوة
قال الشافعي لا تقصد الصلوة لطلوعها ولا بغروبها وبه قال مالك وأحمد بن حنبل قلت وجه الاختلاف أن ظاهر
أحاديث النبي عن هذه الساعات يقتضي العموم وظاهر حديث غيلصها إذا ذكر بالقيتضي عموم جواز الغائتة مع
احاديث أدرك للصلوة فجمع بينهما أهل الحجاز بأن حملوا أحاديث النبي على النوافل الذي لا سبب لهم وغيره على غيرها
فأجازوا أدار الرستيات والنوافل إذا كان له سبب وكفيفة لما رواه ابن علقمة النبي عن الصلوة
في الأوقات الثلثة عامة جعلها عامة في النوافل والفوات وغيره وخصوصاً الذكر بالذكر في غير هذه الأوقات
وجوز ما دار عصر يومه وقت الغروب بالقياس والفرق بين الفجر والعصران السبب في العصر آخر الوقت
ومع وقت التغير ناقص فإذا دار فيه أو كما وجبت وقت الفجر كله كامل فوجبت كاملة فيبطل بطلها ما طلوع
وثانيهما قالت الحنفية لا يجوز التنفل مطلقاً سواء كان له سبب أو لا بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس من بين صلوة العصر
حتى تغرب الشمس قال الشافعي يكره التنفل بعد ما لا الذي له سبب جاز بل كراهية كنفية السيد ولعل الطوائف
ونحوها وثالثها أن من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته بل فيها وهذا بالأجلع واختلفوا
في حكم هذه الصلوة فأصح عندنا وعندهم أنها كلها أدار وقال بعض الشافعية كلها قضاء وقال بعضهم تلك الركعة أدار
وبعد بقضاء وظاهر فائدة الخلاف في مسافر نوى العصر وصلى ركعة في الوقت فإن قلنا الجميع أدار فله قضاء وإن
قلنا كلها فنصاها وبعضها قضاء وجب اتاها إربان قلنا أن فائتة السفر إذا انقضا في السفر يجب اتاها وبذلك
أدرك ركعة في الوقت فإن كان دون ركعة فأيها على أنها كلها قضاء وكذلك يجري ذلك لا اختلاف عندنا في
في صلاة الفجر فإن عندنا لا يبطل الصلوة بطلوع الشمس كما عندنا لا يبطل الغروب وأنها قال أبو حنيفة إذا بلغ أقصى

او اسلم الكافر او ظهرت الحائض او النفساء قبل ان تغرب الشمس وقبل ان تطلع الشمس فقد وجب عليه الصلوة ولو
 كان الوقت الذي اوركه جزءا يسيرا لا يسع فيها الاداء وقال زفر من الحنفية لا يجب بالمحرم تحييد وقت السجود الاداء فيه حقيقة
 وعن الشافعي قولان فيما اذا درك دون ركعة كتكبيرة مثلا احدها لا يلزمه والاخر يلزمه وهو صحيحا عند الشافعية واما
 اذا درك وقت ركعة فيلزمه وهو مذهب مالك قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك ومن ادرك من الفجر ركعة قبل ان تطلع
 الشمس فقد ادرك ظاهر سياق هذا الحديث يقتضي ان من ادرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة
 قبل طلوعها فقد ادركها فلا يجب عليه اتمامها ويؤيد ما خرجه البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر ولم يقل به احد من اهل العلم لانه روى هذا الحديث بالفاظ مختلفة وقد اخرج البخاري من طريق ابي سلمة عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا درك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتم صلوة واذا درك سجدة من صلوة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوة وهذا يقتضي ان المذكر جزءا من الصلوة
 لا يكون مذكرا بحيث لا يكون اتمها عليه واجبا فعلى هذا يجب ان لا يقدر بمولا لقوله فقد ادرك اي من ادرك ركعة
 من الصلوة يعني في الوقت فقد ادرك الوقت او يقدر لفظ الوجوب اي فقد ادرك وجوب الصلوة فعلى هذا معنى الحديث
 اذا درك قدر ركعة من الوقت لكنه صلبا فبلغ او كافرا فاسلم او كانت المرأة حائضا فظهرت فقد ادرك وجوب الصلوة
 او حمل على ما اذا كان ادرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك اي فضل الجماعة كذا في نيل المجهود قلت لقد اشيع
 الكلام فيه شيئا متبحرا في الفنون العقلية والنقلية اجماع المفرد والاصول الباسع في المعقول والمنقول البليغ
 والحجج الفاخر من ضائق عن وجه نطاق الافكار والفهوم العارفات المعارف والعلوم بقيقة السلف وعين
 اعيان الخلف الشيخ محمد اسد الرحلة الاستاذ الاجل مولانا وعلى العالم السيد محمد نور شاه الكشميري سقى الله
 بانهارة الصداقة من الطالبين وصرف عنه كيد كاسدين الزاغبين قال واعلم ان مهنا اربعة احاديث حديث
 لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب وحديث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة وحديث النهي
 عن التحري عند الطلوع والمغرب وحديث من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك ومن ادرك
 ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك فهذا الحديث في الوقتين لا محالة فانه صرح فيه بالصبح والعصر نعم في ظاهر
 سياقه نحو استرسال للسامع ان اليوم ولا غيب عليه لواءه كذا وبداينا في حديث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة
 فحلم الشافعي على غير الفاعل المختار اي انتم والناسي وحل حديث النهي على الفاعل المختار وهو العالم ثم لو علم احدنا خيرا
 تركها للحرام وارتقى بالآخر بالنائم والناسي في انه قد ادرك الصلوة وهذا تخصيص من عموم من جعل هذا الحديث كحديث
 النوم والنسيان وهو حديث آخر نعم سياق الحديث في هذا الحديث فيه ايراد الى العذر فانه ذكر من صلى ركعة من الصبح
 ثم طاعت الشمس فليقيم ليها ركعة اخرى وهذا يعتذر العذر ليس فيه فقد ادرك الذي يستعمل في نوع من عدم التفريط
 كما لا يخفى على من اعتبر الاعتبارات في العبارات ومع هذا ليس مساقا في العنوان والوصف المتعبر به حديث النوم

والنسيان وحديث لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس هذه ظاهر انه في صلوة غير الصبح والعصر والحج الفقهاء فيها الفوات
فانه لما كان الاثر لا وقال الصبح والعصر في الوجود لم يكن في أصل الوقت نقصان فلا يظهر في الفوات ولا في سجدة التلاوة
وصلوة الجنازة عند الخففة نظر الى ان الصلوة في الحديث هي الصلوة المطلقة وما صلوة توسعا او نظرا الى انها ليس بها
بل من السارد ذكره الفصل ما يتوقف وجوبه على نخله كمنه زور وكبحي الطواف فانها ليسا بساكنين هذا عند الخففة وما لا يتوقف
فاحقوا بالصبح والعصر كل ذات سبب وان كان فعلا نظر الى ان نحو السارد وما حديث انتهى عن الصلوة في الاوقات
التلاوة فعام عند الخففة في منع الفرض والواجب والفصل ثم الفرض والواجب الصبح اذا وجب كاملا وانقص ان كان
في المنع لاني عدم الصحة لكن لعدم الصحة مناط آخر وهو عدم تادى ما وجب كاملا بالنقصان السبب في الواجب الموسع الجزر
الاول عينا عند الشافعية للسبب وعدم الزاوية من جزر آخر وقالت الخففة بل موسعا الى الاخير كالمسبب وبعد
خروج الوقت فكذلك ما قال الشيخ ابن الهيثم ان انتقال السببية يوجب ان يكون اداء السبب حرا للسببية
وهو قلب الموسع السببية لفرضه في فوات الرخوت وقال لان السبب عندنا الجزر الاول وهو مثبت الواجب
في الذمة فان ادى فيها والا ففرضه هذا الجزر وتحقيقه خمس فهو منقض الى ثبوت الواجب وبهذا
وليس فيه كون الجزر المقارن بما هو مقارن سببا حتى يلزم ما ذكرنا لسبب للوجوب جزر من اجزاء الوقت
فالجزر الاول كل كانت الصلوة مطلوبة فيه فان ادى فيها والاصار في الجزر الثاني مطلوبة وبهذا فالسبب الجزر
الاول لا لنفسه بل لكونه جزرا فان ادى فيه تقرر السببية عليه والا فالجزر الثاني لا ينعقد به بل لكونه جزءا من
اجزاء هذا الوقت وبهذا هو المعنى بانتقال السببية واذا خرج الوقت ولم يبق نسب الى كل الوقت لا لان كل بل
لاشتماله على السبب الذي هو جزر لا بعينه بل بغيره عنهم الفصل في هذه الاوقات مع الكراهة التحريرية فكذلك عصر
يومه والنذر المقيد بهذه الاوقات وقضاء ما شرع به فيها ثم اخبره وصلوة من وجبت عليه في هذه الاوقات
ككافرا لم يعاقب ونفسها طهرت وصحى بلغ ومتعنى عليه ومجند افاق على ما يستفاد من كتب الوصول
من يخرج فجر الاسلام خلافا للشمس لا يمت فراجع التحريم وشرحه فقد ذكرنا خلافا في من وجبت عليه في هذه الاوقات ولم يرد
فيها ثم قضي فيها واستفيد منه حكم الاداء فيها بالاولى لمكان الوقت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ان وجبت في هذه
الاوقات حانا ويستحب فاجرة التلاوة وذلك نظر الى انها من السارد وعلوة توسعا هذه هي الروايات الشهيرة
وبهاك رواية شاذة بكل فصل شرع فيها مذكورة في العناية والبحر وغيرهما فالاقوات الثلاثة لمقارنته الشيطان الشمس
سرى نقصان فيها عند الخففة واثر في سائر الصلوات وعند الشيوخ انتهى عن غير ذات السبب فقط وذات السبب
جائزة وان كانت فعلا كما هم راعوا ان انتهى لتمييز الملته عن الجوس وعبد الشمس وذلك لما يطلب لموضع
يتلقى فيه الالتباس هو في تحري هذه الاوقات حتى يذهب اليهم الى ان سبب الصلوة فيها هو الطلوع والغروب لا استوار
ولا يتلقى الالتباس في صلوة ذات سبب سارد فانها تسبب الى ذلك السبب شهادة وعيانا لا يودي الى
الالتباس ولا يسرى النبي الى الفوات ايضا وملاحظة اخرى لهم ان النبي انما يسرى الى صلوات لم يوقت
بها فكانت جعلت واما صلوات تصدى الشارع بنفسه لتوقيتها فلا وذوات الاسباب كذلك وكان ذلك

من فروع أصلهم يؤخذ بالزائد فالزائد وايضا في الزائد زيادة علم بالنسبة الى المزيد عليه هذا وحديث من ادرك ركعة
من أصبح فقد ادرك محول عند الحقيقة على من تأمل للموجب في هذه الاوقات لا راية في هذه المسئلة على ما في
كتب الاصول فليست من الصحة بل قول عليها بالكرامة في من تأمل للموجب في هذه الاوقات ولم يؤد ولا خلاف
المنقول في الاصول بين فخر الاسلام وسلامه انما هو في من وجبت عليه لم يؤد ما في تلك الاوقات واداد
ادار ما في هذه بعد ذلك وانما قلنا لعل الصحة بالكرامة فانهم انما صرحوا بالكرامة في غير هذه الصورة او المولد
انه قد ادرك أصبح اى فضله صوابه بغير نقصان فليتم واخفية وان قالوا بتحول أصبح فعلا فليس ذلك بينة
مستأنفة وانما تحولها حكما واضطرار ليكون بذلك واخلاق نافلة فليتم صحتها في الصورة وان كانت نافلة
في اعتبار الشارع بالنسبة الى وجوب القضاء وقد صرحوا في اذا كان على الظهر والعشاء منفردا ثم اقيمت بانه
يقتضى تنفلا وقد ادرك ثواب الجماعة وفضلها صرح به في التثوير والظاهر انه تدارك لما فرط قبل واطلاق
اسم أصبح على مثل هذه الصلوة نظيره ما في حديث وقع الاختلاف في رفعه ووقفه من نام عن صلوة او نسيها فلم
يذكرها الا بوجوب الامام فليصل التي ذكرها ثم بعد التي صلى مع الامام راجع لنصب الراية من باب قضاء الغفوات
قال ابن العابد من شرط الاقامة واتحاد صلواتها قال في البحر والاتحاد ان يكتم الدخول في عدلته بينة صلوة
الامام فتكون الامام متضمنة لصلوة المتقدم اى قد دخل اقال الطحاوي في صلوة الفرض خلف المتقدم
ان سبب التطوع هو بعض سبب الفريضة وذلك ان الذي يدخل في الصلوة ولا يريد شيئا غير ذلك من نافلة
ولا فريضة يكون بذلك واخلاق نافلة انما وقال ابو حنيفة من صلى بصلوة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس
ان يعيدها بالتحجج اقتدار المتصل بالمفتر عن لان من لا فرض عليه لو نوى صلوة الامام المفترض صحت فعلا انه
وعمره بالاستحباب اعادة الصلوة للكرامة فليتم بهته بترك السنعة ونحو ذكره في الفتح من قضاء الغفوات
والاعادة بينة استيوانات الصلوة وفي البحر تحت قوله ومفترض بمنفصل وكذا لا يرد تنفصل اذا اقتضى
بالمفترض في الشفع الثاني فانه يجوز مع اقتدار المفترض بمنفصل في حق القراءة لكون صلوة المتقدم اخذت
حكم الفرض بسبب الاقتدار ولذا الزم قضاءه لم يدركه مع الامام من اشفع الاول ولذا لو افسد على نفسه يلزمه قضاء
الاربعة والتحقيق ما في غاية البيان من ان قراءة الامام بخطورة اى نقل في اخذته عن النهل اى فرض عليه خطرت
تعمل الامام اياها منه اذ فقد علم ان هناك نفلا حكما وان لم يكن بينة الفعل فليتم من ادرك ركعة قبل ان تطلع الشمس
وتكون نافلة طهية ويكون وجوب القضاء بغيره وادرك الحديث فان قيل انهم يوجبون قطع الشارع به في هذه الاوقات
من اجل قلت لم يصح حوالا لوجوب قطع الفرض لئلا اضطرارى وقد صرحوا في من قيدا الركعة انما يشهد بعد الظهر
بالسجدة وقيدا للركعة الخامسة بعد تشهد الركعة العشر بالاتمام واجابوا عن لزوم بمنفصل في بينين الوقتين بانه غير قصدي والله
ومحل آخر ان المراد بطول والغروب والظهور في الجملة بالنسبة الى البعض حوالا المقتر في حق العمل انما هو بطول الغروب الكامل في حقه
فكان المراد ان بطول والغروب لا يقتضي كونهما في ركعة قبل الطلوع فقد ادرك فلما نظر اليهم علم ان الامام لا يقتضي
ما ذهب في بعضها من بوجوب شيء في بعضها الحمد بسبب في بعضها يتردد وحديث اني على مرتبة تيقن من صحة الجواب على مرتبة

ثم وقد تعرض الشارع للظهور والغروب لا يميزهما من الاوقات لانه كان قد تقرر بالنهي عن الصلوة فيها فاراد دفع ذلك سميحاً
 ولا كذلك في غيرهما وحديث من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك ركعة من بعض الرواة فيه عند مسلم مع الامام لم يرد بشيء
 الى جواب اخرى وسياتي وقد دلت واقعة صار يعقوب بن ابي عمير على لزوم الشرع لمن ضمن طلوع الشمس في خلال
 الصلوة والله اعلم وحديث التخري حديث على حدة عند الشوافع فانهم وان جوزوا ذوات الاستباني الاوقات
 الثلاثة لكن منعوا تحريمها وانما جوزوا ذوات الاسباب على سبيل الاتفاق وعند الحنفية نفس الصلوة في هذه الاوقات
 تحريمها وذلك للزام من استكمل وان لم يكن هناك التزام من الخطاب وقال الامام المتكلمين شيخ المحدثين فرع المسئلة
 النبوية وطراز العصاة المحمدية ادام الله النوار ببركاته وفتح المسلمين مسلكاً قيده ولحق الشافعي حديث ابي هريرة
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر اعلم ان هذا الحديث وحديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة حديث
 واحد اي حكم الحديث الاول داخل في عموم الحديث الثاني وورد الحديث مرة عن الشارع عاماً وتعرض مرة اخرى بخصوص
 الصبح والعصر والمناط واحد ايها واختلفا في عموم الصلوة فعند الحنفية وان ابن ابي الدار قطن من حديث بقية حديثي
 يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابي هريرة من ادرك ركعة من صلوة الجمعة او غيرها فليصف اليها وقد تمت
 صلوة وفي لفظ فقد ادرك الصلوة وان قال في التلخيص قال ابوداود والدارقطني تغريب بقية عن يونس
 وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابي عبد الله في المتن والاسناد وانما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 مرفوعاً عن ادرك من صلوة ركعة فقد ادركها واما قوله من صلوة الجمعة فوهم قلت ان سلم من وهم بقية تخفية
 تدليس التسوية لانه عن شعبة اده ولولا ان حديث الصبح والعصر جاز من غير ابي هريرة ايضا قلنا ان اصل الحديث
 هو العام وكان من الدليل عليه اتحاد الخبر والاسناد فالحديث العام عند شيخين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 عن ابي هريرة وانما هو ايضا عندهما بهذا الاسناد وعل عند مسلم كلاهما عن ابن شهاب
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة مع طرق اخر ولكن لما جاء الخاص عن عائشة ايضا قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من ادرك من العصر سجدة قبل ان تغرب الشمس او من الصبح قبل ان تطلع فقد ادركها وسجدة انما هي الركعة
 اخرج مسلم عن ابي هريرة عن طريق ابي سلمة فعند مسلم عن عطارد بن يسار ومن يسار بن سعيد عن الاعرج عن ابي هريرة
 وعنده عن ابن عباس عن ابي هريرة حكما انها حديثان وردا في اثنين ولكن احدهما داخل في عموم الآخر وقد تقرر
 في الاصول ان افراد الخاص حكم العام غير مخصوص كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض سجداً وطهوراً وقوله صلى الله
 عليه وسلم جعل للتراب لي طهوراً اخرج احمد فاذا من ساط الخاص والعام واحد الحكم المحل منها واحد وانما يحتاج
 الى ابداء ثلثته في التفرع عن الخصوص بعينه والمخاطب فيه سهل فاعلم ان الحديث العام ورد في حكم الجمعة فعند مسلم
 عن يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك
 ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة وعند الحنفية عن يونس عن ابن شهاب عن سالم ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها الا انه يقتضي ما فاته اده وعلى هذا فالمراد بقوله صلى الله عليه وسلم

اذا ادرك احدكم سجدة من صلوٰة العصر قبل ان تغرب الشمس فليقيم صلوٰة واحدة واذا ادرك سجدة من صلوٰة الصبح قبل
 ان تطلع الشمس فليقيم صلوٰة واحدة يخرج البخاري عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة انه اذا ادرك سجدة
 من الصبح مع الايام قبل ان تطلع الشمس لم يدرك الركعة الاخرى فليقيم صلوٰة بادر الركعة الاخرى قبل الطلوع فانما اذا
 اعتبرنا في ادراك الركعة ادراكها بالامام كان مفهومه اداء الركعة الاخرى مسبوقة لا بادرها بعد الطلوع وانما توهم ذلك
 لعدم رعاية المنطق في الحديث فان قلت فما الفائدة في التقييد بقول قبل ان تطلع الشمس قلت فيه فائدة عظيمة وهي
 فائدة اعظم من اتخاذ الاحتياشي عما ثبت انهي عنه وصلوٰة عند الطلوع والغروب بل التقييد على ما ضروري حتى لا يتعارض
 انهي والامرولايتها فتتضمن من النظر فانه قد عاود التقييد ضروريا بعد ان كان يتخيل لنوادلاتيظهر ذلك في
 سائر الصلوات فانهم اختلفوا في آخر وقت الظهر والمغرب والعشاء حيث لم تات الاوامر صريحة في ذلك هاتجتملا
 فيه وايضا فان الطلوع والغروب مشاهير مشترك في علم الخاص العام بخلاف اواخر اوقات الصلوة الاخرى فالفائدة بالنظر
 الى الشارع انه بنى هذا الحكم على النهي المعهود سابقا وانه اجزاء الكلام على طريقته في هذا الباب حيث غش على آخر وقت الغروب
 والعصر في تلبسه فصار مجعلا عليه ولم ينص في غيرهما فصارت اجابته فاطر وطريقته في هذا الباب وانه راعى ان معرفة الطلوع
 والغروب يشترك فيها المخالفة وبهذا التفسير لم يبق بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلوة عند الطلوع
 والغروب تدافع اصلا بل القول لعل المراد بالغروب في الحديث هو التمتع وان الاصح ان الغروب ويكون منسبة
 الى خفيفة في صحة صلوٰة من ادرك سجدة من العصر قبل غروب القصر مع الكراهة مسئلة اجابته فان قلت فالقول
 في ما قاله الحافظ حيث قال في الفتح الادرك الوصول الى الشيء فظاهره انك لا تفتي بذلك ليس ذلك مراد بالاجماع فقل
 يحل على النداء ادرك الوقت فاذا صلى ركعة اخرى فقد كانت صلوٰة هذا القول الجهم وردت صرح بذلك في رواية الداروري
 عن زيد بن اسلم اخبرني بهيقي من وجهين ولقطة من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس وركعة بعد الطلوع فقد
 ادرك الصلوة واخرج منه رواية ابي عيسى بن محمد بن مطرف عن زيد بن اسلم عن عطاء بن وهب عن ابي هريرة
 بلقطة من صلى ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس ثم صلى باقية بعد غروب الشمس فلم يفسد العصر وقال مثل ذلك في الصبح
 الا وفي ما اخرج الدارقطني عن قتادة عن عذرة بن تميم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم ركعة من صلوٰة
 الصبح ثم طلعت الشمس فليصل اليها اخرى وعن قتادة ايضا قال حدثني خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال تيمم صلوٰة وفتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 ركعة من صلوٰة الصبح ثم طلعت الشمس فليقيم صلوٰة وعن قتادة بن كعب عن النضر بن انس عن بشير بن نبيك عن ابي هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة من الصبح ثم طلعت الشمس فليصل الصبح وعن قتادة عن النضر بن انس عن
 بشير بن نبيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة من الصبح حتى تطلع الشمس فليصلها ما اخبر قيل
 اسنا وكله صحيح قلت هذه الروايات كلها روايتي على انهم الرواة ممن دون زيد بن اسلم وفتادة ولا يتوعد في ذلك
 من اعتبر في هذا الباب فقد اخرج هذا الحديث مالك في الموطأ ومن طريقه الشيخان عنه من زيد بن اسلم عن عطاء بن يسا
 وعن بسر بن سعيد عن الاعرج بن محمد بن ثوبان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك من الصبح

ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قالوا انما يظن
 في باب من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب او روي في حديث ابى سلمة عن ابى هريرة اذا ادركها حكم بحجة من صلوة العصر
 قبل ان تغرب الشمس فليتم صلوة فكانه اراد تفسير الحديث وان المراد بقوله فيه سجدة اى ركعة وقد رواه الاسماعيلى من
 طريق حسين بن محمد عن كتيبان بلقظ من ادرك منكم ركعة فدل على ان الاختلاف في الالفاظ وقع من الرواة و
 سننا في رواية مالك في الباب وقت اصبح بلقظ من ادرك ركعة ولم يخلف على رايه في ذلك فكان عليه
 الاعتماد الخ فهو لا يشك في النفس عطار بن يسار وسير بن سعيد والاعرج اتفقوا على هذا اللفظ عن ابى هريرة وتأنيهم
 ابو سلمة عنه عند التثنية على السياق وناج هو لاربعته ابن عباس عن ابى هريرة عند مسلم وابى داود وعلى
 السياق وشاهد من حديث عائشة عند مسلم على هذا المعنى نجى هذا الحديث مع اختلاف المخرج اعلى سياق واحد
 يصيدق بعضه بعضا ووضح دليل على اصل الحديث هذا ما ذكره الدرر اوردى مع سورة حفظه عن زيد بن سلمة
 ولا ما ذكره ابو عثمان عنه واما رواية قتادة فقد اختلف عليه في طريق خلاص فاحد الملقطين رواية بالمعنى بانك
 ولا ما ذكره واختلف عليه في طريق النضر فبعض الرواة جعله مسئلة صلوة الفجر وبعضهم جعله مسئلة سنة الفجر وقد
 اشار الترمذى الى انه قد دخل ههنا حديث في حديث قال في حديث قتادة من لم يخطل ركعتي الفجر فليصلهما
 بعد ما تطلع الشمس قال ابو عيسى هذا لا يعرفه الا من هذا الوجه وقد روى عن ابن عمر انه فعله وأعمل على هذا عند بعض
 اهل العلم وبقول سفيان الثوري والشافعي واحمد واسحاق وابن المبارك قال ولا تعلم احدا روى هذا الحديث
 عن همام بهذا الاسناد نحو هذا الامرو بن عاصم الكلبي والمعروف من حديث قتادة عن النضر بن انس عن بشير
 بن نبيك عن ابى هريرة عن النضر بن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من صلوة الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك
 الصبح الخ وهذا اللفظ موافق لما ذكره لا اعتماد عليه هذا ما قطع به صناعة الاعتناء ولو تكلف وقال ان الركعة بمعنى الصلوة
 والمراد بها سنة الفجر توافق طريقنا حديث قتادة عن النضر بن انس واطرد ذلك في لفظ عذرة بن تميم الضاوي
 من الدليل عليه حد لفظي نضر بن انس فان الركعة قد تحبى بمعنى الصلوة كما عند البخارى في باب هل يؤذن او يقيم
 اذا جمع بين المغرب والعشاء ولا يسبح بينهما بركعة الحديث ولكن ذلك تكلف مستغنى عنه فانك قد عرفت مثال
 آخر في اطلاق الركعة على الصلوة اخرج عبد الرزاق قال كانا في سناد صحيح عن ابى قلابة انه صلى الله عليه وسلم كلما ركع
 ركعة ارسل جلا يظن بل تجلس اه وذلك في الكسوف ومثال آخر عن الطحاوي عن حديث ابى بكر في صلوة الخليفة
 وعلم ان في حديث ابى هريرة لفظا آخر اخرج ابو داود وابن حزمته عن يحيى بن ابى سليمان عن زيد بن ابى العناب
 وابن المقبرى عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلستم الى الصلوة ونحن سجد فاشبهوا
 ولا تعدوا شيئا ومن ادرك ركعة فقد ادرك الصلوة اه فدخل الحديث في مسئلة ادرك الصلوة وقد اعلم البخارى
 في جزر القراءة يحيى بن ابى سليمان وقال انه منكر الحديث مع ان ابن حبان ذكره في الثقات على ما في الميزان وغيره
 وقال في التقریب لين الحديث ثم قال البخارى وزاد ابن وهب عن يحيى بن حميد عن قرة عن ابن شهاب عن
 ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد ادركها قبل ان يقيم الامام صليبه ثم اعلم يحيى بن حميد انه مجهول

لا يعتد على حديثه وغير معروف بصحة خبره وليس هذا مما يحتج به أهل العلم وإنما الحديث ما رواه مالك عن ابن شهاب
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك قال وقد
تأخر مالك في حديثه ثمانية النفس عبد الله بن عمر بن الخطاب بن مسعود وابن الهادي وروى ابن عيينة وشعيب
وابن جريج وكذلك قال عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد انفق هؤلاء كلهم في روايتهم
عن الزهري على لفظ من أدرك من الصلوة فقد أدركها وهو خبر مستفيض عند أهل العلم بالحجاز وغيره ما قالوا أحسن
مؤلا مثل ما قال يحيى بن حميد انتهى لمخصا فقد ظهر بتتبع طرق حديثين العام والخاص من أصل الحديثين إنما هو في أدراك
الركعة مع الإمام ومخططها هو مخطط حديث أبي هريرة الصبيان طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قميت الصلوة فلا تأكلوا تسعون وآتوا تسعون وعليكم السكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا الخ وليس واحد من الحديثين في أدراك الوقت فذلك يؤكول إلى باب الوقت
ولا تعارض أحاديث النبي عن الصلوة عند الطلوع والغروب بهذين الحديثين ولا تأتوا قص بعضها ببعض والعلم
بقي أنه لا يطلق وقال فقد أدرك الصلوة مع أنه أدرك ركعة فالوجه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم أن الصلوة في نظر
الشافعية إنما هي صلوة تؤدى مع الجماعة والأطلاق عليه الفأنة وهو قول الأئمة ليقضى ما فات وما رواه سلم وغيره
من طريق مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله الصلوة على لسان نبيكم في الحضر والبعاد في السفر ركعتين في الخوف
ركعة واحدة قلت حاصل ما قال الأوستا في هذا المخطوط أن الحديث في حق الجماعة لا في حق الاوقات فالعنى من أدرك
ركعة من العجم مع الإمام فيلخص إليها ركعة أخرى وتكمل الركعتان قبل الطلوع يعني إذا أدرك ركعة من العجم مع الإمام
ولم يدرك ركعة أخرى غلبت صلاته بأدراك الركعة الأخرى قبل الطلوع فإذا اعتبرنا في أدراك الركعة أدراكها مع الإمام صار
منه يومه أدراك الركعة الأخرى مسبوقا لأدراكها بعد الطلوع كما قال العامة من عدم لحاظ المخطوط ولهذا قرأنا منها
أن الحديث مروي في أربعة مواضع بالفاظ متغايرة والتفقد في ثلثة مواضع على أنها في حق المسبوق فليكن في
هذا البينافي حقه فاخرجه مسلم عن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة وفي بعض الطرق من أدرك
ركعة من الصلوة مع الإمام الحديث بهذا النص في كونه للمسبوق واخرجه مسلم حديث الباب في نسق واحد دل على
أن مصداق الحديثين واحد عنده واخرج المصنف في باب أدراك الركعة بالركوع من أدرك الركعة فقد أدرك الصلوة
فعله على اللاحق واخرجه ابن خزيمة فعلم أن عنده صحيح وإن غمزه البخاري واخرجه النسائي من أدرك ركعة من الجمعة الحديث
فدل على أنه في حق المدرك فالحديث صدر منه صلى الله عليه وسلم مرة عامرة فاصدا ما يخصيص بالصلوتين فله
تمكث منها لعل كان حين كانت الفريضة صلتين ومنها أن وقت هذين حسي أو مشاهير مشترك العام والخاص فيه
ومنها التحذير والتعاشي مما ثبت النبي عنه ومنها دفع وهم من أن يؤتم أحداها صلوة بعد صلوة الإمام وقد نبه على صلوة
العجم فهذا أيضا منهي عنه وغير ذلك -

باب التشديد في الذي تفوته صلوة العصر

قوله عن علاء بن عبد الرحمن أنه قال دخلنا على النضر بن مالك بعد الظهر فقام يصلي العصر فاما نرفع

من صلوة ذكرنا تعجيل الصلوة أو ذكرها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك
 صلوة المنافقين تلك صلوة المنافقين تلك صلوة المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت
 الشمس فكانت بين قرني شيطان أو على قرني الشيطان قام فقرا ربعاً لا يدرك الله عز وجل فيها الا قليلاً
 قوله بعد الظهر أي بعد الفراغ من صلوة الظهر وقلنا في دار النرجس المسجد بالبصرة ولعل وجه تأخير العلاء رتبة
 صلواتها في الجماعة مع الإمام والامة أو ذاك كانوا يؤخرونها وهذا حين ولي عمرو بن عبد العزيز المدينة نيابة لاني خلافة
 لان الناس توفى قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بخمسة سنين فالتس على العصر منقروا وعجل لان الامر راوؤا
 يتوهمونها ولذا كرر تلك صلوة المنافقين تشديداً وتخليطاً قوله بين قرني شيطان للعلماء رتبة قولان احدهما ان هذا اللفظ
 على حقيقة وانها تطلع وتغرب على قرن شيطان والمعنى انه يحاذيها بقربيه عند غروبها وكذا عند طلوعها لان الكفار
 يسجدون لها حينئذ فيقار بها ليكن الساجدون لها في صورة الساجدين له تعجيل نفسه ولا عارة انهم يسجدون
 وقال آخرون معناه عذرا على المجاوزة لمساع الكلام والمراوغة بقربيه علوه وارتقاعه وسلطانه وعلية اغواءه
 بسجود طيعيه من الكفار للشمس وقيل المراد بقربيه حزبه الذين يبعثها حينئذ لاغواء الناس وقيل ان من باب التمثيل
 شبه الشيطان في ما سوله بعدة الشمس بذوات القرون التي ليكن الاشياء ويدافعها بقربها قال الخطابي
 هو تمثيل ومعناه ان تأخيرها بتهميز الشيطان وما فتنه لهم عن تعجيلها كمدافعة ذوات القرون لما تدفعه قال النووي
 والصحيح هو الاول واعلم ان الارض كروية فيكون الطلوع والغروب في كل آن فليعلم ان يكون ملازمها في جميع الاوقات
 فمن اين الاغوار فتقبل ان تحق بحزيرة العرب وقيل ان الشياطين كثير فيكون الشيطان لكل بلدة قدس ان سجدة
 الشمس التي جاز ذكره في حديث ابي ذر تحت العرش عند الشجيرة وغيرها لا تكون متعقدة بل تكون بعد دورة لا عند الاغوار
 وقد عين موضعها ابن العربي وابن كثير قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الذي تفوته صلوة العصر فكانوا واهله وقاله اى سلب واخذ اهل دمه اى فكنا نأخذها بالكلية
 او نقصها قال الخطابي قوله وتراى نقصا وسلبا فيبقى وترافوا بلا اهل ولا مال يريد ليكن خطرهم من قوتها كخطرهم من
 قوت اهل دمه.

باب في وقت المغرب اتفق العلماء على ان السجدة في المغرب لتعجيل في الشتر والصيف جميعا وتأخيرها الى
 اشتباك النجوم كروية الاس من غدر كسفر ونحوه وفي الكرامات تطويل القراءة خلافه والاصح عدم الكرامة قوله عن عمر بن عبد
 الله قال لما قدم علينا ابوايوب غازیاً وعقبة بن عامر يومئذ على مصر فاحترأ المغرب فقام
 اليه ابوايوب فقال له ما هذه الصلوة يا عقبة قال شغلنا قال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير او قال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم اى ظهرت جميعها
 واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها واشتباكها فظهر نورها فالحديث يدل على ان تأخير المغرب الى اشتباك النجوم
 كروية وهو قول ابي حنيفة وعقبة كان امير على مصر وقت قدوم ابى ايوب مصر غازیاً من قبل امير ساوية رضى الله عنه
باب في وقت العشاء الاخرة اول وقت العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح الصادق وقال الشافعي

سزوقت العشار الى ثلث الليل وقال مالك بغير اصحاب الضرورات الى ثلث الليل ثم اختلفوا هل الافضل
 ثلث الليل العشار في اول وقتها ام تاخيرها فذهب الشافعي الى انه يجب ان يصليها في اول وقتها وقال ابو حنيفة يجب
 تاخيرها حتى كان او شتار الى ثلث الليل الاول والى نصف الليل صباح وفي رواية مندوب والى ما زاد الى النصف
 الليل بكرة ثم بما الاسن غدر كسفر ونحوه حديث الباب ولا ان ثعلب بحديث وسياق والسرفية تكثر الجماعة وقطع السمر بركته
 الذي روى المنوع عنه بعد صلوة العشار لما روى الستة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بكرة النوم قبلها واخذ حديث
 بعدها قالت الحنفية بكرة النوم قبل العشار لمن نكس في وقت الجماعة والحديث بعد ما بغير حاجة والا فلا بقراءة القرآن
 والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث مع الصنف ويكره الكلام بعد الفجر الصبح واذا صلى الفجر جازله
 الكلام وقالوا ان العلة في كراهية النوم قبل الصلوة لئلا يذهب بصاحبه ويستغرق فتغفوه اوليوقته فضل وقتها يجب
 او يتفرخص في ذلك الناس فينام عن اقامته جماعة وان لم ينكس ذلك فيجوز حديث عائشة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعتمر بالعشاء حتى ناداه عمر بن الخطاب بالصبيان ولم ينكر عليهم والحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نكس عن ابائه فاحرما حتى رقدتا في السجدة ثم استيقظتا ثم رقا فناما ثم استيقظتا بالحديث ولم ينكر عليهم
 وشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه لصلواتها واليه ذهب الطحاوي وذكره بعضهم مطلقا واليه ذهب مالك كذلك
 قالت الحنفية بكرة الحديث بعد الا ما كان في خير الحديث عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع عند ابى بكر
 الليلة كذلك في الامر من امر المسلمين بالحديث ابن عباس قال رقدت في بيت ميمونة ليلة وفيه قال فحدثت ابني
 صلى الله عليه وسلم مع اله ساعة ثم رقد رواه مسلم فدل الحديثان على جوازهما فجمع بينهما ان احاديث المنع توجه الى
 الكلام المباح الذي لا فائدة فيه تعود على صاحبه واحاديث الجواز التي مافيه فائدة تعود على المتكلم قتل علة الكراهية
 ما يؤول الى السهر من مخافة غلبة النوم آخر الليل عن القيام لصلوة الصبح في جماعة او الاتيان بها في وقت الفضيلة
 والاختيار او القيام للورد من صلوة او قراءة في حق من عادته ذلك ولا اقل لمن امن ذلك من الكسل بالهنا
 عما يجب من الحقوق فيه والطاعات وقد تقدم ما قاله الطحاوي وقت العشار انه ينظم من مجموع الاحاديث ان آخر
 وقت العشار حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى وابا سعيد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخبر الى ثلث الليل وروى ابو هريرة والسني انه اخبر ما حتى انقصف الليل وروى ابن عمر انه اخبر ما حتى ذهب
 ثلث الليل وروى عائشة انه اخبر ما حتى ذهب عامة الليل كل هذه الروايات في الصحيح قال فثبت بهذا كله
 ان الليل كله وقت لها ولكنه على اوقات ثلثة فاما حين يدخل وقتها الى ان يمضي ثلث الليل فافضل ثبت
 صليت فيه واما بعد ذلك الى نصف الليل فافضل دون ذلك واما بعد نصف الليل فدون ثم ساق
 بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى يحمل العشار الى الليل شئت ولا تعقلها قوله عن النعمان

ابن بشير قال انا علم الناس بوقت هذه الصلوة صلاة العشاء الاخرة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصليها يسقط العشاء لثلاثة ايام في شهر رمضان من الشهر قالوا فماذا يصليها
 يسقط في تلك الليلة قرب غيبوبة اشفق الاحمر وفيه اصرح دليل لذهب الشافعي ان الافضل الصلوة لاول

وقتها حتى العشاء قلت فيه ان هذا قول غير محرر فان القمر في الليلة الثانية يقرب غيبوبة الشفق ودون الثالثة فانها تأخر في كل ليلة قدر ساعة فيكون جميع الوقت الى سقوط القمر في الثالثة ساعتين او ثلث ساعات الاربعها فذلك يدل الى تأخير بالتجليلها فتدبر فانها امر مشاهد قوله عن عبد الله بن عمر قال مكنتنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل او بعدة فلان دى استنى شغلنا امر غير ذلك فقال حين خرج انتظروا هذه الصلوة لولا ان تثقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة اي انتظار هذه الصلوة من سائر الصلوات من حضور صياحكم التي خصلكم السبيل فكلما زعمتم ان يكون الاجر اكمل مع ان الوقت زمان يقضي الاستراحة فالمثوبة على قدر المشقة فلو لا خشية واكثره تثقل على الامم لصليت بهم صلوة العشاء وانما في هذه الساعة بالتأخير الى ثلث الليل او نصفها وفي حديث ابي سعيد الخدري فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقامكم فاحذروا ما يقال ان الناس قد صلوا واحذروا مضاجعهم وانكم لم تزالوا في صلوة ما انتظرتم الصلوة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لا خرت هذه الصلوة الى شطر الليل فاحذروا ان انتظاركم الصلوة عبادة موجبة للاجر والثواب والزيادة في ثواب وشدة فيكون سببا لزيادة الاجر فحصل لكم بهذا الانتظار اجر عظيم وحصل وجه الثاني لولا ضعف الخرج ان تأخير العشاء الى نصف الليل ادخل في الفضيلة ولكن رعاية جانب الضعفاء وذوي الاسقام الذين لا يقدر على الحضور في الجماعة لكن لا يقل ضعفهم وسقمهم ليشق الانتظار ويتعبهم فلا يصل هذا العذر الاخر الى نصف الليل فان في اخر تلك الفضيلة تفويت فضيلة اخرى هي اهم منها وهي تكثير الجماعة وقد تقدم في باب وقت الصلوة النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابي برة وكان لا يبالي تأخير العشاء الى ثلث الليل ثم قال الى شطر الليل قال النووي اجمع بهذا الحديث وغيره من فضل التأخير واما من فضل التقديم اجمع بان العادة الغالبة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم بها واما اخرها في اوقات يسيرة لبيان الجواز او شغل او عذر قلت العادة الغالبة كانت تأخيرها الى ثلث الليل واما اخرها احيانا الى شطر الليل لبيان الجواز او شغل او عذر وفي البخاري وكان يستحب ان يخرج من العشاء الى ثلث ليل وقد تقدم عن ابي هريرة عن عماري باب السواك قال لولا ان اشد على المؤمنين امرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلوة اي لم تضرعت عليهم تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه وقداقر النوى هناك ان لا يؤخر العشاء الى ثلث ليل وفي وقت الصبح اختلف العلماء في ان الانقض في صلوة الفجر التغليب ان الاسفار قد ذهب اليك لا ولا على والشافعي واحمد الى ان الغلب فضل ذهب الكوفيون الامام ابو حنيفة وابو يوسف وسفيان الثوري واخسن بن حنبل واكثر العراقيين الى ان الاسفار فضل من التغليب في الاذن من كلها في حق جميع الناس الا في حق الحاج بمنزلة ولغة فان التغليب بها افضل في حقه واما حد الاسفار فقال كنفية يستحب الاسفار للفجر البداة مسفرة بحيث يمكنه ترتيب العيين آية الى اثنين كما هو المسنون فيهم اعادة صلوة الفجر مع طهارة ومع الترتيل اعطاه الحروف والكلمات القرآنية حقها بقدر العيين آية الى اثنين لو فطره صلواته بفسادها وفي طهارتها كل ذلك قبل طلوع الشمس فهذا هو تحديد الاسفار المستحب فلا تغفل عنه وبه يجمع الاحاديث الواردة في التغليب للاسفار لان التغليب كذلك للاسفار مراتب بعضها فوق بعض

فبعض الغسل اسفار كيعض الاسفار لان يقال لا يغسل فانه اذا غطى راسه الطحاوي ان الغسل المستحب هو المداية في الغسل وختمها بالاسفار تطويل لقراءة وهو الذي صرح به الامام محمد في كتابه صحيح وقد اختلفت فيه الاخبار القولية والفعلية والآثار ما اختلفت الاخبار فيها ما ورد وبظاهرها في التخليص منها ما ورد في الاسفار اما حديث الغسل فما اخرجته المصنف في الباب عن عائشة انها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح لينصرف النساء متلفعات روي في نسخة متلفعات حال من النساء اي مستترات وجوههن وابدانهن لم يروهن ما يعرف من الغسل ما نافية من اجلية والغسل ثلثة آخر الليل قيل اختلاط صياح الصبح بجلدة الليل فالغسل لا يعرف من احد من أهل الغسل في رواية البخاري ولا يعرف بعضهم بعضا واختلفت في معناه فقيل لا يعرف من سارام رجال لا يعرفون الا انهم لا يعرفون الا انهم لا يعرفون اعيانهم بان لا يكون الا تباين بين حديثه وزينب ومنها ما اخرجته ابن ماجه عن عبيد الله بن الزبير الصبح بغسل فلما سلت اقبلت علي ابن عمر فقلت ما هذه الصلوة قال هذه كانت صلواتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر فلما طعن عمر اسفر بها عثمان واما احاديث الاسفار فما اخرجها ابو داود في الباب من حديث محمد بن لبيد بن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحوا يا اهل الصبح فانه اعظم الاجوركم او اعظم الاجوروا انتم وقال الترمذي في حديث حسن وقال الكاف في الفتح وصححه غير واحد اخرج ابن حبان لم يقط اسفرا وصلوا الصبح فانه اعظم الاجور وفي لفظه فكلما استجتم الصبح فانه اعظم الاجوركم وفي لفظ الطبراني وكلما اسفرتم بالفجر فانه اعظم الاجور واخرج احمد في مسنده من حديث محمود بن لبيد مرفوعا والبراري في مسنده من حديث بلال نحوه واخرجه البراري من حديث انس لم يقط اسفرا وصلوا الفجر فانه اعظم الاجور واخرجه الطبراني والبراري من حديث قتادة بن النعمان والطبراني ايضا من حديث ابن مسعود وابن حبان في كتاب التضعف من حديث ابي هريرة والطبراني من حديث حوالا النصارية نحوه ذلك اخرج ابن ابي شيبة واخرج من راويه والطبراني عن رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلال يا بلال انزل نور صلوة الصبح حتى يجبر القوم مواضع بنهم من الاسفار واخرجه ايضا ابن ابي حاتم في علله وابن عدي في كالمه واخرج الامام ابو محمد القاسم بن ثابت السمرقاني في غريب الحديث عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح حين يفتح البصر واخرج الطحاوي في معاني الآثار من حديث رافع مرفوعا نوروا بالفجر فانه اعظم الاجور ومن بلال شله وعن عاصم بن عمر عن رجل من قومه من الانصار من اصحابه انهم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحوا الصبح فكلما استجتم فهو اعظم الاجور واخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي من صلوة الغداة حين يعرف الرجل اجليته اخرج ايضا عن ابن مسعود قال يا ايها الذين آمنوا صلوا غير وقتها الا يجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء يجمع وصلي صلوة الصبح من الغد قبل وقتها يعني وقتها المتأخرة صلى بها في الغسل واخرج ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن عبيد عن ابي الدرداء مرفوعا اسفروا بالفجر تغبوا فاستدل كل فرقة بالبراهين فيها واجاب عما يخالفها فمن المغلسين من قال تاويل الاسفار حصول اليقين بطلوع الصبح قال الترمذي وقال الشافعي واحمد وسحق معنى الاسفار ان يصبح الفجر فلا يشك فيه لم يرد ان معنى الاسفار تأخير الصلوة ومبتدأ بل باطل يرد هذه اللغة وهو في ايضا بعض المسامع الحديث فاب بصلوة الصبح يا بلال حين يبصر القوم مواضع بنهم من الاسفار كما مر ذكره في الخط

يحتل انهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين العجر الاول والثاني فطلبوا للشوا فقبل لهم صلوا بعد العجر الثاني وصحبوا فانه
اعظم لاجركم وهذا الثاني ايضا باطل فانهم ما صلوا الا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحال ان يخطئ رسول الله
صلى الله عليه وسلم في اداء الصلوة ويصلي قبل الوقت ومنهم من قال لو كان الاسفار ففضل لما وادى النبي صلى الله عليه
وسلم على خلافه وهذا جواب غير شاف بعد صحة ثبوت احاديث الاسفار على انه لا يسلم وادى على خلافه على سبيل العادة
واما من المفسرين منهم من قال ان تغليس فعلة صلى الله عليه وسلم والاسفار امره صلى الله عليه وسلم لعل تغليسه صلى
عليه وسلم كان لاجل ان الزمان كان زمان خيرة وكان الصحابة يحضرون اول وقت بل قبل ذلك فلو سفر بهم
لا وى ذلك الى الصغر والتعب فذلك اختار صلى الله عليه وسلم ذلك لما فاضل الاسفار للاسيان زمانا في التغليس
تقليل الجماعة وفي الاسفار تكثيرها فكان افضل ولهذا يتجرب الابرار بالظهر في السيف والان في حضور الجماعة في هذا
الوقت ضرب خرج خصوصا في حق الضعفاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عمل بالقوم صلوة ضعفهم ولذلك
ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخير صلاة العشاء الى نصف الليل وقال لو اضعف الضعيف وضمم السقيم
لا خرت هذه الصلوة الى شطر الليل ومنهم من قال لو كان الغلس سحبا لما اتج الصعابة على خلافه قال ابن القيم
ما اتج أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كما اتجهم على تأخير العصر والتنوير بالعصر ومنهم من قال بالجمع باختيار لا يتبدل
في الغلس والاعتناء في الاسفار تطويل القراءة قال المحامدي انما يتفق معاني الآثار بان يكون دخول صلى الله
عليه وسلم في صلوة أصبح غلما ثم يحيل القراءة حتى ينصرف عنها سفرهم ومنهم من قال ان التغليس كان في الابتداء حين
كان يحضر الجماعة ثم لما أمرن بالقرار في البيوت تيسر ذلك منهم من قال في حديث عائشة ان معناه حين
ينصرف الناس من الصلوة ما يعرض من غلس المسجدين من طمأنينة وعدم اسفاره لانه كان مسقفا فلا يظهر النور فيه
الا بطوارع الشمس منهم من قال ان المعرفة في حال التلطف لا يكون وان طلع الشمس على ان الغلظة من الغلس رجع
من الراوي يدل عليه رواية ابن ماجه فان فيها وتغني من الغلس كذلك خرج الطحاوي بسند صحيح ما يدل على انه مرجع
فما رجع ومنهم من قال انه صلى الله عليه وسلم تأمره صلى الله عليه وسلم في التغليس تأمره في الاسفار وادى بالاسفار فكان افضل ومنهم
من قال ان التغليس في الشتاء والاسفار في الصيف وقال يدل عليه حديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى اميس فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء فغلس بالفجر وطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تسلمهم
واذا كان اصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس ينامون مهملهم حتى يدركوا رواه الحسين بن مسعود
الباقوي في شرح السنة واخرجه كوفي بن مخلد في مسنده ولم يصنف واخرجه ابو النعيم في الحلية على ما نقله صاحب
البدل قلت لا تخالف بين فعله امره فانه صلى الله عليه وسلم صلى مرة او مرتين في الغلس فغلس جدا وكذلك صلى
مرة او مرتين في الاسفار فاسفر جدا حتى كان وان طلع الشمس لما العادة الغالبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يصليها فيما بينهما وهو هذا الاسفار الذي بيناه في اول الباب عند الحنفية وسيميل الراوي غلما وذلك جائز في اللغة
لانه اسفار باختيار ما قبله بالتغليس باعتبار ما بعده ويدل على ذلك حديث ابن مسعود المذكور صلى الله عليه وسلم في صلوة أصبح من
الغسل قبل وقتها يعني وقتها المعتاد فانه صلى الله عليه وسلم في الغلس بعد طلوع صبح الصادق فانهم اتفقوا على انه لا يجوز قبل الصبح

فانفس جدا وكان ذلك على خلاف وقتها المعتاد يسمى التعليل بالفجر صلوة قبل الميقات فعلم ان العادة في الفجر المتوسط
والاسفار وكذلك حديث ابي مسعود الانصاري الذي تقدم في باب المواقيت يدل على سفارنا حيث قال
صلى الصبح مرة بفسخ ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها ثم كانت صلوة بعد ذلك بتعليل حتى مات ولم يجد الى ان يسفر
وجه الدلالة ما بينه وبين الاستاذ العلامة فيراثة قلوبنا بوزنه بقوله لا يخفى ان التعليل في هذه المرة يكون ان يزيد من
التعليل قبل ذلك — والالم يتميز عما قبله وقد قال مرة وقوله اسفر بها انما يكون
باسفارنا يزيد على الاسفار المعتاد ثم بعد ذلك توسط النبي صلى الله عليه وسلم وهو المروي بقوله ثم كانت صلوة بعد
ذلك التعليل (وهو الاسفار الذي عيناها) وتجددناه) فمما وجته للحنفية بعد ان كان يترأى حجة عليهم الخ ما قال
متعنا الله بطول بقائه آمين والله اعلم -

باب في المحافظة على الصلوات وفي نسخها على الوقت فالحافظ على غيرها اما باعتبار ريتين سننها و
مسندوها وخصوها وخشوعها واما باعتبار الوقت باعتبار ادائها في الوقت المستحب لها قوله عز وجل
ابن الصنابحي قال زعم ابو محمد ان الوقت واجب فقال عبادة بن الصامت كذب ابو محمد اشهد اني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من احسن
وضوءهن وصلاتهن لو فتنهم وانتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد ان يغفر له ومن لم
يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذب به قوله عبد الله بن الصنابحي كذا في اكثر نسخ
ابي داود وفي بعضها عبد الله الصنابحي بغير لفظ ابن وهو الصواب وهو مختلف في صحته واما عبد الله الصنابحي
عبد الرحمن بن عسيلة ليس له صحبة قوله زعم ابو محمد ان الوقت واجب اي حق ثابت تاكده بالسنة وابو داود ابو محمد
صحابي وقد اختلفت في اسمه فقيل مسعود بن اوس وقيل مسعود بن زبير وقيل قيس بن عامر وغير ذلك فنقول
عبادة بن الصامت كذب ابو محمد قال الخطابي يريد اخطا ابو محمد ولم يرد به تعدا الكذب الذي هو ضد الصدق لان
الكذب انما يجري في الاخبار واما محمد بن النافعي فتنا وراي رايا فخطا فينا فتى به وهو من كل الانصار له صحبة والكذب
عليه في الاخبار غير جائز والغريب تصنع الكذب بوضع الخطا في كلامها فيقول كذب سمي وكذب بصري اي زل
ولم يدرك ما رأى وما سمع ولم يحيط به وانما الكفر عبادة ان يكون الوزر واجبا وجوب فرض كالصلوات الخمس دون ان يكون
واجبا في السنة ولذا استشهد بالصلوات الخمس المفروضة في اليوم والليلة قلت لعزل ابو محمد لم يرد ذلك بل
ارادوا قال الحنفية فخطا عبادة في الخطية عليه قوله عن امر فداة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي الاعمال افضل قال الصلوة في اول وقتها استدل بهذا الشافعي على ان الفضل في الصلوات يتجمل
وكذا بما روى اول الوقت رضوان الله عليه بقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم وانجيل من باب
المسارعة الى الخير ووم الله تعالى اتوا ما على الكسل بقوله واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى والناخير من الكسل
قلت قد ثبت تأخير الظهر في الحرم وقال ابو داود واستجاب صلى الله عليه وسلم تأخير العشاء الى ثلث الليل في البخاري
كان يستحب التأخير الى ثلث الليل وكذلك ثبت تأخير الفجر بغيره المعتاد بقوله اسفروا في النعمات

في مقابلة هذه الخصوصيات قال لا مبالاة بمسارعة منصرف الى مسارعة ورود الشرع بها الا ترى ان الاول وقت
الوقت لا يجوز وان كان فيه مسارعة لما لم يرد بها الشرع وكذلك لم يرد بالاول الوقت اول وقت المعاد والتجرب
فلا يغير تلك العمول قيل في الحديث ان العفو عبارة عن الفضل قال الله تعالى ولا يفتقون قل
العفو اي الفضل فكان معنى الحديث على هذا الصواب ان من ادى الصلوة في اول الاوقات فقد نال رضوان الله
وايمن من خطئه وعذبه ومن ادى في آخر الوقت اي المكث والمكث هو الفضل فيفضل الله من فضل الله لا يكون بدون
الرضوان فكانت هذه الدرجة افضل من تلك قوله عن عبد الله بن فضالة عن ابيه قال علمني رسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان فيما علمني وحافظ على الصلوات الخمس قال قلت ان هذه ساعات في يوم
اشتغال فبها في يومها مع اذا انا فعلت اجزا عني فقال حافظ على العشرين وما كانت من لقتنا فقلت
وما العشران فقال صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها قال في درجات المرات قال في الحديث
هذا الحديث مشكل بآدي الا في يومهم اجزا صلوة العشرين لمن لم يشغل عن غيرها فقال البيهقي بسنة في ما وليه حسن
كانه ارادوا العلم حافظ عليها بآول اوقاتهما فاعتذر بالاشتغال مقتضية لتأخيرها عن اولها فامرو بالمحافظة على
الصلوتين بآول وقتها وتاخرها بآخرها بآول وقتها بآول وقتها بآول وقتها بآول وقتها بآول وقتها بآول وقتها
بالمحافظة على اول وقت كل وقال احمد بنده ما محمد بن جعفر بن شعبة عن قتادة عن نضر بن عاصم عن رجل
منهم انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم على انه لا يصلي الا الصلوتين فقبل ذلك منه فظاهر انه لا يسقط عنه ثلث
صلوات فكان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه يخص من شاربها من الاحكام ويسقط عن شاربها من الواجبات كما بينه بكتاب
الخصائص فهذا من فوائدها ان هذا الرجل الميمون فضالة فانه ليس في نضر بن عاصم
ليشي فقال عن رجل منهم قلت قال الا وسنا هذا العلامة نور الله قلوبنا بنوره في آخر حديثه يدل قوله فيما
علمني قوله وحافظ بالاول والعطف على انه كان ذكره في الحديث والذكر في حديثه من مثل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
عليه ذكرا مع الصلوات فاعتذر بالاشتغال عن تلك فخصه في ترك تلك في غير الصلوات اذا كانا مفروضتين
من بدر النبوة فالاهتمام بما قد كان آثره معها اهم وقيل حافظ على العشرين في قوله (اي بآول النار رجل صلى قبل
طلوع الشمس وقبل ان تغرب اي لا يدخل النار اصله للتعذيب او على وجه التامير رجل صلى الفجر والعصر
حافظ عليها وخصها بالاهتمام اذ ذاك كان الفرضان اولان وقت العصر الاشتغال ووقت الفجر وقت النوم فمن
حافظ عليها كان غيرهما من الصلوات احفظ اولان بنى اسرائيل لما امروا بها فاضيو بها فغلب لزيادة الاهتمام بها
اولا في ينزل في هذين الوقتين الملائكة .

باب اذا اخلاصا الصلوة عن الوقت اي فاذا يفعل الناس من يتخيرون صلوة الامام ويتخرون بها كما يختر
الامام او يتدبرون في وقتها فالتأخر ولا يتخيرون صلوة الامام فاذا صلى الامام في ذلك الوقت المتأخر فيصلون معه
والا فيكون الجماعة قلت بهما مسئلتان لا يختلط بينهما الاول مسئلة الباب اء اذا اخلاصا الامام الصلوة واماها
فاذا يفعل الناس لم ينقل عن ابي حنيفة فيها شيء وقال الشافعي يصلون في بيوتهم ثم يبايعون مع الامام المفقنة

وان ارتكب احرام والمسئلة الثانية ان صلى احد في بيته بالعذر ثم دخل المسجد واقيم الصلاة فهل يعيد
فهذا مذكور في كتبنا ويمكن تقديره الى المسئلة الاولى واختلف العلماء في هذه المسئلة فذهب ابو حنيفة الى
ان من صلى المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلوة مع الامام بعيد الظهر والعشاء وهو مردى عن ابن عمر ولا يعيد
والصحيح والمغرب لان الصبح والعصر لا يفل بعدهما والمغرب لا تغا ولا ان النفل لا يكون ثلثيا وان ضم اليها ركعة
فهي مخالفة للامام وبه قال الاوزاعي ومسن البصري وسفيان الثوري وقال مالك بن كان قد صلى في بيته
لا ارى باسا ان يصلي مع الامام الا اذا كان المغرب فانه اذا اعادها كانت شغفا فينا في انه وتره صلوة النهار وهو مردى
عن ابي موسى وقال الشافعي تغا والصلوات كلها سواء وصلها منفردا او مع الجماعة اذا دخل في المسجد واقيم
الصلوة ثم اختفى في الصلوة التي تصلي مرتين بل الفريضة الاولى او الثانية فذهب الاوزاعي وبعض اصحاب
الشافعي الى ان الفريضة الثانية وذهب ابو حنيفة واصحابه الشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض
اصحاب الشافعي ان الغرض كلها وعن بعض اصحاب الشافعي ايضا ان الغرض احدها على الايهام فمجلس تعلل
بآيتها شار وعن الشعبي وبعض اصحاب الشافعي ايضا كظا بها فريضة اجمع الاولون بحديث يزيد بن عامر عن ابي
داود ومروعا وفيه فاذا اجبت الصلوة فوجدت الناس يصلون فقل معهم وان كنت صليت وتكلم لك مخالفة
وبه مكتوبة واستعمل القائلون بان الفريضة هي الاولى بحديث يزيد بن الاسود عن احمد وابي داود الترمذي
وعنه هم وصحبه ابن اسكن بلفظها فاصليتها في رحا كما ثم اتيتا مسجد الجماعة فصليا معهم فانها لك مخالفة وبحديث
اباب فانه صريح في المطلوب وفي لفظ حديث ابي ذر فان ادركتها معهم فصلها فانها لك مخالفة وفي حديث معاذ
واجعل صلواتك معهم سبعة واجتج من قال بانها فريضة بعدم المنعص بالاعتداد باحد هما وروى بحديث لا يهران
في يوم وحديث الصلوة في يوم مرتين واجتج من قال ان الفريضة احدها على الايهام بما اخرج مالك في المطالب
عن النخعي ان رجلا سال ابن عمر عن الذي يصلي في بيته ثم يدرك الصلوة مع الامام ايها يجعل صلوة فقال ليس
ذلك اليك فاذلك الى التبعيل ايها شار وقال مالك هذا من ابن عمر دليل على انه انما اراد اذا ادى كليتها
على وجه الفرض او اذا صلى في جماعة فلا يعيد قلت روى عبد الرزاق عن ابن عمر قال ان كنت قد صليت في المراك
ثم ادركت الصلوة في المسجد مع الامام فصل معه غير صلوة الصبح والمغرب فانها لا يصلان مرتين وفي الموطأ
ان ابن عمر كان يقول من صلى صلوة المغرب او الصبح ثم ادركها فلا يعيد ايها غير ما قد صلاها قوله عن ابي ذر
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر كيف انت اذا كانت عليك امرأة يمدنون الصلوة
او قال يؤمنون الصلوة قلت يا رسول الله فانما في قال صل الصلوة لو قتها فان ادركتها معهم
فصلها فانها لك مخالفة ذهب اهلنا الى ان هذا الحديث واثاره يدل على ان الامام اذا اخر الصلوة واماها
يصلي الناس الصلوة مرة في بيوتهم في وقتها المختار ثم يصلونها مع الامام قلت ليس بامر واحد بل معناه اذا اخر
الامام الصلوة واماها فصل الصلوة انت ليقاتها المختار وعين وقرر وقتا معينها وتو في ذلك الوقت لا تخرج
عنها فان نعت في يوم وقت المقر والمعهود او ركها مع الامام بان حضرت الجماعة عني وقت المختار فصل معهم فان الصلوة

في زيادة غير مجاز بل المتوقع وترقب فهذا معادلة ويدل على هذا حديث مسلم فصل الصلوة لوقتها ثم ازدهب
 محاجتك وان اقيمت الصلوة وانتهت في المسجد الحديث وفي لفظ عند الطحاوي وان كنت في المسجد فهذا صحيح
 فيما قلنا وكان اقرب الى شريحهم وان وصلت او دخلت في المسجد وانما في مسلم فلا تغفل في صليت فلا يصلي
 معنا ولا تغفل للسان او معناه لا يأتي عليك نوبة ان تقول اني صليت فان صليت في الوقت فصلهم الا ان يخرج
باب في من تأمر عن صلاة او نسيها فمضى يصلي اخلاف العلماء فيه فذهب مالك والشافعي والحنبل
 حنبل الى ان النائم اذا استيقظ والناسي اذا ذكره فذلك وقت صلوة سواء كان ذلك وقت الطلوع او الغروب
 او الاستواء او غير ذلك وقالوا بقضي الفوائت في كل وقت نهي عن الصلوة فيه اولم يذبحها وانما نهي عن الصلوة
 في تلك الاوقات اذا كانت لغو عا وابتداء من قبل للاختيار دون الواجبات فانها تقضي الفوائت فيها اذ ذكر
 اي وقت كان لا لطلاق قوله عليه الصلوة والسلام فليصلها اذا ذكرها وقال ابن البراق ابو حنيفة واصحابه وسفيان
 الثوري واخرون ان الفوائت تقضي في كل وقت اذا ذكرت لان الاوقات المنهي عن الصلوة فان الصلوة
 سواء كان نفل او واجبا اذ ارا قضاء وكذلك في معنى سجدة التلاوة وصلوة الجنازة لا يجوز في تلك الساعات
 وقد تقدم في باب من ادرك ركعة قبل الطلوع والغروب فليجمعه وفي الوطار قال محمد وهذا نافي لا ان
 يذكر في الساعة التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فيها حين طلوع الشمس حتى ترتفع وتبقى ضعيف
 البها حتى تروى حين تذهب الا عصر يومه فانه يصليها وان احرمت الشمس قبل ان تغرب وهو قول
 ابى حنيفة رحمه الله انتهى قلت وقد شد بعض اهل الظاهر واقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين فقال
 ليس على المحدث في ترك الصلوة في وقتها ان يأتي بها في غير وقتها لانه غير النائم والناسي قلت انما خص صلى الله
 عليه وسلم بالذكر من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها لانه لم ينع التوهم فان في هذا رفع العلم في سقوط الامام
 عنها غير فالبان ان سقوط الامام عنها غير مسقط لانهما من فرض الصلوة وانما وجبة عليها عند الذكر بها بقضائها
 كل واحد اذا ذكرها ولم يمتح الى ذكر العادة معها لان العلة المستوسمة في النائم والناسي ليست فيه ولا عذر له في ترك
 فرضه واذا كان النائم والناسي وهما معذوران ليقضيا بها بعد خروج وقتها فالعقد والى بان لا يسقط عنه فرض
 الصلوة وفي بدل المجتهد تحت قوله فليصلها اذا ذكرها قال النووي شد بعض اهل الظاهر فقال لا يجب قضاء الفائتة
 بغير عذر وزعم انها اعظم من ان يخرج من وبال معصية هذا القضاء وهذا خطأ من قائله وجهالة وقال الشوكاني في
 السبل بسبب او اودوا من حزم الى ان العامة لا يقضي الصلوة لهذا الحديث لان استيفاء الشرط يستلزم انقضاء الشرح
 فيلزم منه ان من لم يصلي في وقتها عن ابن تيمية انه اختار ما ذكره داود ومن معه وقال ابن تيمية والمنادون
 لهم ليس لهم حجة قط بمذاهبها عند التنازع ثم قال بعد نقل كلامه والامر كما ذكره فاني لم اقف مع ابحاث الشدي
 للمؤجبين بالقضاء على الدائم على دليل يفيق في سوق المناظرة يصلح للتحويل عليه الحديث فدين الله احق
 ان يعقني باعتبار ما يقتضيه اسم الجنب المضاف من العموم ولكنهم لم يرفعوا اليه راسا وانهمض ما جاز به في هذا
 المقام قولهم ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناس ليست قاطعة من مفهوم خطابها وجوب القضاء على

العائد لانهما من باب التنبية بالادنى على الاعلى فتدل النجوى الخطاب وقياس الاولى على المطلوب وهذا مردود لان القائل
 بان العائد للقضي لم يرد انه اخف حال من الناس بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العائد انه لا يسقط الاثم عنه
 فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عبثا بخلاف الناسي وانما نقدر امرنا بالشارع بذلك وصرح بان القضاء
 كفارة لهما ولا كفارة لهما سواه قلنا استدلالنا بوجوب القضاء على العائد بدلالة هذا النص كما يستدل على حرمة ضرب
 الابوين بحرمة التاميف المخصوص في قوله تعالى ولا تقبل لهما الف فتقول ابن تيمية والمنار عون لهم ليس لهم حجة قط
 وكذلك قول الشوكاني فاني لم اقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العائد على بسبيل
 يفتق في سوق المناظرة ويصلح للتعويل عليه ما شئت من الغفلة فان الاستدلال بدلالة النص عند الموجبين لا استدلال
 بعارة النص ان كان عند المانعين واخلا في القياس لكنه قياس على الصحيح ان الدلالة غير داخل في القياس لان
 القياس يفتق بالمجهول لانه موقوف على النظر والدلالة يعرفها كل من كان من اهل اللسان من غير احتياج الى ترتيب
 المقدمات وانظر دلائل الدلالة مشروعة قبل شرح القياس فان كل واحد من اهل اللسان يفهم مجرد سماع قوله نعم
 ولا تقبل لهما الف لا تقربهما ولا تشتمهما على ان ههنا امرين احدهما ثبوت الاثم على ترك الصلوة عاذا فترك الصلوة
 عاذا معصية والمعصية صغيرة كانت او كبيرة تركها بالتوبة والثاني شغل الذمة بوجوب الفعل فان الفعل
 اذا وجب على العبد لا يسقط عنه الا بالاداء والقضاء ولا يفرغ ذمته الا باحدا ههنا عند المحققين من عامة الحنفية
 وغيرهم بحسب القضاء بالسبب الذي يجب به الاداء وهو النص الموجب للاداء فيجوز الاحتجاج الى دليل
 مستقل على وجوب القضاء واما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من اثم او سبها فليصلها اذ ذكر يا قوله تعالى
 فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اثمنا وروى التنبية على ان الاداء باق في ذمتكم بالنسبة للموجبين
 للاداء ولم يسقط بالفوات فان الاداء صار مستحقا عليه وفرغ من عليه الحق عن الحق انا بالاداء لم يوجد
 واما بالعجز فلم يوجد فانه قادر على فعل العبادة وان عجز عن اداءه ففرضه الوقت واما باسقاط صاحب الحق وهو
 لم يوجد لاصراته كما هو الظاهر ولا دلالة فانه لم يحدث الا خروج الوقت وهو لا يصلح مسقطا بل يقرر على ما ذكره الحق
 من العهدة ولما لم يوجد فرغ الذمة كان الواجب مطلوبيا من الشارع فيجب الاتيان به لاجل برارة الذمة من
 الواجب فلم يصح اتيان القضاء من العائد لكان طلب الشارع طلبا للحال فتقول المانعين انه لا يسقط الاثم عنه
 فلا فائدة في اتيان القضاء فيكون عبثا فلو بين الامر من غلط منهم فاما نسلم ايضا ان اتيان القضاء لا يسقط
 عنه الاثم ولكن نقول ان سقوط الاثم عنه منوط بالتوبة وسقوط الواجب عنه الذمة منوط باتيان القضاء فلا يكون
 اتيان القضاء عبثا وقد رجح الشيخ الشوكاني وقال في آخر كلامه وقد اختلف ابن دقيق العيد في جميع ما تشبهوا
 والمحتاج الى المعان انظر ما ذكرنا لك سابقا من عموم حديث فدين الله الحق ان يقضي لاسيما على قول من قال ان وجوب
 القضاء بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب الاداء فليس عنه على وجوب القضاء على العائد في ما نحن
 بصدده مردودا لانه يقول المستند للترك قد رطب بالصلوة ووجب عليه ما ديتها فصارت ومنا عليه الذي لا يسقط
 الا بالاداء وقضاه قلنا فقلت ان صحة وجوب القضاء ثبتت بالخطاب الاول الدال على وجوب الاداء واما ما

فذين الشرائع ان يقتضي للدخول في ركعة ولو لم يكن من باب التنبية على عدم السقوط من قال بوجوب
 التقصير بركعة الجواب الاول لا يتكلم الى هذا الحديث في الاستدلال نعم من قال ان وجوب التقصير بسبب جديد
 يتكلم الى هذا الحديث وامثاله واما الثاني اعلم اني ما في هذا الحديث من الجوهري ثم اعلم ان الامر المحقق ان صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم تغت سوى صلاتين وذلك في سفره لا حضر وها صلوة الفجر وصلوة العصر ما فوت صلوة الفجر
 فاختلف الرواية ففي رواية ابى داود عن ابهرية حين قتل من خيبر وكذا في رواية موطا وسلم
 وفي رواية الباب عن حديث ابن مسعود اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلا الحديث وفي موطا من
 حديث زيد بن اسلم ان ذلك كان بطريقين ولم يبق في الدلائل نحو حديث عقبته وفي رواية الباب
 ايضا ان ذلك كان في غزوة تبش الامراء باختلاف الروايات اختلف العلماء في ذلك كان نومهم عن الصبح
 مرة او اكثر فحرم الاكل واخرون بان الغصة واحدة وتعبه عياض بان نعمة الي قتادة مغيرة القصة عمران
 ابن حصين فان في قصة الي قتادة فيها ان ابا بكر وعمر كانا معه واليهما في قصة عمران فيها ان اول من استيقظ
 ابو بكر لم يستيقظ اول الصلوة لم يستيقظ عمر بالتكبير وفي قصة الي قتادة ان اول من استيقظ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والى التحديد بالحافظ في الفتح وفي التلخيص الى وصفتها قلت ان الامر المحقق انها وقع في تقول
 غزوة خيبر على الاثر وبقي ما دام الرواية او مؤول ومن قال بجمع الروايات بتعدد ما في صلاة الفجر فهو ضعيف
 لا يعبأ به عند التحقيق ولكن لما لم يكن الجمع بينها مشوا الى تعدد الغصة فقط واما فوات صلاة العصر ففي غزوة
 خندق ويقال لها غزوة احزاب وغزوة بني قريظة ايضا وهذا هو الأرجح واشتبه واحكم ويؤيده ما في الصحيحين
 ويؤيده ايضا حديث علي شغلوا عن الصلوة صلاة العصر وما في الموطا ان الغائسة الظهر والعصر وفي غيره
 المغرب والعشاء مع الظهر والعصر مؤول واما ما وقع في بعض الروايات من انها عند الغروب وفي اخرى عند
 احمرار باد اصفرارها فنعناه انه تبا واعد سباب الصلوة قبل الغروب وقلت ان في تعدد واقعة فوات
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وتكثيرها استلزام لاهمية الواجبة في سائر الرسالة والنبوة لان وقوع هذه الواقعة
 انما كان على وجه التشريع في قضاء الفوات تيسيرا على الامة باقتضاد الحكمة الالهية جلست الآوة وعمت العامة
 فهذه الامر حصل الواقعة واحدة على جهة كاملة تامة لا يحتاج الى تكرير وتعدد وصار هذا الامر من الشرع الشريف
 بهذه التشريع سوار كان على طريق التعدد والسيان ولما كان الامر من هذا وشبهها وبها في ان حكم قضاء
 فوات اليقظة لعل كان مبانها حكم قضاء فوات النوم سوار كان في اليقظة والسيان او التعمد شغل النبي
 صلى الله عليه وسلم بمقامات الحروب ودافعة النوم الذي كان سببا للنسيان التعمد الذين كانوا يحذرون في
 ماخير الصلوة وكان في حالة السلبية او قبل نزول حكم صلوة الخوف وقعت واقعتان واقعة اليقظة في الحديث
 بالنسبة الى العصر واقعة النوم في تقول خيبر بالنسبة الى الفجر واليوم فلا يجوز تأخير الصلوة بخير النوم واما اليقظة
 بسبب الحد بل صلى صلوة الخوف على حسب الحال والاعتين العصر اليقظة والفجر بالنوم لما سببه ظاهرة غير غائبة
 على التوقفين غير غافلين لان المشاغل الكثيرة انما تكون في زمان العصر فالها والنوم زمان الفجر فالها والغالب

كما تحقق في إرادة الأحكام والعدل علم بالصواب قوله عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قفل من غزوة خيبر منار ليلة حتى إذا دركنا الكرى عرس وقال لبلال اكلا لنا الليل قال فقلت
 بلا عيناها وهو مستند إلى راحته فلم يستيقظا النبي صلى الله عليه وسلم إلا على طول بلال ولا أحد من أصحابه
 حتى إذا ضربتم الشمس فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولهم استيقاظا ففرع رسول الله صلى
 عليه وسلم فقال يا بلال فقال اخذ بنفسى الذى اخذ بنفسك يا رسول الله باني أنت وامي فاقمادوا
 رواحلهم شيئا ثم قوما النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بلال فاقام لهم الصلوة وصلى لهم الصبح
 فلما قضى الصلوة قال من شئى صلوة فلم يصلها إذا ذكرها فان الله قال اقم الصلوة للذكرى
 القول الرجوع وخير غزاهما سنة سبع وهي على ثمان برد من المدينة خرج إليها في الحرم والكرى النحاس
 وقيل النوم والتعريس نزول مسافر آخر الليلة منزلة للاستراحة والنوم من غير إقامة وحمل الكتاب والحفظ والمنع
 والرعاية أي ارقب سنا وحفظ علينا وقت الصبح ولا تنزل استيقظا إلى آخر الليل حتى لا تفوتنا صلوة الصبح قوله
 فغابت بلا عيناها وبها عبارة عن النوم وحاصلة انه نام من غير اختيار قوله حتى إذا ضربهم الشمس أي صاحبهم
 شعاعها قوله فرع أي انقضى من نومه وقام قوله فقال يا بلال والعتاب مخدوف ومقدر أي المانست لم تقم
 حتى فاقمنا الصلوة فقال معتذرا اخذ بنفسى أي غلب على نفسى ما غلب على نفسك من النوم قال النووي
 فان قيل كيف نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الصبح حتى طلعت الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم ان
 شئان ولا ينام غلبى فجوابه من وهين أصحابها وأشهر ما انه لا ساقاة بينهما لان القلب انما يدرك الحيات المتعلقة
 به كالحديث واللام ونحوها ولا يدرك ظلمة الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين ثمانية وان
 القلب يقطن والثاني انه كان له حالان احدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني لا ينام وبها هو
 الغالب من احواله وهذا التأويل ضعيف قوله فاقمادوا أي جروا باخذ زمامها ورواها وسلم فاقمادوا فان هذا منزل
 حضنا فيه الشيطان وفي رواية الثاني في الباب عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحلوا عن مكالمكم الذي
 اصابتكم فيه الغفلة وفي حديث قتادة عن أبي هريرة قال يا بلال قم فاؤن الناس بالصلوة فتزحوا رؤيا
 الشمس وابيضت قام فضلى وفي لفظ اخرجه أبي يعقوب فامر بلال فاؤن وصلى ركعتين ثم انظر حتى استقلت الشمس
 ثم امره فاقم فضلى بهم وفي رواية سلم حتى إذا استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه ورأى الشمس
 قد برعت فقال ارتحوا وشاربنا حتى إذا ابيضت الشمس نزل فضلى بنا الغداة اختلف العلماء في معنى اقتبهم
 وخرجهم من ذلك الرواى فقال أهل الحجاز تشام بالموضع الذى نامهم فيه فاما بهم فقال هذا رواية شيطان وقال غيره
 عن مكالمكم الذى اصابتكم فيه الغفلة وقال أهل العراق ان ذلك كان لانه انقضى حين طلوع الشمس من الوجوب
 ان لا يصلى عند طلوعها ولا عند غروبها ولا عند استوائها : الاخر وانظر حتى استقلت الشمس حتى ابيضت
 الشمس فالت ان المكان والزمان كلاهما مؤثران بنصر يريته بهذا جهة على أهل الحجاز وقال الطحاوى فغلب عليه
 الصلوة ما بسلم تغلبه عليه السلام فليصلها اذا ذكرها حيا فخر حتى مضت الشمس وخرج وقت الكرامة وقال

الخطابي وفي امره صلى الله عليه وسلم اياهم كعقبي الفجر قبل الفريضة دليل على ان قوله فليصلها اذا ذكرها ليس
على معنى تخصيص الوقت فيه وحصره في زمان الذكر حتى لا يجزئه بعينه ولكنه على ان ياتي بها على حسب الاسكان
بشرط ان لا يغفلها ولا يتشاغل عنها بغيرها قوة الصلوة المذكورة في بعض النسخ معرفا باللام من غير اضافته
الى ان يار المتكلم وفي اخرى لذكرى بالاضافة الى يار المتكلم وكان اتم شهاب يقرر ما لم يقرر كذا في اي يقرر
في رواية الحديث معرفا باللام وليس المراد انه يقرر ما في القرآن قال الحافظ واختلاف في المراد بقوله لذكرى
ففي المعنى لذكر في فيها وقيل لا ذكر كالمعنى فقليل اذا ذكرتها اي تذكرها اي لا يارها وهذا يعضد قراءة من
قرأ لذكرى وقال اخفى اللام للظرف اي اذا ذكرتها اي اذا ذكرت امرى بعد ما سميت وقيل لا تذكر فيها غيرى
وقيل شكر الذكرى وقيل المراد بقوله لذكرى ذكر امرى فقل للمعنى اذا ذكرت الصلوة فقد ذكرت في فان الصلوة عبادة
فتمنى ذكرها ذكر المعبود فكانه اراد بذكر الصلوة انتهى وقال عياض فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم واخذه من الآية التي
تضمنت الامر لموسى وانه فليصلها من اتبعه وقال الاستاذ العلامة نور الله تعالى بنوره قوله وقال عيينة يريد
بذلك تفسير قوله بغيره بالذلك فان قيل المذكور في الحديث ذكر الصلوة بعد نسيانها وفي الآية ذكر الله تعالى فكيف
لا استشهدا قلت ان الصلوة لذكر الله فتمنى نسيت شي ذكر الله وتنتي ذكرت ذكر الله قوله فاذا سمي احداكم
من صلوة فليصلها حين يذكركم هذا من الغد للوقت وفي بطل الجهد قال الخطابي قوله ومن الغد للوقت
فلا علم احدا من الغد قال به وجوبا ويشبه ان يكون الامر استحبابا بالتحريز فخصيصة الوقت في القضاء عند
مصادفة الوقت قلت وهذا اذا كان معنى هذه الجملة انه اذا سها احدكم عن صلوة فليصل هذه الصلوة مرة حين
يذكرها مرة اخرى من الغد للوقت ولا دليل عليه بل يمكن ان يكون معنى هذا الكلام اذا سها احدكم عن صلوة
مثلا صلوة اصبح فليصل تلك الصلوة حين يذكرها مرة واحدة يصلي صلوة اصبح من الغد للوقت اي لو قتها للوقت
ولا يخرها من وقتها بل ان حل وقتها كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فان ذلك وقتها ويؤيده قوله
صلى الله عليه وسلم لا كفارة لها الا ذلك لانه استقيد من هذا الحصر ان لا يجيب غير عادتها وقد عدها بخاري في صحيحه
في هذا الباب من نسي صلوة فليصل اذا ذكرها لا يعيد الا تلك الصلوة قال الحافظ قال علي بن النضر صرح البخاري
بانبات هذا الحكم بكونه مما اختلف فيه لقوة دليله لكونه على وفق القياس او الواجب خمس صلوة لا اكثر قال
ويحتمل ان يكون البخاري اشار بقوله لا يعيد الا تلك الصلوة الى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث ابى قتادة
عند مسلم في قصة النوم عن الصلوة حيث قال فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها فان بعضهم زعم ان ظاهره
اعادة العطفية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الاتي ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لانه
يحتمل ان يريد بقوله فليصلها عند وقتها اي الصلوة التي تحضر لانه يريد ان يعيد التي صلها بعد خروج وقتها لكن
في رواية ابى داود عن حديث عمران بن حصين في هذه القضية من ادرك منكم صلوة الغداة من غدا صليها
فليقض معها مثلها قلت هذا سهل لان هذا السياق في ابى داود عن حديث ابى قتادة برواية خالد بن سمير عن عبد الله
بن رباح عن ابى قتادة عن حديث عمران بن حصين قال الخطابي لا اعلم احدا قال بظاهره وجوبا قال ويشبهه

ان يكون الامر فيه للاستحباب يجوز فضيلة الوقت في القصار انتهى ولم يقل احد من السلف باستحباب ذلك الضياء بل عدوا الحديث غلطاً من الراوى حتى ذلك التزدي وغيره عن البخارى ويؤيد ذلك ما رواه المنساق من حديث عمران بن حصين ايضاً انهم قالوا يا رسول الله لا نعقبها لوقتها من الخندق صلى الله عليه وسلم لانها لم يسمع من الراوى ولا يخذ منكم قلت قال الا وستاذ العلام نور الله قلوبنا بما توفيقوا على انه وهم من الراوى ويمكن ان يقال المراد من ادرك منكم صلاة الغداة من عند صاحبها فيقتض صلاة الغداة حال كونها مثل صلاة اليوم في عدم زيادة شيء عليها الا ان تغرب في الزوم فيقتض صلاة الغداة مع صلاة اليوم مثلاً ما رواه بالمعينة المعينة في اداء صلاة اليوم اليوم وصلاة الغداة عدلاً المادة صلاة اليوم ثانياً وقوله في هذه الرواية قال اي ابو قتادة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الامراء قال في درجات مركات الصعود وجيش غزوة مودة قال في القاموس مودة بضم ميم بشارق الشام قتل في جعفر بن ابى طالب وبى بادى البقار والبقار مودون وشق وبى بهذا الاسم لانه صلى الله عليه وسلم لما وجه اليها امر عليهم زيد بن حارثة وقال ان اصيب زيد فجعفر بن الخطاب على الناس ننان اصيب جعفر فبدا لشدة بر رداه على الناس فان قتل فليس تضر المسلمون منهم رجلاً فاجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر فيها امير الجند امير سمي جيش الامراء وكانت هذه السرية من الهجرة والمدا علم ثم اعلم ان الذي فسر الشارح بجيش الامراء بغزوة مودة غير صحيح فان سياق الحديث صرح في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بنفسه الشريفة في هذه الغزوة موجوداً وسرية مودة متفق عليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها فلا يمكن ان يكون هذه الواقعة في سرية مودة بل الصحيح ان هذه الواقعة وقعت في الرجوع من خيبر والمراد بجيش الامراء غزوة خيبر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل خيبر اخذته الشقيقة فلم يخرج للقتال وان البكر اخذ لراية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهض فقاتل قتلاً شديداً ثم رجع فاخذها عمر فقاتل قتلاً شديداً هو شدة من القتال الاول ثم رجع فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما والله لا اعطينها غداً ولا يجيب الله ورسوله ياخذها عنوة وليس شيء على قتلها ولست لها قرين ورجى كل واحد منهم ان يكون صاحب ذلك فجار على على بعير حتى اندخ قريبا من قبارة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو رده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك فقال ردت بعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى فدانته افقتل في عيني فاجابها قتل ثم اعطاه الراية فنهض بها معه الى آخر القصة فهذه الغزاة ايضاً حتى ان تسمى بجيش الامراء لانها تامة فيها امير الجند امير سمي وهذا هو الموافق لسياق الحديث والمدا علم وقوله في هذا الحديث من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليكنهما المحل بيت قبل هذا تخيير لاجل السفر وقال الا وستاذ العلام نور الله قلوبنا بنوره لعل التخيير باعتبار عدم وجوب الجماعة في الفاستة فمن يؤخر القضا لا يركع ركعتي الفجر اليوم لا يفتل لم يبر حوا وجوب الجماعة في الفوات والدا علم وقد ذكر في التخصيص في هذا الحديث من رواية ابى هريرة وزاد فيه ابو العباس السراج انه صلى ركعتين في مكانه ثم قال اتما وانا من ذلك المكان وصلوا الصبح في مكان آخر اه فان كان هذا لعل التخيير لبعضهم لانهم قد كانوا يصلونها ولكنهم صلوا ثانياً بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك حتى يتصلوا مع الغرض قوله ليس في الزوم تغريباً انما التغريب انى البقعة ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت اخرى الموت

صلوة اخرى وهذا كناية عن خروج وقت الصلوة لان الغالب في اوقات الصلوة اذا خرج وقت
 صلوة دخل وقت صلوة اخرى وظاهر الحديث انه لا تغريب في النوم سوا كان قبل دخول وقت الصلوة
 او بعد قبل تضييقه وقيل انه اذا قعد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلوة فقلبه قلته انه
 لما استيقظ الا وقد خرج الوقت كان اثما والظاهر انه لا انغم عليه بالنظر الى النوم لانه فعله في وقت يباح بفعله
 فيه شيئا للحديث ولما اذا نظر الى السبب به للترك فلا اشكال في العصيان بذلك ولا شك في انهم من اثم
 بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الاشتغال والواجب ازالة المانع قوله سمعت عبد الله
 بن مسعود قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية الحديث اي في زمان غزوة
 والحديبية قرية قريبة من مكة في طريق جدوة والان يقال لها شميصة سميت بمير سناك وهي مخففة بكثير
 منهم يشدونها فهاهنا يدل على ان قصة التعريس كانت في زمن الحديبية قال الحافظ اختلعت في القمين هذا
 السفر فنفى مسلم من حديث ابي هريرة ما وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة راى رواية
 عمران بن حصين اوفى ابي داود من حديث ابن مسعود اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية ليلا
 وفي الموطا عن زيد بن اسلم مرسل عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلا بطريق مكة وفي مصنف
 عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان بطريق تبوك ووقع في رواية لابي داود ان
 ذلك كان في غزوة جيش الامراء ولحقه ابن عبد البر بان غزوة جيش الامراء هي غزوة موتة و
 لم يشهد النبي صلى الله عليه وسلم ومعه كما قال لكن يحتمل ان يكون المراد بغزوة جيش الامراء غزوة
 اخرى غير غزوة موتة وهي غزوة خيبر كما تقدم -

تفريع ابواب المساجد

باب في بناء المساجد

اختلاف العلماء في تزويق المساجد وتشبيدها وتحسينها فذكر ذلك بعضهم مطلقا ورفض في ذلك بعضهم وهو قول
 الجديفة اذ وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الا في بيت المال قال في الدر المختار ولا بأس
 بنقش خلا محراب فانه يكره لانه يلبس على ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله
 الكلبى وفي خطر الجنبى وغيب يكره في المحراب دون السقف والمحراب انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحظ
 كبعض ما ذهبوا به لولا ان كان لا من كل الوقت فاحرام ضمن متوليه لوفعل النقش او البياض الا اذا خيف
 غلب الظلمة فللباس به كافي ولا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم يجوز لوقف كما كان متامره في
 البحر وقال في حاشيته رد المحتار قوله ولا بأس في هذا التعبير كما قال شمس الايمه اشارة الى انه لا يجوز ويكفي ان يحجب
 رأسه برأس انتهى قال في النهاية لان لفظ لا بأس دليل على ان المستحب غيره لان لباس الشدة انتهى وبهذا قال
 في خطر الهندية عن المضمرات والصرف الى الفقر اذ فضل وعليه الغنى انتهى قلت انتهى اهنا امور لو لم يكن
 المساجد وتحسينها اذا كان يلبس لمصلين فيشغل قلوبهم فهو مجمع على كراهته والامر الثاني اذا كان هذا سبابة ورياسة
 فهو ايضا كرهه بل بناء المساجد بهذه النية الفاسدة يكون مكرها ايضا فضلا عن التزيين والتحسين والامر
 الثالث ان يحكم بنارها ويبنى بالبحس وغيره مما يستحكم به الصنعة فهذا غير مكره عندنا والدليل عليه ما خرج الشيخان عن
 عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى مسجدا بنى الله له بهيمة او نعلا او ثوبا
 ما فعل عثمان في خلافة كافي الحديث الباب فانه فعل فعل مستل هذا الحديث وكل ما فعل كان من باب الاحكام
 لا من باب التزيين انخفض وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
 والذين انكروا علي من الصحابة لم يكن عندهم دليل بوجوب المنع الا احث على اتباع السلف في ترك الرفاهية وهذا كما ترى
 لا يقتضي التحريم دلا الكراهية والامر الرابع ان يبنى المسجد بالغصب باخذ اموال الناس ظلما ونحوه من باب جيبه
 الواقف بالانفاق فنهى ايضا حرام لم يرخص فيه احد من العلماء قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما امرت بتشبيد المساجد قال ابن عباس لتزججها كما ذرقت اليهود والنصارى التشبيد اعلال
 البناء وتجصيصها يقال شدت اشي اشيره اذا بنيت به سيد وجر بحس فعناه ما امرت برفع المساجد واعلالها
 بهذا حتى ترك الرفاهية وان دل على جواز تزجج بنارها وجب عليها لان نفى الوجوب يصدق بجواز الفعل ايضا لا يستل

الكعبة وكذا قول ابن عباس يدل على حث ترك الرفاهية أو كحل على الزخرفة التي يباهي بها المصلون ويكون
 سبابة ورياء وسمعة كما تفعله اليهود والنصارى بهيهم وكان منهم لذلك والزخرفة الزينة وأصلها الذهب ثم استعمل
 في كل ما يزين به قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في
 المساجد أي يتفاخرون في بناء المساجد يعني يتفاخرون كل واحد بحجته ليقول مسجده أرفع أدا من أدا وسع أوسن
 زيار وسمعة واجتداد بالهدنة ويؤيده ما نقله الحافظ من مستدركي علي وصحيح ابن حزم من حديث أبي قلابة أن أنس
 قال سمعته يقول يأتي على امتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعرفون بها الا قليلا وعند أبي نعيم في كتاب المساجد
 يتباهون بكثرة المساجد كذا في نيل الجود وقد وقع كما أخبره صلى الله عليه وسلم في عصرنا هذا قوله عن عثمان
 بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث طوا عليه ثم قوله أمره
 أن حين استعمل على الطائف والطواغيت جمع طاغوت وهو الشيطان وما يزين لهم أن يعبدوه من الأصنام ثم يقال
 للصنم طاغوت بابه والغرض منه انتكاس الكفر ووقوع انزله دايزار الكفار وتذميرهم حيث عبدوا غير الله منها قوله
 أن عبد الله بن عمر أخبره أن المسجد كان على عهد رسول الله عليه وسلم مبنيا باللبن والجريد عمل
 قال جاهد رأي لفظ حديث جاهد وعمله من خشب الخلل فلم يزد فيه أبوك شيئا وزاد فيه عمر وبنا
 على بناءه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد ما عدا عمله وقال جاهد عمله خشبا و
 غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ومعنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمله من حجارة منقوشة
 وسقفه بالساج قال أبو داود القصة بالساج واللبن هو المضروب من الطين مريدا للبناء غير مطبوخ أي أبيض والحجارة
 المسقفة الطويلة ومجها جريد والساج خشب يجلب من الهند واحدة ساجه معرب ساكون وسال حاصله أن كان
 مسجد النبوي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد فلما خرب بناءه أبو بكر كساها باللبن والجريد
 ثم لم يضر ببناءه عمر أيضا كما كان باللبن والجريد إلا أن أذن في العروة ولم يضر بنيت والآلة التي سبغت وبنهاه عثمان
 فزاد فيه زيادة كثيرة بحيث وسعته تسعون الف في العروة وبذل الآلة وبني جداره بالحجارة المنقوشة بدل
 الخلل سقف المسجد من خشب الساج بدل الجريد وكان بناءه رضى الله عنه من ماله وأمر عليه بعض الصحابة
 على ترك الرفاهية فقام خطيبا واستدل بحديث المشهور عن نبي الله محمد في الحديث والمراد بالمانعة فيه الممانعة في
 الفضل والثواب والشرف لأن الطول والعرض والهيئة كما قيل وأما مسجد النبوي في زماننا فهو من بناء السلطان
 عبد المجيد قال قول ابن عباس ماله قال كان موضع المسجد حائط النبي التجاريه حوث وفحل وقبور
 المشركين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثامنوني به فقالوا لا نبغي فقطع الخلل وسوى الحوث
 ونعش قبور المشركين قوله حائط أي سبستانا وفي رواية أنه كان مريدا فقلعه كان أو لا حاله ثم خرب فصار مريدا
 وقيل كان بعضه سبستانا وبعضه مريدا وفي التجاري أن هذا المكان كان سهيل وسهيل غلامين يتيمين في حجر سعد بن
 زرارة قال الحافظ وذكر ابن سعد بنده عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يعطيها ثمنه وفي رواية قال جاهد
 أبو بكر عشرة دنانير قوله ثامنوني أي ساوموني بالشمع أعطوني بأشعث فقاونا لا نبغي وفي رواية وأمسلا الطلب ثمنه

بناؤه باللبن والجريد ما عدا عمله خشبا و

الاولى البندى لا يطلب اثمن لكن الامر فيه الى الشراء ومعناه لا يطلب اجر منه الا عند ذهابنا الى الشراء في
الآخرة فظاهر هذا انهم لم يأخذوا منه ثمنًا فيخالف اعطاء الثمن ابو بكر عشرة دنانير قلت لا منافاة بينهما لانهم قالوا هذا
اولا فلما لم يقبله منها بهية باعاه سنة على الله عليه وسلم ويروى عليه رواية البخاري فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان يقبله منها بهية حتى اتباعه منها ويحتمل قبل مرة بهيتها ومرة اشتراها منها لان مسجد النبوي ببيت
مرتين فان قيل كيف اشترى النبي صلى الله عليه وسلم او قيل بهيتها منها وما كانا يتبين لم يلقا قلت

باب اتخاذ المساجد في الدواوين بنار باني المحلات والقبائل والدور جمع دار وكل قبيلة جمعت
في محلة سميت المحلة داووسي ساكنوها بها محلة اسم جامع للبنار والعروسة والمحلة قالوا يجب على اهل
المحلة ان يبنوا المسجد في محلهم لاقامة الصلوة واما اتخاذ المسجد في البيت فينبغي ليصلوا فيه السنن والنوافل
اي تعيين الموضع للصلوة قوله عن عائشة قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببنار المسجد
في الدواوين لتنظيف وتطيب اي امر باتخاذ المسجد في المحلات وتنظيفها من القذرات والنتن والتراب
وتطيبها بالعطر والنجور والحكمة في بنار المسجد في كل محلة لانه قد يتعذر على اهل محلة الذهاب الى محلة اخرى
فيخرجون اجرا المسجد بفضل اقامة الجماعة فيه فامر بذلك ليتيسر لاهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير
مشقة متحممة

باب في المخرج في المساجد اي في اتخاذ السرج في المساجد لتفوق على ان توير المساجد بالسرج
عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله افلننا في بيت المقدس فقال رسول
صلى الله عليه وسلم ائتمروا فكانت البلاد اذ ذلك حروبا فان لم تاتوه وقصوا فيه فابغضوا
مزيت يهرج في ثنائه قوله ائتمروا في رواية اخرى في أرض المحشر والمنتشر ابتداء والام للندب اولها باحة فصولا فيه
اي في مسجده وفي رواية فان الصلوة فيه كالف صلوة قوله اذ ذلك بائنا كانت بحرقا اذ ذلك البلاد من المسلمين المشركين
سلم ان يسافر اليه وفي رواية قالت ارايت يا رسول الله من لم يطيق ان ياتيه قال فان لم يطيق ان ياتيه
فليها اليه ريتا ليسر فيه فمن اهدى اليه كان كمن صلى فيه

باب في حصص المساجد الحصى صفرا كجارة اي بل يفرش في المسجد ويل يخرج منها كما لقذ في النبا
قالوا اذا كانت الارض غير مفرشة بالرغام والاجر فيفرش فيه بالحصى ليجف من الطين اذا اصابت الارض
المطر واما اذا كان المسجد مفرشا بالرغام والاجر ومفوقا عن المطر فيخرج من المسجد الحصى اذا كان فيه كالقذ
والنبا وتجب تطهير من القذر والنجا سات قوله عن ابي الوليد قال سألت ابن عمر عن الحصى الذي
في المسجد فقال مطرنا ذات ليلة فاصبحت الارض مبهتلة فجعل الرجل ياتي بالحصى في ثوبه فيسبطه
تحتة فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة قال يا احسن هذا اي بسط الحصى لاجل الطين
قوله ان الرجل اذا اخرج الحصى من المسجد تناسا شدة اي لئلا يبال بالسران لا يخرج من المسجد قال لا والله
العلم نور اسر قلوبنا بنوره ومع هذا لو كانت في اخراجها مصلحة اخراجها وانما تعارضت المصلتان في هذا الاصل

قوله عن أبي حمزة انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم المسجد فليصل مسجدتين
من قبل ان يجلس والامر فيه للذهب ويدوي في الغرض والسمن ايضا واما عمل جهال العصر من جلوسهم
في الصلوة فهو من سوء الجمل.

باب في فضل القعود في المسجد عقد البخاري باب من جلس في المسجد ينتظر الصلوة وفضل المساجد فضيلة
على ان يجلس في القعود لا انتظار الصلوة واما صريح المصنف فيدل على ان القعود في المسجد عند عام سواد كان
لا انتظار الصلوة او بعد الفراغ من الصلوة للذكر والقرآن وغيرها من العبادات يمكن ان يقال ان البخاري

راد قوله وفضل المساجد ليل على ان القعود فيه لا انتظار الصلوة وغيرها يقتضي الفضل قوله عن أبي حمزة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المثلثة تصلي على احدكم ما دام في صلاة الذي يصلي فيه ما لم
يجد ثوبا او يقصر اللهم اعظم الله لهم ارحمهم قوله او يقوم وفي نسخة او يقيم وهو الاقرب اي الم يقيم من كان
ذلك فاذا حدث او قام ينقطع صلواتهم ويل اذا حدث يبعثون عليهم لا قولان في قول نعم لان الغبار والضرر
في المسجد حرام عند الشافعي ويكره تحريكه عندنا ولعل المعتكف يستثنى منه لانه معذوره فيه قوله من اتى المسجد بشئ مخوف
اي من اتى بنية شئ من غرض ديني او دنيوي فذلك الغرض والمقصود تصيبه بوجع عليه او بغيره واما اذا دخل الصلوة
وعرض له من كلام الدنيا فيه فهو مفعول لا يدخل في حديث المشهور صرح به صاحب البحر.

باب في كراهية التشاد الصالة في المسجد اي طلبها برفع الصوت.

قوله من سهر رجلا ينشأ ضالة في المسجد فليقل لا اداها الله اليك فان المساجد لم تبين لهذا
قوله لا اداها الله اليك اي لا ادخلها الله اليك وفي رواية مسلم لا ادواها الله عليك فان لم تترك احترام المسجد ونشأ فيه
الضالة جوزي بالدار عليه لعنهم وحبسها وفي الحديث عند النسائي اذا رأتهم من يبيع او يتبايع في المسجد فليقل
لا ادواها الله اليك على هذا ذكر النطق والفلسفة يقال لا عليك لسه قوله فان المساجد لم تبين لهذا
تعليل للحكم ويحتمل ان يكون من جملة المقول والاشارة الى تشاد الصالة بل المساجد نيت لذكر الله تعالى
وقراءة القرآن والوعظ حتى كره مالك الحديث اعلم وجوزوه بالضعف ويستثنى من ذلك عقد النكاح فيه

باب في كراهية البزاق في المسجد اي القاءه في اسفل البصاق والبساق والبزاق ما بالغ اذا خرج
منه وما دام فيه ففرق والنخاط من اللانف والنخامة وهي النخاعة من الراس من الصدر قال ابن العماد لا خلاف
ان من بصق في المسجد استهانته به كفر قال النووي ان البزاق في المسجد خطيئة مطلقا سواء احتاج اليه او لم يحتج
بل يبزق في ثوبه فان بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه ان يكفر بذهاب الخطيئة بفرق البزاق هذا هو الصواب
كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال العلماء وللقاضي عياض فيه كلام بل حاصله ان البزاق ليس بخطيئة الا
حين لم يعرفه واما من اراد دفعه فليس بخطيئة واستدل به باشيء باطله فقوله هذا باطل صريح مخالف لنص هذا
الحديث ولما قاله العلماء بنيت عليه لئلا يغتر به واختلف العلماء في المارد بذهابها فجمهوروا قالوا لا بد منها في نزاهة
المسجد وطله وحصاة ان كان فيه تراب احصاة ونحوه ولا يخرجها قال الحافظ في الفتح وحاصل المسألة ان سعال

عمومين تعارضاً وهما قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله لا يصلي عن يساره وتحت قدمه فالنوعين يجعل الأول
 عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد والقاضي يجعل الثاني عاماً ويخص الأول من لم يرد فيها وقد افق القاضي جماعة
 ابن كى في التفتيت والقري في المفهم ويشهد لهم ما رواه أحمد بن إسحاق عن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً
 قال من تخم في المسجد فغيب نجاته ان تصيب جلد من أو قبة فتؤذي به وادفع منه في المقصود ما رواه أحمد
 والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعاً قال من تخم في المسجد فلم يذنبه فبيته وان ذنبه فحسنته
 فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحو حديث أبي ذر عن مسلم مرفوعاً قال وجبت في مساوي اعمال حتى
 النخاعة تكون في المسجد لا تدفن فدل على ان الخطيئة تختص من تركها لا من دفنها وعلته النهي لترشد اليه وهي
 تاذي المؤمن بها وما يدل على ان عمومته مخصوص بجواز ذلك الثوب ولو كان في المسجد بالاضلاف وتوسط بعضهم
 فعل الجواز على ما إذا كان له عذر كان لم يكن من الخروج عن المسجد والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو موهوم
 والله اعلم قوله عن السنن قال قال رسول الله عليه وسلم ان البراق في المسجد خطيئة وكفارتها
 دفنها المراد بالخطيئة الخ وانا اطلق عليها خطيئة لان من شأن المسلم ان لا يصدر منه ذلك الفعل للاخطار اذا فعلها
 خطار فكفارتها دفنها اي البراق قوله اذا قام الرجل الى الصلوة او اذا صلى احدكم فلا يرفق اعانه عن
 يمينه ولكن عن تلقاء يساره ان كان فارغاً وتحت قدمه اليسرى ثم يعقل مناظرته عن البراق تسعة
 شقوق مستبط من الاحاديث والراجح عندي ان النهي لا حرمان المواجهة التي حصلت بين الله تعالى وبين المصل
 وسائر الشوق لوجهه اليه فلا يبرز من امامه لانه يناجي الله تعالى وكان قبل وجهه ولا عن يمينه لتفريق اليدين و
 زيادة الشرف لانه ان عن يمينه ملكا يكتب الحسنات التي هي علامة الرحمة فهو اشرف وقد ورد انه امير على
 ملك اليسار يرفع من كتابته السيئات الى ثلث ساعات لعله يرجع اولاد ملك آخر غير الحفظة يخضر عند
 الصلوة السابعة فالله والأمين على دعائه فسيبيله سبيل لظرفه فوجب ان يكبره لانه فوق من يحفظه من الكرم
 الكاتبين قال ابن حجر ويستثنى بعضهم من مسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصافته عن يمينه اولى لانه عليه السلام
 عن يساره اهدى وجهه كما لو كان عن يساره جماعة ويكفي منه تحت قدمه فان الظاهر ان جنته عن اليمين
 اولى ولكن عن تلقاء يساره ان كان فارغاً اي خاليا عن الناس حتى لا يكون يمينه فان قيل ما وجه اختصاص
 اليمين بالمنع مع ان على اليسار ملكا آخر واجاب جماعة من القدماء باحتمال اختصاصه بملك اليمين لشرفه في الصلاة
 ما فيه واجاب بعض المتأخرين بان الصلوة ام الحركات البدنية فلا دخل لكاتب السجدة فيها ويشهد له ما رواه
 ابن أبي شيبة في هذا الحديث قال فان عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني انه يقوم بين يدي العرش ملك
 عن يمينه وقرينه عن يساره فالصالح حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ
 يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك وما اذا كان على يساره احد فلا يجوز ان يصيب عن يساره لانه يوزيه
 واقدار المؤمن حرام بل تحت قدمه اليسرى اي يصيب تحت قدمه اليسرى ثم يعقل به اي يمسح ويبيد بالصاق
 لان الحرب تجعل القول عبارة عن جميع الافعال نحو قال بيده اي اخذ وقال برجله اي مشى وقالت له العينان

والراجح ان قدومه كان منقطع قوله فانما في المسجد في هذا الحذف التقدير فانما في مساحته المسجد وكذا ذلك لانه صريح في روايته بن عباس في
الباب فنعلم فانما في المسجد فنعلمه دخل وفي رواية ابى بصير على بغيره حتى اتى المسجد فانما في المسجد فنعلمه دخل المسجد فنعلمه دخل
العلم في ان النبي بالصلوة في العترة وغيره بل هو للتنبيه والتحريم فنعلمه لا بالصلوة في العترة اذا كان فيها موضع احد الصلوة وليس فيها قبر وفي
الجامع الصغير لم يذكر الصلوة تجاه القبر لان تكون مسترة حائلة او كان المصلي يميل او شواكل المشايخ النبي للتنبيه وذهب احمد والتحريم لعدم العقاد
الصلوة لان النبي عنده في الامكنة ليعيد التحريم والبطالان كالا زمنة والنبي بالصلوة في الحمام لانه محل النجاسة والشيطان ولا يكون فيه كشف العورة
قال تاج الدين كره فيه ملاوة القرآن قلت هذا يؤيد كراهية الصلوة فيه واما الموضع التي نزلت فيها عذاب الله تعالى من الحنف وغيره لا يحسن فيها
الصلوة **قوله** جعلت لي الارض طهورا مسجد اي مطهر عند عدم القعدة على الماء وموضع صلوة وانما هذا امتنان على نبيه لانه بان
رضي لهم في الطهور في الارض والصلوة عليها في بقاعها كانت الامم التقدم لا يصلون الا في كذا السهم وبعينهم واما حديث علي ان حبي عليه السلام
نها في ان اصلي في المقبرة وجهها في ان اصلي في ارض بابل فانها ملعونة فلا يعارضه لانه ضعيف قال الخطابي في استاؤه وطلوعه
سقال ولا علم احد من الغمام حرم الصلوة في ارض بابل وقد عارضه بما صح منه وهو جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وشيئا ان يكون معناه ان شئت انما
ان تحته ارض بابل وطنا ودار الاقامة فتكون صلوة فيها اذا كانت اقامة بها او خرج النبي فيه على الخصوص الا تراه يقول ثمانى وحل ذلك منه لقلوب
لهما احابه من الحنة كونه تسمى ارض بابل ولم ينقل احد من الخلفاء الراشدين قبله من المدينة -

باب النبي عن الصلوة في مباركة الاكل في جمع مبارك وهو الموضع الذي جرك فيه الابل عند الرجوع عن
الماء ويستعمل في الموضع الذي يكون فيه الابل لليل ايضا.

قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في مباركة الاكل فقال لا تصلوا في مباركة الاكل فانها من الشياطين
رسلى عن الصلوة في مباركة الاكل فقال صلوا فيها فانها مباركة قال الشوكاني والحديث يدل على جواز الصلوة في مباركة الاكل وعلى تحريمها
في معادن الابل واليه ذهب احمد بن حنبل فقال لا يقع كمال فان صلى فيها اعدا البداء وقال ابن خزم لا تحمل في معطن بل وذهب الجمهور الى
حمل النبي على الكراهية مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بان علته النبي هي النجاسة
وذلك متوقف على نجاسة ابوال ابل والابلا ولو سلمنا النجاسة فيه لم يصح جعلها علته لان العلته لو كان النجاسة
لما افرق الحال من اعطائها وبين مراض الغنم اذا قائل ما يفسد من ارداء كل من الجفنين ابو الهيثم كما قال الحراني
و ايضا قد قيل ان حكمة النبي بايقها من الغنم فربما نفرت وهو في الصلوة فتودي الى قطعها او اوافي يحصل له
منها وتشوش خاطر المولى ان الخشوع في الصلوة وذهب على النبي اصحاب الشافعي واصحاب مالك
وعلى غيرا يفسد من كون الابل في معاطنها وبين غيبتها عنها اذ هو من من يغور بها حينئذ واذا عرفت هذا اختلف
في العلته تبين لك ان الحق الوقوف على مقتضى النبي وهو التحريم كما ذهب اليه احمد والظاهرية واما الامر بالصلوة في
مراض الغنم فامر باهية ليس بالوجوب اتفاقا انتهى قال صاحب البذل قلت والحق عندي ان النبي عمول على التنبيه
اذا لم تكن الارض نجسة لقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا لقوله عليه السلام ايما ادر كنك الصلوة
فضل ذلك ابن عمر وغيره من الصحابة روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بعبيره وايضا
لان يصلي على راحلته وقد ذكر الخطاوي نسخة رسالة كتبها عبد الله بن تافع الى التميمي بن سعد وفيها وقد
كان ابن عمر ومن ادر كن من اخيار اهل ارضنا يعرض احدهم ناقته بينه وبين القبلة فيصلي اليها وهي تبعد بقول
قال الامام الشافعي في الامم وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصلوا في معادن الابل فانها

باب في الاقامة قد تقدم اختلاف المذاهب فيها قوله

قوله امر بلال ان يشفع الاذان ويوترها اقامة وزاد حماد في حديثه ان الاقامة لم يصيغها النبي صلى الله عليه وسلم الا في الصلاة الا ان شفعه الله تعالى في رويته السألي وغيره ومفطنان النبي صلى الله عليه وسلم امره لا يتردد في الصلوة بل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بلال ان يشفع الاذان ويوترها اقامة وقال الشوافع والمالكية ومنا وان يأتي بالغا الاذان شفعاً اي شفى يداي بالغاً الاقامة وترا طقت يد عليه بان كل التوحيد في آخر الاذان والاقامة مفردة قال الحافظ يحمى على ما سواه ويرى عليه ايضا ان التكبير في اول الاذان اربع وفي الاقامة مثني فما معنى التقطيع في الاذان والاقامة فلا بد من التبادل ولم يذهب الى ظاهره احد ايضا قاله غيره مخالف لرواية ملك النازل من السماء من ان الاقامة مثل الاذان الاقامت الصلوة وكذلك لرواية عبد الله بن زيد كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة وايضا مخالف لرواية جابر القاه بلا لرواية ابراهيم عن الاسود عن بلال انه كان يثنى الاذان ويثنى الاقامة ورواية سليمان بن علقمة قال سمعت بلال يقولون مثني رقيم مثني فعلى ما شره الشوافع ايضا والاشاعرة في ذلك يخالفون هذا منهم ففعلوا ان المراد من التقطيع والائتار التقطيع والائتار في الصوت لا في الكلمات كما هو مذهبنا ان في الاذان الترسل وفي الاقامة الحمد كما مر فهذا ليس بخلاف ما قيل بل هو عين المذهب

باب الرجل يوذن ويقوم الاخوان اتفقوا على العلم في الرجل يوذن ويقوم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في الاذنية فقال اكثرهم لا فرق والامر متروك ومن رأى ذلك مالكة وقال ابو حنيفة من سنن الاذان ان من اذن فيقوم وان قام غيره فان كان يتأذى بذلك يكرهه لان الكتاب اذن المسلم كرهه وان لم يتأذى به فلا بأس وقال الشافعي يكرهه مطلقاً لانه حق المودن ففعل الامر

باب من اذن فهو يقيم

قوله ففعل الامر الى فاحية هذا متعلق بالاذان لا بالاقامة فقد وقع في السياق تقديم وتأخير يدل عليه في التخصيص الطبراني والعقيلي في الضعفاء ورواه الشيخ في الاذان من حديث سعيد بن راشد عن عطاء بن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم في سيرة محضت الصلوة فنزل القوم فطلبوا بطلان الفريضة فقام رجل فاذن ثم جاز بلال فقال القوم ان رجلاً قد اذن فمسكت القوم بوجههم ان بلال اراد ان يقيم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مهلاً يا بلال فقام يقيم من اذن والظاهر ان هذا منهم هو الصلوة

باب رفع الصوت بالاذان

قوله المودن ليخفره بصدى صوته اي يرفع صوته فيلزمه على طريق المبالغة اي يتكلم مفرقة الله اذا استوفى وسدنى رفع الصوت وقيل ليخفره بصدى صوته وان كانت بحيث وفوضت اجسام المملات ما بين جوانب التي تلتها الصوت وقيل ليخفره بصدى صوته اي يرفع صوته فيلزمه على طريق المبالغة اي يتكلم مفرقة الله اذا استوفى وسدنى رفع الصوت وقيل ليخفره بصدى صوته وان كانت بحيث وفوضت اجسام المملات ما بين جوانب التي تلتها الصوت وقيل ليخفره بصدى صوته اي يرفع صوته فيلزمه على طريق المبالغة اي يتكلم مفرقة الله اذا استوفى وسدنى رفع الصوت

باب ما يجب على المودن من تعاهد الوقت

قوله الامام ضامن والمودن مؤتمن الحديث مشتمل على كثير من المسائل قال القاضي الامام متكفل بموعدة المجمع ففعل القوم عنهم ما مطلق عند من لا يوجب النقرة على الماموم او اذا كانوا سبوقين ويحفظ عليهم المكان والسنن واعداد الركعات ويتولى السفارة بينهم وبين الرب في كل عام وقال ابن الملك الامام ضامن لانهم يرفعون القوم صوتهم كالمتكفل لهم صوتهم وضاداً او كمالها ونقصانها بحكم المصاهرة والتبعية ولهذا الضمان كان ثواباً او فزاداً على حقها ودرهمه اكثر من اقلها وقال الشوافع المودن الضمان الدعاء وركعات عدة الركعات والمودن مؤتمن اي يجمع الاوقات بعد ان يسمع اصواتهم في الصلوة والقيام

باب الاذان فوق المناسكة بفتح الهمزة صوته في موضع كالمادة المسجدة والمنيرة جمود مناور ومنار مناهة الصلاة ثم استعمل في البناء المرفوع الذي يبنى في المسجد للاذان

خمس قال في البدائع فالحجامة إنما تجب على الرجال العاقلين إلا حرار القادرين عليها من غير حرج فلا تجب على النساء والصبيان والمقعور ومقطوع اليد والرجل من خلاف والشيخ الكبير الذي لا يقدر على المشي والمرضى وإنما لا تجب على من أذا لم يجد قاعدا لا تجب عليه وإن دبره فذلك عند الجحيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجب قال للشيخ العلامة هبهما نظر معنوي وهو أن الشافعي حكم على الحجامة بالسنة مع إناؤه العذر وكذلك بسنية الوتر مع التمدد وحكم أبو حنيفة عليها بالوجوب بدو تنعيم العذر وكذلك في الوتر دون التمدد والعكس لا يستقل

باب في فضل صلوة الجماعة في حديث الباب ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الفضيلة الجماعة ثم تنزل منزلة إلى بيان فضيلة الصف الأول ثم بيان الفضل بكثرة الجماعة وقلتها فالصلوة في جماعة تفضل على صلوة المفرد بخمس وعشرين درجة وفي رواية بسبع وعشرين والجمع بينهما قيل بعد خصال الجماعة فكلون سبعة وعشرون في الجهرية وخمسة وعشرون في السرية وتقبل بالفرق بحال المصلي كان يكون أعلم بالخشوع واليقين في المبدأ وفي غيره وبأنه ذكر القليل لا ينبغي الكثير وبأنه اجتمع بالخمس وعشرين ثم علمه بالزيادة وقال الشيخ سرور الدين الشافعي ثم لم يبق في شيء لم أسبقه أن صلوة الرجل في الجماعة لكل واحد من المكونين بذلك سبيل في جماعة وادعى الأعداء التي تحقق فيها الجماعة ثلاثه وكل واحد في بحسنة وهي بغيره فتفصل من مجموع ثلاثون ناقصة في الحديث على الفضل الزائد وترك الأصل

باب ما جاء في فضل المطهرة إلى الصلوة أي فضل المشي على الاقدام إلى الصلوة من الركوب فيثبت بهذا أن من كثر مشيه إلى الصلوة بزيادة المسافة فهو أفضل

باب ما في المشي إلى الصلوة في المظهر من الفضيلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق من كان كثير المشي في ظلمة الليل أو ظلمة النجوم وطلعت الكواكب إلى المساجد بشر بأشرف النور التام يوم القيامة

باب من خرج يريد الصلوة فسبق بها أي ما من الأجر لمن خرج يريد أداء الصلوة في الجماعة فسبقه الإمام بالصلوة وفاته مع الإمام فقال في حق صلى الله عليه وسلم أعطاه الله إياه مثل أجرهم الحديث

باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد **قوله** لا تمنعوا النساء كمنع الرجال ويؤتمن خير من خير من يريد أن ليس لهم حق المنع ولكن لا يخرجن من أنفسهن فإن يؤتمن خير من نظره مقابلة قوله تعالى غير أفرح فان خرجن فلا جناح عليكم الآية

باب التشديد في ذلك أي في خروج النساء إلى المسجد **قوله** لو أدرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثت النساء لمنعهن الحديث يعني قالت عائشة لو شاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثت النساء من التعليل وغيره من دواعي الفتنة لمنعهن صريحاً ولا نقضاً لمنعهن فتمنا وكناية كما في حديث المتقدم بقوله

ويخرجن تغلات وكما في حديث أبي موسى أن المرأة إذا استعظمت فحمرت بالمجلس فمضى كذا وكذا لا يحل زانية وكذا ترضيها في الصلوة في مخدعها

باب في السعي إلى الصلوة هل يجوز أم لا والمراد بالسعي ههنا الأسراع في الشيء بحيث تشتت به قلب المصلي فيزول به عما يترو

معناه في الغفيرة ويرى **قوله** فما أدرى كلفه فافقه فافقه الفاعل جاز بشرط مخدوف أي إذا بعثت لكم ما هو أولى لكم فافقه فافقه أي ما أدرى كلفه من ركعات الصلوة فافقه وباطلاقه أخذ الجماعة من العلماء أن الجماعة بذلك باي جزم أدرك قبل سلام الإمام وحصل لها موم فضل الجماعة وهو أربع وعشرون درجة لمن

من أدركها من أولها يكون وحده أكمل قولها فافقه فافقه أي على أن ما أدركه المرء من صلوة الإمام أول صلوة لأن لفظة الإتمام يقع على باقي فضل تقديم أوله قال الشافعي وأحمد واليذهب أبو حنيفة إلى أن القراءة قوله كمال يؤداه وكذا قال ابن سيرين في مؤخره ترجيح لفظة فافقه على لفظة فافقه

قال الشافعي ومن يراه لفظة اختلاف

[illegible]

المختص بالحلة احتراز من الشارع وما لا اذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد الجماعة بغير اذان حيث يباح اجماعهم قال
في الاستدلال على الامام الشافعي انما في الكرامة بانصافه لنا انه عليه الصلوة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فنادوا الى المسجد فصرخ
اهل المسجد فرجع الى منزله فجمع اهل بيته وصلى ولجأ في ذلك لما اختار الصلوة في بيته على الجماعة في المسجد لان في الاطلاق بهذا التعليل
الجماعة معنى فاجتمعوا اذا علموا انها لا تقوتهم واما مسجد الشارع فالباس فيه سوار لا اختصاص له بغيره دون فرق بين
ومشقة في البدائع وغيره ما يستفنى هذا الاستدلال كرامة التكرار في المسجد الحلة ولو لم يكن اذان ولو لم يكن في الغيبة ولو دخل جماعة
المسجد بعد ما صلى فيه اهل البيت وحدثنا وهو ظاهر الرواية انتهى وهذا مخالف للحكاية لاجتماع المارة ومن هذا ذكر العلامة رحمه الله
السند في تليد الحق ابن الهمام في رسالته ان ما يفعل اهل الحرمين بايئة متقدمة بجماعات مترتبة مكرهه اتفاقا ونقل عن بعض
مشايخنا انكاره من سراجين حضر الموضع بكه ١٥٥٥ منهم الشريفي النوري وذكر انه في بعض المالكية بعدم جواز ذلك على من يرب
العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك ايضا عن جماعة من الحنفية واثبتية والمالكية حذر الموضع ١٥٥٥ انتهى وادقره الرثي في كتاب

الحج

قوله

عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابصر رجلا يصلي وحده فقال لا دخل
بمصدق على هذا فيصلي معه قوله ابصر رجلا اي بعد ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه كما يدل عليه رواية الترمذي في نسخة
ان رجلا دخل المسجد فصرخ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية لاحد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه في كل صلاة
ثم ذكر الرجل على كافي رواية الباقين ان الداخل هو علي بن ابي طالب فصرخ خلفه قائلا لا يصلي اي ليس رجل من قريش من
بالجماعة فصدق ثواب الجماعة على هذا الرجل الذي في الصلوة مع الجماعة فصرخ معه مقتديا به فيحصل بذلك له اجر الجماعة فاذا فعل
ذلك فانه تصديق عليه ورواية الترمذي في مقام رجل وصلى معه وفي رواية احمد فقام رجل من القوم صلى معه قلت لا رجل
هو ابو بكر رضي الله عنه كما بين ذلك في رواية ابن ابي شيبة استدل بهذا الحديث من جوار الجماعة الثانية قلت لا استدلال فيه
فان الحديث يدل على تكرار الجماعة التي جماعة صورة فان الذي فرغ من صلوة الجماعة مع من لم يصل صلوة يكون متفهما
ولم يكره احد من العلماء على ان روى عن ابي حنيفة اذا كان الامام والمقتدي اثنين وثلاثا خلا كرهه فاك قال لا دنا والعلامة
قوله لا رجل يصدق على هذا الايم الجماعة في الغرضية ثانيا فان عموم الحكم مع خصوص المورد وان كان كثير لكن قد لا يعم ولا يخرج
لتعليل ايضا فانه لو عدنا الحكم الى جماعة الفرائض ايضا عاد الى موضوع الجماعة بالنقص اما انقل فالتقاني -

باب من صلى في منزله ثم ادرك الجماعة ليصلي معهم اي اذا حضر في المسجد اقيمت الصلوة خلفت الجماعة في
الاعادة فذهب ابو حنيفة الى ان من صلى المكتوبة في منزله ثم يدرك الصلوة مع الامام يبي الظهر والعشاء يوم روى عن ابن
عمر وهو قول الاوزاعي وحسن البصري وسفيان الثوري وقالوا لا تعاد المغرب والعصر والمغرب والعصر لا يفسخ والعصر لا يفسخ بعد ما لقوله
عليه السلام لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس لا بعد الصبح حتى تطلع الشمس والنقل لا يكون ثلثا وان ضم اليها ركعة ففقدت الغلة الامام
وقال مالك بن كنان قد صلى في بيته لاري باسا ان يصلي مع الامام الا صلوة الفجر والمغرب فانه اذا عاها كانت شغافيا في
انه وتر صلوة النهار يوم روى عن ابي موسى وقال شافعي تعاد الصلوات كلها وقد تقدم الاختلاف في الصلوة التي تصلي مرتين
هل الغرضية الاولى او الثانية فقال هذا العلامة ان الغرضية هي الاولى في مواضعها فسوف نوافي مع الامام وهو قول ابي حنيفة في كتاب

والشامي وملك واهمد بن حبل وقال بعضهم ان الغرض المكملها وقال بعضهم ان الغرض احدها وقال بعضهم ان الغرضية الثانية
التي كانت في جماعة وغير ذلك من اقوال الشاذة -

قول عن جابر بن يزيد بن الاسود عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غلام شاب
فلما صلى اذا جلل لم يصلي في ناحية المسجد فدعا بهما فبعث بهما فعدا لهما فقال ما منعكما ان تصليا

معنا قال قد صلينا في رحا لنا قال فقال لا تفعلوا اذ صلى احدكم في رحله ثم ارددك اولا كما هو المصلي

فليصل معه فانها لا فائدة فراقض جمع فرغية وهي اوداج العنق والحمية بين الجنب لا تنزل ترعد وتتحرك ترك

بهذا الحديث من قال تعاد الصلوات الخمس قال ان هذا الحديث وامثال ما نسخ او يخص الحديث النبي عن الصلوة بعد

العصر والصبح وقال يدل هذا على نسخ لان حديث يزيد متاخر لانه وقع في حجة الوداع واما وجه تخصيص لان الصلوة

الموعودة وان كانت متطوعا ولكنها ذات سبب قلت هذا النسخ لا دليل عليه كونه في حجة الوداع لا يلزم منه النسخ كيف

وقد عمل بحديث النبي اصحابه من بعده صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عن عمر انه كان يغرب في الصلوة بعد العصر حتى يفرغ من

صلوته قال ابن الهيثم وكان ضربا يحضر من الصحابة من غير تكبير فكان اجماعا فكيف يصح دعوى النسخ والتخصيص انما انما

عن حديث الباب ان معارض من حديث النبي عن الصلوة بعد العصر والفجر وهو مقدم لزيادة قوة ولان المانع مقدم كيف قد

ورد فيه حديث ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قيلت في اهلك ثم ادر كنت صلينا الا الفجر والمغرب

ولا يخفى وجهه لعل اخرج الفجر ما لم يكن بالعصر وقال الطحاوي انه منسوخ بحديث ابن عمر الصلوة الصلوة في يوم مرتين فاجابة قيل ان

حكم الاعادة في ما سوى الفجر والعصر والمغرب وفيه انه واقعه الفجر فلا يجوز تخصيصه حتى لا يفسد حكم الاعادة قد ورد في ثلثة

مواضع قد تقدم منها موضعان الاول اذا اتم الامام اتم الصلوة عن الوقت وفيه لم يلحقه على الصلوات لا الامر بالاعادة

والثاني اعادة الصلوة بالجماعة بعد اتمامها بالجماعة في حديث الارجل فيصدق على هذا وفيه ان الغرض منه تحصيل الجماعة

للاعادة والاعادة في الثالث ما في الباب وفيه احاديث لا يؤيده الرواية يزيد بن الاسود وفيه ان صاحب القصة رحل في صلوة

الفجر والثاني حديث يزيد بن عامر وفيه ان صاحب القصة رحل وادعى هو يزيد بن عامر نفسه لفظه عن نوح بن مضعقة

عن يزيد بن عامر قال جئت والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة فجلست لم اقبل معه في الصلوة قال فما صرف علينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فرأى يزيد جالسا (وفي نسخة الشكوة فرائي جالسا) فقال السلام يا يزيد قال (اي يزيد وفي نسخة اتي

اخبارا صاحب الشكوة لفظه قلت) اي يا رسول الله قد سلمت قال فاستبكت ان تدخل مع الناس في صلاتهم قال اني

كنت قد صليت في منزلي الحديث قلت يزيد بن الاسود ويزيد بن عامر واحد هو يزيد بن الاسود والعامري ابو جابر السلمي

ويقال لا اثر في العامري والسواني فكل بعضهم اثنان وهو غير صحيح وهو صحابي يقال انه شهد حنين مع المسلمين ثم سلم بعد ذلك

والدليل على الوحدة ان الذي ذكر في التجريد يزيد بن الاسود وذكر فيه قصة حنين ثم ذكر يزيد بن عامر وذكر تحت ايضا ملك

القصة فدل صيغة على الوحدة وان لم يصح وايضا ذكر ابن سعد ان ابا جابر كلفه لابن الاسود وذكر ابا جابر في التهذيب

ان ابا جابر كلفه ابن عامر فدل ذلك على الوحدة او على ان هذا هو صاحب القصة وهو من وجهه رجل آخر غير يزيد

بن عامر لان يزيد بن الاسود كان شريكا معه صلى الله عليه وسلم في الصلوة وهو ابن عامر قد اخرج الطحاوي حديثه بحسن باور

متقدوني رواية من طريق سليمان بن بلال عن يزيد بن زريع عن ابن محجب عن ابيه قال صليت في بيتي الظهر والعصر ثم خرجت
الى المسجد دخلت ورسول الله جالس وحوله اصحابهم ثم اتيت بصلوة الحديث وفي رواية الشك في الفجر الظهر وقال الحافظ ابو الحجاج
المزني الشافعي في التهذيب ان صاحب الواقعة في الفجر هو محجب وقال الحافظ في تهذيب التهذيب ان واقعة محجب ابن ابن محجب
الذي في واقعة الفجر قلت اخرج حديث الباب الامام محمد في كتاب الآثار في باب من صلى الفريضة من غير الفجر مقاربا لحديث
الباب وفيه انها واقعة الظهر وكذلك في البدائع والبناء على اني يوسف بلفظ الظهر وفي عقود الجواهر للزبيدي ايضا لفظ
الظهر وفي مندرج صاحب منجد بلفظ الظهر فاضطرب الحديث بانها واقعة الفجر والظهر والعصر ثم بعد ذلك اقول ان حكم اعادة الصلوة
ليس الا في الظهر والعشاء لا لقائض بحديث الهني عن الصلوة بعد العصر والصبح والدليل علي في الموطأ ان ابن عمر يقول من صلى
صلوة المغرب ادا صح ثم ادركها فلا يجدي لها غيرا قد صلاها وخرج عبد الرزاق عن ابن عمر قال ان كنت قد صليت في اهلك
ثم ادركت الصلوة في المسجد الامام فصل مع غير صلوة الصبح والمغرب فانها لا يصلحان مرتين قلت والعصر في حكم الصبح (ويشبهه
ما اخرج الطحاوي عن ناعم مولى ام سلمة قال كنت ادخل المسجد لصلوة المغرب فامر رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
جلوسا في آخر المسجد للناس يصلون قد صلوا في بيوتهم قلت فوضعت يدي في حجره الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
صليت في اهلك ثم ادركت فصلها الا الفجر والمغرب قال عبد الرحمن بن قيس بن ربيعة سهل بن صالح الاطفاي وكان ثقة واذا كان
كذلك فلا يضرك وقت من وقف ويؤتيه ما اخرج ابو داود وفي باب الآتي ايت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت لا فصل
معهم قال قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا الصلوة في يوم مرتين وخرج الدارقطني بن جبريل
كان ذلك في صلوة العصر قلت ان سلم ان حديث الباب في واقعة الفجر يمكن ان يحل على انه صلى الله عليه وسلم ينقل الى روماء
من يوموم وبذلك تقدم في حديث ابن عباس في انهم فان المور وكان نومه صلى الله عليه وسلم وهو غير ناقض ولكن اجاب بان
الحكم بحديث المشي المور فكلنا ههنا على ان قال الشيخ تقي الدين السبكي ان النص الذي فيه حكم طردا وعكسا يجوز في تخصيصه
من النص كما في قصة ابن وليدة قال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر هو اما اثبات الملزم او نفي على المبتدئين
ثم اعلم ان حديث يزيد بن عامر برواية نوح من مصنفه يدل بظاهره على ان الصلوة مع الامام فريضة والاولى نافلة
ولفظ فصل معهم وان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة ورواه الدارقطني بلفظ ويجعل التي صلى في بيتها نافلة فهذا
يعارض الحديث الاول فان فيلصل معه فانها له نافلة اي الصلوة مع الامام وقد علمت ان الحديث واحد واجب
بان رواية نوح شاذة في اللفظ لرواية الحفظ والشفات كما قال البيهقي وقد ضعفها النووي وقال الدارقطني هي رواية
ضعيفة شاذة قلت ويمكن ان يظن معناها تكن لك نافلة اي الصلوة التي صليت مع الناس نافلة اي زائدة في التواضع زائدة
على الفرض وهذه مكتوبة اي التي صليت في منزلك او الصلوة مرتين نافلة -

قوله قد لك له سهم جمع الى الرجل الذي اعاد الصلوة في الجماعة بعد ما صلى منفردا خطبته ونصيب من اجرها و
ثوابها وهم جمع بالاضافة قال ابن وهب معناه له سهمان من الاجر وقال الحنفى السبكي قال الله تعالى له سهم
الجمع قالوا هم السهم من الغنمة قال الباقى ويحل عندى ان ثوابهم السهم من الاجر ويحل ان يجمعوا السهم من الاجر
يبيت بزولقة في الرح لان اجاعا هم مزلقة حكاة يحون عن مطرف ولم يعجبه وفي الجمع سهم من الاجر جمع فيه خطان ويجمعون

باب اذا صلى في جماعة ثم اذرك جماعة يعيد اي اخرى هل يعيد او لا قال جمهور من صلوا في جماعة ثم ادرك جماعة لا يعيد معهم لان الاعادة كانت لتفصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وتفرغوا لثاني وقال له ان يصلي معهم مرة اخرى وحديث الباب حجة عليه - قوله استت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت الا يصلي معهم قال قد صليت ابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلوة في يوم مرتين البلاط يفتح البار هو ضرب من التجارة يفرش به الارض وهو موضع بالفتح بين مسجد والسوق ولعل لم يشرك معهم لانه كان صلوة المغرب وهو لا يعاد ويل لانه صلى بالجماعة فلم يعيد قوله لا تصلوا صلوة في يوم مرتين اي في وقت واحد بالجماعة او غير بالجماعة الا اذا وقع نقصانا في الاولى قال في الاستدكار يفرش احمد بن حنبل في صحيحه ما روي به على ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا الحديث ان ذلك ان يصلي الرجل صلوة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ فيعيد ما على جهة الفرض ايضا ولما من صلى الثانية مع الجماعة على انها نافذة اقتدار بالغي صلى الله عليه وسلم في امره بذلك فليس في ذلك من اعادة لصلوة مرتين لان الاولى فرضية والثانية نافذة فلا اعادة حينئذ وقال مالك نداء من ابن عمر دليل على انه اذا اراد اولادى كليتها على وجه الفرض او اذا صلى في جماعة فلا يعيد قال الا وسننا والعلامة نور الدين قلوبا بنورة قال الخطابي قوله لا تصلوا الحديث نهى في صلوة الاشارة والاختيار دون ما كان لها سبب كالرجل يدرك الجماعة ثم يريد ان يهيئ وقعه عن التحري بان يوجد العجب جلالاته ما لها سبب فاقى بدون جملته وفي مثل هذا المثال شيخ الصدر بان يكون الخاص قاضيا على العام او يقال لا عام هناك -

باب في جماعات الامامة وفضلها اجماع كبارهم ما يجمع عدد امكن في الحديث حديثي بكنة تكون جماعة فقال الحق الله فيما تعلموا ايضا انهم اجماع الاثم في جمعة المرد من جماع الاثم ما يجمع المسائل المتعددة اي هذا باب في ابواب الامامة وفضلها فهذا الباب بمنزلة قوله ابواب الامامة وفضلها فمن ههنا يدار الاحاديث التي تتعلق باحكام الامامة بذل الجمهور وهي الصغرى والكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام ونصيب الامام من اهم الواجبات فلهذا قدموه على وفن صاحب المعجزات وشيئا كونه حراسا لذكرها عاقل بالغا قاروا ويكره تقليد الفاسق وميزل بطريق ما يفتوت المقصود من الردة والجنون المطبق وصغيرة امير الابرار هي خلاصة العلم والنجس والصمم والمرض الذي يشي العلوم وخلقه نفسه العجزة والصغرى ربط صلوة بمقتضى بصلوة الامام او اتباع المصلي في جز من صلوة فالامام هو المبتوع والحكمة في ذلك قيام نظام الالفة بين المؤمنين ولهذا امرت في مساجد المحال لخصم المتأهبا للقاء في الاوقات لتعلم الجاهل من العالم بصلوة ولهذا شرط وهي البلوغ والاسلام والعقل والذكورة وحفظ من القرآن قدر ما يجزى وان يكون الامام صحيحا لا عذريه -

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من امة الناس فاصا جال وقت فله ولهم ومن ينقص من ذلك شيئا فعليه وكا عليه هم اي ليس الوزر على الناس لانهم لم يقصروا بل صلوا في وقت السجدة منفردا قوله صلى الله عليه وسلم افضل صلوة لوقتها واما ترك الجماعة فليس باختيارهم فعلى هذا المردن الانتقاص الانتقاص من الوقت وعلى هذا التواضع معناه وزر انتقاص الامام عليه وليس الوزر على الجماعة لانهم لم يقصروا من الصلوة باختيارهم وفي تركهم لصلوة معه اشارة انفقته ولكن في التباين النووي تصرح بان لا يجوز لهم التاخير الى وقت الكثرة قال الا وسننا والعلامة نور الدين قلوبا بنورة قال المحقق في نسخة من باب اذا لم تيم الامام واثم من خلفه وفي رواية احمد في هذا الحديث فان الصلوة لوقتها واجزا للركوع والسجدة في

لكن ولهم هذا يبين ان المراد ما هو اعم من ترك اصابتة الوقت -

باب في كراهية التداخيل عن الامامة اي يدفع كل منهم الامامة عن نفسه الى غيره مع كونه اهل الامامة او كما
يجعل او لا يصح يطلب كل واحد منهم الامامة فلا يجردون اماما يصلي بهم -

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشترط الساعتان يتلخص اهل المسجد لا يجردون
اماما يصلي بهم اي يدرك كل من اهل المسجد الامامة عن نفسه يقول است اهلها الاما ترك تعلم ما يصح به الامامة او
لتنكيتة لنفسه انظاره ان محل الكراهية ما اذا نذر فخره بالانفرض شرعي والافان اعرض عنها غير الافقه رجاء تقدم الافقه
فلا يكره -

باب من احق بالامامة اختلف العلماء في ان الاحق بالامامة العلم من الاقرار او الاقرار من العلم بعد ان
يقفوا على انها مقدمات على غيرهما فذهب ابو حنيفة ومحمد والشافعي في قول واخرون الى ان الافقه والعلم بما يصح
الصلوة ويفيد بها حق بالامامة من الاقرار اذا كان يعلم من القراءة قدرا يقوم بسنة القراءة وقال ابو يوسف والشافعي في
اصح قوليه الاقرار حق من الافقه العلم علما ينافي في الصبح يوم تقوم اقراهم الكتاب لله فان كانوا في القراءة سواد فاعلمهم
بالسنة الحديث واستدل بحديث مروي عن ابي بكر بن عبد الله بن عباس قال صلى الله عليه وسلم في مرض موته اخبره الشبان وغيرهم انه
كان ثم من هو اقرب من ابي بكر كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اقراهم ابي بن كعب فلم يبق الا كونه علم ويدل عليه قول ابي سعيد
كان ابي بكر اعلم فدل على ان اذا تعارض الاقرار والعلم يقدم العلم وقد كان مع هذا درع واسن وكن فكان بها ادنى فيه
ان قصته الاشارة الى الاختلاف ربما يكون مخصصا على انها واقعة حال لا عموم لها فافهم ثم قالت الحنفية ثم الاحق الاورع
اي الأكثر اجتنابا بالشبهات واما التوسمي فهو اجتناب الشبهات لوضع الورع مكان الهجرة لان التفاضل بالهجرة قد انتسخ
بعد خور الاسلام ثم الاحق الاسن الحديث فان كانوا في الهجرة سواد فأكبرهم سوادا وحديث مالك بن حويرث وليه ملك الكبر كما كان
كانوا في اسن سواد فأكبرهم خلقا وقيل صحت وجها فان كانوا سوادا فأكبرهم نسا فان تسادوا يفرع بينهم ولو قد سواد غير للاحق اساءة بل لا
والمراد بالاسن وجها اكثرهم صلوة بالليل -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم تقوم القيوم اقراهم كتاب الله واقدّمهم قرآن فان كانوا في
القراءة سواء فليكن هم اقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فليكن هم اقدمهم سنا ولا يؤمر الرجل في بيت ولا في
سلطانة ولا يحل على تكلمه الا باذنه قوله اقراهم قبل معناه اجتمع قراءة والاظهر ان معناه اكثرهم قراءة بمعنى حفظهم للقرآن
مقدرا كما ورد اكثرهم قرأنا قبل قدم الاقرار على العلم في الحديث لانهم سيقون القرآن باحكامه حتى روى عن عمر انه حفظه بالقرعة
في اثنتي عشرة سنة وقال ابن عمر ما كانت تختبر سورة الا لعلم امرها ونسبها وزجرها وحلاها وجرها ما فيلزم من كونه اقراهم
يكون علم فلاحية فيه في تقديم الاقرار على العلم في زماننا فيقدم الفقيه اذا كان كمن من القراءة ما يصح به الصلوة على انما حفظ
اذا لم يعلم بما يصح الصلوة ويفيد بالان ركن القراءة محصورا يقع فيها غير محصور قد يعرض للصلي ما يفيد صلوة وهو لا يعلم
اذا لم يكن فقيها قوله فان كانوا في القراءة سوادا اي في مقدار ما احبها في التوجيه قليل في عملها ادنى العلم بها قوله فيهم اقدمهم
هجرة اي اتقوا الاسن مكة الى المدينة قبل الفتح قال ابن الملك والمعتبر اليوم الهجرة المعنوية وهي الهجرة من المعاصي فيكون

الاورع اولى وهذا الحديث وقع فيه اختصار من شعبة فان ائسى بعده من رواية الامشيس عن اسمعيل فقيه فان كانوا في القراء
سواء فاعلمهم بالنسبة وقد اخرج مسلم في صحيحه شعبة ذكر في رواية عن اسمعيل اول القارة ثم ذكر الهجرة ثم السن ولم يذكر علم السنة والاعش
عن اسمعيل ذكر في رواية اول القارة ثم العلم بالنسبة ثم تقدم الهجرة ولم يذكر لفظ اقدمهم قراءة بعد اقروهم كتاب بعد المرواني في نسخة
من اكبرهم سنا في الاسلام لان في سلم فاقدهم مسلما قوله ولا يوم الرجل في بيته ولا في سلطانه اى في محل لا يئنه اولى محل
يكون في حكمته ولذلك كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج ويحضره ان الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة وما الفهم وتوابعهم
فاذا ام الرجل الرجل في سلطانه فخصي ذلك الى توابع امر السلطنة وخلق رتبة الطاعة وكذا اذا امه في قومته اهل ادى ذلك الى التبع
وخلق الطاعة بل على ذي السلطنة لاسيما في الاعيان والجمعات ولا على امام الحى ورب البيت الا بالاذن قال الفقهاء ولا يتقدم الزعم
منفسه ولكن ينبغي لهم ان يقدموا اذا كان الاحق منهم بالامانة -

قول عن عمر بن سلمة قال كنت حاضر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذا وكذا وكنت غلاما كذا فحفظت من ذلك قرآنا كثيرا ثم انطلقت ابي وافدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قومه فعلمهم الصلوة وقال يؤكل من ذلك فكلت اقرء هم فلما كنت احفظ فخذوني فكلت اقرء هم وعلى بردة لي صغيرة صفراء فكلت اذا سجدت فكشفت عني فقالت امرأة من النساء واذا دعا عورة فادركها فاستروا لي قميصا عينا نيا فما فرحت بشي من الدنيا ولا بغيره من به ولا بامرئ من عمنه ويقال للمناهل المحاضر للاجتماع والمحضر عليها وقال الخطابي ربما جعلوا المحاضر اسما للمكان المحضر ويقال نزلنا حاضري فلان فاعل بمعنى مفعول قال الخطابي في الفتح وفي الحديث حجة للشافعية في امامة البصري المميز في الفريضة وهي خلافة مشهورة ولم ينعف من قال فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لانها شهادة فقه ولا نزل من الوحي لا يقع التفرقة على الايجز كما استدل بسعيد وجابر بن جابر العزل بكونهم فعلوه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان منهي عنه لشيء عنه في القرآن وكذا من استدل به بان سيرة العورة في الصلوة ليس تمرط بالصحة بل هو سنة ويجزى بدون ذلك لانها واقعة حال فحيل ان يكون ذلك بعد علمهم بالحكم قال العيني في شرح البداية واما البصري فلانه يتنفل فلا يجوز اقتدار المقرض بامى بالتنفل لان صلوة الامام مضمونة صلوة المقدمى مستحبة وفاء بالقول عليه السلام الامام ضامن ذلك ان الشئ يقضى ما يهود منه لاما فوزه فلم يجز اقتدار البالغ بالبصري لهذا وقال الاوزاعي والثوري وما كان احمد وسحق وفيه ينفل روايتان وقال ابن المنذر ذكر بها عطاء وشي وبما ذكر قال الحسن ان الشافعية تصح امامته وفي نسخة له قولان قال في الامام لا يجوز وقال في الامام لا يجوز وقال الخطابي كان الحسن ينعف حديث عمر بن سلمة وقال مرة في غير شي بين قال ابو داود وقيل لاجد حديث عمر وقال لا ادرى ماذا فعل لم يتحقق بلورغ امر النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد خالفنا مثال الصحابة وقد قال عمر وكنت اذا سجدت خرجت استي ونداء غير بالغ والعجب انهم لا يجعلوا قول ابي بكر الصديق وعمر الفاروق وكبار الصحابة رضي الله عنهم واهلهم حجة وانتهوا ليعمل الصبي بسنة ولا يفتن في الصلوة فكيف يتقدم في الامام ولا يفتن في الدين وعن ابن عباس لا يؤم الغلام حتى يحكم وعن ابن مسعود لا يؤم الغلام الذي اتجبه عليه الحمد ورواهما الاثر في سنة

انتهى قلت وما قال المحفوظ ولم يصعب من قال لهم فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك نهايتها
 في حديث من شئ المحفوظ فان في الحديث صريح بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليحكموا لكم قرآنا وادرككم فاجتهادوا
 وفيه الخطأ ما جاهدوا فيهم علمهم عمرو بن سلمة اما كان باجتهادهم ولم يصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بامانة حتى يكون
 تصادقهم في هذا من لا تدل على ما لا يبين من المانع ليس هذا منها على النفي فان المانع لا يحتاج الى الشهادة بحسب
 من هذا ما قال الشيخ كافي في البين واما القدر في الحديث بان فيه كشف العورة في الصلوة وهو لا يجوز كما في صدور النساء في
 من الغراب وقد ثبت ان الرجال كانوا يصلون عاقدي ازرهم ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يتيوى الرجال جلوسا
 زاد ابو داود وسنن ابن ماجه في ابواب ستر العورة والحج وجوب الستر في جميع الاوقات الا وقت قضاء الحاجة واخصا القول
 الى الله انتهى بذلك المجهول

باب امانته النساء اراي للنساء هل يجوز ذلك او لا قال في البداية وكذا المرأة تصلح للامانة في الجملة حتى لو امت
 النساء جاز يفتي ان تقوم بسطن لما روي عن عائشة هذا انها امت نسوة في صلوة العصر وقامت بسطن وامت ام سلمة
 نسار وقامت بسطن ولان النبي صلى الله عليه وسلم استمر هذا سترها الا ان جامعتهن مكرهته عندنا وعندها في مستحبة كجماعة الرجال
 ويروى في ذلك احاديث لكن تلك كانت في ابتداء الاسلام ثم نخت بعد ذلك انتهى وقال القاري في النفاية قال في
 شرح المجمع فعلن اراي عائشة ومسلمة كذلك حين كانت جامعتهن مستحبة ثم نسخ الاستحباب اقول الاظهر ان اكرامته بمحبة
 على ظهورهن وخروجهن وابجوا على سترهن في بيوتهن انتهى قال الاوتار والاسلام نور المدخل بنا نبوة في كتاب الله
 محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن عائشة ام المؤمنين انها كانت توم النساء في شهر رمضان فتقوم سطا
 قال محمد لا يعجبنا ان توم النساء فان فعلت قامت في وسط الصف مع النساء كما فعلت عائشة وهو قول ابني حنيفة انتهى
 وشئ هذا قد وقع في المبسوطين نقل عبارتها في النجاة على خلاف ما اشهر في كتب اصحابنا ومثني الاعتقاد على ما دل عليه كلام
 محمد لا يدل ان جامعتهن مستحبة فان ما في الروايات وقائع لا عوائد

قول عن ام ورقة بنت نوفل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا بدر اقامت قلت له يا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذن لي في الغزو معك امض منضامك لعل الله تعالى ان يوزقني شهيدا
 قال قرأت في بيتك فان الله عز وجل يوزقك الشجاعة قال فكانت تسلم الشهميدة قال وكانت تد
 قرأت القرآن فاستاذنت النبي صلى الله عليه وسلم ان تتخذ في دارها هي ذفا فاذن لها قال وكان
 وبرت غلاما لها وجارية فقامتا اليها بالليل فغماها في قتيعة لجا حتى ماتت وذهبا فاصبح محمد صلى
 في الناس فقال من كان عنده من عزمين علم او من راحها فليجي فيهما ففعلتا فكانا في مصلي
 بالمدنية قوله فاذن لهما اي اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذوا ذفا فاذن لهما يتجمعن في دارهما
 معهما وامرهما ان توم اهل دارها فكانت توم كما يدل عليه رواية الدارقطني قوله فغماها لعم تغيطه الوجه والالاف وسدما
 فلا يخرج الهوار ولا يدخل فيوت وفي رواية اخرجهما ابن السكن فغماها فغماها فلما اصبح عمر قال والله ما سمعت قرأة خالتي

ام ورتة البارحة فدخل الدار فلم ير شيئا فدخل البيت فاذا بهي مطفوفة في تظيفة في جانب البيت فقال صدق الله رسوله ثم
صعد المنبر فذكر الخبر وقال على بها فاني بها فاقراء بها قلاهما فامرهما ففصلها اي الغلام وابجارية وظهر من هذه الرواية انها قلا
ثم صلبا وكان القليلب ياتيه فلا يخالف لا قود الا بالسيف في الحديث دليل على جواز الامة النساء للفشار وهو ندمه بها
كما علمت ولا حجة فيه على جواز اامة المرأة النساء الرجال -

باب الرجل يقيم القوم ويهملهم كادهمون اي يكرهون اامة مختلف العلماء فيه فقال بعضهم بالتحريم في كل
دعوى من بالكرامة والعبرة بالكرامة الدينية بسبب شرعي والما للكرامة لغير الدين فلا عبرة بها وكذلك العبرة بكرامة اهل
الدين دون غيرهم وان كانوا اقل وقيل بان يكون الكارهون اكثر الناموسين ولا اعتبار بكرامة الواحد والاشمين
والثلاثة اذا كان المؤمنون جميعا اكثر الا اذا كانوا اثنين او ثلاثة قال في الدعوى المختار ولو لم يوافقهم له كارهون ان الكرامة
الفشار وفيه اولانهم احق بالامة منه كره له ذلك تحريم بالمحدث الي داود ولا يقبل الصلوة من تقدم قوما وهم لكراهية
وان هو احق لا والكرامة عليهم اه -

قول عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثا لا يقبل الله
منهم صلوة من تقدم قوما ويهملهم كادهمون ورجل اتى بصلوة وباراد الد بادان ياتيهما بعد ان
تقوت ورجل اعتد محرم الاول من تقدم قوما وهم له كارهون والثاني رجل حضر الصلوة وباراد معناه ان يصلي
بعد ما يغت ووقت او المراء من الدبار آخر الوقت ومن الغوت فوت الجماعة قال ابن الملك هذا اذا اتخذ عادة قوما
اتخذ عبد الله محرم في الحديث دليل على كراهية التحريم ان يكون الرجل اماما لقوم يكرهونه وعمل الشافعي على ما لم يخبر
الوالي لان الغالب كراهية اولاة الامر وظاهره عدم الفرق -

باب اامة البر والفاجر مختلف العلماء في اامة الفاجر فذهب امام مالك الي ان اامة الفاجر لا يجوز فذهب
الجمهور الي جوازه ولكن يكره تقديم الفاسق والبندع تحريما والمراد بالفاسق في العمل وبالبنديع الفاسق في الاعتقاد
فان كان اعتقاد منخر الى كفر كن يكره خلافة الصديق الاكبر لم يخبر الاقدار به مطلقا والرافضي والجمهور في القدرى كذلك

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة المكتوبة ولحجة خلف كل مسلم
بواكان او فاجرا وان عمل الكلبا ثوابي الصلوة الفريضة واجبة عليكم بالجماعة خلف كل مسلم وامكان فاجرا لم يكن كافرا
في الحديث دليل على وجوب الجماعة لان الامر بالصلوة خلف الفاجر من ان الصلوة خلفه مكروهة تدل على الوجوب

باب اامة الاممي مختلف العلماء في ان اامة الاممي اولي من البصيرة او مكروهة بعد اتفاقهم ان اامة بنجر لكل منها
فذهب قوم الي ان اامة الاممي يكره مطلقا وذهب قوم الي عدم الكرامة مطلقا وقال قوم بالتفصيل ان اامة الاممي
يكره اذا كان في القوم سليم اعلم منه او مساو له علما ولا فلا يكره -

قول عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم من بين الناس وهو اعمى في
الحديث دليل على جواز اامة الاممي ويقتضي عليه قال النووي استخلف على لامة حين خرج الي تبوك مع ان عليا فيها انما
يشترط شافل عن القيام بحفظ من يستحق من الابل يندران فيناهم عدد مكروه وقال المحافظ يكره ان يوجب بان لا يخلفه

في ذلك ايضا لو وجد الطاعن في خلافة الصديق بعبلا وروى انه يتخلفه من بين ابي المتخلفا فاعاما وقيل يتخلفه على الامامة في المدينة وقيل في ثلاث عشرة غزوة ولعل هذا كله جبر لما وقع له في سورة عبس وقولي ولذا يفرش له رداؤه -

باب امامته الزائرة قال الترمذي وعلل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل احق بالامامة من الزائر وقال بعض اهل العلم اذا اذن له فلا باس ان يصلي به وقال الحق سبحانه مالك بن الحويرث وشدوني ان لا يصلي احد بصاحب المنزل وان اذن له صاحب المنزل قال وكذلك في المسجد لا يصلي بهم في المسجد زارهم بقوله صلى الله عليه وسلم وليهم رجل منهم قلت قد تقدم بيان الحكمة في ذلك من ان الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة وتأليفهم وتواديهم فاذا اذن الزائر صاحب البيت في بيته او قومه او اهل اوفى سلطانه فاضي ذلك الى توحيدهم امر السلطنة وقطع رتبة الطاعة والى التباعد والتقاطع فلا يتقدم الزائر على ذي السلطنة لا سيما في الاعيان والجماعات الا بالاذن فانه اذن ويغني ان ياذن للزائر اذا كان احق وعلم منه فلا يصحني بعد الاذن الى ذلك فحينئذ لا باس له بالامامة نعم لاحق له وبذا هو مراد مالك بن الحويرث وكان اعتنا عن الامامة لتعليم المسئلة بان انتم احق بالامامة وان كان الزائر علم منكم -

قول كان مالك بن حويرث يأتينا الى مصلا فاهذا فاقمت الصلوة فقلنا قد تقدم فمصل فقل

لنا قد مضى رجلا منهم يصلي بكم وما حدث بكم لعل اصل بكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زاد قولا فلا يصحح وليومهم رجل منهم فانه احق من الزائر وان كان علم وحق بالامامة في نفسه وكانه يتنص من الامامة مع وجود الاذن منهم اما لتعليم بالعلم القول اما لان الاذن كان منهم قبل علم المسئلة فقال انتم احق وان كنت صابيا وعالما -

باب الامام يقوم مكانا ارفع من مكان القوم بل يكبره اولاقال في البدائع ويكره ان يكون الامام على مكان والقوم اسفل منه وبجملته فيه انه لا يخلو اما ان كان الامام على المكان والقوم اسفل منه او كان القوم على المكان والامام اسفل منه ولا يخلو اما ان يكون الامام وحده او كان بعض القوم معه وكل ذلك لا يخلو اما ان كان في حالة الاختيار او في حالة العذر اما في حالة الاختيار فان كان الامام وحده على المكان والقوم اسفل منه يكبره سواء كان المكان قد قامت الرجل او دون ذلك في ظاهر الرواية وروى الطحاوي انه لا يكبره مالم يجاوز القامة لان في الارض سهو ولا يعود او قليل الار ارتفاع عن موضعها احد الفاضل ما يجاوز القامة وروى عن ابي يوسف انه اذا كان دون القامة لا يكبره والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روى ان خديجة بن ايمان قام بالمداين ليعلي بالناس على وكان احدث بيت ولا شك ان المكان الذي يمكن المجذب عنه ما دون القامة وكذا المكان المذكور يقع على المقارن وهو ما دون القامة انتهى وفي الدر المختار وانفراد الامام على المكان للنبي وقدر الارتفاع بذراع ولا باس بما دونه وقيل ما يقع به الاختيار وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره انتهى قلت المختار عند الجمهور قد زرع كالتسعة كما في الفتح اما وجه الكراهية في قيام الامام وحده في الموضع المرتفع للنبي ولان فيه تشبها باهل الكتاب وقد مضى عنه واما المعكس فكله انتهى لان فيه انزوا بالامام وتكريره المطلوب شرعا وبذلك عند عدم العذر وما عند العذر فلا يكبره ومن العذر راحة التعليم والتبليغ وضيق العلم

قول عن حماد ان حدثني امة الناس بالمداخن على دكان فاخذ ابن مسعود لقيصم فجعله فلما فرغ من صلوة قال لم تعلم انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني المداخن بليدة قد ريتهم يهتفون على الدجلة وكانت دار ملكة الاكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد والدكان واحد الدكاكين وهي النخلة فارى معرب النون مختلف فيها فمنهم من يجعلها اصلا ومنهم يجعلها زائدة قاله الجوهري فالدكان هي الدكة المبنية للبحر عليها (جوهري)

باب امانة من صلى تقوم وقد صلى تلك الصلوة اي يجوز ذلك اولاً اختلف العلماء في اقتدار المفترض خلف المتفضل فذهب الشافعي الى جواز اقتدار المفترض خلف المتفضل وهو رواية عن احمد واختاره ابن المنذر وهو قول عطاء وطائفة وسيلان بن حرب وداود وقال ابو حنيفة واصحابه لا يصح اقتدار المفترض خلف المتفضل وقال مالك في رواية واحمد بن حنبل في رواية ابى الحارث عنه وقال ابن قدامه اختاره هذه الرواية اكثر اصحابنا وهو قول الزهري وحنبل الجوهري ومعيد بن اسيد بن عيسى وابى قلابة وديلمي بن سعيد الانصاري وقال الطحاوي وقال مجاهد طاووس -

قول عن جابر بن عبد الله ان معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يأتي قومه فيصلي بهم تلك الصلوة قال يعني ائتمل الشافعي بهذا الحديث على صحة اقتدار المفترض خلف المتفضل بناء على ان معاذ كان يركع بالاولى الفرض وبالثانية المتفضل قال الحافظ ابن حجر في الفتح واما احتجاج اصحابنا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَوةَ اِلَّا الْكُتُوبَةُ فَلَيْسَ بِجَدِّ لَانَ صَلَاةَ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَوةٌ غَيْرُ الَّتِي قُيِّمَتْ مِنْ غَيْرِ فَرَضِ الْفُضْلِ وَلَوْ قُيِّمَتْ نِيَّةُ الْفَرَضِ لَا مَنَعَتْ عَلَى مَعَاذِ اللَّهِ صَلَاةَ النَّبِيِّ قُبُوهُ لَانَهَا حَيْثُ لَبِثَ فَرَضَالَهُ وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ اصْحَابِنَا لَا يُلِيقُ بِمَعَاذِ اللَّهِ تَبَرُّكُ فَرَضِيَّةُ الْفَرَضِ خَلْفَ فَضْلِ الْآمَنَةِ فِي السَّجْدَةِ الَّذِي هُوَ مِنْ فَضْلِ الْمَسْجِدِ فَانَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَوْعٌ تَرْجِيحٌ لَكِنْ لَمْ يَخْلُفْ أَنْ يَقُولَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَحْصِلَ الْفَضْلُ بِالِاتِّبَاعِ وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ الْعَشَارَةَ فِي قَوْلِهِ كَانَ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشَا حَقِيقَةً فِي الْمَفْرُوضَةِ ظَاهِرًا يَتْرُكُ بِهَا التَّطَوُّعَ لِأَنَّ لِمَخَالَفَةِ أَنْ يَقُولَ هَذَا لِأَنَّهُ فِي أَنْ يَتْرُكُ بِهَا التَّغْفِيلَ وَإِنَّا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَجُوزُ لَهُمْ عَلَيْهِمْ فَرَضٌ إِذَا قُيِّمَ أَنْ يَصَلِّيَهُمْ مَطْوَعًا فَكَيْفَ يَسْبِقُونَ إِلَى مَعَاذِ اللَّهِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ هَذَا أَنْ كَانَ كَمَا قَالَ تَقْضَى تَوْبَهُمْ وَلَا جَوَابَ لِمَنْ تَسَكَّبَ بِالزِّيَادَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَهُوَ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالشَّافِعِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرَفِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ رَوَاهُ فِي التَّطَوُّعِ وَلَهُمْ فَرَضِيَّةٌ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَجَالُهُ جَالِدٌ صَحِيحٌ وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِسَمَاعِهِ فِيهِ فَاتَّقَى تَهْمَةً تَقْدِيرِيَّةً فَقَوْلُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ أَنَّ الْبَصِيحَ مَرْدُودٌ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ قَدَّرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَجَابَهُ تَامًا وَسَيَأْتِي مَنْ سِيَّاقِ ابْنِ جَرِيرٍ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيهِ هَذَا الَّذِي قَالَ ابْنُ حَبْرَةَ هِيَ التَّطَوُّعُ وَلَهُمْ فَرَضِيَّةٌ فَيُجْزَأُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ جَرِيرٍ وَكَانَ يَكُونُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ وَكَانَ يَكُونُ مِنْ قَوْلِ جَابِرٍ مَنْ إِذَا بَوَّلَ الْفَرَضَ كَانَ الْقَوْلُ فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حَقِيقَةِ فَعَلْ مَعَاذَ اللَّهِ كَذَلِكَ أَمْ لَا لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا ذَلِكَ عَنْ مَعَاذِ اللَّهِ قَالُوا قَوْلًا عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ قَدْ جُزِيَ أَنْ يَكُونَ فِي حَقِيقَةِ تَحْقِيقِ ذَلِكَ وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ الْبَصِيحُ عَنْ مَعَاذِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عليه وسلم لو أخبره به لآقره عليه أو غيره وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على خلاف ذلك حدثنا أحمد قال ثنا
يحيى بن صالح الوحاظي حم ثنا علي بن عبد الرحمن ثنا عبد الله بن مسلمة ابن قعنب قال ثنا سليمان بن بلال ثنا عمرو بن يحيى
المازني عن معاذ بن رفاعة الزرقاني أن رجلا من بني سلمة يقال له سليم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنا نفل في
أعمالنا فتأني معني فصلى فأتاني معاذ بن جبل فبدأني بالصلوة فتأني فيقول علينا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ
لا تكن فتانا أما ان تصلي معي وأما ان تخفف عن قوك فتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا المعاذ يدل على أنه عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يفعل أحد الأمرين أما الصلوة معه أو يقومه وأنه لم يكن يجبرهما لأنه قال لما ان تصلي معي ولا تصلي بقوك
وأما ان تخفف بقوك ولا تصلي معي فلما لم يكن في آثاره إلا ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم شئى وكان في ذلك أثر
ما ذكرنا ثبت بهذا لا أثر لم يكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك المعاذ شئى متقدم ولا علما أنه كان في ذلك أيضا
منه شئى متأخر فيجب به الحجة علينا ولو كان في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن كما قال أهل المقالة الأولى لأن
ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت ما كانت الفريضة تليق مرتين فان ذلك قد كان يفعل
في أول الإسلام حتى نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ذلك باسائده في باب صلوة الخوف ففعل معاذ بن جبل
الذي ذكرنا يتحمل ان يكون قبل النهي عن ذلك ثم كان النهي ففعله يتحمل ان يكون كان بعد ذلك فليس لأحد ان يجعل في أحد
الوقتتين إلا كان لما لفظ ان يجعله في الوقت الآخر انتهى لم يخصنا وأما قول السحاظ بعد ذكر قول ابن حزم فهذا ان كان كما
قال نقض قولى قلت هذا النقض أيضا باطل لا كما فهمه السحاظ أنه نقض قولى قال الأستاذ انما نور الله قلوبنا بنور قله
في حديث معاذ فيصلي بهم تلك الصلوة هذه الصلوة عادة عند الشوافع فهي نفل حكى عندهم لا قصدى وعكس الحنفية فتلك تلك
فانه لو نوى الاقتداء ولم يعلمين الصلوة قال في النجاشية لا يجوز اى عن الغرض قال لان الاقتداء بالامام كما يكون في الغرض
يكون في النفل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح المنية فظهر ان الجواز قول البعض وعدمه هو المختار قول المتون يوزي
المتابعة أيضا وكذا قول الهداية يوزي الصلوة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال في المنح انما بالاجماع
اه وذكره ابن عابدين ودل قوله صلى الله عليه وسلم اما ان تصلي معي وأما ان تخفف على قوك انه لم يكن يصلي معه ولا يصلي
الا بان يكون معاذ يصلي معه غير الفريضة وقول الراوى يى له تطوع ولهم فريضة اى صلوة معاذ معه صلى الله عليه وسلم ومع
القوم لا الاكتفاء على مرة تبرع منه وتقل ودلت مسائل الحنفية انه اذا اذن وهو في المسجد لا يخرج الا اذا كان يتيم لم يهرجأ
آخرى فلو اقيم ويوم هناك ويريد الخروج بعد يقيدى في الظهور والعصر والعشاء وتكون نافلة حكمية ثم يخرج وهذا نفل لرعاية
الغرض لا نفل بحجت فيصدق عليه انه تلك الصلوة ونظيره وجوب الامساك على من فطر في رمضان وجوب لبس على فعال
الرجح لمن اخذ ماردعى فيه الاجتماع وتكرار الصلوة من اهل العوالي ذكره الطحاوى في صلوة الخوف باسناد متصل وظاهرا
في نسخة يارمى ان اساده قولى صدقة سعيد بن المسيب والله اعلم قلت قد علمت من تقرير الأستاذ ان نقض الذي
فهمه السحاظ انه نقض قولى من قول ابن حزم انه باطل محض لعل بهذا الوجه قال السحاظ فهذا ان كان كما قال وكذلك علمت
ان التمسك الذي فهمه السحاظ نصا في مذهبي ليس كذلك ثم السحاظ اجاب عن منزع الطحاوى وفيه بطلان المحمود وواصل
المنع الاول ان الزيادة التي اسدل بها غير حقين بالاسناد لال فان ابن عيينة روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار واما

من سيات ابن جريج غير انه لم يقل فيه هذا الذي قاله ابن جريج هي له تطوع ولهم فريضة فلما رجا به تامة وساقه من
 سيات ابن جريج فغير ممكن ان ابن عيينة يترك هذه الزيادة التي عليها مدار الاستدلال وهذا القصة رتبة في نقل ابن جريج وجوب
 التوقف عنها واجاب المحافظ ابن حجر في الفسخ عن هذا بان ابن جريج اسخا من ابن عيينة واقدم اخذ عن عمر ومنه فادلم
 يمكن كذلك في زيادة من ثقة حافظ ليست منافية رواية من هو حفظ ولا اكثر عددا فلما سئل للتوقف في صحته قال العيني في جوابه
 هذه مكاورة لشمسية كلامه في حق الطحاوي فان هذه الزيادة قد تكلموا فيها فزعموا بالبكرات ابن تيمية ان الامام احمد ضعف هذه
 الزيادة وقال خشي ان لا تكون محفوظ لان ابن جريج يزيد فيها كلامه لا يقول احد وقال ابن قدامة في المغني وروى هذا
 منصور بن زاذان وشعبة فلم يقلوا ما قال ابن جريج وقال ابن الجوزي هذه الزيادة لاصح ولو صحت لكنت ظنا من
 جابر ونحوه ذكره ابن ابي عمير في المعارضة فهل ذكر هذا عند قول احمد وجاهل من ابن جريج وابن عيينة هذه الزيادة ضعيفة
 او عند كلام ابن الجوزي لان هذه الزيادة لاصح او عند كلام العربي على ما ذكرنا وهذا الراعي الذي هو ابن ابي رستم ومن اعتمد عليهم
 قال في شرح هذا الحديث انه غير محمول على ما قالوا لان الغرض لا يقطع بعد الشروع فيه وكون ابن جريج من ابن عيينة
 واقدم اخذ عن عمرو بن دينار من بعد السليم لا يفيدهم في ما قاله الطحاوي انتهى فثبت بهذا ان هذه الزيادة غير شاذة ولا صحيحة
 بل هو زيادة شاذة لان هذا الحديث رواه غير واحد من الحفاظ من صحاب عمرو بن دينار عنه بدون هذه الزيادة كشعبة
 عند البخاري في صحيحه وسليم بن حبان في الاوثان ابن عيينة ومضمون ارباب عند مسلم وغيرهم عن غيرهم وكذلك صاحب جابر بن
 الشحات الاثبات كلهم لم يذكر هذه الزيادة مع توفروا عليهم على الاخذ فظهر كاشف على رابطة البخاري ان هذه الزيادة
 شاذة لا يعتبر بها وحاصل منع الثاني ان هذه الزيادة ليست من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من كلام معاذ بن ابي
 جابر فمحمول ان يكون من قول ابن جريج او من قول ابن دينار او من قول جابر بن ابي هو لادلة الثبوت كان القول فليس فيه
 دليل على حقيقة فعل معاذ انه كذلك ام لا لانهم لم يحكوا ذلك عن معاذ انما قالوا قولاه على انه عندهم كذلك وقد يجوز ان يكون
 في الحقيقة بخلاف ذلك فاجاب عنه المحافظ ابن حجر وادار الطحاوي لها باحتمال ان يكون مدرجة فاجابه ان الامل عدم الادراج
 حتى يثبت تفصيل فيها كان مضمون الحديث فهو منه لا سيما اذا روى من جهين والامر بها كذلك فان الشافعي اخرجها من صحيحه
 اخر عن جابر بن عبد الله بن دينار عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج
 ان يكون من عمرو بن دينار ويجوز ان يكون من قول جابر بن ابي هو لادلة الثبوت كان هذا القول فليس فيه دليل على حقيقة
 ما كان يفعل معاذ وقول المحافظ فيها كان مضمون الحديث فهو منه غير صحيح لانه لو جاب ان لا يوجد مدرج اصلا انتهى قلت
 واما قول المحافظ فان الشافعي اخرجها من وجه اخر عن جابر بن عبد الله بن دينار عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج عن ابن جريج
 الاخر لا يصلح ان يذكر في المتابعة لان الشافعي اخرجها عن ابراهيم بن ابي يحيى الاسلمي عن ابن عجلان عن عبد الله بن موهب عن
 جابر وابراهيم بن ابي يحيى الاسلمي متروك قال الذهبي في الميزان قال يحيى بن معين سمعت القطان يقول ابراهيم بن ابي
 يحيى كذاب وروى ابو طالب عن احمد بن حنبل قال تركوا حديثه وقال البخاري تركه ابن المبارك كذا في ناس وروى عباس عن
 ابن معين كذا في فضي وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سمعت عليا يقول ابراهيم بن ابي يحيى كذاب كان يقول لا والله
 من الله وقال النسائي والدارقطني وغيرهما متروك ابي قلت فحاصل الكلام ان هذه الزيادة لغزو بها ابن جريج ولا يابح

عليها بتابع صحيح انتهى -

وحاصل المسألة الثالث لو ثبت ان هذه الزيادة نقله جابر عن معاذ وسعه منه لم يكن في ذلك دليل انه كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوافق به لاقروه عليه وغيره فهذا الفعل لو ثبت ان معاذ وافقه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في ذلك دليل على انه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم واجاب عنه ابي فاطم بن حجر بقوله فجوابه انهم لا يختلفون في ان رآى اصحابي انهم لم يوافقوا غيره حجة والواقع بهذا كذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم معاذ كلهم صحابة فيهم ثلثون عقيباً والربعون بعدهما قال ابن حزم قال ولا يخفى عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال لهم باجواز عمر وابن عمر واولادهم واولادهم وغيرهم انتهى فمردده اني بقوله قلت يتجمل ان يكون عدم مخالفة غيره له بناء على انهم ان فعله كان بالمرئى صلى الله عليه وسلم ويكون من هذا الوجه ايضا عدم امتناع غيره من ذلك اقول يمكن ان يجاب بان سكوت الصحابة وعدم مخالفتهم ليس فيه دليل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه هذه القضية غضب على معاذ وقال لا تكن قاتلانا انما ان تصلى معي واما ان تتحقق على قومك فلما ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكاره على معاذ فسكوت الصحابة لا يكون حجة وبما في بحث هذا الحديث وحاصل المسألة الرابع لو سلمنا ان الذي كان يفعل معاذ من الصلوة مرتين كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبانه فيكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت كانت الفريضة تصلى مرتين فان ذلك قد كان يفعل في اول الاسلام حتى نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ذلك باسائده في باب صلوة النخوف ففعل معاذ الذي ذكرنا يتجمل ان يكون قبل النهي عن ذلك ثم كان النهي فنهى وتجمل ان يكون بعد ذلك فليس لاحد ان يجعله في احد الوقتين الا كان مخالفاً لغيره في الوقت الآخر انتهى ونقل ابي فاطم بن حجر اجواب عن هذا المسألة بقوله تعقبه ابن دقيق العيد بانه يضمن ثبات النهي با لاحتمال وهو لا يورث وبانه يلزمه قسامة الدليل على ما ادعاه من اعادة الفريضة ثم اعترض ابي فاطم على اجواب الثاني بقوله وكان لم يقف على كتابه فانه قد ساق في دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه لا تصلوا الصلوة في اليوم مرتين ومن وجه اخر مرسل ان هذا اهل لعالية كما نوا يصليون في يومهم ثم يصليون مع النبي صلى الله عليه وسلم قبله ذلك فيها ثم قال ابي فاطم في الاستدلال بذلك على تقدير صحة نظر الاحتمال ان يكون النهي عن ان يصليوا مرتين على انها فريضة وبذلك جزم البيهقي جميعاً بين الحديثين بل لو قال قائل هذا النهي مخرج من حديث معاذ لم يكن بعيداً ولا يقال القضية قد بينه لان صاحبها استشهد باحدنا نقول كان احد في ادخالنا الشئ فلما منع في ان يكون المسألة في الاولى والاذن في الثالثة مثلاً انتهى فرد العلامة العيني اجواب الاول الذي اجاب به ابن دقيق العيد بقوله قلت سيدل على ذلك بوجهين وذلك لان اسلام معاذ من تقدم وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد نهين من الهجرة صلوة النخوف غير مرة من وجه وقع فيه مخالفة ظاهرة بالافعال المتأقنة للصلوة فيقال لو جازت صلوة المفترض خلف المتفضل لاكن ايقاع الصلوة مرتين على وجه لا تقع فيه المناقضات المفصلات في غير هذه الاحالة حيث صليت على هذا الوجه مع امكان دفع المفصلات على تقدير جواز اقتداء المفترض بالمتفضل دل على انه لا يجوز ذلك انتهى فقال ابي فاطم في جوابه بقوله اما تقوية بعضهم كونه موقفاً بان صلوة النخوف وقعت مراراً على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالافعال المتأقنة في حال الامن فلما جازت صلوة المفترض خلف المتفضل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة فلما لم يفعل دل ذلك على المنع فجوابه انه ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم

صلوة الخوف مرتين كما اخرج ابو داود عن ابى بكرة وسلم عن جابر نحوه واما صلوة بهم على نوع من الخلق فليبيان الجواز انتهى واجاب الطحاوى عن رواية ابى بكرة وجابر بن عبد الله بعد ما ساقها بقوله ولا حجة لهم عن باقى هذه الآثار لانه يجوز ان يكون النبى صلى الله عليه وسلم صلاها كذلك لانه لم يكن فى سفر يعبر فى مثل الصلوة فصل على كل طائفة ركعتين ثم تصلى بعد ذلك ركعتين ركعتين وهكذا تقول نحن اذا حضر العدو فى مصفاه اهل ذلك امران يصلوا صلوة الخوف فعلا هكذا يعنى بعد ان تكون تلك الصلوة ظهر او عصر او عشاء قالوا فان القضاة ما ذكر قيل لهم قد يجوز ان يكون قد تصلى ولم ينقل ذلك فى الخبر وقد يحكى فى الاخبار مثل هذا كثيرا وان كانوا لم يقضوا فان ذلك عندنا لا حجة لهم فيه ايضا لانه يجوز ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرعية تصلى حينئذ مرتين فيكون كل واحد منهما فرعية وقد كان ذلك الفعل فى اول الاسلام ثم نسخ انتهى قلت وكذا نقل القارى عن صاحب المصانيع الشافعى قال فى شرح السنة يحكى ان يكون هذا فى حال كون النبى صلى الله عليه وسلم مقيما لا يتم لصلى صلوة الخوف فى المصلى ذلك الا انه لم يذكر فى الحديث ان القوم تصلى او يجوز ان يكونوا قضاة او صل هذا جازية الاحاديث ويحكى ان يكون ذلك قبل نزول الآية بالقصر فهذا الحمد لله شافعى منصف غاية الانصاف ومجتهد مجمع جميع الاوصاف حمل الحديث على ما اخترناه فيه وصاحب البيت ادعى بما فيه انتهى قلت وهذا الجواب الذى اجاب به الطحاوى اولاد صاحب المصانيع تيمنى على الروايات التى ساقها الطحاوى عن ابى بكرة وجابر بانه ليس فيها لفظ ثم سلم وكذا ان اخرج الشيخان من رواية جابر فانها لم تذكر فيه لفظ ثم سلم وكذا ان اخرج النسائى من طريق يحيى بن سعيد ثنا الاشعث عن الحسن عن ابى بكرة من طريق يونس عن الحسن حدث جابر فان هذه الروايات كلها ليس فيها ذكر السلام على الركعتين الاوليين وكذا ان اخرج عن جابر بن زيد القتيبي وعطاء بن الزهري فاسهم لم يذكر ذلك السلام والركعتين ولما نقل الرواية التى اخرجها ابو داود من طريق اشعث عن الحسن عن ابى بكرة وما رواه النسائى من هذا الطريق عن ابى بكرة وكذا ان اخرج النسائى من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن جابر فلامتنى الجواب فانها ذكر فيها ثم سلم على الركعتين الاوليين فلا يمكن ان يحل على ائمة كانهما مقيمين وقد صلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين وقصوا ركعتين ركعتين لان السلام مانع عن ذلك (و نحن نذكر توجهه لطيفا فى موضع ان شاء الله تعالى فانتظره) فعلى هذه الروايات اتى ذكر فيها السلام لايجاب الاما اجاب الطحاوى ثانيا بقوله وان كانا لم يقضوا فان ذلك عندنا لا حجة لهم فيه ايضا لانه يجوز ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرعية تصلى حينئذ مرتين فيكون كل واحد منهما فرعية وقد كان ذلك الفعل فى اول الاسلام ثم نسخ اذ يقال ان ذكر السلام لم يخلفت الروايات فيه ولم يذكره اكثر الروايات فوقع الشك فيه فلا يغيب ثبوت الحكم والله اعلم قلت وهذا تبرع من العلامة العيني فليس على المانع ان يتدل على منعه فان الاحتمال كيفية وقول ابن قتيب العيني بانه يضمن اثبات النسخ بالاحتمال عجيب من شدة فان جواز الصلوة فى اليوم مرتين لو ثبت ثبوت ليس فيه احتمال املا نعم وقوع فعل معا لانا ان يكون قبل النسخ فمحلى ان يكون بعده فلما احتمل ان يكون وقوعه قبل النسخ فدل على ان لا بد له من ثبوت انه وقع بعد النسخ ودون اثباته فخط القضاة ثم رد العلامة العيني ما اجاب به الساجى فله بقوله وفى الاندلال بذلك على تقدير صحة نظر بقوله قلت ان كان الروايات بالاحتمال ونحن ايضا نقول ان يكون النبى فى ذلك لاجل ان احل القعدة به فى واحدة من هاتين الصلوات اللتين صلاها على انها فرض وفى نفس الامر فانه احدهما من غير تعيين فيكون الاقتدار به فى صلوة مجهولة فلا يصح انتهى ثم اشد الطحاوى على

فعل معا في هذا المكن بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعلمه فانه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على خلاف ذلك حدنا فهداه وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذا لا تكن فتانا انا ان تصلي معي واما ان تخفف عن توكل فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الجا ذيل على انه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل جدا الامر من اما الصلوة معا ويقوم معه انه لم يكن يجتمعها لانه قال انا ان تصلي معي ابي ولا تصلي بقومك واما ان تخفف بقومك ابي ولا تصلي معي فقل المكن في الآثار الاول من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الاثر ما ذكرنا ثبت بهذا الاثر انه لم يكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك معا في متقدم ولا علمنا انه كان في ذلك ايضا منه شيء متاخر فيجب بالحجة علينا انهي فاجاب عنه ابا حفص ابن حجر بقوله واما استدلال الطحاوي انه صلى الله عليه وسلم نهى معا فاعن ذلك بقوله في حديث سليمان بن ابي حارث انا ان تصلي معي واما ان تخفف بقومك ودعواه ان معناه انا ان تصلي معي ولا تصلي بقومك واما ان تخفف بقومك ولا تصلي معي فغير نظر لان لفظة ان يقول بل التقدير انا ان تصلي معي فقط اذا لم تخفف واما ان تخفف بقومك فتصلي معي وهو اولي من تقديره لما فيه من مقابلة التحفيف تبرك التحفيف لانه لم يستعمل عند التنازع فيه انتهى فرده بعينه بقوله قلت الذي قدره المتأخر باطل لان لفظ الحديث لا تكن فتانا انا ان تصلي معي واما ان تخفف عن توكل فهذا يدل على انه يفعل جدا الامر من اما الصلوة معا ويقوم معه ولا يجتمعها فدل على ان الملازم عدم الجمع والمنع وكل امرين بينهما منع اجمع كان بين تقييدهما منع انحلال كما قد بينه هذا في موضعه -

واما الاحتججة ومن دفعهم في عدم جواز اقتدار المفترض بالتفعل تدلوا على ذلك بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الصلوة الخوف فيجعل الناس طائفتين وصلة لكل طائفة شرط الصلوة لينال كل فريق فضيلة الصلوة ولوجاز اقتدار المفترض بالانفصال لا تم الصلوة بالطائفة الاولى ثم نوى التفعل وصلة بالطائفة الثانية لينال كل طائفة فضيلة الصلوة خلفه من غير الاحتججة بالمشي وافعال كثيرة ليست من الصلوة وثانها بما اخرج الامام احمد بسند صحيح عنه صلى الله عليه وسلم قال الامام فذان من يعني انهم صلوة المفترض في المفترض اقوى حالا من التفعل ويشي لا يضمن ما هو فوقه وثالثها بما اخرج الطحاوي بسند ان النبي صلى الله عليه وسلم قال معا في معاذا لا تكن فتانا انا ان تصلي معي واما ان تخفف على توكل والذي صح عنه امتداد وترجح ان معا في من جعل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ففعلوا ويقوم معه ففعلوا القوله حين شكوا انظروا اليهم يا معاذا واما ان تصلي معي واما ان تخفف على توكل فشرع له احد الامر من الصلوة معه ولا يصلي بقومك ولا يصلي بقومك على وجه التحفيف ولا يصلي معه هذا حقيقة لا نقاش فيها من الامامة اذا صلى معه عليه السلام ولا تمنع الامامة مطلقا بالاتفاق فعلم انه منعه من الفرض وراعي بما اخرج سلم في صحيحه في باب اتيام المأموم بالامام عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تتلفوا عليه الحديث قال النووي قوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فعناه عند الشافعي وطائفة في الافعال والظاهر ان لا يجوز ان يصلي الفرض خلف التفعل وعكس النظر خلف العصر وعكس قال مالك وابو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك وقالوا معنى الحديث يؤتم به في الافعال والنيات انتهى وروايت في باب التفعل هذا تحقيق هذا في تقريره لاوتساذا عاذه المحدثين شرعا من ان احده باب الاحاديث من تفصح من معنى البار او الزائدة وفي نسخة باب اذا صلى الامام قاعدا وهو واضح خفف اهل العلم في الامام يصلي بالناس جالس من مرض فعالت طائفة يصليون قعودا اقتدار به وفيه الى ان هذه الاحاديث الذي

وذكرها المصنف في الباب ورواها بحكمته ومن فعل ذلك جابر بن عبد الله وابو هريرة واليدين حفيوه قال احمد وسمي
 قال اكثر اهل العلم يصلون قياما ولا يتابعون الامام في الجلوس ورواوا ان هذه الاحاديث منسوخة بما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى بالناس في مرض وفاته وهو جالس والناس قيام قال الخطابي ذكر ابو داود ونداه الحديث (احاديث الباب) من
 رواية اس وجابر وابو هريرة وعائشة ولم يذكر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرها صلها بالناس وهو قاعد والناس
 خلفه قيام وهذا اخر الامرين من فعله ومن عاذه ابى داود وفي ما انشاه من ابواب هذا الكتاب انه يذكر الحديث في باب ويذكر
 الذي يوارضه في باب آخر على اثره ولم يجد في شيء من النسخ قلت ادرى كيف اغفل بذكر هذه القصة وهي من اشبه
 الحسن واليه ذهب اكثر الفقهاء انتهى وقد اخرج الطحاوي في معاني الآثار نسخة حديث جابر واس وعائشة وابى هريرة
 وابن عمر بن اسامة مستندة ثم قال فذهب قوم الى هذا فقالوا من صلى قاعدا من عند صلواته فغروا وان كانوا مطيعين
 للقيام وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا يصلون خلفه قياما ولا يسلطونهم فرض القيام مستقطب عن امامهم ثم اخرج في حجتهم
 بسند عن ابى يحيى عن ابى ارقم بن شرحبيل قال سافرت مع ابن عباس من المدينة الى الشام فقال ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما مرض مرضه الذي مات فيه كان في بيت عائشة فقال ادعولي عليا فقالت عائشة الا ندعوك ابابكر قال نعم
 ثم قالت حفصة الا ندعوك عمر قال ادعوه فقالت لم افضل الا ندعوك عمار قال ادعوه فلما حضر وقال يصل
 بالناس ابوبكر فتقدم ابوبكر فصلى بالناس ووجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهاذي بين رجلين فلما
 ابوبكر ذهب تياخرا فاشا الى مكانه فاستمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث انتهى ابوبكر من القراءة وابوبكر قائم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جالس فاتيهم ابوبكر واتيهم الناس بابى بكر قال الطحاوي في هذا الحديث ان ابابكر اتهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قائما وهو قاعد ورواه من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قوله قال ثم اخرج بسند عن عائشة نحوه وفيه ان
 النبي كان خرج فيها كانت صلوة الظهر فلما رآه ابوبكر ذهب تياخرا فادى اليه ان لا يتاخروا وقال لهما اجلسا في الى جنبه فجلس
 ابوبكر يصلي وهو قائم لصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد ثم ذكر وجه النظر في عدم سقوط القيام من المؤتمر وقال
 بعد ذلك فثبت بذلك ان الصحيح ان القيام واجب عليه في الصلوة اذا دخل مع من قد سقط عنه فرض القيام في صلواته لم يفت
 عنه بدخوله من القيام وما كان واجبا عليه قبل ذلك وهذا قول ابى حنيفة ومحمد ابى يوسف وغيرهم لا يجوز
 يصح ان ياتم بغير يصلي قاعدا وان كان يركع ويحجد ويذهب الى ان ما كان من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا
 في مرضه بالناس وهم قيام كان مخصوصا لانه قد فعل فيها ما لا يجوز لاحد بعده ان يفعل من اخذه القرآن من حيث انتهى
 ابوبكر وخرج ابى بكر من الأئمة الى ان صلواتها في صلوة واحدة وهذا لا يكون لاحد بعده باتفاق المسلمين انتهى لمحمد في الهدى
 وشرحه البناء لليعنى ويصلي القائم خلف القاعد عند ابى حنيفة وابى يوسف والمراد من القاعد الذي يركع ويسجد للقاعد
 الذي يؤم فلا يجوز اقتداء القائم به اتفاقا به قال الشافعي ومالك في رواية استحسانا وقال احمد والاذاعي يصلون
 خلفه قعودا به قال حماد بن زيد وسمي وابن المنذر وهو المروي عن اربعة من الصحابة لكن عند احمد شرطين الاول ان يكون
 المريض امامهم والثاني ان يكون المريض مبرح زواله بخلاف الزمانته واجتوا على ذلك بحديث اس مرفوعا انما جعل الامام
 ليؤتم به الحديث وقال محمد لا يجوز به قال مالك في رواية ابن القاسم عنه قياسا اشار اليه بقوله وهو القياس لقوة حال

عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذكروني في الصلوة سكنت منية قبل ان يقر فقبل
 له يا رسول الله ما تقول في سكوتك بين التكبير والقراءة فقال اقول اللهم باعدي بيني وبين خطاياي احمديت انتهي وتكون القرعة
 اجمعي اتركها المجاز لا تفعلوا الا بقا تحت الكتاب الحديث وقول ابي هريرة اقر بها في نفسك لكن يدفع هذه القرعة في
 سنن يبعثني عن عاصم بن زكوان عن عائشة وعن ابي هريرة انها كانا يملان بالقراءة اذ لم يجزاه فدل على نذهب ابي هريرة
 وهو المراد بسجدة مروعا يا فارسي ويكون الايتام في حق القراءة بالامام في نفس الايتام بها عندهم وان امروا بغيره نصب
 الامام باجبه ويكون البجهر منه لتعلم القوم ان يا قوا بالقراءة في هذا محل وان لم يتجوه فيها جزاء جزاء ولعله لعدم ظهور السالبة في القراءة
 جزاء جزاء لم يطرح جملة واذا قرأ فانصتوا في جملة الروايات وعلى طول الخفية لا تكون جملة واذا قرأ فانصتوا من احكام القراءة وجوز
 الامامة وقرع انما جعل الامام ليؤتم به بل من احكام قراءة القرآن علما بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 ترحموا محل محل الاستدراك بانه لم يقع في الحديث تعرض بتجديحات الركوع والسجود وبعد الايتام فيها كالم توضع الجملة في
 النوافل المستقلة المرفوعة ام لا فلهذا يعزى على موضوعها بالتقص والجماعة تدرك كذلك لم توضع في النوافل المستقلة
 في هبة الصلوة قائلها حسا ولعدم تعيين صيغة فقد روى مسلم عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم السارية
 وهو مصوب الراس في مرضه الذي مات فيه والناس صنفون خلف ابي بكر فقال اللهم هل بلغت ثلاث مرات ايها الناس
 ان لم يبق من مبشرات النبوة الا الرواية الصالحة يراها المؤمن اذ رمى الاواني قد نهيت ان اقر القرآن ركعا واسجد فاما الركعة
 ففقط افيارب والاسجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فمن ان استجاب لكم وحديث عقبه بن عامر عن ابي داود وابن ماجه قال لما نزل
 نوح باسم ربك العظيم قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلوا في ركوعكم فلما نزلت سجدة ام ربك الاعلى قال يا رسول الله صلى
 عليه وسلم جعلوا في سجودكم محمول على الافضلية لانه سألني على حديث ابن عباس قال البقي في المعرفة على نقد الزبيدي ونزل سج
 قبل ذلك بدم طويل كما دلت عليه الاحاديث منها حديث البراء بن عازب الطويل في الهجرة وفيه فاقدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى حفظت سجدة ام ربك الاعلى واذا امتنع معنى الحديث على ما تقر به في شكل نسخة بحديث مرض الموت فان الحديث الاول
 على ان ذلك من منصب الامامة وان قيام القوم مع تقوى الامام من اشول لم ينع عنه بل على نذهب الامام احمد ايضا وحمل
 الحديث الاول على امام ابي حيث لم يقع بأس من جره وحمل الحديث الثاني على ما اذا طرأ القعود من الامام في انما الصلوة فان
 الامام انما كان ابا بكر ثم صار امورا واهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد فشرع ابي بكر انما كان قائما بل يحتمل ان يكون شرع
 النبي صلى الله عليه وسلم ايضا قائما ففقدوا القعود في بعين لان هذا التدقيق اجتهاد منه لا يخرج النص فيه ايضا تشبيه قيامهم بفعل قارن لروى
 انه تركه لانه ان كان القيام فرضا في الفرضية فلم يتركه لانه اساء واشيئا والذي نسخ في دفع الاسكال هو ان فرضية القيام
 في الفرضية طار بعد نزول قوله تعالى وقوموا لله قانتين (وكان فرضا قبل ذلك في الفرض لم يكن مفروضاً في افتد القنادة
 بالقاعد) والكريمة مزية فانهم ما استدلوا على فرضية القيام الالهية كيان في فتح القدير او بالاجماع كما في فتح الباري ونزول
 الكريمة بعد مدة فلم يكن افترض القيام من اول الامر وكان به الوجه الذوق في قيام القوام والقعود من حالات الانسان المتواردة
 عليه ليس لها مزية اختصاص بالعبادة ولا يقصد ان فيها بل هما من الامور الضرورية الآتية على الانسان بحسب احواله انما
 العبادة في الركوع والسجود فلذا وقع التعرض لها في الحديث وروى في القيام والقعود ومجربا كلمة القوم مع الامام لا يخرج عملا

مناص من ان الاجر بقدر النصب وفضل الاعمال اعز ما لكن التقدير لم يزل الاجر من تلقاء النصب لم يتبين وتلك هذه المراتب
 عن قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال ان يصلي قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فانه نصف
 اجر القائم ومن صلى نائما فانه نصف اجر القائم قال ابو عبد الله يعني البخاري قوله نائما عندي اي مضطجعا فقد ركب هذا الحديث ايضا
 ويجريث عبد الله بن عمرو قال يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدا على نصف الصلوة فائمه الحديث وعند
 احمد بن حنبل عن ابن جريج عن ابن شهاب عن انس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي محمية فمحم الناس فدخل النبي صلى
 الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلوة القاعدا نصف صلوة القائم رجاله ثقات قاله الحافظ وقال هو وارو
 في البعد ويعني انفسه كذا قال مع ما في الموطا عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال لما قدمنا المدينة ما لنا
 وبنا من ذلك ما شديده فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في صحتهم قعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوة القاعدا نصف صلوة القائم فلما لم يكن القيام اذ ذاك فرضنا في الفريضة روعيت المشاكلة في الايتام وعليه عندنا في
 داود وعن اسيد بن حضير انه كان يومهم قال بخار رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقالوا يا رسول الله اننا نأمن من بعض فقال
 اذا صلى قاعدا فاصلوا قعودا وكان التزيم المشاكلة لازما في الفريضة لاني اذا قلته فانها من اصلها غير متضمنة فلا يردى الى
 المشول اليه عنه قصد وانما يتحقق اتفاقا وغيره من ذلك وهذا هو الوجه في حديث جابر عندنا في داود وفوقه في شربة
 لعائشة شيخ جالس قال فقنا خلفه فسكت عنا فلما كان اذ ذاك تسكنين من ترك القيام وقاموا الزمهم بانه كغفل فارس
 والروم اولم يترخص بخص الله تعالى ثم نزلت وقوموا للقاء قانتين وصار للقيام مفروضا في الفريضة لم يمتحل لئلا يتبين
 و الامور ولذلك الالزام وكانت واقعة صلوة مرض الموت دالة على المنع لانا سنا والناسخ هو قوله تعالى وقوموا للقاء قانتين
 او غير ذلك مما يدل على افسر مرض القيام فلما اجمعوا على فرضية القيام والافلو كان الحجة في صلوة مرض الموت لا تخلو في فرض
 القيام ايضا حسب اختلافهم كون الحديث الاول منسوخا او محكما وما في صحيح البخاري من مصنف عبد الرزاق في صلوة مرض الموت
 عن ابن جريج اخبرني عطاء بن ذر كرا الحديث ولفظه صلى الله عليه وسلم قاعدا جعل ابو بكر وراة بينه وبين الناس وصلى الناس
 وراة قيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استبريت ما صلوا قعودا فاصلوا صلوة ما لم يكن ان صلى قائما فاصلوا
 قيا ما وان صلى قاعدا فاصلوا قعودا فتاذا ولعله انتقال ذهني الى قصته المفقود من الفرس واذا وحيث ما دريت علمت ان هذا الحديث
 اي انما جعل الامام ليؤتم به لا يدل اعتبارا بانه عن القوم والانصاف ليس من واجب الامامة بل هو من احكام القرآن ولو قرئ
 خارج الصلوة ولا يدل حديث الامام ضامن ايضا على ترك النية بنية وقدا وعاه النافذون فقالوا لبراعة معنى التضمن وانما يدل
 ذلك الحديث على انه مطالب بعض ما يلزمه بالتزام الامانة ومواخذ بعض ما يسرى من تقصيره في الصلوة اليهم وذلك صاوق على
 قاعدة الشافعية ايضا ولا يدل على جبره لقرآنه عن قرآنه لاجرم قد استدلل به صاحب الهداية على نحو عدم اقتداء المفسر من خلفه
 لتفعل وليس بجيد فان الطوع غير مضمون ولزومه بعد الشروع على معنى ما في آخره هو صيانة المودى عن البطالان وبناء
 المضمون على غيره اعتمادا ثابت على غير الثابت واذن لم يثبت في اعتبار النية الاحديث من كان الامام فقرة الامام له قراءة
 ولم يكن من قبيل من يتجبه بهم ضرب جميع لكن لا يترك الظاهر شبهة وفي الهداية وهو كمن مشترك بينهما لكن خطأ المفسر الانصاف
 والاسماع اه يريانه موزع بينهما قراءة واستماعا كما موقوف بجماعة تقيما وان اختلفوا في نوع الاشتراك نعم يمكن ان يقال ان الانصاف

بالقوة وصبيته شتهية التي في كونها تعقل الصلوة التي ان تكون المحاذرة قد ركن عند محمد واداء الركن معا عند ابي يوسف
 ان يكون الصلوة ذات ركوع وسجود فلا تنفس المحاذرة في صلوة الجحازة وسجدة السلاوة الخماس كون الصلوة مشتركة تحريمه الى ان
 كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء السالغ اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على وكان علوقا منه والاخر على الارض فانفسا
 من اتحاد الجبهة فلو اختلف كما اذا كان الصليان داخل الكعبة لا تنفس السالغ عدم احوال بينهما العائشان بنو الامام امانة لئلا
 وجهد الاستحسان هو حديث ابن مسعود واخرجه الطبراني موقوفاً وهو في حكم المرفوع قال ابن دقيق العياره حديث صحيح قال ابن مسعود
 اخبرني كما اخبرني الشهد ووجهه بانه يدل على اقتران التاخير والمخاطب به هو الرجل فيكون ترك التاخير منه مفسد للترك فرض
 المقام في صلواته لصلواتها وان كانت مأمورة بالتاخير فممنوع يحرم عليها تركه فبقا بين القسدي والضمي وكان وزنه معاني لزوم تقديم
 وتأخرها وزان الماموم مع الامام في لزوم تأخره وتقديم الامام فلما ان الماموم لا يجوز له التقدم وتقدمه والامام لا يجوز له التأخر ولكن لا
 تفقد صلواته كذلك هذا وحديث ليس انه صحت هو والتميم در البني صلى الله عليه وسلم والعجز من دراهم ولولا ان المحاذرة مفقودة لما تأخر
 الجوز عنها لان الانفراد دخلت الصف امامه كما عند احمد او مكره في فتح القدير وقد قيل بحديث امانة ليس والتميم المتقدم حيث
 قامت الجوز من دراهم والتميم مفقودة خلف صف وهو مفسد كما ذهب احمد لما ذكرنا من الامام بالاعادة او لا يجلي وهو معنى الكلام
 السابق ذكره وبذلك لا يجمع على عدم جواز امانتها للرجل فانه ان التقصان حالها او لعدم صلاحيتها للامانة مطلقا او لفقد شرط
 او لترك فرض المقام وانحصر بالاستقراء وعدم وجود غير ذلك وبذلك كافي ما لم يرد صريح النقص لما عرفت انه يكفي في جواز الاداء
 قول السائر العدل بحيث فلم لا يجوز الاول الجواز لاقتدار بالفاستق والعبد ولا الثاني لصلواتها لامانة السائر الثالث لان الغرض
 حصول الشرطين الرابع ولحقب الاحتياط في الفتح على قول الخفية وقال عن الخفية تفقد صلوة الرجل دون المرأة وهو عجيب في
 توجيهه نصف حيث قال قائلهم وليله قول ابن مسعود واخرجه من حيث اخبرني الشهد الامام للموجب وحيث طرف مكان ولا مكان
 يجب تأخير من في المكان الصلوة فاذا حازت الرجل فسدت صلوة الرجل لانه ترك الامر به من تأخيرها وحكاية هذا الغي عن تكلف
 جوابه والعدم المستعان واجاب عنه العلامة العيني وقال قلت هذا القائل لو ادرك وقتها قال الخفية ههنا ما قال وهو عجيب في توجيهه
 ما ذكرنا وليس فيه تعسف والتعسف على الذي لا يفهم كلام القوم انتهى ثم استدلل الجاحظ ابن حجر على قوله المتقدم بانه قد ثبت انه عن
 الصلوة في الثوب المغصوب وانه لا يسهل فيه فلو خالف فصل في فيه ولم ينبر عنه ثم واجزائه صلوة فلم لا يقال في الرجل الذي حاز
 المرأة ذلك واوضح منه لو كان لباب مسجد صنفه مملوكه فصل في فيها شخص بغير اذنه مع اقتداره على ان يتسلل عنها الى ارض المسجد
 بخطوة واحدة صححت صلوة واهم وكذلك الرجل مع المرأة التي حازته ولا يمان جات بعد ان دخل في الصلوة فصلت بجنبته شهي
 واجاب عنه العلامة صاحب بذل الجهد وقال قلت وهذا عجيب من مثل العلامة ابن حجر فان الافعال التي امر بها اذني عنها
 اما ان تكون من الاركان والشرائط او الموانع او لا فعلى التقدير الاول لو خالفها يكون مفسداً وعلى الثاني يكون مكروهاً ولا يجوز
 يتعاس احد هما على الاخر مثاله ان الامام مأمور بالتقدم فلو تأخر عن التقدم تفقد صلوة المتقدم ولا يقال كره له ذلك اجزائه
 صلوة واوضح من ذلك ان التكلم في الصلوة منهى عنه فلو تكلم احدكم بحكم بفساد صلوة ولا يقال انه يكره وتجزر صلواته وامثله

قوله عن اس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على ام حرام فاقوه بسمن وتم فقال رددوا في وعاءه وهذا

في سقائه فاني صائم ثم قام فبني كعبتين تطوعا فقامت ام سليم وام حرام خلفنا قال ثابت ولا اعلم الا قال اقامني عن
 يمينه على بساط فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم انسا عن يمينه خذاه وامر المؤمنين خلفها وفيه جواز الجماعة في الساقلة - قوله
 عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر امرأته منهم فجد عن يمينه وامرأة خلفه اي خلفت انس وفيه دليل على انه اذا كانت
 مع القوم امرأة فعليه ان يقوم خلف الرجال - قوله عن ابن عباس قال بنت في بيت خالي يموتة فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من الليل فاطلق القرية فموتة ثم اوى القوتة ثم قام الى الصلوة فقامت فتوضأت كما توضأ ثم جئت فقامت عن
 يساره فاخذني يميني فاواري من وراءه فاقامني عن يمينه فصليت معه فيه فامد منها ان المأموم الواحد يقف على يمين الامام
 ومنها جواز العمل اليسير في الصلوة وعدم جواز تقدم المأموم على الامام ومنها جواز الصلوة خلف من لم يزل الامانة ومنها ان المأموم الواحد
 لا يقف خلف الامام ولا يساره ومنها جواز الصلوة الساقلة بالجماعة بلا تداخي -

باب اذا كانوا ثلثة كيف يقومون قال في البدل كذا واذا كان سوى الامام اثنان يتقدمهما في ظاهر الرواية وزدني
 ابني يوسف انه يوسطهما لاروي عن عبد الله بن مسعود انه صلى خلفته والاسود ووقام وسطهما وقال هكذا صنع بنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (اخرجه البوداء في الباب بمناه) ولنا ما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس في اليوم فاقامها خلفه
 (رواية الباب) وهو ندره على وابن عمر واما حديث ابن مسعود فبهذه الزيادة وهي قوله وكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم ترو في عامة الروايات فلم تثبت وفي مجزئ الفعل وهو محمول على من سبق المكان قاله ابراهيم النخعي وهو كان اعلم باحوال عبد الله
 وندره ولو ثبتت الزيادة فهي ايضا محمولة على هذه الاحالة اي هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند سبق المكان غير ان
 هذا هو اقام الامام وسطهما لا يكره لورود الاثر وكون التاويل من باب الاجتهاد انتهى ملخصا -

قوله عن انس قال ان حملة فمليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتة فاكل منه
 ثم دعت قال قوهوا فلا صلى لكم قال انس فقامت الى حصيوننا قد اسق من طول الليل ففختهم عافا
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم صففت انا واليتيم وداعة والعجوة من درهما فصلى لنا ذنبتين
 ثم العصفوف قوله ان حملة فمليكة قال الحافظ في الفتح فمليكة لغيره في حديثه لغيره على اسحق بن جزم بن عبد البر و
 عبد الحق وعياض وصححه النووي وجرم ابن سعد وابن مسعود وابن ابي عمير بائنا حملة اس الدرة ام سليم وهو مقتضى كلام الامام
 ابراهيم في النهاية وهو ظاهر السياق ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لابي الشيخ عن انس قال ارسلتني جدي الى النبي
 صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فجارنا فحضرت الصلوة احدث وقال ابن سعد في الطبقات ام سليم بنت ملحان فساقي نسبا
 الى عدي بن النجار قال وهي لغيره صبار ويقال اسمها سيملة ويقال ائيمه بالنون والغار مصغرة ويقال الرشيمة واسمها مليكة
 بنت مالك بن عدي فساقي نسبا الى مالك بن النجار ومقتضى كلام من اعاد الضمير الى اسحق ان يكون اسم ام سليم مليكة وستة
 اسم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن انس قال صففت انا واليتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وامى ام سليم خلفنا وكذا
 اخرج المصنف كما ساقني في ابواب العصفوف والقصص واحدة طولها مالك وخصر باسديان ويكمل تعدد ما فلا يخالف ما تقدم
 وكون مليكة حملة انس لا يخفى كونها حملة اسحق لما بينهما لكن الرواية التي ساقها عن غرائب مالك خاصة في ان مليكة اسم
 ام سليم نفسها بخلصا قوله واليتيم قال الحافظ في الفتح قال صاحب الحمدة اليتيم هو ضميرة جدي بن عبد الله بن ضميرة قال

وغيره من غير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في أهم في ضربة ثقيل روح قليل غير ذلك انتهى والعجز هي ملكية
أي فقط وفي الحديث من الفوائد اجابة الدعوة والحلم تكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث لا من العترة والاكل من طعام الدعوة وطلوة
ان قلت جماعة في البيوت وفي تطييف مكان الصلي وقيا ابي مع الرجل صفا وناخير النساء عن صفوف الرجال وتيا المرأة صفا وحل
اذا لم تكن معها امرأة غير بالسي اسخره .

باب الامام يفرغ بعد التسليم أي بعد الفراغ من الصلوة قدوة الزايات المختلفة في الانحراف عن الصلوة
فروى البخاري من حديث حمزة بن حنبل قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة قبل علينا بوجهه فخرج مسلم من
حديث انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصرف عن يمينه واجر جاعن عبد الله بن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا
من صلواته يرى ان حقا عليه ان يصرف الا عن يمينه لقدر ما يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ان يصرف عن يمينه قال في
البدائع اذا فرغ الامام من الصلوة فلا يخلو ما ان كانت صلاة في الصلاة بعد ما استندت كانت صلاة بعد ما استندت فان كانت صلاة
الصلي بعد ما استندت فلا يخلو ما ان كانت صلاة في الصلاة بعد ما استندت كانت صلاة بعد ما استندت فان كانت صلاة
باس بالفتوى والا انه يكره للمكث على يمينه مستقبل القبلة فلا يكث في مكانه ليتقبل بالوجه لانه لا يطوع بعد ما تين الصلواتين فلا
ثم يفتن الشارح في كيفية الانحراف قال بعضهم يخوف في بين الصلوة تبركا بالتيامن وقال بعضهم يخوف الى اليسار ليكون يسارا الى الصلوة
وقال بعضهم هو غير الشارح بخلاف يمينه وان شارب انحراف يسيرة وهو الصحيح لان ما هو المقصود من الانحراف وهو زوال الاستتباب بحيل لا لا
جميعا وان كانت صلاة بعد ما استندت يكره للمكث قاعدا وكرامة الفتوة مروية عن الصحابة انتهى مختصا قلت لعل الامام بوجهه الى القوم بعد
تسليم العصر فخرجوا بعد ان يقرأ كلمة التوحيد عشر اقبل ان يلوى الرجل كما في حديث اخرجه في الفتوة - وهذا هو سنة لا غير

قول عن البراء بن عازب قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا ان نكون
عن يمينه فيقبل علينا بوجهه صلى الله عليه وسلم فتشرف بروية وجهه الشريف والنظر اليه صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله
عليه وسلم كثير ما يخوف الى يمينه بعد الفراغ من الصلوة اذا ذهب الى بيته فمهم اكثر العلماء ان يقرأوا بثل هذا الحديث الانحراف
من التسليم والفتوة والله اعلم وهو كما ترى .

باب لا يطوع في مكانه أي مكانه الذي صلى فيه الفرض بالتقوم بل يجوز له ان يطوع في أي مكان في البدائع فروي
عن ابي بكر وعمر انها كانا اذا فرغنا من الصلوة قاما كما كانا على الارضف دلان للمكث يوجب استتباب الامر على الداخل فلا يكث
ولكن يقوم ويخفي عن ذلك المكان ثم يتنفل لما روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العجز احدكم اذا فرغ
من صلواته ان يتقدم او يتأخر عن ابن عمر انه كره للامام ان يتنفل في مكان الذي اتم فيه لان ذلك يؤدى الى استتباب الامر
على الداخل فينبغي ان يتنفل في مكانه الا ان كان من شهوده على ما روي ان مكان الصلي شهد له على ذلك يوم القيمة .

قوله عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب الامام في الموضع الذي
صلى فيه حتى يتحول الى يتنفل من هذا المكان الى مكان آخر فيكون الفصل مكانا او يفصل بالزمان الا يكره تخريبا .

باب الامام بعد ما يفرغ من الصلوة اذا سب أي يصير محدثا وفي بعض النسخ من آخر الركعة أي من الجمدة وقد
قدما تشهد خلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة من صلبا حديثا لو صار في وقت خلف لولما ما وقال الشافعي وما لك لتألف

وترك ما مضى وصلى من الاثم وقَالَ ابو حنيفة وكذلك من سبغت حدث بها فقد قدر التشهد وقضاه وسلم لانه لم يبق عليه الا
السلام فباتى به وعند الشافعي لنفسه صلوة وقال ابو يوسف ومحمد صحت صلوة وتمت المخرج من الاركان والفرغ من عند
حنيفة لم يتم لان المخرج للصلاة فرض عند لم يوجد واذا اتمم الحدث بعد التشهد او تكلم تمت صلوة وصحت بالكرامة تحريرا لانه لفظ
السلام وهو واجب قال الشافعي بطلت صلوة لترك السلام وهو فرض عنده -

قول عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الرجل صلوة فليصلح ثوبه
فاحدث قبل ان يتكلم فقد تمت صلوة ومن كان خلف ممن اتم الصلاة قوله وقدر اي قدر التشهد فاحدث
قبل ان يتكلم اي بالسلام وقد اخرج الطحاوي بسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص والفظان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا قضى الامام الصلوة فقد احدث هو واحد من اهل الصلوة متعجل ان يسلم الامام فقد تمت صلوة فلا يعود فيه قرأتك
بعض الخفية بهذا الحديث على فرضية السلام وهو غير صحيح لان المخرج بلفظ السلام ايضا واجب عند الخفية فتركه يوجب الكراهية
تحريرا ويحسن الكسابة وزوال الجوز في خطاب لشارع وهو بطلان لفظه الى غاية الحديث وقالوا تمت الصلوة بلا كرامته وقالوا
ان السلام سقط عنه ويؤخر ثم يفتي على ربه اخرج الطحاوي

قال الخطابي ولا اعلم احدا من الفقهاء قال بطلان الصلوة لان اصحاب الائمة لا يرون ان صلوة تمت بنفس القعود حتى يكون ذلك
بقدر التشهد على ما روي عن ابن مسعود لم يقودوا قولهم في ذلك لانهم قالوا اذا طلعت عليه الشمس او كان تيمنا فري المار
وقد قدر مقدار التشهد قبل ان يسلم فقد تمت صلوة وقالوا من تيمنا فعلى الجوس قدر التشهد ان ذلك لانفسه صلوة و
توضعا ومن منعه ان الغيبة لا تنقض الوضوء الا ان يكون في الصلوة والامر في هذه الاقاويل واختلافها ومضى الفقهاء
بين انتهى قلت بنى هذا القول عدم الله برأيها قالت الخفية وان شئت حقيقته فعلك بكتب الخفية من الهداية وغيرها -

باب تحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال يعني اختلف العلماء في تكبيرة الاحرام فقال ابو حنيفة في شرط
وقال مالك والشافعي واحمد بن حنبل وقال الزهري تنقض الصلوة بجزئية التكبير قال ابو بكر ولم يقل بغيره ثم اختلف العلماء
هل يجزئ الاقتصار بالتكبير والتبديل مكان التكبير فقال مالك ابو يوسف والشافعي واحمد وسحاق لا يجزئ الا الله اكبر وعن
الشافعي انه يجزئ الله الاكبر وقال ابو حنيفة ومحمد يجوز بكل لفظ يقصد به التكبير وذكر في الهداية قال ابو يوسف ان كان المصلي حين
التكبير لم يجزئ الا الله الاكبر والله الاكبر والله الاكبر فان لم يحسن جاز وقال بعضهم استدل بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
يفتح الصلوة بتكبيره وحديث ابن عمر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فتح التكبير في الصلوة على تعيين لفظ التكبير وروى غيره من اهل
التعظيم وكذلك استدلو بحديث رفاعته في قصة أبي صلوة اخرج ابو داود ولا تم صلوة احد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء
مواضعه ثم يكبر ويحدها النبي حميد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة عقد يما ورفعه يديه ثم قال الله اكبر
اخرج الترمذي قلت التكبير بتعظيم من حيث اللفظ كما في قوله فلما راى آية كبرنا اي غطته وركب فكبر اي غطف فكل اللفظ على
التعظيم وجب ان يجوز الشرع به ومن اين قالوا ان التكبير واجب لعينه حتى يقصر على لفظ الله اكبر والاصل في خطاب الشرع ان
يكون الصلوة معلومة معقولة والتعظيم خلاف الال قال تعالى وذكر اسم ربك على وذكر اسم الله تعالى اعم ان يكون باسم الله
باسم الرحمن فجاز الرحمن اعظم كما جاز الله اكبر لانها في كونها ذكر اسم الله قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقول

صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قال لا اله الا الله ارحم من ارحم الله كان مسلماً فاذا جاز ذلك
في الايمان الذي هو اصل في فروع اولى وقال خلت اهلدار في تحليلها التسليم ايضا فقال مالك في الشافعي واحد وصاحبهما اهل انفس
المصلي من صلوة بغير لفظ التسليم فصلوته باطلت حتى قال النووي ولو اخل بجزء من حروف السلام عليكم لم تصح صلوة حتى اجاز على ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم تحليلها التسليم رواه ابو داود ووافقه ابن ماجه ايضا واخرجه الحاكم في مستدركه قال صحيح على شرط مسلم ولم
يخرجاه قلت خلت في صحة بسبب ابن عقيل فذكر فيه جرح العلما ثم قال وعلى تقدير صحة اجاب بطحاوى عنه بما حصله
ان علما في روى عنه من رايه اذا رفع راسه من آخر سجدة فقد تمت صلوة فدل على ان معنى الحديث المذكور لم يكن
على ان الصلوة لا تتم الا بالتسليم اذا كانت تتم عنده بما هو قبل التسليم فكان معنى تحليلها التسليم التحليل الذي يقتضي ان يحل به
لا غيره وجواب آخر ان الحديث المذكور من اخبار الراعي فلا يثبت بها الفرض فان قلت كيف اثبت فرضية التكبير
ولم يثبت فرضية التسليم قلت اصل فرضية التكبير في الصلوة بالنفس هو قوله تعالى وذكر اسم ربك على وقوله ربك فكبر غائبة في
الباب يكون الحديث بيان لما يراى من انفس والبيان به نصح كما في مسح الرأس وذوئب عطاء بن ابي رباح وسعيد بن
المسيب وابراهيم وقتادة وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وابن جرير الطبري بهذا ان التسليم ليس بفرض حتى لو تركه لا تبطل صلوة
انتهى بقدر الضرورة قلت لفظ التسليم عندهما واجب قال في البداية والاصفة فاصابة لفظ السلام ليس بفرض عندنا ولكنها اذا
حتى لو تركها عامدا كان مستميا ولو تركها سهوا لم يضر سجودا وهو عندهما كالتأني في فرض لو تركها فسد صلوة انتهى وقد
تقدم في باب فرض الوضوء حديث الباب وذكرت هناك ان في لفظ الحديث قصر فراجعتهين لكنت به اسعروا وجازت لال
اشافعي ومالك بهذا الحديث الجوابه فقال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره - وافاض فوض النواره علنا

قوله عن علي مفتاح الصلوة الطموس من تحريمها التكبير وتحليلها التسليم فخرج ابو حنيفة المنياط
ذكر المشهور بالتعليم ولو بالغة الفارسية والمخرج بعينه المصلي واعتبر لفظ التكبير سنة مؤكدة كما هو المشهور ووافقه كما هو المشهور
ابن الهمام ان لا يثبت المشايخ تارك هذا لفظه ذلك اصله ان الاثم منوط بترك الواجب لا السنة ذكره في رفع اليدين للتحريم
خلافا للشيخ ابن حجر فان الاثم منوط عنده بترك كل منهما لا حظا لشيخ ابن الهمام على ما نسخ لي انه على تقدير ما طلة الاثم بترك السنة
يلزم ان يكون محل بعض المطلقات من المخصوص القطعية التي زيدت عليها سنن محلا للاثم على تقدير ترك تلك السنن وذلك شيخ
ولو جعلنا تلك المخصوص مجلة كان كثير من المخصوص مجلا فانه قد زادت عليها سنن ولا يلزم ذلك في زيادة الواجب فانه ليس مرتبة
واقعية بل هو في الواقع وترتيب الفرض والسنة وانما هو مرتبة مستقلة بالنسبة اليها لا بالنسبة الى الشارع كما ذكره الشيخ في الوتر
وصرح به في كتب الأصول ويدل عليه كون الفرض هو الاول فيما اذا ترك واجبا ولم يترك الا عادة وهذا في ظاهر المذهب خلافا
لبعض المشايخ وما في الاركان الاربع من ان الواجب مرتبة واقعية (ان قيل لا بد من ذلك لانه ليست احققات في نفسها
سواء علم بغيره فقلت نعم لا بد من التفات ومهاك لكن لا يتحقق الا الشارع ولذا لم تراع الحنفية الاحال الدليل وهو
قصارى غير الشارح وصرحوا بذلك بان الفرض والواجب مشكك فنظرهم اذ في دليل ذلك هو ما نص محمدان كل مكره
حرام اي كان في الواقع على شاكته وانما افترق الاحال الدليل في الوجود في المكره دليلا قاطعا جعلنا حراما ولو كانت تحت اعتبار
الواقع اخر) لتكثير الفرض اعم من ان يكون دليلا قطعا او ظاهريا فان كان هذا هو محققا فانظر ان الواجب يكون بطلا

الخبرين فاذا كان وليه قطعيا فهو زيادة على النفس وان لم يكن شرطا او ركنا وان لم يكن وليه قطعيا فهو اذن مرتبة غير واقعية
ليس زائدا على النفس والصحيح ان الشواذ كثيرا ما يجعلون بخصوص القاطعة محله بحسب المرد وطريقة العمل ثم ياخذون الاحاد
قولا وفعلها بما نالها ويعملون تلك بخصوص وهذه الاحاد في حكم واحد ما استحققت فيعملون تلك في حكم قطعي وهذه في حكم شكلي
القطعي ويقولون ان زيادة الواجبين بزيادة على القاطع فانه مرتبة غير واقعية ولا يجعلون هذه الاحاد بما نال تلك القطعية
مختصة معها كدليل واحد ويقولون ان اتحاد الظني بالقطعي بحيث يجوز ان دليل واحد غير مقبول والا لزم التصديق والتعويل
في كثير من الخصوص التي زيدت عليها سنن حتى ياتي اليان اذا كان ترك السنن موجبا للاثم فهذا هو الوجه في ان الشيخ
ابن الهمام ذهب الى ان ترك السنن ليس موجبا للاثم وزاد المحقق ابن امير حاج اذا لم يكن الترك اعتيادا او على اعتقاد واعتقاد
عدم استنبطه وعلم ان الشيخ ذهب الى ان المواظبة الغير المقررة بالترك مرة او مرتين بدون عذر مغيرة للوجوب ولا للترك
البنى صلى الله عليه وسلم بدون عذر مرة او مرتين ببيان لعدم الوجوب (وعمل الامر في تأخير تارك السنن وعدمه بنى ان المواظبة
الغير المقررة هل يفيد الوجوب كما ذهب اليه الشيخ ابن الهمام او لا كما ذهب اليه الشيخ ابن نجيم فكان السنن عند ابن الهمام ما
هو مقرون بالترك فلا يلزم شيئا من تركه وعند ابن نجيم ما هو اعم من ذلك فلذا اثم التارك وعلى هذا يعود التنازع قريبا من النزاع
اللفظي) وذهب الشيخ ابن نجيم الى ان المواظبة ولو مستمرة لا تقيد الوجوب لانه ليس فعل اثاره طالبا حتى يقتصر بالانكار
على التارك فيفيد الوجوب حينئذ فيمكن ذلك منكم على ذكر الله الموفق.

باب ما جاء مما يوجب للمأموم من اتباع الكاهن اى يلزم على المأموم ان يتبع الامام في اداء افعال الصلوة
ولا يتقدم عليه قال الشامي في رد المحتار بعد ابطال الكلام في المتابعة والصحيح ان المتابعة في ذاتها على ثلاثة انواع مقارنة لفعل
الامام مثل ان يقارن احرامه لاحرام المأموم وركوعه لركوعه وسلامه لسلامه يدخل فيها ما لو ركع قبل المأموم حتى ادركه امامه فيه ومعاقة
لا بد من فعل امامه مع المشاركة في باقية ومترافضة عنه يطلق المتابعة اشارة لهذه الانواع الثلاثة يكون فرضا في الغرض وواجبا
في الواجب يستتبعه عدم المعاض او عدم لزوم المخالفة ثم قال بعد عدة اضطراذ اعلمت ذلك ظهر لك ان من قال ان المتابعة
فرض او شرط كما في الكافي وغيره او ادب مطلقا بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال انها واجبة كما في شرح المنية وغيره اراد بالقيدة
يعلم التاخير ومن قال انها مستترة اراد به المقارنة الحمد لله على توفيقه واسأله بدارية الطريق.

قول الحسن معاوية بن ابي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبادروني
بركوع ولا سجود فانهما اسبقكم به اذا ركعت تدركني به اذا ركعت الى قد بدنت حاصله لا يتبعوني
بادار ركوع ولا سجود لاني قد كبرت وضعفت ثم اقول يا فاني لا اسارع وبادركم تسبقوني فلا تفعلوا هذه السابقة وتسبوني
واما الجهر الذي فاكم بسبب المتقدم مني في اداء الركوع والسجود وتكون ذلك الجهر من الركوع والسجود وتأخيركم في الركوع
فلما منع النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن المبادرة خافوا انهم اذا سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلموا يسبقونه
فكانوا ينظرون سجود قيا ما فادركه سجدوا كما يدل عليه رواية الباب وقول الله قد بدنت قال الطيبي روى
بالتشديد والتخفيف مغفوة وضروته والعلماء اختاروا الاول اذا لم يكن من وصفه.

باب ما جاء في التشديد فيمن يرفع قبل الكاهن او يضيغ قبله اى في الركوع والسجود.

وعنه صحيح ويأثم فجعله واجبا مستقلا قال الطحاوي اذا كان الثوب الواحد فان ضاق اتزره والا فالأفضل ان يصلي مشتملا
بلمتحفا ومتوشحا واضعا طرفيه على منكبيه وهو ان يلقى جانبا اليمين على المنكب الايسر وجانب الايسر على المنكب اليمين ليحصل
اتستر لجزء من اعالي البدن وان كان ليس بجورة او يكون ذلك لمن في ستر العورة -

قول عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن الصلوة في ثوب واحد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اذكر لكلكم ثوبان استغفم تعجبوا او انكارا على السائل حيث سأل ملا في ان يسأل عنه لوضوح
قال الخطابي لفظنا استخاروا معنا والاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى لانها اذا لم
يكن لكل ثوبان والصلوة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلوة في الثوب الواحد لا تزر للعورة جائز ومذهب الجمهور من اصحابنا ان الثوبين
والا يثبت -

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم في الثوب الواحد
ليس على منكبيه منه شيء قال ابي اظالم المرواني لا يستر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يوشح بهما على عاتقيه
ليحصل اتستر لجزء من اعالي البدن وان كان ليس بجورة او يكون ذلك لمن في ستر العورة وقد علم الجمهور هذا النبي
على التستر به وعن احمد لا تصح صلوة من قدر على ذلك فتركه فجعله من الشرائط وعنه صحيح ويأثم فجعله واجبا مستقلا وجب الطحاوي
بين احاديث الباب بان الأصل ان يصلي مشتملا فان ضاق اتزره انتهى لمخصا -

باب الرجل يعقد الثوب في قفاه فيصلي اذا كان الثوب الواحد تميز به ولا يشتمل اشمال اليهود وهو ان يشتمل
الثوب على يده بحيث يكون يداه تحته فان بقي منه يلتحف به بان يؤخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى فيلقى على
منكب اليمين ويؤخذ الطرف الايمن من تحت يده اليمنى فيلقى على المنكب الايسر فلم يكن لهذه فيلتحق به فيعقده على عنقه

قول عن سهل بن سعد قال لقد رأيت الرجل عاقدي اذ ردهم في اعناقهم من ضيق الازدحام
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة كما مثال الصبيان فقال قائل يا مضر النساء كما ترضعن دون
حتى يرفع الرجل قوله كما مثال الصبيان وفي رواية البخاري كهيئة الصبيان اي كما يعقد الصبيان ازرعهم على قفاهم
وكذا نواهم اهل الصنعة وفيه مما امكن الالتفات بالثوب الواحد فهو اولي من الاتسار قوله حتى يرفع الرجل وفي رواية البخاري
حتى يتوى الرجل جلوسا قال اسحاق وانهما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحقن عن رفع رؤوسهن من الجود شيئا من عورات
الرجال ليسين ذلك عند نهوهم ويؤخذ منه انه لا يجب التستر من مفعل -

باب الرجل يصلي في ثوب واحد بعضه على غيره يجوز حتى اذا كان طرف الذي على غيره نجسا يجوز الصلوة اذا كان
لا يتخسر -

قول عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد بعضه على في بدل الجهود وجل
هذا الثوب كان رداء او كساء وانما هو ان صلى الله عليه وسلم كان يصلي قاعدا وكان زمان شتاء فكان بعض الثوب
عليه وبعضه على عاتقه ولكن ان يكون الثوب واسعا وكان يصلي قائما فكان عليه بعضه وعلى عاتقه بعضه -

باب في الرجل يصلي في قميص واحد يجوز اذا كان جيب القميص واسعا يظهر منه عورته فله ان يزره لئلا يكشف

المودة وقال بعض العلماء اذا راى المصلي غيرة نفسه صلوة -

قول عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رجل يصيد فأصلى فى القميص الواحد قال نعم واذا ذكركم ولو بشيوكه قوله يصيد صيغة تمكلم من صيا ويصيد اى اخرج للصيد انما ذكر الصيد لان الصائد يحتاج ان يكون خفيفا ليس عليه ما يشغله عن الاسراع فى طلب الصيد قال بعضهم هو يصيد على وزن فعل الصفة كاحمد وهو من فى رقبة علة لا يمكن الالتفات معها ويروى ما وروى بنده الرواية عند احمد والنسائي انى اكون فى الصيد وعند ابن حبان انى رجل يصيد -

باب اذا كان ثوباً ضيقاً - تيزران لم يكن الالتفات او التقيد على العنق لقصوره -

قول - سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة فقام يصلى وكانت على بردة ذهبت اختلف بين طريقتها فلم تبلغ الى وكانت لهما ذباذب فنكستهما ثم خالفت بين طريقتيها ثم تواقصت عليهما لا تسقط الحديث وفيه قال اذا كان واسعاً خالف بين طريقتيها واذا كان ضيقاً فاشد على عاتقك الذباذب جمع ذنب كسر زال الابداب قوله فنكستهما اى قلبتها قوله ثم تواقصت عليهما اى تحنيت عليهما لا مسكها بزنى لئلا تسقط -

باب الا سبيل فى الصلوة اى جرت الزيادة فى الصلوة عن اى الشرعى وهو الكعبان وذلك كبره تحريماً

قول عن ابى هريرة قال بينهما رجل يصلى مسجلاً اذا دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم مالك امرت ان يتوضأ قال انه كان يصلى وهو مسجل ازاره وان الله جل ذكره

لا يقبل صلوة رجل مسجل ازاره قال الطيبى قيل لعل اسرى امره بالتوضى وهو طاهر ان يتفكر الرجل فى سبب ترك

الامر فيقتضى على ما تركه من المكروه وان الله مبركة امر رسول عليه السلام اياه بطهارة النظاير بطهارة باطنه من دنس

الكبر لان طهارة النظاير مؤثرة فى طهارة الباطن - قوله عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول من اسبل ازاره فى صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره فى حل ولا حرام قوله

خيلاء اى يتختر اندا القيد رضى عنه يا ولايكه مطلقاً ونقل عن الشافعى انه قال اذا كان الاسبال بقصد الكبر والتختر يكره

و بدونه لا قوله ليس من الله جل ذكره فى حل ولا حرام اى فى ان يجعله فى حل من الذنوب ولا فى ان يمتنع بحفظه من سوء

الاعمال او فى ان يجعل له السجدة او فى ان يحرم عليه النار وليس هو فى فعل حلال لانه استمر عند الله تعالى او من يفعل ذلك

اغتيا لا فانه مستحيل للاختيال فليس له من الله تعلق فى حكم من احل الحرام ولا حرام كانه خرج من احكام الشريعة قاله الشافعى

وتعليقاً -

باب من قال يتنوبه اذا كان ضيقاً هذا مسكوداً باعتبار الفقهاء تقدم باب اذا كان ضيقاً ولكن هذا

تمشيه على مجرد لفظ الحديث فان فى حديث الباب ذكر الانتزاع وفى حديث المتقدم لفظ فاشدده على حق كونه الانتزاع

فجعل باهين باعتبار اختلاف الفاظ الحديث كما هو عادة -